

منه مطبعة دار مع المراكز القومية

الثورة الجزائرية والاحتلال الانجليزى

بتلم

عبد الرحمن الرافعى بك

عن الكتاب

٢٥

حق الطبع محفوظ

الطبعة الاولى ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م

مطبعة النهضة بدار المع المراكز القومية

خلف مرانكا





من سلسلة تاريخ الحركة القومية

الثورة العبرانية والاحتلال الانجليزي

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

عن الكتاب

٢٥

حق الطبع محفوظ

الطبعة الاولى ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى بمصر

خلف مرافدى

لَيْسَ الْحَرْبُ

مقدمة الكتاب

هذا كتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ، وقد يستوقف النظر في عنوانه أن تكون الثورة مقرونة بالاحتلال اقتران الضد بال ضد ، ولكن هكذا شاءت الاقدار والحوادث السياسية ان تنتهى الثورة العرابية بالاخفاق ، وان يعقبها الاحتلال الإنجليزي الذى كان على يده إخمادها .

الثورة العرابية هى الحركة القومية التى ظهرت أوائل سنة ١٨٨١ واستمرت إلى نهاية سنة ١٨٨٢ ، وكانت فى مبدئها ترمى إلى انصاف الضباط الوطنيين ونحويهم حقوقهم المشروعة فى المناصب والرتب العسكرية ، ووضع حد للاضطهاد الذى كانوا يعانونه من الرؤساء الترك والشراكسة فى الجيش ، ثم تطورت إلى حركة عامة ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، للتخلص من الحكم الاستبدادى و تقرير مبادئ العدل والحرية والدستور ، وقد نجحت فى تحقيق مطالب الضباط الوطنيين ومطالب الأمة معا ، فنال الضباط حقوقهم فى الترقى ، وقرر النظام الدستورى ، وأنشئ مجلس النواب الذى تمثلت فيه سلطة الأمة وكفل للمصريين حقوقهم وحررياتهم .

ظهرت الثورة العرابية على يد احمد عرابى وصحبه فى أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، على أنها فى مقدمتها وأسبابها ترجع إلى عهد اسماعيل ، إذ فزع الطبقة المثقفة من الأمة إلى التخلص من مساوى النظام القديم وإقصاد البلاد من تدخل الدول الأوروبية فى شؤونها وما أفضى اليه هذا التدخل من إنشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على مالىتها ، وتأليف لجنة دولية للفحص عن شؤونها المالية والادارية ، ثم تنصيب

وزيرين أوروبيين في الوزارة المصرية ، وطفيان النفوذ الاجنبى عليها ، فالتجتهت الافكار إلى تقرير النظام الدستورى لى يكفل للبلاد حكماً عادلاً ، ويضع حداً للتدخل الاجنبى فى شؤونها ، ونجح الاحرار فى دعوتهم ، والفسريف باشا وازارته الوطنية فى أواخر عهد اسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الاساسى للنظام البرلمانى فى مصر ، ثم سنّ دستوراً يحقق سلطة الامة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ ، وانضم الخديو اسماعيل إلى هذه الحركة مدفوعاً برغبة التخلص من سيطرة الدول على سلطانه فى الحكم ، وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين الدول بخلعه فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، فتعطل صدور الدستور زهاء سنتين فى اوائل حكم الخديو توفيق باشا ، حتى قامت الثورة العرابية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، واعلان دستور سنة ١٨٨٢ الذى لا يختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ .

الثورة العرابية هى ولا ريب استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى عهد اسماعيل ، كاستمرار الشجرة فى نموها ، هذه أولى الحقائق التى تلخص لنا من دراسة الثورة العرابية ، تليها حقائق ونتائج أخرى فصلنا الكلام عنها فى هذا الكتاب . ان الآراء عن الثورة العرابية تختلف باختلاف تفكير كل باحث وجهة نظره ، وباعت توجهيه ، وإذا كانت هذه الآراء موضع خلاف بين الكتاب والمؤرخين ، فن الواجب علينا فى دراستنا للثورة أن نغنى قبل كل شىء باستقراء الحوادث وتمحيصها ، وتدوينها على وجهها الصحيح ، فهذا الاستقراء هو الاساس الذى يجب ان تبنى عليه الآراء مهما اختلفت ، وقد اجتهدت من هذه الناحية فى استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها . من غير تحيز أو محاباة ، ثم بَيَّنْتُ عليها ما عن لى من الرأى ، على أننى حرصت جهد الاستطاعة على أن لا أخطئ بين الوقائع والرأى فيها ، لادع للقارئ حرية الحكم على الحوادث والأشخاص ، فان دراسة التاريخ لا تؤدى إلى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه ، وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كوَّنَ لنفسه حكماً عنها ، وهذا مادغانى إلى ايراد الوثائق

الرسمية التي لا بست الحوادث ، ليتسنى للقارئ ان يستخرج منها الحكم الذي يقتضيه به ويرتاح اليه ، فالوثائق الرسمية ، ورواية الوقائع على صحتها ، هي العناصر التي يستمد منها الباحث حكمه على الاشخاص والحوادث ، من غير أن يتقيد بما كتب الكتاب والمؤلفون .

للثورة العرايية ، كما لكل ثورة ، انصار وخصوم ، فلها أنصار يتحيزون إليها ويسوغون مواقفها كلها على السواء ، ويدافعون عن رجالها في كل ما علوا ، كأنهم على حق في الخطأ والصواب جميعاً ، ولها خصوم يتحاملون عليها فينكرون حسناتها ، ويعمدون عليها السيئات ، وإنك لتلمح هذا التحامل أو ذلك التحيز فيما تطالع من مختلف المؤلفات والمذكرات عن الثورة العرايية ، ولقد بدا لي إزاء هذه الآراء المتباينة أن أدرس الثورة من غير سابق حكم عليها ، لا تنهى إلى رأي يهدي إليه البحث والتحصيل ، وهذا ما ادعوا إليه كل محب للحقيقة ، وبذلك نجى الغموض الذي يلبس كثيراً من حوادث الثورة ، ونجعل منها صفحة واضحة من عبر الماضي ، فإني التجارب خير هاد إلى ما يتفهم الأمم في حياتها القومية ، وهي العلم الذي لا يعلمه إلا الزمن على اني حين اخذت في دراسة الثورة قد اختلج في نفسي شعور ملازم من العطف عليها ، لانها على ما كانت من نهايتها فأنما قامت في الاصل لغرض نبيل هو انقاذ الامة من مظالم الاستبداد واقامة قواعد الحكم الدستوري ، وتحرير البلاد من التدخل الأجنبي ، لكن هذا الشعور لم يصرفني عن تعرف اخطائها وزلاتها ، وبخاصة أخطاء زعمائها وأقطابها ، لان هذه الاخطاء كان لها دخل أیما دخل فيما صارت اليه من الجبوت والاختناق

وخلاصة ما انتهيت اليه في هذه الناحية أن للثورة مرحلتين مختلفتين ، فالمرحلة الاولى تبدأ بظهورها على عهد وزارة رياض باشا في فبراير سنة ١٨٨١ ، ذلك حين اعتقلت الحكومة احمد عرابي وصاحبيه على فهمي وعبد العال حلمي وأحالهم إلى مجلس عسكري لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط وقادوا الجند إلى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقنموه عنوة واطلقوا سراحهم ،

فاضطربت الوزارة لهذا الحادث الجلل ، واضطر الخديو توفيق باشا إلى الازدعان لمطالب الثوار ، فاستقال عثمان باشا رفقي وزير الحرية الذي قدم الضباط للمحاكمة ، وعين بدله محمود باشا سامي البارودي الذي كان موضع ثقة العرايين ، فكان ذلك أول انتصار للثورة ، وبعد فترة من الهدوء الظاهري عادت الحرب سجالا بين الخديو والضباط ، فاعتزم هؤلاء إحداث انقلاب في نظام الحكم ، ونفذوا عزمهم إذ حشدوا قوات الجيش الرابطة بالعاصمة في ميدان عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقدموا للخديو مطالبهم في شكل مظاهرة عسكرية ، وقوام هذه المطالب سقوط وزارة رياض باشا وتأليف مجلس النواب وزيادة عدد الجيش ، فاضطر الخديو إلى النزول على حكمهم ، واستقالت وزارة رياض ، ثم عهد الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة تحقيقا لأرادة العرايين ، فألف شريف وزارته الدستورية ، ودعا إلى إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة ، فاستجاب له الخديو وأمر بإجراء الانتخابات العامة ، وانتخب مجلس النواب وافتتحه الخديو يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، فكان افتتاحه يوما مشهودا في تاريخ الحركة القومية ، وأخذ يضطلع بمهمته ، تتعلق به الآمال وترنو إليه الابصار ، وعرض عليه شريف باشا الدستور الذي وضعه سنة ١٨٧٩ ليقر مارآه في شأنه ، أي أنه جعل من المجلس «جمعية تأسيسية» تضع الدستور وتقره ، وبذلك نالت البلاد مجلسا نيابيا تتمثل فيه سلطتها الدستورية والتشريعية .

إلى هنا سارت الأمور سيرا حسنا ، فكانت على صراطها المستقيم ، واتصرت الثورة على طول الخط ، وحقت آمال البلاد ، ولكنها استهدفت لدسائس السياسة الاستعمارية التي لم تكن تنظر بعين الرضا إلى قيام النظام الدستوري في مصر ، فاختدت البولتان الانجليزية والفرنسية تلقيان العقيات والعراقل في سبيل استقرار هذا النظام ، وتنتحلان لأنفسهما التدخل في شؤون البلاد ، وكان أول مظهر لهذا التدخل مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي قدمتها البولتان ، وقوامها أنهما حيال الحوادث الأخيرة قد اجمتا على تأييد سلطة الخديو ، ثم عارضتا في تحويل مجلس النواب حتى تقرير الميزانية بحجة أن تقريرها يحس حقوق الدائنين أو ينال منها ،

وهي حجة واهية ظاهرة البطلان ، لما تضمنه الدستور من ان المجلس يراعى في تقرير

الميزانية المهود والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة إزاء الدول

واجبته البلاد أزمة سياسية خطيرة نشأت عن تقديم مطالب الدولتين ، وكان

مجلس النواب ينظر وقتئذ في الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا تمهيداً لاقاره ،

فرأى شريف باشا درأ للأزمة أن يؤجل مجلس النواب قراره النهائي في المادة

المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغمّة ، ويفاوض الدولتين في

مطالبهما ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيعة لحقوق الأمة في الدستور ولا مغللاً بها ،

لأن وضع الدستور في صيغته النهائية قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر على حسب

الاحوال والملايسات ، فكان من المستطاع اتقاء الازمة بتأجيل البت في هذه المادة ،

ولكن ظهر في الميدان عامل جديد كان له أثره في تطور الحوادث ، وهو طموح محمود

باشا سامى البارودى إلى الرئاسة ورغبة العرايين في التخلص من شريف باشا ليجعلا

الوزارة مؤلفة من خاصة رجالهم ، فاتخذوا من طلبه تأجيل البت في مادة الميزانية

وسيلة لتوهين مركزه ، وبدت منهم الرغبة في إقصائه عن الحكم ، وظهرت هذه النية

جلية في موقف مجلس النواب حياله ، مادعاه إلى تقديم استقالته ، فقبلها الخديو وتألقت

وزارة البارودى

ومن ثم ابتدأت المرحلة الثانية للثورة ، ومن رأى أن الثورة أخذت تتعثر في

سيرها منذ بدء هذه المرحلة ، وأن زعماءها أخطأوا في تنحية شريف باشا عن

الحكم ، لأنه كان أقدر من سواه على معالجة الازمات وإحباط الدسائس والمؤامرات

التي كانت تدبرها السياسة الاستعمارية الانجليزية .

كانت هذه الدسائس والمؤامرات أهم العوامل في إحقاق الثورة العرابية ، إذ

لا نزاع في أن الحكومة الانجليزية قد انطوت على نية تمت عليها الحوادث التي تعاقبت

في ذلك العهد ، وهي خلق الاسباب والذرائع الباطلة لاحتلال البلاد ، على أن مصر

كانت تستطيع ان تحبط هذه المؤامرات وتنجو من أشراكها ، أو على الأقل تخفف

من عواقبها ، لو أنها عرفت كيف تواجهها ، فانه مامن أمة الا وهي عرضة لمؤامرات

خصومها المتربصين بها، وليست تخلو أمة من أحداث تستهدفها في حياتها السياسية والقومية، وإنما يختلف مصير الأمم تبعاً لمقدرة كل منها على مواجهة الازمات والتغلب عليها، وعندى أن أول ما استعانت به السياسة الإنجليزية في تدابيرها هو وقوع الانقسام بين الخديو والعرايين، فإن هذا الانقسام قد فتح الثغرات لتدخل الإنجليز، كما أنه أضعف قوة المقاومة في البلاد، إذ انقسمت إلى معسكرين كلاهما يبنى السكيد للآخر ويضمر له، وفي وقت كان الإنجليز يعدون فيه العدة للقضاء على المعسكرين معاً، ولا تنسم مقدمة الكتاب الاسهاب في تفاصيل هذا الانقسام، ولكنى أذكر هنا خلاصة رأيت في هذا الصدد، وهو أن العرايين والخديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه، وكلاهما يحتمل تبعته ومسؤوليته، ففي الحق تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة متكافئة، ولكن من الحق أيضاً أن قول إن الموقف قد تغير منذ ضرب الاسكندرية، إذ انحاز الخديو إلى الجيش الإنجليزي وساعده على التغلغل في البلاد، فهو المسؤول عن هذا الموقف، على أن الذى يؤخذ على العرايين في مدة الحرب أنهم لم يبذلوا من المدافعة والاستبسال فيها ما يثير في الأمة روح الاقدام والتضحية، مما هو أخص واجبات زعماء الثورة في ساعة الخطر، ^١ إنهم بعد وقوع الهزيمة، وفي خلال محاکمتهم، لم يقفوا الموقف اللائق بمن جعلوا أنفسهم قدوة للأمة، بل استحبوا الحياة وآثروها على الواجب الوطنى، فتضاءلت في صفحة الثورة روح البطولة والتضحية، تلك الروح التى هى غذاء الحركات القومية، ومادة الحياة فيها، وسبيل الأمم الى الجهد والعظمة

إن دراسة الثورة تقتضى أن نستجلى حسناتها واخطاها، ونوفها ما لها وما عليها، وبذلك نستطيع أن تفهمها على حقيقتها، ونؤدى الواجب نحوها، فليست مهمة المؤرخ القومى أن يحجب عن الاجيال المتعاقبة أخطاء الاجيال الماضية والحاضرة، بل عليه أن يشير اليها ويدل عليها في رفق وهودة، ففي ذلك تحقيق للفرض الاسمى من التاريخ، وهو الاعتبار بالحوادث، وتفهم الحاضر على ضوء الماضي، وإذا كنت قد أخذت في دراسة هذه المراحل من تاريخ مصر الحديث، فقد اجتهدت في أن

أتبع هذه الخطوة وأقيم البحث عليها ، لأنها قاعدة لا معدل عنها لمن أراد الحقيقة ، وهي في لزومها كواجب الاشادة بما أثر تاريخنا القومي ، فهاتين القاعدتين تتكشف لنا الحقائق التي هي تراث الماضي وثمرته التاريخ .

على هذا الاساس وضعت كتاب الثورة العرابية ، فبدأته ببيان حالة مصر السياسية في أوائل حكم الخديو توفيق ، وما كان من استقالة وزارة شريف باشا لمخالفة الخديو إياه في برنامج الدستور ، ثم تأليف وزارة يرأسها الخديو ، إلى قيام وزارة رياض باشا التي شبت الثورة في عهدها ، وبحث في أسباب الثورة ومقدماتها ، فذكرت أسبابها الخاصة ، ثم أسبابها العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، يلي ذلك شرح وقائع الثورة من واقعة قصر النيل إلى واقعة عابدين فسقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا (الثالثة) التي تعد « وزارة الامة » ، وتطور الحوادث في عهدها حتى انشاء مجلس النواب وانقاده ، ثم أزمة يناير سنة ١٨٨٢ واستقالة شريف باشا وتأليف وزارة البارودي « وزارة الثورة » ، وعلان دستور سنة ١٨٨٢ ، ثم تاريخ مجلس النواب في دور انقاده الاول وما اضطلع به من الاعمال القيمة في المدة الوجيزة التي اجتمع خلالها ، تلك الاعمال التي تعد بحق صفحة مشرقة من تاريخ مصر القومي ، وبرهاناً جلياً على حسن استعداد مصر للحياة الدستورية منذ خمسين سنة ونيف ، ثم ما أعقب انقضاء المجلس من تلاحق الفتن والاحداث ، فكان انقضاؤه كان نذير الاتكاس والرجعة ، فمن مؤامرة الضباط الشراكسة ، إلى احتدام الخلاف بين الخديو ووزارة البارودي ، وما تطاير من الاشاعات عن عواقب هذا الخلاف ، إلى حضور الاسطولين البريطاني والفرنسي ، وما انطوى عليه مجيئهما من نذر الشر والعدوان ، إلى مذبح الاسكندرية الآدمية ، دبرتها الدسائس الاستعمارية ، إلى مهزلة مؤتمر الاستانة وما تجلى فيه من تقص الانجليز عهودهم في المسألة المصرية ، ثم اعتدائهم على استقلال مصر وضريرهم الاسكندرية بقنابل أسطولهم ، وانهازهم فرصة الخلاف والاقسام بين الخديو والعرابين واحتلالهم البلاد بحجة تأييد الخديو ، ووقوع الحرب التي انتهت بهزيمة العرابيين ، يلي ذلك دراسة شخصيات زعماء الثورة والبحث :

في أسباب اخفاقها ، وبه ختام الكتاب .

إن الحديث عن الثورة العراقية والاحتلال الأنجليزى يس حديثا قديما ، بل هو أقرب الحديث صلة بمحالتنا الحاضرة ، لأنه إذا كانت الثورة قد طويت صفحاتها منذ خمس وخمسين سنة ، فالاحتلال الذى جاء فى أعقابها لا يزال على أسف منّا ، حتى اليوم ، ومن واجبنا أن نعرف كيف وقع هذا الاحتلال ، وإن فى حقائق تلك البرهة من الزمن ما يضى لنا السبيل ويكشف لنا عن كثير من حقائق عصرنا الحاضر ، ويفسر التاريخ بالتاريخ ، أسأل الله أن يلهمنا الاخلاص والتوفيق فى خدمة الوطن العزيز

عبد الرحمن الرافعى

فبراير سنة ١٩٣٧

اهداء الكتاب

من والد الى ولده

إلى من كان في حياته قُرَّةَ عَيْنَيْنِ ، وَقَلْبَ والدَيْنِ ، وروحاً ثالثةً لِجَسْمَيْنِ ،
من أسلم الروح يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ ، حين استتم الثانية عشرة من عمره
إلى الزهرة الفضة التي كُتِبَ لها أجل الازهار والرياحين ، فما ازدهت حتى
ذَوَتْ ، وما تَشَرَّتْ بجمالها حتى انطَوَتْ

إلى نور الحياة ، أضاء على القلب ثم انطفأ ، وَلَمَعَ للعين ثم اختفى
إلى رَمَزِ البَنُوَّةِ ، وموضع حنان الامومة والابوة ، وحيد والديه ، وممقد أمليهما
في الحياة ، من يرقد الآن تحت الثرى ، بعيداً بعيداً عن أعيننا ، نائياً نائياً بجسمه
وشخصه ، قريباً قريباً بروحه وذكراه ، إلى ولدى المرحوم محمد امين الرافعي ،
اهدى هذا الكتاب

عبد الرحمن الرافعي

سلسلة تاريخ الحركة القومية

نذكر هنا خلاصة مباحث الأجزاء الثلاثة التي ظهرت من تاريخ الحركة القومية
ثم كتاب عصر اسماعيل بجزأيه

الجزء الاول من تاريخ الحركة القومية

مقدمة الكتاب

- | | | |
|---------------------------------------------------------|---|--------------|
| نظام الحكم في عهد المماليك | — | الفصل الاول |
| تطور نظام الحكم في عهد الحملة الفرنسية | — | » الثاني |
| نظام الحكم التي أسسها نابليون في مصر | — | » الثالث |
| المجمع العلمي | — | » الرابع |
| المقاومة الاهلية في عهد الحملة الفرنسية ، في الاسكندرية | — | » الخامس |
| في البحيرة - معركة شبراخيت - نهب القرى | — | » السادس |
| في القاهرة - واقعة امبايه أو معركة الاهرام | — | » السابع |
| عود الى الاسكندرية واقعة أبو قير - ديوان الاسكندرية | — | » الثامن |
| في رشيد | — | » التاسع |
| عود الى البحيرة ورشيد | — | » العاشر |
| في القليوبية والشرقية | — | » الحادى عشر |
| عود الى القاهرة - سياسة الحفلات | — | » الثانى عشر |
| ثورة القاهرة الاولى | — | » الثالث عشر |
| في المنوفية والغربية | — | » الرابع عشر |
| في الدقهلية ودمياط | — | » الخامس عشر |
| المقاومة في الوجه القبلى | — | » السادس عشر |

- الفصل السابع عشر — استمرار المقاومة في الوجه القبلى
 » الثامن عشر — وثائق تاريخية
 » التاسع عشر — مراجع البحث

الجزء الثانى

مقدمة الجزء الثانى

- الفصل الاول — اعادة الديوان فى عهد نابليون - نظام الديوان الجديد
 » الثانى — الحملة على سوريه
 » الثالث — الحالة فى مصر أثناء الحملة على سوريه
 » الرابع — سياسة نابليون فى مصر بعد عودته من سوريه - معركة أبو قير البرية
 » الخامس — اضطراب الاحوال فى فرنسا ورحيل نابليون
 » السادس — قيادة الجنرال كليبر
 » السابع — معاهدة العريش
 » الثامن — نقض المعاهدة ومعركة عين شمس
 » التاسع — ثورة القاهرة الثانية
 » العاشر — مقتل الجنرال كليبر
 » الحادى عشر — قيادة الجنرال منو
 » الثانى عشر — هزيمة الفرنسيين وجلاؤهم عن مصر
 » الثالث عشر — نتائج ظهور العامل القومى على مسرح الحوادث السياسية - المناداة بمحمد على واليا لمصر — السيد عمر مكرم
 » الرابع عشر — روح الحركة — ختام الثورة
 » — وثائق تاريخية

الجزء الثالث

(عصر محمد علي)

الفصل الاول	—	الزعامة الشعبية في السنوات الاولى من حكم محمد علي
» الثاني	—	الحملة الانجليزية سنة ١٨٠٧ وفشلها
» الثالث	—	اختفاء الزعامة الشعبية من الميدان
» الرابع	—	افراد محمد علي بالحكم
» الخامس	—	تحقيق الاستقلال القومى - حروب مصر في عهد محمد علي
» السادس	—	فتح السودان
» السابع	—	حرب اليونان
» الثامن	—	الحرب في سورية والاناضول
» التاسع	—	معاهدة لندن ومركز مصر الدولى
» العاشر	—	دعائم الاستقلال — الجيش
» الحادى عشر	—	الاسطول
» الثانى عشر	—	التعليم والنهضة العلمية
» الثالث عشر	—	اعمال العمران والحالة الاقتصادية
» الرابع عشر	—	نظام الحكم في عهد محمد علي
» الخامس عشر	—	الحالة الاجتماعية
» السادس	—	شخصية محمد علي والحكم على عصره
» السابع	—	ابراهيم باشا

كتاب عصر اسماعيل

الجزء الاول

الرجعية في عهد عباس الاول	—	الفصل الاول
النهضة الوطنية في عهد سعيد باشا	—	» الثاني
عصر اسماعيل — سياسته الخارجية	—	» الثالث
قناة السويس	—	» الرابع
السودان في عهد اسماعيل	—	» الخامس
الجيش	—	» السادس
البحرية	—	» السابع
حروب مصر في عهد اسماعيل	—	» الثامن
التعليم والنهضة العلمية والادبية	—	» التاسع

الجزء الثاني

أعمال العمران	—	الفصل العاشر
مأساة الديون	—	» الحادى عشر
الحركة الوطنية والحياة النيابية	—	» الثانى
خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين	—	» الثالث
نظام الحكم في عهد اسماعيل	—	» الرابع
الحالة المالية والاقتصادية	—	» الخامس
الحالة الاجتماعية	—	» السادس
شخصية الخديو اسماعيل والحكم على عصره	—	» السابع

الفصل الاول

حالة مصر في اوائل حكم الخديو توفيق

نظرة عامة

تقلد محمد توفيق باشا مسند الخديوية يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ (٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) ومصر إذ ذاك تجتاز مرحلة من أدق المراحل في تاريخها القومى ، فالشعب يئن من المظالم والضرائب الفادحة التى عاناها فى عهد اسماعيل ، ويتطلع إلى حكم جديد ينتهى فيه عهد الاسراف والمظالم ، وتخف وطأة الضرائب والمغارم ، والخواطر ساخطة على التدخل الاجنبى فى شؤون مصر وما تعدد من مظاهره ، وتلاحق من أشكاله ووسائله ، فمن انشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مالية مصر ، إلى تغلغل نفوذ الاجانب عامة فى البلاد ، وقد بدأت ثورة الافكار والتطلع إلى الحرية والنظم الدستورية فى اواخر عهد اسماعيل ، وتأصلت فى نفوس الطبقة المثقفة من الامة ، واتسع مداها فى أوائل عهد توفيق ، واتجهت الافكار إلى إقرار تلك النظم والعمل على توطيدها لى تستقر على أساس مكين .

فالبلاد إذن كانت تتطلع إلى نظام جديد يضع حداً للاسراف والنفوذ الاجنبى ، ويوطد اركان العدل والحرية والدستور ، والناس يأملون فى الخديو الجديد أن يعالج الارتباك المالى الذى نشأ عن قروض اسماعيل ويقر النظم الدستورية التى تكمّل حقوق الافراد وحريتهم ، وكان يحدوهم إلى هذا الامل ما اتصف به توفيق باشا من الاستقامة فى حياته الشخصية والبعد عن الاسراف والتبذير ، والرغبة عن الظلم والقسوة ، فلا جرم أن استقبلت الامة خاصتها وعامتها ولايته الحكم بشئ من الغبطة والابتهاج والتطلع إلى اصلاح ما اعوجج من الشؤون .

وبين هذا وذاك كانت المطامع الأوروبية وبخاصة الانجليزية ترقب تطور الحوادث لكي تحقق اغراضها الاستعمارية في مصر ، وقد بدأت هذه المطامع تتحرك نحو أهدافها من سنة ١٨٧٥ حين اشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، فان هذه المسألة كانت نذيرا بتوثب إنجلترا لبسط يدها على البلاد ، وكانت فرنسا تطمع في أن يكون لها من النفوذ في مصر مثل ما لانجلترا أو يزيد ، والدول والجايات الاجنبية عامة كانت ترمى إلى مد نفوذها المالى والاقتصادى فيها . وتركيا كانت لا تفتأ تفكر في اغتنام الفرصة لكي تنتقص المزايا والحقوق التى نالتها مصر ، فلا غرو ان كانت البلاد ، كما أسلفنا ، تجتاز مرحلة دقيقة في تاريخها القومى حين ولى أمرها الخديو توفيق

نشأة الخديو توفيق

هو محمد توفيق بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، ولد يوم الخميس ١٠ رجب سنة ١٢٦٨ هـ (٣٠ ابريل سنة ١٨٥٢) ولما شب وترعرع ألتحقه والده بمدرسة المنيل فلتقى فيها العلوم الاولى ، ثم انتقل إلى المدرسة التجهيزية فلتقى فيها علومها ودرس اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والتركية والفارسية ، وتزوج سنة ١٨٧٣ بالاميرة أمينة الهامى (ام المحسنين) كريمة الامير ابراهيم الهامى نجل عباس باشا الاول ، ولم يتزوج من غيرها ، وخالف في ذلك سنة أبيه في الاستكثار من الزوجات والحظايا والقيان ، ورزق منها سنة ١٨٧٤ بالامير عباس حلمى (الخديو عباس الثانى) وفى سنة ١٨٧٦ بالأمير محمد على ، ثم رزق منها بالأميرتين خديجة ونعمت

ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره قلده أبوه رئاسة المجلس الخصوصى الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ثم ولى وزارتي الداخلية والأشغال ومهن قليلا على أحكام الادارات والدواوين ، ثم قلد رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ عقب سقوط وزارة نوبار باشا حين اشتد النزاع بين اسماعيل والدول الأوروبية ، وكانت هذه الوزارة تضم وزيرين أوروبيين ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، ولم تدم طويلا إذ قام



الخديو محمد توفيق باشا

خديو مصر

من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٩٢

انحلاف بينها وبين مجلس شورى النواب ، واستهدفت حركة معارضة قوية انتهت بسقوطها وتأليف وزارة محمد شريف باشا الاولى فى سنة ١٨٧٩ ، وهى الوزارة التى بقيت تتولى الحكم إلى أن خلع اسماعيل .

فلما ورد النبأ البرقى بخلعه يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تلقى توفيق باشا فى اليوم ذاته نبأ اسناد منصب الخديوية اليه ، وكانت سنه إذ ذاك ثمانى وعشرين سنة هجرية إلا ثلاثة أيام ، فاقامت حفلة تنصيبه فى مساء ذلك اليوم بالقلعة ، وكان يوما مشهودا ، فتوجه من سراى 'الاسماعيليه' (التى كانت دار سكناه) إلى القلعة يصحبه فى عربته اخواه الامير حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد) والامير حسن

باشا، وشريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، تتبعه عربات الأعيان والكبراء وقناصل الدول ، وابتدأ إطلاق المدافع ايذاناً بتحرك الموكب من سراى الاسماعيليه، واطلقت مائة مرة ومرة ، اتباعاً للرسوم المعتادة ، ولما بلغ سراى القلعة جلس في قاعة التشريفات، وكان بها كبار العلماء والموظفين والقناصل والاعيان، وتلقى تهاىء المهنيين بمجلوسه على العرش ، وبعد الفراغ من الحفلة اطلقت المدافع ثمانية مائة مرة ومرة ، وعاد الخديو إلى سراى الاسماعيليه .

لم يكن فى ماضى توفيق قبل ولايته الحكم ما يسترعى النظر أو يدل على اتجاه معين فى سياسته ، على أن هذا الماضى كان يبعث الامل فى أن يكون عهده خيراً من عهد اسماعيل ، فقد شهد المتابع التى استهدفت لها البلاد بسبب اسراف أيه وتورطه فى القروض ، وتولى الوزارة فى ظروف اشتد فيها نفوذ الدول الاوروبيه بسبب هذا الاسراف ، ورأى بعينه ما فرضته انجلترا وفرنسا على أيه من أن يكون لها وزيران يمثلانها ويحميان مصالح الدائنين من الاوروبيين ، وكان له فى استقامته الشخصية وميله إلى الاقتصاد ما يجعله بمنأى عن اخطاء أيه

على ان ثمة ناحية ضعف فى شخصيته ، وهى انه كان ضعيف الرأى متردداً قليل الشجاعة والحزم ، فاستشر الخوف من النفوذ الاوروبى من يوم توليته الحكم ، وكان همه الاول طوال عهده النزول على ارادة الدول الاوروبيه ، ولم يكن مؤمناً بالنظام الدستورى ، بل كان فى خاصة نفسه من انصار الحكم المطلق ، ومن ذلك كله تولدت فى عهده الازمات والمشاكل التى جاوزت فى خطورتها وعواقبها ما حدث فى عهد أيه ، وفى الحق ان اسماعيل كان أكثر شجاعة واقداماً من توفيق ، ولو كان توفيق يجمع الى خصاله الطيبة شجاعة أيه ، وجرأته ، وعلو همته، لنجت البلاد من الكوارث التى وقعت فى عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومى الى خير مما كان وأقوم

تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)

كان محمد شريف باشا ، الوزير المشهور ، رئيسا للوزارة حين ولى توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جريا على العادة المتبعة عند تغيير ولى الأمر ، ولكن توفيق باشا رغب اليه فى البقاء وتأليف الوزارة ككرة أخرى ، وكتب اليه فى هذا الصدد بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٧٩ كتابا رقيقا يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله فى الاصلاح قلل فيه (١) :

« ياوزيرى العزيز :

« لقد استعفت الوزارة فأكلفك بتشكيل وزارة جديدة ، ولا أزيدك بحقيقة

الحال علما .

« ولما قضت العناية الأزلية بتوليى أمر بلادى جعلت على واجبات ليس من همى إلا النهوض بها بأمانة وشهامة على علمى بمقدار صعوبتها وجسامتها المطالب المتراكمة على مع الارتباك والفترة المالية التى انزعجت منها الخواطر إذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل ، على أنى عظيم الميل الى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولايتى وفى اخراجها من هذه الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فأنى عازم عزماً أكيداً على بذل الجهد وصرف الهمة الى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح ، وذلك بتقرير الاقتصاد الحق القانونى فى فترات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة فى الخدم العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية ، تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها

(١) نشر أصل الكتاب بالفرنسية فى جريدة المونيتور اجبنيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٣ يولييه سنة ١٨٧٩ ، وتعريبه فى كتاب مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ١٠

وانجاز وعودها ووفاء عهودها ، ألا أن ادراكي لهذه الغاية التي هي موضوع آمالي يتوقف على مساعدة الأمة بمجملتها ووجود الغيرة الوطنية في قلوب مأموري الحكومة وصدق العزيمة في الذين يساعدونني على إدارة الأعمال مسئولين عما يفعلون ، وبقيني أن لا أفقد هاتيه المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مدداً ، وأذك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنيتي وللغاية التي أسعى إليها فاقبل يلويزيري العزيز تأييد مودتي الصادقة » (محمد توفيق)

لبي شريف باشا دعوة الخديو وألف الوزارة في ٣ يولييه سنة ١٨٧٩ (١٣ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) كما يأتي : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية . اسماعيل أيوب باشا . للمالية (وكان وكيلها) . على غالب باشا للحرية (وكان مديراً للمنفوية) ، محمود سامي باشا البارودي المعارف والاوقاف (وكان مأمور ضبطية — محافظ — العاصمة) . مصطفى فهمي باشا للاشغال (وكان محافظاً للاسكندرية) . مراد حلمي باشا للحقانية وكان رئيس محكمة مصر المختلطة (١)

وأصدر الخديو الأمر الآتي إلى شريف باشا باعتماد تأليف الوزارة :

« حيث إنه بناء على ما اقتضته ارادتنا وأمرنا دولتكم به شفاهياً من استقراركم بوظيفة رياسة مجلس النظار مع بقاء نظارتي الداخلية والخارجية بمهتكم وإجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم ، قد استنسبتم تعيين اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية وعلى غالب باشا لنظارة الجهادية ومصطفى فهمي باشا لنظارة الاشغال العمومية ومحمود سامي باشا لنظارة المعارف والاوقاف ومراد حلمي باشا لنظارة الحقانية فصار استحسان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرنا للمشار إليهم بتعيينهم في تلك النظارات ولزوم إصدار هذا اللوئكم اشعاراً بما ذكر » (٢)

كانت هذه الوزارة ثانية الوزارات التي تولى شريف باشا رأسها ، ولذلك

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يولييه سنة ١٨٧٩

(٢) مجموعة الذكريات والاوامر العالية قسم أول ص ١٠٢

أسميها وزارة شريف باشا الثانية (١) ، وقد أبدى الخديو نحوها عطفًا كبيراً ، ولم يكف بالكتاب الرقيق الذي بعث به إلى شريف باشا حين عهد إليه رآستها ، بل أصدر بعد تأليفها « أمراً سامياً » أوضح فيه برنامجها في الحكم وهو بعد بمثابة خطاب عرش للخديو الجديد ، قال فيه :

« إن العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية الى يدنا ، فضلاً منها وإحساناً ، فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الاختموسلطانى الاعظم نصره الله ، فهذه نعمة لا يؤدى شكرها الا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام ، وهذا إما يكون بتوفيقه تعالى ، فعلى السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة ، وإنى أعلم أن المقام صعب ، لكن بحسن إخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصاً من سكان الديار المصرية عموماً ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ، ولعلنى ان الحكومة الخديوية يجب أن تكون شورية ونظارها مسئولين فأنى اتخذت هذه القاعدة الحكومة مسلماً لا التحول عنه ، فعلىنا تأييد شورى النواب ، وتوسيع قوانينها ؛ لئلى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها ، وبحسب مقتضيات الاحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رياستكم وإنى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ، ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة ، وأعلى الخلى حلية الاستقامة ، وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة .

(١) وزارته الاولى تألفت أواخر عهد اسماعيل فى ابريل سنة ١٨٧٩ وبقيت حتى خلعها وكانت مؤلفة كإلى : شريف باشا لارياسة والداخلية والخارجية . اسماعيل راغب باشا للمالية . شاهين باشا كنج للحرية والبحرية . محمد زكى باشا للاشغال . ذوالفقار باشا للحقانية . محمد ثابت باشا للمعارف والاوقاف . عمر باشا لطفى لتفتيش عموم الاقاليم

« فأول ما يجب المبادرة اليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعي المتقتضاة لايصال الحقوق إلى أربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة ، وهذه المسألة وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمولى حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة ، ولا شك أنكم تبدلون في ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ، ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لأنها هي ملجأ أرباب الحقوق ، وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ، وينجو الرشيد من جور القوى ، ويجب علينا أيضا دوام السعى في تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الأهالي بتحسين حال المدارس وتنسيق نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب ، وأيضا يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لأنها منبع الغنى في القطر المصرى ، والتجارة أيضا مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعى في تكثيرها واعطاء كمال الحرية لها ، هذا مع الاهتمام باصلاح ما يلزم اصلاحه من أصول الادارة في جهات الحكومة بأجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان ، فهذه اظنها سبل الرشاد ومناهج العدل والسادد ومسالك تدبير الممالك في كافة الاقطار ، فالأمل أن تصرفوا همكم في رؤية أمور الحكومة متحدين في القلوب متفقين في الافكار ، وفقنا الله الى ما فيه الخير والصلاح انه ولى التوفيق » . (١) .

وأول ما يلفت النظر في هذا الخطاب تأييد الخديو لنظام الدستورى واعترافه بالعمل بمبادئه والوعد بتوسيع سلطة مجلس شوى النواب لكي يكون الوزراء مسئولين أمامه ويتسنى له تعديل القوانين وتعديل الميزانيات ، ولو صدقت نيته في هذه الاغراض لاتنظمت الاحوال واستقر هذا النظام ، وكان بقاء شريف باشا على رأس الوزارة من العوامل المهمة لاقراءه ونجاحه ، فليس يخفى أنه بدأ في أواخر عهد اسماعيل يحقق آمال البلاد من هذه الناحية ، فألف وزارته الاولى في ابريل سنة ١٨٧٩ على قاعدة مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، ووضع دستورا جديدا على أحدث المبادئ المصرية عرضه إذ ذاك على مجلس النواب ، ولكن الازمة السياسية التي انتهت



عجل شريف باشا

مؤسس النظام الدستوري في مصر

(١) ١٨٨٧ - ١٨٢٦

يُخلع اسماعيل حالت دون صدور المرسوم الخديوي بانفاذه ، ولو سارت الامور سيراً
حسناً لبادر توفيق باشا إلى اعلان هذا الدستور وانفاذه ، وبذلك كان يبدأ عهده بعمل
جليل يوطد دعائم الشورى ويكسبه محبة الشعب وثقته وينهض بالبلاد نهضة سلمية خالية

(١) ترجمناه في كتاب «عصر اسماعيل» ج ٢ ص ٢٤٤

من العنف والثورة ، ولكن توفيق باشا لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى الدستور كما أسلفنا ، وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة الحزم والهمة فإنه كان يحرص على السلطة المطلقة جهد استطاعته ، ومن هنا شجر الخلاف بينه وبين شريف باشا ، فان شريفًا كان من أنصار النظام الدستوري ، بل هو مؤسس هذا النظام في مصر ، أما توفيق باشا فقد كان من أنصار الحكم المطلق ، وقد بقي محتفظا بالسلطة المطلقة معتصما بها مدة سنتين ، ولو استطاع أن يستبقها أكثر من ذلك لفعل ، ولكنه اضطر في سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى النزول عن سلطانه المطلق تحت تأثير ثورة الجيش كما سيحيى بيانه .

وقد يبدو عجباً أن يعلن الخديو في كتابه إلى شريف باشا تأييده للنظام الدستوري ، ثم يعمل على تقيض ذلك ، ولكن هذا التناقض بين القول والعمل من الأمور المألوفة في حكومات الاستبداد ، ومما قوى في نفسه نزعة الاستبداد رغبته في اكتساب ثقة وكلاء الدول ، وخاصة قنصلي إنجلترا وفرنسا ، فانهما لم ينظرا بعين ارضا والاطمئنان إلى اقرار الدستور في مصر ، ولا إلى تحويل مجلس النواب سلطة تعديل الميزانية ، فوافق هذا الاتجاه هوى في نفسه .

لم يكن توفيق باشا يميل إذن إلى بقاء شريف في الوزارة طويلا لاختلافهما في النزعة . واستمسك شريف بسياسته في تقرير النظام الدستوري ، ولكن توفيق أراد أن تمر الأيام الاولى من عهده في مجراها من الهدوء والسلام ، فاستبقى شريف باشا ريثما تنتهى تلك الفترة

فرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ . وما فيه من القيود

وكان الخديو قلقا على مركزه لتأخر مجيئ الفرمان السلطاني باسناد الخديوية اليه جريا على العادة المتبعة في ذلك العصر ، وكثرت الاشاعات والاقاويل في تحليل هذا التأخر ، وذهب الناس في ذلك مذاهب شتى وأرجفوا به ، وواقع الأمر أن تركيا أرادت أن تنتقص من حقوق الخديوية المصرية منتهزة فرصة خلع الخديو اسماعيل

بارادة سلطانية ، فرغمت أن لها حق تعديل المزايا التي اعترفت بها من قبل في فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ) المسمى بالفرمان الجامع ، لما اشتمل عليه من أقصى المزايا التي نالتها مصر من تركيا ، ولكن انجلترا وفرنسا طلبتا بلسان سفيريهما بالاستئانة أن تطلعا على نص فرمان الجديد قبل اعلانه ، وأبلغنا الباب العالي انهما لا تقبلان من السلطان استرداد المزايا التي أقرتها تركيا في فرماناتها السابقة ، ولم تكن الدولتان تقصدان في ذلك صالح مصر ، بل كانتا تبغيان أن لا يزداد نفوذ تركيا فيعرقل مطامعهما فيها ، وقد رضيت الحكومة التركية أن تطلع السفيرين على مشروع فرمان ، وأن لا تجرى فيه من التعديلات إلا ما تقره الدولتان ، وبعد مفاوضة بينهما وبين وزارة الخارجية العثمانية صدر فرمان إلى توفيق باشا بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ (١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) وقد احتوى تعديلات تنقص المزايا التي نالها الخديو اسماعيل في فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ ، وهذه التعديلات هي : (١) فيما يتعلق بحق مصر في عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية : قيد الخديو بوجوب ابلاغ نصوص هذه المعاهدات إلى الباب العالي قبل نشرها . — ولم يكن هذا القيد واردا في فرمان سنة ١٨٧٣ .

(٢) حدد عدد الجيش المصري بثمانية عشر ألف جندي في وقت السلم ، وكان فرمان سنة ١٨٧٣ يطلق عدده من كل قيد .

(٣) قيد حق الخديو في الاستدانة ، فحظر عليه عقد القروض إلا إذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة وأن تعقد بموافقة دائني مصر

وقد قبلت الدولتان هذه القيود ، إذ لم تريا فيها ما ينافي مصالحهما وبعد أن صدر فرمان على النحو المتقدم ، حمه إلى مصر مندوب عن السلطان عبد الحميد ، وهو على بك فؤاد باشا كاتب المايين الهايوى ، فتلى بالقلعة بدويان الغورى يوم ١٤ اغسطس سنة ١٨٧٩ (٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) أى بعد تولية توفيق باشا للارايكة الخديوية بنحو شهرين ، وقد تضمن تأييد قاعدة توارث العرش الواردة في فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ) القاضى بانتقال مسند خديوية

مصر وملحقاتها وقائمقاميتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد اسماعيل، ومن هذا إلى أكبر أبنائه، ثم اشتمل على التعديلات المتقدم ذكرها، مع تسوية إبان الامتيازات التي نالتها الخديوية المصرية بموجب فرمان سنة ١٨٧٣ قد ترتبت عليها المشاكل الحاضرة، قال في هذا الصدد: « وقد ظهر ان بعض أحكام فرمان العلى الشأن المبني على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأ منه الاحوال المشككة الحاضرة المعلومة فصار تثبيت المواد التي لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها وصار تعديل المواد المقتضى تبديلها وتعديلها وإصلاحها (١) » وذكر الامتيازات التي أثبتتها وهي :

الاستقلال الداخلي التام، أي حق الحكومة المصرية في سن القوانين والنظم الدخيلة على اختلاف أنواعها، ثم عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية والمعاهدات الخاصة بتنظيم علاقات الاجانب بالحكومة والبوليس، واشتمل على التعديلات الثلاثة المتقدم ذكرها، ثم نص على وجوب دفع الجزية السنوية لتركيا ومقدارها ٧٥٠٠٠٠ ر. ٧٥٠٠٠ جنيه عثماني (١٨٦٤ ر ٦٨١ ج مصري) وعلى عدم جواز التنازل عن الامتيازات التي أعطيت لمصر ولا التنازل عن أي جزء من الاراضي المصرية أو تركها إلى الغير، وهذا النص الاخير له أهميته في بطلان قرار الحكومة الصائر سنة ١٨٨٤ باخلاء السودان، وبطلان الاتفاقات التي عقدتها مصر مع الدول الاستعمارية بعد الاحتلال وتنازلت فيها عن جزء من أملاكها في السودان وبخاصة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

انقاص المخصصات الخديوية

وبدت رغبة الخديو توفيق في الاقتصاد واجتناب الاسراف فيما حدده لنفسه وللعائلة الخديوية من المخصصات السنوية، فقد خصص له مجلس الوزراء ١٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه مصري ولوالدته ٣٥٠٠٠٠ ر. جنيه ولحرمة ٢٠٠٠٠ ر. جنيه ولأبيه الخديو السابق

(١) عن فرمان المنشور في الوقائع المصرية عدد ١٦ اغسطس سنة ١٨٧٩

اسماعيل باشا ٣٠٠٠٠٠ جنيه ولوالدته ٢٥٠٠٠٠ جنيه ولزوجاته ٣٦٠٠٠٠ جنيه ولكريمته الأميرة توحيد هانم ١٨٠٠٠٠ جنيه ولكل من نجليه الامير حسين باشا كامل والامير حسن باشا ١٨٠٠٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، فلما رفع اليه القرار بذلك تنازل لوالده عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه تضم إلى مرتبه وأبطل ما كان مخصصا لوالدته وحرمة وقدره ٥٥٠٠٠٠ جنيه ، فنزلت بذلك مخصصات العائلة الخديوية إلى ٢٤٥٠٠٠٠ جنيه ^(١) ، وكان هذا مثالا حسنا في الاقتصاد ومساعدة للبلاد في محتتها المالية ، وقد زادت هذه المخصصات في ميزانية ١٨٨٠ كمسيجي يانته (ص ٤٧)

استقالة وزارة شريف باشا

لم يكد الخديو توفيق يطمئن على مركزه بورود فرمان السلطان حتى أعلن رغبته في التخلص من شريف باشا ، فلقد غادر مندوب السلطان القاهرة قاصدا الاستانة يوم ١٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ ، وبعد غروب ذلك اليوم استدعى الخديو شريف باشا والوزراء فوفدوا عليه واجتمعوا به ، وبعد انتهاء الاجتماع قدمت الوزارة استقالتها ، فكانت الاستقالة مفاجأة قوبلت بالدهشة ، لأن شريف باشا كان حائزا ثقة الخديو حتى ورد فرمان ، ولم يتبين الناس أسباب الاستقالة ، وهي ترجع في واقع الأمر الى استمساك شريف بيرنابجه الدستوري ومخالفة الخديو اياه في وجهة نظره ، وثمة سبب آخر أغرى الخديو بوزيره الامين ، وهو عدم اطمئنان وكلاء الدول — وخاصة قنصلي إنجلترا وفرنسا — الى بقائه في الوزارة لميوله الدستورية فاعزوا الى الخديو أن يتنض يده منه اذ لم يكن يروق لها اقرار النظام الدستوري في البلاد . كان مجلس شورى النواب مؤجلا في بداية عهد الخديو توفيق ، اذ كانت أخرى جلساته يوم ٦ يولييه سنة ١٨٧٩ (١٦ رجب سنة ١٢٩٦) ^(٢) ، وقد قررت الحكومة

(١) الوطن عدد ٥٥ يولييه سنة ١٨٧٩ . مذكرات عرابي ص ٦٠ . مصر للمصريين

ج ٤ ص ١٠

(٢) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٢٧ والوقائع المصرية عدد ١٣ يولييه سنة ١٨٧٩

وقتشد تأجيل اجتماعه إلى أجل غير مسمى ، حتى يتم النظر في مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا في أواخر عهد اسماعيل ، فسمى شريف في استمالة الخديو واقتناؤه بإصدار هذا الدستور ، وطلب اليه تشكيل مجلس النواب تنفيذاً لما وعد به في كتابه اليه حين ألف الوزارة ، فخالفه الخديو في وجهة نظره ورفض طلبه متعللاً بعدم موافقة قنصل إنجلترا وفرنسا (١) ، فقدم شريف باشا استقالته ، وتعاهد هو وزملاؤه الوزراء على ألا يقبلوا الدخول في وزارة جديدة الا اذا أجيب طلبهم وتألف مجلس النواب ، وقد كان هذا عهداً جليلاً من أعضاء الوزارة ، ولعله أول عهد من نوعه في حياة مصر الدستورية ، فان اجتماع الوزراء على أن لا يحكموا البلاد من غير دستور هو مثل عالٍ في الاستمساك بالمبادئ القويمة وتضحية المناصب في سبيل الواجب القومي

ولقد برّ الوزراء بمعهدهم ، ما عدا اثنين منهم وهما محمود سامي باشا البارودي ، ومصطفى فهمي باشا ، فقد تقضا العهد ورضيا أن يشتركا في الوزارة التي أعقبت وزارة شريف ، ثم في وزارة رياض باشا ، وكان أول برنامج لها وقف الحياة النيابية وصرف النظر عن الدستور ، ومن تهكم الاقدار أن محمود سامي باشا البارودي الذي نكث عهده في الاستمساك بالحكم النيابي ، وارتضى الاشتراك في وزارة حكمت البلاد حكماً مطلقاً زهاء سنتين ، هو الذي صار فيما بعد من أكبر زعماء الثورة العرابية ، وكان من الناعين على شريف باشا تهاونه في أمر الدستور (في عهد وزارته الثالثة) ،

(١) هما الميسو تريكو Tricon معتمد فرنسا وقنصلها العام والسير لاسل Lascelles معتمد إنجلترا ، ثم عين السير ادوار ماليت Edward Male السكرتير الاول للسفارة الانجليزية في الاستانة معتمداً لإنجلترا وقنصلاً عاماً لها في مصر وتسلم مهام منصبه في نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وبقي يشغل هذا المنصب حتى انتهاء الثورة العرابية واحتلال الانجليز مصر إذ خلفه السير ايفلين بارنج (الورد كرومر) في مايو سنة ١٨٨٣ . وعين البارون دي رنج De Ring معتمداً لفرنسا وقنصلاً عاماً لها في ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، وكلاهما بدرجة وزير مفوض

وأشترك هو والعرايون في إكراهه على لاستقالة (فبراير سنة ١٨٨٢) كما سيجي بيانه متذرعين بهذه الحجة الواهية ، على حين كانت الاطماع في رئاسة الوزارة هي التي أثمرت عليه هذه الحملة .

تأليف وزارة يرأسها الخديو

بعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، الف الخديو وزارة من غير رئيس ، وتولى هو رأسها ، وأعضاؤها هم : متصور باشا يكن للداخلية . على حيدر باشا للمالية . ذو الفقار باشا للحقانية . مصطفى فهمي باشا للخارجية . محمد مرعشي باشا للاشغال . عثمان رفقي باشا للحربية والبحرية . محمود سامي باشا البارودي للاوقاف . على ابراهيم باشا للمعارف (١)

الغاء مجلس النظار

كان تأليف وزارة يرأسها الخديو بدعة في مناهج الحكم ، وتقضاً للنظام الذي تقرر في مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ (٢) القاضي بإنشاء مجلس النظار ، وأن يتولاه رئيس منهم ، وتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس يشعر بنية الخديو الاستبدادية ، واعتزاهم الرجوع إلى طريقة اسماعيل القديمة من تعيين وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة ، بل كانوا كسكرتيرين له ، وقد بدت هذه الرغبة في البيان الذي نشرته « لوائح المصرية » في صدد ذلك التغير وهذا نصه :

« بناء على استعفاء حضرة دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظار الغيت هذه الرئاسة ، وصدرت الارادة السنية في ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ (١٨ اغسطس سنة ١٨٧٩) بأن كل ناظر يكون مسئولاً عن جميع الامور المختصة بنظارته ، ومن الآن فصاعداً ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عالٍ ينقذ تحت رئاسة الجنتاب الخديوي (٣) »

(١) اللوائح المصرية عدد ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) هو المرسوم الذي أصدره اسماعيل لنوبار باشا بإنشاء مجلس النظار .

(٣) اللوائح المصرية عدد ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩

فهذا البيان معناه إلغاء مجلس النظار وإلغاء رآسته ، وإلغاء النظام الذى تأسس على مقتضاه ، وقد تأيد هذا المعنى بالكتاب الذى بحث به الخديو إلى كل من الوزراء الذين أقامهم ، إذ جاء فيه :

« بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبطاله وتقرر لدينا أن كل منستر (ناظر) يكون مسئولاً عن الاشغال المنوطة بإدارة نظارته ، وأن المواد التى كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس ، هذه من الآن فصاعداً يكون النظر فيها بمجلس يجرى اعتقاده بمصينتنا من النظار تحت رآستنا ، وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها ، وحصول المداولة عنها حسب اللازم ، فلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللباقة والاهلية قد عيناكم ناظرًا على ديوان وأصدرنا أمرنا هذا لكم للعلمية والمبادرة فى مباشرة مأموريتكم هذه بكلال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا » (١)

إعادة الرقابة الثنائية

إن الرقابة الثنائية قد فرضت على المالية المصرية فى عهد اسماعيل بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وعين إذ ذاك رقيبان أوروبيان باسم « مفتشين عموميين » وهما المستر رومين Romaine مراقباً انجليزياً على الايرادات ، والبارون دى مالاربه De Malarnet مراقباً فرنسياً على المصروفات ، فلما تألفت وزارة نوبار باشا الاولى فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ وفيها وزيران أوروبيان وقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الثنائية اكتفاء بالوزيرين الاوروبيين ، على أن تعود الرقابة إذا فصل أحد الوزيرين الاجنبيين من غير موافقة حكومته ، وبعد استقالة وزارة نوبار باشا ثم وزارة توفيق باشا ، تألفت وزارة شريف باشا الوطنية فى أواخر عهد اسماعيل وليس فيها وزير أوروبى ، فعرض على البولين الانجليزى والفرنسية اعادة الرقابة الثنائية ،

ولكن الأزمة السياسية كانت قد اشتدت بين الخديو اسماعيل والدول ، فلم يعين الرقيان ، وانتهت بمخلع اسماعيل

فلما تولى توفيق باشا الحكم أصر على أن تكون الوزارة خالية من وزراء أوروبيين مقابل إعادة الرقابة الثنائية ، فتألفت وزارة شريف باشا وكذلك الوزارة التي رأسها الخديو دون أن يكون فيهما وزيران أوروبيان ، وفي عهد الوزارة الأخيرة أصدر الخديو مرسوما في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بإعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية كما قررت في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتعيين السير افلن بارنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) مقتصاً (رقياً) على الايرادات بدلا من المستر رومين ، والمسئو دى بلنير De Blignieres رقبيا على الحسابات والدين العمومي بدلا من البارون دى مالاريه (١) وكان هذا التعيين بترشيح الدولتين الانجليزية والفرنسية

نفي السيد جمال الدين

وقد نهجت هذه الوزارة ، في مدتها القصيرة ، منهج الاستبداد والاضطهاد ، وكان أبرز عمل لها نفي السيد جمال الدين الافغانى من مصر بقرار صدر من مجلس الوزراء ، وقد أذاعت الوزارة بلاغاً رسمياً من ادارة المطبوعات بتاريخ ٢٦ اغسطس سنة ١٨٧٩ سوغت فيه نفي السيد بعبارات جارحة ملؤها الكذب والافتراء (٢)

وزارة رياض باشا

٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

كان رياض باشا في أوروبا حين قدم شريف باشا استقالته ، فلما ألف الخديو الوزارة أرسل في استدعائه ، فذهب الناس أن نية الخديو قد اتجهت إلى

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(٢) نشر هذا البلاغ في الوقائع المصرية عدد ٣١ اغسطس سنة ١٨٧٩ - يراجع

كتابنا «عصر اسماعيل» ج ٢ ص ١٦١ و ١٧٤

اسناد وزارة الداخلية اليه ، على أنه في الحقيقة كان ينوى أن يعهد اليه تأليف
وزارة جديدة

جاء رياض باشا إلى الاسكندرية يوم ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وذهب منها إلى
القاهرة ، وقابل الخديو ، وتبادلا الآراء فيما يكون عليه نظام الحكم ، وفي ٢١
سبتمبر سنة ١٨٧٩ عهد اليه الخديو تأليف وزارة جديدة ، وبعث اليه في اليوم
نفسه بكتاب بالفرنسية بين فيه القواعد التي يسير عليها ، فأعاد هيئة مجلس النظار ،
بعد الغائها ، واحتفظ لنفسه بحق حضور جلساته ، وتولى رئاسته عند الاقتضاء ،
ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برئاسة ولي الأمر ،
وطورا برئاسة رئيس النظار ، قال في كتابه

« عزيزي رياض باشا :

« اني لما اخذت اخيرا زمام رئاسة مجلس النظار بيدي لم يخطر بفكري إعادة
الحكومة الشخصية ، وانما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقريب
وتأييد العلاقة المحكمة بيني وبين أعضاء هيئة النظار ، ولم يخطر ببالى أن يكون
ذلك أمرا قطعيا ، ولا أمرا مخالفا للاصول التي اتخذتها منذ اخذت بزمام الحكومة ،
اعني الحكم بالاشتراك مع نظاري وبواسطتهم ، وهذه الاصول من مقتضى الأمر
الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بي أن لا تكون صرعية الاجراء
علي السواء ، ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميري في هذا الخصوص كما
لا يخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التي
اتمنى نجاحها وانتشارها في ادارة المملكة

« وانى لتيقن انكم مشتركون معنا في هذه الافكار والتصورات ، وانكم
عازمون عزما قويا على بذل مجهودكم في تنفيذ هذه الأفكار بالتمام ، وانى لاعرف
درجة اخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته ،
مع رغبتكم في بذل المجهود بحفظ حقوقه ، ولهذا فاني مع ثقى وحسن يقينى فيكم ،
أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، واحلت رئاسة مجلس النظار على يديكم ،

حافظا لنفسى حق الحضور فى جلساته وتولى رياسته عند الاقتضاء ، وانى لمتيقن انكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار ثم ترفع اسمائهم الينا لاصدق على توظيفهم ، وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الاشغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، فإنه لا يزال مرعى الاجراء فى جميع أحكامه التى لا يعترىها تغيير بأمرنا هذا ، وان المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشى الاقاليم ومديرى الادارات المهمة لا يكون نصبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا ، وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى اوامر تصدر رأسا من نظارهم لذين هم تابعون لهم ، ولا يخفى عليكم اننا فى شاغل من المسائل المهمة ، وقد دعغنى الحاجة إلى ان اذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الايرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة ، وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية ، وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن غايتنا ومعظم همنا ، وانى على يقين بانى اعتمد عليكم فى حل هذه المسائل ومشاكلها من الامور المهمة ، ولنخبركم التامة وحكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القطر بالاصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع ، ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله .» (١)

فرغ رياض باشا إلى الخديو الكتاب الآتى تعريبه ، متضمنا تأليف الوزارة وبيان اسماء أعضائها :

«مولای

«لقد تفضلتم على بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة ، وانى لأشكر الجنب العالى على وثوقه بى ثقة تامة أعلم قدرها واشكر أيضا مولای حيث تكرم على بالاعتقاد

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وقد كتب الاصل بالفرنسية وكذلك جواب رياض باشا ونشرا فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ونشرت الوقائع تعريبيها



مصطفى رياض باشا

١٨٣٤ - ١٩١١

(الذى شبت فى عهده الثورة العرابية)

بسبب اخلاصى للوطن العزيز وادارته ، وغاية آمالى تحقيق المقاصد الكريمة التى أبداها سيدى بهذه المناسبة ، ويلزمنى أن أساعد على قدر امكانى بالاتحاد فى ذلك مع رفقائى المواطنين على مثل هذه المقاصد لانقاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم التى جعلتها الحضرة الخديوية أساسا لحكومتها وعدتها أعظم وسيلة للتوصل إلى اصلاح حالة القطر المصرى ، ولهذا الفكر الصائب بذلت همى فى أداء ما دعيته اليه ولأنجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتكم السنية التوجهات الآتية للتصديق عليها :

عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية والبحرية ، مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية ، على باشا مبارك ناظر الأشغال ، حسين فخرى باشا ناظر الخفائية ، على باشا

أبراهيم ناظر المعارف ، محمود باشا سامى البارودى ناظر الاوقاف .
 فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية ، فالتس صدور
 أمرها الكريم بذلك مع تفضلها على بتوليقي نظارة الداخلية اصالة ونظارة المالية
 مؤقنا كما تفضلت على بتوليقي رئاسة مجلس النظار .
 وأقدم مزيد الاحترام التام للاعتاب العلية وأتشف بأن أكون خادم جلالكم
 الأمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع^(١)
 وعلى مقتضى هذا الكتاب صدر الأمر الخديوى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
 بتأليف وزارة رياض باشا .

شخصية رياض باشا

مثل رياض باشا دوراً طويلاً على مسرح السياسة المصرية ، سواء قبل الثورة
 العربية أو في خلالها أو في عهد الاحتلال ، وعمر طويلاً إذ توفى سنة ١٩١١ عن
 سبع وسبعين سنة ، فهو من الشخصيات البارزة في تاريخ الادارة المصرية
 ولد سنة ١٨٣٤ م (سنة ١٢٥٠ هـ) ، وهو من عائلة تعرف بعائلة الوزان^(٢) ،
 وكان أبوه ناظراً لدار الضرب (الضربخانه) المصرية ، التحق منذ صباه بالوظائف
 الأميرية إذ دخل في خدمة الحكومة كاتباً بديوان المالية في يناير سنة ١٨٤٨ قبل
 أن ينال حظاً موفوراً من التعليم ، وأخذ يتدرج في الوظائف حتى التحق كاتباً
 بالمعية سنة ١٨٤٩ ، ثم دخل في سلك فرقة الموسيقى برتبة ملازم ونال في وقت قصير
 رتبة يوز باشى ثم صاغ ثم رتبة بكباشى ، وعين سنة ١٨٥٢ ياوراً بمعية عباس الاول
 ونال الخطوة عنده فرقاءه إلى رتبة ميرالاي وجعله مهرداراله (حامل الختم) ، ثم

(١) الوقائع المصرية . العدد السابق

(٢) هي عائلة مصرية اسلامية ، ولاصحة لما يزعمه بعض المؤلفين من أن رياض
 باشا من أصل اسرائيلى اناضولى ، فهو مصطفى رياض بن اسماعيل افندى الوزان
 ابن احمد الوزان بن حسن الوزان كبير كتبة الحكومة المصرية المتوفى سنة
 ١٢٠٤ هـ (١٧٩٠ م) .

عينه مديراً للجزيرة وأطفيح ، وأخذ يترقى في المناصب العالية حتى صار في عهد اسماعيل عضواً في المجلس المخصوص الذي كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم صار وزيراً سنة ١٨٧٨ في وزارة نوبار باشا الأولى التي سقطت بتأثير ثورة الجيش في فبراير سنة ١٨٧٩ ، وتولى رئاسة الوزارة لأول مرة في عهد الخديو توفيق كما رأيت في سياق الحديث .

يرجع اختيار الخديو لرياض باشا الى ما عرف عنه من موافقته إياه في الميل الى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى والأذعان للتدخل الاجنبى ، فكان من هذه الناحية غبطة للنوائر الاجنبية ، وخاصة وكلاء الدول السياسيين ، وقد بدت منه هذه الميول منذ عهد اسماعيل ، وظهر الفرق جلياً بينه وبين شريف باشا في هذا الصدد ، فليس يخفى ما حدث على أثر ارتباك شؤون مصر المالية من انشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وامعان الحكومتين الانجليزية والفرنسية في تدخلهما ، وطلبهما من الخديو اسماعيل تأليف لجنة اوروبية ، عرفت بلجنة التحقيق العليا ، لفحص شؤون الحكومة المالية ، فزل اسماعيل على ارادتهما ، وأصدر مرسوماً بتأليف هذه اللجنة في يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان تأليفها امتحاناً لكرامة الحكومة ومظهرها من مظاهر التدخل الاوربي في أمورها ، وقد تألفت من أعضاء أوروبيين يمثلون الدول الدائنة وليس فيهم عضو مصرى سوى رياض باشا ، وكان اختياره بطلب النوائر الاجنبية ، وهذا يدل على ارتياحها الى مسلكه وسياسته ، قارن هذا برفض شريف باشا (وكان وقتئذ وزيراً للخارجية) الحضور امام اللجنة عند ما استدعته لتسمع أقواله وما ترتب على رفضه من حدوث أزمة سياسية أدت الى استقالته ، تجدد الفرق محسوساً بين ميول الرجلين ونزعتهما ، وهذه اللجنة هي التي أوعزت بتأليف وزارة نوبار باشا وفيها وزيران أجنيبيان ، وهى المسماة بالوزارة المختلطة ، وكان فيها رياض باشا وزيراً للداخلية . فكانت سياستها قائمة على ممالأة الاجانب وحماية مصالحهم حتى سميت « الوزارة الاوروبية » ، وفي عهدها عزل كثير من الموظفين الوطنيين واستندت مناصب كبيرة في الحكومة الى طائفة من الاوروبيين ، ولما سقطت في فبراير

سنة ١٨٧٩ اعتبتها وزارة توفيق باشا ، القصيرة المدة ، وفيها الوزيران الاوروبيان . وتولى فيها أيضا رياض باشا وزارة الداخلية ، فكان من أعمالها فض مجلس شورى النواب تخلصا من مراقبته ، وقد تولى رياض باشا ابلاغ هذا القرار الى المجلس وتنفيذه ، واصطدم بالنواب في جلسة تاريخية ، فاعترض فيها هؤلاء على قرار الحكومة ومسلكتها ، وعلى رياض باشا ، كما فصلنا ذلك في كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢١١ ، فهذه السوابق لم تكن تدعو الى الاطمئنان لسياسة رياض باشا ، وقد تبين من تتابع الحوادث ، ان ميوله للحكم المطلق ، وكراهيته للشورى وخضوعه للتنفيذ الاوروبى لم تفارقه في عهد وزارته ، وكانت هذه الميول من أسباب قيام الثورة العراقية ، اذا كان اول مطالب العراقيين في سبتمبر سنة ١٨٨١ هو اسقاط وزارة رياض باشا ، وهذه النزعات ترجع الى شخصية رياض ، فقد كان من أبرز صفاته التعاطف والكبرياء والزراية بالشعب ، وقد عرف عنه الذين اتصلوا به هذه الصفات ، فهو من طراز الباشوات القدماء الذين كانوا ينظرون الى الشعب بعين الزراية ، ولا يعترفون له بحقوق الرقابة على شؤون الحكومة ، ومع أن شريف باشا كان أعرق منه في الارستقراطية فإنه كان يخالفه في نزعته ، ويدعو الى تحويل الامة حقوقها في الدستور والحكم النيابي ، ولعل ذلك راجع الى أن شريف باشا يختلف في نشأته وثقافته عن رياض ، فقد كان أبوه قاضيا لقضاة مصر ، وانتظم هو في سلك المدارس النظامية ، ثم استكمل علومه في مدارس فرنسا الحربية فنال فيها قسطاً موفوراً من الثقافة والتدريب ، واستروح في فرنسا نسيم الحرية والنظم الدستورية ، أما رياض فلم يتلق تعليماً عالياً في المدارس النظامية ، وكان حظه من العلم غير موفور ، بل هي قشور اقتبسها بذكائه الفطري ومراسته وقوة ذاكرته ، فظل محدود الفكر ، ولم يتغذى بصيرته الى أبعد مما يراه الباشوات القدماء من حاشية الخديويين والامراء ، ولم يكن يمتاز منهم إلا بالذكاء والهيبة والهمة وقوة الارادة ، وكان على شا كلتهم في الغرور والاعتداء بالنفس ، وهذا الغرور من الاسباب التي جنحت به الى الاستبداد في الرأي ، لأنه لم يكن يرى نفسه في حاجة الى استشارة النصحاء أو الاستعانة بآراء الغير .

على أن رياض باشا كان من الوجهة الادارية حاكماً ممتازاً ، ففي الحق ان لم يهذه
 الناحية مزاي لا يستهان بها ، كان حازماً قوى الشكيمة ، بارز الشخصية ، ماضى الارادة ،
 محبا للعمل ، لا يهن فيه ولا يمل منه ، يقظا على رقابة مرؤسيه ، يشعرهم دائما بأنه عليهم
 رقيب عتيد ، وبأخذهم بالثقة والحزم اذا هم قصروا في القيام بواجباتهم ، وقد كان
 بلا مرءاء أكفاً معاصريه من الوجهة الادارية ، وأكثرهم جددا على العمل ، وهذه
 المزايا قد ساعدت كثيرا على انتظام الاداة الحكومية في عهده ، ثم كانت له ميزة
 كبرى غير ذلك ، وهى نزاهته واستقامته ، وحبه للعدل ، وتغفقه عن الرشوة ، وتلك
 صفات لم تكن مألوفة في طبقة الحكام ، وانها تستحق ما هى جديرة به من حسن التقدير ،
 فشخصية رياض باشا تجمع كثيرا من المزايا ، إلى جانب كثير من النقص ، وبهذه
 الصفات المتباينة تولى وزارته الاولى في عهد الخديو توفيق وهى الوزارة التى شبت
 في عهدها الثورة العرابية .

المسألة المالية

كانت المسألة المالية أهم مشكلة واجهتها مصر ، حين ولى توفيق باشا الحكم ،
 إذ لم يكن خافيا ان مطالب الدائنين كانت من أكبر العوامل فى خلع اسماعيل ،
 فاجتهد توفيق باشا فى ارضاء الدول ، فقاديا من أن يستهدف لغضبها كما استهدف
 أبوه من قبل ، وقد بادر إلى الاتفاق مع اللوئتين الانجليزية والفرنسية على اعادة
 العمل بنظام (الرقابة الثنائية) وصدر المرسوم الخديوى بذلك قبل تأليف وزارة رياض باشا
 كما تقدم بيانه واقتصر المرسوم على تعيين الرقيين (المفتشين العموميين) دون أن
 يبين حدود مناصبيهما ، فكان مطلوبا من رياض باشا أن يضع نظاما لهذا المنصب
 لكي لا تنقلب الرقابة سلطة فعلية فى إدارة شؤون الدولة

نظام الرقابة الثنائية

ولكن رياض باشا لم يكن من صفاته أن يقاوم التدخل الاوروبى ، فترك لتصلى

للبلوتين الإنجليزية والفرنسية وضع مشروع اللائحة التي تحدد سلطة الرقيين ، وعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ، وجرت في شأنه مناقشة طويلة ، انتهت باقراره كما هو ، فجاء مشروعاً هادماً لسلطة الحكومة الاهلية ، يجعل للرقيين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة ، وهما وان لم يعدا من الوزراء رسمياً لكن تقرر لكل منهما راتب يزيد عن مرتب الوزير ، ولهما الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء جميعها ، والاشتراك في مداولاته ، على أن لا يكون لهما إلا رأى استشارى ، وأنت تعرف معنى الاستشارة هنا ... ففى تؤدى حتماً معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح ، وقد نص المرسوم على ان الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل ما يطلب منهم الرقيان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة أن يقدم لهما في كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن إيراد الخزانة العامة ومصروفاتها ، وكل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيان النظر في المصالح العمومية التي لهما مراقبتها والاشراف عليها ، أى جميع مصالح الحكومة ، ولا يحق للحكومة عزلها إلا برضا من حكومتيهما ، وبهذه الاختصاصات صار الرقيان يتدخلان في كل شأن من شؤون الحكومة المالية

صدر المرسوم الخديوى بوضع هذا النظام في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، فأثار السخط في نفوس المصريين ، لما تبينوا من أحكامه المهينة ونصوصه المثلة ، وكان صدوره من أهم الاسباب لتبرم الناس بوزارة رياض باشا وخيبة آمالهم فيها

التنازل عن أرباح مصرف قناة السويس

صفحة خامسة

كان لمصر بمقتضى عقد امتياز قناة السويس حصة في أرباحها السنوية تبلغ ١٥ في المائة من مجموع تلك الأرباح تؤول اليها كل عام ، وكانت هذه الحصة هى البقية الباقية من الفائدة التي تعود على مصر من القناة ، بعد أن باع الخديو اسماعيل أسهمها فيها ، ففى أوائل عهد توفيق عرض الرقيان الاوروبيان — السير إلفين بارنج (اللورد كرومر)

والمسيو دى بلنير — على الحكومة أن تباع هذه الحصة مقابل ٧٠٠.٠٠٠ جنيه ، وكانت مرهونة من قبل نقابة من المالكين بباريس ، وقد عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ في جلسة غير اعتيادية عقدت خصيصاً للنظر في هذه المسألة ، وحضر الجلسة السير بارنج والمسيو ليرون ديروول Liron d'Airole نائباً عن المسيو دى بلنير الذى كان فى باريس يناوض فى اتمامها ، فأيد السير بارنج (كرومر) إبرام الصفقة ودافع عنها دفاعاً طويلاً ، وكانت وجهة نظره أن الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين النقابة التى ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تباعها ، ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة إذ صرح فى جلسة مجلس الوزراء ان لها جانباً سياسياً لأن الحكومة إذا باعت حصتها فى الرمح فلا يبقى لها أى حق مادى فى قناة السويس مع ان القناة قائمة فى أرض مصر ، وانه عقد المجلس خصيصاً للنظر فى هذه المسألة ، على انه مع هذه الملاحظة لم يعارض فى إبرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة اليها ، وقال حسين فخرى باشا وزير الحاقانية ان الرهن هو السبيل إلى البيع فلا يمكن اجتناب بيع هذه الحصة مادامت الحكومة لا تستطيع وفاء قيمة الرهن ، وقال على باشا مبارك وزير الاشغال اننا مضطرون إلى بيع هذه الحصة مع شديد الاسف فان الجميع يسمعون فى الحصول على جزء من رأس مال القناة ولو كان سهماً واحداً ، ونحن نتجرد من كل حق فيها ، ثم عاد السير إفلين بارنج (كرومر) إلى تسويق هذا البيع ، وانتهت الجلسة باقراره ^(١) مقابل ثمن بخس مقداره ٢٢ مليون فرنك ، وهى بلا شك صفقة خاسرة لان قيمة هذه الحصة الآن تبلغ عشرين مليون جنيه ، وتفل إيراداً سنوياً لا يقل فى السنة عن ٨٦٩.٠٠٠ جنيه أى أكثر من الثمن الذى يبعث به الحصة كلها ، وهذا يدل على ما فى الصفقة من الخسران لمبين

ميزانية سنة ١٨٨٠

هى أول ميزانية وضعت فى عهد توفيق ، وقد رفع بها رياض باشا تقريراً إلى

(١) محضر جلسة مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠

الخليو ، وصدر المرسوم بتقريرها في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ (١) ، وقد قدرت فيها الايرادات بمبلغ ٦٢٢ر٥٦١ر٨ جنيه والمصروفات بمبلغ ٣٦٤١ر٥٤٤ر٣ جنيه يضم اليها ٦٨١ر٤٨٦ جنيه قيمة الجزية السنوية التي كانت تؤدي لحكومة الاسناتة ، والباقي ومقداره ٤٩٢ر٢٣٨ر٤ جنيه خصص للدين العام (٢) ، أى ان مخصصات الديون كانت تبلغ أكثر من نصف الايرادات ، وسندكر هنا أقلام هذه الميزانية (٣) لأنها تعطينا فكرة عن الحالة المالية في ذلك العهد . (٤)

الايرادات

(١) الأموال المقررة

جنيه مصرى	جنيه مصرى
أموال الاطيان	٥٢٢٧ر٣٨٨
عوائد الاملاك	٦٢١٩٦
ويركو أرباب الكارات (ضريبة أصحاب الحرف)	٢٠٨ر٠٩٣
عوائد الاغنام والمهر	١٢٦٧٤
» العربات وحيوانات الأجرة	١٠٨٠٧
» معاصر الزيت	٣٤٦٨
	٥٢٤ر٦٢٦

(١) و(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

(٣) كما نشرت في الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

(٤) راجع « للمقارنة » مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٧٢ في كتابنا « قصر اسماعيل » ج ٢ ص ٣٠٥ ، وبلا حظ في معرض المقارنة ان ايرادات الحكومة في سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ بلغت ٩٠٧ و ٧١٥ و ٣٣ ج ومصرفاتها ٢٥٢ر٦٠٠ و ٣١٦ ج

(٢) الأموال والايرادات غير المقررة

جنيته مصرى		
من المحاكم	١٨٠,٥٤٨	
من الجمارك	٦٢٢,٥٢٩	
من البريد	٧٥,٩٥٠	
من الدخولية	٢٤٧,٦٥٥	
من المصلح (الملح)	١٠٠,٠٠٠	
التسجيل والطوابع	٦١,١٧٧	
مصايد الاسماك	٧٦,٢١٦	
عوائد الرسالة	٨٥,٧٤٣	
عوائد اوزان وحمل وسلخانات وغيره	٨٠,٧٦٤	١,٥٣٠,٥٨٣

(٣) السكك الحديدية والتلغراف

	جنيته مصرى	جنيته مصرى
السكك الحديدية	١,٠٥٠,٥٠٠	
التلغراف	٢٩,٠٠٠	١,٠٧٩,٥٠٠
(٤) وابورات البوستة الخديوية	١٢٨,١٠٠	١٢٨,١٠٠

(٥) ايرادات المصالح الأخرى

ميناء الاسكندرية	٥٠,٠٠٠	
الأنجارية (ادارة الملاحة النيلية)	٣٢,٩٣٩	
الفنارات	٤١,١٤٣	
الضريبة	١٩,٤٢٤	
الموانئ (ماعداء ميناء الاسكندرية)	١,٥٤٣	
سكة حوان	٧,٩٩٢	١٥٣,٠٤٤

(٦) الإيرادات المتنوعة

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٠٠٠٤	٥٦٥	٤٠٥٦٩
إيجار ومتحصلات أملاك الميرى	رسوم تمغة ومصاغات	

(٧) المتحصلات المتنوعة

١٦٥٦٢	١٧٨	١١٨١	١٢٦٥	٤١١٢	١٧٦	٣٢٦	٥٢٨	٦٣٠	٣٠٣٥٨
إيرادات مصلحة الصحة	الجهادية	البحرية	إيرادات المدارس	الاشغال العمومية	مستقطع نظير أطيان معاش	رسوم الارضية فى زمن الموالد والاعياد	رسوم تقاسيط الروزنامة وغيرها	متحصلات أخرى	

(٨) سلفيات الفلاحين

٢٩٩٣٥	٢٩٩٣٥
تحصيل ثمن البنور المطاة سلفاً لأهالى	الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨

(٩) مستقطع نظير الاحتياطى

٤٤٩١١	٤٤٩١١
المستقطع من رواتب الموظفين	

٨٠٥٦١٠٦٢٢

المصروفات

جنيه مصرى	جنيه مصرى
٦٨١٤٨٦ ر	(١) خراج مصر
.....	(٢) الدين العمومى
.....	الدين المنتظم (١)
.....	غير المنتظم
٣١٥٠٠٠ ر	(٣) مخصصات الخديو والعائلة الخديوية
٤١٨٢٢ ر	(٤) المعية السنية
٥٧٩٦ ر	(٥) مجلس النظار
١١٣٢٦ ر	(٦) نظارة الخارجية
	(٧) نظارة المالية
٨٧٠٠٢ ر	ديوان العموم
١٩٥٠٠ ر	التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)
٢٠٧٤٥ ر	صندوق الدين العمومى
٥٠٠٠٠ ر	التاريخ (ادارة المساحة)
١٥٨٤٢٧ ر	المديريات والمحافظات والدوائر البلدية
٤٢٥٢٥ ر	دخوليات
١١٧٨١ ر	ادارة مصايد الاسماك
٤٣٦٥ ر	تحصيل عوائد الرسالة
٤٤٦٠ ر	ميناء الاسكندرية

(١) ترك على بياض فى الميزانية لأنه لم يكن قد تم تحديد المقدار المخصص للدين المنتظم « الكونسليد » والدين غير المنتظم ، ولكن تخصص مبلغ ٥٩٢ ر ٢٣٨ ر ٤ جنيه للدين العام اجمالا فى كتاب رياض باشا إلى الخديو بطلب التصديق على الميزانية

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
الفنارات	٢٤,٥٨٦	
الضربخانة	٦,٤٧٢	
أقلام متنوعة	١٠٢,١٩٩	
(٨) نظارة الجهادية والبحرية		
الحرية	٣٦٠,٠٠٠	
البحرية	٥٤,٧٣٤	٤١٤,٧٣٤
(٩) نظارة المعارف		
ديوان العموم	٥,٩٠٦	
المدارس والمكاتب	٤٢,٩٩٢	
أقلام متنوعة	١٠,٥١٧	٥٩,٤١٥
(١٠) نظارة الداخلية		
ديوان العموم	٤٦,٠٢٠	
مجلس النواب	٢,٣١٢	
المديريات والمحافظات	١١٣,٢٨٦	
الضبطيات	١٥٧,١١٧	
خدمة المطافئ	٨,٩٨١	
ادارة منع بيع الرقيق	٢,٥٦٧	
الصحة والمستشفيات	٦٠,١٥٤	
الرزنامة	٨٨,٣٧٣	
الدفترخانة المصرية	٢,٠٧٣	٤٨٠,٨٨٣
(١١) نظارة الحقانية		
ديوان العموم	٢٤,٠٥٢	

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الحاكم المختطة	١٣٢,٠٤٣	
الحاكم الشرعية	٣١,٣١٨	
المجالس (الحاكم) المحلية	٥٦,٨٨٧	٢٤٤,٣٠٠
<hr/>		
(١٢) نظارة الاشغال العمومية		
ديوان العموم	٢٨,٧٦٠	
مصالح الاقاليم	٢٣,٨٢٠	
حفظ أبنية الحكومة	٢٨,٠٠٠	
أشغال حفظ النيل	٤٨,٢٥٠	
أشغال صناعية	٦٤,٥٧٠	
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦,٢٧٩	
رياح البحيرة	١٢,٢١٧	
ترعة الابراهيمية	٢١,٧٦٣	
ترعة الاسماعيليه	١٨,٤٦٣	
ترعة المحمودية	١٨,٩٧٨	
كوبرى قصر النيل	١,٩٩١	
سد أبو قير	٢,٥٤٥	
الموانئ « ماعدا ميناء الاسكندرية »	٥,٥٣٠	
مجلس الزراعة	٢,٦٢٠	
تنظيم مدينة مصر	٥٢,٦٥٨	
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧,٤٦٩	
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠,٣٩١	
المتحف « الاتيكهانة »	٤,١١٠	
المعادن والمهاجر والملاحة	١٦,٢٧٨	

جنيه مصرى	جنيه مصرى
الانجرارية	٣٠,٣٣٠
التياترات	٧٣٥
سكة حلوان الحديدية	٩,٠٣٤
	<u>٤٤٧,٨٧١</u>

(١٣) السكك الحديدية والتغرافات

عموم المصلحة	٢٥,٦٣٠	
تشغيل	٧٩,٣٩٠	
إدارة الخطوط	٨٨,٢١٠	
إدارة الورش والعمليات	٢٠,٦٦٠	
التحازن	٨,١٣٠	
التغراف	٣٤,٧٠٠	٤٤٢,٦٦٠

(١٤) الجمارك

الجمارك	٣٧,٨٢٨	
خفر السواحل	١٢,٠٠٠	٤٩,٨٢٨

(١٥) البوستة

٦٤,٧٣٩

(١٦) وابورات البوستة الخديوية

١٢٧,٨٣٦

(١٧) المصلح

جنيه مصرى	
الملاحات وأشوان الملح	١٢,٩٢٣
ثمن الملح ونقله	<u>٨,٦٣٩</u>
	٢١,٥٦٢

جنيه مصري	جنيه مصري
(١٨) لوازم الاشوان والمحازن	
مصرفات الاشوان والمحازن في المحروسة ٢٥٩٢	
تموين الاشوان والمحازن ١٢٥٠٠	١٥٠.٩٢
(١٩) مبالغ احتياطية للمصرفات الطارئة	١٥٠.٠٠٠
(٢٠) معاشات	٢١٦,٧٣٦
المجموع ماعدا الدين العام	٤٣٣,٠٣٠

رحلة الخديو في الاقاليم

كان الخديو توفيق يميل في بدء حكمه إلى التجنب إلى الامة ، فاعتزم زيارة الاقاليم ليتصل بالاعيان والزعية ، ويتعرف أحوالهم ، وقد تمت هذه الرحلة في عهد وزارة رياض باشا .

بدأت سياحة الخديو في ٨ يناير سنة ١٨٨٠ ، فزار مديريات الوجه القبلي حتى اسوان وعاد إلى القاهرة في ١٢ فبراير ، فدامت سياحته أكثر من شهر ، ثم استأنف السياحة في ١٠ ابريل فزار مديريات الوجه البحري وشغرى دمياط ورشيد ، وعاد إلى العاصمة في ٤ مايو ، وقد زار في طوافه كبار الاعيان في المديريات ، وأقاموا له الحفلات الفخمة ، وأسرفوا في التنافس للافتاق على المآدب والولائم والافراح لاستقبال الخديو في دورهم ، مما أدى إلى استدانة الكثيرين منهم الأموال الباهظة من المرايين ، فازدادت الحالة المالية ضيقا ، ولم تكن البلاد من هذه السياحة فائدة تعادل الأموال الطائلة التي ضاعت فيها ، والخسائر الفادحة التي تكبدها الأعيان في وقت كانوا ينوؤن فيه بالأثقال والمقارم

لجنة التصفية

كان مطلوباً من الحكومة وضع نظام مالى لتسرية الديون العامة وبيان طريقة

وظائفها وإداء فوائدها وأقساطها ومقدار ما يخصص لها من إيرادات الخزنة السنوية ، وتحديد علاقة الدائنين بالحكومة ، فاتفق الخديو والبول التي لها معظم الديون وهي فرنسا وإنجلترا والمانيا والنمسا وإيطاليا على تأليف لجنة دولية سميت (لجنة التصفية) للقيام بهذه المهمة ، وبعد تعهده وإياها بتنفيذ كل ما تقرر من الخطط ، أصدر مرسوما في ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية ، وعضوين تعينهما الحكومة الإنجليزية ، وعضو واحد عن كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، وعضو واحد عن مصر ^(١) ، وأوضح المرسوم اختصاص اللجنة وهو بحث الحالة المالية والنظر في الملاحظات التي يقدمها أصحاب الشأن من يهمهم الأمر ، وتحضير قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة بالدائنين والطريقة التي بمقتضاها تتم تصفية الديون السائرة ، ثم تحديد الإيرادات التي يمكن تخصيصها في الميزانية للديون المنتظمة (الثابتة) والديون السائرة ، مع تحديد المقدار الذي يفي بحاجات الحكومة ومطالبها ، وخول المرسوم اللجنة حق مراقبة تنفيذ ما تصدره من القرارات وذلك بالاتفاق مع المراقبين الأوروبيين ، ونص كذلك على إمكان اطالة مدتها بعد صدور قانون التصفية إلى أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ، وتعهد الخديو في المرسوم بإصدار القانون الذي تحضره اللجنة ، وهو المعروف بقانون التصفية ، ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية قيدت بداءة ذي بدء بإفناذ التشريع الذي تفرضه الدول من غير أن يكون لها رأي يعتد به في وضعه ، إذ لم يكن لها إلا مندوب واحد في لجنة التصفية ، وهذا يبين لك مقدار استسلام توفيق ورياض للنفوذ الأوروبي

أعضاء لجنة التصفية

وفي ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ أصدر الخديو مرسوما بتعيين أعضاء اللجنة ^(٢) وهم السير ريفرس ويلسن Rivers Wilson (الذي كان رئيسا للجنة التحقيق العليا في عهد

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ أبريل سنة ١٨٨٠

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ أبريل سنة ١٨٨٠

اسماعيل ووزيراً للعالية في وزارة نوبار باشا) . والسير أوكلن كولفن Auckland Colvin مندوبين عن إنجلترا . والسيو بليج دي بوغلس Bellaigue de Boghas والسيو ليرون ديروول Liron D'Airoles عن فرنسا . وفون كريمير Kremer عن النمسا . ودي تريسكو De Treskow عن ألمانيا . والسيو بارافلي Baravelli عن إيطاليا . وبطرس بك (باشا) غالى مندوباً عن الحكومة المصرية ، وعهد المرسوم برئاسة اللجنة الى السير ريفرس ويلسن ، وفي اليوم ذاته وقع قناصل الدول الممثلة في اللجنة ميثاقاً بأن قبل دولهم القانون الذي تضمنه اللجنة ، وأن تبلفه إلى الدول الأخرى المشتركة في تأسيس المحاكم المختلطة لكي توافق عليه ، وهاك أسماء الموقعين على هذا الميثاق :

البارون ساورما Sauruma قنصل ألمانيا العام . دي شيفر De Schaeffer قنصل النمسا . دي رنج De Ring قنصل فرنسا . ادوار ماليت Edward Malet قنصل إنجلترا . دي مارتينو De Martino قنصل إيطاليا .

وفي خلال مداولات اللجنة عين السير أوكلن كولفن مراقباً (مفتشاً) بدلا من السير اقلن بارنج (كرومر) الذي تقلد ادارة مالية الهند مع بقاء السير كولفن عضواً بلجنة التصفية ، وعين البارون دي فتيصره Vetsera بدلا من فون كريمير الذي استعفى من عضوية صندوق الدين ولجنة التصفية .

قانون التصفية

ولما أتمت اللجنة عملها قدمت إلى الخديو القانون الذي وضعته ، فأصدر به مرسوماً في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ (١) ، وهو المعروف بقانون التصفية ، الذي يعد أساس نظام مصر المالي حتى سنة ١٩٠٤ ، ولما له من خطر الشأن أبرق قنصل فرنسا العام إلى حكومته بصدوره يوم توقيع الخديو عليه (٢)

(١) نشر في الوقائع المصرية عدد ١٩ يولييه سنة ١٨٨٠

(٢) بركة البارون دي رنج الى السيو فرسينيه . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٠

ومن أهم أحكامه تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٨٨ر٨٩٧ر٤ جنيه فقط من الإيرادات بما في ذلك الجزية السنوية التي كانت تدفعها مصر إلى تركيا (ومقدارها ٦٨١ر٤٨٦ جنيه مصري) ، وما يبق من الإيرادات أى ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام ، وخصص من ذلك لخدمة الدين الموحد صافي إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وإيرادات الجمارك بما فيها عوائد الدخان ، وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد لاداء الكوبونات تلزم الحكومة بدفع الفرق ، وكل ما يزيد من الإيرادات المخصصة لذلك وما يحصل من موارد أخرى غير ثابتة ، يستخدم في استهلاك الدين الموحد ، وغير هذا إذا اتفق أن زيادة الإيرادات المخصصة له لم تعادل نصفاً في المائة من مجموع الدين الموحد ، تقوم الحكومة بإداء كماله هذا النصف في المائة من زيادة الإيرادات الحرة على المبلغ المحدد لنفقات المصالح الاميرية وهو ٨٨٨ر٨٩٧ر٤ جنيه

وقضى القانون كذلك بتخصيص أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة لضمان دين الدائرة السنية ، مع وضعها تحت ادارة مصلحة دولية ، وحدد لهذا الدين فائدة خمسة في المائة منها أربعة في المائة بضمانة الحكومة وواحد في المائة فائدة تكيلية تدفع أيضاً إذا سمحت بذلك إيرادات الاملاك ، وكل ما يزيد من الإيرادات يخصص بعد دفع فائدة خمسة في المائة لتكوين مال احتياطي غايته ٣٥٠ر٠٠٠ جنيه ثم لاستهلاك هذا الدين ، وتقرر أيضاً ضم دين الدائرة الخاصة الذي أنشئ بموجب اتفاقية ١٣ يوله سنة ١٨٧٧ الى دين الدائرة السنية على أن تقوم وزارة المالية بدفع القسط السنوي اللازم لخدمته وقدره ٣٤ر٠٠٠ جنيه مع ابقاء إيرادات مديرية (قنا) مخصصة لقرض اللومين بصفة ضمانه ثانية كما تقرر ذلك بموجب الاتفاق الاضافى المؤرخ ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠

كان قانون التصفية نظاماً مجحفاً فرضته الدول الاوروبية على الحكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين ، وغنى عن البيان أن الروح التي أملت أحكامه هي محاربة الدائنين الاجانب وإثارتها على مصالح البلاد وأهلها ، وارهاق المصريين في سبيل وفاء

الديون وفوائدها ، فقد خصص القانون للديون كما أسلفنا أكثر من نصف الدخل في الميزانية ، بحيث لم يبق من الإيرادات السنوية ما ينتظر أن يفي بحاجات البلاذورواتب الموظفين ، أو يكفي لافاد مشاريع الاصلاح ، وجعل لمصر ميزانيتين ، الأولى خاصة بالدين العام ، وهى تزيد عن نصف إيراداتها ، وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث إذا نقصت عن قيمة الكوبونات تلتزم الحكومة باءاء العجز ، أما إذا زادت عنها فإن الزيادة تبقى أيضا مخصصة للدين ، والميزانية الثانية خاصة بنفقات الحكومة ، وهذه حدودها القانون بالمبلغ الزهيد المتقدم ذكره ، بحيث لا يزيد ولو زادت إيرادات الحكومة ، وإذا قص فلا شأن للدائنين بهذا النقص ، بل يبقى التخصيص لديونهم كما فرضه القانون ، وفي هذا من التناقض والظلم والاستهانة بمصالح البلاد وحقوقها ما لا يحتاج الى بيان

ولم تحفل اللجنة في وضع هذا القانون إلا بمحقوق أصحاب الديون الاوروبيين ، أما ديون الاهلين ، كقرض المقابلة ، ودين الرزنامة ، فلم يحسب لها في القانون أى حساب ، مع أن الاهالى دفعوا نحو ٢٠٠٠.٠٠٠ ر. ١٥ جنيه في المقابلة واربعة ملايين في دين الرزنامة ، وأصبحت المبالغ التى اقترضتها الحكومة من الاهلين في عهد اسماعيل بموجب سندات على المالية ، لاقيمة لها ، على خلاف سندات الديون التى في يد الاجانب ، فلا غرو أن قبول صدور قانون التصفية بالسخط والاستياء ، وكان من أسباب قيام الثورة العربية

إلغاء قانون المقابلة

ويتصل بالتسوية المالية إلغاء قانون المقابلة ، وقد صدر المرسوم بذلك في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ (١)

كان هذا القانون يقضى بأنه إذا دفع الملاك الضريبة المربوطة على أطيائهم لمدة ست سنوات مقدما ، تعفى الحكومة اطيائهم على النوام من نصف المربوط عليها ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨٠

وهي وسيلة ابتدعها الخديو اسماعيل سنة ١٨٧١ لابتزاز الاموال من الاهلين ، وكانت بمثابة قرض اجبارى استداتته الحكومة من أصحاب الاطيان ، فوقع عليهم بسببه حيف كبير ، ولكن الغاء قانون المقابلة أصابهم منه حيف آخر ، فان مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ قضى بإعادة الضرائب إلى نصابها الاصلى من غير اعفاء ، مع الوعد باستئزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قد دفعت (وهو المسمى تعويض المقابلة) ، على أن يجرى تحقيق عن المبالغ المدفوعة فعلا على يد لجان ألفتها الحكومة ، وصارت المبالغ المدفوعة من الملاك عرضة للضياع .

كان الغرض من الغاء قانون المقابلة زيادة ماتجيبه الحكومة من الضرائب ، وقد زادت فعلا بمقدار ما كان يقضى به القانون من اعفاء الملاك الذين دفعوها من نصف المربوط على أطيانهم ، وصار حتما عليهم دفع المربوط كله ، مع أن مادفعه الملاك من أقساط المقابلة بلغ كما أسلفنا خمسة عشر مليون جنيه ، فكان واجبا رد هذا المبلغ الضخم الى من أخذ منهم قبل حرمانهم من الحق الذى اكتسبوه بموجب هذا القانون ، ولكن الحكومة جعلت المبالغ المدفوعة موضع تحقيق ، على أن يكون التعويض تبعا لما ينتجه التحقيق ، وجاء قانون التصفية قاضيا بأن ما يثبت دفعه من المقابلة يخصم منه ما عساه يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات الاموال أو الديون أو غيرها ، والباقي يرد الى أصحابه مقسطا على خمسين سنة ، وحدد قانون التصفية ما يخص سنويا لاقساط المقابلة بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ ر. جنيه ، وهي قاعدة تنطوى على اهدار حقوق الاهلين والاستهانة بها ، وهكذا كانت وزارة رياض باشا تنظر الى الدائنين الوطنيين بغير العين التى كانت تنظر بها الى الدائنين الاجانب ، فهو لا ترعاهم وتحقق مطالبهم واطمأنهم ، أما الدائنون الوطنيون فلما تنقض عهود الحكمة معهم كما رأيت فى الغاء قانون المقابلة .

٢ . الغاء السخرة وتخفيض الضرائب

لوزارة رياض باشا أعمال أخرى عدا التسوية المالية المتقدم ذكرها ، فمن أعمالها الحسنة الغاء السخرة ، وكانت سائدة فى مصر الى ذلك الحين ، وقوامها تسخير

الاهلين في العمل بغير أجر في المشاريع العامة ، كقلمة الجسور ، وشق الترع ، وتشيد دور الحكومة ، ثم تسخيرهم أيضا في خدمة مصالح الخديو وحاشيته والامراء والكبراء ، وكبار الموظفين والاعيان ، فأمر رياض باشا بإلغاء السخرة ، وفيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية ، فقد وضع نظام البذل النقدي ، ليفتدى من يشاء نفسه من العمل البدني فيها ، فحقت وطأة السخرة عن الاهلين .

وأبطل الضرب بالكرباج في تحصيل الضرائب ، فكان ذلك من أعظم حسناته وجعل الاموال الاميرية على أقساط معينة تؤدي في مواعيد محددة ، بما يوافق مصلحة المزارعين والملاك ، ولا يلجئهم الى بيع حاصلاتهم بأبخس الاثمان ، وصدر المرسوم الخديوي بذلك في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ (١) ، وقرر توزيع مياه الري توزيعا عادلا بين الاهلين ، والفى ضريبة (الملح) بموجب المرسوم الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وبقي الملح احتكارا في يد الحكومة .

والفى نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة ، وصدر بذلك مرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ (٢) وهالك بيان أهمها : الضريبة أو العوائد الشخصية ، وكانت مفروضة على أشخاص الاهالي ، ضريبة الدمغة على المصوغات ، عوائد الرخص للقبانية والصيارفة والدلالة على ما يباع من المصوغات . عوائد الوزن . عوائد بيع المجوهرات ، رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ، العوائد المتحصلة من طائفة الفجر ، عوائد بيع المواشي بمصر والاسكندرية والسويس ، ضريبة الاثنين في المائة المضافة الى عوائد الاملاك . رسوم القيد عن العرضحالات . عوائد معاصر الزيت ، عوائد الصوف ، عوائد مقالى الحصص ، عوائد الدخولية والتنظيم في جميع القرى ، مع استمرارها في المدن والبنادر المهمة ، ونص المرسوم على اعفاء المزارعين من ضريبة الوريكو ، أى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، ومعظم هذه الضرائب مما وضعتها الحكومة في عهد اسماعيل ، وكان المتحصل منها ١٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ ضئيل لا تقاس به

(١) الوقائع عدد ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ (٢) الوقائع عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

الشدائد التي كان الاهلون يعانونها في اداء تلك الضرائب ، والمضار التي كانت تصيب الصناعة والتجارة من جراءها .
وفي مقابل الغائها زادت الحكومة من ضرائب الاطيان العشورية ١٥٠ الف جنيه بموجب مرسوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ (١) ، لكي يتحقق معنى من معاني المساواة بين دافعي الضرائب (٢)

امتلاك الحكومة قصور اسماعيل

وأصدر الخديو أمراً في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ باعتبار القصور الآتي بيانها وهي التي بناها اسماعيل أو التي امتلكها هو أو أفراد العائلة الخديوية ملكاً للحكومة ، والحق بالاملاك الاميرية المعدة للنفعة العامة ، وقد بُني الأمر على أنه « تبين من حسابات نظارة المالية ومن دوائر الدائرة الخاصة ان العقارات والسرايات وملحقاتها المبنية أدناه صار بناء بعضها وشراء البعض الآخر بمال الحكومة ، وأنها لازمة للمصالح العمومية أو لاقامة خديوم مصر ، وانها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر ، وحيث ان العقارات المذكورة لا يصح بناء على ذلك ان تكون ملكاً لاحد الناس وان كانت قد تحررت بها حجب باسماء بعض عائلتنا » (٣) ، وهذه القصور والعمارات هي كما وردت في الامر المذكور :

سراى عابدين . سراى الاسماعيلية . سراى القصر العالي . المكان الكائن بخط الاسماعيلية والذي كان معروفاً بمخزن المويليات . مطبعة بولاق وما يتبعها من الآلات والمهات والأبنية . اسطبلات بولاق . سراى الجزيرة وما يتبعها من المباني والحديقة البالغ مساحة كل ذلك ٦٢ فداناً والأراضي التي تتبعها ويبلغ مقدارها ٣٥٩٥ فداناً . سراى الجزيرة وما يتبعها من المباني والحديقة ومقدار ذلك كله ٥١٧ فداناً .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

(٢) رسالة البارون دي رنج قنصل فرنسا العام في مصر الى المسيو فرسينيه —

الكتاب الاصح ١٨٨٠ — ٨١ وثيقه رقم ١٠

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠

اللوكندة والكشك والحمامات وملحقاتها بحلوان . حديقة الزهرة بالاسكندرية . سراى الزمل (مصطفى باشا) وما يتبعها من المباني والقشلاقات والاسطبلات . سراى أدينا سراى المنصورة . سراى الروضة . سراى المنيا .

ميزانية سنة ١٨٨١

وضعت الحكومة ميزانية سنة ١٨٨١ بالاتفاق مع الرقيين الاوروبيين ، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وقدرت فيها الايرادات بمبلغ ٢١٩٠٠٠٠٠ ر. ٨٠٠ جنية والمصروفات بمبلغ ٨٧٠٠٠٠٠ ر. ٣٠٨٠٠ جنية ، فكانت زيادة الايرادات على المصروفات ١١٠٠٠٠٠ ر. ٥٠٠ جنية (١)

إصلاح التعليم

أصدر الخديو مرسوماً فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم وما يقتضى إجراؤه لذلك من التعديلات فى مناهجه ، وأسند رآستها إلى علي باشا ابراهيم وزير المعارف ، وأعضاؤها هم : عبدالله باشا فكرى . الجنرال لارمى باشا . Larmée Pacha . الدكتور سالم باشا سالم . المسيو دوربك Daure Bey مفتش التعليم . روجرس بك Rogers Bey . المسيو فيدال بك (باشا) ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) وقتئذ (٢)

وقد عملت اللجنة فى إصلاح برامج التعليم ، وقدمت تقريراً بوجوب تأسيس مدرسة عليا للمعلمين (نورمال) لتخريج أساتذة المدارس ، وزيادة عدد المدارس الابتدائية ، وقد أنشئت مدرسة المعلمين فعلا ، وافتتحت فى ١٠ يناير سنة ١٨٨١ (٣) وتولى نظارتها المسيو موجل Mougel

وانشئت مدرسة خاصة بتعليم أنجال الخديو وأنجال بعض الامراء والذوات سميت (المدرسة العلية) نسبة إلى محمد على باشا مؤسس الأسرة الحاكمة ، وافتتحها الخديو

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ وبه تفصيل أرقام الميزانية
(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٠ — (٣) عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨١

في أول يناير سنة ١٨٨١ (١) ، وكان مقرها بميدان عابدين ، وأنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم أعمالهم المعاشية عن تحصيل التعليم نهائياً ، وافتتحت ليلة أول مارس سنة ١٨٨١

وفي ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ صدر مرسوم آخر بإنشاء هيئة دائمة، عرفت بالمجلس الأعلى للمعارف ، لبدء الرأي في كل ما يختص بمشروعات التعليم ، وإنشاء المدارس الجديدة ، ونظام المدارس عامة ، ويتألف هذا المجلس برئاسة وزير المعارف ، وكان وقتئذ على باشا إبراهيم ، ومن عدد كبير من الأعضاء ، ذكرت أسماءهم في المرسوم وهم : على باشا مبارك وزير الأشغال العمومية . حسين فخري باشا وزير الحفانية . المسيو موني Money أحد مديري صندوق الدين . المسيو ليرون دي رول Liron D airoles باشكاتب الرقابة الثنائية . الجنرال استون باشا Stone رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري . عبدالله باشا فكري وكيل وزارة المعارف ، الجنرال لارمي باشا Larmée ناظر المدارس الحربية . الدكتور سالم باشا سالم رئيس مجلس الصحة العمومية . الدكتور جاليلاردوك Gaillardot Bey ناظر مدرسة الطب . المسيو ماسبيرو Maspero ناظر المتحف . المسيو موجيل Mougel ناظر مدرسة المعلمين ، اسماعيل بك (باشا) الفلكي ناظر مدرسة المهندسخانة ، روجرس بك Rogers bey ناظر قلم الاملاك الاميرية ، المسيو فيدال بك (باشا) Vidal bey ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) ، المسيو جيجون بك Guigon ناظر مدرسة الصنائع ، اسبيتا بك Spitta مدير دار الكتب ، المسيو موتتان Montant ناظر دروس (مدير تعليم) المدرسة العلمية ، صادق بك شنن ناظر المدرسة التجهيزية ، الدكتور عثمان بك غالب (باشا) وكيل مدرسة الطب ، الشيخ حسين المرصفي الاستاذ بمدرسة المعلمين ، الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) المحرر الاول بالوقائع المصرية ، الشيخ زين المرصفي من العلماء ، الشيخ حسونه النواوي الاستاذ بمدرسة الحقوق ، المسيو برنار Bernard الاستاذ بمدرسة اللسان (٢)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ مارس سنة ١٨٨١

ولا شك أن تأليف مجلس المعارف هو عمل صالح ، كان ينتظر أن يكون له الأثر الحسن في نهضة التعليم ، ولكن المجلس لم يدم طويلا لسقوط وزارة رياض باشا ، ثم صرف النظر عنه بسبب الحوادث العارضة ، هذا وما يسترعى النظر في تأليفه أن أغلبية أعضائه من الاجانب ، على غير حاجة الى هذا العدد الجم منهم ، وبعضهم لا يمت الى التعليم بصفة كالسيو موني مدير صندوق الدين ، والمسويرون ديروول باشكاتب الرقابة الثنائية ، مما يدل على ان الروح التي أملت تأليف هذا المجلس هي روح التعظيم من شأن الاجانب والعمل على كسب رضاهم ، والاطمئنان اليهم ، وهي من عيوب رياض باشا الجوهرية ، وليس من المعقول ان ينهض مجلس بالتعليم القومي نهضة صادقة وفيه هذا العدد الجم من الاوروبيين ولهم فيه الاغلبية ، وقد افتتح المجلس يوم ١٤ ابريل سنة ١٨٨٩ . (١)

اصلاح الوقائع المصرية

ومن حسنات رياض باشا اصلاح الوقائع المصرية ، فقد جعلها يومية بعد ان كانت تصدر مرتين في الاسبوع وعهد برئاسة تحريرها الى الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) ، (٢) وكان محررا بها ، كما عهد اليه اختيار محرريها ، وبدأت تظهر في شكلها الجديد منذ ٩ اكتوبر سنة ١٨٨٠ (العدد ٩٣٣) فاختار لها من الكتاب البارزين في ذلك العصر الشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ سعد زغلول (باشا) والشيخ ابراهيم الهلباوى (بك) والشيخ سيد وفا

الاصلاح القضائى

وعينت وزارة رياض باشا بالاصلاح القضائى ، فوضعت اللائحة الاولى لترتيب المحاكم الشرعية ، وصدر المرسوم بها في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ (٩ رجب سنة

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠٨٩

(٢) كان الشيخ احمد عبد الرحيم رئيسا لتحريرها قبل الشيخ محمد عبده

١٢٩٧ هـ) ، وهى أول لائحة نظمت شؤون القضاء الشرعى ، ووجهت شيئاً من العناية إلى اصلاح المجالس (المحاكم) القديمة ، فاصدرت أوامرها إلى المجالس أن لا يزيد مكث القضية بالمجلس على أكثر من ثلاثة شهور ، وافت لجنة لاصلاح نظام المجالس المحلية (المحاكم)

احصاء النفوس

وافت لجنة للنظر فيما يجب اتخاذه لاجراء تعداد عام للسكان برئاسة محمد سلطان باشا وعضوية كل من اسماعيل باشا محمد . وسليمان باشا اباضه . وعلى بك الزينى . وروجرس بك . ويعقوب بك أرئين . وأمتشى بك مدير مصلحة الاحصاء .

إلى هنا انتهينا من الكلام عن أعمال وزارة رياض باشا ، وقد اسلفنا القول انه فى عهد هاشبث الثورة ، فلفنتقل الآن إلى الكلام عن أسباب الثورة العراقية ومقدماتها .

الفصل الثانى

مقدمات الثورة العرابية واسبابها

ظهرت الثورة العرابية فى عهد وزارة رياض باشا ، ومن الواجب قبل أن نعرض لوقائعها وحوادثها ، أن نذكر شيئا عن مقدماتها وأسبابها
توصف الثورة العرابية بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لا مراء فيه إذا لاحظنا أن دعايتها والقائمين بها هم من ضباط الجيش ، وأنها قامت وتحركت وفازت وقتما ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته .

ولكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب ، بل هى أيضا ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الامة كافة ، وإذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة أو مباشرة ، وهى المرتبطة بطبقة الضباط والجنود وموقفهم من الحكومة ، وموقف الحكومة منهم ، وأسباب عامة ، وهى التى تتصل بحالة الشعب والعوامل التى دفعته إلى مناصرة الثورة وتأييدها ، وإذا كانت الاسباب الخاصة أقوى أثرًا فى ظهورها وتطورها ، فلنبدا بالكلام عنها .

الاسباب الخاصة

ترجع هذه الاسباب إلى تدمير الضباط الوطنيين من سوء معاملة رؤسائهم ، وخاصة عثمان باشا رفقى وزير الحربية فى عهد وزارة رياض باشا
كان عثمان باشا رفقى قائدا شركسيا متعصبا لجنسه يتحيز للضباط اللذين من أصل شركسى أو تركى أو أرناؤدى ، ويعمل على جمع زمام السلطة فى أيديهم ، ويؤثرهم على الوطنيين فى الترقيات والتعيينات ، وينظر الى هؤلاء بعين الزراية والبغض ، فهو وحده يعد من أسباب الثورة العرابية ، وكان من ناحية الكفاية جاهلا ، قليل

الادراك والذكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر في العواقب ، يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشراكسة الذين كانت لهم رئاسة الجيش في عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ولم يكن الضباط الوطنيون يجندون منهم في الحملة إنصافا ، ولا مساواة ، ولا معاملة حسنة ، ولو أن اسماعيل درج على سنة سعيد في تشجيعه المصريين وترقيتهم في المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة في الجيش ولما هيا أمثال عثمان رفقي السبيل إلى الفتنة ، فقد كان سعيد يعمل بطبعه إلى ترقية الضباط الوطنيين ، واعطائهم حقهم في التقدم ، وفي عهده ارتقى كثير منهم إلى المراتب العسكرية العالية ، خذ لذلك مثلا عرابي باشا ذاته ، فإنه مع كونه نشأ في الجيش جنديا بسيطا (فرا) قد ارتقى إلى مرتبة الضباط ، ونال درجاتها في قليل من الزمن ، فصار ملازما سنة ١٨٥٨ ، ثم ارتقى إلى درجة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ثم نال رتبة « صاغ » في تلك السنة ورتبة البكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائمقاما في سبتمبر من تلك السنة ، أما في عهد اسماعيل فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائمقام ، وقس على ذلك سائر الضباط الوطنيين

ولا مرأ في أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين في المعاملة ، رغم مابدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، مما ظهر أثره جليا في الهزائم التي حاقت بالجيش المصرى سنة ٧٥ — ١٨٧٦ في حرب الحبشة ، وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر فإن اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ماوقع منهم من الإهمال والتقصير ، وقيل إنه اعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة ، ولكن ما لبث أن رجع عن ذلك ، بل قرّبه اليه وجعله من خاصة بطاقته ، وهذا يدل على شديد ميله إلى تلك الفئة ، فكانت لها الخطوة لديه ، ثم لدى الخديو توفيق ، ولو ظلت روح المساواة التي بثها سعيد في الجيش سائدة في عهد اسماعيل وتوفيق ، لما قامت الثورة العرابية ، لأن عرابي وصحبه لم يشعروا إلا حين طفق الكيل من محاباة أمثال عثمان باشا رفقي للترك والشراكسة ، واضطهادهم للضباط الوطنيين ، فعرابي وصحبه كانوا على حق في المرحلة الأولى من الثورة ، لأن الطبيعة

البشرية مفضورة على كراهية الظلم والاضطهاد ، ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم ، ولم تكن المظالم التي يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم في الترقى ، بل كانوا كذلك هدفًا لشد ضروب العنت والارهاق ، إذ كان يكفي أن تلتصق بأى منهم تهمة ما ، ولو لم تكن صحيحة ، ليكون جزاؤه ان تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه ، أو ينفى إلى أقصى السودان ، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوى الاسباب .

فالثورة العراقية كانت ثورة دفاع عن الحق ، ودفاع عن الحياة ، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والترك والارناؤود من الغلظة والغلظة ، والزهو والخيلاء ، والزراية بالوطنيين ، فان هذه النزعات كانت فاشية فيهم ، لافى مصر وحدها بل فى سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة ، إذ كان العرب عامة يعاوب سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم إليهم ، وكانت هذه المعاملة من أسباب قيام الفتن والثورات فى السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الاخيرة .

وما دمنّا فى صدد الاسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال فى ان ظهور احد عرابي كان فى مقدمة هاتيك الاسباب ، فهو الذى بث فى نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم الصفوف لمرض مطالبهم جهاراً على ولاية الامور ، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة كما سيجىء بيانه ، فهذه الجراة كان لها أثر كبير فى ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابي ، ولم تكن له تلك الشخصية التي اجتذبت اليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والاقدام ، لكان محتملاً أن لا تظهر الثورة العراقية ، أو لظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملابسات أخرى ، غير التي ظهرت فيها .

وهناك سبب من الاسباب المباشرة ، يرجع إلى شخصية الخديو توفيق ، فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة فى مهدها بالحزم والشدة ، أو بالعدل ورفع المظالم التي شكّا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، لا يستقر على رأى واحد ، ولا على خطة واحدة ، بل كان يقابل حركة

الضباط تارة باللين وآونة بالشدة ، ثم ينجح إلى التراخي والضعف ، ثم إلى الشدة بعد الضعف ، ولم يكن صريحاً في سياسته ولا في تصرفاته ، وكان أيضاً يعيل إلى الدسائس ، ويبيح لبطاته أن تمضي في كيدها وتديرها ، ثم لا تلبث أن تتكشف فتثير عليه سخط الضباط وتدفعهم إلى الثورة ، وكان له عدا ذلك من ظروفه العائلية ما يشجع عوامل التحريض على الثورة ، فان اسماعيل كان لا يفتأ يسعى في العودة إلى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش ، ومن هنا جاء الظن بان له ضلعاً في مؤامرة الضباط الشراكسة التي أججت نار الخلاف بين الخديو والعرايين ، كما سند كرهه في موضعه ، وكذلك كان له من الامير محمد عبد الحليم بن محمد على الكبير منافس قوى في التطلع إلى مسند الخديوية ، وكان وجود عبد الحليم ^(١) في الاسانة — مهبط الفتن والدسائس — واتصاله برجال المابيين ، عاملاً قوياً لهيئة الافكار لتوقع خلع توفيق ، كما خلع أبوه من قبل ، هذا فضلاً عن ان الامير حليم كان بحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لانه أكبر أفراد الاسرة الحاكمة سناً ، ولم يتبدل هذا النظام إلا في عهد اسماعيل إذ جعل العرش في ذريته (فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) ، فكان توفيق أول من أفاد من النظام الجديد ، ولم يكن قبل صدور هذا الفرمان يتطلع إلى العرش ولا كان معترفاً بالزعامة من أمراء آل بيته ، وبخاصة الاميرات ، إذ كن ينعين على والدته أنها قبينة من جوارى اسماعيل ، فهذا المركز القلق من شأنه أن يغرى على الثورة ، أضف إلى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفي الرأي والنزعات في مواجهة الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوى عليه من الاضطراب والتناقض من العوامل التي أعانت على ظهور الثورة ونجاحها .

الاسباب العامة

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية ، وثالثة اجتماعية .

(١) يسمى عادة الامير حليم ، وقد جرينا على هذه التسمية احياناً

الاسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع الى تدمير المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم في التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكم واضطهادهم الأثليين .

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ، ولا قضاء ينتصف للظالم ويعطى كل ذي حق حقه ، ولا حرية ، ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكان الضرب بالكرباج شائعاً يتخذة الحكام وسيلة لتحصيل الاموال أو أداة للقسوة والتعذيب ، حقاً أن رياض باشا أمر بإبطاله ، ولكن أوامره في هذا الصدد لم تنفذ تنفيذا تاماً ، وبقي الكرباج في كثير من النواحي أداة للحكم ، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ، ولم تكن مقصورة على المنافع والاعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السلطة والجاد من الحكام والأمرأ ، وكان النفي إلى أقصى السودان عقوبة يعانها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكايه ، ذكرت جريدة المونيتور اجبسيان (١) أنه لما أُلِف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العراقية تقلعت له راض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفي الى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منفياً وهو عدد كبير يدل على كثرة المظالم التي كان الناس يعانونها قبل الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر فيهم لمجرد محضر موقع من بعض الافراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام ، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل كانت عامة ، يعانونها العامة والخاصة ، ولم يكن يتجو من شرها الا من كانت تسلمهم رعاية أولى الأمر ، على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيراً ما تنقلب غداً لغير ما نسب سوي أهواء الطغاة وتلباتهم .

فالمصريون كانوا إذا يتطلعون الى التخلص من نظام الحكم القائم ، وقد أدركت

الطبقة الممتازة من الأمة أن إصلاح هذا النظام إنما يكون بقيام الدستور وإنشاء مجلس نيابي يوطد مبادئ العدل والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، وبحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا أتحدث الطبقة المثقفة من الأمة والضباط الوطنيين في الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابي ، فالثورة العراية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم وثورة على الحكم الاستبدادي .

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئاً من النظام الدستوري من قبل ، إذ أنشئ مجلس شوري النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل ، ولكنه كان مجلساً لا سلطة له ، فلم يكن له أى أثر في رفع المظالم عن الاهلين ، وقد بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين أعضائه في أواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت أفكار الخاصة من النواب والأعيان إلى اصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادئ العصرية سنة ١٨٧٩ ، ولكن الأزمة التي انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت دون اصداره والعمل به كما اسلفنا ، وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب اعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، إذا بهم يرون شريف باشا يستقبل لمعارضة الخديو إياه في تشكيل مجلس النواب ، واصراره على الحكم المطلق ، ورأوا الخديو يؤلف وزارة برأسته ، مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الاساسية حكم البلاد حكماً مطلقاً ، وحرمانها أى نظام دستوري ، حتى مجلس شوري النواب القديم على ما كلف عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا ، ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة في أواخر عهد اسماعيل ، وأنه عطل في عهد توفيق ، فكان لزاماً أن يستأنفوا الجهاد للدستور ، وكان طبعياً إذا دعاهم داع إلى الثورة أن يلبوا نداءه طائعين مستبشرين ، وبمين لك من هذه الناحية ان الثورة العراية هي استمرار للحركة الوطنية التي ظهرت في أواخر عهد اسماعيل وامتداد لها .

اضطهاد المعارضة

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدا منه من المعارضة في انشاء مجلس النواب ، وانحيازه للتفوذ الأوروبي ، وما عرف عنه من الاستخفاف بعيول الشعب وعدم اكرامه لآراء الخاصة من الكبراء والأعيان ، واصراره على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده للمعارضين ، ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريد الفریق شاهين باشا كنز وزير الحزبية السابق من رتبة والقباه لاتصاله بالحزب الوطني ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ، وفيه إلى أقصى السودان لاعتراضه على إلغاء قانون المقابلة ، كما سيجيء بيانه في الأسباب الاقتصادية ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته .

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد في عهد وزارة توفيق باشا ثم في عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللاتمجة القديمة المسماة لأمحة أو نظامنامه المطبوعات (١) لانداز الصحف أو تعطيلها ، ففي عهد الوزارة التي رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة شهر ، وانذرت جريدة (التجارة) ثم عطلت جريدة (مرآة الشرق) لمدة خمسة أشهر « لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنها ونشرت مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها » (٢) ، وفي عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا (مصر) و (التجارة) لنشرهما مقالات عنتها الحكومة غير معتدلة تخدش الأذهان ، ثم عطلتا تعطيلانهما لاصرارهما على خطة المعارضة .

كانت جريدتا (مصر) و (التجارة) من أقوى صحف المعارضة ، تجلت فيهما روح السيد جمال الدين ، ولا غرو فصاحبهما ومنشؤهما هو أديب اسحق من

(١) هي غير قانون المطبوعات الذي صدر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ على عهد وزارة شريف باشا الثالثة

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

خاصة تلاميذ الحكيم الافغانى ، انشئت الاولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة ١٨٧٨ فى
أواخر عهد اسماعيل ، وكاتتا فى عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحاسية
وتنقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها فى حقوق البلاد ، فلم تلق وزارة رياض باشا
صبرا على مسلكها وأصدرت قرارها بتعطيلهما تعطيلاً نهائياً ، ويتبين من عبارات
القرار مبلغ حق الحكومة وغضبها على الصحيفتين وعلى الصحف المعارضة عامة وهذا
نص القرار :

« حيث سبق صدور الانذارات مراراً عديدة وتنبهات شفاهية من إدارة
المطبوعات إلى أصحاب امتياز الجرائد الاهلية عموماً ، وإلى صاحب امتياز جريدتي
مصر والتجارة خصوصاً ، بعدم خروجهم عن حدود وظائفهم ولا ينشرون ما يوجب
تشويش الأفكار ، صدر له آخر انذار بأنه إذا رجع لمثل ذلك ، فتلغى جريدته
بالكلية ، وحيث إنه بعد هذا الانذار لم يترك مسلكه الأول لما نشره فى جريدة
(التجارة) نمرة ١٢٣ الصريح فى أنه لا يرجع عما هو مصر عليه ، وحيثما اعتادت
على نشره هاتان الجريدتان ضرره أكثر من فعه ، اقضى الحال صدور الحكم من
إدارة المطبوعات بالغأتهما مؤبداً » (١)

وأندرت جريدة (مصر الفتاة) لطمعها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات
الرقبيين المالىين (٢) ثم عطلت تعطيلاً نهائياً لنشرها مقالات وأخباراً عدتها الحكومة
مهيجة للخوادر والأفكار (٣) ومنعت جرائد (النحلة) (٤) و (ابو نضارة)
ثم (ابو صفارة) و (القاهرة) و (الشرق) من دخول القطر المصرى ، وأندرت
جريدة (الاسكندرية) ثم عطلتها شهراً ، وعطلت جريدة (المحروسة) لمدة خمسة
عشر يوماً (٥) ، ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف

(١) الوطن عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٢) المونيتور اجبسيان عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٩ والمونيتور اجبسيان عدد

٢٦ ابريل سنة ١٨٨٠ (٥) الوطن عدد ١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٠

الاوروبية فطلت جريدة (الريفورم) تعطيلاً نهائياً وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للافكار^(١) وأندرت جريدة (الفارد الكسندرى)^(٢).

فالتصحف المعارضة وما كانت تبثه في الافكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور ، ومالقيته من الاضطهاد ، كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها

تأسيس الحزب الوطنى

اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقين من سياسة رياض باشا ، عرفوا بالحزب الوطنى ، وقد تشروا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أول بيان سياسى لهم وطبعوا منه عشرين ألف نسخة وسمى رياض فى معرفة ناشريه لاقصائهم الى السودان فلم يستطع الى ذلك سبيلا^(٣) ، ويقول المسيو جون نيتيه الذى عاصر حوادث الثورة العرابية ان اخفاق رياض فى تعقب ناشرى هذا البيان شجع خصومه على متابعة العمل لاسقاطه ، وأن منهم الخديو توفيق ذاته ، ومن بينهم الباشوات الاربعة شريف باشا واسماعيل راجب باشا وعمر باشا لطفى وسلطان باشا ، وأنهم أوفدوا الى باريس أديب اسحق لانشاء جريدة القاهرة^(٤) وقد رحل فعلا الى أوروبا بعد الفاء جريدتيه (مصر) و (التجارة) ، وأصدر بباريس جريدته معارضة لوزارة رياض ، وكانت من أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل فى إثارة الأفكار على رياض ووزارته ، وتعقبها رياض لمنع تداولها فى مصر ، ولكن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها فى أنحاء البلاد ، وتعددت الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا لتنظيم الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه ، وكان فى مقدمتهم سلطان باشا وأحمد عرابى بك وصاحبه عبد العال حلى وعلى فهمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وسليمان باشا أباطه (مدير الشرقية) وحسن باشا الشربى (مدير المنيا) ، ومحمود باشا فهمى ،

(١) المونيتور اجسبيان عدد ٢٦ مايو سنة ١٨٨٠ (٢) المرجع ذاته عدد ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ (٣) جون نيتيه - عرابى باشا ص ٣٧ (٤) المرجع السابق ص ٣٨

ويقول الموسوي جون نينيه ان الغرض من ضم المديرين الى الحزب هو نشر الدعاية له في الاقاليم ، وان سلطان باشا بوجاهته وثرائه اذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الاطيان كان يطمع في رئاسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه ، ولم يكن يتطلع الى الوزارة لأنه لم يكن كفؤاً لها بل كان يرنو الى رئاسة مجلس النواب (١) .

ويقول عرابي في مذكراته عن تأسيس الحزب الوطني انه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ، ويرجع تأليفه الى التذمر من تغفل النفوذ الاوروبي في الحكومة ، فألف أولئك الكبراء حزبا سريا أسموه (الحزب الوطني) جعلوا مركزه مدينة (حلوان) (٢) ونشروا عدة منشورات في الصحف الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة مصالح البلاد وأعانوا على وجود الحزب الوطني ، وبينوا واجباته وحقوقه ، ثم ائتمروا على الدين الممتاز واختصاصه بالضمان وطلبوا المطالب الآتية :

أولا — أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخليوية

ثانيا — أن يلغى النص القاضي بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (في قانون التصفية) ، فإن لم يرض بذلك الدائمون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المحصنة لهم من الدخل العام

ثالثا — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة ديننا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪ في المائة

رابعا — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وقرهم الحكومة المصرية (٣)

فرواية عرابي عن تأسيس الحزب الوطني لا تختلف في جوهرها عن رواية نينيه ، ويقول عرابي إنه لما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم ، وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الحرية السابق

(١) المرجع السابق ص ٣٩ (٢) ومن هنا سماه بعض الكتاب (جمعية حلوان)

(٣) مذكرات عرابي ص ١٤٩

من زعماء هذا الحزب فاحتفى بالحماية الإيطالية وغادر مصر إلى إيطاليا فصدر أمر الخديو في ١٤ بؤنيه سنة ١٨٨٥ بتجريدته من رتبته وألقابه ونحو اسمه من دقائر ضباط الجيش ، وبؤى الأمر على أنه دخل فى حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له إذن بذلك وانه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية

يتبين مما تقدم أن الحزب الوطنى كان له أثر كبير فى ظهور الثورة العرابية ، وكانت بالاسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية (مصر الفتاة) رفعت عريضة إلى الخديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة (مصر الفتاة) للدعوة إلى الحرية وهى الجريدة التى عطلتها الحكومة كما تقدم بيانه

وثمة عامل آخر ، يتصل بالاسباب السياسية ، كان له أثره فى التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة لثورة العرابية ، ونعنى بها ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد اسماعيل فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، فان تلك الثورة هى صورة مصغرة لثورة العرابية ، إذ قامت على أكتاف الضباط ، وكان الباعث عليها شكواهم من تأخير مرتباتهم واحالة ٢٥٠٠ منهم على الاستيداع ، فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم ألف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود إلى وزارة المالية بمحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن وزير المالية وقتئذ ، فهاجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب وكذلك اعتدوا على السير ريفرس ويلسن ، واقتحموا ابواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا (وكلف وزيراً للداخلية) والسير ريفرس ويلسن فى إحدى غرف الدور الاعلى ، وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار ، فهذا الفوز الذى أحرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أغرى عرابي وصحبه بالثورة سنة ١٨٨١

الاسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيراً من الحالة السياسية ، بل كانت ادعى منها إلى

الثورة ، فالديون التي اقترضها الخديو اسماعيل ألقت على البلاد عبثاً جسيماً من الاثقال الفادحة ، واضطرت الحكومة إلى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون ، فكان ذلك سبباً لتدمير الاهلين خاصتهم وعامتهم ، لأن تخصيص هذا المبلغ الضخم ، الذي يجبى كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه حرمان الاهلين ثمرة جهودهم ومتاعبهم ، وإضاعتها لحساب الدائنين ، هذا فضلاً عن فداحة الضرائب في مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعاً عادلاً ، واقتضاؤها بوسائل القهر والارهاق ، فانضم الاهلون إلى الثورة وشابعوها آمليين أن تخفف عنهم اعباء الضرائب ، وكان استنفال نفوذ الاجانب عاملة واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية مما دعا إلى تبرم الاهلين بنظام الحكم ، فان الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها والمزايا التي نالها التجار والمرابون منهم قد اكسبتهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزانة المصرية وعلى حساب الاهلين

وزاد في تدمير المثقفين والاعيان استسلام الحكومة في عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فقد أقرت نظام الرقابة الثنائية كما أملاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيبين الاوروبيين سلطة واسعة المدى في شؤون الحكومة المالية ، واتسع النفوذ الاوروبى داخل الحكومة بواسطة الرقيبين وخارج الحكومة لاستجابتها لمطالب المالىين الاوروبيين ، والترخيص لهم باستثمار موارد البلاد ومراقبتها الاقتصادية ، فانشئت في عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت من طغيان النفوذ الاوروبى في حياة مصر الاقتصادية ، كالبنك العقارى (وقد تأسس في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠) ، وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية لاجراء الاشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات وغيرها ، وكلها شركات اجنبية برؤوس أموال اوروبية ، واعضاءها من الاوروبيين ، وعقود تأسيسها التي صدرت بها الاوامر العالية لم تراع فيها مصالح الاهلين في شيء ، فهذا الاسراف في رعاية المصالح ورؤوس الأموال الاوروبية ، وتمكينها من التغفل في كيان البلاد المالى والاقتصادى ، كل ذلك كان له أثره في تبرم الناس

بالوزارة ، فضلاً عن أنه كان في ذاته عملاً غير صالح ولا يتفق والروح القومية ..
وزاد الاعيان سخطاً على الوزارة الغاؤها (قانون المقابلة) ، فانضموا الى صفوف
المعارضة ، ذلك ان ابطال ما كان يقضى به هذا القانون من اتفاقيتهم من نصف
المربوط على أطيانهم من الضرائب ، فيه ضياع أموالهم التي أدوها للحكومة مقابل
هذا الاعفاء ، وقد كان أكثر الاعيان اعتراضاً على هذا الاعفاء السيد حسن موسى
العقاد ، قدم بذلك مظلة الى لجنة التصفية نشرها في جريدة (الزيفورم)
ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا
لدافعي الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز قطعه من جانب الحكومة وحدها ، وأن
الاهالي قد احتملوا شذائذ كثيرة في أداء المقابلة ، وباعوا في هذا السبيل
مصوغاتهم واملاكهم ، واستدانوا الديون الفادحة ، فكان لزاماً على الحكومة ان
ترد جميع ما أداه المالكون الى اصحابه ، بحيث لا يسرى مرسوم الاعفاء الا بعد رد
ما أخذته الحكومة ، فرأى رياض باشا ان تقديم هذه المظلة الى لجنة التصفية ونشرها
في جريدة (الزيفورم) معنى التشهير بالحكومة وإثارة الافكار عليها ، وبخاصة لان
العقاد دعا الاهالي الى توقيع عرائض بهذا المعنى ، فأمر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ،
فحكم عليه مجلس مصر الابتدائي بالحبس سنتين ، وشدد المجلس الاستئنائي هذا
الحكم ، فزاده الى خمس سنوات ، ولم تكنف الحكومة بذلك ، بل قضى (مجلس
الاحكام) بنفيه الى فاروغل بأقصى السودان ^(١) ، وفذ فيه الحكم وسيق الى فاروغل .
ولم يفرج عنه الا في عهد وزارة شريف باشا بعد انشاء مجلس النواب ^(٢) ، يضاف الى
ذلك صدور قانون التصفية (يولييه سنة ١٨٨٠) فقد ظهر فيه من التحيز للدائنين
الاجانب والاجحاف بالاهلين ، ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا ، وازداد
الاعيان والملاك سخطاً عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم كما تقدم بيانه ..
ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية اقصاء عدد الجيش توفيراً للتفقات ،
وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور فرمان السلطاني

(١) الوقائع عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ (٢) الوطن عدد ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

لتوفيق باشا مشتملا على إقصاء عدد الجيش العامل إلى ١٨ ألف جندي ، ولكن السبب الاقتصادي كان له أكبر الأثر في هذا النقص ، لان عدد الجيش قص إلى اثني عشر ألفاً ^(١) أى إلى أقل مما حدده الفرمان السلطاني ، وقد استتبع هذا النقص إحالة كثير من الضباط إلى الاستداع ووقوعهم في الضيق المالى ، ولم تكن الحكومة بتدبير وظائف لهم تعوضهم ما قص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال إلى الناقين وشارك الموظفون ضباط الجيش في شعورهم ، إذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقيين الاوروبيين ما يثير في نفوسهم روح السخط والتبرم ، وأهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الاوروبيين في دور الحكومة ، وزيادة عددهم ، وتميزهم بالمرتبات الضخمة ، فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون .

وخلاصة ما تقدم ان الثورة العربية هي من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الاوروبى فى شؤون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التى كانت تعانىها البلاد قبل الثورة .

الاسباب الاجتماعية

إن حالة المجتمع المصرى كانت بلأمرء مستعدة عند أول دعوة لتلبية نداء الحرية والثورة ، وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد المغفور له محمد على باشا ، فالمدارس التى أسسها ، والبعثات العلمية التى أوفدها إلى الخارج ، قد خرجت طبقة مثقفة نالت حظاً موفوراً من العلوم ، وليس يخفى ان العلم من شأنه أن يهذب النفوس وينير البصائر ، وينهض بالعقول والافكار ، ويسمو بها إلى التماس الرقى والتقدم ، ويعرضها معانى الحرية والمساواة والحقوق الانسانية ، ويهيب بها إلى محاكاة الامم الحرة فى الثورة على الاستبداد ، فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر فى توجيه أنظار المثقفين إلى التبرم بالاستبداد والتطلع إلى الحرية والدستور ، واقرنت النهضة العلمية بنهضة فى الادب

(١) احصاء المسبو مونج Monge القائم باعمال قنصل فرنسا العام فى مصر — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ، وثيقة رقم ١٤ المؤرخة فى ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

قوامها الشعراء والكتاب من أدباء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع في نفس الأديب من التطلع إلى المثل العليا عهد للنهضات الوطنية وينفذها ويوجدو الامم إلى الاستمسك بالحرية والكرامة الانسانية ، والغفور من الدل وإباء الضيم والمهانة .

فالعلوم والآداب كان لها أثرها في تمهيد الأفكار لقبول الثورة ، وفي الدعاية لها ، وقد كان قصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان يلقيه الخطباء في المحافل والمجتمعات أثر كبير في التحريض على الثورة .

وكانت الصحافة من العوامل القوية في ترقية الأفكار بما تكتب عن الشؤون العامة في مصر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن مختلف الاحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه بالاعمال النافعة وانتقاد الاعمال الضارة ، فكان لها فضل كبير في تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وتنقيتهم ، وكان لصحف المعارضة أثرها في إحراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للانداز والتعطيل كما تقدم بيانه ، فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقاً بها وتأييداً لآرائها وأفكارها الحرة .

ويتصل بالاسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الافغانى في المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من زاييع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والاعيان ، وكان يحمل بين جنبه روحا كبيرة ، ونفساً قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، فأخذ يث في النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح النلة والاستكانة ، وكان بنفسه ودرسه وأحاديثه ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذى بدا على الامة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، إلى التطلم للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شؤون البلاد ، ولئن نقي جمال الدين من مصر في أوائل حكم توفيق ،

فان روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري وهياته للثورة ، ولا غرو فكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه أو المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقي في مصر حين نشوب الثورة لكان جائزاً أن يعدها بأرائه الحكيمة وبجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها انطلل والشطط ، ولكن شاءت الأقدار والدسائس الانجليزية ان ينفي السيد من مصر ، وهي أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره في الأمور (١)

ظهور عرابي باشا

نشأته وماضيه

قلنا ان ظهور عرابي كان من الاسباب المباشرة في ظهور الثورة ، ولا غرو فهو حامل لوائها وقائد زمامها ، وإلى اسمه نسبت وفي شخصه تمثلت ، فلنذكر قبل الكلام عن وقائع الثورة شيئاً عن نشأة زعيمها .

ولد احمد عرابي في ٧ صفر سنة ١٢٥٧ (٣١ مارس سنة ١٨٤١) في هرية رزنة (٢) وهي قرية من أعمال مديرية الشرقية ، على مقربة من الزقازيق ، وكان أبوه شيخ البلد وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية في عهد جد عرابي ، ولما شب وترعرع علمه أبوه مبادئ القراءة والكتابة في مكتب القرية ، وعهد إلى رجل يدعى ميخائيل غطاس ، كان صرافاً في البلد ، فدربه على الكتابة والاعمال الحسابية ، ومكث يتمرن على يديه نحو خمس سنوات ، (٣) ثم أرسله أبوه إلى الجامع الأزهر سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) لطلب العلم ، فكث فيه أربع سنوات ، أتم في خلالها استظهار القرآن الكريم ، وتلقى شيئاً من اللغة والفقه والتفسير .

وبعد أن عاد إلى بلده ، دون أن يتم دراسته في الأزهر ، اقترع بالمسكرة في ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ (٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ م) جندياً بسيطاً (فزراً) تنفيذاً

(١) راجع ترجمة حياة السيد جمال الدين الافغانى — « عصر اسماعيل »

ج ٢ ص ١٠٧ (٢) مذكرات عرابي ص ١١

(٣) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ٨٢

لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمدة والمشايخ ، ولأجاده القراءة والكتابة والحساب عين كاتباً بدرجة (بلوك أمين) بالأورطة الرابعة من آلاى المشاة الأولى ، ثم رقى إلى مرتبة الضباط ، حين اعتزم سعيد باشا ترقية المصريين فى الجيش ، فنال رتبة ملازم من تحت السلاح سنة ١٨٥٨ وهو بعد فى السابعة عشرة ، ثم رتبة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩ ثم رتبة بكباشى سنة ١٨٦٠ ثم صار قائم مقام فى سبتمبر سنة ١٨٦٠ ، وقد حظى برضا سعيد باشا ورافقه فى زيارته للمدينة المنورة ياوراً له سنة ١٨٦١ (١٢٧٧ هـ) ، وكان لهذه الزيارة أثر كبير فى نفسه إذ أنس من سعيد تطقاً كبيراً على طبقة الفلاحين ، ثم بدا لسعيد أن ينقص عدد الجيش فالتى بعض الفرق وفصل ضباطها عن الخدمة وكان منهم أحمد عرابى ثم أمر باعادتهم قبيل وفاته ، وعاد عرابى إلى سابق رتبته .

فلما توفى سعيد وخلفه اسماعيل فقد عرابى تطف ولى الأمر إذ لم يكن اسماعيل يأخذ بسنة سلفه فى العطف على الضباط الوطنيين ، وعادت الخطوة فى الجيش إلى الضباط الشراكسة ، فكان ذلك من أسباب تدمير عرابى واتجاه أفكاره إلى المطالبة بحقوق الضباط المصريين .

ووقع له حادث فى عهد اسماعيل كان له أثر كبير فى اتجاه أفكاره ونزعاته السياسية ، ذلك أنه وقعت خصومة بينه وبين اللواء خسرو باشا الشرعى أدت إلى تدميره إلى مجلسسكرى ، والحكم عليه بالسجن واحداً وعشرين يوماً ، فاستأنف عرابى هذا الحكم أمام المجلسسكرى الأعلى فحضى بإلغاء الحكم الابتدائى ، فحدث خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الحربية وقتئذ (اسماعيل سليم باشا) ورئيس المجلس الأعلى على باشا سرى ، لأن الوزير كان يرغب فى تأييد الحكم الابتدائى ، فسمى لدى الخديو اسماعيل فى فصله عن الجيش ، فقم له ما أراد ، وقد أورثته هذه الحادثة بضعاً شديداً للشراكسة .

ورفع ظلامته من هذا القرار إلى الخديو اسماعيل ، وظلت بين النظر والاهمال ثلاث



أحمد عرابي باشا

زعيم الثورة المصرية

١٨٤١ - ١٩١١

سنوات ، وقد توسط له بعد ذلك بعض الخيرين فالتحق بوظيفة في دائرة الخلية ، وفي أثناء قيامه بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعة الأمير الهامي باشا وهي أخت حرم الخديو توفيق من الرضاة ، وتوصل بذلك إلى استصدار أمر من الخديو اسماعيل بالعفو عنه وإعادته إلى الجيش برتبة العسكرية ، ولكنه حرم مرتبه طول مدة فصله ، فأنصبت في نفسه روح الكره لرؤساء الجيش من الشراكسة والترك الذين كانوا سبباً في تأخير

ترقية الضباط المصريين ومنهم عرابي ذاته ، قد ظل تسعة عشر عاماً برتبة قائم مقام ،
وهي الرتبة التي نالها في عهد سعيد باشا ، وكان يشهد بحماية الرؤساء لصغار الضباط
الذين من أصل شركسي ، من هم دونه مرتبة حتى فاقوه في الرتب العسكرية ، لالسبب
سوى انهم « من ممالك أو أبناء ممالك العائلة الخديوية » كما يقول عرابي (١)

ومن ذلك الحين أخذ يث في نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة
بمقوقهم ورفع الحيف عنهم ، وكان للباقة وفصاحته في الكلام واستشهاده ببعض
الأحداث الشريفة النبوية والحكم الماثورة تأثير كبير في نفوس الضباط اجتذبتهم اليه
ومال بهم إلى تلبية ندائه والاستماع لنصائحه والاقتماع بأرائه ، ذكر محمود باشا فهمي
في هذا الصدد ان عرابي دخل سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) أحد الأليات المراقبة
بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب »
وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات في حين ان الضباط
الترك والشراكسة مغمورون بها (٢)

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابي إلى رتبة أمير الإي في يونيه
سنة ١٨٧٩ (رجب سنة ١٢٩٦ هـ) وأصدر أمره بذلك وهو في الاسكندرية ، فتوجه
عرابي إلى سراي رأس التين وقدم للخديو شكره مقروناً بعبارات الاخلاص والولاء
والدعاء ، فشملة الخديو برعايته ، وجعله ضمن ياورانه وعينه ميرالاي على ألاي المشاة
الرابع الذي كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بألاي العباسية (٣) وظل يشغل هذا
المنصب حتى شبوب الثورة .

من هذا البيان يتضح ان ليس في نشأة عرابي شيء يستوقف النظر ، بل هي
نشأة عادية لرجل عادي ، لم يتميز في ماضيه بعمل من أعمال البطولة ، ولم يخض غمار
المعارك والحروب حتى تتكون فيه الروح الحربية الطموح إلى عظام الأمور ، ولم
يشترك في الحملات والتجارب الحربية في عهد سعيد ولا في عهد اسماعيل ، عدا حملة

(١) مذكرات عرابي ص ٤٩ (٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦

(٣) مذكرات عرابي ص ١٥١

الحبشة المشتومة سنة ١٨٧٥ إذ كان مكلفاً فيها بمهمة إدارية وهي إيصال الذخير قوا الميرة إلى الجيش ، ولم يساهم في وقائع تلك الحملة ومعاركها ، ولم يتلق من قبل من الفنون العسكرية ما يجعل منه ضابطاً كفوّاً يعتمد عليه في قيادة الجيوش والمعارك ، بل هو ضابط « من تحت السلاح » ، كان فرداً أو (فزراً) كما هو الاصطلاح العسكري ، ثم صار ضابطاً لأن سعيد باشا وضع قاعدة إمكان ترقية الضباط من تحت السلاح ، رغبة منه في أكثار عددهم .

ولا غبار على هذه النشأة في شيء ، فالجندي البسيط قد يصل بالمران إلى مرتبة كبار القواد وكفاءتهم ، على أن عرابي لم ينل كفاءة حربية ممتازة سواء قبل ظهور الثورة أو بعدها .

ولم يكن من ناحية الثقافة على حظ كبير من العلم ، فهو لم ينتظم في سلك المدارس التي كانت قائمة في ذلك الحين والتي تخرج فيها طائفة من نوابغ العلماء ، بل كل ما تلقاه هو مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وبعض اللغة والعلوم الشرعية في الأزهر ، على أنه لم يكمل علوم الأزهر ، فان مدة تحصيله فيه لم تزد على أربع سنوات ، وهي لا تكفي لينال الطالب حظاً من العلوم ، فلا هو حصل على قسط ما من العلوم العصرية في المدارس النظامية ، ولا استكمل علوم الأزهر ، ومن هنا كان حظه قليلاً من الثقافة وسعة الاطلاع والنضج الفكري ، ويقول هو عن نفسه في مذكراته إنه قرأ كتاباً باللغة العربية عن تاريخ نابليون بونابرت ، ولما طالع شعراً بحاجة مصر إلى حكومة شورية دستورية ، وناقض نفسه إلى كثير من التواريخ العربية ، وازداد ميله إلى حكم الشورى حين سمع سعيد باشا يلقي خطبة في (قصر النيل) قال فيها مخاطباً الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، انى نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث اتاريخ ، فوجدته مظلوماً مستعبداً لغيره من أمم الارض ، فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرة ،

كالعرب الرعاة (الهيكسوس) والاشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا والسودان ، واليونان ، والرومان ، وهذا قبل الاسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالأُمويين ، والعباسيين ، والفاطميين ، من العرب ، والترك ، والاكرد ، والشرکس ، وكثيراً ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في أوائل هذا القرن في زمن (بونابرت) ، وحيث إنى أعتبر نفسى مصرياً ، فوجب على أن أرى أبناء هذا الشعب ، وأهذه تهديداً ، حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطلدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل « (١)

ويقول عرابى في مذكراته تعليقاً على هذه الخطبة ، انه لما انتهى سعيد باشا من القائها خرج المدعوون من الأسماء والعظماء غاضبين حزينين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تهلل فرحاً واستبشاراً ، ويقول إنه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ (مصر للمصريين) ، قال « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الشريفة فى قلوب الامة المصرية الكريمة »
تولى عرابى مهمة سياسية خطيرة — لان قيادة الثورة هى عمل سياسى قبل كل شىء — على حين لم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلاً لقيادتها والسير بها فى طريق النجاح ، وكل ما امتاز به هو لسان ذلق ، وصوت جهورى ، وترسل فى الحديث ، واستشهاد بالآيات الشريفة والأحاديث النبوية والحكم الماثورة ، أو بعبارة أخرى انه كان خطيباً لبقاً فصيحاً ، وليست الخطابة وحدها كافية للنهوض بالأعباء الجسام ، واقتياد الحركات القومية وسط الزواجع والأعاصير ، بل يجب أن يكون إلى جانب الخطابة نضج فى الفكر ، وبعد نظر فى الأمور ، أو عبقرية فذة تغنى عن كل ذلك ، وتلهم العبقرى تدبير الخطط وابتكار البرامج المحققة لأغراض الثورة ، ولم يكن عرابى من العباقرة .

وقد يرجع نزوهه إلى انثورة إلى أصله البدوى ، فانه ذكر عن نسبه أنه ينحدر

من سلالة بلوية عراقية ، ومعلوم ان أكثر البدو يميلون إلى التمرد والثورة ، على أنهم سرعان ما يقبلون خاضعين إذا آنسو القوة من جانب خصومهم ، وهذا مع الأسف ما انتهى إليه عرابي ، فقد أذعن للقوة واستسلم لها في واقعة التل الكبير ، ولم يبدل خلال المعركة أو بعدها من قوة المقاومة والنضال والتضحية ما يسمو به إلى مصاف الأبطال . وكان ذكاؤه محدوداً ، على انه كان على جانب كبير من الغرور ، والاعتداد بالنفس ، وكان يعول كثيراً على أقوال المنجمين والعرافين ، وهذه جوانب ضعف كبير في شخصيته .

والشيء البارز في حياته انه كان ذا شخصية جذابة تؤثر فيمن حوله وتجذبهم اليه ، فاقواله كانت تقع من نفوس الضباط والسامعين موقع الاقتناع ، وزملاؤه ومعاصروه كانوا يعترفون له بالزعامة ، وهذا مظهر لقوة الشخصية ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته والانضواء تحت لوائه والأثر بأمره

هذه كلمة موجزة عن نشأة عرابي وماضيه ، وصورة عامة لشخصيته ، فلنتبعه الآن ، ولنتابع عمله ، في ظهور الثورة ، ثم في أطوارها ومرحلها ، إلى إخفاقها ونهايتها .

الفصل الثالث

بدء الثورة

واقعة قصر النيل - اول فبراير سنة ١٨٨١

قلنا في بيان أسباب الثورة ان عثمان باشا رفق ، وزير الحربية في وزارة رياض باشا ، كان وحده من أسباب الثورة العرابية ، لما ظهر منه من التعصب للشراكسة والترك والاجفاف بحقوق الضباط الوطنيين في الجيش .

مقدمات الواقعة

تصرفات عثمان باشا رفق

فمن تصرفاته التي أثارت روح السخط والتبرم وضعه قانونا جديدا للقرعة العسكرية من شأنه اذا نفذ بالدقة ان يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ، أى قصر الترقيات على المتخرجين في المدارس الحربية

صدر المرسوم الخديوى بهذا القانون في ٣١ يوله سنة ١٨٨٠ (١) - ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ - وهو يقضى بان الجندى يبقى في العسكرية العاملة أربع سنوات ثم يعود بعد هذه المدة إلى بلده ، ويبقى رديفا مدة خمس سنوات مع ترده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية ، وبعد مضى السنوات الخمس يقيم في بلده بغير عمل ، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطلب لمدة ست سنوات آخر ، وبعد اقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الاصلية والاحتياطية ، وينسخ اسمه من دفاتر الجهادية

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ اغسطس سنة ١٨٨٠ والاعداد التالية

تذمر عرابي وصحبه من هذا القانون ، واعتقدوا أنه انما وضع لمنع ترقية المصريين في الجهادية ، وقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والترك ، لأن جعل مدة الخدمة العاملة أربع سنوات ، يحول دون امكان ترقية الجنود ضباطا من تحت السلاح ، لعدم كفاية هذه المدة للحصول على المعلومات العسكرية التي تؤهلهم للترقى ، وليس من سبيل الى ترقيةهم اذا ما صاروا من الرديف أو الاحتياطي ، فوضع هذا القانون يؤدي الى منع نظام الترقى من تحت السلاح ، ذلك النظام الذي سهل لكثير من الوطنيين أن يصلوا إلى مرتبة الضباط ومنهم عرابي وزملاؤه ، ولو أن هذا القانون لم يقتصر بمالأة عثمان رفقي للشراكسة واضطهاده للوطنيين لما كان صدوره باعثا على السخط والتذمر ، ولكن الملابس التي اقترنت به جعلت الضباط الوطنيين يعتقدون أن الغرض من وضعه هو النكابة بهم

ولم يكتف عثمان باشا رفقي باصدار هذا القانون ، بل كان في تصرفاته يؤثر الضباط الشراكسة والترك في الترقيات والتعيينات ويضطهد الوطنيين ، وآخر ما بدا منه — مما عجل بالثورة — أنه أصدر أمرا بنقل الميرالاي عبد العال بك حلي حشيش قائد ألاي طره (وكان يعرف بالألاي السوداني) إلى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاوننا بها ، وفي هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشيد بك نعمان بدله ، وهو من أصل شركسي ، وأصدر أمرا آخر بفصل احمد بك عبد الغفار قائم مقام ألاي الفرسان وعين بدله ضابطا شركسيا يدعى شاكر بك طرازه

علم عرابي بهذه الاوامر قبل نشرها ، اذ كان ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ — ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ مدعوا إلى وليمة بدار نجم الدين باشا لمناسبة عودته من الحج ، فسمع بها من أحد كبار المدعوين ، فثار لها غضبا ، وقال لصاحبه وهو يحادثه : « ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقي على هضمها ^(١) » ، وعاد إلى داره ساخظا

محققاً ، فأنى كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا وإياه فيما يجب عمله ، اذ كانوا قد بلغهم أيضا نبأ تلك الاوامر .

اجتماع الضباط ومطالبهم

اجتمع في تلك الليلة بمنزل احد عرابي بك ، كل من : الميرالاي عبد العال بك ، حلمي حشيش قائد آلاي طره ، والبكباشي خضر افندي خضر من ضباط الآلاي المذكور ، والميرالاي علي بك فهمي الديب قائد الآلاي الاول (آلاي الخرس الخديوي) بشلاق عابدين ، والبكباشي محمد افندي عبيد من ضباط الآلاي المذكور ، والبكباشي النقي افندي يوسف من ضباط الآلاي الرابع الذي كان عرابي قائداً له ، وأحمد بك عبد الغفار قائم مقام آلاي الفرسان ، وكانوا في شدة الهياج والغضب لصدور هذه الأوامر ، وأخذوا يتشاورون فيما يجب عمله لمنع فذاها فاتفقوا على اختيار عرابي بك رئيساً لهم ، وعهدوا اليه العمل للتخلص من هذه الحالة ، على أن يتضامنوا وإياه في تنفيذ ما يأمر به ، قال عرابي يصف ما دار في هذا الاجتماع من الحديث ، بعد أن اخبره الضباط بنيات عثمان باشا رفق :

قلت ماذا تريدون إذا ؟ فقالوا انما جئنا لنرى رأيك ، قلت رأيي أن تطيخوا نفوسكم ، وتهذبوا روعكم ، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا اليهم النظر في مصالحكم ، وهم يتخذون من بينهم رئيساً يتقون به كل الوثوق ، ويسمعون قوله ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمعاذتكم إذا ارادت الحكومة به شراً ، فقالوا كلهم : انا فوضنا اليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، قلت كلا ، بل انظروا غيري وأنا أسمع له وأطيع ، وأنصح له جهدي ، فقالوا انا لا نبغي غيرك ، ولا تثق إلا بك ، فأبنت لهم ان الأمر عصيب ، ولا يسمع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا نحن فديك وفدى الوطن العزيز بأرواحنا ، قلت لهم اقسموا لي على ذلك ، فاقسموا ^(١) علي السيف والمصحف ، ثم كتب عرابي من

فودره عريضة الى رياض باشا بالشكوى من تعصب عثمان باشا رفقي لجنسه ، واجحافه
بمحقوق الضباط الوطنيين ، وطلب فيها وضع حد لما يصيبهم من اضطهاده وعزله من
منصبه واعادة قائم مقام الفرسان

يقول عرابي في مذكراته ان العريضة تتضمن مطالب عديدة يرمى معظمها الى
تغيير نظام الحكم ، وهي (١) عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن (٢)
تشكيل مجلس نواب من نهباء الامة تنفيذا لما وعد به الخديو كتابة عقب إرقائه مسند
الخديوية (٣) ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٠٠٠ جندي (٤) تعديل القوانين العسكرية
لكي تكون كافلة للعدل والمساواة بين رجال الجيش (١)

ويلوح لنا أن ورود هذه المطالب كلها في عريضة الضباط أمر مبالغ فيه ، ومشكوك
في صحتها ، فالمستر بلنت (وقد قص له عرابي واقعة قصر النيل) يقول ان العريضة
كانت مقصورة على عزل عثمان باشا رفقي من منصبه (٢) ، والشيخ محمد عبده ينفي رواية
عرابي ، ويقول ان العريضة تتضمن الشكوى من الحيف الذي وقع بالضباط من
عثمان رفقي وطلب عزله وانه لم يرد بها أية اشارة الى الدستور أو الى زيادة الجيش الى
١٨٠٠٠ جندي (٣) ، وقال علي باشا فهمي في استجوابه ان العريضة مقصورة على طلب
عزل عثمان رفقي ، وذكر البارون دي رنج De Ring قنصل فرنسا العام في مصر في
رسالته عن واقعة قصر النيل ان العريضة مقصورة على اعادة قائم مقام الفرسان (٤)

فهذه الروايات ترجح عدم المطالبة بتأليف مجلس النواب أو زيادة عدد الجيش
في عريضة الضباط ، ومنطق الحوادث يؤيد ذلك ، فان المقام لم يكن يقتضي المبادرة
إلى طلب المجلس النيابي أو تعديل القوانين العسكرية وزيادة عدد الجيش ، بل كان
الامر لا يمدو المطالبة بعزل عثمان باشا رفقي ، والظاهر ان عرابي حين كتب

(١) مذكرات عرابي ص ١٥٤ (٢) بلنت - التاريخ السري للاحتلال ص
١٠٢ (٣) رسالة الشيخ محمد عبده في ٣ مارس سنة ١٩٠٣ - المرجع السابق
ص ٣٥٥ والبحر الزاخر لمحمود باشا فهمي ج ١ ص ٢٠٦ (٤) الكتاب الاصفر
سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١

مذكراته بعد وقوع حوادثها بستين خطاً بين مطالب الضباط في واقعة قصر النيل ومطالبهم بعد انتصارهم فيها ، على أن طلب عزل عثمان رفقى هو في نفسه مطلب خطير يدل على جرأة كبيرة من الضباط ويجعل من العريضة عملاً كبيراً من غير حاجة إلى مبالغة في محتوياتها .

والآن نعود إلى سياق الحديث فنقول : بعد أن كتب عرابي العريضة تلاها على الحاضرين فوافقوا عليها ، ووقع هو عليها بختمه وختم على بك فهمي وعبدالعالم بك حلمي ، ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه ، والمحافظة على حياتهم إذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم ^(١)

بعد هذا الاجتماع فالتحمة الثورة العرابية ، لأن تعاهد زعماء الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمناسبة وزير الحرية العدا ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابي بك رئيساً لهم ، وحلفهم اليمين على التضامن وإياه ، ومفاداته ومفاداة الوطن بارواحهم ، كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، أو بعبارة أخرى هي الثورة على الحكومة

وفي غداة ذلك اليوم أي في ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب الميرالايات الثلاثة أحمد عرابي بك ، وعلى بك فهمي الديب ، وعبدالعالم بك حلمي حشيش ، إلى وزارة الداخلية وقدموا العريضة إلى خليل باشا يكن وكيل الوزارة ، وطلبوا إليه تقديمها إلى رياض باشا ، فذهب إليه ، ثم عاد وأخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقابلوه ، فلما قابلوه وعدم بالنظر في الأمر ، وبعد أسبوع من هذه المقابلة ذهبوا إلى داره ، وقابلوه ثانية وسألوه عما تم في أمر العريضة ، فأجابهم متهدداً متوعداً قائلاً لهم : إن تقديم مثل هذه العريضة يؤدي إلى الهلاك وإن أمرها أشد خطراً من العريضة التي قدمها محمد أفندي في ^(٢) وعوقب عليها بالنفي إلى السودان ، فأصر

(١) مذكرات عرابي ١٥٤ (٢) رئيس قلم الترجمة بوزارة المالية وقد اتهم بأنه حريز عريضة تتضمن الطعن والتبديد بإدارة المالية ونسبها لبعض الضباط لحكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكري بالفصل من خدمة الحكومة وجبسه ستين بالطلونجانة (٢ رمضان سنة ١٢٩٧) ونفى الحكم في الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٠ ثم عفا عنه الحديو بعد أن ساءت حالته بالسجن إذ قضى به ثمانية أشهر (الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٠)



الضباط الثلاثة

عراقي ، علي فهمي الديب ، عبد المال حلبي
(الذين على ايديهم بدأت الثورة العراقية)

عرايى وصحبه على طلباتهم ، وابان عرايى ان ما يطالبونه هو حق وعدل ، وانتهى الحديث بأن اخبرهم بأنه سينظر فى طلباتهم ، وانصرفوا على ذلك .

محاكمة الضباط لثلاثة

وفى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ اجتمع مجلس الوزراء فى سراى عابدين برئاسة الخديو ، وبحث فى أمر هذه المريضة ، فاستقر الرأى على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة : احمد عرايى بك وعلى فهمى بك وعبد العال حلى بك ، أمام مجلس عسكرى ، وكان الامر موضع جدل طويل فى المجلس اذ كان رياض باشا يميل الى احالة تحقيق ما فى المريضة على مجلس عسكرى ، ولكن عثمان باشا رفقى رأى وجوب القبض على الضباط الثلاثة الذين اجترأوا على تقديمها ومحاكمتهم أمام مجلس عسكرى ، وانضم الخديو الى هذا الرأى ، وتابعه أغلب الوزراء ، وأخذ عثمان باشا رفقى على عهده تنفيذها وأن يكون مسئولا إذا حصل ما يخل بالأمن ^(١) ، ويقول محمود باشا سامى البارودى انه حصلت مناقشة طويلة بمجلس النظار فى هذا الصدد وان رياض باشا عارض عثمان باشا رفقى وقال انه يخشى حصول قتل واخيرا قال له « إن كنت واثقا من عدم حصول أدنى أمر فلا مانع من الاجراء » ، وقد تكفل بذلك عثمان باشا وبعدها تقرر وقفهم وتشكيل المجلس العسكرى ^(٢)

استقر اذن رأى مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة وأصدر إلى وزير الحرية أمرا بالقبض عليهم وسجنهم ، وتأليف المجلس العسكرى لمحاكمتهم برئاسة الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى وعضوية اسماعيل باشا كامل وخسرو باشا ورضا باشا وشوق باشا ولارمى باشا ودى بلتش باشا ، ولم يعرف الضباط الثلاثة ما تقرر فى شأنهم ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم ، ولا فذه بطريقة عسكرية تشعر بهيبة الحكومة وسلطانها ، بل تحايل على

(١) الوطن عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ (٢) محضر استجواب محمود باشا سامى البارودى. مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٧

تنفيذه واتبع طريقة ملتوية تنم عن الضعف والفساد فقد أرسل اليهم في مساء ذلك اليوم تذاكر يدعوهم فيها إلى الحضور لديوان الوزارة (بقصر النيل) صباح اليوم التالي (أول فبراير) للمداولة معهم في ترتيب الاحتفال بزفاف الاميرة جميلة هانم شقيقة الخديو

فأحس عرابي ورفيقاه المكيدة المدبرة لهم ، لانه لم تجر العادة بأن يستدعى وزير الحرية ثلاثة من امراء الأليات للمذاكرة في مثل هذا الشأن ، فاستعدوا للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على ان يلبوا الدعوة وان يذهبوا الى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الأتلاي الاول (ألاي الحرس وكان مقره بقتلاق عابدين) كعيون يرقبون الحالة عن بعد لكي يبادروا الى اخبار اخوانهم بما يقع اذا اصاب الضباط الثلاثة مكروه .

وصل عرابي وصاحبه الى قصر النيل ، فألقوه غاصا بكبار الضباط الموالين للحكومة ، وكان المجلس العسكري متعقدا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضي باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزع منهم سيوفهم ايذانا بافاد الأمر ، وكان ذلك حوالى الظهر ، وسيقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفين من الضباط الشراكية ، وتقاذفت عليهم ألفاظ الشتم والسباب ، ووقف عليهم الحرس وبايديهم السيوف مسلولة ، وعين عثمان باشا رفقى ثلاثة ضباط بدلهم على الآياتهم الثلاثة ، فجعل الميرالاي محمود بك طاهر قومنداناً للأتلاي الرابع بدلا من عرابي بك ، والميرالاي خورشيد بك نعمان ميرالاي للأتلاي السودانى بطره بدلا من عبد العال حلمى بك ، والقائم مقام خورشيد بك بسمى ميرالاي لأتلاي الحرس بدلا من على بك فهمى ، واعتزم تنفيذ هذا الأمر فوراً ، فأصبح الضباط الجدد الثلاثة بثلاثة من القواد (اللوائيات) ليتسلم كل منهم بمحضوره قيادة ألياه ، فجعل مع طاهر بك اللواء طه باشا لطفى ، ومع خورشيد نعمان اللواء خورشيد باشا طاهر ، ومع خورشيد بك بسمى الفريق راشد باشا حسنى .

الهجوم على قصر النيل

والطريق سراح الضباط الثمينة

فلما علم عيون الأتلاى الأول باعتقال الضباط الثلاثة ، أسرعوا بالعودة الى مركز الأتلاى ، بقشلاق عابدين ، وأنهبوا الى ضباطه ماوقع ، فهاج الضباط جميعا ، واعتزموا إلقاء اخوانهم ، ونهض البكباشى محمد افندى عبيد^(١) مناديا الجند النداء العسكرى بالاحتشاد والتأهب للسير ، فاعترضه قائم مقام الأتلاى خورشيد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه بكلمة ، وأمر بعض الجنود باعتقاله فى احدى قاعات القشلاق ، واصطف الجنود بأسلحتهم ، وساروا بقيادة محمد افندى عبيد وقصد بهم الى قصر النيل حيث الضباط المعتقلون ، وبينما كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق ، علم الخديو بهذه الحركة ، وشهدا بنفسه من سلامك السراى المقابل للقشلاق ، فأمر الفريق راشد باشا حسنى سر ياوره بأن يتوجه اليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعا ، فاستدعى الخديو الضباط فلم يحضر أحد^(٢)

سار جنود الأتلاى الأول من قشلاق عابدين الى قصر النيل ، فلما بلغوه وضع البكباشى محمد عبيد الحصار حوله ، وأمر بقية الجند بالهجوم على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى أطرافها الرماح (السك) ، واقتحموا الديوان صائحين صاخبين ، فوقع الرعب فى نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى (وزير الحربية) وبادروا الى الفرار ، أما عثمان رفقى فقد فر من احدى النوافذ الى ورشة التريزية يطلب النجاة لنفسه ، ولما لم يجده الجند اقتحموا بأسلحتهم غرفة أفلاطون باشا وكيل الحربية وطلبوا إلقاء ضباطهم ، وفى أثناء ذلك أحاط فريق من الجند بأفلاطون باشا ، فرغب فى التخلص منهم ، فضر به وجرح فى رقبته جرحا خفيفا ، وهم استون باشا ولارى باشا ودى بلتش باشا باغاته ، فضر بهم

(١) هو الذى صار فيما بعد الميرالاي محمد بك عبيد واشتد هدى واقعة النيل

الكبير (٢) مذكرات عرابى ص ١٦٠ . مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٥



عثمان باشا رفقى

وزير الحرية في وزارة رياض باشا

(والذى كانت تصرفاته السبب المباشر لظهور الثورة العراقية)

المتجمهرون ، وأخذ الجند يبحثون عن الضباط المعتقلين ، وفرقوا لذلك في جميع الغرف والجهات ، وكسروا الابواب والشبائيك وكل ماعاقهم عن السير ، الى أن وصلوا الى مقر الضباط الثلاثة ، فهك البكباشى محمد عبيد سراهم^(١) .

اجتماع الجند بميدان عابدين

خرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا يحيط بهم الجند إلى قشلاق الأُلأى الاول بميدان عابدين ، وكان عرابى وصحبه على عهد مع ضباط

(١) عن الوطن عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

الألايات الثلاثة أن يتضامنوا معهم ويبادروا الى نجاتهم اذا حل بهم مكروه .
 أما الاى طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حلى ، فانه لم يكذب يعلم بما حل
 بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجاتهم ، فلما حضر المير الاى الجديد ، خورشيد بك
 نعمان ، ليتسلم الألاى يصحبه خورشيد باشا طاهر وأحمد بك حدى الياور الخديوى ،
 بادر البكباشى خضر افندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القاعة مقام
 فرج بك الذكر واعتقله معهم ، ثم أمر بتوزيع الاسلحة والذخيرة على الجنود ، وسار
 بهم الى قصر النيل لاقاد الضباط الثلاثة ، وقد شعر ناظر محطة طره بهذه الحركة ،
 فارسل تلغرافا الى الخديو ينبئه بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر افندى
 خضر واخبره بما تم من الافراج عن الضباط الثلاثة ، واقفائه بالرجوع من حيث أتى
 واطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره ، فلم يلق الياور اليه اذنا صاغية ، واستمر
 الجند سائرين بقيادة خضر افندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لى يشاهد
 الضباط الزعماء بعد الافراج عنهم ، فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبل الألاى
 الاول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط الاى طره الى عرابى
 وصاحبيه فهتؤوهم بالسلامة ، وتعاقوا فرحين مستبشرين ، واحتشد الناس فى الميدان
 لمشاهدة هذا المنظر الذى لم يألوه من قبل ، وعندئذ وقف عرابى خطيبا بأعلى صوته ،
 وأثنى على اخلاص الضباط والجند واتحادهم لاقاداه واقادى صاحبيه من السجن
 وأما الاى العباسية (الألاى عرابى) فقد تخلف عن الاشتراك فى الحركة ، ولم
 يحضر الا ليل بعد عزل عثمان رفقى ، كما سيجىء بيانه

عزل عثمان رفقى وتعيين البارودى وزيرا للحرية

اول انتصار للشورى

كان احتشاد جنود الالايين باسلحتهم فى ميدان عابدين كافيا لاقفائهم الاضطراب
 فى نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ما حدث



محمود باشا سامي البارودي

وزير الحرية في عهد وزارتي رياض باشا وشريف باشا

ثم رئيس وزارة الثورة

في قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله ازاء هذه الحركة ، فأشار محمود سامي باشا البارودي (وكان وقتئذ وزيراً للأوقاف) بإجابة طلبات الجند ، وقال أني أراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو ، ولم ير الخديو بدا من الاذعان ، واتفق الرأي على أن يذهب البارودي يصحبه خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ليقابلا عرابي وصاحبيه ويتعرفا ما يطلبون ، فقبلاهم وعرفا منهم أنهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقى ويلتمسون العفو عنهم لان عثمان باشا هو السبب فيما حدث ، فعاد البارودي وخيرى باشا إلى الخديو وعرض عليه حديثهما مع الثلاثة الضباط ، فأمر

بإسندائهم فحضرُوا واتمسوا منه العفو فعفا عنهم^(١)
 واستقال عثمان باشا رفقي ، وأصدر الخديو أمره بإسناد وزارة الحربية إلى
 البارودي مع بقاء وزارة الأوقاف في عهده ، فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات
 نالها الحزب العسكري في يوم واحد ، أولها إطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها
 عزل عثمان باشا رفقي الذي كان خصما لهم ، ثم إسناد وزارة الحربية إلى نصير لهم ،
 ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودي والضباط ، اذ برهن على أنه كان مؤيدا
 لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضدا لهم وموضع قوتهم طوال عهد الثورة .
 وهذا نص الأمر العالي الصادر من الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء في أول
 فبراير سنة ١٨٨١ (٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٨ هـ) بتقليد البارودي وزارة الحربية :
 « بناء على استعفاء عثمان رفقي باشا من نظارة الجهادية صار إحالة نظارة الجهادية إلى
 محمود سامي باشا حسب ما قرر وصدر له أمرنا بذلك في تاريخه وهذا للدولكم
 بالأشعار » (٢)

موقف الألاي الرابع

قدمنا أن الألاي الرابع (الأي العباسية) تخلف عن الحضور إلى ميدان عابدين
 عند احتشاد الجند ، وبيان ذلك أنه لم يكن مؤازرا حركة الثورة في مبدأ الأمر ،
 فلما صدرت الأوامر السابقة ، وتعين أمير الأي جديد له ، وهو المير الأي محمود
 بك طاهر ، ذهب هذا صاحب اللواء طه باشا لطفى إلى مركز الألاي ليتسلم منصبه ،
 فاستقبله ضباطه بالاحترام والاذعان ، وقبلوه أميراً عليهم ، وأبدى البكباشي الألقى
 أفندي يوسف خضوعه وخضوع زملائه لأوامر الحكومة ، ولكن لم يمض قليل
 من الزمن حتى بلغهم اجتماع الألايين الآخرين في ميدان عابدين ، ثم ما كان من
 عزل عثمان رفقي وتعيين محمود باشا سامي البارودي وزيراً للحربية ، وصهريج العفو
 من الخديو عن الميرالايات الثلاثة ، فوقع ضباط الألاي المتخلف في الحيرة والارتباك

(١) استجواب محمود باشا سامي البارودي ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨٢٠

وسقط في أيديهم وتخرج مركزهم أمام زملائهم ، واضطر طه باشا و طاهر بك الى الانسحاب ومغادرة مركز الألاى ، أما ضباطه فأخذ يلوم بعضهم بعضا على تخلفهم عن اللحاق باخوانهم ، وينسب كل منهم هذا التخلف إلى الآخرين ، وأخيرا اتفقت آراؤهم على الذهاب الى ميدان عابدين ليظهروا اخلاصهم لعرايى ، ويلتمسوا منه العفو عن تأخيرهم ، فذهبوا ليلا وقابلوا عرايى قبل عذرهم ظاهرا ، وبقوا بالقشلاق بقية الليل ، وعادوا صباحا إلى العباسية مع امير الايهم الاصلى (عرايى). قضى عرايى وجنوده بقية الليل فى قشلاق عابدين وأقام دوريات من جنود الألايين لحراسة القشلاق ، اتقاء مكيدة قد تدبر ضدهم ، واقضى الليل بسلام ، وفى الصباح عاد الايى العباسية إلى مركزه وعاد الايى السودانى إلى طره ، وأفرج عن المسجونين الذين اعتقلهم الثائرون بالامس وهم اللواء خورشيد باشا طاهر و خورشيد بك نمان والقائم مقام فرج بك الذكر والياور الخديو احمد بك حمدى .

عرايى والقناصل

وفى ما كان عرايى على رأس هذه الحركة أرسل إلى قنصلى انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويسط فيه شكواه من تصرف الحكومة ، وكان البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربية تصرفاته ، وقد عرف فى الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناوأة المطامع الانجليزية فيها ، ومن هنا جاء الظن أنه أرسل إلى عرايى كتابا يمدحه فيه على ثباته ويشجعه على عدم المبالاة بالحكومة ^(١) ، والواقع انه لم يرسل اليه كتابا ما ، بل تدخل لدى الخديو لانصاف الضباط الوطنيين وتهدة الحالة ، قال فى هذا الصدد يصف بنفسه واقعة أول فبراير وملاساتها: «على أثر تعيين ضابط شركسى بدلا من قائممقام ألاى الفرسان كتب كثير من الضباط الوطنيين عريضة إلى رياض باشا يطلبون فيها اعادة

(١) رواية مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٦

الضباط المفصول ، وكان وطنيا ، تقبلت هذه العريضة بالاهمال ، ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل اعتقل في هذا الصباح (اول فبراير) قواد الايلات الثلاثة التي ينتمى اليها الضباط الموقوفون على العريضة ، وذلك بأمر وزير الحربية الشركسى ، فانارت هذه التصرفات القاسية هياج الجند واطلقوا سراخ رؤسائهم عنوة ظهر اليوم ، وقد أبلغنى هذه الاخبار ضابطان وطنيان ، وقدما لى عريضة من القواد الثلاثة يطلبون فيها تدخل هيئة القناصل بواسطة لعل عثمان باشا رفيق واشياعه^(١) ، فامتنعت طبعا عن التدخل فى الامر ، ونصحت للضباطين بتهدئة خواطر زملائهما ، ثم ذهبت إلى السير ادور ماليت (قنصل انجلترا العام) لتتوجه معاً إلى الخديو ، وقد ذهبتا اليه ووجدناه مع وزرائه ، وكان سميره قد أوفد وزير الاوقاف (محمود باشا سامى البارودى) إلى الضباط التوار لمخابرتهم بقصد كسب الوقت ، وبعد أن مكثنا معه هنيهة قصيرة نصحناله أنا والسير ماليت فى حالة اصرار الضباط والجند على عزل عثمان باشا رفيق أن يدعن بدلا من التسبب فى وقوع كارثة ، ولم يكن المسيو دى بلنير ولا المستر كولفن (الرقيان المالىان) حاضرين مجلس الوزراء ، على أن الحركة ليست موجهة ضدهما ، ولا ضد الاوروبيين على العموم ، ولكن مركز رياض باشا قد يتزعزع من جرأها^(٢) »

وقد تم الخديو رياض باشا من البارون دى رنج عطفه على الضباط الوطنيين وتأييده اياهم ، فارسل الخديو باتفاقه مع رياض إلى المسيو جول جريفى رئيس جمهورية فرنسا رسالة يشكو فيها مسلك القنصل العام ، وكانت نتيجة هذا المبعى استدعاء البارون دى رنج إلى فرنسا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١^(٣) ثم نقله من منصبه ، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين فى اول مارس سنة ١٨٨١ ، وكان نقله انتصارا لوزارة رياض باشا ، وقد اغتبطت السياسة البريطانية لهذا النقل لانها كانت ترى

(١) رسالة البارون دى رنج فى اول فبراير الى المسيو بارتلى سان هيلير وزير خارجية فرنسا — الكتاب الاصغر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١
(٢) الكتاب الاصغر — المرجع السابق وثيقة رقم ٥

في البارون دي رنج عاملاً مناوئاً لها ومؤيداً للحركة الوطنية في مصر .
وعين ببله الميسو سكينفكس Scienskiewicz معتمداً وقصلاً عاماً لفرنسا في
مصر ، فحضر إلى القاهرة وقدم أوراق اعتماده إلى الخديو في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨١
بسرأي رأس التين . (١)

خطبة الخديو في الضباط

أراد الخديو بعد اقضاء بضعة أيام على واقعة قصر النيل أن يجتذب اليه قلوب
ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم ، فاستدعى الى سراي عابدين يوم
١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط أليات العاصمة من رتبة يكباشي فما فوقهم ، وحضر
الاجتماع وزير الحزبية (البارودي) وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء ، فلما
انتظم عقدتم ، التى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث يوم أول فبراير ، وأكد
لهم أنه لم يبق في نفسه أثر منها ، وطلب اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة ، وهذا
نص الخطبة (٢)

« انكم تعلمون حق العلم ما عندى من الميل والمحبة للعساكر والالتفات الى
شؤونهم من يوم استلامى لزام الحكومة ، وذلك لما هو متحقق لدى أنهم متحلون
معى فى مقاصدى الحسنة التى هى دوام حفظ الامنية واستقامة الأحوال الادارية فى
هذا القطر ، فلذلك لا أخفى عنكم ما حصل لى من الأسف بسبب الحركة التى
حدثت واقضت ، ومع هذا فاني قد عفوت ولم يبق فى قلبي من أثرها شئ ، بالكلية ،
فيلزمكم أن لا تشتغلوا من الآن فصاعداً بشئ خارج عن حدود وظائفكم ، واجتهدوا
فى أداء واجباتكم العسكرية ، ومن المعلوم أن كل سعي واجتهادى يتجه الى اصلاح
الأحوال وتحسين الامور ، وهىمة النظر الحاضرة متحدة معى فى هذه المقاصد
الخيرية ، ومجتهدة فى تميم ما يجب من الاصلاحات اللازمة ، وليس بخاف عليكم

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨١

(٢) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

ما تم بهذا القطر من الاصلاحات المالية والادارية في ظرف سنة واحدة ، وذلك بما
يوجب على كل محب لهذا الوطن ابداء الشكر واظهار علامات المسرة ، وحاصل
ما أقول لكم إن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعي في
أداء واجباتهم العسكرية ، والامثال لولى أمرهم ، وإني لملئ يقين من أنكم تعتقدون
بأن أكل الصفات العسكرية هي الاستقامة والامثال في كل الامور والاحوال ،
فمن الواجب عليكم أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا
المحور القويم .

فقابل الضباط هذه الخطبة باظهار الولاء للخديو والامثال للوامر والقوانين
والنظامات العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين
وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام إلى الجيش ، وتدعو الضباط إلى
الاطمئنان إلى نيات الحكومة نحوهم ، إذ لم يكن خافيا أنهم كانوا يتوجسون شرا
من ناحيتها ، ويتوقعون أن تترص بهم الدوائر للاقتصاص منهم إذا أمكنتها الفرصة ،
وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعا بينهم وبين الحكومة ، فاراد الخديو بهذه الخطبة
أن يدخل الطمأنينة إلى قلوبهم ، ويدعوهم إلى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن
لحوادث جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع

مطالب العراقيين

بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عراقي وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل ، فبالرغم
من عزل عثمان باشا رفق ، وتعيين وزير حرية يعطف عليهم ويؤيدهم ، فانهم كانوا
يخشون على حياتهم أن تمتد إليها يد الاغتيال انتقاما مما فعلوا ، وأقاموا لهم حرسا من
المخلصين لاشخاصهم ، وزادوا من عدد الخفراء لحراسة منازلهم ليلا ، واختاروا ضباطا
من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، وصاروا إذا انتقلوا من مراكز
ألاياتهم إلى بيوتهم اصطحب كل منهم حرسا من العساكر المسلحين للمحافظة على

حياتهم يلزمونهم حتى يعودوا الى مرا تزمهم ، وأكثروا من الاجتماعات السرية ،
يعقدونها ليلا في منزل عرابي ، ويدعون اليها من يثقون باخلاصهم من الضباط
للتشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن
تقديم عريضة من جميع الأليات بالمطالب الآتية :

أولاً - صرف هود بدل التعيينات التي تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع
للأليات ، وذلك حفظا لحقوق المساكر من التلاعب بها والخيانة التي كانت فاشية
في المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصا في صنف المسلي (السمن) ، فانه كان يصرف
للأليات من الشحم الذي يصنع في تريسنا ، ويأتي في براميل باسم مسلي وكان كرية
الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن أحد يجسر على المجاهرة بالحقيقة ، لما
للتجار المتعدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانياً - عدم استقطاع مرتبات الضباط والمساكر في مدة الاجازات التي تعطى
لهم إذا لم تتجاوز ثلاثين يوما ، وإذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط
ثالثاً - أن يؤخذ من الضباط والمساكر نصف الاجرة في السكك الحديدية
رابعاً - ابطال ورشة التريزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف
أثمان الملابس قدما لتشتري من الخارج بمعرفة الأليات ،
خامساً - عدم جواز الترقى العسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجرى
العمل على مقتضاه .

سادساً - زيادة مرتبات جميع الضباط والمساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات
عن قيمتها من منذ ثمانين سنة أي حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدينية .
سابعاً - سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات
وتسوية معاش الاستيداع .

ثامنا - ارجاع احمد بك عبد الغفار قائم مقام السواري الذي فصله عثمان باشا رفق
من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك (١)

اجابة معظم هذه الطلبات

أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ، فنيت وزارة الحربية باصلاح ما كل الجيش ، وصار يطبخ لهم في معظم الوجبات اللحم وأنواع الخضر والارز باللبن والحلوى ، بدلا من العدس والفول اللذين كانا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود السودانية شراب البوطة المصنوعة من الشعير كالألوف عادتهم ، وتصرف لأولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجند .

وعرض محمود سامي باشا البارودى على مجلس الوزراء وجوب سن القوانين اللازمة لاصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب الضباط والعساكر ، وتعديل النظم والقوانين العسكرية كافة ، فوافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الحربية ورأى البدء بزيادة رواتب الضباط والجنود ، وتأليف لجنة للنظر فيما يجب اجراؤه من التعديلات والاصلاحات فى النظم والقوانين العسكرية ، ورفع رياض باشا الى الخديو فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ م تقريراً بذلك (١) أشار فيه الى طلب ناظر الجهادية زيادة رواتب الضباط والجند ثم قال : « قد تراءى للمجلس ان زيادة المرتبات التى يلتبسها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية ، ويرى أيضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صف ضباط ونفر (٢) وانه ينبغى أن يتحد كل من ناظر المالية والجهادية فى البحث عما إذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح إدارة نظارة الجهادية والبحرية هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقى أيضاً ، فانه قد ترقى فى الواقع ونفس الامر فى مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) كذا فى الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١ ، وفى مذكرات عرابي (من صنف ضباط ونفر) ولعله خطأ فى النقل لأن عبارة الوقائع ادق واضبط وتوافق أيضا النص الوارد فى (مجموعة الاوامر المالية) سنة ١٨٨١ ص ٧٣

اسماعيل باشا عدد واقر من الضباط ، وانبنى على ذلك انه قد صار عدد الضباط المستودعين أكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة ، فضلاً عن استخدام كثير من الضباط في المصالح الملكية مازال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطاً في حالة الاستيداع ، فيلزم إزالة هذه الحالة ، وينبغي أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط إلى رتبة أعلى من رتبته ، غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد في الطرق والتدابير المقتضى اتخاذها لأجل الوصول إلى الغاية المقصودة إلا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية في مثل هذه المواد « (١)

زيادة رواتب الضباط والجنود

وبناء على هذا التقرير صدر مرسوم من بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ (٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الاول بزيادة رواتب الضباط والجنود على النحو الآتى :

المرتبة القديم	المرتبة الجديد
شهرياً	ص
٧٥٠٠	٨٠٠٠ فريق
٦٠٠٠	٦٥٠٠ لواء
٤٠٠٠	٥٠٠٠ أميرالاي
٢٥٠٠	٣٥٠٠ قائم مقام
٢٠٠٠	٢٥٠٠ بكباشى
١٢٠٠	١٥٠٠ صاغ قول أغلى
٥٠٠	٩٥٠ يوزباشى
٤٠٠	٧٥٠ ملازم أول
٣٥٠	٦٠٠ ملازم ثان

المرتبة القديم	المرتبة الجديد	
شهر	ص	
١٣٠	٢٥٠	صوتقول أغامى
٥٠	٨٠	باشجاویش
٤٠	٦٥	بلوك أمين
٣٠	٥٥	شاویش
٣٠	٤٠	اونباشى
١٩ ١٠	٣٠	نفر (١١)

تأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية

ويقضى المرسوم الآخر بتأليف اللجنة (قومسيون) برئاسة وزير الحربية والبحرية للنظر والبحث فى القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقتئذ ، وادخال كل ما ترى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها وما ينبغى اجراؤه من الاصلاح فى المدارس الحربية واعداد مشروع قانون بشروط الدخول فى سلك الضباط وتعيينهم وترقيتهم واستيداعهم ورقهم وتقاعدهم ، وتسوية حالة الضباط المحالين إلى الاستيداع .

ألفت هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : حسن أفلاطون باشا . الجنرال استوف باشا Stone Pcha . الجنرال جولد سميث Gold Smist . محمد مرعشلى باشا . راشد حسنى باشا . اسماعيل كامل باشا . الجنرال لارمى باشا Larmée . دى بلوتش باشا De Plotz . خالد باشا . محمد رضا باشا . محمد كامل باشا . دى برناردى بك De Bernardi . محمد شوقى بك . احمد عرابى بك . حسن مظهر بك . محمد خلوصى بك . عبدالرحمن بك سليم . سليمان يسرى بك . فرهاد بك . محمد نسيم بك .

فأخذت اللجنة توألى الاجتماع لأعداد القوانين العسكرية الجديدة، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما سيجىء بيانه .

احتفال وزير الحرية

بزيادة رواتب الضباط

أقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية (وزارة الحرية) بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة اصلاح النظم العسكرية ، وكأنا أراد أن يعلن أول مرة لتقليده وزارة الحرية ليكسب ثقة الضباط والجند ، ويزداد بهم نفوذاً وسلطاناً .

استكملت هذه الحفلة مظاهر الرئاسية والفخامة ، اذ أعد فيها البارودى مأدبة فاخرة دعا اليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الاوروبيين وضباط الجيش ، ولما تكامل جمعهم جلسوا إلى موائد الطعام ، فتناولوا المأكول الفاخرة .

خطبة محمود سامى باشا البارودى

ثم قام محمود سامى باشا البارودى وألقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة وأعرب عن فضل الخديو فيما تقرر من الاصلاحات ، ودعا الضباط إلى الخضوع لأوامر الحضرة الخديوية ، ولعله اراد بهذه الخطبة أن يزيل من الاذهان تأثير التمرد الذى وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وهاك نص الخطبة :

« هذه ليلة أنس دعتنا إلى الاجتماع فيها دواعى المحبة والاتلاف ، تذكرنا لما أثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزيمتها إلى اصلاح احوال الاهالى جميعاً ، وتعميم العدل ، فيهم وايصال كل إلى ما يستحق ، وقد رأينا فى هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديوينا المعظم زمام الحكومة تغييراً مهماً اذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنقم بالنعم ، وتقدمت فيه البلاد إلى نجاحها قدما سريعاً ، وما ذلك الا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه ، خصوصاً وانه اصطفى لمساعدته

على مقاصده الجليلة رجلا غيورا على الهمة زكى النفس ، وهو حضرة دولتوزياض باشا ، فلم يأل جهدا في العمل ، ولم يقصر في تذليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقائه الكرام حتى وصلنا إلى هذه الغاية التي لا ينكر أحد حسنها ، ولا ريب في أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ، ولن يكون ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا : الشكر سياج النعم ، وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصا للحكومة في خدمته قائما بواجباتها ، معضدا لجميع مقاصدها ، خاضعا لأوامر الحضرة الخديوية التي هي السبب في هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لا بد أن ننادى جميعا : فليحى الجناب الخديوى أطال الله بقاءه .

خطبة رياض باشا

ثم قام بعده رياض باشا وأرتجل خطابا وجهه إلى الضباط ، هذا نصه :
 « هذه ليلة سرور ، تجلى فيها روح الصدق والاخلاص ، واجتمعت فيها القلوب على قصد اداء الشكر للجناب الخديوى ، غير ان تذكار محامده وما أثره الجليلة يجعل للشكر موقعا يقع موقع الفرض الشرعى .

« ان محسنات العدل ووجوه الاصلاح التي امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوى في هذه الاوطان أمر معلوم ، بمد تمداها من قبيل تحصيل حاصل ، وأنتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بستتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين ، وان ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه المحسنات وعمتهم فوائد الاصلاح ، ومن أهم وجوهه التي شهدناها في عصر الخديوى الجليل تقرير الامن على الارواح والاموال ، وحفظ الحقوق الشرعية وادائها لاربابها ، ويلزم للوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية .

« وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت اليكم ، وأنتم روح الضبط والربط ،

وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فاذ بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة ، فليكن وجوباً كما أخذتم مآلكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولى الامر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا ، بل هو الذى أنشأ فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فليكن أن تكونوا دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والحفاظة على اوامره ونواميسه العادلة ، وعلينا جميعاً أن نبتهل إلى الله تعالى بدوام بقاءه وتأيد عزه وأن ينادى لسان الصدق منا : فليمش الجناح الخديوى .» (١)

خطبة عرابى بك

وبعد أن جلس رياض باشا قام احمد عرابى بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما قاله وزير الحرية ورئيس الوزراء .

لم ترد خطبة عرابى بنصها فى الوقائع المصرية ، ولا فى مذكرات عرابى ، وخلاستها كما جاءت فى كتاب (مصر للمصريين) انه بين ما وصلت اليه الحكومة فى ذلك العهد من التقدم ، ناسبا جميع ذلك إلى همة الجناح الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم على المصالح ، ثم قال اتنا على الدوام مطيعون لاوامره السامية ، ونحن آلة المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، واتنا بلسان واحد نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطول بقاءه ويمرزه برجال حكومته ويمتع البلاد بحكامه العادلة آمين .» (٢)

ويقول عرابى باشا فى مذكراته انه قال « اتنا لا نريد إلا الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة ، وذلك لا يتم إلا بانشاء مجلس النواب وإيجادهم فضلا ، ونحن مطيعون للحكومة ، بل نحن الآلة المنفذة لاوامرها العادلة

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠٥

وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى ان يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته الكرام لاصلاح البلاد واسعاد العباد « (١)

مظاهر الخلاف وبوادر الشقاق

بين الحكومة والضباط

إلى هنا سارت الأمور سيراً حسناً ، وإطمان ضباط الجيش إلى حسن مقاصد الحكومة ، وهدأت الأفكار بعض الهدوء ، ولكن الخديو وحاشيته لم يكونوا في خاصة أنفسهم راضين عن النفوذ الذي ناله الحزب العسكري بعد حادثة قصر النيل ، ولم يكن عفو الخديو عن زعماء الحركة إلاّ عملاً ظاهراً ، إذ دلت الحوادث والملاحظات على انه كان يبنى تهيئة الوسائل لقمع الحركة والانتقام من مدبريها ، وزاد في هذه الحالة النفسية ما كان يسمعه من حاشيته والمقربين اليه (ومعظمهم من الشراكسة) من عبارات التحقير للضباط « الفلاحين » ، والتهوين من أمرهم ، وتحريضه على الايقاع بهم ، واستعادة هيئته وفؤذه . وكان من أخص صفات توفيق باشا التردد والضعف وسرعة الانقياد لمن يقع تحت تأثيرهم .

وكان زعماء الحركة من العراقيين (٢) أنفسهم شاعرين بالقلق على مصيرهم ، بل على حياتهم وأرواحهم ، عالين بأن الخديو لم يعف عنهم ، ولم يجب طلباتهم في واقعة قصر النيل إلاّ مضطراً تحت ضغط الجيش الذي جاء ميدان عابدين مهدداً متوعداً ، وأنه لا يفي بعمل لاسترداد سلطته وفؤذه ، فبقى الفريقان يسىء كل منهما الظن بالآخر . وتأخذ حذرته منه ، وتعددت الحوادث التي باعدت بينهما وزادت هوة الخلاف والعداء اتساعاً

(١) مذكرات عرابي ص ١٧٦

(٢) كلمة العراقيين ترادف كلمة الحزب العسكري لان الحزب العسكري كان

يتألف من عرابي وأنصاره ومعظمهم من الضباط

حادثة الاى طره

فمن ذلك انه حدث في أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ أن أخذ بعض ضباط الصف في الألاى السودانى (الاى طره) يكتبون عريضة الى الخديو ، مضمونها انهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى اليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وأنهم لا يرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم ، وأنه إذ قل أى واحد منهم الى أية جهة فلا يعارضون أمرا من الاوامر التى تصدر بذلك ، وكانت العريضة مكتوبة بمباراة تدل على روح الولاء للخديو ، والاتقاض على الثورة ، والتماس العفو عن اشتراكهم فى واقعة قصر النيل ، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من صف الضباط منهم باشجاويش شركسى والباقون من السودانين .

وفيا كانت هذه العريضة تحتم علم بها ضباط الالاى ، فبادروا الى ضبطها ، وأمر عبد العال بك حلى قومندان الالاى بالقبض على الموقعين عليها واجراء تحقيق لمعرفة المتعززين بها ، وانتهى التحقيق بكتابة عبد العال بك حلى تقريراً نسب فيه الى الباشجاويش الشركسى تحريض السودانين على كتابة العريضة ، وأنه لم يفعل ذلك الا بإيعاز من يوسف كمال باشا ناظر الدائرة الخديوية (الخاصة) وأن المحرض ذهب بهم اليه ففتح كلا منهم ثمانية جنينيات ، وشجعهم على الاستمرار فى خطتهم ، وطلب عبد العال بك فى تقريره عزل يوسف كمال باشا من منصبه ، وسجن الباشجاويش الشركسى مدة ستة شهور ، عقاباً له على تدبيره هذه المكيدة ، مع العفو عن صف الضباط السودانين لسلامة نيتهم ، فكان ما أراد ، وأجيب الى طلبه ، فسجن الباشجاويش ، وأصدر الخديو أمراً بفصل يوسف كمال باشا من نظارة الدائرة الخاصة (١)

ويقول محمود باشا سامى البارودى ان فحوى شكاية عبد العال حلى من يوسف باشا كمال انه كان يقصد عمل عصابة فى الالاى لقتل عبد العال وبعض الضباط ، وقد

قدمت اليه هذه الشكوى فابلغها في الحال الى رياض باشا وتوجها معاً الى الخديو وتداولوا بينهما في شأنها فاستصوب الخديو فصل يوسف كمال اخذاً للفتنة (١) ، ويقول المسيو مونج Monge الذي كان قائماً بأعمال قنصل فرنسا العام بمصر وقتئذ في رسالته عن هذه الحادثة إن كبار الضباط شكوا إلى رياض باشا تدخل يوسف كمال باشا وما يفضي اليه من الاخلال بالنظام العسكري وإن رياض باشا ذهب من فوره الى الخديو وأصر على عزل يوسف باشا ، وإن كبار الضباط أصبحوا على ما يظهر مؤيدين للوزارة وقد أكد له رياض أن النظام عاد إلى نصابه وأن الثقة التامة قد توطدت بين الجيش والوزارة (٢)

حادثة فرج بك الزيني

وثمة حادثة أخرى تتصل بالأولى ، ذلك أن ضابطاً سودانياً من المستودعين برتبة أمير الإي يسمى فرج بك الزيني كان يسكن عزبة مجاورة لمركز الإي طره ، وكان بعض صف ضباط هذا الإي وعساكره يزورونه ويختفون اليه ، فلما علم بذلك عبد العال بك حلى ارتأب في أمر هذه الزيارات ، وظن أن فرج بك هذا ربما يكون عاملاً على إيقاع الفرة بين صف الضباط ومير الإيهم (عبد العال) ، فأصدر أوامره بعدم ذهاب أحد اليه ، ولم يكتف بذلك بل أمر بإلقاء القبض عليه ، فاعتقل وادع السجن ، وكتب عبد العال في شأنه تقريراً الى وزارة الحربية بتهمة فيه بتحريض الجنود على العصيان والخروج عليه وعلى الضباط ، ويطلب محاكمته ، وكان هذا التقرير كافياً لادانته ، فحوكم أمام مجلس عسكري ، وصدر عليه الحكم بالنفي الى السودان .

وهنا يقول عرابي: « ان دسيسة فرج بك الزيني كانت أيضاً من يوسف كمال

(١) محضر استجواب البارودي — مصر للبصريين ج ٧ ص ٦٩

(٢) رسالة المسيو مونج وزير خارجية فرنسا في ٢١ مارس سنة ١٨٨١ —

الكتاب الاصفى سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١١

باشا ، وان الخديو أراد أن يعوضه عما فاتته في مصر من رعايته ، فلما نفى الى السودان أرسل الى روف باشا حاكم دار السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء ، فصار يعرف بفرج باشا الزيني ^(١) « وهو الذي صار له شأن في حوادث الثورة المهدية وقتله الثوار سنة ١٨٨٥ .

حادثة التسعة عشر ضابطاً

هم من ضباط الأتلاى السودانى وعلى رأسهم يوزباشى يسمى (سليم صائب) ، لم يكونوا راضين عن الحركة التى قام بها عرابى فى الجيش ، قدموا عريضة الى وزارة الحرية ضد عرابى وعبد العال حتى يعلنون فيها استنكارهم لتظاهر الجنود وخروجهم على النظام ، ويطلبون قتلهم من الأيهم ، ونسبوا الى عرابى فى تقريرهم انه يجرهم على تقديم عريضة للخديو بطلب اسقاط وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب . فلما تقدمت هذه العريضة الى وزارة الحرية أصدر محمود باشا سامى البارودى أمراً بتشكيل لجنة للتحقيق ، وكانت اللجنة متشعبة بروح العرابيين إذ كان احمد عرابى واحمد عبد الغفار بين أعضائها ، فسألت الضباط المذكورين عن عريضتهم فأيدوها ، وبذلت لهم النصائح بالعدول عنها فلم يمتثلوا وأصرروا عليها ، وزادوا على ما جاء بها أن فى الأتلاى عدة اختلاسات ثابتة فى دفتاره ومراسلاته . عورضت حركة الضباط المذكورين بحركة أخرى أحبطتها ، وذلك انه تقدمت الى وزارة الحرية تقارير من بقية ضباط الأتلاى بطلب محاكمة مقدمى العريضة على أمور ذكروها فى تلك التقارير ، فحوكموا وحكم عليهم بالذهاب الى الاستبداع

ابعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش

وسعى عرابى وصحبه من ناحيتهم الى ابعاد الضباط غير الموالين لهم من مراكزهم ، وكان أكثرهم هدفاً للاضطهاد البكباشى النى افندى يوسف النى يرجع

اليه السبب في تخلف ألاى العباسية عن اللحاق بالجيش في ساحة عابدين يوم واقعة قصر النيل ، قد صار موضع السخط والذم من بقية ضباط ألاى ، ولم تعد أوامره محترمة ، وصار مركزه حرجا امام مرؤسيه ، الى ان اجتمعوا به يوما وطلبوا اليه في صراحة تقديم استقالته من خدمة ألاى ، لانهم لا يرغبون في بقاءه ، فاعترضهم يوزباشى بدعى خليل افندى على ودافع عنه دفاعا شديدا ، فانتهره الضباط وأوسعوه تعنيفا وسباً ، ووصل نبأ الحادثة الى عرابى ، فاستدعى البكباشى وأمره بالاستعفاء من ألاى ، فقدم استعفاءه وأحيل الى الاستيداع ، وأمر عرابى بسجن اليوزباشى خليل افندى على ، فسجن وأحيل الى الاستيداع أيضا ، وأوعز عرابى الى ضباط ألاى القلعة بتقديم عريضة للوزارة بطلب عزل قائدهم محمد بك صدقي بحجة أنه مشغل بالتفريق بينهم ، ف عزل وعين بدله الامير ألاى ابراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل بقائد ألاى الطوبجية ، حسين بك حسنى الترك ، قد طلب ضباطه عزله فاجيب طلبهم ، ف عزل وعين بدله امير ألاى اسماعيل بك صبرى .

طلب زيادة عدد الجيش وانشاء مجلس نواب

وطلب الضباط زيادة عدد الجيش العامل وابلاغه الى ١٨ر٠٠٠ مقاتل ، وانشاء حصون جديدة ، وقدموا عرائض بذلك ، كما طلبوا فيها انشاء مجلس نيابى تكون الوزارة مسئولة امامه مع تخويله حق تقرير الميزانية . (١)

الامتناع عن الذهاب الى السودان

على أن عرابى وشيعته قد بالغوا في الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة ، حتى عرضوا في بعض المواطن مصالح البلاد للخطر ، فمن ذلك ان الحكومة في عهد وزارة شريف باشا الثالثة أرادت ارسال ألاى طره (ألاى السودانى) الى السودان لتعزيز قوات الجيش المصرى ، وكانت الحاجة تدعو الى ذلك إذ كانت دعوة المهدي قد

(١) رسالة المسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام في مصر الى وزير خارجية فرنسا في ٣٠ مايو سنة ١٨٨١ — الكتاب الاصفى سنة ١٨٨١ وثيقة

أخذت في الظهور وبدأ المهدي يتحدى سلطة الحكومة في السودان، ولكن عرابي وصحبه اعتقدوا ان الغرض من ارسال الألى طره إلى السودان تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها، قال عرابي في هذا الصدد ان القوة التي كانت موجودة في جهات السودان كانت تكفى لحفظ النظام فيها، وانه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى تعزيزها بالألى السودانى (١)، وهذا جهل وخطأ في التقدير، يرجع إلى أن عرابي لم يكن يعنى كثيرا بمسألة السودان، ولا يقدر مبلغ حاجة مصر إلى ارتباطها، بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفي للمغضوب عليهم من الحكومة، وهذه ناحية ضعف كبيرة في سياسته، كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدي وما أعقبها من الكوارث، لان المهدي ما كان ليتقلب على قوات الحكومة لولا عجزها عن امداد الجيش المصرى بسبب ارتباطك أحوالها وتسلط العرابيين عليها، ومن أخطائهم التي لا تقتصر انهم حالوا دون امداد الجيش المصرى هناك خوفاً على وحدتهم أن تضعف، على أن هذه الوحدة لم تلبث أن تهككت، فلا هم أدوا واجبه نحو السودان، ولا هم قاموا به نحو مصر.

الامتناع عن العمل في حفر الرياح

ويقول عرابي ان الحكومة أرادت استخدام جنود الالايات في حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزما انشاؤه على أن تزيد مرتبات الضباط والجنود الذين تستخدمهم في هذا العمل، ولكنه رأى في ذلك دسيسة يراد منها تسليم سلاح الجند وايداعه مخازن الحربية، فرفضوا العمل في الرياح، وحجتهم أن هذا ليس من شؤون العسكرية، وأن الحكومة تستطيع ان تشهر حفر الرياح بالمناقصة بين المقاولين.

حادثة مقتل الجندي بالاسكندرية

هي حادثة هامة كان لها أثر كبير في تطور الحوادث، وبيانها أن الخديو كان يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالاسكندرية، وقد حدث في ٢٥ يولييه أن عربة لاحد تجار الثغر

(١) مذكرات عرابي ص ٢٢٣

يقودها سائق أوروبي كانت تسير في الشارع المؤدى إلى سراى رأس التين، فصدمت جندياً من فرقة المدفعية (الطوبجية) وأصابته إصابة قاتلة ، قتل على أثرها إلى المستشفى وتوفي هناك ، وكان الخديو وقتئذ بالسراى ، فأرأى رفاق القتيلى أن يحملوه إليها ، ويلتمسوا من الخديو الاهتمام بمعاقة الجاني ، وكان هذا العمل بالغاً في الخروج على النظام ، لأن مثل هذه الحادثة لا ترفع إلى الخديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود إلى قصره حاملين القتيلى يعرضونه عليه ، ويطلبون منه معاقة الجاني ، إذ أن السراى الخديوية ليست مخفر بوليس تحمل إليه جثث القتلى ، وقد دخل الجند السراى في جلبة وضجة ، وصاحوا طالبين معاقة الجاني ، فغضب الخديو من الجند ، وأمر بطردهم ، فانصرفوا ، وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمتهم ، فحُكروا وصدرت عليهم أحكام بالغة منتهى القسوة ، فقد حكم على الجندي الذى دعا رفاقه إلى حمل القتيلى إلى السراى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبأن يقضوا مدة العقوبة بليان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالقطار السودانية ، وأقر الخديو الحكم وفُقد في المحكوم عليهم ، وسيقوا إلى السويس ومنها إلى سواكن ثم إلى الخرطوم

كان لهذا الحكم الشديد وقع اليم في النفوس ، وكتب عبد العال بك حلى تقريراً إلى وزير الحرية (البارودى) يشكو فيه من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التى تجرى فى آلايه ، والدسائس التى لا تنقطع ، وقارن بين قسوة الحكم فى هذه الحادثة واغاثه ، وبين ما عومل به التسعة عشر ضابطاً الذين خرجوا عن الطاعة واكتفى بحالهم الى الاستيداع .

استقالة البارودى

وتمين داود باشا يكن وزيراً للحرية

رفع وزير الحرية هذا التقرير إلى الخديو ، فاستأمن ذلك وعده تظاولا على مقامه



داود باشا يكن

وزير الحرية في أواخر عهد وزارة رياض باشا

و غضب على البارودي ، واعتزم اقصاءه عن وزارة الحرية ، واستدعى الوزراء بالتفراف من القاهرة ، فوفدوا إلى الاسكندرية واجتمعوا بالخليو في سراي رأس التسين ، وتداولوا في حادثة الجندي القتييل ، وما ضل رفاقه ، وقرر الخديو ان يقاء البارودي في وزارة الحرية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل الى إعادة النظام الا بعزله ، فلم ير البارودي بدا من أن يقدم استقالته ، قبلت في الحال ، وعين الخديو صهره داود باشا يكن ببله ، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا البرملى محافظ العاصمة ، لما كان معروفا عنه من مشايعة الحركة الثورية ، وتعيين عبدالقادر باشا حلمى مكانه ، وكان مكروها من العراقيين (١) .

(١) هو عبدالقادر باشا حلمى الذى صار فيما بعد حاكما للسودان وأبلى البلاء الحسن في تثبيت سلطة الحكومة المصرية وقمع ثورة المهدي ، وأقصته السياسة الانجليزية عن منصبه في أوائل عهد الاحتلال

قابل عرابي وصحبه هذا التغير بالانزعاج والتبرم ، وتوجسوا خيفة من عواقب ابعاد البارودي الذي كانوا يطمثون اليه ، ويركنون الى اخلاصه ، وتوقعوا شراً مستطيراً من تعيين صهر الخديو على رأس الوزارة التي تملك ناصية الجيش ، (١) على أنهم كتموا شعورهم ، وأخذوا يتدبرون مايجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم بعد هذا التغير ، وذهبوا الى داود باشا في ديوان الجهادية ، يهشون به بمنصبه الجديد ، وطلبوا اليه أن يجعل فاتحة أعماله اصدار قوانين الاصلاحات العسكرية التي وضعتها اللجنة ، فوعدهم بذلك ، ولكنه لم يلبث أن أصدر منشوراً أبلغه جميع الأليات نهى فيه الضباط عن اجتماعهم في المنازل أو في أحياء المدينة ، ونبه على عدم ترك مراكز الاليات ليلاً أو نهاراً ، وأنذرهم بأنه إذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معاً في المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من تكلم منهم مع آخر في الامور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط في اتباع هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فيذهب بنفسه ليلاً الى مراكز الاليات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلي محافظ العاصمة الجديد العميون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكري ، وخاصة عرابي وعبد العال وأحمد بك عبد الغفار ، لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا الألياتهم .

كان الغرض من صدور هذه الاوامر تفريق اجتماعات الضباط ، اذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والافكار ، وتعاهدهم على النضام ، واتحاد الكلمة واتفاقهم على الخطط التي يتبعونها لحفظ كياناتهم وتحقيق مطالبهم ، فداود باشا يكن قد حقق بهذه الاوامر المخاوف التي ساورت عرابي وصحبه من تعيينه وزيراً للحرية بدلاً من البارودي ، قال عرابي في هذا الصدد « ولما كانت تلك الاوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري فقد ردت اليه من

(١) يقول المسيو منكفكس قنصل فرنسا العام بمصر في رسالته الى وزير خارجية فرنسا عن تعيين داود باشا وزيراً للحرية انه يمثل الخديو معنوياً — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢١

طرف أمراء الألايات » ، ومعنى ذلك أنهم أصرروا على قضائها وعدم العمل بها ، وكان هذا منتظراً ، لانه لا يكتفى أن يصدر وزير الحرية مثل هذه الأوامر لتكون موضع الاحترام والتنفيذ ، بل يجب أن يكون للحكومة من الهيبة والقوة ما يكفل تنفيذها ، والواقع أنه منذ الساعة التي هجم فيها الجنود على قصر النيل في أول فبراير سنة ١٨٨١ واطلقوا سراح عرابي وصحبته وأخرجوه من السجن واكروهوا عثمان باشا رفقى على الهرب ، ثم اكروهوا الخديو بعد ذلك على عزله من منصبه ، من هذا اليوم سقطت هيبة الحكومة ، فلم يعد في استطاعتها أن تأخذ الجيش بالقوة ، لأن قوتها لم يكن قوامها إلا ذلك الجيش نفسه ، فلما خرج زمامه من يدها أصبحت عديمة الحول والقوة ، ولم يكن خافيا ان الجيش بضباطه وجنوده قد صار الى جانب عرابي ، فان الدعوة التي قام بها وهي تخويل الضباط الوطنيين حقوقهم ومساواتهم بالعنصر الشرعى هي دعوة محببة الى نفوس الجند والضباط ، واتصاره الاول في واقعة قصر النيل ، واكراهه الخديو على اجابة مطالبه الاولى ، قد زاد من نفوذه ، وجعل الضباط المترددن ينضمون اليه ، لأن انتصار الزعيم في خطته من أعظم العوامل في نجاح دعوته وتأيد الناس له والتفافهم حوله ، هذا فضلا عن أن ضباط الجيش وجنوده قد لمسوا ثمار الحركة التي قام بها عرابي ، فان أول ما عمله محمود سامي باشا البارودى حين تولى وزارة الحرية زيادة رواتب الضباط والجند ، فمثل هذا العمل من شأنه أن يزيد الجيش التفافا حول عرابي ، أضف الى ذلك أن معسكر الحكومة كان متقسما على على نفسه ، فالخديو لم يكن مخلصا للوزارة ، ولا لرياض باشا ، وكان يتقم منه انه لا يرجع اليه في كليات الامور وجزئياتها ، وكان يميل في خاصة نفسه الى أن يستبدل به وزيراً يخضع لأوامره ويكون آلة في يده ، ومن هنا جاء اتصاله بزعماء الضباط بواسطة على بك فهمى قائد الأتلاى الاول (ألاى الحرس) ، فقد كان على فهمى موضع ثقة الخديو اذ كان متزوجاً من سيدة شركية ، فظاهر الخديو وقتاً ما بالعطف على الضباط نكايه برياض ، وجعل من على بك فهمى واسطة في ابلاغ هذا العطف الى زعمائهم ، ولكن هذا العطف لم يصل إلى درجة الاتفاق على تدبير مظاهرة

٩ سبتمبر كما يقول جون نينيه ^(١) ، بل كان عطفاً غير محدد ولا مستقر ، يفضى به الخديو أحيانا حين كان يضيق صدره عن احتمال رياض في الوزارة ، ويقول عرابي توضيحاً لهذه الحالة النفسية ان رسالة الخديو له على لسان على فهمي مقصورة على هذه الكلمات : « أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم » ^(٢) وهذا ما جعل عرابي يعتقد يوم واقعة عايدين ان الخديو في جانب الضباط لرغبته في التخلص من رياض ^(٣) ، ولم يكن الخديو في تظاهره حيناً بالمعطف على حركة الضباط بعيد النظر في العواقب ، بل كان محدود الفكر ، ضعيف الرأي ، اذ لم يقدر ان يضعف مركز رياض باشا هو اضعاف لركزه هو . ولم يكن خافياً على العرابيين ما صار اليه معسكر الحكومة من الضعف والالتقسام ، ولذلك لم يترددوا حين رأوا الحكومة تنكر لهم ان يعانئوها بالثورة ، فقد روى عرابي في مذكراته ان مأمور الضبطية الجديد (المحافظ) أحاط منازل الزعماء بالعيون والجواسيس ، وأخذ في تدبير المكاييد لقتلهم غيلة ، ولم يكن هذا بعيد الاحتمال ، فان ما فعله الخديو اسماعيل في اسماعيل باشا صديق المفتش وقتله غيلة لم يكن خافياً على أحد ، فذهب عرابي وصحبه الى اسماعيل راغب باشا « الذي عرف بحسن السياسة وكال الاقتدار على تذليل المصاعب » كما يقول عرابي عنه ، ليستنبروا برأيه ، وعرضوا عليه الموقف من كل وجوهه ، فسألهم عن مبلغ استعدادهم وعما يمكن أن يحشدوه من العساكر ، وعن مقدار الاسلحة والذخائر الموجودة في المخازن والأليات ، ثم أشار عليهم بإرسال بلوك من العساكر لقتل الخديو ، وأظهر استعدادهم لأن يقوموا بعد ذلك « بما أوتي من الحكمة واصالة الرأي » .

هكذا ذكر عرابي تلك الرواية في مذكراته ص ٢٢٦ ، قال « فعلنا مبلغ حكمتنا واستعدنا بالله من شر رأيه ، لأننا لم نرد إلا الإصلاح بالتي هي أحسن ، ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم »

فشل راغب باشا ، ولم يكن من المهوورين ، ولا من دعاة الثورة ، لا يمكن أن يبدو منه هذا الرأي غير المشروع الا اذا عرف مبلغ ما وصلت اليه الحكومة من الضعف والانهلال

(١) في كتابه (عرابي باشا) ص ٤٠ و (٢) و (٣) بلنت التاريخ السري للاحتلال ص ٣٥٠

الفصل الرابع أوج الثورة

واقعة عابدين - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

مقدمات الواقعة

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها في الجيش فحسب ، بل كان لها أثر بالغ في الأمة ، اذ جعلت لمرابي مكانة كبيرة في البلاد ، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته واقدامه ، والواقع ان الحادثة في ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة وكسر شوكتها واطلاق سراح المسجونين وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقي الذي كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم الاصلاحات التي قام بها البارودي ، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند ، كل هذه الاعمال جعلت من عرابي زعيما قوميا اتجهت اليه الانظار لتحقيق أماني الشعب ، ولم يكن الجيش يصدر عن افكار وعواطف تخالف افكار الجماهير ، بل كان في واقع الامر يمثل الامة في افكارها وفسيستها ، فهو أول شيء طبقة من صميم الأمة ، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم ، وكانوا يمثلون الامة من هذه الناحية ، ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحي المديرية ، وكانت المظالم التي شكا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التي كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها ، بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكم وينتمون من الوزارة استسلامها النفوذ الاجنبي وخضوعها لاوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الاجانب في مصالح الحكومة وتمييزها اياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة ، فلا غرو ان اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ، وذاع في البلاد اسم عرابي كمنقذ للأمة من المظالم ، ومحقق للامال ، وقد لقي عرابي عطفًا وتأييدًا من جميع الطبقات ، وفي مقدمتها العلماء

والاعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان ، وأخذ هو يث أفكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه ، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطن نفوذه وسلطانه ، ويطمئن بها على حياته وحياة صحبه الموالين له في الجيش ، وهي المطالبة بتأليف المجلس النيابي مع اسقاط وزارة رياض باشا ، أو بعبارة أخرى احداث انقلاب في نظام الحكم ، واحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادى .

قال عرابي في مذكراته يصف استعداد هذه الحركة « ثم أخذت في نشر افكارى بين علماء الامة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالبا منهم مساعدتى في حفظ الامن والراحة العمومية حتى تنفرغ للنظر في مصالح البلاد ، وتتوفر على انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشى التى سقطت فيها أو كادت بتفريط الحكومة في حقوق الامة ، ويعيها كثيراً من الاراضى للاجانب مع تعيين كثير منهم في ادارات الحكومة ومصالحها بالمراتب الفادحة ، وسعيها في رفع الاحبار الطبيعية الموجودة في بوغاز الاسكندرية وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب ، ثم أبنت لهم ان سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة في التفريط في وطننا العزيز ، وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على البارى سبحانه وتعالى فيما اعتزمنا من منع كل مامن شأنه الاجحاف بحقوقهم ، وسبيل ذلك اسقاط الوزارة الحاضرة التى لا تريد بالبلاد خيراً ، وتشكيل مجلس نواب يعهد اليه في الوصول بنا الى الحرية المنشودة ، وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأيدهم ، وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع انحاء القطر ، وسلطنا عرائض النيابة عنها ، وقوضت اليها العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من براثن رجال الاستبداد ، معلنة تضامنها معنا في كل ما نقوم به من أعمال الإصلاح وما ينتج عنها من النتائج » (١)

ولما اطمان عرابي الى أن الجيش في قبضة يده ، والامة تناصره ، شرع في

(١) مذكرات عرابي ص ٢٢٩ ، وجاء في كتاب مصر للمصريين ج ٤ ص ٩٠ ملخص النشرة التى أرسلها عرابي الى الاعيان في هذا الصدد وهى لا تخرج عما ذكره عرابي في مذكراته

أحداث الاقلاب الذى كان يرجوه فى نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى اخذ يتأهب
لمتابعة الثورة التى بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه إلى الثورة دفعا ، بما بدا منها من الحركات
العدائية التى قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدا للتنكيل بهم ، فهى
أولا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التى وضعتها لجنة الاصلاح المتقدم ذكرها ،
وكان هذا إخلالا بوعدها فى تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهاناً على سوء
مقاصدها نحو الجيش ، واشتدت هذه المقاصد ظهوراً من يوم عودة الخديو من مصيفه
بالاسكندرية إلى العاصمة ، وكأما كان مجيئه نذيراً بإفاد خطة الحكومة فى القضاء
على نفوذ الحزبسكرى .

دبرت هذه الخطة فى الاسكندرية أثناء مصيف الخديو بها ، فقد خيل إليه انه
استمال جنود الألى الحرس وضباطه ، وعلى رأسهم على بك فهمى ، وجعلهم عدته
فى إفاذ أوامره ، واستمال إليه أيضاً قائد الألى الاسكندرية (حسين بك مظهر) ،
فاعتزم قتل الألى المذكور إلى القاهرة ليكون له فى العاصمة أليان تحت طاعته .

لم يكد الخديو يصل إلى العاصمة حتى أخذ يتفقد خطته ، ووقامها تفريق وحدات
الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحزبسكرى من العاصمة لكي يستبدل بها فرقا
أخرى موالية للخديو ، فأصدر داود باشا يكن وزير الحرية أمراً بأن ينقل الألى
الثالث من المشاة (الألى القلعة) الذى كان يرأسه ابراهيم بك حيدر إلى الاسكندرية
بدلاً من الألى الاسكندرية (الألى الخامس) ، وأن يأتى هذا إلى القاهرة مكانه ، فلما
علم ضباط الألى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شراً من عواقبه ،
وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب ، وخشوا أن يكون غرض الحكومة
الاتقام منهم والتنكيل بهم ، وكانت الظروف مؤيدة لظنونهم ، وسرت بينهم إشاعة
أن فى نية الحكومة إغراقهم فى كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار إلى
الاسكندرية ، وعادت إلى أذهانهم حادثة إغراق الأمير احمد باشا رفعت ابن ابراهيم

باشا في كفر الزيات في عهد سعيد باشا . (١)

واتفقت كلمة ضباط الألاى على رفض الاذعان لأمر وزير الحربية ، والامتناع عن مغادرة القلعة ، فلما جمع ابراهيم بك حيدر قائد الألاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعاً أنهم يرفضون الاذعان له ، فكتب إلى وزير الحربية يخبره بذلك ، واعتزم عرابي وصحبه تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين في شكل مظاهرة عسكرية لاملأ ، إرادتهم على الخديو لكي يضعوا حداً للحالة القلقة التي وصلت إليها البلاد ، ولاحداث الانقلاب الذي أرادوه .

المظاهرة العسكرية في ميدان عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ووضعوا لها خطة محكمة ، وهي حضور جميع الأليات الجيش المرابطة بالقاهرة إلى ميدان عابدين في أصيل ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو ، وقوامها إسقاط الوزارة ، وتأليف المجلس النيابي ، وزيادة عدد الجيش ، مخاطب عرابي جميع الأليات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين في الساعة العاشرة (عربي) (٢) عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) لعرض طلباتهم على الخديو ، وأرسل إلى وزير الحربية يباينه أن يخبر الخديو بأن جميع الأليات ستحضر إلى ساحة عابدين في الساعة المذكورة « لعرض طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها » ،

(١) تتأخص هذه الحادثة في ان سعيد باشا أقام بالاسكندرية سنة ١٨٥٨ حفلة دعا إليها أمراء البيت الخديوي ، فلبوا الدعوة ومن بينهم الامير احمد باشا رفعت ، وفيما كان الاميران عبد الحليم واحمد رفعت عائدتين إلى القاهرة بقطار خاص منع حاشيتيهما سقطت العربدة التي تقلهما في النيل عند كوبرى كفر الزيات ، ففرق الأمير احمد رفعت ونجا الأمير عبد الحليم ، وكان لهذا الحادث ضجة كبيرة إذ ذهبت أقوال الناس فيه مذاهب شتى ، وقبل ان سقوط العربدة في النيل كان متعمداً لاغراق الأميرين (٢) الساعة الرابعة أفرنجى مساء

وأرسل أيضاً إلى قناصل الدول يطمئنهم أن لا خوف على رعائهم من هذه المظاهرة ،
لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية

محاولة الخديو منع المظاهرة

فلما وصل كتاب عرابي إلى وزير الحرية أبلغه من فوره إلى الخديو ، فاضطرب له وخشى مغبة هذه « المظاهرة » المسلحة ، فاستدعى في الحال رياض باشا رئيس الوزارة ، وفاوضه في الأمر بحضور احمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش ، فاتفقت كلمهم على محاولة إقناع قواد الأليات بالعدول عن هذه المظاهرة ، واتخذوا للإقناع وسيلة تدل في ذاتها على اضطراب مركز الخديو ، وما وصل اليه من الضعف ، فقد أوفد أولاً طه باشا لطفى ياوره إلى عرابي وصحبه ليمدوا عن عزمهم ، فذهب طه باشا اليهم وسألهم عن مقصدهم من المظاهرة ، وحاول إقناعهم بالعدول عنها ، فألنى منهم إصراراً على عزمهم ، وأجابوه بأنهم يريدون « عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الامة وسعادتها » ، فعاد أدراجهم وأبلغ الخديو بما رأى وما سمع ، فاعتزم الخديو إقناع رؤساء الجند بنفسه ، فذهب ومعه رياض باشا و احمد خيرى باشا إلى مركز الألى الحرس بقشلاق عابدين ، وجمع الضباط والمساكر وخطبهم برفق ولين قائلاً : « أنتم أولادى وحرسى انخصوصى ، فلا تتبعوا التمصب النميم ولا تقتدوا بأعمال الأليات الاخرى » ، فأجابوا بالسمع والطاعة ، وتظاهر على بك فهمى قائد الألى بالخنوع والبقاء على ولائه للخديو ، ولكنه كان يضمر غير ما يظهر ، وأمره الخديو أن يوزع العسكر على نوافذ السراى وأبوابها من الداخل ليحموها ويتخذوا منها متاريس لهم عند الاقتضاء ، ففعل ، وبعد أن أتم توزيع جنود الحرس على السراى ، ذهب الخديو يصحبه رياض باشا وخيرى باشا إلى القلعة ليحاول إقناع الألى الثالث بالعدول عن الاشتراك في الحركة ، ولما وصل وجد الألى مصطفياً تحت السلاح متأهباً للزحف على ميدان عابدين ، ينتظر صدور الأمر ليتحرك ، فاستدعى الخديو ضباط الألى ، ووبخهم

على مخالفة الأوامر الصادرة اليهم ، فأنكروا المخالفة ، فسأل ابراهيم بك حيدر قائد الأتاي عن السبب في هذه الحركة ، فأجابه ان البكباشى (فوده افندى حسن) هو الذى أغرى الضباط بالمخالفة ، وكان فوده افندى على مقربة من رياض باشا ، فأمسكه هذا من طوقه وقال له : « أمثلك يمارض أوامر الحكومة ويمنع تنفيذها ؟ »

وهنا ظن الجنود والضباط ان الخديو يريد شراً بالبكباشى ، فهاجوا وانبرى اليوزباشى محمد افندى السيد فأمر حملة الابواق (البروجية) بأن يملئوا الجنود بتركيب السلاح على رؤوس البنادق ، فضربوا نوبة (سونكى ديك) فأسرع العسكر إلى تركيب السنك فى رؤوس بنادقهم ، وأحاطوا بالخديو ورياض باشا صارخين (أترك البكباشى) ، فأمر الخديو بتركه ، وقال للبكباشى : « مر العسكر يان يتفرقوا عنا يا بكباشى » ، فأمرهم بالعودة إلى صفوفهم (١) ، وأخذ الخديو يخاطب الضباط والجنود قائلاً : « ألسن خديويكم ؟ ألسن ولى أمركم ؟ هل تأخر لأحد منكم راتب أو نقصت له مؤونة أو حرم من حقه فى ملابس أو نحوه ؟ فلم جهرتم بالمصييان وخالفتم أوامرى ؟ » فأجابوه بقولهم : « نحن جميعاً مطيعون لأوامرولى نعمتنا ولكن قيل لنا ان الغاية من الأمر بسفرنا هو اغراقنا فى النيل عند مرورنا فوق كوبرى كفر الزيات » (٢) ، ووجد الخديو أن لافائدة ترجى من إقناع هذا الأتاي ، فتركه وانصرف ، وأراد أن يبذل محاولة أخرى لاقناع الأي العباسية ، فقصده اليه من طريق الجبل بصحبه رياض باشا ، وخيرى باشا ، ولما وصل إلى مركز الأتاي طلب حكمداره (عربى بك) فلم يجده ، وأخبره اليوزباشى حكمدار الخفر بأنه توجه بالأتاي جميعه ومعهم الأي الطوبجية الذى كان يتولى رأسه اسماعيل بك صبرى عندافه وذخيرته إلى ميدان عابدين منذ ساعة ، فعلم الخديو أن الجنود لابد قد وصلوا ، أو على وشك الوصول إلى الميدان ، فقفل راجعاً إلى السراى ومعه رياض باشا وخيرى باشا ، ودخلها من الباب الخلفى (الباب الشرقى المسمى باب باريس) وصعد إلى ديوانه ،

(١) مذكرات عراقى ص ٢٣٣ (٢) مذكرات الشيخ محمد عبده . تاريخ

الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٢١

أما الألاى السودانى (ألاى طره) فقد تحرك بقيادة قائده عبد العال بك حلى فى الموعد المضروب ، وقصد الى ميدان عابدين من طريق المنشية ، فلما وصل إلى ساحة المنشية أمر العسكر بالاستراحة قليلا لكي ينظفوا ملابسهم من الغبار ويستريحوا من وعناء المسير ، وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو الى القلعة ، فاصطحب بلوكين من ألابه ، وصعد إلى القلعة ليستطلع جلية الأمر ، ويقف على السبب الذى دعا الخديو إلى ترك سرايه والمجيء الى القلعة فى الوقت الذى حدده زعماء الجيش لعرض مطالبهم ومطالب الامة عليه ، فلما وصل عبد العال حلى إلى مركز الألاى علم بما حدث ، وبحبوط مسعى الخديو فى محاولته ، وكان الوقت قد حان للذهاب إلى ميدان عابدين ، فنزل من القلعة وخلفه الألاى الثالث جميعه بقيادة البكباشى فوده حسن المتقدم ذكره ، وقد تولى قيادة الألاى لتخلف حكمداره ابراهيم بك حيدر الذى امتنع عن الاشتراك فى المظاهرة .

احتشاد الجيش فى ميدان عابدين

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ، وكان أول من حضر الى الميدان ألاى الفرسان (السوارى) بقيادة أحمد بك عبد الغفار ، ولعله يادر بالحضور لانه كان من أول الناقين من النظام القديم ، اذ فصله وزير الحربية الاسبق (عثمان باشا رفقى) لغير ما سبب ، ثم جاء عرابى ممطياً جواده شاهراً سيفه ، يقود ألاى العباسية ويصنجه ألاى المدفعية (الطوبجية) يقوده اسماعيل بك صبرى ، ومعه المدافع بدخيرتها ، وكانت بطاريات المدافع تتخلل أشرطة المشاة أثناء المسير ، ولما وصل عرابى تقعد على بك فهمى فلم يجده ، وأخبره بعض الضباط أنه وزع ألاى الحرس داخل السراى ، ومعه كمية وافرة من الذخيرة ، وأنه على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة ، فبعث اليه من فوره باللائم محمد افندى على ليستدعيه ، فحضر على بك فهمى ، فسأله عرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومناقضها من الداخل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل ، فظأنه على بك فهمى ، وقال له « ان السياسة خداع » ، أى انه لم يفعل

ذلك إلا لمحادة الخديو ، وانه باق على عهد ، فطلب اليه عرابي ان يسحب ألايه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان ، فقبل ، وأمر بخروج الألاى من السراى ، فخرج منها الجند جميعاً ، واصطفوا الى جانب اخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة ، ثم تم ترتيب الألاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع ، وجاء بعد ذلك الألاى الثانى من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وهم احمد افندى صادق اليوزباشى ، واحمد افندى عبد السلام ورسول افندى اليوزباشى ، وذلك لامتناع قائده الميرالاي محمد بك شوقى والبكباشىة عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء الألاى الثالث قادما من القلعة ، بقيادة البكباشى فوده افندى حسن ، والألاى السودانى قادما من طره بقيادة عبد العال بك حلى ، ثم اورطة المستحفظين يقودها القائم مقام اراهيم بك فوزى ، وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين ، اذ لم يبق ألاى من الألايات المربطة بالعاصمة الا حضر الى الميدان ، وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف باسلحتهم ومدافعهم ^(١) ، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا يشهدوا هذا المنظر ، وامتلات نوافذ البيوت المجاورة للسراى واسطحتها بالنظارة ، وكان الموقف رهيباً ، لأن مجيى الجيش متهدداً متوعداً ، واحتشاده باسلحه وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزرائه ، وخاصة بعد رأى ان حرسه الخاص قد تحلى عنه فى هذه الساعة المصيبة ، وانضم الى الجيش الناصر

كان الخديو كما أسلفنا قد عاد الى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد الى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود فى الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى ، وجاء أيضاً بعض قناصل الدول والسير اوكان كوفن المراقب المالى الانجائزى ، فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألّفوا مثله فى مصر من قبل

نزول الخديو الى الميدان

وقد ظن الخديو أنه لو نزل الى الميدان فإن ماله من الهيبة التقليدية في نفوس الرعية والجند يصدّ الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من السراى الى حيث رؤساء الجند ، يصحبه المستر كوكسن (Coxson) قنصل إنجلترا في الاسكندرية ، وكان نائباً عن القنصل العام السير ادوار مالت لفيابه بالاجازة ، والسير أوكلن ككونن المراقب المالى الانجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص ، فلما توسط الميدان نادى عرابى ، فجاءه راكباً جواده شاهراً سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطاً شاهراً السيوف ، فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس ان ترجل واغمد سيفك ، ففعل ثم أقبل عليه ، وهنا يقول عرابى ان المستر كوكسن أشار على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال له « أفلا تنظر الى من حولنا من العسكر » ، أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن ، والواقع انها نصيحة لا تنم عن اخلاصه للخديو ولا حسن قصد من المستر كوكسن ، فلو أنف الخديو أمكنه أن يقتل عرابى في هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط .

أما ما فعله الخديو في هذه المواجهة فانه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابى : ان اغمدوا سيوفكم وعودوا الى بلوكاتكم ، فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفاً في أَمَا كنهم ، وكانوا كحرس خاص لعرابى ، فلم يقادروه حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابى

ولما وقف عرابى أمام الخديو وحياء التحية العسكرية خاطبه الخديو بقوله « ما هي أسباب حضورك بالجيش الى هنا » .

فأجابه عرابى : جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة

فقال الخديو : وما هي هذه الطلبات ؟

فأجابته : هي عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين في فرمانات السلطنة .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز ، فقال عرابي : ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم (١)

فلما وصل الحوار إلى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع إلى السراي لافتنا نظره إلى سوء المغبة إذا زادت المناقشة عن هذا الحد ، فرجع الخديو ومن كان بمعيته إلى داخل السراي

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكان كولفن ، وخطب عرابي كرَسُول من قبل الخديو قائلاً : إن عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الجهادية ، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك

(١) هذا الحوار هو الذي استخلصناه من متعدد الروايات ، وقد أضاف الشيخ محمد عبده إلى طلبات عرابي طلباً رابعاً وهو عزل شيخ الإسلام الشيخ محمد العباسي المهدي (ص ٢٢٢ من تاريخ الاستاذ الامام ج ١) ، ولكن عرابي لم يذكره في مذكراته (ص ٢٣٦) ونعاه في مذكراته المخطوطة ، وكذلك شفيق باشا وقد كان شاهد عيان للواقعة (ص ١٢٠ من مذكرات شفيق باشا)

وأورد عرابي عن حوارهِ مع الخديو رواية أخرى ، وهي أن الخديو قال له جواباً على طلباته الثلاثة : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد احساناتنا » فأجابته عرابي « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراناً وعقاراً ، فوالله الذي لا اله الا هو اننا سوف لا نورث بعد اليوم » (ص ٢٣٦ من مذكرات عرابي) . والرواية التي ذكرناها هي التي سمعها المستر بلنت من عرابي نفسه حين قص له الواقعة (التاريخ السري للاحتلال ص ١١١) فهي اذن أصدق وأدق من رواية عرابي التي دونها في مذكراته بعد وقوع الحوادث بعدة سنين ، وظاهر على رواية عرابي في مذكراته أن عليها مسحة التحوير والتعديل تفخيماً للكلمات والعبارات ، وهذا ما جعلنا نرجح رواية بلنت لأنها أقرب إلى الواقع وإلى أسلوب الحوار الطبيعي

قال عرابي : اعلم يا حضرة القنصل ان طلباتي المتعلقة بالاهاى لم أعدد اليها الا لأنهم أقاموني نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء المساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف المساكر ، فهم الاهاى الذين أنا بونا عنهم فى طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

قال القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

قال عرابي : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا .

قال القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

قال عرابي : عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليوناً من المساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون اشارتى .

قال القنصل : وما ذا تفعل إذا لم يجب الى ما تطلب ؟

قال عرابي : أقول كلمة أخرى ، قال القنصل : وما هى ؟ قال عرابي : لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط .

قبول مطالب عرابي

سقوط وزارة رياض باشا .

وهنا اقطعت المحابر بين الفريقين ، وتداول الخديو فى الموقف مع من كانوا بداخل السراى من وزراء وقناصل وغيرهم ، ومرت ساعة وهم يتداولون ، فرأوا أن لا بد من الاذعان لمطالب الجند ، لأن الجيش بأكله يؤيد هذه المطالب ، ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر الرأى على اجابة هذه المطالب تدريجياً ، وأن يبدأ

يسقط الوزارة ، تقدم رياض باشا استقالته إلى الخديو ، وكان هذا أوج الثورة .
أبلغ عرابي هذا القرار ، وطلب إليه الخديو قبول استناد رئاسة الوزارة الجديدة إلى
على حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك لما له من صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه
تعيين محمد شريف باشا رئيسا ، وقبل ، وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ،
فاستدعى بالتلغراف للحضور إلى العاصمة .

وبعد أن أجيبت مطالب عرابي توجه إلى الخديو في السراي وشكر له ارضاءه
مطالب الأمة ، فأقسم أنه مرتاح لما فعل ، وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة ،
فكرر عرابي الشكر والدعاء له ، وأصدر أمره إلى الأكراد بالرجوع إلى مراكزها
ما عدا الأكراد السودني فإنه قضى ليلته في ضيافة ألاي الحرس بشلاق عابدين ،

البيان الرسمي عن الواقعة

ونشرت الوقائع المصرية في عدد الاحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٧ شوال
سنة ١٢٩٨ هـ) البيان الآتي :

« في ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة
دولتو رياض باشا قبل استعفاؤها وكلف دولتو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة .
ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة ، بل رحل إلى أوروبا خوفا على حياته ، فأبحر
من الاسكندرية يوم الاربعاء ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم يعد من أوروبا إلا بعد
أن شبت الحرب في مصر وتبين رجحان كفة الانجليز في ميدان القتال

الفصل الخامس

وزارة شريف باشا

(الثالثة)

قلنا إن شريف باشا كان بالاسكندرية يوم المظاهرة العسكرية التي أدت إلى سقوط وزارة رياض باشا ، وانه استدعى بالتلغراف في ذلك اليوم ، فسافر من محطة (الحدرة) في قطار مخصوص ووصل إلى القاهرة فجر اليوم التالي (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) وذهب إليه عرابي بمنزله ، وهناك برأسه الوزارة الجديدة ، وفوضه في أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته .

تردد شريف باشا في قبول الوزارة

كان طبيعيا أن يتدخل عرابي في تأليف الوزارة ويكون له رأى في أشخاصها ، لأنه هو الذي توصل بقوة الجيش إلى إسقاط وزارة رياض واختيار شريف باشا ذاته للرئاسة ، ولم يكن شريف يحفل بذلك أو يتجاهله ، ولكنه كان رجلاً نواظماً ، مستقل الرأى ، حفيظاً على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلاً عن أنه كان يشعر في خاصة نفسه بخطور تدخل الجيش في السياسة ، وانه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة في إدارة الشؤون العامة ، فانه يؤدي إلى فساد الأداة الحكومية ، ويفضى إلى انشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور ، ولذلك اجتهد في وضع حد للتدخل العسكرى في شؤون الحكومة كما سيجىء بيانه .

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته ، وتدخل عرابي في هذا الصدد ، فان هذا التدخل جعله يتردد أيلما في قبول رئاسة الوزارة ، فقد رغب إليه عرابي أثناء المقابلة الاولى في اختيار محمود سامى باشا البارودى للحرية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ،

« لما يلمه من ميلهما الى العدل والحرية » ، كما يقول عرابي في مذكراته ، ولم يكن هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صرح عرابي أنه لا يقبل اشتراكهما معه في الوزارة ، لانهما حين كانا عضوين في وزارته الثانية التي ألفها في أول عهد الخديو توفيق تماهدا وياه كما تماهد سائر الوزراء على أنه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن لا يشترك أحد من أعضائها في الوزارة التي تخلفها ، لم يقبل الخديو تشكيل المجلس الثنائي ، فنكث البارودي ومصطفى فهمي عهدهما ، قال شريف باشا في هذا الصدد مخاطباً عرابي : « انى لا أقبل أن يكون في وزارتي محمود سامي ولا مصطفى فهمي ، لانهما لم يوفيا بالعهد الذي تعاهدنا عليه من قبل ، قد اتفقتا على أنه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارتنا ، ولا يشترك أحد منا بعد ذلك في الوزارة الجديدة ، ولكنهما نكثا العهد وقبلا الدخول في وزارة رياض باشا ، التي قامت بعد وزارتنا والتي سقطت بالألمس ، لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما » (١)

ولكن عرابي كان حريصا على إسناد وزارة الحرية إلى البارودي ، لما ثبت من ولائه للحركة وإخلاصه للجيش ، ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحرية اجبت مطالب الرائيين الاولى ، وهي زيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ، وأن الخديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحرية لاخلاصه للحزب العسكري ، أما مصطفى فهمي فكان عرابي يميل إلى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الاخلاص للحركة ، على أنه لم يبد منه أى عمل إيجابى يدل على هذا الاخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك في مقتل اسماعيل باشا صديق على عهد الخديو اسماعيل ملى قلبه رعبا من هول هذا الحادث ، وغرت نفسه من استبداد الخديوين (٢) ، ومن هنا اطمأن له الرائيون ، وأراد عرابي

(١) مذكرات عرابي ص ٢٣٨

(٢) كان مصطفى باشا فهمي محافظ العاصمة حين اعترم الخديو اسماعيل قتل اسماعيل باشا صديق « المفتش » ، وقد شهد بحكم منصبه مصرع المفتش في الباخرة التي اقلته من سراى الجزيرة والقاء جثته في النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ان يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له « ان لكل وقت حكما ، وانى واثق بجهما
للحرية والعدل والمساواة ، فضلا عن ذلك فان العسكرية لا تطمن لغير محمود
سامى باشا »

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزيرا للحرية ، ولعله أراد بذلك
أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة اذا هو تولى وزارة الحرية ،
قال مخاطبا عرابى « أفلا ترضون أن أكون ناظرا للجهادية ؟ فانى قد ريت معكم فى
العسكرية » ، والحق ان حجة شريف باشا كانت قوية ، لانه تلقى التعليم العالى فى
المدارس الحربية ، ونال قسطا وافرا من علومها وفنونها فى أرقى مدارس فرنسا ، وهو
بلا شك أكفأ فى هذا الصدد من محمود سامى ومن القواد العرابيين ، ولكن عرابى
أصر على اختيار البارودى للحرية ، وقال لشريف باشا : لقد اخترناك رئيسا
للوزارة ، ولا بد من مراعاة ميول رجال العسكرية » ، فاصر شريف باشا على عدم قبول
مرشحيه ، وانتهت المقابلة الاولى على غير اتفاق .

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرأسة ، ولم يكن يستطيع غيره أن
يضطلع باعبائها ويتخذ الموقف ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام
عصر فى رسالته الى وزير خارجية فرنسا « اذا لم يقبل شريف باشا الوزارة فستبقى
البلاد بلا حكومة » (١) ، وظل فى تردد حتى عاهده العرابيون ان لا يتدخل الجيش
فى السياسة ، وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة ، وقبل تأليف الوزارة وألفها يوم
١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ورضى باستناد الحرية الى البارودى ، والخارجية الى
مصطفى فهمى

وهاك نص العهد الذى رفعه اليه ضباط الجيش بعد ان عهد اليه الخديو تأليف
الوزارة وقبل ان يعلن قبولها رسميا :

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢٧-١١ سبتمبر سنة ١٨٨١

« نحن ضباط الجيش المصرى ، نعتقد الاعتقاد التام فى حسن صداقة وغيره دولتكم ، وخلص طويتكم ، وسلامة نيتكم فى خدمة الوطن العزيز والمحافظة على حقوقه والسعى فى رفاهية أهله ، ولهذا وكوننا جميعاً نحب تقدم وطننا العزيز ، فنلتزم من دولتكم قبول مسند رآسة مجلس النظار ، ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار الدواوين ممن يكونون موصوفين بالصفات الحسنة ، والعرض عنهم للحضرة الفخيمة الخديوية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز ، وإتلاتنا لصداقتنا وإتقادنا لأوامر الحكومة التى تصدر فى صالحها العمومى ، فقد أمضينا هذه العريضة ونحن على يقين أن تقع لدى دولتكم موقع القبول أفندم » (١)

وقدم كبراء البلاد وأعيانها التماساً إلى شريف باشا يقرب من التماس الضباط فى العبارة ويطابقه فى المعنى ، وغايته اعلان ثقتهم بصداقته وميلهم جميعاً اليه وانقلاب قلوبهم عليه ، وأنهم كافلون ضامنون أن لا يقع فى المستقبل شئ من الحوادث التى تنسب إلى رجال العسكرية ، وواثقون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناءهم وإخوانهم بزوال كل خطر ، واقطاع جميع الأسباب التى توجب الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لاصلاح أحوال البلاد بمناية الجناب الخديو العظيم » (٢)

تأليف وزارة شريف باشا — ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

قبل شريف باشا تأليف الوزارة بعد أن حصل على هذه اليهود والمواثيق ، فألفها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ على النحو الآتى :

شريف باشا للرآسة والداخلية . محمود سامى باشا البارودى للحربية والبحرية . على حيدر باشا المالية . اسماعيل باشا أيوب للاشغال . مصطفى فهمى باشا للخارجية .

محمد زكى باشا للمعارف والاعراف . محمد قدرى بك (باشا) للخفائية (١)
وهذه الوزارة هي ثالثة الوزارات التى ألفها شريف باشا ، وقد رفع إلى الخديو
كتاباً ضمنه الأسباب التى حدثت به إلى قبول رئاسة الوزارة فى ذلك الظرف الدقيق ،
والمبادئ العامة التى جعلها برنامجاً لوزارته ، قال فيه :

« مولائى :

« قد فضلتم على وفوضتم إلى أمر تشكيل هيئة نظار جديدة والقيام برأسيتها
فى الحالة الصعبة التى نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيراً ، ولم أقدم فى بادئ
الأمر على قبول هذه المسئولية الجسيمة ، لاحتمال ان يحدث من الأحوال الحاضرة
أمور خطيرة ومكدره ، ولكن حيث ان حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق بهم
من ذوى المكانة والاحتشام ورأت بالاتحاد معهم ان اشتراكى فى إدارة أمور
الحكومة يعود بالنفع على الوطن ، وأضرت على تكليفى بذلك ، فلم يكن لى حق
بعد ذلك فى التردد ، وصرت مستعداً للقيام بإدارة عموم مصالح الحكومة بماذلا جهدى
أولاً فى إزالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ، ومنع وقوع نوازل كالتى ألمت
بمصر فى هذه الأيام ، وقد توجهت ثنائيتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية
الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة ، وتصفيه الحالة المالية ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد أنعم على محمد قدرى
بك بالباشوية ، وهو صاحب التأليف المشهورة « مرشد الحيران إلى معرفة أحوال
الانسان فى المعاملات المدنية الشرعية ، و « الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية » ،
وقانون العدل والانصاف فى القضاء على مشكلات الاوقاف ، وقد صدر فى اليوم
ذاته أمر آخر بتعيين بطرس بك (باشا) غالى باشكاتباً (مسكتريراً عاماً) لمجلس
الوزراء ، وابقاء خليل باشا يكن وكيلا للداخلية والمسئول بوم باشا وكيلا للمالية .
وتجراى بك (باشا) باشكاتباً للخارجية والمسئول روسو بك مديراً لعموم الاشغال
بوزارة الاشغال . وإفلاطون باشا وكيلا للحرية . (الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر
سنة ١٨٨١) . وقبل تأليف الوزارة رسمياً عين احمد باشا الدرمللى مأموراً لضبطية
العاصمة (محافظاً) بدلا من عبد القادر باشا حلمى نزولا على إرادة العرايين .

وبث روح الاستقامة في المصالح العمومية، وإدخال ما يناسب من الإصلاحات الخيرية في إدارة البلاد، وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء، وصارت الميزانية تنشر في كل عام بوجه الانتظام، وحيث أن تفتيش المالية (الرقابة الثنائية) الذي كان عند إحداثه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على إصلاح أمور المالية، وكان لحكومتمكم عضداً قوياً، فيجب لهدين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التي تشكل بها على مقتضى الأمر المالي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩، أما مقاصد دولتمكم الخيرية الموجهة نحو إصلاح الإدارة فلها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بإنجازها الآمال، فتمت استتبث الأمانة واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد في تحقيق تلك المقاصد التي وجهت إليها عنايتكم العلية لآظهار نتائجها الخيرية، وأبذل الهمة في تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام، وفي تحديد القوى العمومية، أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها، والقوة التنفيذية، وتعين خصائص كل قوة منها وحدودها، وإجراء الأعمال العمومية النافعة، ونشر المعارف واتساع دائرتها في أرجاء القطر، فإن جميع هذه المواد جديرة بالثقات حكومتكم السنية إليها وحقيقة بالاعتناء بها، وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المحتلطة، مع الاهتمام والسعى التام في تحسين الحالة التي هي عليها الآن

« وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة، ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتنائها ومزيد اهتمامها إلى إجراء المحادثات اللازمة لعقد معاهدات مع النول بشأن الجمارك والتجارة .

« فهاى يمولأى مهام الأمور التي ستقوم بإنجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها ورأسها، فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام، وأسمنتى العناية الخديوية بالمساعدة القوية، فلى بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجهدى في إرشاد الوطن إلى طريق الفوز والتجاح والتقدم والفلاح، وأعيد اليه النظام والراحة والسلام .

« وغاية رجائي من مولاي أن يتقبل مزيد احترامى واتى لمولته خادم مخلص خاضع » (١)

وهذه ترجمة الخطاب الذى أرسله الخديو بالفرنسية إلى شريف باشا :

« عزيزى شريف باشا

« ان فى قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برأسها حال كون الوطن محفوظا بالمصاعب — دليلا قويا على إخلاصكم وحميتكم الوطنية ، وانى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعلى غيرتكم ووثوقى بإخلاصكم .

« ولقد سرنى ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحترام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الإلحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم ، وانى موافق على ما تضمنه تقريركم من مهام الامور ، وأرى كاترون انه متى عادت الطمأنينة إلى الخواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية ، فان تنظيم المحاكم ، ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام ، الصريحة الاحكام ، وتحديد القوى العمومية ، وتعيين وظائف كل منها ، وانتظام سيرها ، والنظر فى الاعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الاشغال العمومية ، والزراعة والتجارة ، وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة ، كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائدة ففعا على البلاد ، وانى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجاحها بصدق نية وإخلاص طوية ، أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه ، وثقيا عزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة . » (٢)

يتبين من كتاب شريف باشا إلى الخديو أنه يشير فى بدايته إلى ان قبوله الوزارة كان بناء على استشارة الخديو من يثق بهم من ذوى المكانة والاحترام ، واتفاقهم رأيا على استحسان إسنادها اليه ، وهذا معناه أنه قبلها نزولا على إرادة الامة المثلة

في أشخاص ذوي الرأي والمكانة ، وهو في هذا المعنى يعبر عن المبدأ الذي لازمه في وزاراته كلها ، ثم وضع في كتابه ما يطمئن النول والجاليات الاجنبية على مصالحها ، بالتزامه احترام نظام الرقابة الثنائية (التفتيش المالي) ، وقد قصد بذلك أن لا يستهدف لمعاداة النول وخاصة بعد سقوط وزارة رياض باشا التي كانت موضع ثقتها ، لان سقوط الوزارة الرياضية يعد في نظر النول الاجنبية انقلاباً كبيراً في نظام الحكم قد يزعزع طمأنينة رعاياها ، ولان شريف باشا ذاته لم يكن مرضياً عنه من الدوائر الاجنبية من يوم أن وقف موافقه المشهورة في عهد اسماعيل ، إذ اعترض علي تدخل لجنة التحقيق الأوروبية ، ورفض الحضور أمامها ، ثم ألغى وزارته الوطنية الأولى التي أقصى منها الوزيرين الأوروبيين ، وكان تأليفها سبباً لاغضاب النول الأوروبية واعتبار قيامها تحدياً لها ، فكان لزاماً على شريف باشا أن يضع في برنامج وزارته الجديدة ما يدعو النول الأجنبية إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، وقوام هذه المصالح بقاء الرقابة الثنائية كما نظمت في مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وسرد شريف باشا في كتابه أهم المسائل التي سيعنى بها في الشؤون الداخلية ، ومما يلفت النظر تخصيصه قرات طويلة للاصلاح القضائي ، وما وعد به من تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع القوانين الخاصة بها ، ولعل من أسباب هذه العناية البارزة ان وزارة الحفانية أسندت إلى العلامة قدرى باشا صاحب التوايف الشهيرة في تبويب الاحكام الشرعية ، وعلى يده وضعت لأتمحة ترتيب المحاكم الاهلية الجديدة وسنت قوانينها في عهد وزارة شريف باشا الثالثة ثم الرابعة

ابتهاج الامة بوزارة شريف باشا

ابتهجت الامة بتأليف وزارة شريف باشا ، واستبشرت خيراً بانبلاج عهد الحرية وزوال عهد الاستبداد ، وسرى شعور الفرح والسرور إلى طبقات الشعب كافة ، قال المستر بلنت يصف هذا الشعور كما شاهده : « ذكران بمصر في ذلك الحين :

« كانت الاشهر الثلاثة التي أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الاوقات

التي مرت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرني أني حظيت بمشاهدتها بعيني رأسي ، ولو أني كنت سمعت بها سماعاً لشككت فيها ، وعندى أنها لم يكن لها شبيه في الأيام التي رأيتها في مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير في الأيام التي يمكن أن أراها فيها ، لجميع الأحزاب الوطنية ، وجميع سكان القاهرة ، أتحدوا لتحقيق الآمال القومية ، ولم يكن الخديو على مظهر أقل منهم شعوراً بذلك ، وكان قد سر بعد انقضاء الازمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثنائية البغيضة ، وقد وثق بأن شريفاً لا بد أن يخلصه عاجلاً أو آجلاً من عرابي ، ثم أن شريفاً وزملاء من وجهاء الأتراك الأحرار لم يكونوا كذلك أقل سروراً بعودة السيطرة اليهم ، بل أن الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه انتصاراً على أوروبا ، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذي طالما هددهم ، وارتاح المصلحون المدنيون للحريات التي اعتقدوا اليوم أنهم لا بد حاصلون عليها ، أما الذين شكوا وأساءوا الظن للنهاية ، فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد سوغت الالتجاء للقوة وما كان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم ، وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ مئات السنين ، وقد حدث فعلاً أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضاً في شوارع مصر ، ويتعاقبون على غير تعارف سابق ، ويتهجون معاً لعصر الحرية المدهش الذي بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل ، وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنباء السارة ، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة من قيودها السابقة ، واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا في الأقاليم وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس ، وقد سرت تدوى السرور إلى كل الطبقات ، فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعاً ، وشاطرهم السرور جماعة الأوروبيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية ، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم ، وأن رياضاً قد أخطأ ، وأن أعمال عرابي إذا لم تكن كلها سيديدة فليست كلها خطأ ، وكان المسلك الذي سلكه عرابي نحو الخديو والوزراء الجدد مسلكاً صحيحاً نبيلاً ، وقد اجتمع عدة مرات بالخديو ،

فكانت خطته ودية ، كما انه أظهر لشريف باشا ومحمود سامى الذى عاد فتقلد وزارة الحرية انه وقد تم عمله ونالت البلاد حريتها يريد أن يتنحى جانباً ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين ، وكل الخطب التى القاها فى ذلك المهد — وبعضها مدون فى الكتب الزرقاء — مشبعة بهذا المعنى الحكيم ونتم عن تشبعه هو نفسه باسمى الآراء الانسانية التى كانت من مقومات عمله السياسى ، وليس فى هذه الخطب إلا العطف الواسع المدى على جميع المذاهب والطبقات ، ولا يمكن أن تجد فيها أثراً للسخط على المراقبة المالية الأوروبية التى كان هو نفسه فى مقدمة المعترفين بفوائدها ، وكان المعنى السائد على خطبه هو ان الحكم التركى المطلق القديم قد انتهى وابتدأ عصر جديد من الحرية الاهلية والسلام وحسن النية المتبادل بين جميع الناس ، ولم يعض أسبوعان اثتان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتى سار عرابى فى طليعة فرقته إلى رأس الوادى بين هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجليل (١)

سياسة شريف باشا

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الامة » ، فقد ألفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، ثم حقق الثقة التى أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التى ألقاها الثورة على عاتقه ، وأول مارس من الخطط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش ، فان الثورة العرابية باعتبار أنها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش عن مهمته الاصلية وهى حفظ النظام ، وجعلته أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا موضع الخطر ، إذ بذلك يختل النظام العسكرى ويقعد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ، ويتسرب الاقسام إلى صفوفه ، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى ، فبذل شريف جهده فى الحيلولة بين الجيش والسياسة .

(١) بلنت . التاريخ المرى للاحتلال ص ١١٣ من الترجمة العربية —
١٥٢٠ من الأصل الانجليزى

مقابلة وفد الضباط لشريف باشا

وقد انتهز فرصة مقابلته لكبار الضباط فأوضح لهم مبادئه المتقدمة ، ذلك انه في يوم الجمعة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) ، أى عقب تشكيل الوزارة بيومين ، ذهب وفد من الضباط وعلى رأسهم عرابي لمقابلته وتهنئته بالوزارة وشكره على قبوله الرئاسة ، فلما انتظم عقدم ، ألقى عرابي بين يدي شريف باشا الكلمة الآتية :

« إني بلسان قومي أعرض لِدولتكم أننا جميعاً واثقون بصدقة دولتكم وخلص طويتكم لمحبة الوطن وأهله ، وجازمون بأن هذه الصفات التي تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسبباً في استتباب الراحة العمومية فيها ، وأننا نعلم واجباتنا والفروض التي تحتّمها علينا وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد من فيها ، ولذلك فأننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التي تكون إن شاء الله في خير وقاضية باصلاح شؤون البلاد ، إلا ان لنا حقوقاً معلومة بمنحها لنا القانون ، ونرجو من الله أن يحسن اليّنا بتواها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح . آمين » (١) فأمن عليه الحاضرون .

فترى في هذا الخطاب ان عرابي يتعهد من جديد باحترام النظام ، إذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر اليه من الأوامر .

خطبة شريف باشا في الضباط

وقد اغتم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم في إبعاد الجيش عن السياسة ، فأجلب على كلمة الشكر بقوله :

« في علمكم ما قال الاقدمون : آفة الرياسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا باقية الجنود اقياداً تاماً ، وامثالهم امتثالاً مطلقاً .

كل حكومة عليها فرائض وواجبات، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومى فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولاً فى قبول الرئاسة ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الأشكال ، فأكون عرضة للعلامة بين اخوانى فى الوطن وبين الاجانب ، وحيث أغاثتنا اللطاف الالهية وحصل عندى اليقين باقيادكم، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط ، لأنهما من أخص شؤون العسكرية وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، قوموا باداء واجباتها الشريفة، وعلى القيام باداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً ، وهنأ الله وإياكم .

فهذه الخطبة على إيجازها ، جمعت أسى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، إذ لم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية ، وخاصة إنجلترا ، كانت تتطلع إلى الثورة العراقية لى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ، فقد ذكر فى مذكراته انه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير ادوار مالت قنصل إنجلترا فى مصر على الخديو ليلاً ونهاراً ، فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد، وخشوا من مطامع إنجلترا ، وتحذثوا بأنها تطعم فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، إذ احتلتها سنة ١٨٨١ .

فشرىف باشا سعى جهده فى أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، من أجل ذلك لم يفته النصيح للرايين أن لا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ، فتضطرب الاحوال ، وتفتح الثغرات للتدخل الاجنبى ، ولم يكن يخفى ان زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كثير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام ، وتألفت وزارة شريف المرجوة من الامة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية ، لجعل خطبته تليقاً لضباط الجيش ا كتنسباً لثقتهم وتأيدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم

بلهجة الناصح الأمين ، ودعم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهي الطاعة والنظام والنود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والزهد في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية اسبق في الكفاح للدستور من العراقيين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى في عهد اسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادئ العصرية ، ولم يحل دون صدور المرسوم الخديوى بإخفاذه إلا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية في أوائل عهد الخديو توفيق ، وبرنامجه سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة كان استثناءً لجهاذه في سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ أى قبل أن تظهر الحركة العراقية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال في رأى إزاء العراقيين .

مقابلة وفد الاعيان - ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١

وفي يوم الاحد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٤ شوال سنة ١٢٩٨هـ) قابله في وزارة الداخلية وفد من وجوه البلاد وأعيانها ، وعلى رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباطه وحسن باشا الشريعى وأحمد بك المنشاوى وأمين بك الشمسى والشيخ على اللبى وعبد السلام بك المولىحى والشيخ الصباحى والشيخ أحمد محمود ابراهيم افندى الوكيل ، وقدموا له عريضتين موقعا على كل منهما من ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبار الاهلين ، الاولى بمثابة ضمانة لتمهيدات ضباط الجيش هذا نصها :

« نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى ، لاعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولتلو

شريف باشا قد التمسنا منه أن يستلم ادارة اشغال رئاسة مجلس النظار الذين صار انتخابهم معرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية ، واظهاراً لصداقتنا التامة وغلوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة التمهيدات التي من مقتضاها تمام الاقياد لأوامر دولتو شريف باشا « أما العريضة الثانية فتضمن طلب انشاء مجلس النواب وسيرد الكلام عنها فيما يلي

فلما قابل الوفد شريف باشا ، تكلم سلطان باشا قائلاً ما خلاصته : « انى اعرض على مسامع دولتكم ان هؤلاء الوجهاء والنبهاء قد تمثلوا بين يدى مراحمكم ليظهروا ما عندهم من الفرح والسرور حيث فضلتم بقبول مسند الرئاسة الجليل ، فانهم يعلمون مالولتكم من الميل الحقيقى لاجراء الاصلاح الذى كثيرا ما أملوه وليرضوا أنهم متكفلون بالجيش المصرى الذين هم فى الحقيقة ابناءؤهم واخولهم ، وليتمسوا من مكارمكم ما يعلمونه فى سمو افكاركم من بث روح الحرية فى البلاد ونشر العدل والمساواة بين اصناف الناس ، وحيث إن دولتكم على هذه الافكار السامية ، فهذا الجمع يلتبس من كرمكم بالاصالة عن نفسه وبالنية من اخوانه الموقعين على هاتين العريضتين ان تمدوا اليهم ساعد المساعدة القوى ، وتسعفهم بما علموه فى همتكم من الاقدام وقوة العزيمة ، وان مساعدتهم على نوال ما طلبوه لا تتحقق الا بأن تكون دولتكم الواسطة العظمى فى رفع هذه العريضة الى الجنتاب الخديوى المعظم أعزه الله ، وليست هذه بأول مرة رأها الناس من جبكم لبث الحرية فى البلاد ، فان افكاركم السامية لم تزل ولا تزال متوجهة نحو كل ما فيه الخير والمنفعة لهذه الأوطان » (١) .

فأجابهم شريف باشا معرباً عن اخلاصه فى مساعدتهم ، وميله الحقيقى الى منافعهم ، وعزمه على أن يسعى جهده فيما تقدم به البلاد وتحقق به راحة العباد ، وصرح « بان تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما يقصده من الاصلاح ، والسبب القوى لما يتفقونه من النجاح » ووعدهم بأن يأخذ فى مساعدتهم على قدر ما يصل اليه الامكان ، وبشرهم بان افكاره متوجهة نحو هذا المشروع منذ أزمان ،

وإن أعماله ستكون مؤيدة لما انطوت عليه فكرته فلا يألوا جهداً فيما يوجب ظهوره من حيز القول إلى عالم الوجود^(١) ، فانصرف الوفد مسروراً من هذه التصريحات مؤملاً بتحقيق آماله في الدستور على يد شريف باشا .

برنامج الحزب الوطنى

ذاعت انباء الحركة العراقية في أوروبا بعد سقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا ، واختلفت الآراء في تقديرها ، فرأى زعماء الحركة أن يدلو إلى المستر بلنت بمخلاصة مقاصدهم ومبادئهم في بيان سُمي (برنامج الحزب الوطنى) ، نشره المستر بلنت بواسطة السير وليم جريجورى في جريدة التيمس بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وقد تلقاه المستر بلنت عن جماعة من الزعماء ، منهم الشيخ محمد عبده وكان وقتئذ رئيساً لتحرير « الوقائع المصرية » ومحمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وهذا نصه :

١ — يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركناً يستند عليه في عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كتبوع وخليفة وامام المسلمين ، ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية في الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من انطراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب اجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ، ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، وله ثقة بدول أوروبا لا سيما إنجلترا في متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى .

٢ — يخضع الحزب للجناب الخديو الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقاً للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين في شهر

(١) الوقائع المصرية العدد السابق

سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التي أورثت مصر القل ، وبالإلاحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابي وإطلاق عتقان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة في تحقيق هذه الأغراض ، ويدعونه بمساعدته في ذلك قلباً وقالبا ، كما أنهم يخبرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والاحجاف بحق الأمة أو نكث المواعيد التي وعد بانجازها

٣ — رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تقتض لمصلحة مصر بل أفقت في مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل ، ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونها ويثنون عليهما .

ثم إنهم يرون أن النظام الحالي لم يكن إلا وقتياً ، وإلا فأنهم يؤملون أن يستخلصوا مآلتيهم من أيدي أرباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين ، وهم لا يخفي عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لإداعته ، فأنهم يعلمون أن كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة ، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب يرأب لا يوازي خمس راتب الاجنبي ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة مادام هذا الاسراف الخارج عن الحد

وهم يتمتعون من انشاء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمنعهم بحريها واقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتضرون على إقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر فأنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام

أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولان عن رهاية مصر بعد أن نزعنا إدارة ماليها من أهلها وتكفلنا بنجاحها .

٤ — رجال الحزب الوطنى يتعتلون عن الاخلاط الذين شأنهم احداث القلاقل فى البلاد إما لمصلحة شخصية أو خدمة للاجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الاخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد الف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فان اسماعيل بشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الاسكوت المصريون ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة ففقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية ، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وتعميم التعليم ونحو المعارف بين افراد الأمة ، وهذا كله لا يحصل الا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة يجعلها آلة تفوق بحوم السهام فيتكدر صفو الراحة ويحرم ابناء البلاد من الوقوف على الحقائق ، ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الاخفة فى النمو ، وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ماهى عليه بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان امراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لاسلاح لها ، ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٠٠٠ عسكري ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى لادنى ، فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، واغليته مسلمون لان تسعة اعشار المصريين من المسلمين ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحترث أرض مصر ويتكلم بلغتها متضم اليه لانه لا ينظر لاختلاف

المعتقدات ويعلم أن الجميع اخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الازهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقنة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة سواء ، والمصريون لا يكرهون الاوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجنبيا أو نصارى ، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

٦ - آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأديا ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف واطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة ، وللمصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت بركة الحرية والاستقلال ان تتمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون انه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والسكد ، فهم ثابتون على عزمهم آملون في تقدمهم واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم - ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ (١)

اعمال وزارة شريف باشا

حفلت وزارة شريف باشا الثالثة بكثير من الاعمال الجليلة على الرغم من قصر المدة التي وليت فيها الحكم ، وقد اتهم فرصة الثقة العامة التي أولتها الأمة وزارته والهدوء الذي ساد البلاد منذ تقلد الرئاسة فأكبر وزملاؤه على العمل لاصلاح شؤون الحكومة وتحقيق آمال البلاد

العلاقات الخارجية

قلنا ان شريف باشا وضع نصب عينيه أن يمنع التدخل الاجنبي في شؤون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، فبذلوه من هذه الناحية ان

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢١٧ - مع بعض تعديلات اقتضاها الرجوع الى الاصل الانجليزي المنشور في كتاب المستر بلنت (التاريخ المصري للاحتلال) ص ٥٥٦

يحتفظ بحقوق البلاد مع احترام ما للدول ورعاياها من المصالح فيها ، لكي لا يدع لها وسيلة لمناصبته العداء ، فأرسل عقب تأليفه الوزارة إلى قناصل الدول كتابا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول (١)

وقد كسبت وزارة شريف باشا ثقة معتمدى الدول واحترامهم ، قال المسيو سنكفكس Scienciéwicz معتمد فرنسا وقنصلها العام في هذا الصدد :
«مضى وقت طويل لم تتمتع فيه مصر بما يسودها الآن من الهدوء ، وقد أفضى الى السير ادوار مالت بهذه الملاحظة في حديث لى معه» (٢)

الاصلاح الادارى

وجه شريف باشا عنايته الى اصلاح الادارة ، فأرسل الى المديرين والمحافظين في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورا بالقواعد الأساسية التي يجب أن يسيروا عليها ، وهو يتضمن حشهم على الاستقامة و اقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الامن ، وينبهم فيه على مبدأ من أهم المبادئ في النظم الحكومية ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة القضائية (٣)

رفع المظالم

وعنى شريف باشا برفع المظالم عن الناس واطلاق سراح المسجونين والمبدين الذين ثبت أن ظلما حاق بهم

(١) المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) رسالة المسيو سنكفكس الى وزير خارجية فرنسا في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ١

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

وقد تقدمت له شكاوى عديدة من مئات من المنفيين الى السودان ومن أهلهم يطلبون رفع الظلم عنهم^(١) كما تقدم بيان ذلك في الفصل الثاني (ص ٦٦)، ورفضت اليه شكاوى عديدة من المسجونين بغير أحكام، فالف شريف باشا لجنة للفحص عن حالة جميع المنفيين الى السودان وتحقيق التهم التي من أجلها تقرر نفيهم حتى اذا ما ثبتت للجنة براءتهم قررت الحكومة اعادتهم، ونيطت أيضا بتحقيق حالة المسجونين بغير أحكام، وقد افرج عن ثبوت براءتهم، وعاد المنفيون من السودان، وكان منهم أحمد بك أبو ستيت من أعيان سوهاج، والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة، فلما عاد العقاد الى القاهرة قابل الجمهور رجوعه بالابتهاج والحفاة واقامت المآدب الكبيرة احتفالا بقدومه.

الحكومة والجيش

تقدم القول بتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ووضع قوانين جديدة تكفل هذا الاصلاح وتحقيق المطالب التي تقدم بها العرايون لتحسين حالة الضباط والجنود، وقد أتمت اللجنة مهمتها ووضعت هذه القوانين في عهد وزارة رياض باشا حين كان محمود باشا سامى البارودى وزيرا للحرية فيها، ولما أقضى عنها وعين بدله داود باشا يكن أهل شأن هذه القوانين ولم تصدر بها المراسيم الخديوية، وكان ذلك من أهم أسباب ثورة الجيش يوم واقعة عابدين.

القوانين العسكرية الجديدة

فلما ألف شريف باشا وزارته عنى بإصدار هذه القوانين وافذاها، وفرغ الى الخديو تقريراً في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٨)^(٢) عرض فيه

(١) المونيتور اجبسيان عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٤٣

القوانين العسكرية الخمسة التي أنجزتها اللجنة وقدمتها الى مجلس الوزراء ، وطلب
اصدار المراسيم باقرارها ، وهي :

(١) قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية .

(٢) قانون تسوية حالة الضباط المحالين إلى الاستيداع .

(٣) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية .

(٤) قانون القواعد الأساسية للترقى .

(٥) قانون الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية .

فصدرت بها المراسيم الخديوية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد تضمنت هذه
القوانين من القواعد ما يرمى الى تحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم في
الترقيات والمرتبات والمعاش .

واستصدرت الوزارة في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم التعليم
في المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها وشروط الالتحاق بها وبيان
التعليمات العسكرية فيها وما الى ذلك .

وقد اُبتهج الضباط بصور هذه القوانين ، وزادتهم قة بوزارة شريف باشا
وذهب وفد منهم الى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايتهم واهتمام وزارته
باصدارها ، واعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته ، وعاهدوه على
أن لا يخالفوا له أمرا ، وان يتقادوا لارادة الحكومة ولا يترددوا في الذهاب الى أية
جهة تأمرهم بالذهاب اليها .

نقل ألى عبدالعال حلمى إلى دمياط

وألى عرابى الى الشرقية

رغب شريف باشا في نقل زعماء الحركة من القاهرة الى الاقاليم لكي يخفف من
ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبداء الذى تولى الوزارة على أساسه

وهو ابعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع ، وقد أقنع عرابي وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بإبعاد الأليات التي يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الحواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول ، وزاد في حجة شريف باشا ارسال الحكومة التركية وفداً الى مصر برئاسة على نظامى باشا لتحقيق أسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديو ، فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الاسكندرية في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ كما ستفصل ذلك فيما يلى ، فأتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لاقتناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكي يكون ذلك دليلاً قاطعاً على اذاعتهم للحكومة وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم فى يدها ، ولكي يتمتع الاتصال بينهم وبين الوفد العثماني القادم ، فلا يفسح المجال أمامه للدس والتفرقة ، فاقنعوا بهذه الحجة ، واستقر رأى وزارة الحرية على نقل ألى عبد العال حلى الى دمياط وألى عرابي الى رأس الوادى بالشرقية ، ويقول عرابي فى مذكراته أنهم قبلوا ذلك على شرط صدور الامر الخديوى بانتخاب النواب لكي يطمئن على انشاء المجلس النيابي ، فعلا صدر الامر المذكور فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١

وكان سفر الألايين الى مقرها الجديد فرصة للمظاهرات الوطنية التى تجلت فيها حماسة الأهلىين وعواطفهم نحو الجيش ، وتجدى فى وصفها وما لقي فيها من الخطب صورة حية لتطور السياسى الذى ظهر فى فئسية الشعب وافكاره وعواطفه كان ألى عبد العال حلى بك هو السابق بالسفر الى مركزه الجديد ، وكان يوم سفره يوماً مشهوداً ، فقد انتقل الألى الى محطة العاصمة ماراً وسط المدينة ، وسبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحقين والبوليس للقيام بواجب التوديع ، وامتلات المحطة بالمودين ، ولما وصل اليها الألى أخذ مصطفى بك العنانى أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر ، وسقى الناس شرباً سكرياً فى ذلك اليوم اكراماً للجيش المتقد للبلاد من هاوية الاستبداد ، وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحرية ليودع الألى المسافر يصحبه عرابي بك ، وتبودلت الخطب الخماسية فى المحطة قبل قيام القطار ، فألقى

خطيب الثورة السيد عبد الله نديم خطاباً موجهاً الى الضباط والجند بدأه بقوله : « حماة البلاد وفرسانها » وتضمن الثناء على الجيش ورؤسائه لما قاموا به من ذلك صرح الظلم والاستبداد واحياء روح العدل والحرية ونشر علم الاخاء والمساواة والاتحاد ، ثم قال مخاطباً الضباط والجند الذين جاءوا لتوديع المسافرين (وقد اعتزم السفر معهم الى دمياط)

أخوكم الحريود دعمكم ويسير باخوانكم الى دمياط ، فاجعلوا عروة الود وثيقة ، ولا تحلوا جبل الاتحاد الذي جاهدتم الانفس في احكامه ، الى أن قال : ومن محاسنكم التي تفخرون بها ويعرف لكم بها الفضل طاعتكم لأوامر الحكومة وامثالكم لارشاداتها وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام خصوصاً هذا الرئيس البرار الموفى القائم بخدمة الامة وبلادها (يقصد شريف باشا) ، ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادية عند التوازل أن يقال (مات شهيد الاوطان) ، فنادى الجميع (رضينا بالموت في حفظ الاوطان) (١) .

وألقى السيد حسن الشمسي صاحب جريدة (المفيد) خطاباً آخر في هذا المعنى ، فشكر عرابي الخطيبين ، ودعا الحاضرين الى الاستمسك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد .

ثم نهض عبد المال بك حلمي وألقى خطاباً وجيزاً قال فيه : « أيها الاخوان . انا نودعكم والقلوب معكم ، وكلمة الوطنية تجمعنا ، فاجعلوا جبل المواصلة بيننا ممدوداً ، وقموا بزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يقترون علينا ، كما أننا لا نسع من واش كلاماً ، واعلموا أننا في تيار أفكار إن لم نحفظ أنفسنا بالاتحاد هلكنا ، وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو وطهارة بواطن رجاله الفخام ، فنحن نخدم افكارهم بأرواحنا وهنفي العمر في طاعتهم ما داموا على الحق ، والله الحفيظ علينا وعليكم وهو على كل شيء قدير » .

واستمرت مظاهر التوديع والتكريم الى أن تحرك القطار القفل للأعلى بصحبهم

السيد عبد الله نديم ، وسار قاصدا دمياط ، فلما وصل إليها هرع أهلها الى استقبال الألاى بالخواوة والتكريم ، فألقى السيد عبد الله نديم خطابا حماسياً مدح فيه الجيش ورؤساءه وقال أنهم هم الذين أبقوا البلاد من جور الاستبداد ، ثم استقر الألاى في مركزه بشكنات دمياط .

وقد رأى عبد العال بك حلى من محافظ دمياط وقتئذ اسماعيل باشا زهدى ومن اسماعيل بك صال أوغلى حكمدار الطوبجية اعراضا وانحرافا عن الولاء لعرابى إذ لم يحضرا لاستقبال الألاى يوم قدومه ، فشكاهما الى عرابى ، وكانت النتيجة احالة المحافظ والحكمدار الى المعاش .

سفر الألاى عرابى

وفي ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١^(١) سافر الألاى عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، فتحرك من مركزه بالعباسية فى الساعة الثامنة صباحا قاصدا المحطة ، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بالإنهاى الحرية فتثير الحماسة فى النفوس الى أن بلغ المشهد الحسينى ، فاصطف الألاى امام المسجد ، ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ، وأداروا ويرق الألاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ، ثم خرجوا وسار الألاى الى المحطة ، مارا بالموسكى ثم شارع البوستان فشارع كلوت بك ، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ، وازدحمت المحطة بالمدودعين ، اذ حضر اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الاعيان والتجار وعامة الناس ، قال عرابى فى مذكراته « وبالجملتان هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر » ، وقام عرابى خطيبا فى الحاضرين ، وألقى الخطبة الآتية :

« سادتى واخوانى : بكم ولكم قننا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد ، ولا ننثنى عن عزمتنا حتى نحى البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعيننا افسادا ولا تدميرا ، ولكن لما رأينا أننا بتنا فى اذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا الا الغرباء حركتنا

(١) هذا التاريخ عن جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة ، وقد ساعدتنا العناية الالهية ومنحتنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا في غير طريق الوطنية ، وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الامة في شؤونها ، وتعرف حقوقها كباقي الأمم المتقدمة في العالم ، ومن قرأ التواريخ يعلم ان الدول الأوروبية ما تحصلت على الحرية الا بالتهور واراقة الدماء وهناك الاعراض وتدمير البلاد ، ونحن اكتسبناها في ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم أو نخيف قلبا أو نضيع حقا أو نخدش شرفا ، وما أوصلنا الى هذه الدرجة القصوى إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد ، فلآن ننادى بصوت واحد « فليعيش الخديو واهب الحرية ، فليعيش الجيش المصرى طالب الحرية ، فليعيش الحرية في مصر خالدة مؤبدة » « نحن الآن في نعمة جليلة وعزة جميلة ، وقد فتحنا باب الحرية في الشرق ليقبدي بنا من يطلبها من اخواننا الشرقيين ، على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة ، ويجانب حدوث مايكدر صفو الراحة ، الى أن قال :

« ان الطائفة عادت كما كانت ، وعدنا الى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا الخديو وخضوعنا له ولوزرائه الفخام ، فلا تأخذكم الاراجيف واشاعات أعداء الوطن وثقوا بسعى أميرنا ورجاله » ، ثم قال :

« واني سائر باخوانكم الى رأس الوادى فاستودعكم الله جميعا ، وأقبل اخي على بك فهمى بالتيابة عن الجيش كله ، وأخى محمد افندى تبديد بالتيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة » (١)

ثم قام خطيب الثورة (السيد عبد الله نديم) وكان قد عاد من دمياط ، فخطب الحاضرين بمعنى ما خطب عرابي ، وكان مصطفى بك العناني وبعض الاهالي يثرون الزهور والياحين على رؤوس العساكر ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس شرابا سكريا كالعادة المألوفة في الافراح الوطنية ، ولما قرب وقت مسير القطار صاح عرابي مودعا

جميع المشيعين ، ثم تحرك القطار في منتصف الساعة الحادية عشرة (١) قاصدا مدينة الزقازيق ، وصحب عرابي في سفره السيد عبد الله نديم ، واستقبل وصحبه وجنده في المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم ، وكان السيد عبد الله نديم يخطب في الناس في كل محطة بمعنى ما تقدم ، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الاعيان والاهالي والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسي كبير تجار البندر وهتفوا لعرابي وللجيش هتاف الدعاء ، وثرأوا على المسافر الورود والازهار العطرية وسقوم الشراب السكري ، ونزل عرابي من القطار وحي جميع المستقبليين وألقى فيهم خطبة حماسية بدأها بقوله :

«سادى واخوانى

» انا اخوكم في الوطنية ، واسمى احمد عرابي ، ولدت في بلدة (هرية رزنة) من بلاد الشرقية هذه ، فن عرفنى منكم قد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى ، وما أنا واقف بين أيدي الاهل والخلان » ، وأخذ يشيد بما قام به وزملاؤه الضباط بما لا يخرج عن الخطبة السابقة

ثم استأنف القطار السير قاصدا رأس الوادى حيث كان مركز الألاى ، وبعد أن استقر به عرابي وجنده يومين دعاه أمين بك الشمسي ودعا معه صحبه من الضباط الى وليمة شاهدة فحمة تكريما لهم ، فلبوا الدعوة وألقى عرابي في الوليمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة (٢) وشكر أمين بك الشمسي على كرمه وأثنى عليه الثناء المستطاب .

ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية ، تصالى في أثنائها هتاف لاستحسان من الحاضرين .

وفي اليوم التالى دعى عرابي لوضع الحجر الاساسى للمدرسة الأميرية بالزقازيق فلبى الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر الاساسى للمدرسة باسم الخديو ، وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم

(١) (المونيتور اجبسيان) عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) مذكرات عرابي ص ٢٦٦

ليعدوم خدمة بلادهم في المستقبل

وكذلك دعى إلى ولية أعضاها احمد بك السيد أباطة بناحية (شرويدة) ، ووليمة أخرى أعضاها الشيخ احمد محجوب عمدة ناحية (المصلوحى) ، ووليمة ثالثة عند سليمان بك السيد أباطة ، ورابعة عند سليمان باشا أباطة ، وصفوة القول أنه في الفترة الوجيزة التي أقامها برأس الوادى كان محفوظاً بأعظم مظاهر التكريم والتمجيد ، ولا غرو فان ماتم على يده من سقوط نظام الحكم الاستبدادى وانبثاق نور الحرية والدمستور ، ووجوده في المديرية التي هي مسقط رأسه ، كل ذلك من شأنه أن يبعث الحماسة في نفوس الأهليين ويجمعهم على محبته وتمجيده .

تعيين عرابي وكيلاً لوزارة الحرية

بقى عرابي في منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر ينتقل في الجهات ويث أفكاره بين الأعيان والأهليين ، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده عن العاصمة وتركه يجمع حوله الأتباع والانصار بعيداً عن رقابتها ، فاقترح البارودى تعيينه وكيلاً لوزارة الحرية ، فصدر الأمر العالى بذلك في ٤ يناير سنة ١٨٨٢ (١) ، وعاد إلى العاصمة واستقر بها ، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودى ، وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى الشكايات يقصدون إليها من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يقد عليها من الزائرين والشاكين ، وتردد عليه مكاتبو الصحف الأوروبية وبعض السياسيين الانجليز ليأخذوا عنه الاحاديث والبيانات عن الحركة التي قام بها ، فازدادت شهرته في الأوساط الأوروبية

تتمة أعمال وزارة شريف

تشريع الموظفين الملكيين

عن شريف باشا بوضع قوانين للموظفين الملكيين تحدد سلطتهم وتنظم علاقة الرؤساء بالمأموسين منهم ، وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم ، بما يكفل

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٢

حسن قيام الموظفين بواجباتهم، ومراعاة العدل في معاملتهم، وإقصاء الفوضى والمحسوبية والاستبداد من دواوين الحكومة، وكان يرمى بهذا التشريع إلى تنظيم حالة الوظائف والموظفين الملكيين، بعد أن صدرت القوانين المنظمة لحالة الجهاديين، فرجع إلى الخديو تقريراً بضرورة تأليف لجنة لتحضير هذه القوانين، وصدر المرسوم بتأليفها في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ برئاسة محمد زكى باشا وزير المعارف والأوقاف وعضوية كل من محمد سلطان باشا وسليمان باشا أياطة والمسيو بوترون Bouteron وبلوم باشا وبطرس بك غالى وسلامه باشا إبراهيم ومجران باشا والمستر فترجرالد Fitz Gerald واحمد نشأت بك ويعقوب أرئين بك (١) ثم أضيف اليهم المسيو مازوك Mazuc . وعبد الرحمن بك المراوى . (٢)

الاصلاح القضائى — إنشاء المحاكم الاهلية

أهم إصلاحات الوزارة الشريفة بعد الاصلاح الدستورى هو إنشاء المحاكم الاهلية ووضع نظامها الجديد .

فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية (٣)، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى وأهمها :

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها واعلانها فى الجريدة الرسمية « ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان ، وأما فى السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوماً » .

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدر الأحكام باسم الحضرة الخديوية، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارية العمل بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٠ (٢) المرجع السابق — أمر ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ ص ٢١١ (٣) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥

(٣) رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة، قضت بإنشاء محكمة ابتدائية في كل من مصر والاسكندرية وفي كل مديرية من الوجهة البحرية والقبل، وفي السودان وبقى ملحقات الحكومة المصرية، وإنشاء محاكم جزئية في دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية، ومحكمتين استثنائيتين، أحدهما بمصر، والآخرى بأسبوط، «أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وبقى ملحقات الحكومة المصرية فيقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية»، ومحكمة نقض وإبرام بالقاهرة وكان اسمها في اللائحة (محكمة التمييز)، وإنشاء النيابة العمومية.

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم، إنما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم في أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحفانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام.

(٥) قررت في اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم.

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ مقبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١، ويرجع معظم الفضل في وضع اللائحتين إلى العلامة قدرى باشا وكان يتولى وزارة الحفانية في وزارة شريف باشا، وقد صدرت في عهدها اللائحة الأولى ونهيات الحكومة لا قاضها، ولكن استقالة وزارة شريف باشا في فبراير سنة ١٨٨٢ وتلاحق حوادث الثورة العرابية حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة إلى أن صدرت اللائحة الحالية في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ على عهد وزارة شريف باشا الرابعة، وكان العلامة قدرى باشا يتولى فيها وزارة المعارف. وقد خلت هذه اللائحة من كثير من مزايا لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ كالنص على عدم جواز عزل القضاة وعدم جواز قههم إلا بالضمانات المتقدم ذكرها وإنشاء محكمة للنقض والإبرام ومحكمة استئناف ثانية بأسبوط وسريان النظام القضائى الجديد على السودان،

والسبب في كل ذلك يرجع إلى أن لائحة ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدرت في عهد الاحتلال فلم تشمل كل القواعد التي تقررت في اللائحة الأولى .
وقد دخلت لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ في حيز التنفيذ عقب صدورها ، إذ صدرت الأوامر الخديوية بتعيين اسماعيل يسرى باشا نائباً عمومياً لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك وميخائيل كجيل بك وحسين واصف بك وكلاء نيابة ، (١) وتعيين شفيق منصور بك نائباً للوكيل العمومي لدى المحاكم الأهلية (٢) .

الصحافة وقانون المطبوعات

اشتدت لهجة الصحف متأثرةً بانتصار الثورة وإجابة مطالب العراقيين وانبلاج نور الحرية ، فوجهت حملاتها إلى الأجانب والدول الأجنبية ، فأصدرت إدار المطبوعات إنذاراً رسمياً إلى الصحف كافة في أن تلزم حدود الاعتدال في كتابتها استبقاء للعلاقات الودية بين مصر والدول الأجنبية

الغاء جريدة (الحجاز)

أنشئت هذه الصحيفة سنة ١٨٨١ لصاحب امتيازها السيد إبراهيم سراج المدني ، وحملت على الدول الأوروبية في مقالاتها ، واستمرت في حملاتها رغم أنذارها ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً بالغاءها (٣) وأصدرت وزارة الداخلية إلى محافظ العاصمة أمراً بأغاذ هذا القرار (٨ نوفمبر سنة ١٨٨١)

(١) ص ٢٤٠ و ٢٤١ من مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ — (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ (٣) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١

L'EGYPTE (ليجبت) الغاء جريدة

ولم تقتصر لأئحة المطبوعات القديمة على الصحف العربية ، بل شملت الصحف الاوروية أيضاً ، فقد نشرت جريدة (ليجبت) في عدد ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ مقالا فيه تعريض بالنبي عليه الصلاة والسلام ، فلفتت جريدة (المفيد) الحكومة الى هذا المقال ، فصدر القرار بتعطيلها والغائها ، وزعم صاحبها أن الحكومة لا تملك تطبيق لأئحة المطبوعات القديمة على الصحف الاجنبية ، وهدد بتدخل قنصل فرنسا ، ولكن القنصل لم يتدخل وصر الحادث بسلام

صدور قانون المطبوعات

ان قانون المطبوعات الذى كان العمل جاريا به فى الجملة حتى ظهور قانون ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ صدر على عهد وزارة شريف باشا فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ (١) وهو ولا شك قانون مقيد لحرية الصحافة ، ولا ندرى ماذا كلف الباعث على صدوره ، ومن الذى أوعز بوضعه ، وهل كانت الحكومة وقتئذ تحشى اطلاق الحرية للصحف فوضعت لها هذا القانون .

إن وزارة رياض باشا قد عطلت بعض الصحف قبل صدور هذا القانون لاشتدادها فى لهجة كتابتها ، وكانت تعتمد على « لأئحة المطبوعات » القديمة التى كان العمل جاريا بها من قبل ، وكذلك فعلت وزارة شريف كما تقدم بيانه ، ولم تكن البلاد فى حاجة إلى صدور قانون جديد للمطبوعات يضاعف قيود الصحافة ، فصدوره يعد موضع نقد لوزارة شريف باشا ، ومن أهم ماوضعه من القيود فرض تأمين قدره مائة جنيه على الصحف التى تصدر أكثر من ثلاث مرات فى الاسبوع ، وخمسون جنيها على الصحف التى تصدر أقل من ذلك ، وعدم جواز انشاء مطبعة

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

الا برخصة من وزارة الداخلية بعد ايداع تأمين مقداره مائة جنيه ، وللحكومة في كل حال نزع هذه الرخصة « عند الاقتضاء » ، وتحويل الحكومة حق اصدار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية ، وفي حالة التعطيل يصدر القرار بذلك بعد اصدارين ، ويجوز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون سبق اصدار .

وقررت الحكومة سريان هذا القانون على الصحف والمطابع الاجنبية ، (١) وأنذرت فعلا بموجبه مجلة المحاكم المختلطة (جازيت دي تريبينو) الاصدار الاول في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ لخوضها في المسائل السياسية ، دون أن يكون لها رخصة بذلك ولانها نشرت أفكارا مسيئة للبلاد « واستعملت التوجيهات المنطوية على سوء القصد » وأنذرتها للمرة الثانية في ١١ يناير لعدم نشرها الاصدار الاول واستمرار خوضها في المسائل السياسية والادارية (٢)

وقد عين احمد بك رفعت ناظرا (مديرا عاما) لقلم المطبوعات ، والشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) رئيسا لقلم المطبوعات العربية والتركية ، والمسيو أرنست فوكلين رئيسا لقلم المطبوعات الافرنجية .

حفظ الآثار العربية

عنى شريف باشا باحياء الآثار العربية وحفظها وصيانتها وتجديدها ، فاستصدر مرسوماً في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتأليف لجنة عهد اليها بهذه المهمة ، وأسند رأسها الى وزير الاوقاف وأعضاؤها هم : مصطفى فهمي باشا . محمود ساي باشا البارودي . محمود بك (باشا) الفلكي . اسماعيل بك (باشا) الفلكي . فرانس بك . روجرس بك . تيجران بك (باشا) . عزت افندي . يعقوب افندي صبرى (بك) . المسيو

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع عدد ١٤ يناير سنة ١٨٨٢

بودرى على افندى فهمى . (١) ثم حسين باشا فهمى والمسيو بورجوان (٢)

مدرسة الآثار القديمة

وأنشأت الوزارة مدرسة للآثار المصرية القديمة واللغة الهيروغليفية وافتتحت في أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وعُيِّنَ ناظرًا لها العالم الأثرى المشهور احمد بك كمال (باشا) (٣)

احصاء عدد السكان

واستصدر شريف باشا من الخديو أمراً عالياً بإجراء التعداد العام لسكان القطر المصرى ، وحدد لهذا الاحصاء يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ ، (٤) وأصدر منشوراً بطريقة اجرائه ، وعهد إلى قلم الاحصاء بوزارة الداخلية جمع نتائج التعداد فى المدن والقرى ، ولهذه المناسبة أمر بتنمير البيوت تمهيداً لاحصاء سكانها . وكانت النتيجة التى ظهرت بعد ذلك عن هذا الاحصاء أن سكان القطر المصرى (عدا السودان) بلغوا يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ - ٦٨١٠٦٣٨١ نسمة (٥) .

التعليم

ادخلت وزارة شريف باشا عناصر جديدة من كبار الموظفين الوطنيين فى مجلس المعارف الأعلى ، فضمت الى اعضائه اسماعيل أيوب باشا ومحمد قدى باشا (٦)

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٢) عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد اول يناير و ١٨ يناير سنة ١٨٨٢

(٤) أمر ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ - مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٣

والمونيتور اجبسيان عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٢

(٥) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٣٤٢

(٦) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٨

وحسين فهمى باشا وكيل ديوان الاوقاف ، ومحمود بك (باشا) الفلكى ناظر
الرصدخانه وقتئذ وعلى فهمى بك وكيل ديوان المكاتب الاهلية (١)
وعملت على تحسين حالة اساتذة المدارس ونظارها وزيادة قرواتهم اجابة لاقتراح
مجلس المعارف الأعلى .

مشيخة الجامع الازهر

كان الشيخ محمد العباسى المهدي يتولى الافناء ومشيخة الجامع الازهر حين
قامت الثورة العراقية ، ولم يكن من أنصارها ولا من المحبين لها أو الراجين فيها
خيراً ، فوَقعت النفرة بينه وبين عرابي ، فلما انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض
باشا سعى عرابي وصحبه في خلعه من المشيخة ، فأوعزوا إلى بعض الشيوخ أن يرفعوا
لولاية الامور شكاياتهم من معاملته ، وقد هموا منه أنه وضع نظام الامتحان لاجازة
العلماء بالتدريس ، وكانوا لا يريدون وضع أى نظام لتخريج العلماء ... ووقع الخلف
بينه وبينهم أيضاً بشأن الجراية وتوزيعها .

فألفت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برئاسة احمد رشيد باشا ، وعضوية
كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، واحمد صادق باشا ، وأخذت تسمع
شكاية الشيوخ ، فلم تر على شيء منها مسحة الجدد والحق ، ولكن نظراً لما رؤى من
اتساع نطاق السائس الموجهة ضد الشيخ العباسى ، ولما كان بينه عرابي من المساعى
للايقاع به ، رأت اللجنة حسم الخلاف بأبقائه في منصب الافناء ، واسناد مشيخة
الازهر إلى عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة واستندت اللجنة الى ما ظهر
لاعضائها من ضرورة إزالة الوحشة بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف بينهم سواء
صحت الدعوى عليه أو لم تصح ، ورأت أيضاً أن مشيخة الازهر أسندت الى
الشيخ العباسى زيادة على منصب الفتيا في الحنفية ، وأن المشيخة كانت معهودة من

قبل إلى علماء الشافعية ، فاستحسنست استناد المشيخة إلى أحد علماء المذهب الشافعى ، وأخذت الحكومة برأى اللجنة ورغبت إلى علماء الازهر أن يختاروا أنفسهم شيخاً من الشافعية وأن يختاروا من أهل المذاهب الثلاثة الآخر (الحنفى والمالكي والحنبل) ثلاثة من العلماء ليشاورهم شيخ الجامع فى شؤون الازهر ، وانحسم الخلاف على ذلك ، وصدر أمر الخديو فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ (٥ ديسمبر سنة ١٨٨١) بافضال الشيخ العباسى المهدي من مشيخة الازهر (١) ثم عين الشيخ محمد الانبائى من كبار علماء الشافعية شيخاً للازهر فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٢)

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عlish شيخاً للسادة المالكية والشيخ يوسف الحنبلى شيخاً للحنابلة والشيخ عبد الله الدرستوى للحنفية ، على أن يشاورهم شيخ الجامع فى شؤون الازهر المهمة بحيث لا يرم فيها أمراً حتى يستقر عليه رأيهم أو رأى غالبيتهم .

ميزانية سنة ١٨٨٣

طلبت وزارة الحرية فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ زيادة ٢٥٠ الف جنيه على ميزانيتها لكي تزيد عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي ، وكذلك طلبت بعض الوزارات الأخرى زيادة المخصص لها ، ولما كان من اختصاص الرقابة الثنائية الاشراف على وضع الميزانية فقد طالت المناوضة فى هذا الصدد بين الحكومة والرقبيين ، ثم استقر الاتفاق على زيادة ميزانية الحرية ١٥٤٩٦١ جنيه ، فقد كانت فى ميزانية سنة ١٨٨١ - ٣٦٨٠٠٠ جنيه فزادت إلى ٥٢٢٩٦١ جنيه بما فيها مائة الف من الاعتماد غير الاعتيادى ، ونوه الى هذه الزيادة معتمد فرنسا فى رسالته إلى المسيو جامبنا (٣)

وصدر الأمر العالى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتقرير ميزانية سنة ١٨٨٢ ،

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٢) عدد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٣) رسالة سنغفس الى جامبنا فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ . الكتتاب الاصفر

وقد رت فيها اليرادات المخصصة للدين العمومى بمبلغ ٢٢٥ر٣٧٧ر٤ جنيه مصرى،
والمصروفات المخصصة له بمبلغ ١٠٠ر٩٧ر٤ جنيه، واليرادات غير المخصصة للدين
بمبلغ ٣٣١ر٣٦٩ر٤ جنيه والمصروفات غير المخصصة له بمبلغ ٨٦٨ر٣٦٦ر٤ (١)
وقرر فتح اعتماد بمبلغ ٥٤٠ر٠٠٠ جنيه من الميزانية غير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢
لصرفها فى مطالب الوزارات والمصالح، فنها ١٠٠ ألف جنيه لوزارة الحرية و ١٧٠
ألف جنيه لوزارة الاشغال و ٧٠ ألف جنيه للسكك الحديدية و ١٠٠ ألف جنيه
للسودان وهرر والبحر الاحمر، و ١٠٠ ألف جنيه احتياطى للمصروفات غير المنظورة.

موقف تركيا حيال مصر

لم يكن موقف تركيا حيال مصر موقفا سليما ولا نزيها، بل كانت ترمى الى
انهاز الفرص لا تقاص مزايلا الاستقلال الذى نالته مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد
اسماعيل، واسترداد هذه المزايا والتدخل فى شؤون مصر الداخلية، ومع أن تركيا
كانت وقتئذ من الضعف والارتباك بحيث لا تستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية
خاضعة لحكمها، فقد كانت السياسة التركية قائمة على اللس وقصر النظر، فهى لم تدع
وسيلة إلا أنتهزتها لإخراج مركز مصر والوقية بها، وقد تقدم الكلام عن محاولتها
انتقاص حقوق مصر فى الفرمان الذى تلقاه الخديو توفيق، وكان موقفها من يوم
أن ظهرت الثورة العراقية إلى أن وقع الاحتلال موقفا مشثوما، قوامه التخل وسوء
النية والخداع، فضلا عن الجهل وقصر النظر، وكان ذلك من أكبر العوامل
المساعدة على وقوع الاحتلال

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام، وتألفت وزارة
شريف باشا المرجوة من الامة، وهدأت الاحوال وابتدأت الوزارة الجديدة بتحقيق
برامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان، وبالرغم من ذلك فان الحكومة التركية رأت

في هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل في شؤون مصر واتصال حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى مصر للنظر في الحوادث الاخيرة ، وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثماني وهو مؤلف من علي نظامي باشا سر ياور السلطان عبد الحميد ، وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ومجل على باشا الصدر الاعظم المشهور وفي معيتهما قدرى بك وصفر افندى وسيف الله افندى من ياوران السلطان

الوفد العثماني الأول

براسة على نظامي باشا — أكتوبر سنة ١٨٨١

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ قاصداً إلى مصر ولم يسبق تأليفه مخبرة بين حكومة الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من ايقاده ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينيء بقيام هذا الوفد ، فقوبل النبأ بالدهشة ، لأن حالة البلاد لم تكن تسبغ ايقاده فضلاً عما يحذنه بجيئه من هياج الخواطر واثارة الهواجس في وقت كانت البلاد محتاجة فيه إلى اقرار الطمانينة في النفوس ، ولكن الحكومة العثمانية كانت في الواقع تعتمد احداث حدث يثير الخواطر في مصر ، فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ، أو لعلها نظرت بعين الاستياء الى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستوري في مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومة الاستانة التي جبلت على كراهية الحرية والدستور ، هذا إلى أن على رأسها وقتئذ السلطان عبد الحميد الذي بدأ عهده بتعطيل القانون الاساسي العثماني ، والغاء مجلس المبعوثين (النواب) وتشيت دعاة الحرية وأنصارها ، أضف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظوراً اليه في الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان تركيا لم يكن ليفخر له اغفاله الذهاب الى عاصمة السلطنة ، حين ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء ، ومن هنا تدرك سببا من العوامل التي دعت الى تأخير ارسال الفرمان ، وما ادخلت الحكومة العثمانية فيه من التيود والتعديلات ، حقا ان توفيق باشا اعتذر من ذهابه الى الاستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة

وجوده في عاصمة ملكه ، ولكن هذا العذر لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، إذ كان من أخص صفاتهم العنصرية والكبرياء وسوء الظن والانتقام ، لذلك انتهزوا كل فرصة لاجراج مركز الخديو واثارة المشاكل والمقبات في وجهه ، ففكرة ارسال وفد الى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها (١)

جاء هذا الوفد الى الاسكندرية يوم الخميس ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة في مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة .

وفي صبيحة الجمعة ذهبوا إلى سراي الاسماعيلية لمقابلة الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب ، وتبادلوا إياهم عبارات التحية والود ، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذل في تحسين أحوال البلاد ، وأن الغرض من ارسال هذا الوفد هو اظهار الثقة بالخديو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه ، فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين الى قصر النزهة ، وهناك رد لهم الخديو الزيارة .

زيارة على نظامى باشا لديوان الحرية

وذهب على نظامى باشا إلى قصر النيل حيث كان ديوان الحرية ومركز الأتلاى الثانى ، فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحرية ، وهناك استدعى طلبه بك عصمت قائد الأتلاى ومعه الضباط من رتبة قائمقام وبكباشى ، والتي فيهم خطابا باللغة التركية عربيه لهم البارودى حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره فجاباه طلبه بك عصمت بقوله : « ان المناكر المصرية جموعا وأفرادا على قدم الطاعة والاقيا د لولى أمرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامتثال ، ويقفون عند

(١) رسالة المسيو برتلى سان هيلير وزير خارجية فرنسا الى المسيو تيسو سفير فرنسا في الاستانة — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ رقم ٣٦

حد نواحيه ، فان كلاً منا يعلم أن أول واجب على الجند هو اطاعة ولى الأمر والاذعان لما يأمر به ، وما منا إلا محب للجناب الخديوى ميسال بكليته الى الامتثال لآشارته (١) .

ولما انتهى من كلامه وقف على نظائى باشا ، وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط ، وأثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا ساعى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف .

زيارته للعلماء

زار بعد ذلك شيخ الجامع الازهر وهيب الاشراف والشيخ محمد عlish شيخ المالكية ، وكانوا فى احاديثهم معه يثنون على الجيش ويطرون أعماله ، ويدكرون فضله فيما ناله البلاد .

تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية

استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما ، وعدتاه تدخلا من تركيا فى شؤون مصر الداخلية ، وطلبنا من الحكومة العثمانية تقصير مدة اقامته (٢) وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتعلن ففوذها فى مصر حيال حضور الوفد ، فطلب السير ادوار مالت قنصل انجلترا العام من حكومته ارسال بارجة حربية الى مياه الاسكندرية (٣) ، فاجابت طلبه وافهقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة على ان تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثمانى أرض مصر ، وقد وصلت فلما البارجة الفرنسية الما Alma الى مياه الاسكندرية ، ثم جاءت البارجة الانجليزية اغنيسبل Invincible ، وغادرتا الميناء يوم ٢٠ اكتوبر غداة

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ اكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثائق رقم ٣٦ و ٣٧ و ٣٨

(٣) رسالة اللورد لايس Lyons سفير انجلترا فى باريس الى وزير خارجية

فرنسا — ١٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة ٤١

سفر الوفد العثماني ، فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع أثناء الثورة العراقية ، والمظاهرة الثانية وقعت في شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجيء بيانه ، ويلاحظ أن البارجة أفتسبل هي إحدى البوارج التي اشتركت في ضرب الاسكندرية يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثماني كان باعثا على محبة هذه البوارج فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحي .

عودة الوفد الى الاستانة

وظل رجال الوفد العثماني في مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولائم ، وأجمعت كلمة من حادثهم من ذوى المقامات على أن البلاد ليس فيما أى اضطراب ، وأكد لهم الخديو أن الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم ، واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا الى الاسكندرية يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفي صباح اليوم التالي أقبلوا راجعين الى الاستانة .

الى هنا انتهينا من بيان الاعمال التي قامت بها وزارة شريف ، وتطور الحوادث في عهدهما ، وقد بقي علينا أن فضل القول في أهم عمل تم على يدها وهو انشاء المجلس النيابي ، وهو ماسنوفى الكلام عنه في الفصل الآتى

الفصل السادس

انشاء مجلس النواب

سبق القول بأنه على أثر تأليف وزارة شريف باشا ، قدم اليه تقريران من أعيان البلاد ، أحدهما بمثابة ضمان منهم لتعهدات الضباط باحترام النظام ، والثاني خاص بطلب انشاء مجلس النواب ، وهذا ما سنفضله فيما يلي :

قدم هذا التقرير موقعا من ١٦٠٠ من وجوه البلاد وأعيانها ، متضمنا المطالبة بتأليف مجلس النواب ، وقد أُلغ التقرير الى المزايا التي تعود على البلاد من تأليفه ، وأشار الى مجلس شورى النواب الذى أنشئ فى عهد اسماعيل ، وطلب موقعوه أن يكون للمجلس الجديد من الحقوق والسلطة مثل ما للمجالس النيابية فى أوروبا ، وهذا التقرير يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورية ، وهو شبيه فى أهميته باللائحة الوطنية التى قدمت للخديو اسماعيل من كبراء البلاد وأعيانها لتوسيع سلطة مجلس شورى النواب ، وانليك نص التقرير .

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية الا بالعدل والحرية حتى يكون كل انسان آمنا على نفسه وماله ، حرا فى أفكاره وأعماله ، مما فيه سعاده وحسن حاله ، وهذا لا يتأتى الا بإيجاد حكومة شورية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ، ولا تطرق اليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس ملية من نهاء أممها ، ينوبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ، ويكونون الواسطة الحقيقية فى تنفيذ ما تصدره الحكومات من الاحكام العادلة ، وعلى هذه القواعد ولاجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق ، وبما أن مقاصد خديوتنا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبنا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المرحوم الداورية صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب لا متنا

المصرية يكون له بالمجالس الامم الاوروبية المتعدنة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعاد لها نعمة ، وتصير حكومتها العادلة أنموذجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، واننا على يقين من قبول التماسنا هذا وقصا لارادة وللى النعم أدام الله اجلاله « (١)

وقد حقق شريف باشا هذا المطلب ، اذ كان مقتنعا قبل قيام الثورة المصرية بضرورة انشاء مجلس نيابي كامل السلطة

ففى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨) رفع الى الخديو تقريراً باجابة مطالب الأمة فى هذا الصدد ، ضمنه مزايا النظام الدستورى وضرورة اقراره فى مصر ، وطلب تمهيداً لتأليف المجلس النيابى الجديد اجراء انتخابات عامة طبقاً لللائحة مجلس شورى النواب القديم ، على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الاساسية التى تكفل نهوضه الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة (٢) أو بعبارة أخرى انه دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) تضع الدستور الجديد .

خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم

دعا شريف باشا فى تقريره الى اجراء انتخابات طبقاً لنظام مجلس شورى النواب القديم ، قائماً بالبيان نذكر هنا أهم قواعد هذا النظام كما استخلصناها من لائحته الاساسية ولائحته الداخلية (النظامية) ليسهل على القارئ المقارنة بين قواعده وقواعد القانون الاساسى (الدستور) الذى عرضه شريف باشا وقرره مجلس النواب الجديد .

يتلخص نظام مجلس شورى النواب فى القواعد الآتية :

-
- (١) مذكرات عراقى المخطوطة ص ١٥١
(٢) الوقائع المصرية عدد ١ اكتوبر سنة ١٨٨١

١ — ان هذا المجلس لم تكن له سلطة قطعية في أى أمر من الامور ، وهو وان كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون الا أن هذه القرارات لاتمدو أن تكون « رغبات » ترفع الى الخديو وله فيها القول الفصل

٢ — يتألف المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديريات ، وجماة الاعيان في القاهرة والاسكندرية ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية على حسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط .

٣ — يشترط فيمن ينتخب عضوا أن يكون مصريا ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنه ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليان أو من المحكوم عليهم بالافلاس أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أى بعد مضي ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الاولى ، ولوحظ في هذا التمييز أن هذه المدة كانت تكفى لاقتشار التعليم في البلاد ، بحيث يشترط في الاعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم الملم بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول .

٤ — يجتمع المجلس شهرين في كل سنة ، من ١٥ كيهك الى ١٥ أمشير (من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخيرها أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وأجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الاساسية) .

٥ - تعيين رئيس المجلس ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح في هذا التعيين

٦ - ينتخب المجلس من بين أعضائه لجنا تسمى (أقلاما) ، ومن أعمالها الفحص عن صحة نيابة الاعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو ليعطى كل واحد منهم « البرولدى » أى الأمر باعتماد عضويته .

هذه هى أهم القواعد الجوهرية لمجلس شورى النواب القديم ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون (١١).

الانتخابات

وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره الى الخديو صدر الأمر العالى باجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم غرة صفر سنة ١٢٩٩ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١) لافتتاح مجلس النواب (١٠) .

ولاشك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات واملأ ارادتها فيمن يختارهم العمدة والمشايخ ، ولكن شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة ، وأصدر منشورا بذلك الى جميع المديريات والمحافظات بانه فيه المديرين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة (١٣) وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديث يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة

(١) مقتبس من كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٩٣

(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ج ١ ص ١٨٧ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١

وفي الحق أن الحكومة لم تتدخل في هذه الانتخابات ولم تعرض لحرية الناخبين في انتخاب من يريدون ، فكان الانتخاب حرا بكل معاني الحرية ، وكذلك كان حرا من تدخل العرايين واملاء ارادتهم على الناخبين وترشيح أشياءهم واتباعهم ، وقد كلف في استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل في انشاء مجلس النواب ان يتدخل في الانتخابات ، وعلى ارادته على الناخبين لكي يضمن تأليف غالبية النواب من اتباعه ومرشحيه ، ولو فعل ذلك لقصى على حرية الانتخاب قضاء مبرما ، ولكن حسنا فعل اذ ترك الناخبين احرارا في انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والاخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التي هي قوام الحياة الدستورية الصحيحة ، فجاءت الانتخابات صورة صادقة لارادة الناخبين وضرب العرايين بذلك مثلا في احترام حرية الانتخاب .

أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١

وقد أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الاعضاء الآتية
أسمائهم (١) :

نواب القاهرة

محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحي (باشا) احمد افندي السيوفي (باشا)

نواب الاسكندرية

السيد سعيد الغرياني . عبد المجيد افندي البيطاش

نائب دمياط

عبد السلام افندي خفاجي (بك)

(١) عن جريدة المحروسة عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨١

نواب القليوبية

محمد بك الشواربي (باشا) . الشيخ سليمان منصور . مصطفى أفندي علام .
ابراهيم اغا أبو خشيش .

نواب الدقهلية

هلال بك منير . يوسف أفندي صالح . على بك القريبي . الشيخ احمد على
سعد . الشيخ حسين سويلم . الشيخ العدل أحمد . الشيخ جاد مصطفى .

نواب البحيرة

محمد بك الصيرفي . الشيخ احمد الصوافي ، الشيخ احمد على محمود . ابراهيم
أفندي الوكيل . بسيوني أفندي أبو الفضل . محمد أفندي عوض . محمد أفندي دبوس .
الشيخ احمد الحناوى

نواب المنوفية

محمد أفندي الجندي . احمد بك مصطفى . على بك شعير . السيد أفندي الفقي .
احمد أفندي عبد الغفار . حسين أفندي أبو حسين

نواب الغربية

محمد بك المشاوى . أحمد بك الشريف . مصطفى أفندي أبو العز (باشا) .
السيد محمد أبو النظر شتا . الشيخ أحمد الصباحي . الشيخ رزق نوير . الشيخ
ابراهيم سعيد (باشا) ، محمد أفندي الشاذلي . الشيخ ابراهيم يونس

نواب الشرقية

سليمان باشا أباطه . الشيخ عبد الوهاب الضيفي . احمد بك أباطه . محمد أفندي
عبد الله . امين بك الشمسي (باشا) ، احمد أفندي نصير . الشيخ زيد جمعه . على
أفندي مكاوى

نواب الجزية

عباس افندی الزمر . السيد احمد عفيفی . مراد افندی السعودی . خليل افندی
ابو زيد

نواب الفيوم

السيد طلبه حزين . السيد معتوق . خليفة الهواری

نواب بني سويف

احمد افندی سالم الريدی ، اسماعيل افندی سليمان . علي افندی كساب . السيد
محمد أبو المكارم .

نواب المنيا

محمد سلطان باشا . علي افندی شرأوی (باشا) . حسن باشا الشریعی . يوسف
افندی عبد الشهيد (بك) . محمد افندی جلال (بك) . محمد افندی مصطفى عميره

نواب أسيوط

محمود بك سليمان (باشا) . السيد عبد الحق عبد الله . عثمان افندی غزالي .
محفوظ افندی رشوان . الحاج جبر افندی محمد . حسين افندی جمعة . مهني افندی
يوسف عمر

نواب جرجا

احمد اغا الدقيشي . السيد رضوان عطية . السيد رشوان حمادی . السيد سرور
شهاب الدين . عبد الشهيد افندی بطرس

نواب اسنا

احمد بك علي العديسي . عبد الرحيم افندی محمد سليمان

نواب قنا

محمد افندى ابو سحلى . على افندى ابراهيم . السيد احمد محمد . السيد طابع
سلامه .

هؤلاء هم نواب الأمة سنة ١٨٨٢ (١) ، ويلاحظ أن عددهم يزيد على ٧٥
وهو العدد الذى تنص عليه اللائحة الاساسية لمجلس شورى النواب ، وقد نشأ هذا
الفرق عن زيادة عدد المراكز والاقسام فى المديرية

رئيس المجلس ، ومكتب المجلس

ولما كانت المادة الثالثة من اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب تجعل تعيين
رئيس المجلس ووكيله منوطا بالخديو فقد أصدر توفيق باشا أمرا بتعيين محمد سلطان
باشا رئيساً للمجلس (٢)

وعين عبد الله باشا فكرى كبيراً لكتاب المجلس (سكرتيراً عاماً) مع بقائه
وكيلاً لوزارة المعارف العمومية (٣) وأديب اسحق كاتباً ثانياً «سكرتيراً» مع بقائه
ناظراً لقلم الانشاء والترجمة بوزارة المعارف (٤)

(١) راجع اسماء اعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتابنا
(عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ . و اعضاء (مجلس المشورة) فى عهد
محمد على بالجزء الثالث من « تاريخ الحركة القومية » ص ٥٧٣ . و اعضاء الهيئات
التمثيلية التى تالفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٩٦ والجزء
الثانى ص ١٨ و ١٦ و ٢٢٠ من « تاريخ الحركة القومية »

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١
(٣) وفى عهد وزارة البارودى خلا مركز كبير لكتاب المجلس (سكرتيراً عاماً)
بدخول عبد الله باشا فكرى فى الوزارة فعين على بك فهمى رفاعة بدله كبيراً
لكتاب المجلس مع تعيينه وكيلاً لوزارة المعارف (الوطن عدد ١٨ فبراير
سنة ١٨٨٢)

(٤) هو قلم انشئ فى اكتوبر سنة ١٨٨١ . للترجمة والتدريب على فنون
الكتابة والانشاء وأسندت رأسه الى اديب اسحق — الوقائع المصرية عدد ١٣
اكتوبر سنة ١٨٨١

وكان هذا التمين مطابقاً لرغبات العرايين والرأى العام ، فان سلطان باشا كان الى ذلك الحين من خاصة أنصار الحركة وأكبر مؤيدى عرابي ، وفي داره كانت تعقد الاجتماعات الوطنية ، وعبد الله باشا فكرى كان من معاضدى الحركة ومؤيدىها ، وقد اختاره البارودى بعد ذلك وزيراً للمعارف فى الوزارة التى ألفها ، وأديب اسحق كان فى عهد وزارة رياض باشا السابقة من أشد المعارضين لها كما تقدم بيانه (ص ٦٨)

افتتاح مجلس النواب

٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

كان افتتاح مجلس النواب يوماً مشهوداً من أيام مصر التاريخية ، استقبلته الأمة مقتبلة مبهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بانشاء مجلس يمثلها ويشرف على شؤونها وأقدارها ، وقد كان هذا المجلس حقاً رمزاً لهذه الحرية ، ولولا دسائس الانجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها .

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الاشغال ، (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٥ صفر سنة ١٢٩٩) لافتتاحه ، (١) فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية اليه بالجمهير ، واصطفت أورطة من الألاى الاول المشاة (آلاى الحرم) على جانبي الطريق من باب الديوان إلى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعه موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج ، وحضر النواب وأخذوا بحالهم ووجوههم

(١) كان محمدا لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ كما تقدم بيانه فى الامر العالى لاجراء الانتخابات ، ولمعدهم اكال معدات الاجتماع فى المكان الذى خصص بوزارة الاشغال أرحى الى يوم ٢٦ ديسمبر

تهلّل غبطة وسروراً ، وفي نحو الساعة العاشرة صباحاً تحرك الركب الخديوى من سراى الاسماعيليه ، فاطلقت المدافع من القلعة ابذاناً بتحرك الموكب وكان فى صحبة الخديوى فى عربته شريف باشا ورئيس مجلس الوزراء ، واحمد خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ورئيس الديوان الخديوى ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود بحياة الخديوى منادين النداء المعتاد « افند مزجوق باشا » (يعيش أفندينا) وكان فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه فتلقوه بالاجلال ، وقصد إلى الغرفة المدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم أنهى إليه سلطان باشا أن المجلس قد استعد وكل اجتماع الاعضاء ، فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع فى نحو الساعة الحادية عشرة ، وحيا الأعضاء ، فتلقوه بحمىل الاعزاز والاجلال

خطبة العرش

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة ، وافتتح المجلس بتلاوة خطبة العرش وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن يتوبوا عن الأهالى فى الامور العائدة عليهم بالنفع ، وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ، ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة ، فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابه ، ومن تخفيف أحوال الأهالى على قدر الامكان ، فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاعمه فى هذا اليوم باجتماعكم ، وأنتم تحيطون علماً أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم ، وهذا منهجى واضحاً مستقيماً ، وعليه سبرى منذ توليت أمركم ، محبا للثرية ونشر العلوم

والمعارف ، فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة في هذه الأمور كلها ، خالصاً مخلصاً في خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكراته في المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذي هو أهم شيء في هذا الوقت الذي هو عصر الترقى والتقدم ، فالواجب علينا الاعتدال والتأني وحسن التبصر ، وأن نكون يداً واحدة في اتمام الأعمال النافذة ، متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم ، متمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله ، نسأل الله حسن النجاح انه ولى التوفيق . (١)

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له وأطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب مبشرة باجتماع مجلس النواب ، ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد إلى سرايه في موكب حافل وتمت خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة في تاريخ مصر الدستوري ، لأنها أول خطبة لولى الامر في افتتاح أول مجلس نيابي كامل السلطة في تاريخ مصر الحديث ، وهي في مجموعها سديدة المعاني واضحة الأسلوب ، متضمنة اعلان الخديو انضمامه إلى الامة في اقرار النظام الدستوري ، وقد القاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلماني ، فكان في القائه ايها تثنيتنا وتوكيدا لما احتوت عليه من الآراء والمعاني

لم تكن جلسة الافتتاح علنية ، وذلك طبقا لللائحة لمجلس شورى النواب القديمة ، ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مجلس الاعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح ، ولم يدع أحد من قناصل الدول الى حضور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقا لللائحة القديمة ، ولأن هذا الاجتماع من شؤون البلاد الداخلية ، وقد أعد في القاعة ١٢٠ كرسيًا للجلوس

النواب ، وكانوا في الواقع أقل من ذلك ، ولكن الحكومة كانت معتمدة تعديل
اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديرات ، وانتخاب نواب
عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد ، وأعدت
كذلك نحو ٤٠٠ كرسي للنظارة ، لاعتزامها جل جلسات المجلس علنية في
اللائحة الجديدة .

خطبة رئيس مجلس النواب

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الاقلام (اللجان) وظلوا مستريحين
ساعة من الزمن ، ثم عادوا إلى قاعة المجلس ، واستأقوا اجتماعهم ، فالتقى فيهم محمد
سلطان باشا الخطبة الآتية :

« أيها السادة النواب

» نحمد الله الذي جعل أمرنا شوري ونصلي ونسلم على نبيه المأمور بالشورى
والآمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد
وسمو الارادة ، فما زادكم الا يقيناً بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر
وسلامة الطوية والارتياح الى المصلحة الوطنية ، وقد اجتمعتم في هذا المقام الرفيع
بعتاية الجناب العالي ورجال حكومته السنية للنظر في أمور أوطانكم وأنتم خلاصة
وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبائه ، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة
والاعتدال والثبات ، ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح والتنظيم قابل
للتقدم والعمران جامع لاسباب المنافع الكلية ، فما عليكم الا السعي والاجتهاد لنوال المراد ،
ولكنكم لا تجهلون أن علينا حقوقا واجبة للحفاظ ، واذما لازمة الرعاية ، وأنا قد أمرنا شرعاً
بمحافظة اليهود ورعى التمس ، فمن تلك الجهود شدة الارتباط وصلة التبعية للدولة العلية التي
هي مركز قوتنا ومرجع سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الاخلاص ، فلا بد
من ثباتنا على هذه الحال بالنظر اليها ، ولا شك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأيد
أمر الشورى فيما يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التي تكون جزءاً

من قوتها الكلية ، ومن النعم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه النعم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التي ينبغي لنا الاعتقاد برغبتها في انتظام أمورنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية وفي المنشورات الرسمية ، فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه النعم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شيء من الواجبات لزمنا الاخذ باسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدراً عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلونا موضع قمتهم واعتمادهم .

فوجهوا اخواني همتمكم في السعي بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات ، فمن جد وجد ، ومن سار على الثرب وصل . (١)

خطبة سليمان باشا أباطه

ثم التي سليمان باشا أباطه نائب الشرقية الخطبة الآتية :
« سعادة الرئيس

« الحمد لله على سوابغ آلائه ونوايع نعمائه ، وبعد فقد أبان سعادة رئيس مجلسنا الهام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل إلى المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر الى العهود الواجبة الحفظ والنعم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلاً عن نفسي ونائباً عن سائر اخواني النواب ، فيا سعادة الرئيس الهام ، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية إلا وفي عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدراً عنها الضرر ، ويا اخواني لقد علمتم أن الانظار محددة اليانا والافكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الاصلاح

من بابه ، وتأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر إلا إلى المصلحة العمومية ، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية ، وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجتاب الخديوى العظيم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة إلى تأييد مجلسنا ، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والسادد ، فما أجبرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن المال ، وقد آن للشروع في العمل ، فلنقبل عليه بتفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة إلى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا وإليه نتيب » (١) .

وبقي المجلس بعد ذلك مجتمعاً ، وأخذ ينظر في نظامه الداخلى ، وقد كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام ، تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة في ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، وأقيمت الولائم والحفلات في القاهرة والاسكندرية ابتهاجاً بافتتاح المجلس الجديد ، واشترك فيها كثير من النواب والاعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف اصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام في حياة مصر القومية

الجواب على خطبة العرش

اجتمع المجلس يوم افتتاحه واتخب من بين أعضائه لجنة عهد اليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه إلى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم :

احمد بك الشريف . عبد السلام بك المويلحى . محمد بك الشواربى . أمين بك الشمسى . هلال بك منير . محمود بك سليمان . احمد بك على . مراد افندى السعودى اسماعيل افندى سليمان . على بك شعير .

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس ، وفي يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا

فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة الى سراى الاسماعيلية بلباسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سليمان الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده ، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده ، قوم لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجتاب الخديوى الفخيم على انصاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه الشريف اظهاراً لمقصده الجليل من حيز القول الى عالم الفعل واجابة لرغبة الامة ، ونظراً للمصلحة العامة ، بعد أن زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلال همم الخديوية التى ذلت لها صعاب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت واطمأنت الحال ، ودنا المنى واهادت الآمال ، ولقد شنف اسماعنا وأنشأ أرواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدتنا وملأها سرورا وطربا بما تضمن من الافصاح عما عرفناه لولى النعمة ، والفناء من نزاهة النية ونبالة القصد ، حتى لقد نطق السرائر بما بدا على قسماات الوجوه من سمات السرور ، فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحجب اليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتها .

« فلم يبق الا أن نبذل غاية ما فى السعة ونأتى على قاصية الاستطاعة فى دفع هذه الامة التى ندبتنا للنظر فى منفعتها واستنابتنا عن أنفسها لرؤية مصالحها ، سالكين فى ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغيبه ، ومحمد بيمين توفيقه عاقبته ، وبعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والولولة العلية العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة ، ويؤكد علاقتنا الودادية مع البول الاجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين إلى الله جل ثناؤه وقدست آلاؤه فى ان يحرس لنا هذا الجتاب الخديو

الفخيم ويديم لاطواننا به النفع العميم ، أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام ^(١) »

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا باظه عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة في تاريخ المجلس ، وهي صور ناطقة تمثل لنا جانباً من الحياة السياسية والآداب البرلمانية في ذلك العصر ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة — في مجموعها — وتدل على سهولة إيلاف نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة

لجان المجلس

انتخب المجلس في يوم الافتتاح لجانا (أقلاماً) على نظام اللامحة القديمة ، فأُسفرت النتيجة عن انتخاب اللجان الآتية .

(لجنة المدن) . برئاسة عبد السلام بك المويلحي . (لجنة الشرقية) . برئاسة أمين بك الشمس . (لجنة الغربية) . برئاسة محمد بك المنشاوي . (لجنة الأقاليم الوسطى) برئاسة اسماعيل أفندي سليمان . (لجنة قبلى) برئاسة محمود بك سليمان ^(٢)

تحقيق صحة نيابة الاعضاء

اجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضواً وتليت عليهم القرارات الصادرة من اللجان عن تحقيق صحة نيابة الاعضاء ، فبين أن نواب البحيرة يزيدون عن المقرر لها ثلاثة ، لأن عدد نوابها خمسة وقد انتخب عنها ثمانية ، فاستغنى أحدهم الشيخ أحمد الخناوى ، وتبين أن الاصوات التى نالها الشيخ أحمد الصوفانى أقل من أصوات محمد بك الصيرفى ، وكذلك محمد أفندي عوض ، فقرر المجلس صرف النظر عن الشيخ أحمد الخناوى

والشيخ احمد الصوفانى ومحمد افندى عوض ، والاكتفاء بالخمسة الباقين من نواب البحيرة مع التصديق على انتخاب باقى النواب (١)

اللجنة الدستورية

وتناقش الاعضاء بهذه الجلسة فى هل يسير المجلس على أحكام اللائحة الاساسية القديمة التى انتخب على أساسها ، أو ينتظر وضع اللائحة الجديدة (الدستور) ، فتقرر أن يسير المجلس على أحكام اللائحة القديمة الى أن تقرر اللائحة الجديدة ، وانتخب المجلس لجنة للنظر فى اللائحة الجديدة التى اعترفت الوزارة وضعها وتقديمها للمجلس لاعتمادها ، فكان تأليف اللجنة قبل أن يحال الى المجلس مشروع اللائحة بمشابة استعجال لوضعه ، وقد تألفت اللجنة كما يلى :

عبد السلام بك المولىحى ، عبد المجيد افندى البيطاش ، الشيخ احمد محمود ، احمد بك على ، محمود بك سليمان ، أمين بك الشمسى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، احمد افندى عبد الغفار ، الشيخ ابراهيم سعيد ، محمد المتشاوى بك ، حسن باشا الشريعى ، اسماعيل افندى سليمان ، مراد افندى السعودى ، احمد بك أباطه ، على بك القرىبى ، واستقر رأى المجلس على اسناد رئاسة هذه اللجنة الى حسن باشا الشريعى (٢)

وقد سميت هذه اللجنة (لجنة اللائحة) : وستجرى على تسميتها فى سياق الكلام (اللجنة الدستورية) طبقا للمصطلحات البرلمانية

اللائحة الاساسية الجديدة (الدستور)

اشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، وكان يسمى فى اصطلاح ذلك العصر (اللائحة الاساسية) أو (القانون الاساسى) وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية

«١» الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

«٢» مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

إذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية ، كتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وتخويل المجلس حق اقرار القوانين ، بحيث لا تصدر الا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها ، وإلزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة في مجلس النواب دون مجلس الشيوخ

وتستطيع أن تترك الفرق الكبير بين الدستور الذى وضعه شريف باشا سنة ١٨٨١ ونظام مجلس شورى النواب في عهد اسماعيل سنة ١٨٦٦ بمراجعة نصوصهما ومقارنتهما بعضهما ببعض ، ويخلص لك من هذه المقارنة أن البلاد نالت دستورا حقيقيا سنة ٨١ - ١٨٨٢ ، وهو مقتبس من الدستور الذى وضعه شريف باشا ذاته في أواخر عهد اسماعيل والذى سميته دستور سنة ١٨٧٩^(١) ولم ينفذ في حينه لما وقع من التدخل الاوروبى الذى انتهى بخلع اسماعيل

تقديم الدستور الى مجلس النواب

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب المناقشة فيه واقارره ، أى أنه جعل من المجلس جمعية تأسيسية تملك وضع الدستور ففي عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (١٢ صفر سنة ١٢٩٩) جاء الى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء ، فعرض الدستور على هيئة المجلس ، والتقى في هذا المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ، وألمح الى أنه بوضع هذا الدستور إنما يتخذ الخطوة التى رآها من ثلاث سنوات في عهد اسماعيل ، وهذا أهم ما جاء في الخطبة :

أيها السادة النواب

انى لا أقدر أن أعبر عن سرورى بالحضور بينكم في هذا اليوم الذى أعده مبدأ لعصر جديد ان شاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح
حضر اتيكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات تراسى لى ان الطريقة الوحيدة

نخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى واشتراك رأى نواب الاهالى مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعا لمجلس النواب الذى كان موجودا ، وهو أجرى فيه تغييرات لم ييسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ، فترتب عليها تعويق أتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق ، وأنى لأعد نفسى سعيدا حيث ان افكارى في هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية ، وهذه الافكار قد طابق عليها عموم الاهالى ، وهذا حصل انتخاب حضراتكم ، واجتمعتم ، فلنهنئ القطر على ذلك ونهنئ أنفسنا وتدعوا للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية يبقاها مصدرا لكل خير ، ولما كانت لأئحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم افكارنا جميعا كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعروض الذى رفعت أخيرا للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا فاشتغلت مع رفقاى بتحضير لأئحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حراً وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا ، لكن حيث إن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة في ابداء آرائكم وحق المراقبة على افعال مأمورى الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لأئحة مالم يكن بتصديق وقرار منكم ، وكذلك تعهدت بان تجعل النظر مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم ، والنهاية فانه لم يحجر عليكم فى شئ ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومرأيتكم ، انما لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الاجنبية بها ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداتها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها

بمقدور خصوصية والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الامور موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتمهيداتنا وعدم خدشها بشيء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الاجنبية ، ومتى رأيت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تمهيداتنا بحسن اخلاص بدون مساعدتها فنتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه ، وانى لوائق بان بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لا بد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا . وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهي رفع البلاد لا يمكن الحصول عليها الا بعد التصديق على لائحة اجراءاته ، فالأمر من حضر انكم المبادرة بنظرها حتى اننا نشرع في الاعمال النافذة المهمة ، ولكونه من تنمة وضع مجلس نواب لزوم ترتيب مجلس للادارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين من كل امر يجبرونه خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين واللوائح في أثناء تأدية وظائفهم فقد عمل عن ذلك مشروع وهاهو مقدم للمجلس ، الأمر أيضا الاسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة ، وان شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب ، نسأل تعالى ببركة نبيه الكريم أن يقرن اعمالنا بالنجاح ويوقتنا للاتحاد قولاً وفعلًا لما يكون فيه الاصلاح (١) .

ولما عرض شريف باشا على المجلس مشروع الدستور (اللائحة) أحيل الى اللجنة الدستورية السابق الكلام منها ، فأخذت تنظر في مواده وتو الى اجتماعاتها لهذا الغرض ، ولما أتمت مهمتها قدم سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى شريف باشا ملاحظات المجلس عليه ، وذلك في ١٨ يناير سنة ١٢٨٢ (٢٧ صفر سنة ١٢٩٩) ، وقد أقرت اللجنة معظم مواد المشروع مع تعديلات يسيرة في بعضها لا تغير من جوهره شيئا فوزع شريف باشا على الوزراء المشروع مع ملاحظات اللجنة ليتدأ كروا فيه ، وكاد الأمر يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الازمة السياسية التي أدى اليها تدخل فرنسا وانجلترا في وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف باشا .

الفصل السابع

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

مذكرة فرنسا وإنجلترا إلى الحكومة المصرية

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة فسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢
ترجع هذه الأزمة إلى سوء نية الدولتين إنجلترا، وفرنسا، حيال مصر وإثمارهما
بالنظام الدستوري، الذي كاد يستقر بإعلان اللامعة الأساسية، ولم يكن بقي على إعلانها
وصدور المرسوم بها سوى إجراءات شكلية من تبادل الرأي بين مجلس النواب
والحكومة على التعديلات الطفيفة التي أدخلتها لجنة المجلس في مشروع اللامعة
ولكن إنجلترا وفرنسا أرادتا أن تحدثا حدثا يخلق الاضطراب في مصر، وقد
يؤدي بالدستور، وذلك بتدخلهما في شؤون مصر الداخلية، وإيقاع الفرقة بين
الخدوي والامة، لكي تتخذا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح

مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

في اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢^(١) توجه السير ادوار مالت
Edward Malet معتمد إنجلترا والمسيو سنكفكس Scienkiewicz المعتمد الفرنسي
مجتمعين إلى سراي عابدين، وقدمتا إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة
٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما إلى معتمدهما
في مصر، وأبلغاها أيضا إلى شريف باشا، وهذا تعريبها :
«كفتم غير مرة بأن ننهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمهما

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٢٦

على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض انتظام الشؤون العامة في مصر .

« ان الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وان الحوادث الاخيرة ، وبخاصة الامر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن ، فلمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع السير ادوار مالت الذي كلف بمثل ما كلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات التي قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم مساعدة مصر ورفاهيتها التي يهم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر ، ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الاخطار التي يمكن أن تستهدفها حكومة الخديو ، ومن الحق أن هذه الاخطار ستلحق من فرنسا وانجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها ، وتمتد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة اليها لإدارة شؤون الشعب المصري والبلاد المصرية » . (١)

ومعنى هذه المذكرة ان الدولتين اتحدتا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر وقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل في شؤونها الداخلية ، وظاهر من عباراتها ان فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء الى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلماني في مصر ، ولم تكتم الاغراب عن هذا الاستياء صراحة المذكرة ، اذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الامر الخديوي باجتماع مجلس النواب » وترى المذكرة الى مكاشفة الخديو بأن الدولتين مؤيدتان له ، ومعنى هذا التأييد في الملابس التي كتبت فيها هو اغراؤه بالسعي لاسترداد السلطة المطلقة ، والعبث

(١) عربناها عن النص الفرنسي الوارد في الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١
٨٢ - وثيقة رقم ٤٢ - برقية جامينا الى سنكفكس

بالنظام الدستورى الجديد ، والدس والتفريق بين الخديو والحركة الوطنية ، وهكذا
دأب السياسة الاستعمارية فى مصر والشرق ، فان من وسائلها الى تحقيق أغراضها
التفريق بين الامة وولى الامر ، وبين الامة بعضها وبعض ، وبديهي أن مثل هذا
الاسلوب فى مخاطبة الخديو يلقى فى روعه انه فى استرداده السلطة المطلقة يجد من
الدولتين مؤيدا ونصيرا ، فالغرض من تقديم هذه المذكرة هو ايقاع الفرقة واغراء
العداوة والاقسام فى مصر ، واثارة الهياج والاضطراب فيها ، هذا الى ما احتوت
عليه من ايلام عواطف الامة وجرح كرامتها واستثارة غضبها فى مدرجة الانتقال من
الحكم الاستبدادى الى النظام الدستورى ، مما تتوقع معه الدولتان تهيئة الفرصة
لتدخلهما المسلح فى شؤون البلاد .

مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة

ومن الواجب استقراء للحوادث أن نبين مصدر الفكرة فى ارسال هذه
المذكرة الى الحكومة المصرية ، فنقول ان مبتدعها هو المسيو جامبetta
السياسى الفرنسى الشهير ، فقد تولى رئاسة الوزارة ووزارة 'الخارجية الفرنسية فى نوفمبر
سنة ١٨٨١ عقب سقوط وزارة جول فرى Jules Ferry الذى كان يتولى الخارجية
فيها المسيو بارتلمى سان هيلير Barthelemy Saint Hilaire ، وكان سان هيلير
حريصا على مبدأ عدم التدخل فى شؤون مصر الداخلية ، فلما خلفه جامبetta أراد أن
يعلن نشاطه ويحيى النفوذ الفرنسى فى مصر ، وقد ساءه انشاء مجلس النواب إذ
كأن يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو الى استعبادها قاطبة ، هذا فضلا عن
اتصاله بالمالين اليهود وأخصهم جماعة روتشيلد وهم حملة معظم سندات الدين المصرى ،
فاجتمعت هذه العوامل وجعلته حريصا على النظام الدستورى ، ففاوض اللورد جراڤيل
Granville وزير خارجية إنجلترا فى ضرورة التدخل المشترك فى المسألة المصرية ،
واقترح ارسال تلك المذكرة الى الخديو توفيق لمناسبة افتتاح مجلس النواب ،

والفكرة في ذاتها لا تدل على الحكمة أو بعد النظر حتى من الوجهة الفرنسية ، فان افتتاح مجلس النواب لم يكن ليستدعى تأييد الدولتين للخديو ، إذ ما شأنهما في ذلك ؟ على انه لم يطلب منهما تأييداً الى ذلك الحين ، ثم ان تأييده في هذا الصدد هو إحراج لمركزه أمام المصريين ، واطهار له بمظهر الناقم من انشاء مجلس النواب ، وفي ذلك ما يفسح المجال لاساءة الظن به ويعد عنته محبة الشعب ، ويفرى به منافسيه في العرش ، على ان فرنسا لم تستفد من ارسال هذه المذكرة وما أعقبها من اشتداد اختلاف بين الخديو والبرانيين ، بل الذي استفاد من كل هذه الاحداث هم الانجليز ، فالفكرة كانت من كل ناحية عقيمة خالية من روح الحكمة وحسن السياسة .

عَرَضَ اذاً جامبنا فكرته على اللورد جرافيل ، قبلها مغتبطاً ، وكان ذلك في عهد وزارة غلادستون الذي يسمونه شيخ الاحرار في انجلترا ، وهي الوزارة التي قررت الحملة على مصر ووقع الاحتلال في عهدها ، وهذا يدلك على حقيقة مقاصد وزارة الاحرار في انجلترا نحو مصر ، وقد طلب اللورد جرافيل الى جامبنا أن يتولى هو وضع المذكرة المشتركة ، فوضعها ، واتفقت الحكومتان على تقديمها الى الخديو ، فقدمها له القنصلان كما أسلفنا .

قوبلت هذه المذكرة في مصر بالسخط العام ، وهاجت لها الخواطر ، وقلق الناس قلقاً عظيماً ، وأدرك رؤساء الجيش من رجال الحركة الوطنية ان المذكرة موجهة أولاً وبالذات الى حركتهم ، فاجتمعوا في ديوان وزارة الحرية (قصر النيل) للتشاور في الأمر ، وهناك وافهم محمود باشا سامى البارودى وزير الحرية ، فهدأ روعهم ، وذهب الى زملائه الوزراء ، وأنهى اليهم ما أثارته المذكرة في نفوس الضباط من السخط والاستياء ، فتوجه الوزراء ، وعلى رأسهم شريف باشا الى الخديو ، وتداولوا الأمر بينهم ، فاستقر رأيهم على ابلاغ المذكرة الى الباب العالي ، مع الاعراب عن عدم قبولها ، وتوجه شريف باشا الى معتمدى فرنسا وانجلترا وأنهى اليهما اعتراضه على المذكرة (١)

(١) رسالة سنكفكس الى جامبنا في ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ — الكتاب الاصفى
سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٢٨

وكان جامبتا يبغي أن يدم اتفاق الدولتين على التدخل في شؤون مصر ، على أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا ، فان الدولتين ما لبثتا أن اختلفتا رأيا في تحديد موقفيهما حيال المسألة المصرية ، وما لبث جامبتا ذاته أن سقط وسقطت وزارته في يناير سنة ١٨٨٢ ، وخلفه دى فريسنيه De Freycinet فظل يتولى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية حتى ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وكان عهده أشأم عهود السياسة الفرنسية في المسألة المصرية ، إذ ترك الانجليز يحتلون مصر ، فجاءت لم يخدم بمذكرته التي ابتدعها سوى السياسة الانجليزية ، ومهد بها السبيل لهذا الاحتلال .

تدخل آخر في وضع الدستور

كانت مذكرة الدولتين حلقة من سلسلة خطة مبيتة لاجراج مركز الحكومة البرلمانية التي أسست في مصر ، فقد أعقبها اعتداء آخر على حقوق البلاد ، إذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بإعاز من الرقيين الأوروبيين ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدموا اليه في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال (اللجنة الدستورية) بالنظر في اللائحة الاساسية ، واليك خلاصة المذكرة التي قدمها الرقيان الى قنصليهما :

ان مجلس النواب يريد أن يخول حق تقرير الميزانية ، وهذا الحق ولو كان مقصورا على المصالح التي لم تخصص ايراداتها للدين العام فانه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، لأن من نتائج المحتومة اخلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء في ادارة شؤون البلاد ، ولما كان الرقيان لا يملكان سوى التنبيه في تقاريرهما الى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة ، فان هذا الحق الذي له نتائج العملية أمام وزراء يملك الخديو تغييرهم يصبح لا قيمة له أمام مجلس نواب غير مسئول ، وهذه الحالة تزداد خطورتها لما هو معروف عن مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو المنصر الاوروبي في الحكومة (١)

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا الى جامبتا — الكتاب الاصفر سنة

وقد أيد المتعمدان الفرنسي والإنجليزي وجهة نظر الرقبين ، وأيدتهما أيضا حكومتاهما (١) ، وكان الرقبان الإنجليزي والفرنسي لا يفتان بضمان العثرات والمراقيل أمام الحركة الوطنية ، فالسير كولفن الرقيب الإنجليزي كان من غلاة المستعمرين الإنجليز الذين كانوا يريدون جعل مصر مستعمرة إنجليزية ، ولا يكتفون كراهيته للحركة الوطنية ، وكان معتادا على أساليب الاستعمار منذ كان موظفا في حكومة الهند ، وله تأثير كبير على السير ادوار مالت القنصل البريطاني العام ، فكان بذلك محور السياسة العدائية ضد مصر ، وكان دى بلنير الرقيب الفرنسي متاثرا أيضا للمرايين ، وقد اختلف والبارون دى رنج قنصل فرنسا العام في أوائل الحركة المبراة لما كان يديه دى رنج من العطف عليها ، حتى لقد شكاه من أجل ذلك إلى حكومته منضما إلى الخديو ورياض في سعيهما إلى قله كما تقدم بيانه (ص ٩٨) ، فليس عجيبا أن يقف الرقبان موقف التحدى والمعارضة إزاء مجلس النواب .

كان هذا التدخل تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتقديرا مبينا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل في وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟

لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من المعهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لا سيما أن مشروع اللامحة الأساسية كان ينص في صراحة لا إيهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، وفي هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم ، أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمانية ، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعماري الذى لا يحترم حقا ولا يرعى عهدا .

موقف شريف باشا

لا شك ان الموقف كان على جانب كبير من الخطر ، فهناك أولاً حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على ارادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، وهناك من جهة أخرى الخطر المائل أمام رجل النولة ، إذ يرى البلاد هدفاً للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحزبتين للاحتلال ، وقد ارتأى شريف باشا درءاً للأزمة أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغمّة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذي لم يكن في استطاعة مصر أن تصده لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيقاً لحقوق الأمة في الدستور ، بل كثيراً ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التي يعتمد عليها لاقاء الأزمات ، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر ، على حسب الظروف والملايسات ، ولم يكن النص الخاص بالميزانية في ذاته مستعجلاً لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ (ص ١٦٥) ، أي قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحت في أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلا في ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فارجاء البت في هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو الى التصادم بين المجلس والوزارة ، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرايين بالاعتدال في موقفهم من هذه الازمة و بأن لا يقطعوا برأى في نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وإنجلترا ، وأيده الشيخ محمد عبده في نصيحته ، وروى عنه أنه قال في هذا الصدد : « قد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا أن ننظر الآن بضعة أشهر »^(١) ، ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثاً .

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٣٣ من الترجمة و ص ١٨٠ من الاصل الانجليزي

كتاب شريف باشا إلى مجلس النواب

عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل ، وذلك أنه أعاد اليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية ، ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق للمجلس في تقرير الميزانية ، ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة في هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة ، وطلب شريف باشا فى كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء ، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين (١)

وفى الحق انه كان من المستطاع تفاذى الازمة أو تأجيلها حتى حين، بتأجيل البت فى مواد الميزانية ، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال ، ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا رأى ، وهو انصراف المرايين عن شريف ، ورغبتهم فى اقضائه عن الحكم ، واسناد رئاسة الوزارة إلى رجل منهم ، إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان قد الف وزارته على قاعدة إجابة مطالب المرايين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة ، وهذا ما جعل المرايين يرغبون فى التخلص منه ويستبدلون به رجلا من خاصتهم ، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رئاسة الوزارة ، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضا ، كما أقر

(١) الوقائع المصرية - مضبطة مجلس النواب - عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

بذلك عرابي في مذكراته ^(١) ومن هنا تعقدت الأزمة ، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا ، لأن البارودي وهو وزير الحرية في وزارة شريف باشا ، قد زين للعرايين أن يتشبهوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقروا مادة الميزانية فوراً ، وقد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي بداهة إلى استقالته ، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة وقد كان مارتبه البارودي ، فلما وصل كتاب الحكومة إلى مجلس النواب في ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ ، ظهرت على كثرة النواب روح المعارضة المطلقة ، واجتمعوا في منزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وقضوا عدة ساعات يتشاورون في اتخاذ قرار نهائي ، وانتهى تشاورهم إلى الاتفاق على رفض طلب التأجيل واسقاط الوزارة كتب المسيو سنكفكس في هذا الصدد يقول : « اجتمع زعماء الحزب الوطني هذه الليلة (٣١ يناير سنة ١٨٨٢) ، واتفقوا على اسقاط وزارة شريف باشا ، ويريد النواب والضباط تأليف وزارة أعضاؤها منهم جميعاً ، والوزارة الجديدة على أهبة تسلم مناصب الحكم ، ولا تنتظر إلا الفرصة المناسبة ، وستسند رياستها إلى محمود باشا سامي البارودي وزير الحرية الحالي الذي سيعهد بالحرية إلى عرابي بك ، وسيضطر

(١) كتب عرابي في مذكراته (ص ٢٧١) في هذا الصدد ما يأتي :

« وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامي ناظر الجهادية ، فأطرب في الثناء على لقيامي بنشر راية الحرية في مصر وملحقاتها من بعد مضي خمسة آلاف سنة على لقيامي بنشر راية الحرية في مصر وملحقاتها من ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحي حياته ويجود بأخـر نقطة من دمه في تنفيذ رغبتـي ، ويجرد حسامه وينادي باسمي خديويـا لمصر إذا رغبت في ذلك ، فقلت له « مه يا محمود باشا ، فاني لأريد الاتحرير بلادي ، ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك إلا بالمحافظة على الخديوي كما صرحت بذلك مراراً وتكراراً ، وليس بي طمع أصلا في الاستئثار بالمنافع الشخصية ، ولا أريد انتقال الأريكة الخديوية إلى عائلة أخرى لما في ذلك من الضرر ، مع علمي بأنك تنست إلى الملك الأشرف (يوسف) ، فقال أنا لا أقول لك إلا حقاً ، وأنت أحق بهذا الأمر مني ومن غيري ، فشكرته على ثقته بي وتم الحديث . »

شريف باشا الى الاستقالة أو حل المجلس ، ومن المستحيل أن أتكهن على وجه التحقيق بما سيقع من الحوادث في القريب العاجل ، ولكن الامر المحقق أننا تقترب من أزمة شديدة ، وهذا مالا شك فيه « (١) .

فاذا لاحظت أن المسيو سنكفكس بحث بهذه الرسالة يوم ٣١ يناير ، أى قبل أن يجتمع مجلس النواب ويبحث في كتاب شريف باشا ويقرر في شأنه مايراد ، أدركت أن الامر كان ميئنا على اسقاط وزارة شريف وتأليف الوزارة الجديدة ، وإن اجتماع المجلس لم يكن الغرض منه سوى اقرار مادبره الزعماء .

تقرير اللجنة الدستورية

في كتاب شريف باشا

ببحث (اللجنة الدستورية) في كتاب شريف باشا ، ووضعت عنه تقريراً عرض على مجلس النواب بجلسته الاربعاء أول فبراير سنة ١٨٨٢ (١٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٩) ، أى في اليوم التالى لورود الكتاب ، وخلاصته أنها ترى لأهمية المسألة عرضها على هيئة المجلس ليقرر فيها مايراد ، وتضمن التقرير أيضاً ان ثمة تعديلات أخرى طفيقة أدخلها مجلس الوزراء في مشروع اللائحة ، رأت أيضاً عرضها على المجلس (٢)

اجتماع مجلس النواب

والبحت في كتاب شريف باشا

فلما اجتمع مجلس النواب يوم أول فبراير سنة ١٨٨٢ عرض سلطان باشا على الهيئة كتاب شريف باشا وتقرير اللجنة الدستورية ، ثم عرضت اللائحة الاساسية

(١) رسالة المسيو سنكفكس Scienkiéwicz الى المسيو دى فريسنيه رئيس وزارة فرنسا في ٣١ يناير سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصف سنة ١٨٨١ - ٨٢ وثيقة رقم ٦٤ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

المرسلة من اللجنة الى مجلس الوزراء ، والتغير الذى أدخله المجلس عليها ، وتناقش الاعضاء فى ذلك مناقشة دلت على أن النية كانت مبيتة من قبل على رفض طلب التأجيل ، ووجوب الاسراع بتقرير مواد الميزانية كما كانت فى مشروع الدستور ، وتحدى شريف باشا واحراجه لحمله على الاستقالة ، فقد قرر المجلس اعتبار اللائحة (الدستور) قانونا مستعجلا واستعجال اللجنة فى نظر التعديلات التى أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، واعداد الجواب على كتاب شريف باشا ، وتقديم تقريرها عن ذلك كله الى المجلس قبل ظهر الغد (الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى ذلك من العجلة ما ينعى على استعجال سقوط الوزارة من غير موجب .

فاستمرت اللجنة الى مابعد الغروب تدرس التعديلات التى أدخلها مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ، فأقرت بعضها ورفضت البعض الآخر ، ووضعت نصا جديدا للمواد المتعلقة بالميزانية ، وهو « ان تعرض الميزانية على مجلس النواب فيبحث فيها ويعين من اعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عدداً ورأيا ليقرروها جميعا بالاتفاق أو الغالبية ، فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب اعادة الميزانية للنواب ، فلما أن يؤيدوا رأى النظار واما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب ، فان كان الاول وجب تنفيذ الميزانية وان كان الثانى ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فلما أن يفرض (يحل) مجلس النواب واما أن يستعفى النظار وفى هذه الحال أى اذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية فى المهم الضرورى منها لإدارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذا مؤقتا ويبقى الباقي من أمر الميزانية الى مابعد تسوية المسألة بأى طريقة ووسيلة »

تقرير اللجنة الدستورية

ووضعت اللجنة تقريرها عن المهمة التى عهد بها المجلس اليها ، وخلاصته وجوب الاستمسك بتقرير مادة الميزانية فى الدستور كما وضعتها اللجنة ، ورفض التأجيل ،

وعرضت بموقف شريف باشا في هذه المسألة ، واقترحت في تقريرها أن لا يكون الرد على تقريره كتابة ، وارثأت أن يكون الرد مشافهة حصلاً للأمر^(١) ، وفي هذا ما يدل على أن الفكرة التي سرت في المجلس هي التخلص من وزارة شريف باشا .

قرار مجلس النواب

اجتمع مجلس النواب ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) ليصدر قراره في هذه المسألة الخطيرة ، وحضر من أعضائه ٧٢ عضواً ، وبعد افتتاح الجلسة تلى تقرير اللجنة ، ثم جرت مناقشة وجيزة انتهت بقبول رأيها . قال محمد بك الشواربي : لا بأس من تشكيل لجنة تسير الى الجناب الخديوي طالبة من حضرة السنية اقرار اللائحة التي استقرت عليها آراء النواب ، فذلك أدنى للنتيجة وأولى من المراسلة ، خصوصاً بعد ظهور المسألة بالمظهر الجديد المنوه عنه في رقيم رئيس مجلس النظار (كتاب شريف باشا)

ابراهيم افندي الوكيل — أوافق على رأى محمد بك الشواربي في ارسال اللجنة ولكن أرى أن تسير أولاً الى دولة رئيس مجلس النظار فتذكر له سوء تأثير رقيه في المجلس (تأمل) ، وتطلب منه التصديق على اللائحة بلا مخايرة ولا تأجيل ، فان أبى فاللجنة تقصد الجناب العالي وتسأله التصديق على قبول اللائحة سريعاً .

احمد افندي عبد الغفار — أرى أن يكتب مع ذلك رد الرقيم بانكار ما فيه لكي لا يحسب السكوت عنه اعترافاً بما فيه وقبولاً .

احمد افندي محمود — ان سير اللجنة على الوجه السابق المذكور كاف في رد الرقيم وحاسم للأمر بلا مرأى ، ومع هذا فان تقرير اللجنة الذي تلى الآن علينا وقبل مضمونه بالاتفاق رد لا مشاحة فيه يثبت في سجل المجلس وينشر فيعلم لدى الرأى العمومى .
بعض النواب — أحسنت (٢) .

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

وأخذت الآراء على اقتراح تأليف اللجنة المتوط بها مقابلة الخديو فأقره المجلس وقرر ان يكون عدد اعضائها خمسة عشر عضوا ، وشرع لفوره في انتخابهم بالاقتراع السرى ، فأسفر الاقتراع عن انتخاب الاعضاء الآتية اسماؤهم وكلهم من النواب البارزين :

حسن باشا الشريمى . سليمان باشا اباطه . محمد بك الصيرفى . احمد بك على . احمد بك الشريف . محمد بك الشواربى . احمد افندى محمود . احمد افندى عبد الغفار . احمد بك السيوفى . ابراهيم افندى الوكيل . امين بك الشمسى . على بك شعير . عبد الشهيد افندى بطرس . محمود بك سليمان . مهنى افندى يوسف عمر .

واقترح احمد افندى محمود توجه اللجنة حالا لاداء مهمتها ، قائلا : يرجى انفضاض الجلسة لتسير اللجنة برسالتها قبل فوات الوقت (ولا ندرى اى وقت كان يخشى فواته ؟) ، فوافق المجلس على الاقتراح بالاجماع وانفضت الجلسة فى ختام الساعة الاولى بعد الظهر

وفى نفس اليوم (٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ذهب الاعضاء الخمسة عشر الى وزارة الداخلية ، وقدموا الى شريف باشا لائحة المجلس للتصديق عليها ، وقالوا ان تأخير التصديق عليها مضر بمصلحة الأمة ، ولا سيما ان هذه اللائحة هى طبق الحقوق المتبعة فى مجالس نواب الدنيا ، ولا يمكن ان نترك هذا اليوم يمضى بغير قبول اللائحة او رفضها ، فاجابهم شريف باشا بأنه مستعد للتصديق على جميع بنود اللائحة ماعدا البند المختص بالميزانية فلا يمكنه التصديق عليه الا بعد مفاوضة المجترة وفرنسا ، فقالوا له ان هذا من خصائصكم ولا داعى الى توقف الدولتين فان هذه المسألة لاتمس مصالحهما ، فأصر على رأيه ، فقالوا « اتنا نأسف انه سيصدق عليها سواك » ، وقاموا وأخذوا اللائحة معهم ، فقال لهم شريف باشا : دعوا هذه اللائحة لتتظر فيها ، فقالوا لا لزوم لذلك وأخذوها وانصرفوا^(١) ، وهذا الحوار يدل على نية التخلص من وزارة شريف باشا ،

(١) عن الوطن عدد ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولئن عدلت صحيفة الوطن عن هذه الرواية بعد نشرها فنتعقد ان هذا العدول كان بايعاز من الحكومة وان الرواية التى نشرتها اصلا مطابقة للواقع

وقد كان يجدر بالنواب أن يترشوا في الأمر ، وأن لا يتقبلوا بهذه السرعة على من كان موضع آمالهم حتى الأُمس ، ومما يستوقف النظر ويدعو الى الاسف أن يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذي انشأه وناضل من أجله ووضع نظامه الاساسى ، ولكنها الاهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ فى ركوب هذا المسلك .

ثم توجه النواب الخمسة عشر الى سراى عابدين ، وقابلوا الخديو ، وقالوا : اننا جازمون بمحبتكم للوطن واصلاحه ، ولهذا الغاية منحتم الأمة المصرية مجلس الشورى وقد قبحنا لائحته له ، غير أن دولتو شريف باشا متوقف عن التصديق عليها ، مع أنه لا داعى لتوقفه ، إذ ليس لها دخل بالعقود الدولية ، وطلبوا سرعة انجاز هذه المسألة ، فقال لهم الخديو : واذا كانت الوزارة متوقفة ، فما العمل ؟ فقالوا : تستعفى وتشكل وزارة أخرى تصدق على اللائحة ، فوعدهم الخديو خيرا .

استقالة شريف باشا

وبعد أن خرج النواب من عند شريف باشا كتب استقالاته وتوجه بها إلى سراى عابدين ، ثم سار الى سراى الاسماعيلية ، وهناك التقي بقنصلى انجلترا وفرنسا وأصر على استقائه ، وقد كان فى استطاعته أن يبقى متمسكا بالوزارة ويستصدر من الخديو مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لأن القانون الاساسى الذى وضعه يخوله هذا الحق ، فضلا عن أن لائحة مجلس شورى النواب القديمة تخول الخديو حل المجلس اطلاقا ، ولكنه لم يفعل ، وآثر الاستقالة احتراماً للروح الدستورية السليمة ، لأن حل مجلس النواب فى مفتتح الحياة النيابية ولما يمحض على اجتماعه شهر هو عبث ظاهر بروح المستور

ولما تلقى الخديو استقالة شريف باشا وعلم باصراره عليها استدعى النواب الخمسة عشر ، فحضروا مساء وطلب اليهم أن ينتخبوا رئيسا للوزارة ، فلم يرضوا متعللين بأن هذا من حقوق الخديو ، واقتضى اليوم دون أن يعلنوا رأيهم ، وفى اليوم التالى

(الجمعة) طلبهم الخديو وكلفهم اختيار رئيس للوزارة ، فاختاروا محمود باشا سامى البارودى بشرط أن يصدق على اللائحة ويصدر الأمر الكريم باتباعها ، وطلب منهم الخديو أن يختاروا بقية الوزراء فقالوا ان هذا الأمر من خصائص الرئيس ، ولكنه ألح عليهم ، فذهبوا الى سزاي البارودى واتفقوا على اختيار أعضاء الوزارة ، وهكذا سقطت وزارة شريف وخلقتها وزارة محمود سامى البارودى .

ويُعدُّ سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى اقضاء تاماً لسلطة الخديو واتصاراً حاسماً للحزب المسمى ، لأن الخديو لم يكن راغباً في تغيير شريف باشا ولم يكن له رأى ما في تولى البارودى رئاسة الوزارة ولا اختيار أعضاء وزارته ، على أن التسبب في سقوط وزارة شريف هما الحكومتان الانجليزية والفرنسية بتقديمهما مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فاستقالة شريف كانت النتيجة الاولى لهذه المذكرة المشؤومة .

وقد ذاعت شهرة عرابي في أوروبا عقب سقوط الوزارة ، بعدما تبين أن له النفوذ الفعال في مجلس النواب إذ استطاع بواسطته اسقاط الوزارة التي رغب في التخلص منها .

الفصل الثامن وزارة البارودى

نزل الخديو على ارادة الحزبسكرى (وفى الظاهر ارادة النواب) ،
فأستند رياسة الوزارة الى محمود سامى باشا البارودى ، وأرسل اليه الكتاب الآتى
يعهد اليه فيه تأليف الوزارة :

« حيث دعت الاحوال لافصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى
الحال لا انتخاب بدله من يكون متاهلا ولاها لمقام الرياسة ، ومن المسلم عندى أن
سعادتك أهل لذلك لما اتصفت به من كمال الدراية وحليمة الصدق والاستقامة ،
فقد انتخبك لهذا المقام الخطير وقلدتك رياسة النظار ، فيجب المبادرة بانتخاب هيئة
النظار اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا منها لصدور أمر نالها تمادها ،
وحيث ان نهاية قصدى وغاية آمالى انما هو السعى وصرف الجهد لما فيه عمارية
وسعادة الوطن واصلاح أحواله ، فأملى فيكم القيام بهذه المساعى الحسنة وفقنا الله جميعا
لما فيه الاصلاح والنجاح » (١) .

وكان البارودى قد اجتمع بداره مع النواب الخمسة عشر قبل أن يصدر له
المرسوم الخديوى ، وتشاوروا معا فى الاشخاص الذين تتألف منهم وزارته ، فاستقر
رأيهم على أن تكون مؤلفة على النحو الآتى :

البارودى للرأسه والداخلية . احمد عرابى بك (باشا) للحرية والبحرية . على
صادق باشا للمالية . مصطفى فهمى باشا للخارجية والحقانية . عبد الله باشا فكرى
للمعارف . حسن باشا الشربى للاوقاف . محمود بك (باشا) فهمى للاشغال .

قدم البارودى الى الخديو كتابه بقبول تأليف الوزارة ضمنه المبادئ التى
اعتزم اتخاذها برنامجا له ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه شريف

باشا حين ألف وزارته وكتابه الآخر لذي قدمه اليه في ٤ أكتوبر بتأليف مجلس النواب ، فلجابه الخديو بكتاب يقره فيه على المبادئ التي بسطها ، وصدر المرسوم بتأليف الوزارة على النحو المتقدم في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (١) ، وكان عرابي ومحمود فهمى لم ينالا بعد رتبة الباشوية فلما توليا الوزارة أنعم الخديو عليهما برتبة اللواء فنالا لقب الباشوية

وتعد وزارة البارودى ووزارة العرايين ، فنيها أكبر زعمائهم (عرابي والبارودى ومحمود فهمى) ، وفيها عضو من النواب وهو حسن باشا الشريعى من كبار أعضاء مجلس النواب ، واختياره هو تنفيذ جزئى للنظام البرلمانى الذى يقضى بأن يكون معظم الوزراء من أعضاء البرلمان ، وباقي الوزراء من المناصرين للحركة العراية ، وقد بقى فيها مصطفى باشا فهمى وزيرا للخارجية ، وهو الوزير الوحيد من الوزارة السابقة ، وقد استبقاه البارودى لاحتياجه اليه فى مخابرة قناصل الدول إذ كان البارودى لا يعرف الفرنسية ، ولأن مصطفى فهمى لم يكن له لون سياسى خاص ، بل كان دائما يعمل مع الكفة الراجحة ، وهو الذى تولى رئاسة الوزارة فى عهد الاحتلال وفقد قاعدة الخضوع التام للسياسة البريطانية ، وتعد وزارة البارودى ووزارة الثورة ، فى عهدها اشتد الخلاف بين العرايين والخديو حتى نادوا بتخلعه كما سيجى .

قلنا ان كتاب البارودى إلى الخديو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه اليه شريف باشا حين ألف وزارته وكتابه الآخر الذى قدمه اليه في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بتأليف مجلس النواب ، فالبارودى قد عنى فى كتابه بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون ، وثقى بالاصلاحات الداخلية التى يجب انفاذها لانهاض البلاد ، ولم يخرج فى اشارته إلى اللائحة الاساسية عن التقرير الذى رفعه شريف باشا إلى الخديو فى صدد اقرار النظام الدستورى .

والخلاف الحقيقي بين وزارة شريف باشا ووزارة البارودى هو فى اقرار المواد المتعلقة بالميزانية فوراً ، وكان شريف يرى تأجيلها إلى حين ، وثمة فارق آخر فى التشكيل ، فان وزارة البارودى مؤلفة من صميم العربيين ، وحسبك ان فيها عرابى باشا وزيراً للحربية ، وقد كانت فى ذلك الحين أهم الوزارات شأنًا وأعظمها نفوذًا ، وربما كان هذا من أهم الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تغيير الوزارة ، لأن عرابى كان يطعم فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشا إلى منصب وكيلها ، كما كان يطعم البارودى فى رئاسة الوزارة ، وهكذا كان التطلع إلى المناصب الوزارية (ولم يزل) من أسباب ما حل بمصر من الكوارث

ويقينا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلاً بعيداً عن الحكمة من يوم أن اتفق زعمائها على اسقاط وزارة شريف باشا ، فان شريف كان بلا نزاع أقدر من البارودى على حسن تدبير الأمور فى تلك الاوقات العصيبة ، إذ له من ماضيه السياسى وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة فى الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودى فقد كانت نشأته أدبية وحرية غلب ، وعلى أنه من أعلام الأدب وكبار الشعراء ، موله فى ذلك المقام الذى لا يُبارى ، لكن هذه المزايا ليست هى المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة فى ذلك العصر المضطرب ، أضف إلى ذلك ان النشأة الحربية إذا اجتمعت إلى الشعر والأدب تثير فى النفس روح الخيال والتطلع إلى اقصى مراتب المجد والعلا ، ومن هنا جاءت آمال البارودى بسيادة الافق ، لا تقف عند حد ، حتى بلغت التطلع إلى العرش كما اسلفنا ، وليس هذه الآمال مما لا يرد بخواطر بعض الزعماء فى اثناء الاقلايات ، وانما هى أقرب شئ إلى يخطر بياهم ، ويحش بصدورهم ، والتاريخ شاهد على ذلك ، فان تغيير العروش وسقوط التيجان لا يحدث عادة إلا فى خلال الثورات والاقلايات ، ولا شك ان الخديو توفيق لم يكن بالصفات ولا بالمزايا التى تجعله مرضياً عنه وعن سياسته فى الحكم ، وقد كان الكلام فى تغييره واستناد الخديوية إلى الامير حليم باشا مما قفيض به مجالس الناس فى ذلك العهد ، فلا غرابة ان تساور البارودى فكرة احقيقته فى اعتلاء العرش ،

على أن المسألة ليست مسألة أولوية بالجدارة والاستحقاق ، بل إن مصلحة البلاد تتنافى والتفكير في هذه المطامع ، وما تجره اليه من الفتن والسياسات والتدخل الأجنبي ثم الاحتلال .

الابتهاج بتأليف وزارة البارودى

قوبلت وزارة البارودى بالابتهاج العام في مختلف الدوائر العسكرية والمدنية ، مثلما قوبلت به وزارة شريف باشا عند تأليفها ، لأن تأليف كلتا الوزارتين كان تحقيقا لرغبة الأمة ، ومع ما كان لشريف باشا من المكانة العظيمة في النفوس فإن موقفه في أزمة يناير سنة ١٨٨٢ وما ارتآه من تأجيل البت في المواد المتعلقة بالميزانية عدّ ضعفا أمام مطالب الثولتين ، والشعور العام يتجه (غالبا) الى جانب المستمسك بحقوق البلاد كاملة ، لأن رأى العام ، وبخاصة في أوقات الثورة والهياج ، ليس لديه الوقت ولا العناصر الكافية للتفكير وتقدير العواقب والاستمسك بحكم العقل ، فهو يتبع من يدعو الى التطرف ، وثمة عامل آخر حجب وزارة البارودى الى النفوس ، وهو اسناد وزارة الحرية الى عرابي ، فانه كان في ذلك الحين زعيم الثورة ، ومحبوب الجماهير ، فتقلده وزارة الحرية كان وحده كافيا لابتهاج الناس بتأليف وزارة البارودى ، فلا غرو أن عدت الامة تأليفها بمثابة عيد استقبلته بالفرح والغبطة والسرور .

منشور البارودى الى المديرين والمحافظين

وعلى أثر تقلد البارودى رئاسة الوزارة وضع منشورا أرسله الى المديرين والمحافظين يتضمن برنامجا في الحكم ، وهو لا يختلف في مجموعه عن كتابه الى الخديو بقبول تأليف الوزارة .

المناصب الكبيرة

صدرت المراسيم في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتعيين حسين باشا الدرهملى وكيلًا لوزارة الداخلية بدلًا من خليل باشا يكن الذى استقال لمناسبة استعفاء شريف باشا ، ويعقوب سامى بك وكيلًا لوزارة الحرية ، وعلى فهمى بك وكيلًا لوزارة المعارف ، وابقاء المسيو بلوم باشا وكيلًا للمالية ، وبطرس بك غالى وكيلًا للحقانية ، وتيجران بك وكيلًا للخارجية ، وحسين فهمى باشا وكيلًا للاوقاف ، والمسيو روسو بك مديرًا للاشغال العمومية ، وتعيين محمد زكى باشا مديرًا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية بدلًا من على صادق باشا ، واحمد فريد باشا مديرًا للدائرة البلدية بمصر ، وعين احمد رفعت بك باشكاتبًا (سكرتيرًا عامًا) لمجلس الوزراء^(١) مع بقائه مديرًا عامًا للمطبوعات .

عراي باشا فى وزارة الحرية

بدأ عراي باشا عمله فى الوزارة بأرسال منشور الى جميع وحدات الجيش بنقله مسند الوزارة قال فيه :

« حيث إن مسند نظارتى الجهادية والبحرية الجليلتين قد أحيل الى عهدتنا من طرف الجنتاب الخديوى المعظم بإرادة سنية موشحة بتاريخ ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ نمرة ١١ فاعتقداى ووثوقى بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط والصف الضباط والعساكر فى القيام بواجبات هذه النظارة مع الاستمرار فى سيرها على المحور اللاتق الموافق لنص أحكام القوانين العسكرية قد جرائنى على قبول هذا المسند الجليل حالة كونى عالمًا بما أنتم عليه من وثوق حضرة الجنتاب الخديوى بنا ، ولهذا لزم

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ فبراير سنة ١٨٨٢

تحريره لحضرتكم اخطارا بما ذكر واعلان كافة الضباط والصف ضباط وعساكر
الالاى ادارة حضرتكم وقتنا الله جميعا لما فيه النجاح والاصلاح» (١)

وأخذ عرابى فى تنفيذ القوانين والاصلاحات العسكرية الصادرة فى عهد وزارة
شريف، فابتدأ بصرف استحقاق ورثة المتوفين فى الحروب، وأحال ثلثمائة من الضباط
العاملين والمستودعين الى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وفيهم كثيرون من
الترك والشركس (٢)

وقد عظم شأن عرابى بتقلده وزارة الحربية، فانها الوزارة التى كانت تتطلع
اليها الانظار فى ذلك الحين، وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم، وقوة الحركة الوطنية،
فاصبح عرابى الرئيس الفعلى للحكومة، وزاد من مكانته نيله رتبة لواء (باشا)، لما
للقاب والرتب من الأثر الذى لا ينكر فى نفوس العامة والخاصة، وصار له
الأمر والنهى، لافى وزارة الحربية فحسب، بل فى كل وزارات الحكومة، وأصبح
دكتاتور محض، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات

الشروع فى قتل عبد المال حلى

اقترن تأليف وزارة البارودى بمحادثة أثارت ضجة كبيرة فى أوساط الضباط،
وتردد صداها فى البيئات الأخرى، وهى الشروع فى سم الميرالاى عبد المال بك
حلى أحد زعماء العراقيين، وقد نسب الجمهور المحادثة الى دسائس السراى،
وقصيلها كما ثبت من التحقيق أن عبد المال حلى كان وصيا على ابن لزوجته يدعى
محمد حسن التلميذ باحدى المدارس، وكان لهذا الغلام مال يمسكه عنه عبد المال،
فأراد الغلام الانتقام منه فدس له السم فى اللبن، وقد حال دون شربه السم أن خادما

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢٣٠

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٣٦

لعبد المال اكتشفته في اللبن فنبهت اليه سيدها فظهرت الجريمة وأبلغها عبد المال الى ولاية الأمور .

وقعت هذه الحادثة يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (١) واهتمت الحكومة بتحقيقها فأسفر التحقيق عن اعتراف التلميذ محمد حسن بجريمته وبأن الذي أغراه على ارتكابها تلميذ آخر في مدرسة القبة يدعى محمد ماهر ، وواقعه هذا على أقواله واعترف الاثنان بأن الباعث على الجريمة هو رغبة محمد حسن في الحصول على ماله من عبد المال .

وقد اهتم الضباط بهذه الحادثة اهتماما كبيرا ، ومع أنها جريمة شخصية محض فانهم عدوها جريمة سياسية يقصد منها التخلص من أحد كبار زعمائهم ، واهتم لها الرأي العام تبعا لذلك ، وانتهت المحاكمة بالحكم على محمد حسن ومحمد ماهر بالسجن إحدى عشرة سنة في فازوغلي بأقصى السودان ، وبالحبس ستة أشهر على العطار الذي باع السم لمحمد حسن ، وكوفي عبد المال حلى بالباشوية في الترقيات العسكرية التي أعقبت تأليف وزارة البارودي ، واتخذ العراييون هذه الحادثة سببا لتهديد الخديو والتلويح بخلعه ، قال المسيو سنكفكس معتمد فرنسا في هذا الصدد ما يأتي :

« حدث شروع في سم الكولونل عبد المال ، وكان لهذا الحادث ضجة كبرى وقد هاج الافكار هيجانا شديدا وذاعت بسببه الاشاعات الباعثة على أشد القلق وقيل أنه سيعلن خلع الخديو ،

On allait Jusqu' a annoncer la deposition Du Khedive

وكانت النتيجة العملية لهذه الضجة إجبار الخديو على امضاء دكرتو بتعيين خمسة لواءات وتسعة وعشرين ميرالايأ وقائمقاما» (٢) .

وهذا الحادث يدل على مبلغ الفروور الذي استحوذ على زعماء الثورة بعد سقوط

(١) الوطن عدد ١١ مارس و ١٩ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) بركة سنكفكس الى دي فريسينيه في ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ - الكتاب

الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤

وزارة شريف وتأليف وزارة البارودى ، فان التحدث عن خلع الخديو لمناسبة حادثة شخصية لا أهمية لها كحادثة المير الالى عبد العال حلى هو عمل خارج عن حدود الحكمة والتعقل ، ويبدل على انحدار الثورة فى طريق الشطط والخلل

الترقيات العسكرية

قلنا ان عرابى نال رتبة الباشوية (لواء) بعد أن تقلد وزارة الحربية ، ونال معه هذه الرتبة محمود باشا فهمى وزير الاشغال ، وقد نظم حركة ترقيات شاملة فى صفوف الجيش وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه وأخلصوا للحركة ، وهاك أهمها : رقى إلى رتبة لواء (باشا) كل من يعقوب سامى بك وكيل وزارة الحربية . والمير الالات على فهمى بك . وعبد العال حلى بك . وطلبة بك عصمت . وحسن بك مظهر . وعلى بك الروبى .

ورقى الى رتبة مير الالى القائم مقامون : خليل بك كامل . وعيد محمد بك . وحامد امين بك . وحسن بك رأفت . ومحمد بك أمين . وسليمان بك نجاشى .

ورقى إلى رتبة قائم مقام عشرون بكباشياً وهم : عمر افندى رحى مدير اقلام معاشات ولوازم الحربية . واحمد افندى فرج . وسليمان سامى داود افندى . وخضر افندى خضر . وبدوى افندى منسى . ومحمد عبيد افندى (بطل واقعة التل الكبير) ، وعبد القادر افندى عبد الصمد . ومحمد افندى الزمر . وعلى افندى عيسى . ومحمد افندى حلى . وفوده افندى حسن . ومحمد افندى نجاشى . وعباس افندى وهبى . ومحمد افندى بهجت . وعبد الرحمن افندى حسن . وعلى افندى داود . والسيد افندى محمد محافظ المريش . وعلى افندى أنور . ومحمد افندى سالم حكيمباشى الألاى الثانى . ومحمد افندى عامر حكيمباشى الألاى السابع . (١)

ورقى نحو أربعة وخمسين صاغقول اغاسى إلى رتبة صاغ ، و٤٥ يوزباشيا إلى رتبة

صاغ ، و ١٥٠ ملازماً أول إلى رتبة يوزباشى ، ومثل هذا العدد من الملازمين الثوانى إلى رتبة ملازم أول ، ونحو هذا العدد من الباشاويشية إلى رتبة ملازم ثان (١) ، وأنعم على إبراهيم بك فوزى حاكم دار أوردية المستحقين برتبة ميرالاي وعين مأمور ضبطية العاصمة (محافظة) بعد وفاة أحمد باشا الدرديزلى .

وزارة البارودى والسودان

ظهرت دعوة المهدي في مايو سنة ١٨٨١ ، ونال أول انتصار على قوات الحكومة في واقعة (آبا) يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ ، ثم انتصر عليها ثانياً في واقعة راشد يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وكان حاكم دار السودان وقتئذ محمد رؤوف باشا ، فروعته هذه الانتصارات ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، وقد أعد شريف باشا ألاى طره لارساله مدداً إلى السودان ، ولكن بعد أن سقطت وزارته ، تغير مسلك الحكومة ، فصرفت النظر عن ارسال هذا المدد

انشاء وزارة للسودان

وكل ما علمته وزارة البارودى لاعادة النظام في السودان أن استصدرت من الخديو أمرين عاليين في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ احدهما يقضى بجعل عموم السودان بما فيه شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وزيلع وبربره وتاجوره حكمدارية واحدة ، وانشاء وزارة (نظارة) للسودان ، والثاني يقضى بتعيين عبد القادر باشا حلى حكام دارا لعموم السودان وناظر اعلى الاقاليم السودانية وملحقاتها . (٢)

وقررت أيضاً تأليف لجنة برئاسة عبد القادر باشا حلى للنظر في أحوال السودان

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٣٧
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

وما يلزم عمله لتنظيم شؤونه ، وأعضاؤها هم الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصري وحسن حلمي باشا وإبراهيم فوزي بك ميرالاي سفيرة السودان ورامي بك وسعيد أفندي ناصف من مستودعي الجهادية وعبد القادر أفندي عبد الصمد من الضباط واحد أفندي فهمي من موظفي وزارة الأشغال . (١)

ولكن هذه اللجنة لم تعمل عمالماً ، ولم يكن لها أى أثر في صدّ تيار الثورة ، وتهاونت الوزارة عملة في مسألة السودان ، مما كان له أثر كبير في استفحال ثورة المهدي ، وبدأ منها هذا التهاون في المدول عن إرسال المدد الذي قرره شريف باشا قبل سقوط وزارته ، واحتجبت بأن القوة التي بالسودان كافية لاقرار النظام فيه ، وأن مجلس النظار قرر لذلك صرف النظر عن الألاي الذي كان معداً لإرساله إلى السودان «وأن يخلّى سبيل أفعاره ليتوجهوا إلى بلادهم ويحال ضباطه على قلم الاستيداع» . (٢)

وفي الوقت الذي نشر فيه هذا البيان كانت جموع المهدي قد انتصرت غير مرة على قوات الحكومة ، وبلغ بالوزارة تهاونها في شأن السودان أنها مع تعيينها عبد القادر باشا حلي حكامدارا للسودان ووزيرا لوزارته قد أبقت في مصر ، مع مسيس الحاجة الى ذهابه فوراً الى مقر منصبه لقمع الثورة ، ولم يبارح القاهرة الا في اوائل مايو سنة ١٨٨٢ ، وعينت على بك الروبي أحد الزعماء العراقيين وكيلالوزارة السودان ، مع بقاءه أيضاً في مصر ، فكانها خلقت مناصب دون عمل ما .

التقسيم الادارى للسودان

وفي ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم باجراء تعديل في التقسيم الادارى للسودان ، وتضمن بيان حدود السودان المصري ومديرياته قبل أن تعبث به المطامع الانجليزية

نجل من السودان أربعة اقسام وهي :

(القسم الاول) حكمدارية اقليم غربي السودان ومركزها بالفاشر وتكون عموما لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبجر النزال ودقلة .

(القسم الثاني) حكمدارية وسط السودان ومركزها بالخرطوم وتكون عموما لمديريات الخرطوم وسنار وبربر وفشوده وخط الاستواء .

(القسم الثالث) حكمدارية اقليم شرقي السودان وتؤلف من التسكا وملحقاتها ومن محافظتي سواكن ومصوع وملحقتهما الى باب المندب .

(القسم الرابع) حكمدارية عموم هرر وملحقاتها وتتألف من مديرية هرر ومحافظتي زيلع وبربره وملحقات الجهات المذكورة ويكون مركزها بهرر مع بقاء المحافظين بكل من محافظتي زيلع وبربره لاهمية وجودهما (١)

وقد بلغ من تهاون الوزارة في أمر المهدي أن أذاعت الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) بياناً كاذباً عن مقتله اذ ادعت وقوع معركة بينه وبين قوات الحكومة انتهت بقتله (٢) على حين أنه كان يزداد سطوة وقوة في نواحي السودان ، وقد زاد من اعراضها عن حوادث السودان انصرافها الى اجراءات القمع والمحاكمة التي اتخذتها في حكاية مؤامرة الضباط الشراكسة التي سنشكلم عنها في الفصل الحادي عشر وجملة القول أن سياسة وزارة البارودي حيال السودان كانت سياسة خاطئة ، وكان لها الأثر السيء في استفحال ثورة المهدي ، ولا غرابة في ذلك ، فإن البارودي وعرابي وصحبهما كانوا لا يقدرّون السودان حق قدره ، بل كانوا ينظرون اليه كنفى للمضروب عليهم ، وهذا تفريط يلقي عليهم تبعة كبيرة فيما صار اليه أمر السودان

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ مايو سنة ١٨٨٢

الفصل التاسع

دستور سنة ١٨٨٢

كان أول ما عنت به وزارة البارودي اعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء في يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة الخديوي بالنظر في مشروعه ، ففتح به بعض التنقيح ثم أقره وأرسله صعبة عبد الله باشا فكري وزير المعارف وحسن باشا الشريبي وزير الاوقاف إلى مجالس النواب ليبدى رأيه في هذه التنقيحات .

مناقشة مجلس النواب

في المشروع النهائي للدستور

واجتمع مجلس النواب في هذا اليوم نفسه ، وحضر الجلسة عبد الله باشا فكري وحسن باشا الشريبي لتقديم مشروع الدستور الى المجلس ، وألقى عبد الله باشا فكري في هذا الصدد الكلمة الآتية :

« إن سعادة ناظر الاوقاف وهذا الفقير مكلفان من جانب هيئة النظار بأن تقدم لهذا المجلس الكريم صورة اللائحة التي أرسلت الى الجنب الخديوي المعظم وترتب على رفضها استبدال النظارة السابقة بالهيئة الحاضرة ، فهذه اللائحة قد أرسلها الجنب العالي الى مجلس النظار وتليت فيه وحصل القرار على جميع ما تضمنت ما خلا بعض مواد وقتية خصوصية لم تجد لها الحكومة محلا في لائحة دائمة معدة للبقاء أزمنة طويلة إن شاء الله ، فرأت أن تصدر بها أوامر كريمة خصوصية ترد مع الأمر الكريم الذي يصدر باللائحة الاساسية ، وكذلك أدخلت في مادتين اثنتين تغييرا يسيرا لا يخرج عن حد البيان والايضاح ، ومأمول الحكومة ان مجلسكم الكريم

يسارع الى قبول اللائحة كما قررت فيه ، يأخذ من ثم في أعماله المهمة العائدة بالفائدة على الوطن »

فتناقش المجلس في المواد التي رأت الحكومة حذف بعض عباراتها على ان تصدر بها مراسيم خاصة ، وهي المادة التاسعة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس في تلك السنة ونصها « وحيث ان المجلس قد ابتدأ هذه السنة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتكون نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الاشهر » والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس في دور الانقضاء الاول ونصها « وحيث أن الرئيس الحالي قد عين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر على رئاسته المدة المذكورة » ، والمادة الثانية والخمسون ونصها « مدة بقاء اعضاء المجلس المجتمعين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده » وقد حذفت رأسا ليصدر بمفادها مرسوم خاص . فوافق المجلس على هذه التعديلات كما وافق على التعديل الذي أدخلته الحكومة في المادة العشرين المتعلقة بملاحظة النواب على المأمورين واخبارهم بما يقع منهم ، وقد كان منصوفا فيها على أن الاخبار يكون في أثناء انعقاد المجلس فصار نصها :

« للنواب حق الملاحظة على موظفي الحكومة جميعا ولهم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظارته » ، وقبل المجلس هذا التعديل

وقبل أيضا التعديل الذي أدخلته الحكومة على نص المادة ٣٦ الخاصة بالميزانية في العبارة الآتية :

« مايقع فيه الخلاف من الميزانية ينفذ الضروري منه الخ »

فقد رأت الحكومة أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضروري وغير الضروري بين مجلس النظار ولجنة النواب ، فيكون ذلك خلافا على خلاف وتقف به الاعمال فبدلتها كما يأتي :-

« أما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقررا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لاعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ينفذ مؤقنا الى أن يعقد المجلس الثاني بمقتضى المادة ٢٣ » ، قال عبد الله باشا فكرى فى تفسير هذا التعديل : « ان هذا الايضاح لا يغير مقصود المجلس فيما أظن بل هو عين المراد من عبارته الا أنه يمنع اللبس والاشكال ويضمن عدم وقوف الاعمال ، فلا ريب عندى أن المجلس الكريم يتلقاه بالقبول » . قبله المجلس

وعلى ذلك تم تصديق مجلس النواب على اللائحة الاساسية . وهنا قال عبد الله باشا فكرى : هذا كل مارأته الحكومة فى اللائحة ، وهو كما تبين لكم جزئى يسير ، أما سائر المواد فقد قبلت فى مجلس النظرار بنصها ، وبذلك انحسم الخلاف الذى اشتد وامتد حتى أوجب استعفاء النظارة السابقة وكان سببا فى تعطيل مجلس النواب أيلما كثيرة مع أهمية الاعمال المطلوبة منه والتي يروم القيام بها جلبا للمنفعة العمومية . أمين بك الشمسى — نرجو من هيئة النظار أن تسرع فى التصديق على اللائحة وارسالها . فوعده عبد الله باشا فكرى بذلك وانفضت الجلسة (١)

صدور المرسوم الخديوى بالدستور

وقد وقع الخديو المرسوم بصدور الدستور فى ذلك اليوم (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى اليوم التالى الاربعاء (٨ فبراير — ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) اجتمع مجلس النواب وحضر الجلسة محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس الوزراء ، وقدم الدستور الى المجلس موقعا من الخديو كما تقرر فى الجلسة الماضية ، وألقى لهذه المناسبة خطبة قيمة تمد من أبلغ ما كتب البارودى ومن أقوى الخطب السياسية بل

هي قطعة رائعة من الادب السياسي لما تضمنته من المعاني السامية والآراء السديدة والنصائح الحكيمة والاسلوب البليغ . قال

خطبة البارودي

« أيها السادة النواب

« أحسب نفسي سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الاساسى الذى سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرنى كل السرور أننى لم أحمله اليكم الا بعد يقينى أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الاعمال ما يعزز شأن البلاد وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها .

« وهذه نعمة من الله سبقت البنا على حين احتياجتا اليها ، والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ، ولم يكن شئ من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديويتنا الاعظم هي سندنا فى جميع أعمالنا ، ومقاصده السامية هي مرشدنا فى سبيل سيرنا ، فهو الكريم الذى أجريت هذه النعمة على يديه ، فأول واجب علينا ، أن نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجبات الثناء .

« الا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفي فى وصولنا الى العناية المقصودة من اجتماع حضراتكم ، بل لابد أن ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الاعمال والافكار منحصرة فى دوائرها ، وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال أغنى حصر جزئيات الاعمال وكلياتها فى دائرة القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب ، لكنى لا أعد هذا صعبا عليكم ، فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم ، وأنتم على أكل درجات العقل والفضيلة ، ولا عناء فى اتباع القانون الاعلى للقاصرين ، وفى أملى أنكم مستحقون ما يظنه أجباء البلاد فيكم عندما تبدئون فى

الاعمال المهمة التي تهيأتم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضى المهمل حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة ، وهذا لا يكون الا بتخليص الافكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الاعمال وقفا على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم .

« ان التفات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسنات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم ، نعوذ بالله ، وانكم تعلمون أن الذين رقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا باخلاصهم في طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلتهم أعلى المنازل ، فثبتوا في مكانهم ماداموا بحلية الاخلاص ، واني أهني نفسي بوقوفي بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم ، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم الموقنين ، بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين الا إذا قاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات في خطة الاعتدال حتى يتقنع بها البعيد كما عرفها القريب .

« وفي علم حضراتكم أيها السادة أتني عند استلامي رئاسة النظار رفعت الى جناب خديويتنا الاعظم تقريرا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة ، وأظنكم قرأتموه وتأملتم معانيه ، وقد تكرم على الجناب الخديوي بقبوله ، وإني مؤمل فيكم أن تكونوا أعضاء لنا وساعدا قويا على تميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوفر لدينا أسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التي لنا ، ونؤدى الواجبات التي علينا ، ونوفي بجميع عهودنا لمن عاهدناه ، ونكون بذلك قد أرضينا سلطانتنا الاعظم الذي يسره بجاهنا وتقدمنا ، وأرضينا جميع الدول المتقدمة التي تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بعهودنا ، وآخر ما تنوأسى به أن لا نجعل للتعصب الشرقي دخلا في الاعمال الوطنية التي كلفتمكم البلاد أن تقوموا ، بأدائها وأن تكون الوطنية الحقة هي الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل الله تعالى أن

يوقتنا جميعا لما فيه رضة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يتمتع البلاد ببقاء حضرة خديونا
المعظم أيده الله . (١)

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقا عليها من الخديو (٢)
والأوامر العالية الثلاثة المتقدم ذكرها .

فنهض عبد السلام بك الموليحي وألقى كلمة شكر للبارودي على اسراعه بالتصديق
على الدستور ، ورد عليه البارودي باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا إلا الواجب ، ثم ألقى
سلطان باشا النواب كلمة شكر أخرى وانتهت الجلسة إذ كانت الساعة السابعة

مقابلة النواب للخديو

وبعد انقضاء الجلسة توجه النواب إلى السراي الخديوية ليؤدوا للخديو
واجب الشكر ، فلما مثلوا بين يديه تلقاهم بالبشر والايناس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة
عنهم وقال :

« ان حضرات النواب وفدوا الى هذه الساحة الفيحاء ليقدموا للجناب المعظم
شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرة العلية لاهل
القطر من التفضل والاحسان » ، ثم دعا للجناب الخديو بدوام العز والاقبال وأمن
جميع الحاضرين ، فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديو وشكر النواب على صنعهم
الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية ، وأعرب لهم الخديو عن ميله
الفريزي لمحبة الاصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم الا الخير ،
ولا يريد لهم غير خطة التقدم والعمران ، ثم نصح لهم أن يسلكوا اجادة الخير ويسيروا
في سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشدا والسكون
والثبات دليلا ، ووعدهم بأنه مستعد لمساعدتهم في كل ما أرادوه من الاعمال النافعة للبلاد ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) نشرنا نص الدستور في قسم الوثائق التاريخية

فخرجوا من لندنه شاكرين ، ثم قصدوا إلى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب . وكان عنده أثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والاشغال ، فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم ، وأنابوا عنهم سلطان باشا في تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين

المراسيم الملحققة بالدستور

وفي يوم صدور الدستور (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) صدرت الثلاثة المراسيم الاخرى التي اتفقت الحكومة مع المجلس على أن تصدر بها اوامر خديوية الاول يقضى بجعل نيابة اعضاء مجلس النواب القائم لمدة خمس سنوات^(١) تبتدىء من تاريخ انعقاده ، والثاني ببقاء محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس للمدة المذكورة ، والثالث بحديد مدة اجتماع المجلس في تلك السنة وجعل نهايتها في يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة اشهر اذ كان ابتداءها في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١^(٢)

موقف انجلترا وفرنسا من الدستور

استقبلت الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية اعلان الدستور بالخط والاستياء ، وبدأت هذه المظاهر على شديتها من الرقنين الاوروبيين كولفن ودى بلنير ، فقد أرسلوا مذكرة مشتركة الى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين وقيل اعلان الدستور بيوم واحد ، اعترض فيها على

(١) كانت مدة المجلس طبقا للأئحة سنة ١٨٦٦ التى انتخب على اساسها ثلاث سنوات فلما صدر دستور سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بجعلها خمس سنوات صدر المرسوم الخديوى بسلامتها على مجلس النواب القائم
(٢) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

هذا الانقلاب ، وتجلت في مذكرتيها روح التبرم بالنظام الدستوري بأكله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية وتحريض حكومتهما على محاربة هذا النظام ، وهذا تعريها :

« عندما صدرت الدكرينات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية في يد الخديو ، وفي يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء باعطاء الرقيين العموميين الحق في اصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضا أن يعمل بأمرهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين في غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة اذ تحولت الى مجلس النواب والى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لتفويضهم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير في نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزراء التي ترعزت بتأثير ثورة الجيش في أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت في الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الأمور في هذا الصدد الى أن مجلس النواب الذي كان في عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطوعة في يده وكان يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدي اليه من فادح الاضرار ، أصبح لا يتردد اليوم في التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتي وصل به الامر الى أن اضطر الخديو الى تغيير الوزارة التي كانت حائزة لثقتي ، وتحت ضغط بعض الضباط اضطر ان يعهد برئاسة الوزارة الى وزير الحرية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها

« وفي هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيين ، فان هذه السلطة ستسير في طريق الزوال لانحالة اذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم بأختياره ، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام اللوائح والحكومات الاجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكلت ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابي والجيش ، اذ ليس عليهم من سلطان

سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التي تألفت حديثا قد استقر عزيمتها على تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة في ذلك من الرقيين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ اغفال المعارضة التي بدت من الحكومتين الانجليزية والفرنسية في هذا الصدد ، قبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذي يصيب نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقيين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتهما ، ومن خطئ الرأي والاسترسال وراء الاوهام أن لا تلح في هذا التغير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شيء من الاصلاحات المالية التي تمت في خلال السنوات الاخيرة ، ومن الجلي من الآن أن تتبأ بقرب وقوع الارتباك المالي من جديد ، تلك الارتباك التي عاجلتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية »

(توقيع الرقيين)

القاهرة في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ .

بلنير — كوفن (١)

ويدو من هذا الكتاب مبلغ سخط الرقيين على النظام الدستوري وبخاصة على تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، ولم يكتف دى بلنير (الريب الفرنسي) بهذه المذكرة ، بل طلب إلى الميسون كفسكس معتمد فرنسا أن يبلغ الميسودى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية الترخيص له بالاستقالة من منصبه مبالغة منه في الاحتجاج على ما عده (اقلايا) في نظام الحكم .

على أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية لم تنفذا وعيدهما الذي تضمنته مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، بل بقيتا وقتا ما في موقف الانتظار ، أما من الناحية الفرنسية فلأن وزارة دى فريسينيه كانت مترددة غير مستقرة على خطة متجاه المسألة المصرية ، وكان دى فريسينيه يرى بادية الامر عدم اخراج وزارة البارودى ، وأرسل الى

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ ص ١١٨

المسيو سنكفكس بريقة بهذا المعنى قال فيها :

« اتبعوا خطة التحفظ الرسمي المقرون بالمعطف نحو الوزارة الجديدة وساعدوا بصفة خاصة على المساعي التي تبذل بحسن نية لاحترام الاتفاقات الدولية وأوضحوا أننا لا نقصد عرقلة تقدم النظم الداخلية المصرية مادامت مصالحنا لاتمس »^(١)

وقد سعت وزارة البارودى من ناحيته فى اقناع الدوائر الاوروبية السياسية بأنها باصدار الدستور لا تقصد المساس بمصالح الدول ، وأرسلت مذكرة إلى معتمدى فرنسا وانجلترا بتفسير مواد الميزانية فى الدستور واثبات أنها لاتخالف فى شيء تعهدات مصر المالية إزاء الدول^(٢) ، فسكت الحكومة الفرنسية عن احتجاج الرقيبين ولم تؤيده ، وقبل دى فريسنيه استقالة دى بلنير وعين بدله المسيو دى بريدف De Bredif ، فكانت الاستقالة وقبولها انتصاراً لوزارة البارودى .

هذا من الناحية الفرنسية ، أما من الناحية الانجليزية فالحكومة البريطانية لم تر من مصلحتها التعجيل بالتدخل ، إذ كانت ترقب الحوادث لتتدخل فى مصر بمفردها دون أن تشاركها فرنسا أو تعارضها ، ذلك أنها رأت فى تدخل الدولتين معاً ماحول دون تحقيق مطامعها فى مصر ، فأثرت الانتظار حتى يقضى لها التدخل المنفرد ، وفى ذلك يقول المسيو ريناك^(٣)

« ان رأى العام البريطانى كان متأثراً من آراء بعض المحافظين الذين كانوا يؤثرون تأجيل الحوادث بقدر المستطاع آملين أن تأتى الفرصة للتدخل المنفرد فى وادى النيل دون الاشتراك مع فرنسا »

وقد كان هذا الموقف موهما الرايين أن لا خوف من تداخل الدولتين مشتركين أو منفردتين ، فأغرقوا فى حسن الظن بالمستقبل ولم يحسبوا حجاباً لتدابير السياسة

(١) الكتاب الاصر سنة ١٨٨١ - ٨٢ وثيقة رقم ٨١

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ٨٢

(٣) فى كتابه عن (وزارة جامبنا)

الانجليزية التي كانت تعد العدة وتتخير الوقت المناسب لتتدخل بمفردها وتعمل ارادتها بما يحقق أطماعها في مصر .

الابتهاج العام باعلان الدستور

كان لصدور المرسوم الخديوى بالدستور رنة فرح في البلاد اذ قبل بالابتهاج العام وأطنبت الصحف في مزاياه واستبشرت خيراً باعلانه واقيمت الحفلات العظيمة تيمناً به وابتهاجا بصدوره ، وكانت هذه الحفلات صورة ناطقة للحياة السياسية والفكرية في ذلك العصر ، وهذا ما يدعونا الى ذكر خلاصة عنها .

حفلة جمعية المقاصد الخيرية

أهم هذه الحفلات الحفلة التي اقامتها جمعية (المقاصد الخيرية) ^(١) بالعاصمة ليلة الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، فقد كانت حفلة جامعة لكل مظاهر الفخامة ، حضرها محمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وبقية الوزراء وعدد جم من كبار الضباط والعلماء والنواب والاعيان ، فازدحم بهم المكان ، ولما اكتمل جمعهم نهض (خطيب الثورة) عبد الله نديم وافتتح الاجتماع بقصيدة كان لها وقع جميل في النفوس ثم شكر الحاضرين على اجابتهم دعوة الجمعية واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب (الدستور) .

ثم دعا ابراهيم افندى اللقانى الى الخطابة فألقى خطبة أبان فيها الفرق بين ما كانت عليه البلاد من الاستبداد وما صارت اليه من الحرية والشورى ، وختم كلامه بالدعاء للخديو والوزراء .

(١) هي جمعية أسست ١٨٨٠ تضم بعض كبراء مصر وكان الامير عباس حلمى ولى العهد « الخديو عباس الثانى » رئيساً لها ومحمود سامى باشا البارودى نائب الرئيس وقد انشأت مدرسة مجانية ومستشفى لعلاج الفقراء .

وبعد أن جلس قام السيد عبد الله نديم مرة أخرى وأثنى على الخطيب وعقب على خطبته مبيّناً فضل العصر الجديد على العصر الماضي ، ثم دعا إلى الخطابة مصطفى افندى ماهر (باشا) وتكلم بما أملتّه روح الشباب وحث على الاجتهاد في تحصيل العلوم والفنون ، واستحث ذوى الغيرة من الاغنياء على انشاء (بنك أهلى) يستغنى به الاهلون عن الاقتراض من المرايين بالفوائد الفاحشة ، وانتقل من ذلك الى النصيح بالاتحاد وائتلاف الكلمة .

وبعد أن انتهى من خطبته نهض عبد الله نديم للمرة الثالثة وعقب عليها بالافاضة في بيان التربية الابتدائية والوجوه الالاقية فيها ثم دعا إلى الخطابة الشيخ محمد عبده ، خطيب الجمعية الرسمى (١) وكان وقتئذ رئيس تحرير الوقائع المصرية فألقى خطبة ضافية أبان فيها مزايا الحكومة الدستورية وقد سماها (الحكومة القانونية) ، ونوه فيها بوجوب اسناد النيابة إلى المتعلمين مما أثار استياء بعض الرايين كما سيجىء بيانه ، وحث على تعميم التعليم ودعا إلى احترام حرية القول والكتابة وسن القوانين المبيّنة لحقوق الافراد وواجباتهم

وقام النديم مرة رابعة وعلق على خطبة الشيخ محمد عبده بما توجهت إليه فكرته واستطرد إلى الكلام عن أحوال المدارس والمكاتب .

ثم دعا النديم إلى الخطابة (أديب اسحق) وكان وقتئذ الكاتب الثانى لمجلس النواب ، فقام وألقى خطبة عبر فيها عن شعور النواب وتضامنهم والوزارة في كل ما يجلب الفخر للبلاد

وبعد أن انتهى أديب اسحق من كلامه أعقب خطبته فترة استراحة « جلس فيها الخطباء يستريحون من تعب الخطابة » على حد تعبير الوقائع المصرية ، وأخذ الحاضرون يتذاكرون فيما سمعوا من الخطب .

وحصل حوار بين السيد عبد الله نديم واثنين من الحاضرين فيما ذكره عن

(١) كذا في وصف الاجتماع المنشور بالوقائع المصرية عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢

أساليب التعليم ، ثم قام فتح الله افندى صبرى (١) والقى خطبة في الحث على الاتحاد والوثبات ، وانتهى الاجتماع في الساعة التاسعة مساءً وانصرف المجتمعون فرحين مسرورين .

وقد دل هذا الاجتماع على ظواهر عدة تعطينا فكرة واضحة عن الحالة السياسية في ذلك العصر ، فمن ذلك أن فكرة الحرية والدستور كانت قد عمت الطبقة المثقفة من الامة كما يدل عليه ابتهاجهم باعلان الدستور ، وان مستوى التفكير قد بلغ حدا لا يقل عن مستوى العصر الحاضر ، بل قد يزيد عليه في البلاغة والمنطق ، فان عبارات الخطباء وأسلوبهم وطريقة أدائهم لافكارهم تدل على حظ كبير من العلم والثقافة ، ويلاحظ أيضا أن معظم خطباء هذه الحلقة من تلاميذ السيد جمال الدين الافغانى ، بل كثير من عباراتهم عليها طابع السيد وأسلوبه ، وهذا يدل على الأثر الكبير الذى خلفه الحكيم الافغانى في مصر ، وثمة ظاهرة أخرى لا تموتنا ملاحظتها ، وهى مقدرة عبد الله نديم الخطابية ، فان نهوضه للخطابة في هذا المحفل خمس مرات والقائه خمس خطب مختلفة المواضيع والعبارات ، مما كان أغلبه ارتجالا ، يدل على مواهبه الخطابية ، ولا غرو أن يعد بحق « خطيب الثورة » ، على أن ما يلفت النظر في هذا الاجتماع أن أحداً من النواب لم يخطب فيه ، وناب عنهم أديب اسحق ، وكان وقتئذ الكاتب الثانى للمجلس ، ومن التناقض أن يتوب عن النواب موظف بالمجلس ، وهم النائبون عن الامة ، وكان الأليق بهم أن يتوب عنهم واحد منهم ، ويظهر لنا من ذلك أنهم لم يكونوا في مستوى أدباء ذلك العصر وكتابه ، ولا غرابة في ذلك فانهم في مجموعهم من طبقة الأعيان ، ومع ذلك فستجد من تتبع مناقشاتهم في مجلس النواب ما يدل على نضج في الفكر وسلامة في المنطق وحسن أداء في التعبير عن أفكارهم ، ومنهم نواب بارزون لا يقلون كفاءة عن مستوى العصر الحاضر ، فما الذى منع هؤلاء من الخطابة في هذا الاحتفال ؟ قد يرجع ذلك الى أنهم لم يكونوا

(١) هو احمد فتحى زغلول افندى (باشا) كما يؤخذ من الوقائع المصرية عدد

قد اعتادوا الوقوف موقف الخطابة في المحافل العمومية لان جلسات مجلس شورى النواب القديم ومجلس النواب الذى انتخبوا فيه كانت سرية طبقا للاتحة القديمة .

حفلة النائبين احمد محمود و ابراهيم الوكيل

وكأنما هزت هذه الحفلة أروحية النواب وحفزتهم إلى اقامة حفلة أخرى من نوعها ، فاقام النائبان الشيخ احمد محمود و ابراهيم افندى الوكيل نائبا البحيرة بمنزلهما بقصر الشوك ليلة ١٩ فبراير سنة ١٨٨٢ مأدبة تكريم لجمعية المقاصد الخيرية على احتفالها الفخم ، وكانت المأدبة ذاتها مجالا لتبارى الخطباء فى الاشادة بفضل الدستور ، وتحولت إلى حفلة ابتهاج باعلان الدستور ذاته ، وقد حضرها الوزراء وأعضاء مجلس النواب وكثير من الوجوه والاعيان والعلماء ، ولما اكتمل الجمع وقف الشيخ احمد محمود خطيباً وأثنى على الحاضرين لاجابتهم هذه الدعوة ، ثم عطف إلى بيان ما عليه اخوانه النواب من تمام الاتحاد وكال الاتفاق والاقوة فى سبيل التصديق على لأحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية (وزارة البارودى) ، ونوه بفضل الاتحاد وعرج على خطبة الشيخ محمد عبده فى الاحتفال السابق فقال :

« ولقد اعترف بفضل النواب كل ذى عقل واستحسن ما عملوا كل صاحب شعور لا سيما حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم فى خطبة حضرته التى القاها فى احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئا يمس جانب النواب ، فأطلب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس بعد أن يقوم حضرة الفاضل أديب افندى الكاتب الثانى فى مجلس النواب ويتمم الشكر لجمعية المقاصد الخيرية ولكل وطنى سر بهذه اللاتحة ويبين مقاصد النواب» (١)

وانك لتلاحظ فى كلام الشيخ احمد محمود اشارته إلى خطبة الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) فى الحفلة السابقة وما تأوله بعض النواب من أن فيها من العبارات ما يمسهم ، على أنه ليس فيها أى تعريض بهم ، بل كل ما توهموه فى هذا الصدد

قوله ان مشاركة النواب للحكومة في تدبير شؤونها يقتضى أن يكون فى الامة العدد الكثير من يصلحون لهذه المشاركة وحث على نشر التعليم الذى يؤهل إلى تلك المرتبة من الاستعداد ، فظن بعضهم أنه يشير بقوله هذا إلى أن غالبية نواب المجلس لم يصلوا إلى هذه المرتبة ، وأيدهذا الظن ما عرف عن الشيخ محمد عبده فى عهد وزارة رياض باشا من عدم اطمئنانه إلى قيام الحكم الدستورى حتى تنضج الأمة له ، فكان لخطبته الأولى وقع سيىء فى نفوس الزعماء العربيين ، وكان السيد احمد محمود و ابراهيم افندى الوكيل من خاصة أصدقائه ، فسعى فى اصلاح ذات البين بينه وبين الزعماء ودعياه إلى تفسير خطبته بما يزيل اللبس فيها

تعاقب الخطباء (١)

وقام أديب اسحق وشكر جمعية المقاصد وغيرها من الجمعيات التى أظهرت السرور باللائحة الاساسية وبين أن الواجب مقابلة الشكر بالاستمرار على العمل الذى أوجب الشكر والزيادة

ثم قام (عبد الله نديم) وخطب فى وجوب التمسك بطلب الحقوق الثابتة وحث على رعاية الواجب لكل فرد واجتناب التقصير فيه وملاحظة قيم النفوس وأقدارها وانزال الامور منازلها دون تهاون يثبط الهمة ولا تساهل يكسر قلوب ذوى الاستحقاق .

ثم دعا إلى الخطابة (فتح الله افندى زكى) أحد تلامذة مدرسة التجهيزية فأجاب الدعوة وتلى مقالة طلب فيها بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن اخوانه تهذيب نفوسهم وتربيتهم على محاسن الاخلاق وعقد الجمعيات لفتح المدارس يتعلمون فيها من العلوم ما يكون حلية للنفوس ، ودعا إلى جعل علم الاخلاق فى مقدمة سائر العلوم وقام النديم ثانية والتقى كلمة أخرى ، ثم دعا فى ختامها ابراهيم افندى الثانى

فالقي خطبة دعا فيها إلى التمسك بأسباب القوة والاتحاد وحث على مجانبة الخوف والجبن .

وقام من بعده النديم فشرح عباراته ببيان بديع وعلق عليها من سوانح خواطره ، ثم دعا إلى الخطابة فتح الله أفندي صبرى (احمد أفندي فتحى زغلول) فالقى مقالة فى شأن ما يجب على اخوانه الشبان أن يأخذوا به من المبادئ ، الحقبة التى تجعل دورهم من أحسن الأدوار تمدناً وتقدماً ودعاهم إلى عقد جمعية لفتح مدرسة ليلية ليتعلم فيها من لا تسمح له أشغاله الضرورية بتلقى العلوم فى النهار آخذاً على نفسه مساعدتهم بكل ما يصل اليه امكانه ثم فصل ما يجب على كل طائفة منهم بالنسبة لشأنها فى مقام الوجود وما يلزم كل واحدة منها من الصفات الكمالية .

وبعد ذلك قام الشيخ محمد عبده والى خطبة أخرى فى الترية والاخلاق عطف فيها على خطبة التلميذين فتح الله أفندي زكى وفتح الله أفندي صبرى وحث على التمسك باهداب الفضيلة والدين .

ثم قام عبد الله نديم وتلى عدة آيات من القرآن الشريف وشرح كل واحدة منها شرحاً بليغاً بديع الاسلوب ، وكان عند كل آية يأخذ فى الحث على التمسك بها وبيان موضع الأخذ بما دلت عليه من الحكم ، وفى أثناء ذلك حث على رعاية القمة وحفظ المهود وحسن المعاشرة ومجاملة الأجانب وملايتهم والسير فيهم بما يقتضيه قانون الاخوة الانسانية .

ثم قام أحد الضباط ، وارتجل خطاباً بليغاً حث فيه على التمسك بخلق الشجاعة والحرص على كل ما ينمى غرسها فى القلوب ويبدد الاوهام عن النفوس والتمرن على الحركات التى تليزم معرفتها كل وطنى ، وحض على الاتحاد الذى هو منشأ القوة القائمة بحماية الوطن وصيافته ، فقبولت كلمته بالاستحسان

وقام من بعده النديم وشرح عباراته مؤيداً لها ، ثم تلا قصيدة من نظمه كان لها وقع حسن فى النفوس ، ثم ختم الاجتماع بالدعاء للخديو ولوزارته السامية وشكر الجميع الحاضرين فأمنوا عليه وانتهى الاجتماع

حفلة احمـد بك ابـاظـه

وفى يوم ٣ مارس سنة ١٨٨٢ أقام احمـد بك (باشا) ابـاظـه حفلة فى منزله بالقاهرة ابتهاجا بالدستور والحكومة القانونية ، دعا اليها النواب والوزراء والعظماء ، فلما انتظم عقدهم وقف عبد الله نديم وافتتح الحفلة بخطبة حث فيها على وجوب رعاية صلات الجوار ومعاشرة الاجناس المختلفة بكال الملاينة وتعام المجاملة فانهم اخوان فى الانسانية والكل يرجع الى أصل واحد .

ثم قام الشيخ محمد عبده والذى خطابا بليغا بين فيه مزايا الحكومة الدستورية ونوه بفضل المساواة والحرية

وقام عبده عبد الله نديم وخطب حاثا على توسيع دائرة الصناعة وتكثير مواردها والتفنن فيها لتكفى البلاد مؤنة الحاجة ويكتسب أبناءها ثمراتها وبركات أرضها ، وأفرغ ذلك فى قالب بديع فكان لخطابه الوقع الحسن فى نفوس السامعين .

ثم قام ابراهيم افندى اللقانى وخطب خطابا نوه فيه بفضل هذه الحفلات وقام عبد الله نديم وعلق على خطبة اللقانى .

ثم قام فتح الله افندى صبرى (احمد افندى فتحى زغلول) وتكلم عن أسباب وقوف أفكار النبهاء من المصريين فى الزمن القديم عند حد واحد من المعلومات ، وأرجعها إلى وقوف الحركة العمومية فى تلك المدة ، ثم أثبت تقدم الحركة العمومية وتدرجها فى هذه الايام إلى مرتبة الكمال بواسطة الحكومة الشورية التى هى منبع حركات التقدم والنماء (١) .

وقام عبده النديم أيضا ، وتكلم عن وجوب مساعدة الفلاح ومعاونته لشدة حاجته ، ودعا الأغنياء إلى الأخذ بيده وبذل المجهود فى استخلاصه من الديون التى أثقلت كاهله ، وهنا ذكر منقبة حسنة لأحد الأعيان ، فقال انه أدى عن

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢

أهل بلده خمسة الآلاف جتیه لمداینهم ، فلم یبق أحد منهم مدیونا لاجنئی وأثنی علیه الثناء الجمیل ، ثم قام أحد الجنود وتلا خطابا أبان فيه وجوب رعاية النعم وحفظ الجوار وغير ذلك من الأمور التي جاءت بها الشریعة الفراء وأیدها قانون الانسانية ، ثم دعا للخدیو والوزراء وأمن الحاضرون علیه ، ثم قام النذیم وشرح عبارات الجندی شرحا بلیغا ، وتنقل إلى موضوعات شتی وختم الاجتماع بشكر الحاضرين والدعاء للخدیو والوزراء والنواب ، فأمن السامعون وانصرفوا مسرورین شاكرین لصاحب الاحتفال داعین للوزارة بحسن التوفیق (١)

حفلات أخرى

وأقام أحمد بك نیر یکن احتفالا فی بیت منصور باشا یکن (٢) صهر العائلة الخدیویة حضره الوزراء ولفیف من النواب ورؤساء الجنود وضباطهم وأعیان العاصمة. وبعد تناول الطعام وتبادل عبارات التحية والتهاني وقف السيد عبد الله نذیم فافتتح الخطابة ، ثم أعقبه حسن افندی عاكف الیوزباشی ، ثم علی افندی رضا . وأعد محمد بك طاهر نجل احمد باشا طاهر حفلة دعا إليها الوزراء والنواب وكبار الضباط وأساتذة المدارس والاعیان والشباب فألقيت فیها الخطب والمقالات وأقام شبان الاسكندرية حفلة ابتهاج بالثغر دعوا إليها السيد عبد الله نذیم ، فقدم من العاصمة وحضر الحفلة وخطب فیها وتعاقب بعده الخطباء . وصفوة القول ان حفلات الابتهاج باعلان الدستور فی القاهرة والاسكندرية كانت من أبهج ما أقيم من الحفلات الوطنیة فی ذلك العصر ، وكانت صورة واضحة للحیاة الفكریة والسیاسیة فی عهد الثورة

(١) الوقائع المصریة عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) مذكرات عرابی المخطوطة ص ٢٨٨

الفصل العاشر اعمال مجلس النواب

نتنقل الآن الى الحديث عن مجلس النواب ، وبيان أعماله في دور انعقاده الاول ، والحق انه لم يجتمع الا زمنا وجيزا لم يتجاوز ثلاثة أشهر ، على أنه قام في خلالها ببطائفة صالحة من الأعمال ، وقد تقدم الكلام عن تقريره الدستور ، وهذا يعد من أهم أعماله ، والآن نذكر ما أنجزه من الاعمال الاخرى ، وسنذكر هذه الاعمال بحسب نوعها مع مراعاة تسلسل الجلسات قدر المستطاع .

النظام الداخلي للمجلس

اجتمع المجلس يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٠ ربيع الاول سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٢ عضوا ، فطلب الرئيس وضع نظام داخلي للمجلس كما تقتضى بذلك اللائحة الاساسية (الدستور) فاقترح احمد بك الشريف إحالة وضع هذا النظام على لجنة اللائحة الاساسية (اللجنة الدستورية) فوافق المجلس على ذلك ، وبعد أن أتمت اللجنة وضعه نظره المجلس بجلسته ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ واستغرق بحثه تلك الجلسة ، وأدخل عليه المجلس مارآه من التعديلات ، واستمر في بحثه بجلسته ١٨ مارس و ١٩ مارس حيث تم التصديق عليه ، وهو ثالث القوانين الثلاثة التي تألف منها النظام الدستوري سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين هي : اللائحة الاساسية ، وقانون الانتخاب ، والنظام الداخلي لمجلس النواب

النواب الرائدون عن اللائحة

وطلب سلطان باشا من المجلس بجلسته ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ ابداء رأيه في عدد الاعضاء المنتخبين ، فانه بسبب زيادة عدد المراكز في بعض المديريات ، زاد عدد النواب خمسة عن العدد المحدد في اللائحة القديمة التي جرى الانتخاب على أساسها ،

وهؤلاء الخمسة منهم اثنان من اسيوط وواحد من بنى سويف وآخر من قنا وخمس من الدقهلية ، قال وقد وردت اوراق انتخابهم من المديريات كسائر النواب ، وللمجلس رأيه فيهم .

قال احمد بك على — حيث ان انتخاب هؤلاء الخمسة قائم بحسب اللائحة القاعة فلا بأس من إلحاقهم بالمجلس .

وقال ابراهيم افندى الوكيل — لا يمكن الجزم بحصول الزيادة في عدد النواب الا بعد أن يعلم ذلك ويتقرر مقدار الزيادة رسمياً ، ولذلك لا أجد الآن إلحاق الخمسة المذكورين بالمجلس نظامياً ، وأيده في رأيه احمد افندى محمود ، وخالفهما محمود بك سليمان وعبد السلام بك المويلحى واحمد افندى عبد الغفار ، وقترح الأخير اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة القديمة على شرط ان تكون مديرياتهم مما قرر لها الزيادة في اللائحة الجديدة ، فوافق المجلس على ذلك .

رأسه اللجنة الدستورية

وبالجلسة المذكورة طلب سلطان باشا من المجلس ان ينتخب رئيساً للجنة اللائحة (اللجنة الدستورية) بدلا من حسن باشا الشريعى الذى عين ناظراً للأوقاف ، فانتخب محمود بك سليمان (باشا) بدلا عنه فى الرئاسة ، وعباس افندى الزمر عضواً فيها بدلا من محمود بك سليمان .

الاجازات

ثم تناقش المجلس فى مسألة الاجازات التى يطلبها بعض الأعضاء ، فاقترح احمد افندى عبد الغفار أن لا يعطى المجلس اجازة لاكثر من ثلاثة من كل لجنة (قلم) حتى لا يكثر عدد الغائبين ، واقترح رشوان افندى حمادى أن لا تتجاوز مدة الاجازة خمسة عشر يوما ، فان عرض للتائب مهمات تقتضى الزيادة يلزم الاستئذان من جديد من المجلس .

فوافق المجلس علي أن لا يكون الغائبون من كل لجنة أكثر من ثلاثة ، ورفض اقتراح تجديد مدة الاجازة ، وفي ختام الجلسة استأذن سلطان باشا المجلس في غيابه في الجلسة المقبلة ، وأعلن أنه أناب عنه في الرئاسة محمد بك الصيرفي أحد نواب البحيرة ، فوافق المجلس على ذلك وانفضت الجلسة (١)

انتخاب الوكيلين — الاغلبية المطلقة والاغلبية النسبية

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٠ عضوا ، فجرى انتخاب الوكيلين ، وأسفرت النتيجة عن انتخاب محمد بك الصيرفي ومحمد بك الشواربي .

ودارت مناقشة قانونية في معنى الأغلبية المطلقة والاغلبية النسبية دلت على امام الاعضاء التائبين بمعناها البرلماني ، فقد كانت نتيجة فرز الاصوات كما يأتي : محمد بك الصيرفي نال ٥٥ صوتا ، ومحمد بك الشواربي ٣٠ صوتا ، ومحمود بك سليمان ٢٦ صوتا ، وتسعة أصوات متفرقة .

فقال علي بك القرعبي إن الاكثرية لحضرة صيرفي بك ومحمد بك الشواربي ، وهنأهما على انتخابهما ، فطلب نائب رئيس المجلس (محمد بك الصيرفي) تلاوة المادتين المتعلقتين بانتخاب الوكيلين من اللائحة الاساسية (الستور) فقلتا ، وهما المادتان ٤٥ و ٤٦ .

فقال عبد السلام بك المويلحي — ان مضمون المادة ٤٦ لا يقضى بحصول الانتخاب الا لحضرة صيرفي بك ، فانه لا يخفى ان الاكثرية نوعان ، مطلقة ونسبية فالمطلقة هي التي اجتمع فيها أكثر من نصف مجموع الحاضرين ، والنسبية هي التي جانبها أكثر مما في غيرها ، مهما تجزأ ذلك التفسير ، والمادة ناطقة بكون الاكثرية المطلوبة في قرارات المجلس هي الاكثرية المطلقة ، فعلى المجلس الآن اعادة

(١) عن مضبطة جلسة ٩ فبراير — الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

الانتخاب بين الاثنين اللذين حصلت لهما اكثرية نسبية ، وهما حضرة شواربي بك
ومحمود بك سليمان دون غيرهما من سائر الأعضاء حتى تظهر لأحدهما الأغلبية
المطلقة .

فأخذ المجلس بهذا الرأى الصحيح وقرر تأجيل اعادة انتخاب الوكيل الثانى
الى اليوم التالى (١)

انتخاب الوكيل الثانى

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ)
برئاسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٧ عضو ، وطرحت مسألة انتخاب الوكيل
الثانى ، فتنازل محمود بك سليمان عن الاصوات التى نالها لمحمد بك الشواربى ، فصرف
المجلس النظر عن اعادة الانتخاب وقرر انتخاب محمد بك الشواربى وكيلاً ثانياً (٢)

مقترحات النواب

اجتمع المجلس يوم الاربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ)
برأسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٩ عضواً ، وأخذ يبحث فى المقترحات المقدمة
من بعض النواب ، وكانت هذه المقترحات عبارة عن تقارير مطولة يتضمن كل منها
اقتراح العضو ويأنه تفصيلاً ، وفيما يلى خلاصة هذه المقترحات :

١ — اقترح احمد بك ابازة أن تعرض الحكومة على هيئة المجلس نصوص
المعاهدات والاتفاقات التى عقدها مع الدول الاجنبية ، أو مع رعايا هذه الدول ، فوافق
المجلس على هذا الاقتراح .

٢ — و قدم احمد افندى عبد الغفار تقريراً عن اختلال اعمال مصلحة المساحة
وقلة فائدتها بالنسبة لكثرة نفقاتها ووجوب سؤال وزير المالية عن أعمالها والاختلال
المنسوب اليها ونفقاتها ومقدار ما مسحته من الاراضى ، والفائدة التى عادت منها

على الأهالى والحكومة ، فوافق المجلس على تبليغ خلاصة التقرير الى وزارة المالية واستدعاء وزيرها ليجيب على أسئلة النائب .

٣ - واقترح امين بك الشمسى معالجة غلاء أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار على رفع سعرها ، ومنع تصديرها الى الخارج ، وبعد مناقشة بين الاعضاء وافق المجلس على ارجاء النظر فى هذه المسألة الى جلسة قادمة لبحث الاعضاء فى أمرها .

٤ - واقترح محمد افندى الشاذلى تنظيم العونة فى الأعمال العامة كحفر الترع وتطهيرها وردم الجسور وما أشبه ذلك لكي لا يقع حيف على الأهالى وخصوصاً أراضى الشفالك والأبعد الواسعة والأراضى الاميرية ، فوافق المجلس على ما أبداه الشيخ احمد محمود من طلب وضع قانون فى هذا الصدد .

٥ - واجتمع المجلس برئاسة محمد بك الصيرفى بجملة يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٩) وفيها قدم عبد المجيد افندى البيطاش أحد نواب الاسكندرية تقريراً يتضمن ان رئاسة المحاكم المختلطة بموجب معاهدات انشاء المحاكم المختلطة لا تكون إلا للوطنيين التابعين للحكومة المحلية وأن الحكومة عينت واصف بك عزمى رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة مع أنه منتم لدولة ثنيسا ، وهذا مخالف لتلك المعاهدات ، وطلب سؤال وزير الحقانية عن ذلك ، فقرر المجلس ارجاء سؤال الوزير المذكور حتى ترد المعاهدات والاتفاقات التى قرر المجلس تقديمها اليه .

لجنة العرائض

وأعلن نائب الرئيس (محمد بك الصيرفى) انه تقدمت الى المجلس عرائض من كثير من الجهات ، وطلب من هيئة المجلس انتخاب لجنة للنظر فى تلك العرائض كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الاساسية (الدستور) لاحالة المقبول منها الى جهات اختصاصه ، واغفال ما ليس بمقبول ، فقبل المجلس مبدأ انتخاب اللجنة ، وارجأ انتخابها إلى الجلسة التالية .

معالجة غلاء الاسعار

· واجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ (٣ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٣ عضواً ، وتباحث في اقتراح منع تصدير الغلال الى الخارج المؤجل من جلسة ١٥ فبراير
فقال عبد المجيد افندى البيطاش - ان مسألة منع تصدير الغلال في الوقت الحاضر من أهم الضروريات حيث أنها من الامور العامة النفع ، وغير خاف أن أغلب سكان المدن هم من الفقراء ، فالواجب على نواب الامة أن ينظروا الى المصلحة العامة ويصدق المجلس على منع تصدير الغلال الى الخارج الى حين موسم الغلال كما هو الواجب علينا ، وبعد مناقشة بين الاعضاء اشترك فيها أحمد بك على و ابراهيم افندى الوكيل واحمد افندى عبد الغفار واحمد بك الشريف وعلى افندى المكاوى وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك خفاجي قرر المجلس ان يكتب لنظارة المالية بمضمون الاقتراح لتتخذ فيه العلاج اللازم (١)

بقية مقترحات النواب

وبالجلسة المذكورة أخذ المجلس يبحث في بقية مقترحات الاعضاء ، مما تلخصه فيما يلي :

٦ - قدم ابراهيم افندى الوكيل تقريراً مطولاً عن اصلاح نظام الري في مديرية البحيرة ، وخلصته وجوب اصلاح مجرى رياح البحيرة واصلاح القناطر الخيرية ، فأبدى احمد افندى محمود رأياً في هذا الاقتراح مضمونه ان المسائل الواردة في التقرير لها روابط معلومة بوزارة الاشغال ، ويحسن طلب هذه البيانات من الوزارة ، وكذلك طلب بيان عن حالة القناطر الخيرية وما حدث فيها من انخلل ،

(١) الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢

ومقدار ما يلزم من المصروفات لاصلاحها ، ومتى وردت هذه البيانات يشكل المجلس لجنة من أعضائه للنظر في هذه المسائل بحضور مندوب من وزارة الاشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأي

٧ - وقدم عبد الوهاب افندى عفيفي وحسني افندى سويلم تقرير بالبحث في تأخر الحكومة عن رد أقساط المقابلة الى الممولين ، وسؤال وزارة المالية عن أسباب هذا التأخر ، فوافق المجلس على أن يطلب من وزارة المالية ابداء السبب في ذلك . (١)

وبجلسة الاربعاء ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) تليت اجابة وزير المالية على هذا الاقتراح ، وخلاصته أن التأخر راجع الى عدم ورود الكشف الخاصة بالمقابلة .

٨ - واجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٣ عضواً وأخذ يتداول في بقية المقترحات المقدمة من الاعضاء ، وقدم عبد الشهيد افندى بطرس تقريراً باستتجاز الحكومة ما وعدت من انشاء المحاكم الاهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها التي وضعتها وزارة شريف باشا

٩ - وقدم على افندى المكاوى تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن حقوق الافراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم .

١٠ - وقدم حسين افندى أبو حسين تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايع وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم .

فاستقر أى المجلس في المقترحات الثلاثة ، على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها الى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقاً لاحكام اللائحة الاساسية (الدستور)

١١ - وقدم تقرير من محمود بك سليمان عن وجوب اصلاح حالة الزراعة والرى

(١) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢ .

مديريات اسنا وقنا والجهات الشرقية بمديريات اسيوط والمنيا وبني سويف ، فقر المجلس في هذا الصدد رأى احمد افندى محمود ومضمونه « ان هذه المسألة الحقيقية بالقبول قد أتحدت في النوع والجنس مع المسألة المتعلقة بريح البحيرة والقناطر الخيرية التي قدمها حضرة اخينا ابراهيم افندى الوكيل من حيث ان كلا منهما يتعلق باعمال الري ، فان حسن بالمجلس التحرير لنظارة الاشغال العمومية باعلانها بنوع المسألة وطلب ما يراه فيها صالحا وممكننا حتى اذا حضر مندوب الاشغال بالبيانات والابصاحات اللازمة واتخذ باللجنة التي ستشكل بمعرفة المجلس يضم الشكل لشكله والنظير لنظيره وجينشد بقرار ما تراءت موافقته » ، فوافق المجلس على ذلك . (١)

« * »

واجتمع المجلس يوم الاحد ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ (٨٠ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة محمد سلطان باشا وحضور ٦٣ عضوا ، وتابع النظر في مقترحات الاعضاء مما تلخصه فيما يلي .

١٢- تلى (تقرير) من على افندى كساب عن وجوب ربط العشور على الاطيان التي صار استصلاحها ، فاقترح هلال بك منير الاستعلاء من وزارة المالية عن أصل الشروط الموضوعه لهذه الاطيان ، وعماتم في أمرها ، فوافق المجلس على ذلك .

١٣- (تقرير) من احمد بك باظه وهلال بك بحفر الرياح التوفيقى الذى كان مصمما انشاؤه ضمن الرياحات الثلاثة والمخصص لرى القليوبية والدقهلية والشرقية حتى يساوى بينها وبين المديريات الأخرى .

١٤- (تقرير) من احمد افندى عبد الغفار بتوسيع قم رياح المنوفية لتسهيل امداده للترع الآخذة منه .

وبعد مناقشة من الاعضاء اقترح على بك القرعبي الحاق هذين التقريرين بالتقارير السابقة المتعلقة بنظارة الاشغال وهى المقدمة من ابراهيم افندى الوكيل

ومحمود بك سليمان ، وان يكتب للنظارة المذكورة بتقديم البيانات المطلوبة عن الاقتراحات كلها ، واذا تأخرت عن الجواب فينفذ بإطالب المجلس استدعاء ناظر الاشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأي .

مشروع تعميم التعليم

١٥ - وبالجلسة المذكورة تلى تقرير قدمه عبدالسلام بك المولى نائب القاهرة عن تعميم التعليم وختمه بعدة مقترحات في هذا الصدد ، وهي أن يقدم ناظر المعارف العمومية الى المجلس كشفا ببيان المدارس الابتدائية في القطر ، أميرية كانت أو غير أميرية ، وما يمكن للنظارة انشاؤه من المدارس الابتدائية ، والمعد الذي يمكن تخريجها من مدرسة المعلمين للتدريس في المدارس في السنة الحالية (عام ١٨٨٢) لغاية الاجتماع القادم ، وتعيين لجنة من المجلس للنظر في الوسائل التي يمكن بها إنشاء مكتب ابتدائي في كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب ، على أن تبذل اللجنة جهدها لرفع نفقات التعليم في تلك المكاتب عن عاتق الحكومة ، وان يرجى من كل نائب بذل همه للبحث على إنشاء هذه المكاتب والمساعدة فيما يتفق عليها ، قرر المجلس حضور وزير المعارف ومعه الكشوفات والبيانات المطلوبة

تضخم المعاشات

١٦ - وتقدم تقرير من احمد بك على عن معالجة تضخم معاشات الموظفين ختمه بقوله « فلو جرى الامر كما هو عليه الآن مدة يسيرة فلا نشمر الا والمعاشات الباهظة ذهبت بثروة يت المأل والجأته الضرورة الى الاقتراض » .
قال احمد افندي محمود - لاشك ان هذا التقرير جدير بالاعتبار والاستبصار ، فان وافق فلنطلب قوانين المعاشات وتحال على لجنة من المجلس ، لتتظفر فيها وتعرض ماتراه على المجلس ، فوافق المجلس على هذا الرأي .

١٧ - وقدم تقرير من ابراهيم افندى سفيد .وعبد الشهيد افندى بطرس
بمعيين لجنة للنظر في تعديل مواعيد دفع الضرائب للتيسير على الممولين في أدائها ،فوافق
المجلس على الاقتراح .وارجأ انتخاب اللجنة إلى الجلسة المقبلة (١) (جلسة ٢٧ فبراير سنة
١٨٨٢) ، وفيها تم انتخاب اللجنة من الاعضاء الآتية أسماؤهم :

هلال بك منير . الشيخ احمد ابو سمده . على بك شمير . احمد بك الشريف .
احمد بك على . محفوظ افندى رشوان . اسماعيل افندي سليمان . عباس افندي الزمر .
محمد افندي دبوس . سليمان افندي منصور . وأن يكون رئيس هذه اللجنة هلال
بك منير .

واجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (٩ ربيع الثاني سنة
١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضر ٦٥ عضوا ، وحضر الجلسة على باشا صادق
وزير المالية للجواب على الاسئلة الخاصة بوزارته ، فالتقى بيانا عن مصلحة المساحة
وايراداتها ومصروفاتها والاعمال التي قامت بها لفاية يناير سنة ١٨٨٢ ، واكتفى
المجلس بهذا البيان بعد مناقشة اشترك فيها وزير المالية واحمد افندي عبدالغفار واحمد
افندي محمود ومحمد بك الشواربي .

ثم اخذ ينظر في بقية مقترحات النواب

١٨ - فلى تقرير من الشيخ احمد سالم الريدي ومراد افندي السعودي اقترحا
فيه توسيع الري من الترع الابراهيمية بمرور المياه من جنايات السكة الحديدية
لكي تستفيد منها اطيان جهة الزاوية ومديرية الجزيرة ، فأبى المجلس ماراة بالتسبة
لاقترحات الخاصة بالزراعة والري ، وهو ان يكتب لنظارة الاشغال بارسال البيانات
المطلوبة عنها

١٩ - و تقرير من احمد افندي عبد الغفار يتضمن اقتراحا بالتريخ

(١) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ٦ و ٧ مارس سنة

لأرباب الاطيان بالبناء فى الاراضى المخصصة للأجران ، فرأى المجلس أن يطلب من نظارة المالية بياناً بالأحكام الخاصة بهذه المسألة .

٢٠ - (تقرير) من طابع افندى سلامه اقترح فيه وضع نظام لمشايخ البلاد ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح يشبه اقتراحاً سابقاً قدمه حسين افندى ابو حسين ، وقرر ان يكتب للحكومة باستعمال قانون العمد والمشايع .

٢١ - (تقرير) من الشيخ احمد الصباحى يتضمن طلب توصيل رياح المنوية بترع العطف وانحضر اوية والساحل ، كما كان مقرراً ذلك وقت حفر الرياح ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح لا يخرج عما ورد فى تقرير احد افندى عبد الغفار المتعلق بالرياح ، فصرف النظر عنه .

٢٢ - (تقرير) من محفوظ افندى رشوان يتضمن شكوى اهالى مديريتى اسيوط وجرجا من تسخير الافار من مديريتهما فى تطهير ترعئى الديروطيقوالسواحلية الآخذتين من الترعة الابراهيمية ، مع أن هاتين الترعتين مخصصتان للرى الصيفى بالروضة والمنيا ، واقترح النظر فى هذه الشكايات ووضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين إما بالكراكت أو باعطائهما بالمقاولة بمعرفة نظارة الاشغال . وتخصيص مصاريهما على الجهات التى تنتفع منهما ، قرر المجلس الاستعلام عن ذلك من نظارة الاشغال .

٢٣ - (تقرير) من بسوى افندى ابو الفضل يتضمن وضع حد للخط الناشئ من اعطاء مشايخ العربان شهادات لبعض الاهلين بأنهم من العرب ليتمتعوا بامتيازاتهم ، فرأى المجلس أن يكتب لنظارة الداخلية بمضمون هذا التقرير لتنبه على المديرية بالآخذ بأسباب الاحتياط اللازم فى هذا الشأن .

٢٤ - (تقرير) من طلبة افندى حزين يتضمن الشكوى من تركيب وابورات الرى فى الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف لان الاكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن أطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ثلاثمائة الف فدان ، قرر المجلس أن يكتب الى نظارة الاشغال لمنع الضرر المنوء عنه فى هذا

التقرير .

مشروعات القوانين

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٠ ربيع الثاني ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا عضوية ٦٦ عضوا ، ونظر في مشروعين قانونين أحالهما الحكومة اليه للتصديق عليهما ، أحدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التي أخذت لشوارع القاهرة وتغيرت معالمها بسبب الهدم ، والثاني ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان في معاملهم من الخدمة العسكرية واشغال العمونة ، وقد تلى المشروعان ، فقرر المجلس إحالتهما الى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) ونظرهما بطريق الاستعجال لضيق المدة الباقية من انعقاد المجلس

وقد وافقت اللجنة على المشروع الاول ، وعرض على المجلس بمجلسه ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ فأقره ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ ، وفى ديباجته انه « بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على ما رفعه اليها ناظر حقائنتنا وموافقة وأى مجلس نظارنا وقرار مجلس النواب تأمر بما هوأت » . وعبارة (وإقرار مجلس النواب) هى الصيغة التى اقتضاها العمل بالدستور فى اصدار القوانين .

أما مشروع القانون المتعلق بامتيازات العرب ، فقد طلبت اللجنة من الحكومة ادخال بعض التعديل فيه ، قبلت الحكومة طلبها ، واعادت المشروع معدلا طبقا لرأى اللجنة ، ثم قدمت اللجنة الى المجلس تقريرها فى المشروع لتلاوته بالجلسة ، وتلى بمجلسه ٤ مارس سنة ١٨٨٢ (١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) وهو يتضمن اصل المشروع والتعديل الذى أدخلته فيه وموافقة الحكومة على التعديل ، وقد أبدت اللجنة فيه ملاحظات تدل على دقة نظرها وحنانيها بأسلوبه ، واظهار المعاني القومية فيه .

قد ورد فى ديباجة المشروع الحال اليها « أنه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من التقدم ورغبة فى توطئهم وتشويقهم فى رعايتهم معيشتهم ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر

داخلية حكومتنا ومواقة رأى مجلس نظارنا تأمر بما هو آت « (وبلى ذلك مواد المشروع).

فدلت اللجنة هذه الدياجة بما يأتى : « انه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطئهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم ، ولأنهم مكلفون بخفر الحواجز والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان ، مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة فى أوقات الملأ ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا ومواقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب تأمر بما هو آت الخ » ، وبعد تلاوة التقرير تليت مواد المشروع كما عدلته اللجنة فئات تصديق المجلس

فأمل فى التعديل الذى أدخلته اللجنة على المشروع تجد أنها عدلت دياجته ببيان الحكمة فى ابقاء امتيازات العرب ، وأضافت سببا جديدا لذلك وهو التزامهم بحراسة حدود البلاد ، واستعدادهم للدفاع عنها فى أوقات الملأ ، وهى فكرة سامية تدل على حصافة رأى اللجنة ، اذ أرادت أن يكون فى دياجة القانون ما يشعر العرب بأن الامتيازات انما منحت لهم مقابل واجب قومى ، وهو التزامهم بالدفاع عن البلاد فى وقت الخطار ، وكذلك لم يفت اللجنة اضافة عبارة (واقرار مجلس النواب) الى ختام الدياجة فصارت هكذا : « وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا ومواقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب تأمر بما هو آت »

وهذه الاضافة جاءت تنفيذا لحكم الدستور الذى يقضى بأن القوانين لا تصدر إلا بعد تصديق مجلس النواب عليها كما تقدم بيانه ، وهذا يدل على دقة نظر اللجنة فى بحث المشروع .

مشروع خزان اسوان

٢٥ — وبعد ان انتهى المجلس من اقرار هذا القانون نظر بالجلسة المذكورة فى تقرير هام قدمه احمد بك على نائب اسنا ، وخلاصته أنه يقترح انشاء خزان لمياه

النيل في أسوان ، والتقرير يحتوي على جوهر الفكرة في خزان أسوان ، (١) ، ويبدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يهتم التفكير في أعظم مشروعات الري التي يفاخر بها الاحتلال وهو خزان أسوان .

وقد أخذت الآراء على هذا الاقتراح فاتفقت على قبوله .

بقية مقترحات النواب

٢٦ — ثم تلى تقرير من احمد افندى عبد الغفار ، اشار فيه الى ما سبق لبعض النواب اقتراحه من طلب وضع قانون للإدارة يتضمن حدود الموظفين وحقوقهم ، وقال ان هذا القانون لا يفي بالمراد ما لم يتقدمه وضع قانون أساسى للحكومة يتضمن الاحكام الكلية الأصولية المبينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) في البلاد وهي القوة الأميرية الخديوية ، والقوة النيابية ، والقوة المنفذة الاجرائية .

وقد أخذت الآراء في هذا الاقتراح فتقرر قبوله .

٢٧ — وتلى (تقرير) من على افندى كساب بأن الدائرة السنية وقومسيون الاراضى الأميرية قد أضافا الى ادارتهما النواحي التي بها أطيانهما ، وسلخاها عن المراكز التابعة لها ، وأن هذا يضر بأهلها ، وطلب مساواتهم بسائر اهالى المديرية واعادة ادارة بلادهم الى مراكزها .

فأحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة تعديل أقساط الضرائب

٢٨ — و (تقرير) من احمد بك على وعبد الشهيد افندى بطرس ، يتضمن بنسب حالة مديريات استاوقنا وجرجا ، وخلوها من السكك الحديدية وحرمانها في الجملة من المجالس (المحاكم) والمدارس ومن أية ترعة صيفية ، وعرضا على المجلس أن يطلب من كل ناظر (وزير) يتعلق بنظاريته أحد هذه الالوجه اجراء اللازم على نظارته حسبما تقتضيه المساواة والانصاف والعدالة .

قال احد افندى عبدالغفار انه يحسن أن يكتب المجلس عن الأمر الأول وهو إنشاء سكة جديدة إلى نظارة الأشغال للنظر فيه واجراء التصميم اللازم عنه ، وبالنسبة لإنشاء المحاكم النظامية في هذه الجهات يرى وجوب ذلك ، ومخاطبة الحكومة في شأنه ، وأما عن إنشاء المدارس فيرى أنه مرتبط بتقرير عبدالسلام بك المويلحي ، فتمى جاء ناظر المعارف الى المجلس ومعه البيانات المطلوبة فينفذ ينظر في هذا الامر فوافق المجلس على هذا الرأي .

٢٩ — ثم تلى (تقرير) من سليمان افندى منصور بالشكوى من أنه في العام الماضي (سنة ١٨٨١) جرى تركيب وابور ثابت بهم رعة الصبصة الآخذة من رعة الشراوية بالقليلية لخواجه بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره ضرر لملاك نحو ثلاثين ألف فدان ، وحرمانها الري ، واقترح أن يطلب المجلس من نظارة الأشغال إيجاد لجنة من طرفها للنظر في ذلك .

قرر المجلس مخاطبة وزارة الأشغال في هذا الصدد .

٣٠ — وتلى (تقرير) من عبد السلام بك خفاجي يتضمن انتخاب لجنة من النواب تكون مستديعة الاجتماع بعد انتهاء مدة انعقاد المجلس للنظر فيما ترضعه الحقانية من قوانين المحاكم النظامية وتقديمها في السنة المقبلة (١٨٨٣) بعد أن تكون فحصت عنها في محال المعلقة ، حتى يتيسر للمجلس التصديق عليها في السنة المقبلة ، فاعترض عبد السلام بك المويلحي على هذا التقرير قائلاً ان وضع اللوائح والقوانين من خصائص الحكومة ، على أن اللجنة المطلوب تشكيلها في التقرير لا يصح أن تبرم أمراً من نفسها ، بل لا بد من عرض ما تراه على المجلس لينظر فيه ، فالفائدة المترتبة عليها قليلة بالنسبة إلى صعوبة تشكيلها . فضلاً عن مخالفة ذلك للنظام مخالفة صريحة ، واقترح عدم البحث في هذا التقرير . فوافقت الاكثية على رأيه .

واجتمع المجلس يوم الأحد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ (١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضواً ونظر في مقترحات أخرى مقدمة من

الأعضاء تتعلق بالشؤون العامة ، فطلب بيانات عنها من وزارة الاشغال
وفي جلسة الاربعاء ٨ مارس سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩) تليت
أجوبة وزارة الاشغال عما طلبه المجلس من البيانات في بعض المسائل .
وبجلسة السبت ١١ مارس سنة ١٨٨٢ (٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩) استأنف
المجلس النظر في مقترحات الأعضاء .

مناقشة المجلس في مشروع تعميم التعليم

اجتمع المجلس يوم الأحد ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩)
يرأسه سلطان باشا وحضور ٦٨ عضواً وحضر الجلسة عبد الله باشا فكرى
ناظر المعارف لتقديم البيانات المطلوبة في تقرير عبد السلام بك المويلحى المتقدم
ذكره ، فلقى عبد الله باشا فكرى خطاباً بليغاً مسهباً عن حالة التعليم في مصر وقتئذ
افتتحه بقوله :

« دعيتُ إلى هذا المجلس الكريم ، بناء على تقرير أحد أعضائه الوجهاً ، المتعلق
بتوسيع دائرة المعارف العمومية في الخديوية المصرية ، فأُتيب لتقديم الايضاح اللازم
عن الاسئلة الواردة في هذا التقرير » .

ثم أخذ يجيب على الاسئلة بتفصيل واف شرح فيه حالة التعليم في هذا العصر
وجهود الحكومة في نشر العلوم ، ثم استحث هم الأعضاء لم يد المساعدة في تأسيس
بعض المدارس على نفقتهم ، أى أنه ايد اقتراح عبد السلام بك المويلحى ، وقدم للمجلس
نماذج للمدارس التي تنشأ الحكومة ، ثم قال :

« على أنه ليس من اللازم أن تكون مكاتب الاهالى بتلك المثابة من الروتق
والتحسين ، وانما اللازم فيها محل واحد أو عدة محلات حسب اللزوم تكون مبنية
بناءً بسيطاً ولو بالطوب الاخضر ، فالقصد المنفعة التي تحصل في ذلك المحل ، لا المحل
بذاته ، فمن يفسر له أن يجعل المكتب على أحسن حال فله ذلك ، ومن أراد

التوسط أو الاقتصار على القليل الممكن ، فهو خير من لا يفعل شيئاً ، فللناسب أن لا يكلف أحد إلا وسعه ، ولا تحمل بلدة إلا على قدرها ، قال الله سبحانه وتعالى : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ، سيجعل الله بعد عسر يسراً » ، فهذه الأمور بتوفيق الله تعالى سهلة ، وأعتاق المصاعب لديكم مذلة ، والخضرة الخديوية وحكومتها السنية لمقصدم مؤيدة ، ونظارة المعارف لرأيكم معضدة ، والله سبحانه المستول أن يوفقنا ويدبر لنا التوفيق لخير الاحوال ويسهل لنا الوصول إلى غاية الكمال » (١)

وقد بدامن الأعضاء الارتياح التام لبيان عبد الله باشا فكرى وما تضمنته من لآراء الصائبة وما يفيض به من العواطف النبيلة

وعقبوا عليه بما يدل على فضج في الافكار وأريحية في المساهمة في تعميم التعليم ، إذ نهض عبد السلام بك المولى بك وشكره على عنايته بموضوع تعميم التعليم وطلب تأليف اللجنة التي نوه إليها في تقريره ووافق المجلس على تشكيلها ، وطلب محمد بك الشواربى تدريس فنون الزراعة في المدارس المزمع انشاؤها ، وأقر عبد الله باشا فكرى على رأيه وأشار إلى أن مجلس المعارف الاعلى قد ألف لجنة فرعية لتحديد أنواع الدراسة وما يلزم من الدروس في كل مدرسة وانها مشغولة بذلك ومتى فرغت منه تعرض لأبحثها على المجلس ، قال

« ثم ان اللجنة التي ستشكل من هذا المجلس الكريم للنظر في انشاء المكاتب الابتدائية ستهتم بملاحظة هذا الأمر لا محالة » ووعده بالحضور في جلسات اللجنة المذكورة لمشاركتها في مهمتها (٢)

(١) عن مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة

أجوبة وزارة الاشغال

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٩ عضواً، وحضر الجلسة محمود باشا فهمى وزير الاشغال، وأدلى بالبيانات التى طلبها المجلس عن الاقتراحات المقدمة من الاعضاء واستقرت تلاوتها والمناقشة فيها هذه الجلسة.

قوانين المحاكم الاهلية

تقدم القول بان لائحة ترتيب المحاكم الاهلية النظامية صدرت فى عهد وزارة شريف باشا.

وقد أرسلت وزارة البارودى إلى مجلس النواب كتاباً تلى بالجلسة التى انعقدت يوم ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩هـ) وخلاصته ان اللجنة المشكلة بوزارة الحفانية للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الاهلية قد اجتمعت يوم ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الاهلية فى المواد التجارية بمقتضى قانونى التجارة البرى والبحرى المتبعين بالمحاكم المختلطة « ولما كانت المدة المقررة لانقضاء مجلس النواب تنهى فى يوم ٢٦ مارس فاقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه يعهد اليها النظر فى فترة اجازة المجلس فى القانونين المذكورين وفى باقى القوانين التى ترسلها اليها لجنة الحفانية بواسطة مجلس الوزراء، وأن كل ما يتم من هذه القوانين يرسل إلى أعضاء اللجنة فى محلات وجودهم ليتمكنهم النظر فيها وتحضير ملاحظاتهم حتى إذا ما انعقد المجلس فى السنة الآتية (وهو مع الاسف لم يتقد) يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما يرون فيها «، وأرسلت رئاسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب ثمانين نسخة من قانونى التجارة البرى والبحرى.

وأبدى محمد بك الشولوبى ملاحظة سديدة تدل على شعور النواب واعتزازهم

باستقلال هيئتهم إذ قال : الاولى أن ترسل الحكومة السنية ماتروم ايصاله إلى النواب بواسطة رئيس مجلسهم ، وهو يبلغه اليهم في أما كنهم ، ولا توسط في ذلك المديرين .
وهذه الملاحظة فضلا عما تدل عليه من اعتداد المجلس باستقلاله عن الادارة فانها تنطوى على شعور واضح بسوء الظن في الادارة ، وهذا الشعور قديم ولم يزل مستمرا (وياالاسف) حتى اليوم ، وقد أيد ابراهيم أفندي الوكيل رأى الشواربى بك إذ قال : أوافق على هذا الرأى خصوصا وأن وظيفة رئاسة المجلس مستمرة لا عطلة فيها . وأرجو أن يكتب بمضمونه إلى رئاسة مجلس النظار ليكون ارسال أجزائه القوانين إلى النواب بواسطة رئيسهم ، فوافق المجلس على ذلك .

اختصاص المجلس في مادة العرائض

اجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (أول جمادى الاولى سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧١ عضوا ، ونظر في تقارير (لجنة العرائض) التي أحيل عليها الفحص عن العرائض المقدمة للمجلس من مختلف الجهات ، وكان قرار اللجنة احالة العرائض إلى الوزارات المختصة بها كما قضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) وجرت مناقشة في اختصاص المجلس في اصدار قرارات عن موضوع هذه العرائض انتهت باقرار رأى اللجنة في احالة كل عريضة الى الوزارة المختصة بها بحيث اذ رأى المجلس منها تفاضيا عما يعتبره حقا يستوجب الاهتمام فالوزارة تكون مسئولة ، وعلى هذه القاعدة نظر المجلس في بقية العرائض فأحال كل عريضة إلى الوزارة المختصة بها

قانون الانتخاب

بند أن انتهى المجلس من المناقشة في مسألة تعميم التعليم بجلسته ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ . أعلن سلطان باشا أن الحكومة بعثت إلى المجلس بمشروع قانون الانتخاب

فقرر إحالته إلى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) لبحثه وتقديم ملاحظاتها عليه ، وقد قامت بمهمتها وأخرجت تقريرها .

فاجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧١ عضواً للنظر في تقرير اللجنة وقرار مواد القانون ، وقبل النظر في ذلك لاحظ احمد افندي محمود أن: قد انتخب في الانتخاب الاخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقرراً في اللائحة القديمة وأنه قد جرى تحقيق انتخابهم وقرر المجلس وقتئذ قبولهم وقرارهم نواباً بعد ورود قانون الانتخاب منصوصاً فيه على زيادة عدد النواب ، وقد ورد القانون ، فندد اقراره في المجلس وجب ادخال خمسة الأعضاء المذكورين وحسابهم نواباً قانونيين ، فوافق المجلس على هذا الرأي

ثم تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

« ان قانون الانتخاب الذى أرسلته هيئة النظر الى المجلس بقصد نظره واقراره بمقتضى اللائحة الاساسية وكان قد أحيل الى اللجنة قد نظرته وأجرت فيه بعض التعديلات والتغييرات الملائمة وأرسلته بواسطة رئاسة المجلس الى مجلس النظر بقصد نظره ، وهو الآن قد حضر من جانب رياسته مقبولاً وما نحن نعرضه على هيئتنا العمومية لترى فيه رأياً بعد تلاوته بندا بندا »

وقرر المجلس بناء على اقتراح احمد افندي عبد الغفار نظر القانون بصفة مستعجلة إذ لم يكن باقياً من مدة انعقاد المجلس غير أيام قليلة ، فتم القانون مادة فمادة ، وبعد مناقشات طفيفه أقره بجملة ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكان هذا القانون آخر الاعمال التشريعية لمجلس النواب

و خلاصة القواعد التى تضمنها أنه جعل انتخاب النواب على درجتين ، فينتخب الناخبون مندوبين مثنويين (عن كل مائة ناخب مندوب) ، وهؤلاء المندوبون هم الذين يتولون انتخاب النواب ، وقد حث الانتخاب للناخبين بنصاب مالى ، بأن

يدفع الناخب في السنة من الضرائب أو الرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل ،
وأعفى من هذا النصاب الطوائف الممتازة وهم العلماء والرؤساء الروحانيون وجملة
الشهادات العالية والمدرسون في المدارس الأميرية والاهلية والموظفون العاملون
والمقاعنون والمحامون والأطباء والمهندسون والصيادلة (مادة ١) وجعل من الناخب
واحدا وعشرين سنة ومن المنتخب المئوي والنائب خمسا وعشرين سنة ، ونص على
جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين على أن لا يقبل أحدهم في النيابة إلا
بعد استغائه من وظيفته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائباً ،
منهم اثنا عشر نائباً عن محافظات السودان ومديرياته (مادة ٦) ، وهي من القواعد
الهامة في هذا القانون اذ جعلت من السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية ،
وجعلت من السودانيين وطنيين يتمتعون بالحقوق المحولة لسائر المصريين ، وخول
القانون لمجلس النواب حق الفصل في الطعون الانتخابية .

آخر جلسات المجلس

اجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ (٦ جمادى الاولى سنة
١٢٩٩ هـ) . برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضواً ، ونظراً لكثرة أعمال
هذه الجلسة طلب سلطان باشا رأى المجلس فيما يجب تقديمه على سواه من الاعمال
مثلاً : لا يخفى أن هذا اليوم آخر أيام الاشتغال في اجتماع هذا العام ، فتقرر البدء
بتلاوة أجوبة الحكومة على مقترحات النواب وأن تتلى بعد ذلك قرارات لجنة
البرائض ، وأرجاء تقارير النواب الى العام المقبل

ردود الحكومة على مقترحات النواب

وقد تليت أجوبة الحكومة على البيانات التي طلبها المجلس في جلساته السابقة حين
بحثه في مقترحات النواب وأهمها :

١ - جواب وزارة الحقانية على الاقتراح الخاص بإنشاء محاكم في مديريات أسنا وقنا وجرجا ، ومحصله أن مسألة ترتيب المحاكم هي موضوع النظر في الوزارة .

٢ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب المجلس وضع قانون للعمد ومشايخ البلاد ، ومحصله أن القانون المذكور موضع نظر وزارة الداخلية وأنه كتب إليها بالمبادرة الى إتمامه ومتى تم يرسل الى المجلس .

٣ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الخاص بتنظيم العونة ، ومضمونه أن هذا القانون قد كتب عنه الى وزارة الأشغال ومتى ورد منها يقدم للمجلس .

وهنا اقترح محمد بك الشواربي طبع هذا القانون عند وروده وإرسال نسخه منه الى النواب كما تقرر ذلك في شأن قانونى التجارة وقانون مشايخ البلاد .

وهذا الاقتراح يدلك على صدق عزيمة النواب في متابعة العمل أثناء العطلة البرلمانية وعدم اضعافها سدى ، وقد تناقش المجلس في الاقتراح المذكور ، وقرر أن كل مشروع قانون تضعه الحكومة يرسل إلى كل نائب في فترة العطلة (١)

٤ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب صور المعاهدات والوثائق والاتفاقات المبرمة بين الحكومة والبول ، وخلاصته أنه كتب الى الوزارات بطلبها ، وإفادة ثانية في هذا الصدد بأنه ورد من وزارة الحقانية صور الموجود لديها من تلك المعهود والوثائق باللغة العربية وأرسلت الى المجلس وهي عشر وثائق .

وقد وافق المجلس على أن كل ما يرد اليه مدة العطلة من المشروعات يطبع ويرسل الى الاعضاء ومنها المعاهدات والاتفاقات المذكورة ، وقرر المجلس تبعاً لذلك بقاء قلم كتابه المجلس أثناء العطلة .

٥ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الاساسى ، وخلاصته

(١) مضبطة مجلس النواب . الوقائع المصرية عدد ١٦ ابريل سنة ١٨٨٢ .

أنه وضع قبل الآن مشروع أمر عال لترتيب مجلس للإدارة وتحضير اللوائح والقوانين
فتم هذا المشروع يرسل الى مجلس النواب لاجراء ما يراه فيه

٦ — جواب رياسة مجلس الوزراء بأنها كتبت الى وزارة المالية باستعجال قانون
المعاشات للمستخدمين، وجواب من المالية بأنها أرسلت الى المجلس نسختين من ذلك
القانون، وعرضت للنسختان على المجلس ، فتقبل ذلك بالقبول .

٧ — جواب من وزارة المالية على ما رآه المجلس في أمر الاطيان التي تروى
من التركة الابراهيمية .

٨ -- جواب وزارة المالية على ما كتب اليها بشأن المستحق لاربابه من
مال المقابلة ، ومضمونه انها بذلت الهمة في اتخاذ الوسائط المؤدية الى انجاز هذه
المسألة ، وأنها لم تقصد بإفادتها الماضية إلا اظهار الحقيقة ، لا تجسيم الأمر ولا
تعظيم الصعوبات .

وانتهت المناقشة في هذه الافادة بالأخذ باقتراح امين بك الشمسى في وجوب
خصم المقابلة من مال هذا العام (١٨٨٢) وأن يكتب بذلك لوزارة المالية .

٩ — جواب من وزارة المالية على طلب المجلس الخاص بما هو متأخر للاهالى
من الديون المتفرقة ، بأنه لم يحصل أدنى تأخير في اداء تلك الديون لاربابها .
وقد اكتفى المجلس بهذا الجواب « علما بان المالية تجرى في هذا الأمر بحسب
الاصول المتبعة »

وانفضت الجلسة عقب ذلك على أن تستأنف انعقادها ثانية في المساء ، فقد
المجلس جلسة ثانية مساء ذلك اليوم ونظر في تقارير لجنة العرائض عن العرائض
الحالة اليها ، وصدق المجلس عليها ، ثم تلى تقرير اللجنة المنتخبة للنظر في تعميم التعليم
وقد اشتمل على قرار هام أصدرته وهو أن يقوم كل نائب بإنشاء مكتب من الدرجة
الثالثة (مدرسة أولية) في بلده تعلم فيه القراءة والكتابة وطرف من علم الحساب والفقهاء
والنحو دون أن تتكلف الحكومة شيئا من فقائها سوى تنازلها عن ملكية الارض التي

تقام عليها وان تسكفل نقارة المعارف بتعيين مدرسي هذه المكاتب من طلبة العلم بالجامع الأزهر وتشرع في ترشيحهم لتلك الوظائف وتعليمهم ما يؤهلهم للقيام بها كما وعد بذلك ناظر المعارف في خطبته التي ألقاها بهيئة المجلس^(١) فأقر المجلس هذا التقرير مع الاستحسان ، ثم انفضت الجلسة ، وكان هذا آخر ما قام به مجلس النواب من الأعمال في دور انعقاده الاول والوحيد .

ومما يسترعى النظر أن آخر ما ختم به المجلس أعماله هو وضع برنامج شامل لتعميم التعليم تتعاون الأمة والحكومة معا على تنفيذه ، وقبول النواب مع الارتياح المساهمة في هذا المشروع الجليل بتعاهددهم على أن ينشئ كل نائب مدرسة في بلده ، وهذا يدل على الشعور الصالح الذي كانت تصدر عنه أعمال النواب في أول برلمان عرفته مصر الحديثة .

انتهاء الدورة البرلمانية وانفضاض المجلس

ثم اجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكانت جلسة الختام ، إذ حضر محمود باشا سامي البارودي رئيس مجلس الوزراء حاملا المرسوم الخديوي المؤذن بانفضاض المجلس ، وألقى بهذه المناسبة خطبة وجيزة اثني فيها على ما بذله النواب من المساعي المحمودة في دور الانقضاء وأعرب عن أمله في أن يشتغلوا في فترة العطلة بالمشروعات والمسائل التي ستكون موضع النظر في الاجتماع المقبل .

خطبة البارودي

قال « ان المدة القصيرة التي أقمتوها والأعمال الكثيرة التي باشرتوها تدل على شدة ميلكم الى النجاح ورغبتكم في تقدم البلاد ، وحيث ان هذا اليوم هو اليوم

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٢

المعين لا فضاخ المجلس بمقتضى لأئحته الأساسية قد أتيّت بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى لا قدم لكم الشكر على مساعيكم المحموده وأرغب اليكم أن تشغلوا أفكاركم فى مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التى ستوضع فى العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة ، وهذا هو الامر العالى الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون أقدمه لديكم والله المستول فى توفيقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز» (١)

جواب سلطان باشا

ولما انتهى من خطبته أجابه سلطان باشا رئيس المجلس ، قائلا :

« نشكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم فى ختم أعمال المجلس بهذا العام ، ونسأل الله أن يوفقنا فى العام القابل لاتمام المقاصد الخيرية والمنافع العمومية التى منع قصر الوقت فى هذا الاجتماع من اخراجها إلى عالم الفعل ، وأن يلهمنا ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب لتكون يدا واحدة وقلبا واحدا على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج اليه من أنواع الإصلاح » (٢)

نظرة عامة فى مجلس النواب

كان نواب سنة ١٨٨١ - ٨٢ جميعا من طبقة الاعيان ومن ذى العصبية فى المدن والاقاليم ، وكثير منهم من العائلات التى سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء فى مجلس شورى النواب القديم ، وهم يمثلون طبقة واحدة فى المجتمع وهى طبقة الاعيان ، ولم يشذ منهم نائب واحد ، فلم تكن طبقة التجار والصناع ممثلة فى المجلس اللهم إلا

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢

النزول اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الاعيان ، وخلا المجلس أيضا من الطبقات المتخرجة في المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصبية في المدن والاقاليم ، ولأنها كانت منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ومجلس النواب من هذه الناحية ، أى من ناحية التكوين ، لم يكن يختلف في شئ عن مجلس شورى النواب في عهد اسماعيل ، وكان من أعضائه نواب مخضرمون أدركوا النيابة في المجلسين ، تجمعوا بين المهدين ، نذكر منهم محمود بك المطار ، عبد السلام بك المويلحي ، محمد بك الشواربي ، هلال بك منير ، الشيخ العدل احمد ، محمد بك الصيرفي ، الشيخ احمد علي محمود ، ابراهيم افندي الوكيل ، علي بك شعير ، السيد افندي الفتى ، احمد افندي عبد الغفار ، احمد بك اباضه ، مراد افندي السعودي ، عثمان افندي غزالي ، محفوظ افندي رشوان ، مهني افندي يوسف عمر ، محمد افندي ابو سحلي .

أدرك هؤلاء النواب عهد اسماعيل في النيابة فاكثسبوا مرانا في الحياة النيابية ، ولا بد أنهم قد لاحظوا مبلغ التطور في حالة المجلس وسلطته ، فقد كان مجلس شورى النواب أداة مطواعة في يد الخديو اسماعيل ، ولم تكن له سلطة قطعية أو أثر فعلي في توجيه سياسة الحكومة ، ولا في أى شأن من الشؤون ، أما مجلس النواب الذي اجتمع في عهد الخديو توفيق فقد كان مجلسا نيابيا كامل السلطة ، بل كان بمثابة جمعية تأسيسية تضع الدستور وتعدل وتقره ، وصارت الوزارة مسئولة أمامه ، أى صار له من السلطة ما للمجالس النيابية الحديثة .

وإذا نظرنا الى أعمال مجلس النواب نجد أن أعضائه قاموا بواجبهم في الجلسة خير قيام ، وإذا استثنينا موقفهم من وزارة شريف باشا وتخليهم لها حتى اضطروها الى الاستقالة كما تقدم بيانه (ص ١٩٨) فإن مواقفهم فيما عدا ذلك كانت حسنة ودلت على كفاية واخلاص وأمانة في الاضطلاع بأعباء النيابة ، أما موقفهم من وزارة شريف باشا فهو خطأ سياسى جسيم لاشك فيه ، لأنهم اشتركوا في المؤامرة التي دبرها زعماء الحركة المرابية لاسقاط شريف باشا واحلال البارودي مكانه ، وقد يلتبس لهم عنبر في هذا الموقف إذ كانوا حديثي عهد بالحياة البرلمانية وبالمؤامرات الخالية من النزاهة

التي يدبرها الزعماء ، فاتبعوا ما أملاه عليهم واثقين باخلاصهم وبعد نظرهم ، وشاركوهم في مؤامرة أضرت بالبلاد ضررا كبيرا ، على أنهم قد استردوا بعد ذلك استقلالهم في الرأي والعمل ، فلم يسايروا الزعماء فيما اعتزموه من خلع الخديو توفيق ، ورفضوا النزول على إرادتهم في اجتماع دار سلطان باشا كما سيبحث في الفصل الآتي ، وهذا يدل على أنهم قد أسفوا على ما تورطوا فيه من اسقاط وزارة شريف واعتزموا أن لا يكونوا أداة لينة لتحقيق مطامع الزعماء ، وهو شعور شريف يشكرون عليه . وفيما عدا موقعهم من وزارة شريف فإن أعمالهم في المجلس ومناقشاتهم تدل على مستوى ممتاز في الكفاية ، والفيرة الوطنية ، وسداد الرأي ، فقد طرقت في مقترحاتهم ومناقشاتهم كل أبواب الإصلاح الذي تحتاج اليه البلاد في التعليم ، والقضاء ، والري ، والزراعة ، والمالية ، والاقتصاد ، والادارة ، والمواصلات ، وكانت خطتهم ومناقشاتهم وجيزة واضحة المعنى ، بعيدة عن التطويل المل والعبارات الجوفاء ، وكانت لهم نظرات صادقة في كثير من الشؤون ، وآراء صائبة تدل على سلامة المنطق والالمام بالنظام النيابي وحسن الاحاطة بالشئون الحيوية ، اعتبر لهم ذلك في مناقشتهم الخاصة بانتخاب الوكيلين والاغلبية المطلقة الاغلبية النسبية (ص ٢٣٧) ، وبحسبهم في علاج الخل الذي كان موضع شكوى الجمهور في مصلحة المساحة ، ومناقشتهم في علاج غلاء الاسعار ، وتضخم المعاشات ، واستعجال اصلاح القضاء ، ومقترحاتهم في نظام الري ، وتأمل في الاقتراح الخاص بمشروع خزان أسوان ، وملاحظاتهم السديدة على مشروع قانون امتيازات العرب ومناقشاتهم في مشروع تعميم التعليم ، تجد أنهم على قصر المدة التي اجتمع فيها المجلس قد بذلوا أقصى ما أمكنهم من الجهد لاداء واجبههم ، وبدت منهم رغبة صادقة في أن يتابعوا البحث والدرس في فترة عطلة المجلس ، وبرهنوا على أريحيته بما تعاهدوا عليه من أن ينشئ كل نائب مدرسة في بلده على نفقته ، فبرهنوا على روح طيبة في تقدير العلم والبذل في سبيل الصالح العام .

وقد كان في المجلس نواب بارزون رفعوا من شأنه بما حفلت به مضابطه من سديد القول وصائب الآراء ، نذكر منهم على سبيل المثال (لاعي سبيل الحصري)

محمود بك المطار . عبد السلام بك المويلحي ، (وكانا من النواب البارزين في مجلس شورى النواب القديم) . حسن باشا الشريعى . سلطان باشا . منى افندى يوسف عمر سليمان باشا باظه . عبد الشهيد افندى بطرس . ابراهيم افندى الوكيل ، احمد افندى عبد الغفار . احمد افندى محمود . امين بك الشمسى . محمد بك الشواربى . عبد المجيد افندى البيطاش . احمد بك على المديسى . وغيرهم . فهؤلاء النواب وامثالهم لا يقلون كفاية عن نواب المجالس الحديثة .

ومما يدل على فضل هذا المجلس أن مصر تمتعت طول مدة انقضائه بالهدوء والسكينة والاصلاح والتقدم ، ولم تنتقض أحوالها الا بعد انقضاؤه ، ولو استمر مجتمعنا لكان من الراجح أن يحول دون كثير من الكوارث والنكبات التى أدت إلى الاحتلال .

وصفوة القول أن صفحة المجلس النيابى الذى انتخب سنة ١٨٨١ هـ صفحة مشرقة تدل على أن نواب ذلك العهد قد اضطلموا بأعباء النيابة وأدوا واجبههم فى كفاية وغيرة ونزاهة ، ولو طال بهم العهد ولم تدبر السياسة البريطانية المكاييد والمؤامرات لمصر ومجلسها النيابى لكان له أكبر الأثر فى نهضة مصر وتقدمها ، ويمد هذا المجلس خير عنوانات لكفاية الأمة منذ خمس وخمسين سنة للنظام البرلمانى الحديث .

تقارير النيابة « أوامر اعتماد العضوية »

من غرائب القدر ان النواب لم يتسلموا أمر اعتماد عضويتهم ^(١) التى تنص عليها المادة ٦٦ من قانون الانتخاب إلا بعد اغضاض المجلس ، فبعد انقضاؤه ذهب النواب إلى السراى الخديوية ومثلوا فى حضرة الخديو ، فسلم كلا منهم تقرير نيابته المؤذن بانتخابه نائبا لمدة خمس سنوات ، ومعلوم أن المجلس لم يجتمع رسميا بعد انقضاؤه

(١) يسمى عرابى هذه الاوامر فى مذكراته المخطوطة ص ٢٥٣ « التقارير النيابة » ، وقد جربنا على هذه التسمية لانها أبلغ عبارة من أوامر اعتماد العضوية

ومعنى هذا أن النواب تسلموا تقارير نيابتهم بعد انتهاء هذه النيابة فعلا ، وهذا من عجائب القدر ومن سوء حظ مصر ، اذ لم يجتمع مجلس النواب الا في دور انعقاده الاول ، وكان هذا الانعقاد هو الاول والآخر ، فقد تلاشت الأحداث على مصر في فترة المظلة وانتهت بالاحتلال الانجليزى ، فالنقى مجلس النواب وحل محله مجلس شورى القوانين المجرد من كل حول وسلطة .

الفصل الحادى عشر

ظهور الفتن

بعد انفضاض مجلس النواب

كانت مدة انعقاد المجلس فترة قدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة في ظل النظام الدستورى، ولم تكند تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهرت جو الصفاء الذى ساد مصر من قبل وأخذت الاحداث تتوالى على البلاد ، فكان انفضاض المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة ، ولقد كان محتملا لو بقى المجلس منعقدا ان يعالج هذه الاحداث بالحكمة والروية ، ولكن شأته الأقدار والملايسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاحتملت وزارة البارودى وحدها تبعه معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة داخلية وخارجية ، وتفاقم الخلاف بينها وبين الخديو حتى أدى إلى استقالتها . وأول الاحداث الداخلية التى اتت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة .

مؤامرة الباط الشراكسة

والحكم عليهم

هى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العرابية ، بل فى مصير البلاد قاطبة ، وخلاصتها انه فى شهر ابريل سنة ١٨٨٢ علم عرابى من طلبه باشا عصمت قائد اللواء الاول أن بعض الضباط الشراكسة يأترون به ، ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء ، وأن بعض من صدر اليهم الأمر منهم

بالسفر إلى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة ، فرض عرابي الأمر على الوزراء ثم على الخديو ، فقرر تحقيق هذه المؤامرة في مجلس حربي ، وتألف هذا المجلس برئاسة الفريق راشد باشا حسنى الشركسى ، وقد اختاره عرابي لرئاسة المجلس لاعتداله ونزاهته وصلاحه وتقواه حتى يكون التحقيق خاليا من الأغراض وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شيء من الظلم (١)

فأخذ المجلس في التحقيق ، وسأل من عرفت أسماءهم من المتآمرين ، فدلوا على ثمانية عشر ضابطا مشتركين معهم في المؤامرة ، فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ في استجوابهم ، فدل هؤلاء أيضا على غيرهم ، فقبض عليهم ، حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطا ، وفي مقدمتهم عثمان باشا رفيق وزير الحربية السابق ، وخصم العرابيين اللدود ، وقد سيق المقبوض عليهم إلى ثكنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة .

اختلف الآراء في حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة إنها مؤامرة حقيقية كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفي مقدمتهم عرابي ، وقال البعض الآخر إنها مؤامرة خيالية ، قوامها فرع عرابي وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التي خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام من خصومه ، وقد كان عرابي لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه ، فتارة كان يخشى على حياته من الخديو توفيق ، وطورا من الخديو السابق اسماعيل باشا ، وقد وقعت في هذا الشهر حادثة أخرى دلت على مبلغ فزعه ، ذلك أن إحدى زوجات اسماعيل رغبت في العودة إلى مصر ، فبلغ الحكومة نبأ هذه الرغبة في أوائل ابريل سنة ١٨٨٢ ، فانزعج العرابيون لهذا النبأ مخافة أن يكون من ورائه دسيسة من الخديو السابق ، وخشى توفيق أيضا من هذه الدسيسة ، فاستقر رأى عرابي على منع الأميرة من النزول إلى البر ، فلما جاءت الاسكندرية منعها السلطات من النزول من الباخرة وأمرتها بالرجوع ، فرجعت إلى حيث

كانت ، وكذلك نفت الحكومة الكونت ما كس لا فيزون Max Larison مدير أملاك اسماعيل من القطر المصري اثناء لسناس الخديو السابق ، ومن هنا جاء الظن بأن له يدأ في تدبير المؤامرة الشركسية ، فقد قيل إنه دبرها بقصد إحداث فتنة في البلاد يكون من ورائها رجوعه الى الحكم ، وأنه أنفذ الى مصر راتب باشا خصيصة لتدبير المؤامرة ، فاتفق مع بعض الضباط الشراكسة على تأليف جمعية منهم لاعداد رؤساء الجيش من العراقيين ، وعاد إلى أوروبا بعد وضعه خطة المؤامرة ، وقد وشى بالمتآمرين ضابط منهم اسمه راشد أفندي أنور كان متضام اليهم وعرف سر المؤامرة ، فأفضى بها الى عرابي باشا .

وقال آخرون إن حقيقة المؤامرة أنه ظهرت بين الضباط الشراكسة ومن ينتمون اليهم حركة تدمر واستياء من تخطيطهم في التريقات الاخيرة ، وإلحاق بعضهم بالمركز الخالية بالجيش المصري في السودان ، فاعتقدوا أنهم مقصودون بالذات ، وأن الغرض من قتلهم إلى السودان هو النكاية بهم ، وفي الحق انه لم يكن ثمة مقصد ولا نكاية ، بل إن إرسالهم الى السودان كان تطبيقا للقاعدة المتبعة من استبدال وزارة الحرية بضباط الجيش المصري في السودان بضباط غيرهم بطريق الدور على أن لا تتجاوز مدة خدمة الضباط في السودان أكثر من ثلاث سنوات ثم يستدعى إلى مصر ويعين بدله ، فلما جاء وقت الاستبدال الاخير عين وزير الحرية ١٠١ ضابط ليحلوا محل من قضوا مدتهم بالسودان ، ومن هذا العدد ٨٦ ضابطا من المصريين و ٩ من الشراكسة و ٦ من الاتراك ، وهذه النسبة تدل على أن الوزارة لم تخرج عن المألوف في التعيين ، ولكن الضباط الشراكسة أبوا أن يذعنوا للأمر ، وامتنعوا عن السفر إلى السودان ، وبدرت من بعضهم عبارات تهديد ووعيد في لحظات حق وطيش ، فسرهم الموالون لمرابي بأها مؤامرة مدبرة لا غتياه ، والواقع أن لا تدبير ولا مؤامرة ، ونحن نميل إلى هذه الرواية لأنها أقرب إلى المنطق والعقل ، ولأن المعروف عن عرابي أنه كان شديد الخوف على حياته ، وهذا العامل له أثر كبير

في تكوين شخصيته ، وظهر أكثر ما يكون في معركة التل الكبير وفي موقفه بعد الهزيمة مما سندكره فيما يلي .

ومهما اختلفت الآراء في حقيقة هذه المؤامرة فلا جدال في أن العداوة بين العراقيين والضباط الشراكسة كانت كامنة في النفوس ، وأن كلا الفريقين كان يأتمر بالآخر .

وضعت الحكومة يدها على المتهمين في المؤامرة ، وتآلف المجلس الحربي كما أسلفنا برئاسة الفريق راشد باشا حسي لتحقيق معهم ومحاكمتهم ، ورشد باشا هذا كان نصيرا للحرية ، وكان فوق ذلك من خيرة قواد الجيش ومن أبلا البلاء الحسن في واقعة القصاصين كما سيجيء بيانه .

تآلف المجلس العسكري من خمسة عشر عضوا ، منهم : علي باشا الزوي ، وعلي باشا فهمي ، وطلبة باشا عصمت ، وعبد العال حلمي باشا ، ومحمد رضا باشا ، وكلهم من الموالين لعراقي . وكان يحسن بهؤلاء ان يردوا انفسهم عن الحكم في الدعوى ضامنا للعادل ، لان أكثرهم من اتهم الضباط الشراكسة بلاثام به انفق المجلس واستجوب المتهمين وعددهم أربعون ، وأخذ في محاكمتهم ، وقد اعترف أحدهم القائم مقام يوسف بك نجاتي بالمؤامرة ، وأقر بأن راتب باشا هو مدبرها ، وأنه أغرى الضباط الشراكسة بمحضور عثمان باشا رفيق بقتل عراقي ، واعترف بعض الضباط المتهمين بما يؤيد اعتراف نجاتي بك (١)

وفي ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٢ (١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) أصدر المجلس حكمه في القضية ، وهو يقضي على الاربعين ضابطا المتهمين بالنفي المؤبد الى اقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وان يكونوا منفقرين في الجهات التي ينفون اليها ولا تكون هذه الجهات في مركز الحكمادارية (الخرطوم) ولا المديرية ولا السواحل ، وصدر هذا الحكم أيضا على اثنين من

غير العسكريين مع تجريدتهما من الحقوق المدنية، وأحيلت محاکمة خمسة غيرهما الى المحاكم الاهلية، وحكم على راتب باشا الذى عد محرراً للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين، وحرمانه العودة إلى مصر واذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق، وذكر المجلس فى حكمه أن الخديو اسماعيل هو الباعث على هذه الحركة مستعيناً بالمرتببات التى تصرف له من خزانة الحكومة، ولذلك تقرر أن يكون للخديو وللمجلس الوزراء النظر فى أمر قطع مرتباته.

وهاء اسماء الضباط الذين حكم عليهم المجلس العسكرى : (١)

عثمان بشا رفقى (فريق) . يوسف بك نجاشى (امير الاى) . محمود بك فؤاد (قاع مقام) . محمود افندى طامت (بكباشى) . حسن افندى حلى . رجب افندى ناشد . عبد الله افندى لطيف (بكباشى) . عثمان افندى فاضل . على افندى ناصف (صاغ) محمد افندى لمى . محمود افندى همت . محمد افندى شققت . سليم افندى صائب . حسين افندى محمد . موسى افندى كليم (يوزباشى) . مصطفى افندى رامى . عمر افندى غزى . احمد افندى عزى . امان افندى بشير . محمد افندى امين شكرى . احمد افندى راشد . رشوان افندى نجيب (ملازمون اول) . يوسف افندى صديق . خليل افندى حسنى . مصطفى افندى عابد . محمد افندى شاكر . محمد افندى نيازى . خورشيد افندى لبيب . احمد افندى فهم . يونس افندى شريف . حافظ افندى فهمى . محمد افندى رشدى . صادق افندى فوزى . محمد افندى فؤاد . محمد افندى شفيق . احمد افندى وصفى (ملازمون ثوان) . مصطفى افندى مهرى . سليم افندى شوقى (يوزباشيان) . محمد افندى على (ملازم ثان) . ومجموع هؤلاء اربعون ضابطاً . عمر افندى رحى . ابراهيم افندى خليل ، ملكيان .

رفع الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، فراه بالنفا منتهى القسوة ، فامتنع عن إقراره ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة ، إذ أصر على تعديل

الحكم ، وتمسكت الوزارة باقراره ، واستدعى الخديو يوم ٢ مايو السير ادوارمالت قنصل إنجلترا والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا واستشارهما في الأمر ، فأشارا عليه أن لا يقر الحكم ^(١) ، وكان من حقه تخفيفه وتعديله من تلقاء نفسه دون مشاوره القنصلين ، ولكن ما جيل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ، واستدعى باقى قناصل الدول العظمى وطلب اليهم معونة الدول ^(٢) ، فهاج ذلك سخط الوزراء والرايين كافة ، وزاد من سخطهم أنه شرع أيضا فى عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا منه رتبا عسكرية عالية ، فقد الرايون بحق ان إقحام السلطان فى هذه المسألة الداخلية هو تنازل عن الامتيازات التى نالتها مصر فى استقلالها بشؤونها الداخلية ، وقد ساء الوزراء أن الخديو لم يشركهم لا فى استشارة قناصل الدول ، ولا فى الرجوع إلى الباب العالى فى اقرار الاحكام أو تعديلهما ، وكان هذا المسلك فى الواقع خروجاً على القاعدة النظامية المعروفة وهى أن الخديو يحكم بواسطة مجلس وزرائه ، فضلا عن منافاته لمبدأ المسؤولية الوزارية .

وفى ٦ مايو عرض الوزراء على الخديو حسماً للخلاف ومنعاً لتدخل السلطان أن يصدر أمره بتعديل الحكم ، وان يستبدل به النفى خارج القطر ، على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التى يريدونها ، ولكن الخديو رفض هذا الحل ، بحجة أنه عرض الأمر على السلطان ، ثم عرض الخلاف من جديد على قناصل الدول ، فارتأت الدولتان الفرنسية والانجليزية أن يستعمل الخديو حقه فى تعديل الحكم دون انتظار رأى السلطان ^(٣) ، وهذا ما انتهى اليه ، فقد أصدر إرادة سنية فى ٩ مايو سنة ١٨٨٢ (٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) بتعديل الحكم الى النفى من القطر المصرى والترخيص

(١) و (٢) الكتاب الاصر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤٢ و ٤٣

(٣) الكتاب الاصر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٦

للمحكوم عليهم بالتوجه أني شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم ونياسينهم ، وقد وقع الخديو هذه الارادة بحضور السير ادوار مالت والمسيو سنكفكر (١)

تفاهم الخلاف

بين الخديو والوزراء

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ، فقد ذهب البارودي إلى الخديو عقب توقيع أمر التعديل ، ولامه في لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول وأهماله رأى الوزراء ، وطلب اليه اضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل ، فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب هذه المكالمة ، وانتهى الاجتماع باصرار الخديو على الارادة السنية التي أصدرها ، فهاج ذلك سخط الوزراء ، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا دام ثماني ساعات انتهوا فيه الى وجوب انعقاد مجلس النواب للنظر في هذا الخلاف ، وبدأ على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو ، فأنكروا عليه حق العفو ، وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطبق استمرار هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته (٢) ، ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاهم الخلاف ، وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما إذا كان ثمة خطر يهدد حياة الرعايا الاوروبيين ، فأجيبوا أن لا شيء يهددهم البته ، وأبلغهم وزير الخارجية (مصطفى باشا فهمي) انه بازاء استحالة الاتفاق مع الخديو ولان رئيس الوزارة لا يمكن أن يستقيل في هذا الظرف فان المجلس قرر دعوة

(١) المرجع السابق وثيقة رقم ٥٩

(٢) بركة سنكفكر الى دي فريسنيه في ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ — الكتاب

الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦١

مجلس النواب إلى الانقضاء لينظر في الخلاف القائم بين الخديو والوزراء ، وكان لهذا الخلاف أوجه عدة ، فمنها رفضه التصديق على حكم المجلس العسكري في مسألة الضباط الشراكسة ، ومنها إيفاده محمد ثابت باشا إلى الاستانة في مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو الاقضاء اليها بهذه المهمة ، ومنها ظهور حادثة سرقة ملفقة في سراى عابدين كان القصد منها الوقعة بالضباط الوطنيين ، وملخصها أن ابراهيم اغا توتنجى الخديو أغرى خادما في سراى عابدين يدعى محمد حسن الشاشرجى بسرقة شبوقات الخديو وما بها من التراكيب المصنوعة من الكهرمان ولا حجار الكريمة ، والصاق تهمة السرقة بالضباط ، وقد فخذ الشاشرجى ما أوعز به اليه وأخفى الشبوقات ، فلما ضبطت الواقعة وحصل تحقيقها اعترف الشاشرجى بأنه هو الخفى لها بإيعاز ابراهيم اغا توتنجى (١) ، فجاءت هذه الحادثة مؤيدة لمؤامرة الضباط الشراكسة .

قرر مجلس الوزراء اذن دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع عاجلا ، ولم يكن الوزراء جميعا من هذا الرأى ، فقد عارض فيه عبد الله باشا فكرى وزير المعارف وعلى باشا صادق وزير المالية ، ومصطفى باشا فهمى وزير الخارجية ، فكان قرار المجلس بالأغلبية (٢) ، وكان لهذا القرار خطورته ، لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب مع اصرار الخديو على موقفه معناه التمهيد لخلاء ، وهذا ما كان زعماء العربيين يلوكونه في أحاديثهم (٣) ، وقد أ برق المسبوسنكفكس معتمد فرنسا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ إلى وزارة الخارجية يصف الحالة بقوله « والخلاصة أننا بلازاء حكومة ثورية وأن خلع الخديو أصبح أمرا محتوما » (٤) ، وقال فى برقية أخرى فى اليوم ذاته : « عند ما تكلم بعضهم مع عرابي عن الامير حليم باشا صرح

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٢

(٢) (٣) استجواب عبد الله باشا فكرى واحمد بك رفعت سكرتير مجلس

الوزراء — مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و ١٦٨

(٤) الكتاب الاصر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٢

غاضبا بأنه من الواجب التخلص من أسرة محمد على كلها » (١)

موقف النواب

ولما كانت الدعوة الى اجتماع مجلس النواب يجب أن تصدر عن الخديو ، فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدرهملى وكيل الداخلية الى الخديو لابلغه القرار ، واسكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب الى الاجتماع بواسطة المديرين ، وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لاحكام الدستور (اللائحة الأساسية) .

وقد لبى أكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة ، وتعددت اجتماعاتهم الخاصة ، وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجلسهم لتمرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو .

وفي ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا في دار البارودى وهم بعض رؤساء الجيش ، ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلام بك المويلحى ، أحد النواب البارزين ، ثم جاءهم بعض النواب ، وتحدثوا في أمر الخلاف وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يعيل الى حسم الخلاف بالحسنى ، إذ رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأذى عظيم ، ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم شروعية الاجتماع غير العادى إلا بأمر من الخديو ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور ، وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية ، ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء في يد الحزب الغالب ، ولم يدعوا لارادة الميسيرين على هذا الحزب ، بل تدبروا الأمر بوحى من إرادتهم فبرهنوا على استقلالهم ، وكانوا خلفائهم مثالا صالحا فى الاضطلاع باعباء النيابة وتقدير الامانة التى فى عهدتهم .

قام النواب بدور التوفيق وإزالة الخلاف بين الخديو والوزارة ، ونعم ماضوا ، لأنّ الخلاف لم يكن من مصلحة البلاد في شيء ، واجتمعوا عدة مرات وتباحثوا مليا في خير الوسائل لإزالة الخلاف ، واستقر رأيهم على إيفاد سلطان باشا وسليمان أباطه باشا ومحمد بك الصيرفي ومحمد بك الشواربي وعبد السلام بك المويلحي واحداً أفندي عبد الغفار ، وكلهم من النواب البارزين ، لمقابلة الخديو ، لعلمهم يصلون إلى حل اللازمة ، وعرضوا عليه تأليف وزارة جديدة مع بقاء عرابي باشا وزير الحربية ، ثم اجتمع النواب والوزراء في منزل سلطان باشا وأظهر الوزراء استعدادهم للاستقالة بشرط أن يتكفل الخديو بحفظ النظام .

وفي يوم الأحد ١٤ مايو اجتمع النواب بدار سلطان باشا واستأنفوا البحث في الموقف ، فانتدبوا لجنة منهم لمقابلة الخديو ، فعرضت اللجنة عليه استقالة البارودي وبقاء الوزراء في مناصبهم ، وأشاروا بإسناد رئاسة الوزارة إلى مصطفى فهمي باشا ، فوعدهم الخديو بالجواب بعد أن يفكر في الأمر ، وكانهم الرجوع إليه بعد الظهر ، فجاء أعضاء اللجنة في الموعد ، وكان الخديو قد قابل قنصلي إنجلترا وفرنسا وتحدث معهما مليا ، ثم قابل باقي القناصل ، ولكن مصطفى فهمي باشا اعتذر عن قبول الرئاسة .

وفي يوم الاثنين ١٥ مايو قابل الخديو سلطان باشا ومعه ستة عشر من النواب ، والتمسوا من الخديو بقاء الوزارة ، ولكن الخديو لم يقبل هذا الحل ، وفي مساء ذلك اليوم اجتمع النواب بمنزل سلطان باشا ، وبعد أن انفض اجتماعهم ذهب فريق منهم إلى السراي الخديوية ، وأخذوا يستطفون الخديو لبقاء الوزارة حلاً للأشكال ، فاجاب سؤالهم ، وتوجهوا إلى بيت البارودي وكان الوزراء مجتمعين عنده ، وأبلغوهم بآراء الخديو ، فخرجوا لذلك وذهبوا إلى الخديو واستعطفوه ، وسوى الخلاف مؤقتاً بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة في مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكري طبقاً لما ارتآه الخديو ، ونشرت الوقائع المصرية في عدد (١٦ مايو سنة ١٨٨٢) بياناً هذا نصه :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسرت أسبابه بحسن توجهات الحضرة الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم حضرة عطوفتو محمود سامى باشا بين يدي الجناب الخديوى ونالوا من جنابه السامى حسن الالتفات ، فله الحمد أولا وآخرا ، وعلى أرباب الجرائد العربية التى تطبع فى القطر المصرى أن لا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفا من الوقوع فيما يخالف الحقيقة ويوجب تشويش الافكار »

وانذرت الوزارة جريدة (الطائف) لصاحبها السيد عبد الله نديم انذارا أول لخروجها عن جادة الاعتدال خلال هذا الحادث ، وبعد أن صدر هذا الانذار استقر رأيها على تعطيلها نهائيا فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، والظاهر أن ذلك كان برغبة منها للخديو ، لما عرف عن عبد الله نديم من شدة اللهجة فى التعريض بمقامه ، وعطلت أيضا جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشر من المقالات والابناء المثيرة للخواطر ، وأنذرت جريدة (القسطاس) .

تعديل الحكم

وبعد تسوية الخلاف نشرت الوقائع الرسمية صورة الارادة الخديوية الصادرة إلى وزير الحربية بتعديل حكم المجلس العسكرى ، وهذا نصها :

« عرض لطرفنا مكتابة نظارة الجهادية رقم ١٣ الجارى نمرة ١٣ ومعها قرار القومسيون العسكرى هذا مشروحا على صورة تحقيقات جرت بمعرفة هذا القومسيون محكوما فيها على أربعين شخصا من ضباط العسكرية وشخصين ملكية بالنفى والتغريب لأقاصى بلاد السودان بالكيفية التى توضح بالقرار مع ما ذكر فيه من احكام أخرى . ثم تقدم لنا عريضة منكم ومن النظار باسترحام تخفيف هذا الجزاء ، وحيث ان التخفيف والتشديد فى هذه الاحكام وما يماثلها هو من حقوقنا ، فلذلك اقتضت مراحمنا تخفيف جزاء المذكورين وتبديله باخراجهم وتبعيدهم عن الاقطار المصرية وصرف النظر عن باقى احكام القرار وأصدرنا أمرنا هذا لسعادتكم

للمبادرة بأجراء مقتضاه حسب ما تعلقت به ارادتنا « (١)

وكان يجعل بالعرايين أن يقبلوا هذا التعديل من يادى الامر بغير حاجة الى ايجاد هذه الازمة ، وكان الانفع للبلاد ماداموا قد قبلوا التعديل فى النهاية أن لا يثيروا من أجله حربا بينهم وبين الخديوى فى وقت كانت المخاطر تكتنف مصر وتهدد استقلالها ، ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديوى فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة ، وبغير الاوضاع القانونية ، معناه اعلان الثورة على الخديوى ، ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم ، والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا ، أو من أجل أمر هين كسرقة الشبوقات من سراى عابدين ، ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الازمة قد جاهروا فى اجتماعاتهم برغبتهم فى خلع الخديوى وتعيين الامير حليم باشا مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب هذا الطيش ، ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظراً فى الامور من البارودى ، لما استفحل الخلاف بينها وبين الخديوى الى هذا الحد ، وهذا مادعانا الى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شئ .

وقد سافر الضباط المحكوم عليهم الى الاسنانة عقب نشر الارادة السنية ، وأقاموا بها ، وأكرمت الحكومة التركية مشوام ، وأجرت عليهم المرتبات والارزاق ، وظلوا بها الى أن وقع الاحتلال ، فأصدر الخديوى أمراً بعودتهم جميعاً الى مصر .

مجيء الاسطولين الانجليزى والفرنسى

استفاضت الانباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديوى عن اعتزام انجلترا وفرنسا إرسال أسطوليتهما الى الاسكندرية ، وقد تحققت هذه الانباء فحسرت

الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعوة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمره ، ارسال أسطوليهما إلى مصر ، إذ عدا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل ، وأقضى اللورد جرافيل Granville وزير خارجية إنجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلا المسيوتيسو Tissot سفير فرنسا في لندن ، قائلاً إن الحاجة ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية في مياه الاسكندرية ، وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الفرض منه حماية رعائيهما من الاخطار التي يستهدفون لها ، ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية ، وإنما هي حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الفرض الحقيقي ، وهو خلق النرائع للتدخل المسلح في شؤون مصر .

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التي قامت بها الدولتان خلال الحوادث العراقية ، والاولى كانت في شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثماني الاول كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطرا من الاولى ، إذ أنها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية والاحتلال البريطاني .

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منهما ست بوارج إلى المياه المصرية ، وجاءت الانباء بأف الاسطولين على أهبة الحضور ، فقبل الخبر في مصر بالقلق والانزعاج .

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العراقيين والخديو عواقب الخلاف بينهما ، لأن محي ، الاسطولين الانجليزى والفرنسى كان نذيراً بالتدخل المسلح في شؤون مصر ، ولكن لم يعتبر الفريقان بهذا النذير ، واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا تقلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا في أشد الساعات خطراً .

أعلن زوال الخلاف ظاهراً يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، في الوقت الذي كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تنأهب لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية ، وتوجه الوزراء في صبيحة الثلاثاء إلى دواوينهم واستأنفوا أعمالهم المعتادة ، فكان ذلك اعلافاً

في انتهاء الخلاف ، ولكن العارفين بيوطن الامور كانوا يعلمون أن الخصام كامن كمن النار تحت الرماد ، وانما هي هبة قصيرة لا تلبث أن تنتهي فيتجدد الخلاف أشد مما كان .

عاد الوزراء إلى دواوينهم ، وأرسل رئيس الوزراء إلى جميع المديرين والمحافظين تلغرافات يشرهم فيها بزوال الخلاف ، ويوصيهم بالالتفات إلى أعمالهم ، وفي مساء الاثنين قابل السير ادوار مالت قنصل إنجلترا العام والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا الخديو مجتمعين ، وأبلغاه بصفة رسمية بأن الاسطولين سيصلان إلى مياه الاسكندرية صباح الاربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأذاع السير إدوار مالت منشورا بث به إلى قناصل حكومته في القطر المصري يخبرهم فيه بقرب قدوم الاسطول الانجليزي ، ويعلمهم أن وصوله ليس من شأنه تكدير علائق الحكومتين ، وأنه إنما يحى « بصفة ودية » وبطريق المسالمة ، وأذاع قنصل فرنسا العام مثل هذا المنشور ، وعلى أثر إذاعة هذين المنشورين أرسل وزير الداخلية (البارودي) إلى محافظ الاسكندرية تلغرافا قال فيه :

« ستحضر إلى الاسكندرية مراكب حرية أجنبية ، وحضورها هو بطريقة سلمية . فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فكر ، ان المودة والالفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابة أكيدة »

« ناظر الداخلية »

ولعلك تلمح في سطور هذا التلغراف علامة حسن الظن وقصر النظر ، فان هذا الاسطول الذي يقول وزير الداخلية أنه قادم « بصفة ودية » هو الذي دمر الاسكندرية بقتاله يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وكان جيشه نذير الاحتلال الذي نكبت به البلاد ، ومن يدري ؟ لعل البارودي كان يتوهم حين أرسل هذا التلغراف أن الاسطول الانجليزي قادم لينتصف للوزارة من الخديو ، ويؤيدها في خلافها معه ، وقد يكون بعض الابواق الاستعمارية قد زينت هذه الأوهام للمرابيين فصدقوها .

بدأت البوارج تصل الى مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ ،
ففى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة انجليزية ، وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلتها
سفينتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية ، وكانت السفن الانجليزية بقيادة الاميرال
السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الاميرال كوزراد ، ولما كان مجيئها « بصفة ودية »
كاجاء فى تلفراف وزير الداخلية فقد أطلقت المدافع تحية تقديما لها .

وبعد ظهر يوم السبت نزل الاميرالان الى البر مرتدين ملابسهما الرسمية ،
وزارا محافظ الاسكندرية ، فردلها الزيارة اتباعا للتقاليد المعتادة

وفى ٢١ مايو جاءت الاسكندرية أيضا سفينتان حريتان يونانيتان
(تأمل) ، وبارجة انجليزية أخرى قادمة من مالطه ، وفى يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية
وتوجهت إلى بور سعيد ، وفى أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى إلى
الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية .

مطالب انجلترا وفرنسا

مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

لم يكديحضر الاسطولان الانجليزى والفرنسى إلى مياه الاسكندرية حتى
أخذت الدولتان مخاطبات مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية ، فبدأتا بطلب
استقالة وزارة البارودى وخروج عرابى من القطر المصرى ، وأخذ الميسو سنكفكس
Scienkiewiez قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الامر إلى هذا الغرض
« بطريقة ودية » ، فاتصل بزعماء المراهبين بوساطة سلطان باشا ليحملهم على قبول
هذه المطالب ، من غير حاجة إلى بلاغ نهاى ، فرص عليهم سلطان باشا هذه
المطالب ، كأنها مقترحات من عنده ، فرفضوا قبولها ، ومن ذلك الحين فقد سلطان

باشاثة العرايين وبدأ أنحيازهم إلى صف الخديو ، ولو أن عرابي قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه في سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبي المسلح ، ولتركها على الأقل في ظروف أسعد حالا وأشرف من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير .

وفي يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين إلى قنصليهما ، ومضمونها تقديم البلاغ النهائي الذي أعدته إلى الوزارة المصرية ، وانتظار الجواب منها ، وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان إلى البارودي بلاغ الدولتين في شكل مذكرة (نوتة) Note طلبا فيها استقالة الوزارة ، وإبعاد عرابي باشا عن القطر المصري مؤقتا مع حفظ رتبة ومرتبته ونياشينه ، وإقامة عبد العال حلى باشا وعلى فهمي باشا الديب في الأرياف بجبات لا يخرجان منها مع حفظ رتبتهما ومراتبهما ونياشينهما .

نص مذكرة الدولتين

ولما كانت هذه المذكرة من الوثائق الخطيرة في الحركة العرايية ثبتها هنا بنصها :

« إن قنصلي فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتك بأنه من حيث أن عاطدة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتكم محمود سامي باشا رئيس مجلس النظار إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر وهذه الشروط هي :

- (١) إبعاد سعادة عرابي باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته .
- (٢) إرسال كل من على باشا فهمي وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومراتبهما .
- (٣) استقالة الوزارة الحالية .

وقد رأيا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المناصب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومة فرنسا وانجلترا غاية من التدخل في شؤون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Stafuquo وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يحشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية وسيسهرا أن على تنفيذ هذا العفو «
الامضاء سنكفكس . — مالت (١)

ويلاحظ في المذكرة أن القنصلين يعزوان هذه المطالب إلى سلطان باشا ، وهما يشيران بذلك إلى وساطته لدى العرابين قبل تقديم المذكرة ، وقد أنكر الوزراء هذه الوساطة وتنصل منها سلطان باشا كما سيحيى بيانه

رد الوزارة على مذكرة الدولتين

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب اللواتين ، ويقول البارودي إنه نصح عرابي بقبولها فلم يقبل هو واخوانه (٢) ، وأيد هذه الرواية احمد بك رفضت سكرتير مجلس الوزراء ، إذ قال إن البارودي أفضى إليه بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب « ولكن الجهادية لم تقتنع » فقال له احمد بك رفعت « افنعمهم » فأجابه البارودي « لا يمكنني فأننا متحالفون مع بعض » (٣) ، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية في ذلك الوقت العصيب ، وبذلك على أن البارودي كان يأتمر بأوامر عرابي في السياسة العامة ، ولو خالفه رأيه ، وليس هذا ما يجب على

(١) عن الصيغة الواردة في (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ مع تعديل في العبارة اقتضاه الرجوع الى الاصل الفرنسي الوارد في الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩

(٢) استجواب محمود باشا سامي البارودي . معبر للمصريين ج ٧ ص ٧٣

(٣) شهادة احمد بك رفعت - المرجع السابق ص ١٦٧

رئيس الوزارة أن يعمل في أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد .
قررت الوزارة إذن رفض مطالب اللوثين ، وأرسلت الرد الآتي إلى
القنصلين :

« القاهرة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ »

« يتشرف ناظر خارجية الجنب الخديوي بأن يمرض ما يأتي جواباً على اللائحة
التي قدّمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظائر
فيقول ، ان سماعة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزراء عند انعقاد مجلسهم بأن أعاد
على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم
يبدأ بذكر مقترحات أو اشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا ييدها باسمه الشخصي ولا
بصفة كونه رئيس مجلس النواب ، فان هذا المجلس غير ملتم الآن ، أما الطلبات
المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلا انكلترا وفرنسا فتعلق بمسائل داخلية تخص
بالامور الادارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص
الحكومة المصرية ، ولا يمكن لحكومة الجنب الخديوي أن تولج في باب المناظرات
والمباحثات في هذه القضايا بدون التمدى على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية
التي حددت مقام مصر الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التي
هى أعظم كفالة تكفل ببقاء الحال على ما هى عليه ، نعم ان حكومة الجنب
الخديوي تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التي يشير بها وكلاء فرنسا وبريطانيا
العظمى ، ولكنها تنأسف لعدم امكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كما دتها
بتلبية المطالب المذكورة في اللائحة المقدمة ، واذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانجلترا
أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيليهما السياسيين في القاهرة لا تمس الادارة
الداخلية ولكنها تخص السياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة
العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أعني تركيا . » (١)

(١) عن (الوطن) عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢ . ونصها الفرنسي في الكتاب
الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣

رفض مجلس الوزراء بهذا الرد مطالب الدولتين ، وكان الوزراء وكبار الضباط مصريين على هذا الرد ولو أدى ذلك إلى القتال ، وقد اجتمع البارودى وكبار الضباط بقشلاق عابدين ، وأقسموا جميعا على المصحف أنه إذا حصلت حرب يكونون يدا واحدة في الدفاع عن البلاد ، وقد تولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وتحليف كبار الضباط . (١)

قبول الخديو مطالب الدولتين

وأراد محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب أن يتوسط ثانية في الأمر لحل الخلاف ، فطلب من القنصلين تخفيف لهجة البلاغ حتى تستطيع الوزارة أن ترضى به ، فوعده القنصلان بأن يخبرا رئيس الوزارة فيه ولكنهما لم يفعلا .
واقضى يوم دون أن يصل الأرفاق إلى حل وسط ، وفي خلاهما أعلن الخديو قبوله مطالب الدولتين (لأنهما في الواقع لم تطلبا إلا ما كان يريد هو)

استقالة وزارة البارودى

فاستقالت الوزارة يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين وعلى قبول الخديو إياها ، وقدم البارودى كتاب استقالته إلى الخديو الساعة ١٠ مساء (ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ — ١٠ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) وهذا نصه :

« القاهرة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ »

« إن جنابكم العالى قد بلغنا عند وصول اللوئنتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الاسانة بطلب التعليلات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالى وإذا بقنصلى فرنسا وبرتانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لانتحهما

(١) استجواب على باشا الروبى . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٠ . واستجواب الشيخ محمد عبده ص ١٦٤ من المرجع ذاته

بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر هذا الجواب المرفوق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وزيارتنا العظمى ، وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظائر اجماعا كليا ، فان قبول تدخل الدول الاجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنابكم استعفاءنا جميعا ، ونحن لجنابكم العبيد المطيعون » (الامضاءات) محمود سامى - مصطفى فهمى - احمد درابى - محمود فهمى - عبد الله فكرى - حسن شريمى - على صادق .

قبول الاستقالة

قبل الخديو استقالة الوزارة ، بل اغتبط بها ، اذ كان يبغي التخلص منها ، ولا غرابة فى ذلك فانها الوزارة التى نازعته سلطة الحكم ، وجعلت مركزه دوقنا مامهددا ، وقد كان الخديو فى خاصة نفسه يكره البارودى ، قبل توليته الرئاسة ، وذلك منذ بدت منه ميوله نحو العرايين فى واقعة قصر النيل وحين رفع إلى الخديو تقرير عبد العال حلمى المتقدم ذكره (ص ١١٤) وما فيه من الاعتراض على تصرفات الخديو ، وغنى عن البيان أنه لم يهدأ اليه فى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ برئاسة الوزارة إلا مرغما نزولا على ارادة العرايين ، فلما وقعت أزمة مايو الاخيرة وقدم اليه استقالته بادر بقبولها ، وما شجعه على ذلك تحريض قنصلى إنجلترا وفرنسا ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام « قد نصحتنا الخديو بأن يقبل استقالة الوزارة فورا » (١)

اشتداد الازمة

هاجت الخواطر بسبب استقالة الوزارة وقبول الخديو إياها ، لان فى قبولها

(١) بوقية سنكفكس الى دى فريسنه فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ - الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٤

إعلاناً بأقراره تدخل الدولتين واجابة مطالبهما ، وفي هذا معاداة صريحة للميول الوطنية العامة ، واشتد السخط على الاخص في دوائر الضباط ، لانهم رأوا في استقالة الوزارة ومن بين أعضائها عرابي ذاته اقضاءً له عن وزارة الحرية وإضعافاً لتفوضه وتنحية له عن العمل .

وبالرغم من استقالة الوزارة فان عرابي بقي على اتصال دائم بضباط الجيش ، لكي يضمن أن لا يقبل الجيش وزيراً للحرية سواء ، وهذا ظاهر من الخطاب الذي أرسله بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٩ (٢٧ مايو سنة ١٨٨٢) الى أنصاره من الضباط فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحرية فانه لم يستقل من رئاسة الحزب الوطني ، ويطلب اليهم أن يأمرؤا بأوامره ، وأن يحافظوا على الامن . (١)
ويقول عرابي في مذكراته انه أرسل هذه الرسالة تلفرافياً الى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا اليه تأمين رعائهم . (٢)

منشور الخديو الى المديرين

أصر الخديو على قبول الاستقالة رغم احجام المرشحين للرياسة عن مهمة تأليف وزارة جديدة ، وبدت ميوله نحو الاستئثار بالحكم ومناصرة التدخل الاجنبى من المنشور الذى أصدره الى المديرين عقب استقالة الوزارة ، وهذا نصه (٣)
« بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفاها فليكن معلوماً ذلك لديكم لتصرفوا جهديكم واقتداركم في المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لادارتهم والدقة والاتباه لحسن سير الاشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث أن المراكب الحرية الاجنبية التى حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا

(١) مصر للمصريين ج ٧ ص ٤٣

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٦٨

(٣) عن الوطن عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢

بوجه سلى فقط ، ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لارسال أحد من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم أخيراً بمعرفة الجهادية ، بل إن الموجود منهم تحت الحضور لهذا الطرف يصير إعادته لبلده ، والذي تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، وعلان المراكز والاقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر واتباء كل لاشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك ، هذا وان الامور المهمة التى كان تدجرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب ان يعرض عنها من الآن لمعينتنا الى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا »
(محمد توفيق)

فبهذا المنشور طلب الخديو من المديرين المحافظة على الامن والنظام فى مديرياتهم ، ومعنى ذلك منع حدوث القلاقل التى يمكن أن تحدثها استقالة الوزارة ، وجعل السلطة التى كانت لوزارة الداخلية محصورة فى معيته إلى أن تشكل الوزارة الجديدة ، وهذا معناه العودة إلى الحكم الفردى ، ثم انه وجه كل همه إلى تسوية حضور البوارج الانجليزية والفرنسية الى مياه الاسكندرية ، ونفى سوء الظن بها ، وزاد على ذلك أن أمر بمنع ارسال الجنود الاحتياطية التى استدعتها وزارة البارودى قبل استقالتها ، وذلك مبالغته فى اظهار الولاء ، والود للدولتين الاستعماريتين اللتين كانت اطاعهما ظاهرة نحو مصر ، وهذا المنشور هو بداية التصرفات التى دلت على أن الخديو توفيق لم يكن معارضا للتدخل والاحتلال الأجنبى .

اجتماع برياسة الخديو فى سراى الاسماعيلية

لم يكن من الميسور فى هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تحالف الوزارة المستقلة فى خطتها وتنال ثقة النواب والضباط .

ففى صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ أى غداة استقالة الوزارة عقد الخديو

في سراى الاسماعيلية اجتماعا كبيرا برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب ، وكان من الحاضرين شريف باشا ، فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الإباء ، ثم جاءه قنصل فرنسا العام وأطلعه على رسالة برقية وردت اليه من رئيس وزارة فرنسا يقول فيها :

« الامل أن يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة وأكدوا له أننا نعصده ونؤيده بكل جهودنا » ، فعلق شريف باشا قبول الرئاسة على قبول عمر باشا لطفى (محافظ الاسكندرية وكان حاضرا الاجتماع) وزارة الحرية ، فأبى هذا ، فرضت الرئاسة على عمر باشا لطفى ذاته ، فامتنع وانفض الاجتماع على غير نتيجة .

اجتماع آخر برياسة الخديو

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو عقد الخديو اجتماعا آخر برياسته ، حضره كبار النواب والعلماء ^(١) وبعض كبار الضباط ليفضى اليهم بما استقر عليه رأيه ، وحضره شريف باشا ، فأخبر الخديو المجتهدين بأن السياسة اقتضت استعفاء الوزارة وقبول لائحة الدولتين ، وأنه سيشكل وزارة برياسته هو مع تقلده نظارة الجهادية ، وبين لهم لزوم قبول مذكرة (لائحة) ^(٢) الدولتين ، وأنه عفا وصفح عما مضى ، ولكن من يخالف في المستقبل عوقب أشد العقاب ، وأعلن أن حضور البوارج الحربية لم يكن الا لمقاصد سلمية ^(٣)

فأجاب طلبه باشا عصمت على كلام الخديو قائلا :

(١) يقول عرابي في مذكراته المخطوطة (ص ٢٦٧) إن الذين حضروا هذا الاجتماع من العلماء الشيخ محمد عlish والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد الانبأى شيخ الجامع الأزهر والشيخ أبو العلا الخلفاوى .

(٢) قدمت مطالب الدولتين في شكل مذكرة ، وسميت المذكرة في الصحف المصرية لائحة أو (نوتة) ، وكلمة (نوتة) مأخوذة من اللفظ الفرنسى Note ومعناها مذكرة

(٣) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

«إننا مطيعون جميعا للجناب السلطاني الشاهاني وللجناب الخديوي ، ولكن هذه اللائحة يستحيل علينا تنفيذها ، ولا حق للدولتين في طلب تنفيذها ، فهي تتعلق بمسائل من اختصاص الباب العالي أن ينظر فيها ، ويستحيل علينا قبول أحد رئيسا للجهادية خلاف رئيسنا احمد باشا عرابي» وصادق على قوله الشيخ عlish والعلماء جميعا ، ثم أبرز تفرافات وردت اليه من أليات الجيش بطلب بقاء عرابي وزيرا للحرية ، ولما انتهى من كلامه خرج من الاجتماع دون أن يستأذن من الخديو ، وتبعه الضباط جميعا والعلماء ، فبدأ من هذه الحركة أن الضباط لا يقبلون مذكرة الدولتين ولا يرضون بقبول استقالة الوزارة ، وخاصة بإبعاد عرابي عن وزارة الحرية .

وفي أثناء ذلك ورد على المعية تفراف بحث به ليف من كبار ضباط الجيش بالاسكندرية يقولون فيه : انهم لا يرضون البتة غير عرابي ناظرا للجهادية . وينتدرون بأنه اذا مضت اثنتي عشرة ساعة ولم يرجع إلى منصبه كانوا غير مسؤولين عما يحدث من الخلل (١) ، وبدأت خطورة هذا الانذار من شخصيات الموقعين على التفراف ، فانهم يمثلون قوات الجيش والبوليس بالاسكندرية وهم سعد بك ابو جيل قائم مقام بوليس الاسكندرية ، وعلى بك داود قائم مقام المستحفظين والمير الاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الأتالي الخامس ، والقائمة سليمان سامي داود قائد الأتالي السادس ، والمير الاي اسماعيل بك صبري قائد الأي المدفعية ، ومحمد كامل باشا وكيل وزارة الحرية ، فازداد الموقف حرجا بازاء هذه التهديدات ، واشتد هياج الخواطر ، وأعلن شريف باشا وغيره من يمكن أن يكلفوا تأليف الوزارة أنهم لا يقبلون البتة مهمة تأليفها ، واشتد حلق العرابيين على الخديو ، وقويت لديهم فكرة خلعه ، قال عرابي في هذا الصدد : « وما طير البرق خبر استمعاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديو لللائحة انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب في جميع بلاد القطر مبلغا عظيما ، وأخذ القلق من النفوس مأخذا جسيما ، فكثر اللفظ وزادت بوائث الايجاس والخوف ، ثم حضر إلى العاصمة جميع اعيان البلاد ومستخدمي الحكومة وقدموا لنا مئاث من المرائض بواسطة مديريهم محتجين

فيها على عمل الخديو هذا ، ومتطلبين أحد أمرين : اما فرض الأئمة المشتركة المذكورة ، وإما عزل الخديو الذي قبل تدخّل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية» (١)

الاجتماع الخطير في دار رئيس مجلس النواب

وفي غروب ذلك اليوم (٢٧ مايو) اجتمع النواب في دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، وفد عليهم كبار العلماء ، فقدموا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابي وهو في شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم مهددا متوعدا كل من يناصر الخديو . وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبد العال حلمي باشا وعلى فهمي باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير ذليل من ضار الضباط والجند ، فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علنا ، ويتهددون من يظهر له الولاء ، ويسمى عرابي هذه الليلة « ليلة أبو ساعان » ، وقد بلغ تهور العرابيين فيها أشد ما يكون ، إذ ألقي عرابي خطبة ملأها طمنا في الخديو وفي العائلة الخديوية ، ونادى بخلعهم (٢) ، وختم خطبته بقوله « من كان معنا فليقم » ، فحدثت ضجة كبيرة في المكان ووقف الضباط ولكن معظم النواب والملكيين لم يقفوا ، فتهددهم الميرالاي محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين ، وتبين من ذلك الموقف أن النواب لا يوافقون عرابي على خلع الخديو .

ولم يكتف عرابي بذلك ، بل تهدد بمحاصرة سراي الاسماعيلية التي كان الخديو مقيما بها ، وأمر باحضار ألاي خليل بك كامل لهذا الغرض ، وانتهى الاجتماع في هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب إلى صفه ، ولما رأى هو وطلبة ويعقوب سامي أن النواب لا يوافقونهم على إعلان خلع الخديو ، اكتفوا بالألحاح في بقائه عرابي وزيرا للحرية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو في ذلك ، وبالرغم

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٦٨

(٢) استجواب يعقوب سامي باشا . مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٢ ، ومحمود

باشا فهمي . المرجع نفسه ص ١١٥ ، والبحر الزاخر ج ١ ص ٢١٧

من طلب عرابي هذه الوساطة فانه أخذ يستكتب الناس عرائض بطلب استبدال الخديو وتعيين الامير حليم باشا مكانه لارسالها الى الباب العالي ، وقد سئل البارودي في ذلك أثناء محاكمة العرابيين فأجلب « حصل كثير منها في منزل احمد عرابي ، وهذا معلوم ومشهور » (١)

رواية عرابي عن الاجتماع

كتب عرابي في مذكراته عن هذا الاجتماع ما يأتي :

« في ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ دعيت الى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فذهبت اليه ومعى إخوتى على باشا فهى وعبد العال باشا حليمي ومحمد بك عبيد ، وغيرهم من الاخوان ، فلما وصلنا المنزل المذكور وجدناه غاصاً بأعضاء مجلس النواب ومعهم قاضى قضاة مصر الشيخ عبدالرحمن نافذ والشيخ عبد الهادي الاياري إمام المعية ، وحصل الاتفاق على ملازمة الراحة والسكون وان الخديو يرفض اللامحة التناثية ويأمر برجوعى الى نظارة الجهادية والبحرية ، أو يعزل عزلاً ، وفي أثناء ذلك حضر بمحديقة المنزل جماعة من الضباط والنبهاء من الملكية وغيرهم وصاحوا بقولهم : اعزلوا الخديو الذى دعا الاجانب للتدخل فى امرنا وتهديدنا بأساطيلهم » (٢) ، فهذه الرواية تؤيد ان الغرض من الاجتماع هو خلع الخديو توفيق .

(١) استجواب البارودي - مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٤ - وورد ذلك أيضاً فى برقية سكفكس فنصل فرنسا العام إلى دى فريسييه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ اذ قال فيها « يحوى التوقيع منذعدة أيام على عرائض للسلطان بطلب خلع توفيق ، والامير حليم له الآن العدد الاكبر من الانصار ؛ وأما امماويل فانه مستمر على مراسلة بعض الشخصيات البارزة » (الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٨٧)

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٦٨

وكان الخديو قد أرسل تلغرافاً الى الاستانة مساء الجمعة ٢٦ مايو ينيء السلطان باستعفاء الوزارة ، فجاء الرد تلغرافياً بتهنئته بحسم المشكلة ، ثم أرسل في اليوم التالى (السبت) تلغرافاً آخر ينبئه بأن الجند غير راضين عما حدث وان الوزارة فى استعفاؤها احتجت على مذكرة الدولتين ، فجاء الرد من الباب العالى بأن الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة تأتى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى المشكلة ، وظل الضباط والجند فى ذينك اليومين متظاهرين معلنين عدم قبولهم مذكرة الدولتين ، معارضين فى إقصاء عرابى عن وزارة الحربية وابعاده عن القطر المصرى ، مهددين متوعدين ، وقلق القناصل والاجانب عامة مما تؤدى اليه هذه المشادة بين الخديو والعرابين وخشوا على حياة الاجانب أن يمسها خطر .

ففى يوم الاحد ٢٨ مايو قابل قناصل المانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا عرابى باشا ، وسألوه هل يمكنه حفظ الامن ؟ فأجابهم بأن الواجب توجيه هذا السؤال الى الجتاب الخديوى لأنه عزم على التروؤس على الجيش ، فقالوا له : ومع ذلك فى يدك زمام الجيش ، فقال اذا كان هذا ظنكم فأنهيد بحفظ الراحة والامن فى القاهرة وفى جميع البلاد المصرية فى الوجه البحرى والقبلى وفى السودان (١) وإزالة أى اضطراب يمكن وقوعه ، وأنه مع الجند متكفلون بالراحة

اعادة عرابى الى وزارة الحربية

وقابل سلطان باشا الخديو فى ذلك اليوم بسرارى الاسماءيلية ، وتحدث معه ملياً فى شأن الخلاف وايجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا الى الاتفاق على منابلة الخديو ورجائه إبقاء عرابى باشا وزيراً للحربية ، لى لا يضطرب جبل النظام ، فذهب وفد من النواب مؤلف

(١) تأمل فى هذا ، ولاحظ أن الثورة المهدية فى ذلك الحين كانت فى شدتها والحكومة لاتفكر فى اخمادها ولا تقدر خطورتها

من سلطان باشا وحسن باشا الشريعى وسليمان باشا اباطه الى سر اى الامم اعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم فى بقاء عرابى « ناظرآ للجهادية » ، فأصر الخديو أولا على رفض هذا الطلب ، وبعد المحابر ات العديدة وتوسط سلطان باشا أجابهم الخديو الى طلبهم قائلاً : « بما أنكم أنتم طالبين تقليد نظارة الجهادية لسعادة عرابى باشا حيث أنكم تظنون أن هذا التعيين يساعد على حفظ النظام فلا مانع من اجابتكم » . وأصدر الخديو أمرا الى عرابى فى ذلك اليوم (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ - ١١ رجب سنة ١٢٩٩هـ) بإعادته الى وزارة الحرية ورأسه الجيش ، وهذا نصه :

« ولو أنكم استعفتم ضمن هيئة النظار التى استعفت ولكن مراعاة لحفظ الراحة والأمنية استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرا هذا لكم لعلوهم وتبادروا باجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا » . (١)

عاد اذن عرابى الى تقلد وزارة الحرية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة ، وظلت النفوس قلقة تتربق ما تتمخض عنه الحوادث ، واتجهت أنظارهم الى مقدم الوفد العائى ظانين أنه قد يفلح فى حل هذه المشكلة .

وأصدر عرابى منشورا الى وزارة الداخلية فى أول يونيه سنة ١٨٨٢ (١٥ رجب سنة ١٢٩٩هـ) بتكفله بالمحافظة على الأمن العام (٢)

وبقى عرابى وصحبه نافذى الكلمة فى شؤون الحكومة كافة ، وفى غضون ذلك طلب عرابى الى الخديو انفاذ الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطية (الامدادية) فأجابه الخديو الى طلبه ، وصدر أمر وزارة الحرية بجمع هؤلاء الجنود

وعطلت وزارة الداخلية جريدة الاهرام (وكانت تصدر بالاسكندرية) لمدة

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

شهر، وجريدة (المحرسة) وكانت أيضا تصدر بالاسكندرية لمدة ثلاثة أشهر لما نشرناه من الأنباء «المشوشة للأفكار»^(١) وأعلن صاحب المحرسة في عددها الأخير عزمه على اصدار جريدة (العصر الجديد) التي كان يحمل رخصتها من قبل، ولكن وزارة الداخلية أصدرت أمرها الى محافظة الاسكندرية بمنع نشرها بحجة أنه لم يقدم التأمين عن جريدة العصر الجديد^(٢).

وأراد صاحب (الإهرام) اصدار جريدة أخرى تسمى (الوقت) فنعت الوزارة نشرها بحجة عدم تقديم ضمانتها عنها.^(٣)

موقف الدول

ظلت إنجلترا مشتركة مع فرنسا في موقفهما حيال مصر حتى حضور الاسطولين، وقد ظهر اشتراكهما في العمل فيما وقع من الاحداث السابقة، كوضع الرقابة الثنائية، ثم المظاهرة البحرية الاولى التي وقعت في اكتوبر سنة ١٨٨١، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي أدت الى سقوط وزارة شريف باشا، وتقديم المذكرة الاخيرة التي أدت الى استقالة وزارة البارودي، على أن إنجلترا قد اعتزمت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقا لاغراضها الاستعمارية، ولم يخف اللورد جرافيل Granville هذه النية عن الحكومة الفرنسية فقد أبلغ الميسو دي فريسنييه رئيس وزراء فرنسا بما يأتي :

« اننا كنا سعداء بالامس إذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول الى نتيجة مرضية، ولكن مع الأسف ليست هذه هي الحالة الآن ».^(٤)

(١) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٦ » » »

(٤) كوشري - المركز الدولي لمصر والسودان ص ١٠٧

وصرح السير ادوارمالت قنصل إنجلترا العام في مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ « أنه لا يعتبر نفسه مقيداً بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة في مذكرة ٢٥ مايو » (١)

وبدت نية الافراد بالعمل من الجانب الانجليزي تظهر بمظهر فعلي فيما بحث به أميرال الاسطول البريطاني الى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ يتبناها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه احدى بوارج الاسطول ويطلب ارسال بوارج أخرى، فلبت الحكومة طلبه، ودل هذا العمل على نية إنجلترا في احتلال مصر.

وفكر الميودى فريسينيه أنه يستطيع اتخاذ الموقف بدعوة الدول الى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية، فرض في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الأوروبية الكبرى عقد هذا المؤتمر، فلم تتردد إنجلترا في قبول هذه الفكرة، ويادر اللورد جرانفيل Granville وزير خارجيتها باعلان قبولها إذ كان يعتقد أن السياسة الانجليزية لا يصعب عليها أن تتصدع الحوادث التي تستسبغ بها تدخلها المنفرد في مصر

وصول الوفد "عثماني الثاني"

قلنا ان السلطان أجاب الخديو على رسالته عن هياج الضباط بأنه باعث اليه بلجنة للنظر في المشكلة، ففي اليوم الثاني من شهر يونيه سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمداً عثمانياً سامياً للحضور إلى مصر، وعهد اليه برئاسة وفد أرسله السلطان إلى مصر لمعالجة الحالة فيها، وكان هذا جوابها على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المصرية، فقد كان ظنهم أن حضور « مندوب شاهاني » يفنى عن عقد مثل هذا المؤتمر، ويكفي لاعادة السلام والوثام في مصر، وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر، فبينما كانت إنجلترا تعمل على

التدخل الحربى فى مصر وترسل اسطولها تهديداً وتأيداً لهذا التدخل ، فان الحكومة التركية توهمت أن مجرد ايفادها مندوباً سامياً كدرويش باشا يعيد الأمور إلى نصابها فى مصر ، وبحول دون تدخل إنجلترا ، وتوهمت أن عدم اشتراكها فى المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبزم أمراً فى المسألة المصرية .

كان هذا هو الوفد العثماني الثانى الذى جاء مصر فى أثناء الحوادث العرايية ، والوفد الاول هو الذى حضر فى شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ برئاسة على نظامى باشا كما تقدم بيانه (ص ١٦٧)

ويهما أن قرر بأن كلا الوفدين لم يحضر بنية خالصة نحو مصر ، بل حضر للظاهرة وللإعلان عن سلطة تركيا فى القطر المصرى ، دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع فى فض الخلاف بين الخديو والجيش أو فى اتخاذ مصر من مطامع إنجلترا .

جاء الوفد العثماني الثانى برئاسة درويش باشا فى الوقت الذى اكتمل فيه عدد البوارج الانجليزية والفرنسية فى مياه الاسكندرية ، وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لفهامه أن الموقف جد عسير ، وأن حضوره بصفته مندوباً عن السلطان لا يمكن أن يؤثر فى الموقف شيئاً بلزاء تلك المدافع الضخمة الفاغرة أفواها ، وتلك المعدات الحربية التى تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحلح حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر الفارغة التى يحاط بها ولا يهيمه قبل كل شئ الا الرشا والاموال التى يتطلع إليها

كل ما فعلته تركيا إذن تجاه حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى أن أوفدت درويش باشا المذكور ، ثم أرسلت قبل وصوله إلى مصر تلغرافاً فى ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركى فى لندن بأن الجنود المصرية تعجز التجهيزات والترميات فى حصون الاسكندرية على نية تهديد الاسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها إذا كانت جارية ، ثم أردف ذلك بتلغراف آخر فى اليوم التالى يستعجل الرد ، وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، إذ بنى على مازعه الاميرال سيمور من أن السلطات

المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول ، فكان ذلك السبب المنتحل باعثاً لتركيا في طلب الكف عن هذه التجهيزات ، ورآى عرابى ازاء هذا الالحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل إلى الخديو كتاباً بذلك فى ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته أن هذه التجهيزات إنما هى ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها فى وقت من الاوقات ، وأنها لم تكن لقصدسى ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتمهدها بدوام الترميم والتصليح ، ونوه فى النهاية إلى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الامة المصرية وإزالة القلق والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الاسطول الانجليزى فى المياه المصرية وأجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه وأخذهم مقاسات أعماق المياه واقتراب السفن الانجليزية من الشواطىء أمام الاستحكامات ، وأن هذه الاجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيجت أفكار الامة المصرية وأحدثت الاضطراب ، ومع ذلك فانه حرر بوقف الترميمات المذكورة « رجاء عودة الدونامة الانكليزية »^(١) ، وقد وقفت فعلاً أعمال الترميم من ذلك الحين

وإنك ترى فى موقف تركيا حيال مصر إحراجاً ظاهراً لها ، فان كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فان الحكومة التركية لم تتحرك إلا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن إجراء الترميمات بالحصون ، وكان هذا الطلب تأييداً ظاهراً للسياسة الانجليزية ، ولم يكن إيفاد درويش باشا فى هذا الموقف المعصيب إلا عملاً عقيماً لم قد مصر منه شيئاً

وصل درويش باشا الى الاسكندرية يوم ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطاني (عز الدين) ، يصحبه ابنه ومعه الشيخ احمد اسعد أحد المقربين الى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والأمورين ، وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصاً^(٢) ، وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه

(١) الوقايع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) المونيتور اجبسيان عدد ٨ يونيه سنة ١٨٨٢

الى ناحيته ، وبدا هذا التراحم منذ وصل الوفد الى الاسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السرتشيفاتى يصحبه حسن حلى باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت ، وأرسل عرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع اختلاف بين الرسولين فى أثناء المقابلة ، ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة ، ونزل وصحبه بسر اى رأس التين ، وفى اليوم التالى (الخميس ٨ يونيه سنة ١٨٨٢) ركبوا قطارا خاصا أقبلهم الى العاصمة ، وقد عرجوا فى الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد احمد البدوى ، يتبركون بزيارته ، ثم استأنفوا السفر الى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسر اى الجزيرة التى أعدت لاقبالتهم حتى تنتهى مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا الى سراى الاسماعيلية فقابلهم الخديو بالترحاب ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسر اى الجزيرة^(١) ، على أن الخديو لم يكتم عن درويش باشا استيائه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجته فى الخطاب حين قابله بسر اى الاسماعيلية ، فظاهر درويش باشا انه جاء لتثبيت سلطة الخديو

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرابين) أنه معه ، فمن مظاهر تأييده للعرابين أنه طلب نحو مائتى نشان لضباط الجيش مكافأة لم على ولائهم واخلاصهم للذات الشاهانية ، وطلب لعرابى باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، فكان هذا علامة على رضاه الاستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى الى الانضمام علانية للخديو ، وذلك بتأثير الرشوة التى نالها منه ، فقد منحه توفيق باشا رشوة قيمتها خمسون الف جنيه^(٢) ، وظهر تحول درويش باشا الى جانب الخديو من نصحه لعرابى بالذهاب الى الاستانة ليقابل السلطان ، وأكده أنه سيلقى منه كل رعاية واكرام ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢
(٢) جون نيينه . عرابى باشا ص ٩٢ ، ويقول بلنت فى كتابه (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٢٢٦ انه قدم له عدا هذه الرشوة هدايا بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه

وقد فطن عرابي الى عواقب هذه النصيحة، وأنه قد لا يعود من الاستانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر للشير العثماني بأن الامة لا تسمح له بمغادرة البلاد ، والنصيحة وان كانت في ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ولكننا نفتقد أن رحيل عرابي في تلك الآونة كان خيرا من بقاءه في مصر ، ومهما تكن عواقب رحيله عنها فلها تهون الى جانب ما حل بمصر وبعرابي ذاته من الكوارث بعد ذلك .

ولكى تقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الاثر ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف ، يكفي أن تذكر أنه لم يكذب على حضوره بضعة ايام حتى وقعت مذبحة الاسكندرية المشهورة وذلك في يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فكانت إعلانا رهيبا باخفاق مهمة المندوب العثماني ، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه ثم اُقلب الى الاستانة في ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث .

الفصل الثانى عشر مذبحة الاسكندرية

١١ يوفيه سنة ١٨٨٢

الموقف السياسى بعد استقالة وزارة البارودى

كانت الحالة فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى ، فالوطنيون من جهة توقعوا شراً مستطيراً من مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة إلى أخرى ، والاجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب ، فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب المنتظرة ، فصدر الاضطراب هو فى مجيء الأسطولين ، لافى استقالة وزارة البارودى فى ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث فى البلاد حدثاً لو وقعت فى ظروف عادية ، فلو أنها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين فى الاسكندرية لأمكن تحلّ الأزمة الوزارية بغير عناء كبير ، إما بإعادة وزارة البارودى ذاتها ، أو بتأليف وزارة أخرى تضطلع بأعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر ، ولكن وجود الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية ، إذ كان مجيئهما مظهرًا للتهديد والوعيد ، فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتاً ، ثم اضطر أن يعيد عرابى باشا الى وزارة الحربية خوفاً من انتقاض الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الاخرى شاغرة

وأخذ الاجانب يهاجرون من القاهرة والاقاليم إلى الاسكندرية ، ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة منها ، فنصت مدينة الاسكندرية بالاجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الاقاليم ، وكان احتشادهم فيها من الاسباب الباعثة

على تقايم الهياج ، لان أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الاهلين إذا نشبت الحرب بل قبل نشوبها ، لان مجرد وجود الاسطولين في مياه الاسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين إلى الحكومة المصرية واصرارهما على اجابة مطالبهما ، كل ذلك كان رمزاً لاعتداء الدولتين الاورويتين على استقلال البلاد ، وكان مفهوما ان الدولتين انما تفتقان بلسان الدول الاوروية جمعا ، فكان بديها أن يسخط المصريون على الدول الاوروية وعلى رعاياها في مصر ، وهذا السخط له كل البواعث التي تسوغه ، لأنه ليس مطلوبا من أمة ترى نفسها هدفا لاعتداء الدول الاجنبية أن تحب رعايا تلك الدول بالعطف أو تتولاها بحسن الرعاية ، ولم تكن عواطف الجاليات الأجنبية في الاسكندرية وغيرها مشوبة بروح الود والعطف نحو مصر ، بل كان الاوروبيون عامة يبغون وقوع البلاد تحت السيطرة الاوروية والاحتلال الأجنبي ، لذلك كانت مظاهر الود بادية منهم نحو البوارج الحربية الراسية في مياه الاسكندرية ، ولم يكتفوا بمجرد اظهار هذا الشعور علنا ، بل أخذوا يستعدون هم ذاتهم للحرب والقتال ، وعقد قناصل الدول في الثغر بدعوة المستر كوكسن قنصل إنجلترا عدة اجتماعات سرية تشاوروا فيها في تأليف قوة دفاع أوروية في الاسكندرية ضد الاهلين ، واتفقوا على حشد عدد كبير منهم وامداد هذه القوة بوسائل الحرب من السلاح والميرة والذخيرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال ، واستشاروا فيما اتفقوا عليه قواد الاسطولين الانجليزى والفرنسى فوافقهم على مشروعهم ، ولكنهم طلبوا اليهم أن يعرضوا الأمر أيضا على وكلاء الدول السياسيين (القناصل الجنرالية) ، وكان معظم هؤلاء مقيمين في القاهرة ، فكتب اليهم قناصل الاسكندرية ينبثونهم بما عزم عليه الاوروبيون فيها ، وأوفوا اليهم السيو بودنكى قنصل السويد والنرويج في الثغر ليتفاوض وياهم في هذا الصدد ، فلم يلق المشروع موافقة وكلاء الدول بحجة أنه يستلزم استعدادات كبيرة ، إذ أنه يقتضى تجنيد ثلاثة أو أربعة آلاف من الاوروبيين وتزويدهم بالسلاح والميرة ، وليس ذلك من الأمور الهيئة ، وفي اعداد هذه القوة ما يبعث في ذاته على

اثارة خواطر الاهلين وحملهم على الهياج، وكتب وكلاء الدول الى قناصلهم بالاسكندرية يحذرونهم مغبة الاشتراك في هذا العمل ويدعونهم الى اجتنابه والاكتفاء بالمساعدة التي يقدمها الاسطولان عند الحاجة الى حماية رعاياهم .

على أن اتفاق وكلاء الدول على مجانبة تأليف قوة دفاع أوروبية منتظمة لم يمنع الجاليات الأوروبية من أن تستعد للحرب ، فاقنتى معظم أفرادها الاسلحة النارية واستعدوا فعلا للقتال ، « ووردت على دار القنصلية الانجليزية كمية وافرة من الاسلحة والنفائر ، وعلم الضباط بذلك ، فهاجت الافكار وتوجس الناس شراً (١) » ، وكان الاهلون من ناحيتهم يلحون شيئاً من هذه الاستعدادات أو يسمعون بها فتطير الاشاعات بأن الحرب لاشك ناشبة (وقد شبت فعلاً بعد ذلك) ، فكان هذا مدعاة الى اشتداد عوامل الفتنة وهياج الخواطر ، وأصبح الجو مهيأ لوقوع القلاقل والمصادمات بين الفريقين لأوى الاسباب .

رواية المذبحة

فلما كان يوم الاحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، في نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالطين من رعايا الانجليز وأحد الاهلين يدعى (السيد العيجان) (٢) كان المالطى هو البادى فيه بالمعدوان ، فقد كان الوطنى صاحب حمار ركبه المالطى وأخذ يطوف به من صبيحة النهار منتقلاً من قهوة إلى أخرى ، وانتهى تطوافه إلى حانة (خمارة) قريبة من قهوة القزاز (٣) بالقرب من مخفر اللبان بأخر

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٧٣

(٢) شهادة حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية . مصر للمصريين

ج ٨ ص ٤٣٧

(٣) لا وجود لها الآن ، ومكانها بآخر الشوارع المسمى شارع بحرى بك عند ملتقاه بشارع ابراهيم الاول الذى هو امتداد شارع السبع بنات ، وفي مكانها ساحة في وسطها ساعة عمومية مركبة على عمود

شارع السبع بنات (١)، فطالبه الوطني بأجرة ركو به فم يدفع له سوى قرش صاع واحد، فجادله في قلة القدية، فما كان من الماطلي إلا أن شهر سكيناً طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها .

وقم هذا الحادث في الزقاق الكائن خلف (قهوة القزاز)، فخرج رفاق القنيل إلى ذلك المكان، يريدون أن يسكوا بالقتال، ولكنه فر إلى أحد المنازل المجاورة، وأخذ الماطليون واليوانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهليين من الابواب والنوافذ، فسقط كثير منهم بين قنيل وجريح، فثارت نفوس الجماهير تطلب الانتقام لمواطنيهم، وتحرك طبقة الرعاع للاعتداء على الأوروبيين عامة، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم في الطرقات أو في الدكاكين ويوسعونهم ضرباً، وكان سلاحهم في هذه المعركة العصي والمراوات ليس غير، وانبث الرعاع في المدينة يستنفرون الناس للقتال منادين «جاي يامسلمين! جاي! ييقتلوا اخواننا» (٢)، ويقتلون من يلقونه من الافرنج ضرباً بالعصي والمراوات، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات، وامتد الهياج من هذا الشارع إلى الشارع الابراهيمى وإلى شارع الهاميل وشارع الحمودية وجهة الجرك والمنشية وشارع الضبطية (رأس النين) وغيرها من الشوارع التي يقطنها الأوروبيون أو يمرون منها، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الانجليزية والفرنسية، وكان الأوروبيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهليين، قتل من الجانبين خلق كثير .

وإذ كان البادى بالعدوان أحد الرعايا الانجليز (الماطليين) وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار إلى منزل يسكنه مواطنوه، فقد أرسل قسم اللبان إلى المستر

(١) يتبدى شارع السبع بنات من ميدان محمد على (المنشية) وينتهى عند ملتقاه بشارع بحرى بك قبيل مخفر اللبان ثم يستمر باسم شارع ابراهيم الأول (٢) ذكرها جون نينيه بنطقها العربي في كتابه (عراي باشا) وكان نينيه شاهد عيان للحادثة

كو كسن قنصل انجلترا فى الثغر لايقاد أحد موظفى القنصلية لكى يخرج المعتدى من ذلك المنزل ، فحضر المستر كو كسن بنفسه أثناء اشتداد الهياج ، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحا بليغا ، وجرح أيضا فى ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل ايطاليا ، فكانت اصابة القناصل من مظاهر خطورة الحالة .

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رئاسة قومسيون تحقيق الجرم بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفى الضبطية نبأ الشجار الذى وقع بين الوطنى والمسالطى ، وكان ذلك فى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل المحافظة الى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاءه بعد ربع ساعة نبأ باستفحال الفتنة وتجمعها ، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض فى منزله ، فذهب بنفسه الى جهة الواقعة بشارع السبع بنات ، وهناك أدرك خطورة الفتنة ورأى ازدحام الشارع بالمتمجهرين ، فطلب من اسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالاسكندرية إرسال المدد من الجند لوقف الهياج ، فنبأ الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس الذى كان مرابطا برأس التين والقائم مقام سليمان سامى داود قائد الألاى السادس الذى كان يباب شرقى فى إرسال الجند ، ولم يحضروا إلا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتمجهرين بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس ، فساد المدينة سكون رهيب ، إذ لم الناس بيوتهم ، وخلت الطرقات من المارة ، واقتضى الليل والناس فى وجل وفرزع

احضاء القتلى والجرحى

اختلفت الروايات فى تقدير القتلى والجرحى من الجانبين ، فصاحب « مصر للمصريين » قدر القتلى بثلاثمائة من الجانبين ^(١) ، ويقول المسيو جون نينيه إن عدد القتلى جميعا ٢٣٨ ، منهم ٧٥ من الاوروبيين و ١٦٣ من الأهاليين ^(٢) ، والمسيو

(١) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٥ ص ٥

(٢) كتاب عرابى باشا للمسيو جون نينيه ص ١٢٦

جون نينيه كان بالاسكندرية يوم وقوع المذبحة ، ويظهر أن هذا الاحصاء هو الذى أخذ به الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده إذ قال إن عدد القتلى من الوطنيين ١٦٣ قتيلا عدا من حملهم رفاقهم سرا و ٧٥ من الاوروبيين ^(١) ، على أننا نعتقد أن فى كلا الاحصائين مبالغة ، وأن الاحصاء الصحيح دون هذا العدد ، قد ألفت قناصل الدول فى الثغر غداة الحادثة لجنة من الاطباء الاجانب لمعالجة الجرحى واحصاء عددهم وعدد القتلى ، فقاموا بمهمتهم ، وقدموا تقريرا أثبتوا فيه أن عدد القتلى من الجانبين ٤٩ قتيلا منهم ٣٨ من الاجانب والباقون من الاهلين ، وأن عدد الجرحى ٧١ منهم ٣٦ من الاجانب و ٣٣ من الوطنيين واثنان من الأتراك ^(٢) ، ويقرب من هذا الاحصاء تقدير حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية ، فقد قرر عدد القتلى من ٤٥ إلى ٥٠ قتيلا ^(٣) ، ولا شك أن إحصاء اللجنة الطبية الأوروبية أدعى إلى الثقة وأقرب إلى الحقيقة لأنه مبني على مشاهدات الأطباء وخصصهم عن حالة القتلى والجرحى .

اجتماع القناصل بالاسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط الدارعة الانجليزية (افتسبل) ، وقد عهد اليه الاميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن فى إدارة القنصلية عقب إصابته فى الحادثة ، وحضر الاجتماع محافظ المدينة وتداولوا فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام وتهئية الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الامن ، على أن لا يتدخل الاسطولان فى الأمر ،

(١) تاريخ الاستاذ الامام السيد محمد رشيد وضاج ١ ص ٢٤٨

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٦

(٣) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٨ ص ٣٨٧

فطلب القناصل من قائدى الاسطولين أن لا يتخذوا تدابير ظاهرة (١)، ولكن بعض الزوارق الانجليزية شوهدت فى منتصف الليل قادمة من احدى بوارج الاسطول ترسو على شاطئ الميناء الشرقى، وكان مجيئها تنفيذا لتعليمات الاميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة (سوبرب) من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى، وأن ترسل بعض الزوارق الى البر لنقل النساء والاطفال الى البارجة، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة، إذ رأوا فى حضور الزوارق الانجليزية الى البر ما يدعو الى هياج الجمهور والجند، فوعد نائب القنصل البريطانى بإبعاد الزوارق عن البر، وانفض الاجتماع الأول على ذلك.

وقع النبأ فى العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة، وقد علم بها تلفرافيا قبل الساعة الخامسة مساء، فأسف لها أسفا عظيما، ولما ذاعت أخبارها فى العاصمة مساء ١١ يونيه قبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة، وكانت ضربة موجبة الى العرايين، لأن أقل ما تدل عليه أن زمام الأمن قد انفلت من ايديهم، وأنها تتخذ حجة ضدهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى الى وزارة الحربية وتعهد بكفالة الأمن والنظام.

وكانت هذه المذبحة نذيراً للعرايين بأن البلاد قادمة على خطر كبير، إذ لم يكن خافيا أن السياسة الانجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها تحقيقا لأغراضها فى مصر، ولكن العرايين لم يقدروا العواقب حق قدرها، وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمحاكمة ولاية الامور فى العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الاجانب وأموالهم فى البلاد، وقررت الحكومة مساء ١١ يونيه إيفاد لجنة الى الاسكندرية

(١) الكتاب الاصفرسنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ (رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية الى وزير خارجية فرنسا)

للنظر في أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها ، ألفت من يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحرية ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، ومن ياور الخديو وياور درويش باشا ومدوني القناصل ، وأسندت رياستها الى محافظة الإسكندرية .

اجتماع فى سراى عابدين

وعقد الخديو اجتماعا فى سراى عابدين صبيحة يوم الاثنين ١٢ يونيه، حضره محمد شريف باشا ودرويش باشا المندوب العثمانى وقناصل فرنسا وانجلترا والنمسا والمانيا وايطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم ، فحرت المباحثة فى هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية ، فاستقر الراى على إعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التى تكفل إعادة الأمن الى نصابه، وصيانة أرواح الاجانب وأموالهم ، ومن أهم هذه الضمانات امتثال عرابى باشا لأوامر الخديو ، فدعى عرابى الى حضور الاجتماع ، وخوطف فى الأمر فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه إثارة الخواطر ، كالأجتماعات العامة وانقاد الجمعيات والقاء الخطب ونشر المقالات المهيجة ، وأبان أن فى مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن وإقرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو باصدار الاوامر الكفيلة تهدئة الخواطر ، وقال درويش باشا إنه يأخذ على عاتقه تنفيذ الاوامر الخديوية بأن يشترك مع عرابى فى إنفاذها ويشاركه المسئولية فى هذا الصدد ، فاكتمت وكلاء الدول ظاهرا بهذه العهود ، وانفض الاجتماع .

واضافاً لهذه العهود أصدر الخديو أمراً الى عرابى باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة والاسكندرية والاقليم بزيادة الدقة والسهر على الامن العام (١) .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢

وأصدر الخديو أمراً بهذا المعنى إلى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابي في ذلك اليوم إعلاناً بدعوة الجمهور إلى الإخلاء إلى السكينة والطمأنينة ، وأذاع أمراً آخر وجهه إلى قواد الجيش وضباطه وغيرهم بدعوتهم إلى بذل أقصى جهودهم لإقرار الأمن والراحة والنظام ، وزادت الحكومة قوات الجيش في الاسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلين ، فأخذت إليها الأتلي الثاني والأتلي الرابع وعهدت بقيادتهما إلى طلبه باشا عصمت الذي صار من ذلك الحين قومنداناً عاماً لقوات الجيش في الثغر .

لجنة التحقيق والقناصل

سافر أعضاء لجنة التحقيق من العاصمة إلى الاسكندرية بقطار خاص ليلة الاثنين ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ (١) يصحبهم طلبه باشا عصمت ، قبلقوها الساعة الثالثة بعد منتصف الليل (٢) ، وفي الساعة السابعة من صبيحة يوم ١٢ يونيه انعقدت في دار المحافظة جمعية حضرها المحافظ (عمر باشا لطفى) وأعضاء لجنة التحقيق الموفدة من العاصمة وكبار ضباط الجيش وقناصل الدول في الثغر .

وافتح عمر لطفى باشا الاجتماع بذكر خلاصة ما دار بينه وبين نائب القنصل الأنجليزى والقناصل الآخرين من الحديث في الليلة الماضية ، ثم أفضى إلى المجتمعين بما اتخذ من التدابير لإعادة الأمن إلى نصابه ، ولاحظ أن الكابتن مولينو نائب القنصل الأنجليزى قد وعده بالأمس أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج الأنجليزية من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق قد جاءت الشاطئ في الساعة الخامسة من صبيحة اليوم (١٢ يونيه) خلافاً لوعده ، فتطل الكابتن مولينو بأنه أرسل إلى الاميرال سيمور كتاباً على أثر ما لاحظته المحافظ أمس يرجوه فيه أن يأمر بإبعاد الزوارق ،

(١) المونيتور اجبسيان عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

ولكن المواصلات كانت متعذرة ليلا فتأخر تنفيذ الأوامر في هذا الصدد ،
وقال إن الفرض من إرسال الزوارق هو قتل النساء والاطفال إلى البوارج
الانجليزية .

ثم تشاور المجتمعون في اتخاذ التدابير الفعالة لمنع وقوع القتل ، فعهد كبار الضباط
بالمحافظة على النظام بشرط أن لا يتدخل الاسطولان في الأمر ، فأجاب قنصل فرنسا
بأنه حين تعهد الضباط بمثل ذلك في الليلة الماضية وأظهروا أنهم قادرون على ضبط
الأمن وراغبون في ذلك اتفق مع الاميرال الفرنسى على عدم التدخل ، وصرح
نائب القنصل الانجليزى بمثل ذلك ، فوقع القناصل جميعا بيانا أعلنوا فيه ثقتهم
بالجيش ، ونصحوا فيه لرعاياهم بالترام الهدوء والسكينة (١)

وطلب المحافظ أيضاً من الضباط الحاضرين أن يتعهدوا بضبط الأمن
والمحافظة عليه ، وأن يكونوا مسئولين عن ذلك ، فعهدوا بذلك وصرحوا بأنهم
مسئولون عن صيانة أرواح الاجانب .

ونهض يعقوب باشا سامى وكيل وزارة الحربية وخاطب الضباط قائلاً : « يجب
عليكم أن تحافظوا على القناصل ورعاياهم ما دام في عروقكم قطرة دم » ، فأجاب
الضباط بأنهم يعتبرون هذا أمراً واجباً عليهم .

ثم دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعالة لالقاء القبض على كل اوربى
يطلق النار على الاهلين أو الجنود ، فقرّر أن يختار كل قنصل مندوباً يعهد اليه
مراقبة رجال البوليس المصريين الى منزل كل أجنبى يطلق النار على الاهلين للقبض
عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذى يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة
حين استدعائه ، واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة الى قواصى القنصليات
أو ممتديها ، وقد رضى القناصل بذلك ، لكن الكابتن مولينو تطل بأنه

(١) رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية الى وزير خارجية فرنسا - الكتاب
الاصغر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

لا يستطيع الارتباط بهذا العهد لغياب القنصل الإنجليزي غير أنه يعتقد أن القنصل يوافق عليه .

وتقرر في هذا الاجتماع أن يزداد عدد الخفراء ليلاً ، وأن يتناط بالجنود معاونة رجال البوليس في المحافظة على الأمن ، وطلاب القناصل من الضباط منع الأهالي من الاحتشاد جماعات في الشوارع الآهلة بالأجانب ، فعمد الضباط بذلك .

كان لهذه التدابير أثر حاسم في إعادة النظام وضبط الأمن ، وسادت السكينة تماماً في المدينة غداة يوم الحادثة ، وكتب قنصل فرنسا في الثغر في ١٣ يونيه يقول :

« لا أتوقع حدوث اضطرابات جديدة على شرط عدم إثارة سخط الجيش ، وسلوك المحافظ (عمر باشا لطفي) يستحق أعظم الثناء ، وكل ما يؤخذ على السلطات المصرية أن الأوامر بنزول الجيش كانت متأخرة ، أضف إلى ذلك أن مأمور الضبطية (السيد بك قنديل) لم يخرج من منزله يوم الحادثة معتذراً بأنه مريض ، ولو حضر لما منع حضوره شيئاً مما وقع » (١)

انقراط عقد اللجنة

لكن لجنة التحقيق لم تستمر في عملها ، بل انحلت وانقرط عقدتها ، لأن قنصل إنجلترا أمر مندوبه بالامتناع عن حضور جلسات اللجنة ومشاركة أعضائها في مهمتهم ، لما تفرع به من اتهام أعضائها بالتحيز ومحاولة تبرئة الوطنيين من تبعه الحوادث التي وقعت يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، واعتزم المسيو سنكفكس قنصل فرنسا انتهاج هذه الخطة بعد الانتهاء من أخذ أقوال بعض الجرحى . وكان الغرض من هذه التدابير الحيلولة دون تهديمه الخواطر ورجوع الأمور

الى نصابها ، وقد اقترنت بإشاعات أذاعها المتصلون بالقمصلية البريطانية بأن الحالة تستوجب التدخل المسلح من جانب الدول .

نزوح الاجانب عن البلاد

وكانت الانباء التي يتناقلها الاجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة في مصر ، وكانوا يتوقعون من آن لا آخر أن تطلق البوارج الانجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قوات الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد ، وفي هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم إذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لا تنقام الاهلين ، ومن هنا جاءت فكرة نزوح الاجانب عن البلاد ، فآخذ القاطنون منهم بالاسكندرية يهاجرون منها بجزءاً ، والاجانب في القاهرة والاقليم يندون إلى الاسكندرية للافلاج منها الى الخارج ، وبدأ رحيل الاوروبيين عن البلاد في اليوم التالي لمذبحة الاسكندرية ، وكثرت جموعهم النازحة في الايام التالية ، ونزل المهاجرون منهم الى السفن التي كانت راسية في الميناء ينتظرون أن تقلع بهم ، وبلغ عدد الراحطين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزّلوا الى البحر متفرقين في البواخر والسفن الشراعية ، ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحدا منهم في النزول الى البحر ، فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم ، وامتلاً الميناء بالسفن المقلّة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة في الايام التالية حتى بلغ عدد الراحطين لنفاية يوم ١٨ يونيه ٣٢٠٠٠ مهاجر (١) وبلغ عددهم ستين ألفاً قبيل ضرب الاسكندرية (٢) ، فكان هذا السيل المتدفق نذيراً بما يتمخض عنه الجو من الاحداث الجسيمة .

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز في مصر ص ١٢٩

(٢) جون نينيه — عرابي باشا ص ١٦٢

وما ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وأفضوا اليهم بأنهم يتوقعون حدوث وقائع أشد هولاً من مذبححة ١١ يونيه ، وأن الحرب وشيكة الوقوع ، فسارعوا إلى الهجرة ، وأعدت كل دولة سفناً لنقل رعاياها ، فهرع الفقراء والمعوزون إلى النزول إليها ، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم في البواخر المعتادة ، ونسل الأوروبيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم في البلاد إلا نفر قليل .

سفر الخديو إلى الاسكندرية

وزاد الناس شعوراً بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة إلى الاسكندرية ، فقد اعتزم السفر إليها عقب حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وحجته الظاهرة تهدئة الاخطار فيها ، فسافر يوم الثلاثاء ١٣ يونيه ، وودعه على المحطة عرابى باشا وزير الحرية ، وقبل أن يتحرك القطار عهد إلى عرابى مراقبة أحوال القاهرة والسهر على الامن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث ، وصحبه في سفره درويش باشا المندوب العثماني

لم يكن انتقال الخديو إلى الثغر متوقفاً بهذه السرعة ، بل كان مجيئه على غير انتظار ، ولمصلحة توقع ما كانت تتمخض عنه الايام من وقائع الحرب والقنال ، فجاء الاسكندرية ليكون بعيداً عن العاصمة التي تركزت فيها قوة المرائيين ، أو لعله أراد أن يكون على مقربة من الاسطولين الانجليزى والفرنسى بالاسكندرية ، وفي ذلك يقول المسيو دى فريسيني رئيس الوزارة الفرنسية في ذلك الحين : « كانت رغبة الخديو متجهة منذ وصول المهارة الانجليزية الفرنسية إلى الالتجاء إلى الاسكندرية ليكون قريباً من مدافها ، وعبثاً أريد اقناعه بأن مركزه يجب أن يكون على رأس حكومته قريباً من وزرائه ليتسنى له توجيه أفكارهم وعلى الاخص ملاحظتهم ،

ولكن مذبحة الاسكندرية كانت له فرصة يحقق فيها رغبته ، وقد زعم أنه قصد اليها بحجة تدارك الخطر مع أن النظام كان قد عاد إلى نصابه» (١) وما ذكره دى فريسينيه عن رغبة الخديو في مفادرة العاصمة منذ مجيء الاسطولين الانجليزى والفرنسى ظاهر أيضا من برقية الميسور سنكفكس قنصل فرنسا العام إلى الميسو دى فريسينيه ذاته فى ١٨ مايو إذ يقول « إن اهم مسألة مستعجلة فى الوقت الحاضر هى اقناع الخديو بعدم السفر إلى الاسكندرية ، فان هذا السفر يشبه أف يكون فرارا ، وتركه العاصمة فى لوقت الحاضر معناه العدول عن العودة اليها . » (٢)

وصل الخديو إلى محطة الثغر فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وسار إلى سراى رأس التين بين صفين من الجنود ، وأطلقت المدافع تحية له ، وكان كثير من الاهلين يجهلون نبأ قدومه ، فاضطربت أسماعهم من دوى المدافع ، وظنوا بدءا ذى بدء أنها نذير الحرب والقتال ، ثم علموا أنها تحية القدوم للخديو ، فسكتوا ، ولكن لم تسكن هواجسهم ولم يهدأ لهم روع ، وقابلوا حضوره بالفتور ، ولما استقر به المقام فى سراى رأس التين ، جاءه قناصل الدول يزورونه ، فأبدى لهم أسفه الشديد من وقوع حوادث الاسكندرية ووعدهم أن يبذل كل جهده وعنايته لاختاد الفتنة ، وخاطبهم درويش باشا بهذا المعنى ، وأضاف اليه أنه واثق من حسن نية رجال الجيش وأنه على يقين أنهم يحافظون على الامن والنظام ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، غير أن الخديو لم يشاطره هذا الرأى ، فأمر إلى السير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى أنه لا يثق باقرار الامن والسكينة ، وأنه يعتبر مهمة درويش باشا قد انتهت بالإخفاق ، وأنه لا يرى بدا من وجوب مجيء جنود عثمانية لاعادة الامن والنظام ، فكان لهذا التصريح وقع شديد فى النفوس وزاد الخواطر قلقا على مصير البلاد .

(١) دى فريسينيه - المسألة المصرية ص ٢٧٣

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١١٥

من المسئول

عن مذبح الاسكندرية

لاشك أن حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الأول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢، فقد هاج حضورهما الخواطر وأوغر صدور المصريين على الاوروبيين عامة، لما فى مجيئها من معنى التحدى والعنوان، كما أنه اغرى الاوروبيين بالوطنيين لشعورهم بأن الاسطولين انما جاءوا لحمايتهم ولا ذلال المصريين، وفى ذلك يقول المسيو جون نينيه John ninet وهو شاهد عيان لهذه الحوادث :

« منذ حضر الاسطولان كان المصريون والاوروبيون لا يفتأون يتساءلون : ان مجيئ هذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذى يهددون ؟ انهم يهددون المصريين ، ولماذا ؟ لا ندرى ، ولكن ذلك ما يقوله القناصل وما يدل عليه وجود الاسطولين ، وكان الاجانب يضيئون الى ذلك قولهم : يجب إذن أن تسلح ، إذ مادامت الدولتان ترسلان الاساطيل لحمايتنا فعليتنا نحن أن نستعد .. ، ومما أكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الاوروبية ما أفضى به المستر كوكسن Cookson القنصل البريطانى فى الثغر إلى رعاياه إذ كانوا يسألونه : من المحقق أن بعض الحوادث ستتم والا فما معنى حضور الاساطيل ؟ فما الذى يجب علينا أن نفعل وكيف نحمي أنفسنا ؟ ، فكان القنصل البريطانى يجيبهم مبتسما ابتسامة ذات معنى : عليكم أن تتسلحوا قدر ما تستطيعون لتحملوا أنفسكم بأنفسكم ، فهذه الاقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الاسلحة ، فلم تسك تمضى عدة أيام حتى فذت المسدسات لدى تجار السلاح ، وجلب الاروام الاسلحة من أوروبا ، وكانوا أكثر الجاليات الاوروبية عدداً وأشدّها للوطنيين كرهاً . .

«ظن ياترى كل هذه التدابير المدائية التى كانت تبنت باصرار وسط أمة هادئة، أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح الا باذن خاص يصعب الحصول عليه ؟ هذا كان عرابى يقول بإزاء هذه التصرفات المعجبية : كيف يمكننى أن أحافظ على الأمن وأضمن سلامة الاوروبيين اذا كانت كل هذه التحريصات الموجهة طبعا ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملاء من الناس وعلى مرأى من القناصل ومواقفهم ؟» ولم يكن المسيو رانجابه Rangabé قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع ، كما ثبت من خطاب له فى الكتاب الازرق نشرته جريدة الفارد الكسندرى التى يملكها يونانى ، أضاف إلى ذلك أن تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الاوروبيين أثبتت أن الاسلحة والذخائر كانت ترد من الاسطول البريطانى وتنزل إلى البر عدة مرار وترسل الى القنصلية الانجليزية . (١)

والمسيو جون نيتيه الذى نقلنا عنه هذه الآراء هو شاهد عيان لحوادث ١١ يونيه ، ورأيه له قيمته لانه سويسرى (محايد) وكان بعيد الجالية السويسرية بمصر .

وكتب الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) فى هذا الصدد يقول :
« ان الحكومة الانجليزية على عادتها فى اختلاق العلل وارجال المساءات قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه مطمعها ، واتخذت مجرد التغيير فى بعض نظمات الحكومة الخديوية سببا للمناوأة ، واندفعت لتسيير مراكبها الى مياه الاسكندرية تهديداً للحكومة الخديوية وعدوانا عليه ، ثم فسخ بعض رجالها فى أنوف ضمعة العقول من الاجانب المقيمين بالغر حتى اوقدوا فتنة هلك فيها الساكنين قضاء لشهوة انكليزية ، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة فى المدوان على الاراضى الخديوية ، ولو أن بصيرا نظروا إلى أحوال القطر المصرى بعين صحيحة من مرض الفرض لعلم أن بداءة الخلل فى ذلك القطر من يوم ورود المراكب

الانكليزية لثغر الاسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الامن ورواج الاعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده » (١)

المسئولية العامة في حوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ تقع بلا نزاع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التي تحرشت بمصر بإرسال الاسطولين ، أما المسئولية الخاصة في وقوع المذبحة بالذات فستطيع أن تثبتها بما ذكره السيوجون نينيه عن تحريصات قنصل إنجلترا في الثغر للرجال البريطانيين ، أضف إلى أن ذلك أول من أشعل الفتنة هو مالطي من رجال بريطانيا وأخ لخادم القنصل البريطاني ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات .

وقد شهد عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية في التحقيق بأنه رأى طلقات نارية تطلق من شبايك منازل الجهة التي وقعت فيها الحادثة ، وبأن رجال الحفظ استدعوا المستر كوكسن قنصل إنجلترا في الثغر وتولى معه منع الرجال البريطانيين من اطلاق النار ، وصعد هو إلى أحد المنازل التي كانت تطلق منها النار وأخذ مسدسا من محل أحد الرجال الانجليز (٢) ، فهذه الشهادة تدل على مبلغ تبعية الرجال البريطانيين في هذه الحادثة ، لحضور الاسطولين ، وتحريصات القنصل البريطاني ، وتدابير السياسة الانجليزية ، هي العوامل المشتركة في مذبحة الاسكندرية .

أما عرابي فينسب الفتنة إلى السير ادوار مالت والمستر كوكسن من جهة ، وإلى الخديو وعمر باشا لطفى من جهة أخرى ، ويشرك معهما في المسئولية السيد بك قنديل مأمور الضبطية ويقول انه تمارض في هذا اليوم ليتأخر عن اخذ الفتنة (٣) وذهب المستر بلنت مذهب عرابي في مسئولية الحادثة ، وذكر أن ثمة تفراف أرسله الخديو إلى عمر باشا لطفى يوم ٥ يونيه فيه تلميح إلى أحداث حدث يضطرب له حبل النظام لكي لا يتجع عرابي فيما تعهد به من المحافظة على الأمن (٤) ، وقد

(١) تاريخ الاستاذ الامام - ج ٢ ص ٣٤٤

(٢) شهادة عمر باشا لطفى - مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦

(٣) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٧٤ (٤) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٣٢

بنى المستر بلنت اتهام عمر لطفى على هذا التلغراف ، والرايون عامة يرددون هذه التهمة ، وهى رواية مرجوحة فيما نعتقد ، ولا سند لها من الواقع ، ويلوح لنا أن المستر بلنت قد تلقاها وهو فى إنجلترا من هيئة الدفاع عن عرابى ، إذ كانت مذبحه الاسكندرية احدى التهم الموجهة اليه حين محاكته ، وكان هو ومحاميه يجتهدون فى درئها عنه ، والواقع أنه كان بريئا منها ، وأنها وقعت بتحريض القنصل البريطانى وبعض الرعايا المالمطين والاروام ، ولكن هيئة الدفاع عن عرابى كان يههما توجيه التهمة إلى عمر باشا لطفى لايجاد مسئول عن الحادثة من غير الانجليز ، ومن هنا جاءت رواية اتهامه فيها ، وهو اتهام لا يقوم على أساس من الانصاف ، ونعتقد أن التلغراف الذى ذكره المستر بلنت لا أصل له ولا حقيقة ، ولو صح لما فات المستر برودلى والمستر نايبه المحامين عن عرابى أن يستشهدا به أثناء المحاكمة ، أضف إلى ذلك أن القرائن والبيئات تنفى عن عمر لطفى تهمة تدبير الحادثة أو الاشتراك فى هذا التدبير ، فقد ثبت من أقوال الشهود فى التحقيق وخاصة الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الأتلاى الخامس بالاسكندرية أن المحافظ أوفد اليه رسولا يطلب منه ارسال الأتلاى جميعه لوقف الفتنة (١) ، وهذا ينفى أن له يداً فى تدبيرها ، ولو كان لهذه التهمة حقيقة لجاءت على الأقل على لسان واحد ممن سئلوا فى تحقيق الحوادث العرابية ، ولكن أحداً من الشهود أو من المتهمين لم ينسب اليه هذه الفعل .

وقد نسب أيضا إلى السيد بك قنديل مأمور ضبطية الثغر أنه تمارض يوم الفتنة لكي لا يتدخل فى وقعتها ، ولكن ثبت من التحقيق الذى جرى معه أنه كان حقيقة مريضا ، قبل الحادثة بإيام ، فقد شهد الدكتور سالم باشا سالم أنه عاده يوم الجمعة التالى للفتنة (وقد وقعت الفتنة يوم الاحد) فالفاه مريضاً وأشار عليه بالاستمرار فى أخذ الدواء الذى كتبه له الاطباء الذين عاده من قبل وقرروا أنه مصاب

(١) استجواب الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم - مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦

بافالاج^(١)، على أن معظم الشهود قرروا أن مرضه ما كان يمنعه أن ينزل من دأره
يؤدى واجبه ، ولو أنه نزل لكان له من مركزه وهو مأمور للضبطية وصاحب
التفوذ فى المدينة ما يمكنه من وقف الفتنة
وصفوة القول أن السياسة البريطانية هى المسئولة عن مذبحه الاسكندرية ،
وهى التى استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتتفرع بها الى التدخل المسلح فى شؤون
البلاذ ، وقد وصفها الميوى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا فى ذلك الحين وصفا
لا مبالغة فيه ولا تهويل إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التى تقع أحيانا فى الثغور
التي يسكنها عدة أجناس ، وشبهها بالفتنة التى حصلت قبل عام فى مرشيليا بين العمال
الايطاليين والفرنسيين .

تأليف وزارة اسماعيل راغب باشا

٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢

بقيت البلاذ بلا وزارة منذ استقالة وزارة الباروى ، أى من ٢٧ مايو سنة
١٨٨٢ ، فلما وقعت حوادث ١١ يونيه أجهت الأنظار إلى وجوب تأليف وزارة
تضطلع بإعباء الحكم ، اذ كان بقاء البلاذ بلا وزارة من أسباب استفحال القوضى ،
ولم يكن الخديو فى خاصة نفسه يميل إلى تأليف وزارة ، بل كان يطاول فى ذلك ، لان
تأليف وزارة معناه عودة الامور إلى مجراها الطبيعى وتهديمه انخراطه بحكم البلاذ
طبقاً للدستور ، ولكنه كان يميل إلى الاستئثار بالحكم ، ولم يكن من صالحه
تأليف وزارة يشعر هو بأنها ستخضع حتماً فى سياستها لارادة المرابين ، وكان يشاركه
فى هذا الميل كل من انجلترا وفرنسا ، فالسياسة الانجليزية ترمى إلى استفحال الفتن
والاضطرابات حتى تمهد لتدخلها فى البلاذ وتبني الوسائل للاحتلال الذى كانت
تعده العدة من زمن هيد ، أما فرنسا فكانت سياستها حيال مصر مضطربة غير
مستقرة ، وكانت فى الجملة تسير انجلترا فى تدابيرها غير متوقعة أن قضى الحوادث

(١) شهادة الدكتور سالم باشا سالم . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٥٤

إلى أفرادها باحتلال مصر

على أن الدول الأخرى وبخاصة تركيا والنمسا والمانيا كانت تميل في ذلك الحين إلى تهدئة الخواطر ولا تشاطر انجلترا مراميها وأطماعها ، ومن هنا اتجهت ميولها إلى تأليف وزارة تساعد على تسكين الفتن وتهدئة الخواطر .

فسمى قسلاً المانيا والنمسا لدى الخديو باتفاقهما مع درويش باشا للتقريب بينهم وبين عرابي وترغيبه في تأليف وزارة جديدة يبق عرابي فيها وزيراً للحرية ، فظاهر الخديو بقبول هذا المسعى وأخذ يستشير بعض رجال الدولة في أمر تأليف الوزارة ، فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمي باشا ثم عمر لطفي باشا وغيرهم ، وكلف كلا منهم تأليف الوزارة ، فأبوا جميعاً لما كان بينهم وبين عرابي من الجفاء ، ولا أنهم كانوا يعلمون أنهم إذا ألغوا الوزارة فلنما ستكون موضع مناوأة العرابيين ، فدخل درويش باشا وقسلاً المانيا والنمسا واتصلوا بعرابي بواسطة يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحرية وطلبه باشا عصمت قائد قوة الاسكندرية اللذين كانا موجودين في الثغر بحكم علمهما وتفاوضوا في اختيار رئيس للوزارة ، فاستقر رأيهم بعد استطلاع رأي عرابي على اختيار اسماعيل راغب باشا للرياسة .

لم يكن راغب باشا من المعروفين بالولاء للخديو ، ومن هنا جاء ارتياح العرابيين اليه ، وكان معروفاً عن الخديو سوء الظن به وكراهيته له ، وقد تقدم الكلام عما ذكره عرابي عنه في مذكراته ، واغرائه العرابيين بالتخلص منه ، ولعل سابق اتصاله بالخديو اسماعيل جعل توفيق لا يطمئن اليه ، لأن المعروف أن توفيق باشا لم يكن يطمئن إلى الرجال الذين خدموا أباه وكانوا موضع ثقته ، ولم يكن ليجهل أن أباه يود أن ينتزع منه العرش فيعود اليه .

على أن توفيق بالرغم من أنه لم يكن يثق باسماعيل راغب باشا رأى من الحكمة ألا يحتمل تبعه بقاء البلاد من غير وزارة ، فعهد اليه بهذه المهمة وأرسل أمراً إلى عرابي وكان وقتئذ في القاهرة . ينبئه فيه بتعيين راغب باشا رئيساً للوزارة ويدعوه إلى معاونته في عمله لكي تنظم الأحوال ويستتب الأمن والراحة ، وكان ذلك بعد أن



اسماعيل راغب باشا رئيس الوزارة (في اواخر عهد الثورة العرابية)

ارتضاء عرابي للرئاسة

وغنى عن البيان أن عرابي قد اغتبط باختيار راغب باشا للرئاسة، لأنه يعلم أن وزارته ستكون طوع ارادته ، فاجاب على رسالة الخديو بكتاب يبدى فيه موافقته وارتياحه لهذا التعيين ويتضمن الثناء المستطاب على راغب باشا (١)

أعضاء الوزارة

وعلى ذلك تم تأليف الوزارة وصدر مرسوم بتأليفها يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢ على النحو الآتى

اسماعيل راغب باشا للرئاسة والخارجية ، احمد رشيد باشا للداخلية . عبد الرحمن رشدي بك للمالية . احمد عرابي باشا للحرية والبحرية . على ابراهيم باشا للمحاسبة سليمان أباظه باشا للمعارف . محمود باشا للفلكي للاشغال . حسن باشا الشريعى للاوقاف .

برنامج الوزارة

لم يكن راغب باشا من الاقدار ولا من الكفاءة بحيث يستطيع أن يسلك بالبلاد سبيل النجاة من الاخطار التي كانت تستهدف لها ، ولا فظنه كان ملما بالامام الكافي بمحقيقة الموقف السياسى ، فضلا عن تقدمه فى السن فقد كان يتأهرز السبعين

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونية سنة ١٨٨٢

حين ولى الرأسة، وهو لا يمدو أن يكون موظفا من كبار موظفي الحكومة تدرج في المناصب تدرجا طبيعياً دون أن تظهر له كفاية ممتازة أو نظر بعيد في تصرف الامور الهامة ، على أنه كان من غير شك صادق النية في بذل أقصى ما لديه من جهد لا تقاذ الموقف

وكان أول عمل له وضع برنامج لوزارته ، وقد كان هذا في ذاته عملاً ممدوحاً ، لان وضع برنامج للوزارة يدل على أنها تنوى حكم البلاد حكماً دستورياً لصالحها ، وكان برنامجها من جهة القواعد العامة برنامجاً قومياً يكفل اتخاذ مصر من المشاكل المحيطة بها لولا أن الدساتير الانجليزية كانت في ذلك الحين تدبر المكاييد لتحقيق أغراضها الاستعمارية في مصر .

أوضح راغب باشا برنامجاً في كتاب رضعه إلى الخديو وخلاصته ، احترام الفرمانات المحددة مركز مصر واستقلالها ومراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون واحترام الدستور وأحكامه ، ورسم بعض القواعد التفصيلية التي اعتزمت وزارته السير عليها ، منها إصدار عفو عام عن المسؤولين في الحوادث الأخيرة عدا المشتركين في حادثة ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، والمراد بالحوادث الأخيرة حوادث الخلاف الذي وقع بين وزارة البارودي والخديو وما حدث في اجتماعات العرايين من القدر في الخديو والمناداة بخلعه ، وعدم جواز مجازاة أي فرد إلا بعد محاكمة قانونية ، والفرض من هذه القاعدة اقرار العدل بين الناس واطمئنانهم على حياتهم ومصيرهم وحريتهم ، وأن لا تجري مخبرات في الشؤون السياسية بين الحكومة وكلاء الدول السياسيين الا بواسطة وزير الخارجية ، وذلك لكي يتمتع تدخل وكلاء الدول في شؤون الحكومة واملاء ارادتهم على موظفيها ، ثم وجوب احترام الأمر العالي الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ القاضي بإنشاء مجلس النظار وتحويله مسئولية الحكم ، وقد وضعت الوزارة هذه القاعدة لكي تحول دون استبداد الخديو بشؤون الحكومة واصداره الاوامر بغير موافقة مجلس الوزراء (١) ، وطلب راغب

باشا من الخديو في ختام كتابه أن يقرر هذا البرنامج إذا حاز قبوله ، ومعنى ذلك أنه أراد تقييده باتباعه وتعهد بذلك في وثيقة رسمية ، وهذا يدل على مبلغ سوء ظن الوزارة بمقاصد الخديو ، وقد قبل الخديو هذه المطالب في كتابه إلى راغب باشا (١) وأذاع راغب باشا منشوراً بالقواعد الجوهرية التي اعتزم السير عليها نوه فيه بالمخاطر التي تكتنف البلاد وحث على وجوب طاعة الخديو وتوحيد الكلمة وإزالة أسباب المنافرة بين أبناء الوطن وحسن معاملة الأجانب (٢)

تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الاسكندرية

كان أول ما عنت به وزارة راغب باشا تهدئة الخواطر والسمي في إزالة الجفاء الذي استحكم بين الاهلين والاجانب بسبب حوادث الاسكندرية ، وإعادة العلاقات الودية بين الفريقين ، فاعتزمت تأليف لجنة مختلطة مهمتها اجراء تحقيق واسم النطاق في حوادث ١١ يونيه لمعرفة أسبابها والمسؤولين فيها تعهداً لتوقيع العقوبات الزاجرة على كل من ثبت اشتراكه فيها ، وليس يخفى أن الحكومة الفت لجنة أولى مساء ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ لتحقيق تلك الحوادث ، ولكن هذه اللجنة قد انحلت لامتناع قنصلي إنجلترا وفرنسا من الاشتراك فيها كما تقدم بيانه ، فلزادت وزارة راغب باشا أن تعالج الحالة بتأليف لجنة جديدة تكون موضع ثقة الدول .

وتحقيقاً لهذه الفكرة ارسل الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٢ (٥ شعبان سنة ١٢٩٩هـ) كتاباً ضمنه الاستياء من وقوع حوادث ١١ يونيه وما وقع فيها من القتل وسفك الدماء وما أفضت اليه من اضطراب حبل الامن ووقوع النفرة بين الوطنيين والاجانب ، وطلب إلى الوزارة المبادرة إلى التحري عن المشتركين فيها لتوقيع العقاب على من ثبت عليه هذا الاشتراك ثم العمل على إعادة علاقات الصفاء بين الاهلين والاوروبيين وإعادة الامن إلى نصابه (٣)

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٤

فاجتمع مجلس الوزراء وأصدر قراراً مطولاً استنكر فيه تلك الحوادث ودعا إلى وجوب إعادة الصفاء والوثام بين الوطنيين والاجانب ، وقرر تأليف لجنة جديدة للتحقيق برئاسة عبد الرحمن رشدي بك ناظر المالية ، نصف أعضائها من الوطنيين ، ونصفهم من الأوروبيين ينتخبهم قناصل الدول ، والأعضاء الوطنيون هم محمد قدرى باشا وزير الحقانية السابق ، يعقوب سامى باشا وكيل الحربية ، بطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، حماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، الدكتور حسن بك محمود رئيس مجلس الصحة البحرية والكورتينات ، ابراهيم بك الألفى رئيس محكمة مصر الابتدائية ، حسين بك واصف من مأمورى الحقانية ، ابراهيم فؤاد بك رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية بالاسكندرية ، أما الأعضاء الاوروبيون فيختارهم قناصل الدول بحيث يكون لكل قنصل مندوب فى اللجنة ، وعهد بمجلس الوزراء إلى اللجنة اجراء تحقيق شامل عن حوادث الاسكندرية وعرض نتيجة التحقيق على الخديو لتوقيع الأحكام التى يقتضيها القانون .

ولو حسنت نيات انجلترا لا يمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور إلى نصابها وتزيل الآثار السيئة التى نجمت عن حوادث ١١ يونيه ، فانه هذه الحوادث قد وقع مثلها فى بعض ثغور البلاد الأوروبية دون أن يترتب عليها سلب استقلالها وانتهاك حقوقها ، ولكن انجلترا التى دبرت مذبحه الاسكندرية أبت إلا أن تستغلها دون نزاهة ولا هوادة حتى تصل إلى احتلال مصر ، وكان من تدابيرها ألا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر واطرار الأمن فى نصابه ، وأغلب الظن أنها لم تكن تبغى تأليف الوزارة لكى تبدو البلاد فى حالة غير عادية وتتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل فى شؤون البلاد ، فلما تألفت قابليتها السياسة الانجليزية بالجفاء وعدم الثقة والغضب من قدرتها على إعادة الأمن إلى نصابه ، وأخذت تخلق لها العقبات والمراقيل ، وبارح السر ادوارمالت قنصل بريطانيا



السرداءرمات

قنصل انجلترا العام فى مصر

أثناء الحوادث الرائية

العام الاسكندرية يوم ٢٧ يونيه، وأتاب عنه المستر كارتر ايت Cartwright الذى شهد ضرب الاسكندرية، وغادر المدينة أيضاً المستر كوكسن القنصل البريطانى، وأوعزت الحكومة البريطانية إلى السير اوكن كولفن الرقيب المالى الانجليزى بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وهذه علام ونظر تنبى عما كانت تبينه السياسة الانجليزية من اثاره الحرب والقتال ، ولم تلق اللجنة المختلة التى اقمتها الوزارة لتحقيق حوادث الاسكندرية معاونة صادقة من المستر كارتر ايت نائب القنصل البريطانى العام ، بل أخذ يثير حولها الشبه والشكوك ، واتهمها فى رسالة منه إلى اللورد جراڤيل وزير خارجية انجلترا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ بالمجز عن القيام

مهمتها، وشكا في رسالته من نفوذ يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية في اللجنة، قائلاً انه يقاوم مجرى التحقيقات القانونية فيها حتى اضطر العضو الانجليزى في اللجنة إلى الاستقالة، وما بقاؤه فيها الا لاتمام استجواب بعض الجرحى ممن رأت اللجنة أخذ أقوالهم، وان بطرس باشا غالى وكيل وزارة الحقانية وأحد أعضاء اللجنة صرح له بأنه ما من أحد يستطيع أن يقرر أمامها ما لا يكون متفقاً ورغبات المراءيين، وأنه هو نفسه مكره على احتمال بقاء يعقوب سامى باشا عضواً في اللجنة على ما بينهما من الاختلاف في رأى، وأن يعقوب سامى أبى إطلاق سراح كثير من الاوروبيين الذين قبض عليهم على أثر حوادث الاسكندرية مخافة أن يثير الافراج عنهم غضب الضباط، وحجته في ذلك أنه إذا أفرج عنهم لا يكون مسئولاً عن الامن العام، وشكا أيضاً من بقاء مأمور ضبطية الاسكندرية ووكيله في منصبيهما رغم تصرفهما السيئ في حوادث ١١ يونيه، ومن أنهما توجه اليهما أى تهمة ولا سئلاً أمام اللجنة عن شيء مما نسب اليهما، كل ذلك لأنهم من شيعة عرابي، وأضاف المستر كلتر ايت في رسالته أن وزارة راغب باشا هي أداة في يد عرابي وأن نفوذ عرابي قد ازداد بعد الانعام عليه بنيشان كبير من السلطان.

الفصل الثالث عشر

هؤتمر الاستانة

للنظر في المسألة المصرية

قلنا في ختام الفصل الحادي عشر (ص ٢٩٣) ان المسيو دي فريسينيه دعا الدول الاوروبية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية، فلي هذه الدعوة كل من إنجلترا والمانيا والروسيا واطاليا والنمسا، أما تركيا فلها رفضت الفكرة بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها، وقد اعتزمت إيفاده إلى مصر في الوقت الذي علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر، أي أنها عارضت المؤتمر برسالة مندوب سام إلى مصر، وأتخذت من إرساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر، واحتجت أيضاً بأن الأحوال في مصر لا تستدعي عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم واعادتها الامن إلى نصابه، فلم يبق شيء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر، وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الاوروبية بالاستانة هذا القرار، ولكن الدول لم تبعاً به واعتزمت عقد المؤتمر، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية، فكان من الممازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولي في الاستانة للنظر في المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الاستانة ذاتها ودون أن تشترك فيه مصر، وكان واجباً على كليهما أن تشتركا فيه.

وليس هذا المظهر وحده هو الذي يدل على اضطراب السياسة العثمانية في المسألة المصرية، بل ان مسلحها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات، فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو اذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابي ويمنحه نيشاناً رفيع الشأن، ثم اذا جد الجدد ونشبت الحرب بينه وبين الانجليز طمته في الصميم

بإعلانه عصيانه ، فكان هذا الاعلان من أعظم أسباب هزيمته وخذلانه .

لقد كانت سياسة تركيا عامة سياسة فوضى واضطراب ، ويبدو هذا الاضطراب من سرعة تغيير الصدور العظام (رؤساء الوزارات) في ذلك الوقت المصيب الذي يستدعى ثباتا واستقرارا في السياسة الخارجية .

فهذا التبلبل والاضطراب ، مضافا الى قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر ، ورغبتها في اقصاء استقلالها ، ثم ما جلبت عليه سياستها من الدس والوقية ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا ، جعل من السياسة التركية عامل فساد استخدمته الإنجليز لتحقيق أطماعها في مصر .

اجتماع المؤتمر

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية في (ترابيا) بضواحي الاستانة على شاطئ البوسفور يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ في الساعة الثالثة مساء ، وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بالاستانة وهم : اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا ، والماركيز دى نواي Noailles سفير فرنسا ، والكونت هرشفلد Hirschfeld نائب سفير ألمانيا ، والبارون كاليب Calice سفير النمسا والمجر ، والمسيو أونو Onou نائب سفير روسيا ، والكونت كورتي Corli سفير إيطاليا .

وقد تولى هذا الأخير رئاسة المؤتمر بصفته أقدم السفراء ، كما اجتمعوا في سفارة إيطاليا لهذا الاعتبار ، وقرر المؤتمر في هذه الجلسة ارسال مذكرة إلى الباب العالي يبلغه نبأ اجتماعه ويأسف لعدم انعقاده برئاسة وزير الخارجية العثمانية ويعرب عن أمله في اشتراك تركيا في اجتماعاته المقبلة . (١)

ميثاق النزاهة

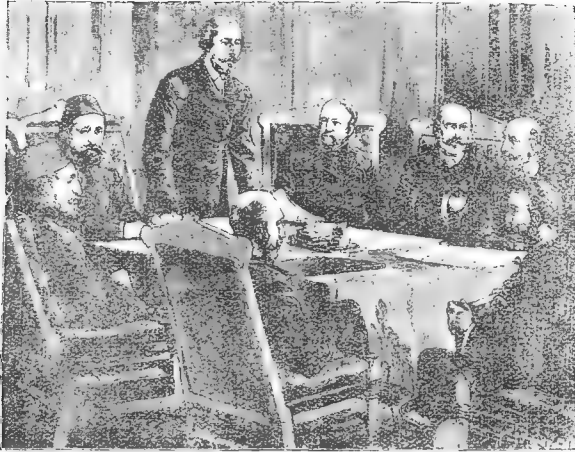
ثم اجتمع للمرة الثانية يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء في مداولاته ابرم العهد المشهود بميثاق النزاهة Protocole de Desinteressement ، وقد وضعه المسيو دى فريسينيه في ١٦ يونيه وعرضه على اللورد جرانفيل قبله ، وهذانصه :

« تتمتع الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الاخرى (٢) » ، وقد وقعه اعضاء المؤتمر جميعا .

هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول وفي مقدمتها إنجلترا في مؤتمر الاستانة ، ولكن إنجلترا حين أبرمته كانت تنوى قضاؤه ، كما قضت سائر عهودها في المسألة المصرية ، والدليل القاطع على ذلك أنها في الوقت الذى أبرمته (٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢) كانت تعد معدات الحرب والقتال وتجهز جيشها لاحتلال مصر ، ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوما حتى ضرب اسطولها مدينة الاسكندرية بمدافع يوم ١١ يولييه .

خطبة اللورد دفرين

اجتمع المؤتمر في جلسته الثالثة يوم ٢٧ يونيه ، وأخذ أعضاؤه يتداولون في المسألة المصرية ، فبدأ اللورد دفرين بالقاء بيان عن الحالة في مصر ، ذهب فيه الى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتفاضه على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد أدت الى اختلال الادارة وارتباك الاحوال ووقوف حركة التجارة وقعدان الثقة وعجز الاهلين عن سداد الضرائب وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية جبال الدائنين الاجانب ، ثم تعرض حياة الاوروبيين



٨

٥

٢

مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ للنظر في المسألة المصرية

وتجسد في الصورة أعضاء المؤتمر وهم: (١) الكونت هر شفلد نائب سفير ألمانيا (٢) المسيو أونو نائب سفير روسيا . (٣) البارون كاليبس سفير النمسا والمجر . (٤) الكونت كورتى سفير إيطاليا (٥) الماركيز دى نواى سفير فرنسا (٦) اللورد دفرين سفير إنجلترا (واقفايتكم) (٧) و (٨) سعيد باشا وعاصم باشا مندوبا تركيا . وقد أخذت هذه الصورة بعد اشتراك تركيا في المؤتمر عقب ضرب الاسكندرية (نقل عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢)

للخطر ، واستند الى مذبة الاسكندرية وما وقع فيها من القتل وسفك دماء الاوروبيين وهجرتهم من البلاد ، ونفى ما أكتده المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخذت وأن الامور قد عادت إلى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا قائلا ان هذه الوزارة أداة في أيدي الثائرين ، وأن الخديو لا حول له ولا قوة ، وأن إنجلترا وفرنسا لا يستطيعان صبرا على هذه الحالة ، وأن اجتماع وكلاء الدول في هذا المؤتمر عقب

تأليف وزارة راغب باشا فيه البيان الكافي لما تريد أوروبا أن تفعله حيال الحالة في مصر ، وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة حتى لا يستفحل نفوذها فلا يعود من السهل استئصال شأقتها ، وأشار إلى المبادئ التي يرى الاتفاق عليها ، وهي أن الوسائل الفعالة التي يجب اتخاذها لاعادة حكومة منظمة إلى مصر يجب أن تصدر عن الحضرة السلطانية ، وختم كلامه بقوله انه علم من مصدر يوثق به أن درويش باشا اعترف بأنه لم ينجح في المهمة التي أوفد من أجلها إلى مصر ، وأنه لا يستطيع اقاذا الخديو من استبداد الضباط وشيعتهم دون أن تكون لديه قوة حربية لا تقل عن عشرين طابورا من الجند ، وأن الوزارة المصرية الجديدة ليست إلا وزارة عرابي ، وأن الخديو لا نفوذ له وسيبقى كذلك إذا استمر محروما من جيش يؤيده ويعيد اليه السلطة .

تلك خلاصة خطبة اللورد دفرين ، ويؤخذ منها أن إنجلترا كانت تقصد من الاشتراك في المؤتمر اعلان أن الحالة في مصر تستدعي التدخل في شؤونها ، وأن هذا التدخل يجب أن يكون حرييا لقمع الثورة واعادة سلطة الخديو ، وكانت ترمي الى أن يكون هذا التدخل انجليزيا ، ولكنها تظاهرت على لسان اللورد دفرين بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهي عالمة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد بحيث لا تقدم على هذه المهمة ، ولو هي تدخلت بجيشها لكان من المحتمل أن يكون ذلك اقاذا للموقف وتقاديا من الاحتلال ، لان الدول الأوروبية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثماني في مصر إلى ما شاء الله ، وفي الحق ان الحالة لم تكن تستدعي ارسال جيش عثماني أو أو غير عثماني ، فان وزارة رغب باشا كانت تستطيع إعادة الامن والنظام إلى نصابه لو لم تبادرها السياسة الانجليزية بالمقبات والمراويل .

كانت إنجلترا واقعة من جمود السياسة التركية وضعفها ، مطمئنة الى انقسام الدول الأوروبية في الرأي وعدم اتخاذها قرارا معينا في المسألة المصرية ، فانهزت هذه الفرصة وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعدد مدات الحرب والقتال لتنتهك باسطولها وجيشها حرمة اليهود والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره . وقد بدت منها نية الخداع جلية في مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الايطالي

على الاعضاء بمجلسه ٢٧ يونيه أن تقرر الفول الامتناع عن التدخل المنفرد في مصر ما دام المؤتمر منعقدا ، ولو كانت انجلترا حسنة النية لوافق مذورها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز معدات الحرب لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد دفرين يلح في ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار حتى قرر المؤتمر اضافته وهو « فيما عدا الاحوال القهرية » ، فتم بذلك على ما كانت تضمه انجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبنيه من نية الشر والعدوان ، وقض العهد والميثاق ، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، اذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عدوة القيمة ، ومن الغريب أن المركز دى نواى سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين في اقتراحه إضافة هذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تحبط السياسة الفرنسية في ذلك الحين ، وقد اغتبط اللورد دفرين لهذه الاضافة ، وأرسل في اليوم التالي إلى اللورد جرافيل رسالة يقول فيها « إتنا في الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة »

قرار التدخل

قرر المؤتمر في جلسته الثالثة وجوب التدخل في مصر لاجلاد الثورة ، وأن يهد إلى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند لاعادة الأمن والنظام اليها ، وأخذ يتداول في الجلسات التالية في شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطء لاتمام تدابيرها وانفاذ خطتها في تدخلها المنفرد ، ووضع المؤتمر في جلسته السابعة (يوم ٦ يوليو سنة ١٨٨٢) قواعد هذا التدخل وهي : أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالها بموجب الفرمات السابقة والمعاهدات ، وأن يحمى الثورة العسكرية ويوعيد إلى الخديو سلطته ، ثم بشرع في اصلاح النظم العسكرية في مصر ، وان تكون مدة اقامته في مصر ثلاثة اشهر إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الاوروية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الاوروية .

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوروبية الست التي لها ممثلون في المؤتمر ، وأرسل نص القرار إلى هذه الدول فأقرته ، ووافقت على تقديمه إلى الحكومة التركية ، فأرسل إليها ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف الاحتجاج والتردد ، شأن السياسة التركية في ذلك العهد ، واعتمدت في رفضها التدخل على تقارير درويش باشا الذي يقول فيها أنه ليس في مصر ما يوجب تدخلها ، وقد وافقت إنجلترا على دعوة تركيا إلى التدخل في الوقت الذي كانت تعد فيه معدات القتال لتدخل هي بمفردها ، ذلك لأنها كانت مطمئنة إلى بقاء السياسة التركية وتردها ، وأنها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التي نوه إليها اللورد دفرين ، فتتدبر بها إلى التدخل الحربي من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر ، وقد أفضت خطتها ، إذ ضرب الاسطول الإنجليزي مدينة الاسكندرية يوم ١١ يوليو قبل أن تتقدم الدول إلى تركيا بقرار المؤتمر وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار أما التدخل في ذاته فلم يكن ثمة موجب له لأن الحالة في مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا ، ومن الوقائع الثابتة أن إنجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر ، فقد أصدرت وزارة البحرية الإنجليزية في ١٥ يونيو تعليماتها إلى بواخر النقل بالاستعداد للسفر إلى مصر مقلّة كتيائب الجنود ، وأخذت وزارة الحرية تعبئ الجنود في ذلك الحين لإرسالها إلى البلاد المصرية وقد كانت آخر جلسة عقدتها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية (وهي الجلسة السابعة) يوم ٦ يوليو ، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن إلا مهزلة اتخذتها إنجلترا وسيلة لاشغال الناس عن تدبير نياتها العدائية ، وقد اجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليو ، وأخذ يستأنف النظر في تدخل تركيا الحربي ، مما سنعود إليه فيما يلي .

الحالة في مصر أثناء انعقاد المؤتمر

استمر المؤتمر كما أسلفنا يقعد جلساته على غير طائل ، وإنجلترا تبعد المعدات .

للقتال ، وقد كان انقاده مدعاة الى اعتقاد العراقيين أن المسألة المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول ، وأن اعتقاد المؤتمر مانع من افراد إنجلترا أو غيرها من الدول من التدخل الحربى فى مصر ، وكان هذا اغراقا منهم فى حسن الظن أو الجهل بما تنويه إنجلترا ، وفى الحق ان العراقيين كان ينقصهم الحصافة فى الرأى وبعد النظر السياسى ، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على ما يتلقونه من بعض أفراد الاوروبيين من الأوهام والاخبار الملققة ، ولم يكن لديهم قلم اخبار فى مصر ولا فى الخارج يطلعهم على حقيقة الاحوال السياسية وتطوراتها ، هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، إذ كانوا يتوهمون أنهم قادرون على دفع اعتداء الانجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب ، ولم يكونوا يقدرون قوة أعدائهم ، ولا قوتهم هم أنفسهم ، فبينما كان الانجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم فى إنجلترا ومالطة والهند ويستطلعون قوة العراقيين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العراقيون لا يعرفون شيئا عن معدات الانجليز . بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرؤون على اعلان الحرب والقتال أو النزول الى البر ، وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فانها كانت لا تزيد كثيرا عن مستوى العراقيين فى العلم والمعرفة ، وكان عرابى هو الأمر المتسلط عليها إذ كان وزير الحربية والبحرية فيها .

ومما ساعد العراقيين على التماضى فى غرورهم رؤيتهم الاسطول الانجليزى راسيا فى مياه الاسكندرية دون أن تنشأ الحرب أو يتحز للضرب ، فخيّل اليهم الوهم أن مجيئه لم يكن إلا من قبيل التهديد والوعيد ، وأنه لا يجرؤ على انزال الجنود الى البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحه الاسكندرية دليلا على أنه لا قبل له بالحرب والقتال ، ولكن الواقع ان الانجليز كانوا ينتظرون أن يهبثوا الجو فى أوروبا لقبول تدخّلهم الحربى ، فدبروا مذبحه الاسكندرية حتى يظهروا الحالة فى مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب ، وانها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى ، ثم اشتركوا والدول فى عقد

مؤتمر الاستانة المفاوضة في إيجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة ، وهياؤا الافكار في أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة في مصر ، فلم يكن انتظارهم هذه المدة (ولم تكن في ذاتها طويلة) إلا لاحكام خطتهم واتمام تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين الجاليات الاوروبية من الهجرة من البلاد قبل أن تضرب انجلترا ضربتها في مصر ، لكي يكون عدوانها مقرونا بمطف الاوروبيين المهاجرين وغير المهاجرين ، وتكون في احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الاوروبية جميعا ، كل ذلك والعرايون غارقون في أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك لم يبد منهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال .

وكانت أحاديث العرايين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبار المؤتمر ، وما تلوكه ألسنتهم من أن الازمة ستحل قريبا بطريق السلم ، وانها ستنتهى بخلم الخديو توفيق وتعين الأمير حليم باشا مكانه ، وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم في ذلك الوقت العصيب ، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيراً جدياً إلا في اللحظة الأخيرة ، بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العذل .

الفصل الرابع عشر

ضرب الاسكندرية

بقذابل الاسطول الانجليزى

١١ يولية سنة ١٨٨٢

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الاستانة وخلال اجتماعه وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا الى إرسال جيش لها إلى مصر ، وأخذت تدبر الاسباب والذرائع للتعجيل بضرب الاسكندرية ، لكي تضمن المؤتمر امام الامر الواقع فأوعزت الى الأميرال سيمور قائد الاسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لاثارة الحرب عليها ، أى أنها أخذت تخلق (الحالة القهرية) التى أشار اليها اللورد دفرين في مؤتمر الاستانة واشترط اضافتها الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، فأخذ الأميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق أسبابه ، ووجد على الأخص من السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى عوناً كبيراً له فى ذلك ، إذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين إلى احتلال مصر ، وكان بعد رحيل السير ادوار مالت الممثل الفعلى لبريطانيا فى مصر ، فلا غرو ان كان على اتصال دائم بالاسطول

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تخترع الوسيلة لاثارة القتال ، فقد أرسل الأميرال سيمور فى أول يولية سنة ١٨٨٢ إلى مجلس الاميرالية البريطانية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وأن الاستعدادات الحربية قائمة فى



الاميرال بوشان سيمور

(قائد الاسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢)

البلاد ، وأن عرابى معتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التى كانت راسية فى الميناء .

وبديهى أن هذا الاكتشاف إنما كان وسيلة مختلفة لتسويق الشر والاعتداء ، فان أية ترميمات تجري فى الحصون لا يمكن أن تكون وسيلة مشروعة لاثارة الحرب والقتال ، إذ كل دولة حرة فى أن تهوى معدات الدفاع فى بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك فى كل وقت ، وخاصة فى مثل تلك الظروف العصيبة التى كانت تجتازها مصر ، فان مجرد حضور الاسطول البريطانى فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على أنه لم يكن ثمة ترميمات جديدة تخيف الاسطول الانجليزى وتشغل باله ،

وفي ذلك يقول المسيو دى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية في ذلك الحين « إن المعلومات التي لدينا لم تكن بالخطورة التي تبدو من رسائل الاميرال سيمور بحيث ان ضرب الاسكندرية في الظروف التي وقع فيها انما كان عملاً هجومياً لا دفاعياً » (١) ويقول المسيو جون نينه ، وكان شاهد عيان لضرب الاسكندرية : « إنى أوكد بشرفي ما تحققته — إذ كنت أزر الحصون يومياً مصحوباً بكبار الضباط — انه من يوم بجى أوامر السلطان بالكف عن الترميمات لم يطرأ أى تغيير على أية بحارية من جهة الميناء أو على البحر ، ولم يحصل أى ترميم في الحصون ولم ينصب فيها أى مدفع جديد » (٢)

وقد أجابت الاميرالية الانجليزية في ٣ يولييه على برقية الاميرال سيمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوزاز الاسكندرية ، ورخصت له أن يطلب وقف الاعمال الجارية في الحصون ، وفي حالة الرفض فليدمرها بدافسه .

مكاشفة إنجلترا فرنسا

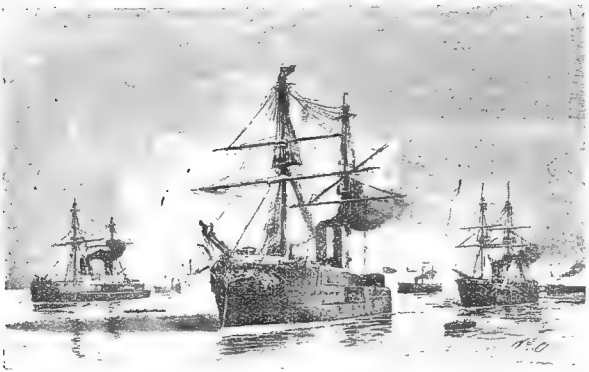
بعضها على ضرب الاسكندرية

وفي اليوم الرابع من شهر يولييه سنة ١٨٨٢ قابل اللورد لاينس Layons سفير إنجلترا في فرنسا المسيو دى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية ، وأنهى اليه تعليقات حكومته المتقدمة ذكرها الى الاميرال سيمور ، وسأله عما إذا كان في نية الحكومة الفرنسية إرسال مثل هذه التعليقات الى الاميرال كونراد Conrad أميرال الاسطول الفرنسى الراسى في ميناء الاسكندرية ، وكان هذا الاميرال قد أرسل برقية إلى حكومته ينبئها بموقف الاميرال سيمور ويبلغها أنه لم يشاهد أى ترميمات في

(١) دى فريسنيه — المسألة المصرية ص ٢٨١

(٢) جون نينه — عرابى باشا ص ١٤١

الخصون (١) ، ولم تكن فرنسا قد رسمت بعد لنفسها خطة حيال هذا الموقف الجديد ، فاجتمع مجلس وزرائها وتداول الأمر ، فقرر الامتاع عن مشاركة إنجلترا في خطتها ، وحجته في ذلك أن هذه الخطة تجر فرنسا الى عمل عدائي هجومي ضد مصر



بعض بوارج الاسطول البريطانى

الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢

وهذه أسماؤها من المين الى الشمال : انفنسيل . سلطان . موناك .
الكسندا (فى الوسط) . تمرير . بنلوب : انفلكسبل .

وهذا يخاف تعهد الدول فى مؤتمر الاستانة ، وأن الحكومة لاتستطيع القيام بهذا العمل من غير الرجوع الى البرلمان ، والسبب الحقيقى فى الامتناع يرجع الى ضعف السياسة الفرنسية وخشيتها الدخول فى حرب يضعف مركزها بازاء ألمانيا التى كانت لا تفتأ تتحرش بها ، وهذا الضعف قد أصاب السياسة الفرنسية فى الجلة بعد الحرب

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ الجزء الثانى وثيقة رقم ١٦٢

السبعينية ، فانها خرجت منها ضعيفة منهوكة القوى ، فأتجهت سياستها الى الاتفاق الودى مع انجلترا الكى تتقى شر جارها القوية ، فلا غرو ان كانت سياستها فى المسألة المصرية قائمة على فكرة مساندة انجلترا واخلاء الطريق لها فى تحقيق مطامعها فى مصر ، من أجل ذلك جنحت لعدم مشاركتها فى التدخل الحربى لانها كانت تخشى تشنيت قواها الحربية فى الوقت الذى كانت تتوقع اضطراب الحالة السياسية فى أوروبا بسبب العداوة القائمة بينها وبين ألمانيا ، واحتياجها الى جمع قواها حفظا لكيانها فى القارة الأوروبية ، وكانت كذلك من جهة أخرى تعتقد أن انجلترا لم تكن لتتظر بعين الارتياح إلى مشاركتها فى الحملة على مصر ، فآثرت استبقاء رضاها حفظا للاتفاق الودى ، وكأنك ترى من ذلك أن انتصار ألمانيا فى الحرب السبعينية كان من الاسباب المهيئة لتحقيق مطامع انجلترا فى مصر .

استقر اذن رأى الحكومة الفرنسية على عدم مشاركة انجلترا فى عملها العدائى ضد مصر ، وتلقى الاميرال كوزاد فى ٥ يولييه سنة ١٨٨٢ أمرا من حكومته بأن يغادر ميناء الاسكندرية فى حالة إرسال الاميرال سيمور بلاغه النهائى المؤذن بالضرب (١)

وظهر الضعف والارتباك على سياسة الحكومة الفرنسية إذ استدعت الميوسينكفسكس قنصلها العام فى مصر فى أواخر يونيه حين اشتداد الازمة وقبل ضرب الاسكندرية ، لانه استاء من الاوامر التى كانت تصدر له من حكومته ، بالامتناع عن العمل (٢) وقتلته سفيرا لها فى جمهورية شيلى وعينت بدله الميوسينكفسكس فورج De Vorges وهو لا يدري شيئا عن المسألة المصرية إذ كان قبل تعيينه لهذا المنصب الدقيق سفيرا لفرنسا فى جمهورية بيرو ... بامريكا الجنوبية وحضر الى الاسكندرية يوم أول يولييه (٣) .

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦٢

(٢) كوشرى - مركز مصر الدولى ص ١٠١

(٣) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٥٤

سبق الاصرار

تدل الدلائل والبيّنات على أن الحكومة البريطانية كانت مبيّنة نيّتها على ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الاسباب والملايسات ، وذلك قبل اختلاق حكاية ترميم الحصون ، وأنا ذا كرون هذه الشواهد فيما يلي :

أولا - في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير إنجلترا في باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك في اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابته المسيو دى فريسينييه رئيس وزارة فرنسا ان لا خطر مطلقا يتهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لا تخشى من شيء سوى تلك الحماية التي يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدي إلى قطع ترعة الاسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها لاعمال عدائية ، وختم دى فريسينييه جوابه بأن احتلال القناة عمل لا مسوغ له (١).

ثانيا - يقول المستر بلنت إن وزارتي البحرية والبحرية في إنجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس ، وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية في إنجلترا في شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز إنجلترا في مؤتمر الاستانة (٢) ، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر .

ثالثا - موقف إنجلترا في مؤتمر الاستانة وإصرار اللورد دفرين على وجوب التدخل الحربي في شؤون مصر لقمع الثورة ، وإضافته كلمة (الحالة القهرية) الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ما كانت تضمّره من التدخل بمفردها .

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٣٣

(٢) بلنت - التاريخ السري للاحتلال - ص ٢٦٦

رابعا - منذ أن جاء الاسطول البريطانى فى مايو تعاقد مع تجار الاطعمة على توريد المؤونة اللازمة للاسطول لمدة ثلاثة أشهر ، وليس هذا عل أسطول جاء لوقت محدود بقصد حماية أرواح الاجانب كما قال الانجليز عند حضوره .

خامسا - أرسل المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا برقية من الاسكندرية فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول فيها « إن هجرة الاوروبيين مستمرة والشعور العام هنا أن التدخل الانجليزى أصبح وشيك الوقوع Une action anglaise est imminente ولم يبق فى القنصلية الانجليزية إلا كاتبان يسجلان أسماء الانجليز الذين يرغبون البقاء فى مصر » (١)

سادسا - أرسل المسيو دى فورج De Vorges قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينيه برقية من الاسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها « كل الدلائل تدل على أنه سيقع عمل حربى عاجل من الانجليز سواء باشتراكنا أو بدونه » (٢) .

سابعا - اعترف الأميرال سيمور فى يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بأن أعمال الترميم التى زعم أنها كانت جارية لها لغاية يوم ٥ يوليه أوقفت (٣) ، ومع ذلك أصر على الضرب .

ثامنا - تدبير مذبحه الاسكندرية كما فصلنا ذلك فى موضوعه من الأدلة على تبنييت إنجلترا النية على الاحتلال .

تاسعا - عهدت وزارة الحربية البريطانية الى المستشرق الاستاذ بالمر Palmer بالجنى الى مصر وارتياد صحراء سيناء لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وغزة قبل نشوب الحرب ، وقد حضر وقابله المسيو جون نيديه فى

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٤٨

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦١

(٣) المراجع ذاته رقم ١٦٨

الاسكندرية عرضا فقال له الاستاذ بالمر « أنصحك بمفادرة القطر المصرى لأن الاسكندرية مستضرب بالقتال عما قريب وستكون عرضة لأن يقتلك الاهلون » (١) .

وقد قام الاستاذ بالمر بمهمته ولكن قتله البدوهو وصحبه وحوكم قتلهم عقب الاحتلال فحكم عليهم بالاعدام .
كل هذه الشواهد والنبات تدل على سبق اصرار أنجلترا على ضرب الاسكندرية واحتلالها مهما كانت الاحوال أو اختلفت الاسباب

التحفز للضرب

فى ٥ يوليه أرسل الاميرال سيمور الى حكومته ينبئها بأن أعمال التحسين ما زالت مستمرة فى القلاع ، وفى ٦ يوليه أرسل الى طلبه باشا عصمت قومندان موقع الاسكندرية بلاغا أول بالكف عن أعمال التحصين الجارية فى الحصون ، فأجابه طلبه باشا فى اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد فى الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الاميرال سيمور فى المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور انه نذير الشر ، وأن الحرب واقعة لا محالة ، وأوعز قنصلا أنجلترا وفرنسا الى رعاياهما الباقين بالمدينة بالمبادرة الى الرحيل عنها ، فتسابقوا الى الهجرة والنزول الى السفن التى بالميناء ، وبلغ عدد المهاجرين الاوروبيين منذ حوادث يونيه الى قبل الضرب نحو ٩٩ فى المائتين عدهم الاصلى (٢) ، وهاجر كثير من سرة المدينة الى داخل البلاد ، على أن معظم الاهلين بقوا بها .

لم يقتنع الاميرال سيمور بجواب طلبه باشا ، وهيهات أن يقتنع ، لأنه إنما ينبغى من جوابه أن يخلق سببا مكذبا ليتذرع به الى الضرب .

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٤٥

(٢) قدرهم المسبو جون فيفيه فى كتابه عرابى باشا ص ١٦٢ بستين ألفا

وعلم القناصل بنياً الرد على البلاغ ، وبأن الضرب واقع لمحالة قريباً ، فاجتمعوا في ٧ يوليه للتشاور في منع القتال بأية وسيلة ، ودعوا المستر كارترائب نائب القنصل البريطاني إلى حضور هذا الاجتماع ، فامتنع معتدراً بأن الاميرال سيمور لم يطلب قط من القناصل أن يتوسطوا في المسألة ، وأنه لذلك لا يستطيع حضور اجتماعهم ، فاجتمع سائر القناصل دون مندوب عن القنصلية الانجليزية وقرروا ارسال خطاب الى الاميرال سيمور يسأله إذا كان قد ائتمن بجواب الحكومة المصرية أم لم يقتنع ، وأنه في استطاعتهم إذا لم يقتنع أن يطلبوا من الحكومة تعديل الجواب المذكور بحيث يرضيه ويمنعه ، وإذا كان لا يرضى بأن يقتنع فانهم يطلبون منه مهلة كافية لترحيل رعاياهم قبل الشروع في الضرب (١)

بعث القناصل بخطابهم إلى الاميرال سيمور على ظهر المدرعة (انفنسبل) فاجابهم في اليوم ذاته جواباً جافاً يدل على تصميمه على الضرب اذ قال : « انه لا يكتفي بالتأكيدات الكتابية وانه إذا كان لهم من التفوذ لدى قائد موقع الاسكندرية ما يحمله على التصرف باخلاص ويحول دون استمراره في أعمال التحصين ، فانه مستعد لاجابة طلبهم ، ومعنى ذلك أنه لا يثق بجواب من طلبه باشا مهما أعطى من الموائيق وأنه عازم على الضرب لمحالة وكل ما وعدم به أن لا يبدأ بالضرب إلا بعد اربع وعشرين ساعة من الانذار النهائي (٢)

وأما ما في التحرش بعث الأميرال إلى طلبه باشا عصمت بلاغا آخر يمهّد به إلى الانذار النهائي ، هذا تعرييه :

« البارجة أنفنسبل في ٦ يوليه سنة ١٨٨٢

« صاحب السعادة — : أتشرف باخباركم أني علمت من طريق رسمي أنه قد صار

(١) الكتاب الانجليزي الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧

وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٥ - الكتاب الانجليزي الازرق عن حوادث

سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

البارحة تركيب مدفين جديدين أو أكثر في خطوط الدفاع القائمة على البحر وأن بعض استعدادات حربية قد عملت في واجهة الاسكندرية الشمالية تحديا للاسطول الذى تحت قيادتي ، فيجب على^١ والحالة هذه أن أنه عليكم بوقف هذه الاعمال ، فان لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها « (١)
فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الآتى :

«عزيرى الاميرال الانجليزى

« أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يوليه الذى تخبروننى فيه أنه اتصل بكم تركيب مدفين وأن أعمالا أخرى جارية على شاطئ البحر ، فردا على ذلك أود أن أوكد لكم أن الاخبار المذكورة لاحقيقة لها ، وأن هذه الاخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه .

« هذا وانى لمعتمد على عواطفكم المتشعبة بروح الانسانية وأرجو قبول احتراماتى » . (٢)

ولم يكتف الاميرال سيمور بطلب منم التحصين ، بل طلب أن تسلم له الحصون التى يزعم أنها تهدد الاسطول ، وأفضى بهذا الطلب إلى الاميرالية الانجليزية فى برقية اليها يوم ٩ يوليه ١٨٨٢ قال فيها : (٣)

« اعماء الى برقتى المؤرخة فى ٤ يوليه سنة ١٨٨٢ أقول انه ليس هنالك أى شك فى الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة فى طاية السلسلة ، وسأرسل فى صبيحة الغد اخطارا الى قناصل الدول الاجنبية وأبدأ فى الضرب بعد أربع وعشرين ساعة ما لم

(١) و (٢) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣
(٣) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥

تسلم إلى الحصون القائمة في شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء .

الانذار النهائي

وفي صبيحة ١٠ يوليـه أرسل إلى طلبه باشا عصمت انذاراً نهائياً بطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة في الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء الاسكندرية الجنوبي (١) والا ضرب الحصون في صبيحة الغد (١١ يوليـه) ، ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها ، وقد تأكد هذا المعنى في مذكرة اللورد دوفرين سفير إنجلترا في الاستانة إلى وزارة الخارجية العثمانية في ١٠ يوليـه بتبليغها فحوى انذار الاميرال سيمور قد ورد فيه « إذا لم تسلّم له الحصون مؤقتاً ليجردها من سلاحها فانه سيبدأ بالضرب في أربع وعشرين ساعة » (٢) وهذا نص الانذار النهائي :

« أتشرف باخبار سعادتك أنه نظراً لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الاسطول الذي أتولى قيادته أخذت في الازدياد طول يوم أمس في طوابي صالح وقايتباي والسلسلة قد عقدت العزم على أن أفد غدا (١١ الجاري) عند شروق الشمس العمل الذي أعربت لكم عنه في خطابي المؤرخ يوم ٦ الجاري إن لم تسلموا إلى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجريدها من السلاح » (٣)

-
- (١) هي معظم حصون المدينة . وهي طابية الفنار . ورأس التين . والاستبالية . وطابية صالح . وطوابي أم قبيبه . والقمرية والبرج نمرة ١٥ . والمكس . والدخيلة . والمعجمي . (انظر الخريطة مقابل ص ٣٥٢)
- (٢) الكتاب الاصفـر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٩١
- (٣) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعـه رقم ١٦ ص ٤ وثيقة رقم ٦٥٥

قطع العلائق

وبعد ان ارسل الاميرال انفاداره النهائى إلى طلبه باشا أرسل المستر كارتر ايت نائب القنصل البريطانى العام إلى اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا ينبئ فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية وهذا تعريبه :

« سيدى الوزير : بناء على البلاغ الذى قدمه الاميرال سير بوشان سيمور فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالاسكندرية أراى مضطرا إلى أن أخلى قنصلية صاحبة الجلالة وأن أقطع فى الوقت الحاضر العلائق التى كانت بين سعادتك وبين شخصى بصفى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالتها فى مصر » (١) .

موقف الخديو

كان الخديو توفيق حتى ضرب الاسكندرية معارضا فى خطة التحدى التى اتبعها الاميرال سيمور حيال مصر ، وقد أرسل إلى الباب العالى برقية فى ٧ يولى يدافع فيها عن موقف الحكومة ويقرر أن ليس ثمة أعمال تحصين فى الطوابى ولا شروع فى سد بوزار الميناء .

وقد سعت السلطات الانجليزية قبل الضرب فى اجتذابه إلى صفها فأخفت ، ذاك أن المستر كارتر ايت نائب القنصل البريطانى أشار عليه أن ينزل هو وأسرته إلى احدى البوارج الانجليزية ، ليكون فى مأمن مما عساه يصيب سراى رأس النين لانها عرضة لقتائف المدرعات فأبى (٢) ، وأرسل المستر كارتر ايت إلى اللورد جرافيل وزير خارجية إنجلترا برقية فى ٧ يولى ينبئ فيها أن الخديو أرسل يستدعى السير

(١) المرجع السابق مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ ص ١٧٢

(٢) مذكرات شفيق باشا ج ص ١٦٣

وكلاف كولفن المراقب المالى الانجليزى فى ضحوة ذلك اليوم ينفى اليه بالخطبة التى ينوى اتباعها فيما إذا وقعت الحرب ، وهى أنه يبقى فى الديار المصرية ، وقال فى تحليل ذلك انه لا يستطيع أن يترك جميع اولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه اخلاصهم ، كما أنه لا يستطيع أن ييأرح مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية ، اذ يقال حينئذ انه غادرها لينجو بنفسه ، اما اذا احتلها الترك ولقى هذا الاحتلال مقاومة فانه ودرويش باشا لا بعضدان هذه المقاومة ، وفى هذه الحالة ينتقلان إلى يمت درويش باشا ، وأعرب عن أن نيته فى حالة حصول الضرب من الاسطول البريطانى ستكون الانتقال إلى أحد القصور القائمة على شاطئ المحمودية ، قال المستر كارتر ايت وبقدر الاسراع فى الضرب يقل الخطر الذى يحيق بشخص الخديو . (٣)

وقصد المستر كارتر ايت إلى درويش باشا يوم ١٠ يولييه بعد أن أرسل الاميرال سيمور الانذار النهائى بالضرب ، وترك له كتابا يلقنه فيه بقطع علاقاته بوزارة الخارجية المصرية ، وبأنه يلقي عليه تبعه ما يصيب الخديو من سوء فى حالة الضرب .

الرد على الانذار النهائى

اجتماع المجلس العام

لما تلقى راجب باشا بلاغ المستر كارتر ايت يوم ١٠ يولييه طلب من الميسو دى مارتنو قنصل ايطاليا العام بصفته أقدم القناصل أن يستدعى قناصل فرنسا والمانيا والنمسا والروسيا ليلدولوا مساعى أخرى لدى الاميرال سيمور لمنع الضرب ، فدعاهم فى الساعة الحادية عشرة الى الاجتماع فلبى القناصل المذكورون دعوة زميلهم واجتمعوا به ، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً ، إذ كانوا على يقين من وقوع الضرب فى اليوم التالى .

(١) برفية المستر كارتر ايت الى اللورد جرا نقييل - الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ ص ١٧٠

وقصد راغب باشا بصحبة عبد الرحمن بك رشدى (باشا) وزير المالية وتجران بك (باشا) سكرتير مجلس الوزراء إلى السيوى مارتنوفى نحو الساعة الثانية عشرة وقابلوه السكى بسعى فى الوساطة ، فلم يكن لديه من جواب سوى أنه أشار على راغب باشا بالسعى بنفسه لدى الاميرال سيمور ، فذهب راغب باشا وصاحبه إلى البارجة (أنفسى) التى كانت راسية فى الميناء ، وقابلوا الاميرال ، فلقوا منه اصراراً على انذاره ، إذ طلب انزال المدافع التى فى الحصون التى نوه إليها فى انذاره ، والا فخذ الانذار فى الموءند المغروب ، فبارح راغب باشا وصاحبه بارجة الاميرال ، ووعدوا بارسال الجواب فى مساء ذلك اليوم (١٠ يوليى) ، وتوجهوا من فورهم إلى سراى رأس التين ، وعرضوا على الخديو نتيجة سعيهم ، فمقد الخديو مجلساً عاماً دعا اليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف وفيما يجب أن يكون جواب الحكومة على الانذار النهائى ، فاجتمع المجلس وحضر كل من : الخديو توفيق . درويش باشا اندوب العثمانى . اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية قدرى بك عضو الوفد العثمانى . الشيخ احمد أسعد عضو الوفد العثمانى . احمد رشيد باشا ناظر الداخلية . عبد الرحمن بك رشدى ناظر المالية . احمد عرابى باشا ناظر الجهادية والبحرية . على باشا ابراهيم ناظر الحقانية . سليمان باشا اباطه ناظر المعارف محمود باشا الفلكى ناظر الاشغال . حسن باشا الشريعى ناظر الأوقاف . لطيف باشا من وزراء البحرية السابقين . حافظ باشا من وزراء المالية السابقين . محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب . اسماعيل باشا حتى أبو جيل رئيس مجلس الأحكام . محمد سعيد باشا عضو مجلس الأحكام . محمد كامل باشا وكيل وزارة البحرية قاسم باشا من وكلاء وزارة البحرية السابقين . محمد المرعشلى باشا مدير الاستحكامات العام السابق . محمود باشا فهمى مفتش الاستحكامات العام . طلبه عصمت باشا القائد الحربى للاسكندرية . تجران بك سكرتير مجلس النظار .

أخذ هذا المجلس يبحث فى الموقف وما يجب تقريره ، وقد اختلفت الآراء فيه ، فذهب بعض الأعضاء إلى التسليم بشروط الاميرال ، وكان من هؤلاء درويش

باشا (١) وحجته في ذلك أنه توجه إلى طاية الفئار واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها ، وقال أنه بصفته من ضباط المدفعية يقرر أن الحصون والمدافع التي بها لا تستطيع مطلقاً أن تقاوم مدافع المدرعات الانجليزية ، ولذا نصح لعراي بقبول طلبات الاميرال سيمور ، وكان من القائلين بعجز الحصون عن المقاومة محمد مرعشلي باشا مدير الاستحكامات السابق ، إذ قال انها لا تستطيع المقاومة أكثر من أربع وعشرين ساعة إذا كان الضرب مستمراً ، وأنها تتخرب في أربع أو خمس ساعات وأغلب مدافعها تنقلب على الأرض من اصابة القذائف لأنها مكشوفة ، فضلاً عن فتك القنابل والقذائف بمجنود المدفعية الذين يكونون بالطواي ، فعارضه في هذا الرأي محمود باشا فهمي قائلاً أنه حضر حرب الصرب ونظر تأثير الجلل ، وما كان يخشى منها ، وأن الحصون تقاوم من ساعة لثلاثة ، ومن يوم لثلاثة ، ومن أسبوع لثلاثة ، ومن شهر لثلاثة بحسب استعداد العدو (٢) ، وهو جواب لا يدل على أي معنى لأن المطلوب منه أن يوازن هو بين قوة الحصون وقوة الاسطول ، لا أن يوجب جواباً مبهماً لا يقدم ولا يؤخر ، ومن عارضوا مرعشلي باشا في رأيه طلبه باشا عصمت وعراي باشا

وبعد أن طالت المناقشة استقرت آراء الأغلبية على رفض مطالب الاميرال ، ورأى المجلس في الوقت ذاته منعاً لاحتجاجات الاميرال أن يرسل اليه وفداً مؤلفاً

(١) جاء في استجواب محمود باشا فهمي أن درويش باشا قال بلزوم ازال المدافع الواردة في بلاغ الاميرال - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧ . وفي رواية أخرى ذكرها المسيو بيوفيس (الفرنسيون والانجليز في مصر) ص ١٥٠ انه كان معارضا في قبول مطالب الاميرال وهي رواية مرجوحة لا صحة لها ، وإنما أخذها المسيو بيوفيس عن الفارداكسندري عدد ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكل المصادر والملاسات تدل على أن درويش باشا لم ينصح بالمقاومة كما تقول الفئار .

(٢) استجواب محمود باشا فهمي - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧

من عبد الرحمن باشا رشدى وزير المالية وقاسم باشا وكيل البحرية السابق ومحمد كامل باشا وكيل البحرية وقتئذ وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء « ليخاطبوه وديا ويوضحوا له أن المصريين ليسوا أعداء للانجليز وأنه لا يمكن سد البوعاز بالأحجار كما قيل وأما انزال المدافع فهذا أمر لا يمكن قبوله ، وإنما يمكن إجابة لطلبه وسدّاً لباب النزاع إنزال ثلاثة مدافع من ثلاث طوابي ، وهى طاية المكس ، وطاية صالح ، وطاية السلسلة ، وأن يكتفى بذلك رد الشرف اللونانمة كما يزعم » (١) .

ويقول عرابي إن الوفد ذهب وبلغ الرسالة ورجع وأخبر بأن الاميرال لم يقبل ما عرض عليه ، وأصر على انزال جميع المدافع ، وزاد على ذلك بأنه طلب من الحكومة أمراً صريحاً بتسليم حصون (المكس) و (المعجمي) و (باب العرب) وما وراء طاية المكس من الاراضى لاتخاذها مصكراً للجنود الانجليزية ، وأنه إذا لم يجب إلى طلباته باشر القتال عند طلوع شمس الغد ، فقرر رفض طلباته ، مع الاستعداد للحرب (٢) وعلى ذلك انفض المجلس .

وفى المساء حرر الوزراء الرد على الانذار النهائى طبقاً لقرار المجلس وهذا نصه :

« لم تعمل مصر شيئاً يقضى بإرسال هذه الاساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الاميرال إلا بعض اصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة ، والطوابي الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبينتنا ، فمن حقنا بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانكليزية أنها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق

وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طاية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تبحث على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم أما عن هجوم الاساطيل أو عن اطلاق المدافع على الامة التى تهدف فى وسط السلام القنبلة الاولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لاحكام حقوق الانسان ولقوانين الحرب» .

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة أن الانجليز كانوا مصممين على احتلال الاسكندرية سواء ضربوها أو لم يضربوها وسواء قبلت طلباتهم فى الانذار النهائى أو لم تقبل ، ولم تكن الوسائل السلمية كافة مجدية فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه ، لذلك لا نرى المجلس العام الذى اجتمع برئاسة الخديو وقرر رفض الانذار قد أخطأ فى قراره ، ولو أنه قرر التسليم بمطالب الاميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الانجليز واحتلالهم المدينة ، وكل ما كان يؤدى اليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر ، ولم يكن هذا موقفاً مشرفاً ، قول ليس اخطأ فى رفض مطالب الاميرال ، بل اخطأ فى الاقسام الذى كان واقعاً بين الخديو والعرايين ، فقد كان عليهم أن يتلافوا ذلك الاقسام الذى اضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبذل سعيًا جدياً فى تلافيه ، وكلاهما مخطئ من هذه الناحية .

انتقال الخديو إلى سراى الرمل

وفى اصيل يوم ١٠ يولييه انتقل الخديو بموكبه من سراى رأس التين إلى سراى الرمل ^(١) وظل بها إلى أن وقع الضرب وانهزم العرايون وعندئذ عاد إلى سراى رأس التين كما سيأتى بيانه .

(١) هى سراى مصطفى باشا (فاضل) بالمحطة المعروفة الآن بهذا الاسم

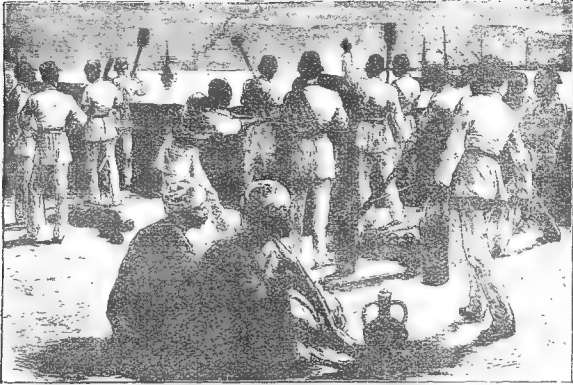
الموازنة بين القوتين المتحاربتين

الحصون والاسطول

يجمل بنا قبل أن نكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين، لان من هذا البيان يتضح من كان مقدرا له الفوز والنصر .
كان بالاسكندرية في ذلك الحين عدة حصون تسمى (طوابي) جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون (الطوابي) قائما حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب ، وبعضها لم يبق له وجود .
وهذه الحصون كانت تمتد على شاطئ البحر من ناحية المعجمي غربا الى أبو قير شرقا ، وترى مواقعها على الخريطة المقابلة للصفحة ٣٥٢ ، فأولها من الغرب طابية (المعجمي) وهي قائمة في جزيرة المعجمي التي يسميها الافرنج جزيرة الرابط (أو مارابوت كما يكتبونها) ولذلك يسمونها قلعة الرابط واسمها الصحيح قلعة أوطاية المعجمي وتسمى أيضا طابية المعجمي البحرية تميزا لها عن طابية المعجمي القبلية الذي سيرد الكلام عنها .

وكانت طابية المعجمي البحرية من أمنع حصون الاسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية المعجمي القبلية، وتعرف أيضا بطابية «العيانة» ، وهذه التسمية معروفة بين أهل هذه الجهة وواردة كذلك في خريطة مصلحة المساحة ، ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشترك في الضرب إذ لم يكن تم أنشاؤها ، ويلي هذه الطابية شرقا طابية (الدخيلة) ، ثم قلعة (المكس) وكانت من أمنع القلاع ، ومهمتها اللطاع عن مدخل الميناء (البوغاز) .

ويلي قلعة (المكس) على طول الشاطئ الجنوبي للميناء عدة حصون واستحكامات ، وهي البرج نمرة ١٥ ، فطابية (القمرية) ، فطابية (أم قبيبه) ، ثم برج مستدير فيه مدفعان ، ثم طابية (صالح) .



ضباط من المدفعية وجنودها في احدى قلاع الاسكندرية سنة ١٨٨٢
(قلاع عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٨ يولييه سنة ١٨٨٢)

وعند (باب العرب) طاية تسمى طاية باب العرب تعادل طاية المكس في
تسلحها ، وتقل لسان الارض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهي واقعة إلى
ما وراء المقطع القديم الذي خرقة الانجليز عام سنة ١٨٠١ قبل خروجهم من مصر
ليدخلوا به مياه البحر الى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء
واسعة يابسة الى مستنقع رديء .

وفي شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمي الميناء من الجهة الشمالية ، وهي
طاية (الفنار) التي تحيط بفنار الاسكندرية وتشرف على الميناء ، فطاية (رأس التين)
الواقعة شمالي سراي رأس التين ، فطاية الاسبتالية .

وتلي هذه الحصون شرقا طاية (الأطه) وهي كلمة تركية تنطق أضه وتعني
الجزيرة ، وتسمى في الاسكندرية طاية القضا (الواقعة شرقي حمام الافوشي) ،

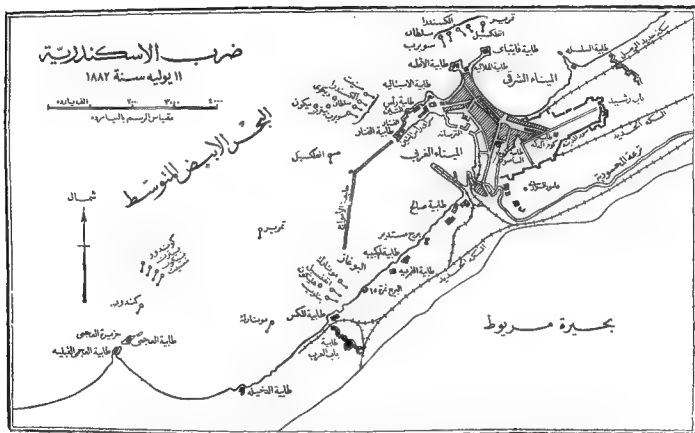
ثم طاية (الهلالية) ، ثم طاية (قايتباى) التى يسميها الاوروبيون حصن (فاروس) ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية ، وحماية الميناء الشرقى ، يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طاية (السلسلة) .

وبلى طاية (السلسلة) شرقا قلاع أبو قير ، وهذه لم تشارك فى القتال لبعدها عن ميدانه ، وبدخل المدينة طاية (كوم الناصورة) وطاية (كوم الدكة) وتعرف أيضا بكوم الدماس (انظر الخريطة مقابل ص ٣٥٢)



قلاع أبو قير سنة ١٨٨٢ ولم تصب بسوء مدة الحرب وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور العربى الذى كان باقيا منه الى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد (باب شرقى) ، وهو سور حصين به أبراج للدفاع

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ماعدا كوم الناصورة وكوم الدكة فانهما منشأتان من عهد الحملة الفرنسية ، وقلعة (قايتباى) المنشأة فى القرن الخامس عشر ، وكانت الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التى كانت عليها فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس وقد أجرى فيها اسماعيل بعض الترميم وجلب لبعضها المدافع الضخمة من طراز أرمستريج ، وهى التى كانت تضاهى مدافع الاسطول البريطانى ، وكان يبلغ عددها ٤٩ مدفعا ، أما المدافع الأخرى فلم يكن يعتمد عليها فى الضرب لقدمها وضعفها وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية فى سنة ١٨٨٢ ، وهى معظم مدافع الحصون إذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا والاهوان وعددها أربعون .



خريطة الاسكندرية وحصونها وموقع الاسطول البريطاني يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ أثناء الحرب
(اقتبسناها عن خريطة للكاتب هرمن فوخت الصابط بالجيش الالمانى فى كتابه «الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢» طبع سنة ١٨٨٣)

وكانت حامية الحصون مؤلفة من الای طوبجية السواحل ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط وصف ضباط بقيادة الامير الای اسماعيل بك صبرى، ولكن عددهم الحقيقى كان دون ذلك، ويقول عربى فى مذكراته انه لم يزد عن سبعمائة يوم الضرب (١)، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب الاسكندرية ان نصف رماة القنابل (الطوبجية) كانوا متغيبين فى قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم الضرب، وقال ان الامير السيمور كان موقنا قبل الضرب أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالامس ثم صار شعبا للاحراك فيه (٢)، وقال فى موضع آخر يصف اهمال حالة الحصون « ان معظم المدافع القصيرة الرمى لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمانى وثلاثين سنة حين ركبها لاول مرة جاليس بك Galiee bey مفتش الاستحكامات فى عهد محمد على، أما المائة مدفع وواحد من مدافع أرمسترنج من عيار تسع الى عشر بوصات، فكان منها ٦٤ فقط مركبة فى مواضعها، والسبعة والثلاثون الاخرى كانت ملقاة خارج مواضعها، وأما ذخائرها فاتها لم تنقل من مخازنها بالترسانة» (٣)

يخلص مما تقدم بيانه أن الدفاع عن المدينة كان ضعيفا متخاذلا، وأن القوة التى واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل، أما حامية المدينة فلم تشارك فى القتال، وكانت مؤلفة من أربعة أليات، اثنان منها كانوا مرابطين أصلا فى المدينة، وهما الالای الخامس من المشاة بقيادة المير الای مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين، والالای السادس بقيادة المير الای سليمان بك سامى داود، ويتألف من هذين الالايين اللواء الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل باشا كامل،

(١) مذكرات عربى المخطوطة ص ٣١٤

(٢) جون نينيه — عربى باشا ص ١٣٧

(٣) المرجع السابق ص ١٤٢

وقد زيد عليهما الأليان بعد مذبة الاسكندرية وهما الألاى الثانى بقيادة خليل بك كامل ، والرابع بقيادة عيذك محمد ، ويتألف من هذين الالايين اللواء الثانى بقيادة طلبه باشا عصمت الذى جعله عرابى قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها . ويقول عرابى ان كل ألى من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل فيكون مجموع الجند يوم ضرب الاسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة (المشاة) و ٧٠٠ من الطوبجية (١).

الاسطول البريطانى

أما الاسطول البريطانى فكان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبيرة وهى :
الكسندرا Alexandra . انفلكسبل Inflexible . سلطان Sultan . سوبرب Superb . تمرير Tamerire . انفيسبل Invincible . مونارك Monark .
بنلوب Panelope

وخمس سفن مدفعية ، وهى : بترن Bettern . كندور Condor . بيكن Becon . سينت Cyanet . دكوى Decov .
وسفينة للطريد وهى هكلا Hecla وأخرى كشاف وهى هليكون Hapicon .
ومعظم مدافع هذا الاسطول من طراز ارمسترانج وعددها ٧٧ مدفعا ، والاسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحا من الحصون ، وكان يفوقها فى سرعة تحركه وابتعاده عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت مستقرة يسهل على الاسطول رميها بمدافعه فيصيبها ، وكانت خطته فى الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتمدمه أو تسكته ، ثم تتحول الى الحصن الذى يليه ، وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لاتستطيع أن يتجد بعضها بعضا ، فهذه المقابلة وحدها تنبئ بمبدئيا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الاسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية .

الاستعداد للضرب

أصدر الاميرال سيمور يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ تعليماته الى بوارجه لكي تأخذ موقعها يوم الضرب على الترتيب الذى تراه بالخرطة (مقابل ص ٣٥٢)

واتخذت البوارج موقعها على النحو السابق ليلة الضرب ، أما عن الاستعداد لضرب من ناحية الحصون فقد استدعى عرابي ليلة ١١ يولييه الميرالاي اسماعيل بك صبرى قومندان حصون الاسكندرية (١) ، وكان عرابي وقتئذ (بالترسانة) يصحبه محمود باشا فمضى وطلبه باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة البحرية ، فاخبره بحضورهم أن الاسطول الأنجليزى سيضرب الحصون صباح الغد ، وأن مجلس النظار قرر عدم الاجابة على الضرب بضرب مثله الا بعد الطلقة الخامسة ، لكنه بأمره بأن لايجيب على الضرب إلا بعد الطلقة العاشرة ، فانصرف اسماعيل بك صبرى والتقى بضباط الحصون ووزع كلامهم فى مركز عمله ، فذهب البكباشى عبد العال افندى ابو العلا إلى طاية قايتباى ، والاميرالاي محمد بك أمين قومندان ألاى السواحل يعاونه البكباشى سيف النصر افندى إلى طاية الفنار ، والبكباشى محمد افندى شرمى إلى قلعة المكس ، وتولى اسماعيل بك صبرى مهمة الدفاع عن الحصون الشمالية وهى قايتباى والأطه والهلالية والاسبتالية ورأس التين والفنار ، واتخذ مركز القيادة فى طاية (الأطه) ، وعهد إلى وكيله محمد بك نسيم الدفاع عن الحصون الغربية ، وجعل هذا مركز قيادته فى قلعة المكس .

وأصدر عرابي تعليماته بتوزيع جنود الحامية على خطوط الاستحكامات من برج السلسلة شرقا إلى قلعة المعجمى غربا ، فكان الاى الثانى بقيادة الميرالاي خليل بك كامل شاغلا خط النار ما بين قلعة المعجمى وباب العرب ، والاى الخامس بقيادة

(١) هو الذى كان قائد ألاى الطوبجية بالقاهرة واشترك فى واقعة عابدين

المير الالى مصطفى بك عبد الرحيم خلف حصون الفتار ورأس النين، والالاي السادس بقيادة سليمان بك سامى داود منوطا به مساعدة طابية صالح الى الترسانة، والالاي الرابع بقيادة المير الالى عبيد بك محمد بمجة أم قبيبه إلى باب العرب، وأن تقوم أورطنا الفرسان بمهمة الرسالة بين مختلف الحصون، ولكن المشاة والفرسان لم يشتركوا فى القتال كما أسلفنا

وفى ليلة ١١ يولييه كانت البوارج الانجليزية على أهبة القتال، أما الاسطول الفرنسى فقد انسحب الى بورسعيد تنفيذا لتعليمات حكومته، ولم يترك سوى سفينتين لم تملا علاما، وهكذا ترك الفرنسيون الانجليز وحدهم يتفردون بالضرب والقتال، ولو اشتركوا معهم لتغير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال الانجليزى أن يثبت أقدامه فى البلاد.

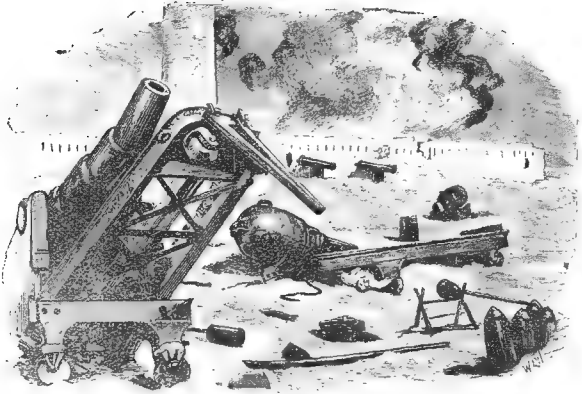
حالة الميناء ليلة الضرب

كان المسيو جون نينيه بدويوان البحرية بالترسانة فى منتصف الليل حين كان عرابى مجتمعما بضباط الحصون الذين جاءوا ليتلقوا تعليماته الاخيرة، وقد وصف مشاهداته وتأملاته بقوله «كان الليل بديعا، والبوارج الحربية قد تركت الميناء، والاسطول الفرنسى قد اتحنى ناحية خارج المرفأ غربا، أما الاسطول الانجليزى فقد اصطفت بوارجه فى عرض البحر متأهبة للتخريب والتدمير، ولعلت أنوار البوارج عن بعد، وكنت وقتئذ جالسا على الديوان فى قاعة مجلس البحرية أتأمل من النافذة فى ظلام الميناء وأناجى نفسى هل هذا السكون البديع الذى يحيم ليلا على الميناء يتخلله لمان النجوم فى السماء، ستمصف به غدا المدافع المدمرة التى تطلقها أمة متمدنة على المدينة الهادئة؟ وبعد أن تلقى الضباط تعليمات عرابى ذهب كل منهم إلى ساحة الشرف التى عهد اليهم بالدفاع عنها، أما أنا ففازرت الترسانة بعد منتصف الليل وقلبي يخفق متأثرا مما سيحل بالمدينة فى صبيحة الغد». (١)

مأساة الضرب

في الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ أعطى الاميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلقت البارجة (الكسندرا) أول قنبلة على طاية الاسبتالية ، وتلتها البوارج الاخرى ، فأخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة ، وعلى المدينة ذاتها ، اما القلاع فلم تجب على الضرب الا بعد الطلقة الثالثة ، بعد خمس دقائق من ابتداء الضرب ، وكان الضرب من جانب الاسطول الانجليزى شديدا مروعا ، فكانت قنابلهم محكمة المرمى شديدة الفتك ، أما مدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية ، وسقط كثير منها في البحر دون أن تصل إلى البوارج الانجليزية ، وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك في سيرها ، ينجسها عن الاعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون احكام المرمى واصابة الهدف منها ، وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ اذا اصابتها قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف اذا نفذت الى البارجة ذاتها ، وقد ساعد على احكام المرمى من جانب الاسطول أن الاستعداد الحربى من ناحية الانجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية اذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والدخيرة ومخازن القنابل فيها ، بخلاف المرابين فان معلوماتهم عن قوات الانجليز كانت مشوشة ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الانجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا هف أمام مرمى قنابلها ، وقد اتضح عكس ما يظنون ، فان البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، في حين أن الاسطول الانجليزى لم يصب بضرر يذكر .

استمر الضرب من الساعة السابعة الى الساعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الاسطول تهدف الخراب وتحصد الارواح ، ثم سكنت قليلا واستؤنف الضرب بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ، ثم استؤنف بعد ذلك الى منتصف الساعة السادسة مساء قبل الغروب بساعة .



ضرب الاسكندرية — آثار التدمير في طابية قايتباي
(نقلا عن مجلة الجرافيك عدد ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢)

وقد تهدمت حصون الفنار ورأس التين والاسبتالية في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات الكسندرا وسلطان وسورب ، ولما أسكتتها صوبت قنابلها الى قلعة (الاطه) وعاونتها في ضربها المدرعتان اغلكسييل وتمرير قذفت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن نسفت مستودع البارود فيها ، ثم تحولت الى قلعة (قايتباي) وظلت تقذفها بقنابلها الى الساعة الخامسة مساء فخربتها .

وفي المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات اغنسبل وبنلوب ومونارك واغلكسييل وتمرير حصون المكس وأم قبيبة والدخيلة فأسكتتها في منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور بقيادة اللورد تشارلس برسفورد الى قلعة المجي فضربتها بالقنابل حتى أسكتتها .

وفي نحو الساعة الاولى بعد الظهر شاهد الاميرال سيمور أن هذه الحصون قد

أخلاها الجنود فأرسل عشرين بحارا إلى البر دخلوا قلعة (المكس) وأتلفوا مدافعها ثم عادوا إلى سفنهم آمنين .

وفي منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طاية (القمرية) تتأهب للضرب ، وعاد الجنود الى قلعة (المكس) فصبوت البارجتان بنلوب ومونارك مدافعها إلى الحصن المذكور وأخذتا في ضربه حتى منتصف الساعة السادسة مساء حيث أمر الاميرال سيمور بالكف عن القتال ، فوقف الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية .

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها بواجبهم قدر استطاعوا ، ولكن قوة الاسطول ومدافعه كانت لها الغلبة في هذا اليوم المشئوم ، فهدم معظم الحصون وأصاب قنابل الاسطول كثيرا من مساكن الاهلين فدمرتها وأحرقها ، كما أحرق جناح الحرم بسرأي رأس التين

رواية عراقى عن الضرب

كتب عراقى عن ضرب الاسكندرية مايقاى : « لايجمل أحد نتيجة ماكان من أمر هذه المحاربات ، فان نار المدافع صبت على القلاع والحصون والترساة وسراى رأى التين ، وبالجملة على جميع أرجاء المدينة صباح الثلاثاء ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، ولم تجاوبها مدافع القلاع إلا من بعد إطلاق مدافع الاسطول نحو ٢٠ طلقة ثم استحر القتال بين الاساطيل الانجليزية وقلاع الاسكندرية بعد ذلك إلى منتصف النهار ، ثم أخذت نيران الاستحكامات فى التناقص حتى تم تدميرها قبيل الغروب ، وقد باغتنا الانجليز بالدوان على غير استعداد منا ، وكان ضرر شظايا الاحجار المتناثرة من تأثير المقذوفات المدو عظيما أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، ومن المعلوم أن للاسكندرية عدة حصون وقلاع ومتاريس وأبراج مستديرة ، ولكن أكثرها مسلح بالأسلحة القديمة التى لا تصلح لمقاومة الدواع الانجليزية ، غير أن فى بعضها مدافع أرمسترانج وحدها الأسلحة

النارية التي تصلح لحرق دروع السفن الانجليزية » . (١) وقال في موضع آخر « ان مقذوفات المدافع القديمة كانت لاتصل إلى السفن الانجليزية ، ومدافع أرمسترنج (الحديثة) لم يكن لها من المساطر التي تضبط المسافات وتحكم الاصابة بواسطة الاسطرة واحدة كانت في ميدان الرماية والتعليم بالعباسية (البوليجون) واستحضرت ليلا وتسلمها سيف النصر بك قومندان طاية الفئار فكان يطلق المدافع بنفسه وينقل من مكان الى آخر ويحكم الاصابة بواسطة المسطرة المذكورة ، قال « ولو كانت مدافع أرمسترنج ذات مساطر لأمكنها تمطيل كافة النوارع الانجليزية بما تهدفه عليها من المقذوفات الصائبة » . (٢)

وصف الضرب

كما رواه شاهد عيان

شهد المسيو جون نينيه عيد الجالية السويسرية في مصر سنة ١٨٨٢ ضرب الاسكندرية ووصف هذه المأساة في كتابه (عراي باشا) ، قال :

« أجابت بطاريات الحصون على ضرب الاسطول بعد الطلقة الخامسة ، وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بجحاسة واحكام ادهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمي عير ساعات ونصف متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم ، وقد غطيت المدينة أثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار ، وكان قصف المدافع يصم الآذان ، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط في البحر في منتصف المسافة بينها وبين بوارج الاسطول ، ومع أن مدافع أرمسترنج المصرية كانت أقل عيارا من المدافع الانجليزية فان رماتها قد أدوا واجبه

(١) مذكرات عراي المخطوطة ص ٣١٣

(٢) مذكرات عراي المخطوطة ص ٣١٥

علي أكل وجه بحيث ان سبع دواير انجليزية أصيبت بمطوب بمضها جسيم وبمضها خفيف ، وكانت بوارج الاسطول ترح في رميها ومدافنها تطلق قنابلها على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطئ ولا تستهدف هي للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ طولها مترا و ٣٠ سنتي وزنها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود ، وثمن الواحدة سبعون جنيا ، وقد سقطت أولى هذه القنابل الماثلة في طاية رأس التين دون ان تنفجر ، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط ، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها : « ايها الاخوان تماالوا وانظروا مثلامن » انسانية الانجليز ! » (١) ، قلها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر ، فضحك السامعون جريما وواجهوا الضرب وهم يلهمون .

« وكانت مهمة اسطول السير بوشان سيمور سهلة ، اذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيق كما تدل على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى ، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب ، ثمثي مثنى ، في بقاء وروعة ، ثم تصطف في هواة تجاه كل طاية وتصب عليها قنابلها حتى تدكها دكا ، وعندئذ تقرب منها تدريجيا وتنسف البطاريات والمدافع التي تكون قد اقلبت عن موضعها تحت تأثير قنابل الاسطول ، ثم تنثنى على الرماة فنحصد حصدا بقنابل المتراليوزات المركبة على ساريات البوارج ، يجب ان نفترق بان هذه مجزرة همجية لا ضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتمطشة الى القتل وسفك الدماء ، ولقد كان بودى أن اسائل اولئك الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات ، هل يستطيعون حينما يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاي في بيوتهم أن يتحدثوا إلى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التي خلفتها تلك المجازر البشرية ؟ انى اشك في ذلك ، فليت شعري أى امانة لحقت الامة البريطانية حتى تثار لنفسها بهذه القذائع .

(١) جون نينيه — عرابي باشا ص ١٧٥ وقد كتب لفظ (انسانية) بحروف

« ومع ذلك فما كان ابداع هذا المنظر منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهي مكشوفة في المراء وكأنما هم في استعراض حربي لا يرهبون الموت الذي يكتنفهم إذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من ابناء النيل كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الابطال الذين سقطوا في حومة الوغى ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويستهدفوا لثيران مدافعه ، وكان الأتمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة ، وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار ، ولم يكن ثمة اوسمة ولا مكافآت تسحت أولئك الفلاحين على اداء واجبهم ، بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التي استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة في صدورهم وهم هم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر احد في آلامهم

« وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحا عملية قتل جثث القتلى ، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخترق المدينة الى شارع محطة الرمل ، حيث المستشفى العسكري ، وهناك كانت تعان ثم يؤمر بدفنها في المقابر المجاورة للمستشفى بدون احتفال

« أما الجرحى فكانوا أيضا يتقلون الى المستشفى على عربات النقل ، وقد كان مؤلما حقا مشهد تلك العربات تقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلًا من الجنود أو الاهلين مشدودين بالحبال على الواح من الخشب ممدودة فوق العربات والدماء تقطر من أجسامهم ، ومن بينهم بعض الامهات محتضنات ابناءهن في آخر رمق من الحياة ، وجوع النساء يعدون خلف العربات صائحات ناديات ، لاعنات من كانوا السبب في هذه المجازر ، ولقد كنت واقفا عند منبرج (الاجبسيان بار) ومرت أمامي عربتان تقلان جثث القتلى ، وعند ما لحني النساء هناك صاحوا مولولين واستزولوا علي اللعنات . إذ كانوا يلعنون كل انجليري وكل اوروبي ونادوا : « قتلونا اخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم ، اقلوه ! اقلوه ! » ، وكاد يحاط بي لولا أن رأي أحد رجال الضبط فرقي واقذني وعادني الى داري ، وقد قل رجال المفظولم أعد أرى اوروبيا واحدا

في الشوارع والطرق ، فهذه الشوارع التي كانت فيما مضى عامرة بالناس زاخرة بالاعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هي شوارع مدينة محمها الوباء .

« واقبلت الدكاكين والنوافذ والابواب والبيوت في المدينة كلها ، وخيل الى اني في بلدة قضى عليها بالخراب النهائي ، وكانت قتابل الاسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق احياءها في كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهي تدوى دويها المفزع ، فكانت تدمر المنازل في ناحية ، وتشعل النيران في ناحية اخرى ، وترسل الموت في كل مكان ، وقد مرت فوق راسي خمس قذائف من « رسائل الانسانية القربية » علي حد تمييز أحد الضباط ، على سطح المنزل الذي كنت اقيم فيه تجاه حمامات (كارتوني) بالقرب من محطة الرمل ، فاصابت احداها مدرسة فدمرتها ، واصابت ثلاث اخرى بعض المنازل من قصور الاغنياء بالقرب من شارع باب شرق فخرتها ، والخامسة قتلت أحد عشر شخصا وجوادين بأول شارع محرم بك ، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التي أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين ، فان عرابي قد ارتأى منعا للدمار ان لا تشترك قلعتا كوم الناصورة وكوم الدكة في الضرب لوجودهما وسط المدينة .

« وقد أصابت ثلاث قتابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل في الحي المجاور لمسكني ، وأحدثت احداها تشققا في الواجهة الشمالية لوكلة (الدهان) التي كان يجري بناؤها في ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ، ولم تبكن قذائف الانجليز في الجملة مصوبة بأحكام ، وقد تحققت من ذلك في إحدى اللحظات بان أخذت منظاري يبدى ورأيت بعيني أن عدد غير قليل من هذه القذائف التي كانت تدوى في الجو لم تصب أي هدف ، وكنت أرى تجاه نوافذ منزلي على بعد الف وثمانمائة متر على الاكثر طابية قايتباي (قلعة فاروس) قائمة في أقصى حاجز الامواج الأبيض بالميناء الشرقي ، كانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة في بنائها الضخم ، بارزة في البساط الأزرق للبحر الأبيض المتوسط بشكل

ضرب

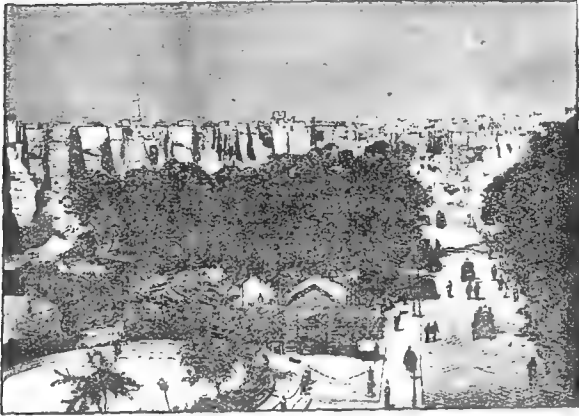


آثار التدمير في ميدان مسجد ابراهيم بآنا



آثار التدمير في شارع سدرستريس

الاسكندرية



آثار التدمير في ميدان محمد علي (المنشأة)



آثار التدمير في ميدان محمد علي (وترى شمال محمد علي باشا وسط الخرائب)

يجتذب المشاعر ، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره ، يزيناها مسجد
بنى منذ سنة ١٤٥٠ ميلادية ، تعلوه منارة جميلة هي تحفة من بدائع الفن العربى مزودة
بالنقوش العربية الجميلة التى يعرفها ويقدرها هواة الفنون ، كانت هذه القلعة هدفا
لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس ، قهدمت بين الساعة الحادية عشرة والظهر ،
ولم تكن مسلحة تسليحاً كافياً وكانت مخايب المدافع فيها مبنية ببناء رديئاً فاضرت
بالدفاع عن القلعة

«وكم كانت دهشتى حين رأيت فى نحو الساعة الرابعة مساءً بارجتين شاحنتين من
البوارج الانجليزية ترابط غربي القلعة وتصب نيرانها من جديد على هذا البناء الذى
تغربت معظم مدافعه واقلبت على الأرض ، ولكن الانجليز الذين كانوا يعملون على
هدم طابية برج السلسلة وقلعة (كوم الدكة) مع أنهم لم يشتركوا فى الدفاع قد أرادوا
على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل ، على أن المصريين لم يسكتوا ازاء هذه الوحشية
فاطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين فى الجهة الغربية الشمالية من
القلعة ، ولكن قذائفهم لم تجد شيئاً إذ انتهالت عليهم القنابل من البوارج الانجليزية ،
وقد أحصيت بنفسى اثنتين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء
الجميل الاعزل ولم يصب نصفها الهدف تماماً ، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور
فتنسفها وتندريها فى الهواء ثم تنطلق فى الماء داخل الميناء الشرقى وتخرج ثانية فى دوى
هائل فتثير فى الهواء عموداً من الماء كأنه اعصار يجرى لا يقل ارتفاعه عن ستين
قدماً ، فما أشد روعة هذا المنظر ، وأخيراً فى منتصف الساعة السادسة مساءً تهدم
هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت انقاضه اثنا عشر جندياً من
الجرحي كانوا يأوون اليه

«وقد شاهدت بمنظارى المكبر أولئك الجنود النعساء وهم يأوون إلى هذا
المسجد ثم ملأوا لدم امكان قلوبهم الى المستشفى العسكرية تجاه برج السلسلة إذ كانت
قذائف الملقحات اليوزات المساعدة للاجهاز على الجرحي لا تنفك تنصب كالطر وتنع منذ

الصباح كل اتصال بين القلعة والارض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذى يصلها بالمدينة

« وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود فى قلعة الاطه . فسكتت مدافع هذه القلعة التى دافعت دفاعا مجيدا ، وفى نحو الساعة السادسة مساء وقف الضرب من جانب الاسطول ، وتبين أن الاميرال سيمور الذى تعهد بأن لا يضرب إلا القلاع قد تناسى عهده ونشر الموت والخراب فى كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت فى عدة جهات دون أن يستطيع أحد اخادها » (١)

تطوع الاهلين

تفانى الاهلون فى النطاق عن المدينة ، رغم أن الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج ، فبذلوا كل ما فى استطاعتهم من تضحية وإقدام ، قال الشيخ محمد عبده فى هذا الصدد : « فكان الرجال والنساء تحت مطر الكلل ويران المدافع ينقلون النخائر ويقدمونها الى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن الاميرال سيمور ومن أرسله » ، (٢) وقال عرابى فى ذلك : « وفى أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء فى خدمة المجاهدين ومساعدتهم فى تقديم النخائر الحربية واعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم وقلهم الى المستشفيات » (٣)

وقال محمود باشا فهمى فى كتاب البحر الزاخر « ورأيت فى ذلك الوقت بعينى ما حصل من غيرة الاهالى بجهة رأس التين وأم كيبه وطوابى باب العرب وهمتهم فى مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والنخائر وخرائطش البارود

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٧٥ وما بعدها

(٢) عن مذكرات الشيخ محمد عبده ص - ٢٥٠ تاريخ الاستاذ الامام السيد محمد رشيد رضا

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥

والمقنونات هم ونسأؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الاهالى صار يصر المدافع
ويضربها على الاسطول (١)

الخسائر من الجانبين

قتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم تزد خسائر الانجليز عن
خسة من القتلى وتسعة عشر جريحاً ، واليك بيان ١٠ أصاب البوارج الانجليزية وهو
ضرر لا يذكر : المدرعة سلطان مست ٢٣ مرة . المدرعة سوبرب مست ١٠ مرات .
المدرعة افنسيل مست ١٣ مرة . المدرعة الكسندرا مست ٣٠ مرة . ويقول عرابي
في حديثه للسيو جون نينيه : إن عدد القتلى ٧٠٠ وعدد الجرحى ٥٠٠ (٢) ، وقال
في مذكراته : إنه استشهد من رجال الطوابى وخدم مائة رجل وامرأتان من
المتطوعات اللواتى كن يضمندن الجرحى ، وهذا طبعاً عدا خسائر (٣) الأهلين
في المدينة .

موقف عرابي والخديو

أثناء الضرب

كان الخديو يقيم كما أسلفنا فى سراى مصطفى باشا بالرملى منذ يوم الاثنين ١٠
يوليه سنة ١٨٨٢ ، فكان بعيداً عن الضرب يتلقى أخباره بين حين وآخر من رسله
وأتباعه ، ولم تكن عواطفه مع حاة الحصون ، بل كان قليل الاكتراث بما أصابها
وأصاب المدينة ، ذلك أنه كان يرى التسليم بمطالب الاميرال سيمور رغم أنه انضم

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠

(٢) جون نينيه — عرابي باشا ص ١٩٦

(٣) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣١٥

إلى القائلين برفضها نزولا على رأى أغلبية الحاضرين فى اجتماع ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وكان من ناحية أخرى يتقم من عرابى وصحبه استهتارهم وسوء ظنهم به ، فلم يكن يميل فى خاصة نفسه الى انتصارهم .

أما عرابى فلم يعمل عملا ما يوم ١١ يولييه ، فقد قضى ليلة الضرب هو وطلابه باشا عصمت فى ديوان البحرية بالترسانة ، وفى الصباح ركبا سويا وتوجها الى طابية كوم الدكة (الدماس) وبقيا بها حتى انتهاء الضرب ^(١) ، وهذه الطابية لم تشترك فى القتال ولم تكن هدفا لقتال الاسطول لأنها داخل المدينة كما تقدم بيان ، ولم يشرف عرابى على دفاع الحصون ولم يتعهدا ولم يذهب اليها ، بل ترك الأمر لمقدور كل حامية من حامياتها .

وكان بمعية الخديو سراى الرمل بعض كبار الموظفين والاعيان الموالين له ، كسلطان باشا والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى واسماعيل كامل باشا والوزير باشا والاميرال فريدريك باشا والاميرال اى زهاب بك وطونينو بك وديمارتينو بك وأباته باشا وتيجران بك وغيرهم ، وكان المفهوم أن الذين ظلوا الى جانبه سراى الرمل لم يشتركوا فى القتال ، ولا كانوا موافقين على مسلك العرابيين ، وكانت أخبار القتال تصل الى السراى بين حين لآخر وبعضها يناقض بعضا حتى انفجرت الحقيقة .

وجاء السراى فى ضحوة النهار اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبر الخديو أن الحصون قاومت أشد مقاومة ، وأن بعض البوارج الانجليزية أصيبت بأضرار جسيمة ، وكان يقص هذا النبأ وعلام السرور بادية عليه ، على أن الأنباء الحقيقية ما لبثت أن بلغت الخديو بعد الظهر ، ومضمونها أن القلاع تهدمت أو كادت ، ولم يعد فى وسعها أن تقاوم ، فأرسل يستدعى عرابى ويسأله عن جلية الموقف ، فجاءه فى نحو الساعة السابعة مساء وتبادل وأياه عبارات تدل على مبلغ ما يحمل كل منهما

١ — استجواب عرابى أمام لجنة التحقيق — مصر للنصرين ج ٧ ص ١٦

للاخر من البغض وسوء الظن ، إذ سأله الخديو عن نتيجة الحرب في ذلك اليوم ، فأجابه مندبهشاً من تجاهله وقال : واعجباً ! كيف ان افندينا يجهل إلى الآن ما كان ! فاستاء الخديو من هذا الجواب وقال لمرابي كل العجب منك أنت ، انك لم تكتب إلى الآن تقريراً عما حصل حلة كونك وزيراً للجهادية ، قص عليه عرابي ما كان من تهمد الحصون وقال : لم يبق في الاستطاعة أن نحاول الدواعي ، ولم يبق لنا الا الانتحاء إلى تدابير أخرى ، أو تتساهل مع الاميرال ، فطلب منه الخديو أن يقدم له تقريراً مفصلاً عما حدث في ذلك اليوم ، فأجاب عرابي إنه لا يستطيع ذلك ، وكان درويش باشا حاضراً هذا الحوار ، فأبدى تعجبه من جواب عرابي ، ولامه ، وقال له كيف تجسر على مثل هذا الجواب وقد أقسمت من زمن غير بعيد أن تخضع للخديو وتمثل لأوامره ، فلا شك ان خسارتك كان نتيجة سوء تصرفك ومخالفتك لما نصحت لك أن تفعل باجابة الاميرال إلى ما طلب ، فلزم عرابي الصمت ^(١) ، واجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديو وحضره عرابي وقرر رفع العلم الأبيض (راية التسليم) على الحصون اذا استأنف الانجليز الضرب في اليوم التالي (١٢ يولييه) ^(٢) ، وقرر أيضاً إرسال طلبه باشا عصمت إلى الاميرال في الغد ليخبره في وقف القتال ، وعاد عرابي من سراي الخديو إلى الاسكندرية وأبلغ قرار الهدنة إلى اسماعيل بك صبري قومندان الحصون في طاية أطه ، وقضى الليل في ثكنة باب شرقى بصعبه طلبه باشا .

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٩ — (٢) استجواب عرابي . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٧ . واستجواب اسماعيل راجب باشا — المرجع ذاته ص ٥٢

استئناف الضرب

يوم ١٢ يولييه سنة ١٨٨٢

ظلت بوارج الاسطول مستقرة في مراكزها ليلة ١٢ يولييه ، وفي الصباح استأنفت البارجتان (انفسبل) و (تمرير) الضرب في الساعة العاشرة والدقيقة الاربعين موجهة قنابلها الى طاية (قايتباى) وطاية (الاسبتالية) ، فرفعت الاعلام البيضاء على وزارة البحرية (الترسانة) وعلى حصون قايتباى والأطه ورأس التين إيذانا بطلب الهدنة ، والكف عن القتال من جانب الحصون ، فوقف الضرب ، وذهب طلبه باشا عصمت لمحاربة الاميرال سيمور طبقا لقرار مجلس الوزراء ، فنزل الى الميناء يصحبه أنيس بك باشمهندس اليخت الخديوى « المحروسة » بصفة مترجم وصعد الى المحروسة ، وهناك التقى بمندوب من طرف الاميرال سيمور ، فسأله المندوب ماذا يريدون من رفع الاعلام البيضاء ، فأجابه ان الخديو كلفه بإخبار الاميرال « ان الطواوى تخربت والمدافع التى كنتم ترغبون نزولها نزلت ، ولم يحصل بيننا وبين حولة انجلترا ما يخل بالملاقات الودية وعلى ذلك نريد التكلم فى ابطال الضرب » (١) فأجابه المندوب ان الاميرال يطلب أن يرخص لجنوده من البحارة فى النزول الى البر واحتلال ثلاث قلاع وهى : العجمى والدخيلة والمكس ، والا استأنف الضرب فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم ، فذهب طلبه باشا الى الرمل ، وأبلغ الخديو بما جرى فى مقابلته مع مندوب الاميرال ، وقال انه لم يجب الاميرال الى ما طلب واعتذر بأن الوقت الذى حدده للجواب لا يكفى ليصل الى سراى الرمل ويسأل الخديو عن رأيه فى هذا الطلب ثم يعود بالجواب ، وأنه سأل الاميرال مهلة أكثر من هذه فأبى ، فجاء يعرض الأمر على الخديو ، ففقد مجلس فى السراى حضره من

(١) استجواب طلبه باشا عصمت — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٠

تيسر لم الحضور من الوزراء والذوات في هذا الوقت العصيب ، وكان عرابي ضمن من حضروه ، وقرر بأن يكون الجواب على ما طلبه الاميرال أنه لا يحق لمصر أن ترخص لجنود أجنبية بالنزول الى البر ، وعهد الى طلبه باشا عصمت وعبد الرحمن بك رشدي وزير المالية وتيجران بك سكرتير مجلس الوزراء ابلاغ هذا القرار الى الاميرال سيمور ، فذهبوا الى الميناء ، ولكنهم لم يجدوا الضابط الذي ندبه الاميرال للمخبرة ، وكان قد عاد الى بارجته بحجة انتهاء الموعد الذي حدده من قبل لطلبه باشا ، ولم ينزلوا الى البحر إذ لم يجدوا عساكر بحرية ولا مراكب تنقلهم الى بارجة الاميرال وعادوا أذراجهم متفرقين ، ويقول تيجران بك ان طلبه باشا عند ما وصل الميناء امتنع عن النزول الى البحر خوفا من أن يصيبه مكروه من الانجليز ، وسواء كان هذا سبب رجوعهم أو أنهم لم يجدوا من ينقلهم الى بارجة الاميرال سيمور فأن رسالتهم اليه كانت عقيمة لا تجدى نفعا ، واعتبر الاميرال سيمور تأخير الرسل عن الحضور اليه رفضا لاطاليه ، فأمر باستئناف الضرب في نحو الساعة الرابعة مساء ، فأطلقت المدرعة (افنسيل) قنبلة على قلعة المكس ، فلم تجاب القلعة ، ورفضت الاعلام البيضاء ثانية على الطوابي ، فوقف الضرب من جانب الاسطول ، وظلت البوارج واقفة موقف القتال حتى الساعة السادسة مساء ، وأرسل الاميرال سيمور السفينة هليكون (Helicon) الى الميناء لاستئناف المفاوضات ، فلم يجد ضابط المخبرة أحدا في الميناء ، وعاد حيث أنهى الى الاميرال أن المدينة تبلى كأنها أخليت .

الحالة في العاصمة أثناء الضرب

اضطربت القاهرة حين علمت بنشوب الحرب ، ولم تصلها أخبار صحيحة عن حالة الضرب ، أما الحكومة فأنها كانت لا تديع إلا أخبارا سارة معظمها مكذوب أو لا يدل على حقيقة الموقف ، وقد نشرت الصحف صورة التفراف المرسل من

عراي الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحرية فى يوم الضرب وهذا نصه :
« قد اشتملت الحرب بيننا وبين الانجليز فى الساعة الثانية عشرة صباحا (الساعة
السابعة بالحساب الافرنجى) من هذا اليوم ، والقوة بالله ، فارسلوا برنجى ألى طوبجية
واجروا اللازم فى تشهيل إرسال العساكر » (١) .

ونشرت الوقائع المصرية فى اليوم ذاته تلفراف واردا من عراي هذا نصه :
« الحالة جيدة وقد شوهدت حريقه فى مراكب الانجليز » ، والتلفراف كما ترى
مكذوب من أوله الى آخره ، فلا الحالة جيدة ، ولا شبت حريقه ما فى مراكب
الانجليز ، وقد طلب وكيل الحرية الى وزارة الداخلية التنبيه على الصحف بأن
لا تنشر شيئا من أخبار القتال إلا ما يقره ديوان الجهادية (وزارة الحرية) ، وبذلك
انحصرت الأخبار فيما تذهب به وزارة الحرية من بيانات .

على أن الحالة لم تكن تحتل الكتمان ، فان نتيجة الضرب كانت مريعة ملموسة
فى الاسكندرية من الساعة الحادية عشرة صباحا ، وانتقلت منها الانباء الى العاصمة
والاقاليم ، ولم يكن ثمة وسيلة لاذاعة ما يناقضا ، فنشرت الحكومة صورة تلفراف
وارد من عراي فى غروب يوم الضرب ، وهذا نصه : « حصل اطلاق المدافع من
المراكب وصار مقابلتها من الطوايى بكمال الهمة من أول الساعة واحدة من النهار
لغاية الساعة ١٠ ، وبمدها امتنع الضرب من الجهتين » .

وفى اليوم التالى (١٢ يولييه) ورد تلفراف من عراي الى وكيل الحرية يقول فيه :
« انه لم يحصل ضرب فى هذا اليوم سوى مناوشة خفيفة وهى ضرب أربعة مدافع
من المراكب الانجليزية ومقابلتها بمنلها من الطوايى وبعد ذلك أبطلت المحاربة
من الجهتين » (٢) .

فهذه البيانات تدل فى ذاتها على المزعة ، لأنها لم تتضمن الاخبار عن نتيجة

(١) الوقائع المصرية عدد ١١ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ يولييه سنة ١٨٨٢

الضرب وهل كان « امتناع الضرب » على حد تعبير عرابي هزيمة أم نصرا ، فهذا
الابهام كان .فهوما منه المني الاول لأنه لو كلف الامتناع للتصير لعلطن
عراي بذكره .

اعلان الأحكام العرفية

وقد أعلنت الاحكام العرفية في البلاد ابتداء من يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢
وأرسل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء بذلك تلغرافا الى جميع المديريات
هذا نصه :

« حيث ابتدأت الحرب بيننا وبين الانجليز فبمقتضى القانون تكون الادارة
تحت أحكام العسكرية والخيول والبغال الموجودة جميعها بالمديريات والمحافظات
ترسل لديوان الجهادية بأثمان مواهقة على الجهادية فليسرع بالمبادرة في ارسالها » (١)

حصار العرايين سراي الخديو

علم العرايون بما قوبلت به أنباء الضرب من السرور في السراي الخديوية ،
فاشتد حنقهم على الخديو وساورتهم فكرة الانتقام منه ومهاجمة سرايه بالرمل
والقبض عليه ، وبلغ الخديو ذلك ، فاشتد خوفه وقلقه لأنه لم تكن معه قوة
من الجيش تخلص له أو تدافع عنه ، وزاد في قلقه أنه في صباح يوم الاربعاء ١٢ يوليه
سنة ١٨٨٢ وقد على السراي نحو خمسمائة رجل من عرب البحيرة ، فلما سئلوا عن
سبب قدومهم أجابوا بأنهم عبيد الخديو وانما جاءوا لتجديته وتأييده ، وبعد ذلك
رجعوا من حيث أتوا ، وفي اليوم ذاته (١٢ يوليه) وقد على السراي نحو أربعمئة
من فرسان الجيش المصري بقيادة البكاشي محمد منيب وكتيبة من المشاة أقدم اليها
سليمان سامي داود قائد الألای السادس (وهو بذاته الألای الذي

تسبب في حرق المدينة كما سيحىء) وضربوا الحصار على السراى بأن أقاموا نطاقا (جنزيرا) حولها بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج منها أو يدخل إليها فانزعج الخديو من محيىء هذه القوة وتوجس خيفة منها ، فأرسل من يسأل الجند عن قصدهم ، فأجاب مقدمهم أنهم مأمورون بالمحافظة على السراى ، فلم يطمئن الخديو لهذا الجواب إذ كان لديه الحرس الكافى من قبل ، وأفضى البكباشى محمد منيب إلى بعض رجال السراى أن الغرض الحقيقى من محيئها هو القبض على الخديو وإرساله الى القاهرة خوفا من التجائه الى الانجليز .

وأوفد الخديو سلطان باشا رئيس مجلس النواب وحسن باشا الشريعى وزير الاوقاف وسليمان باشا اباضه وزير المعارف الى عرابى حيث كان بقتلاق باب شرقى ليسأله عن جليلة الامر ، ويطلبوا منه رفع الحصار ، وأخذ الخديو يستعد للدفاع عن السراى بمن بقى معه من الحرس الموالين له والخدم والاتباع ، وتظاهر عرابى للباشوات الذين جاءوه أنه لا يعلم بأمر الحصار ولم يأمر به ، وأوفد طلبه باشا عصمت الى السراى الخديوية لرفضه ، فجاء طلبه باشا يصحبه الباشوات فصرح للخديو أن رئيس الجند الذين جاءوا السراى قد أخطأ فيما فعل ولم تكن مأموريتهم عمل شئ . حول السراى .

وقال الخديو لطلبه باشا « لماذا أحضرتهم هؤلاء العساكر وحاصرتهم السراى بهم هل أنتم خائفون أنى أهرب ؟ » فأجابه طلبه باشا « انه لا يقال ذلك عن سيد البلد » وقبل يده وطلب منه الصفح ، وأكد له أنه لم يكن يعلم بذلك الحصار ، وسأل الخديو عن عدد الجند اللازم ابقاؤهم ، فأجابهم : انه لا يريد سوى الفرسان والعساكر الذين كانوا أصلا موجودين ، أما الذين حضروا فى ذلك اليوم فلا لزوم لهم (١) ، ويقول طلبه باشا انه بعد عودته من سراى الرمل قابل عرابى وسأله عن أمر وضع السكردون ولائى سبب ، فأجابه ان سليمان بك سامى قائد الاى السادس

هو الذى أجراه (١) ، وتدل هذه الملاحظات على أن حصار السراى كان أمرا صحيحا مدبرا ، وأن زعماء الرايين لم يرجعوا عنه ويأمروا بك الحصار إلا بعد وساطة الباشوات الموالين للخديو ، ولا مراة فى أن هذا العمل كان خاليا من الحكمة والكياسة ، فليس من حسن السياسة ولا من الجائز معاداة الخديو الى هذا الحد فى ذلك الوقت العصيب الذى اشتبكت فيه البلاد فى حرب شعواء مع دولة قوية كإنجلترا ، فان هذا الوقت جدير بأن تتحد فيه القلوب وتتضام الصفوف ، لا أن توغر الصدور بمثل هذا العمل الجنونى ، ولكن هكذا زين الفرور للرايين أنهم يستطيعون قهر الخديو والإنجليز معا .

وقد أدرك عرابى خطورة هذه الحركة فاصدر أمره فى مساء ذلك اليوم الى الجند المحاصرين للسراى بالحضور اليه فانسحبوا من حول السراى وتخلف عنهم البكباشى محمد منيب أفندى ومعه ٢٥٠ من الجنود فبقى ولم يخضع لامر عرابى ، وأقبل على الخديو هو ومن معه من الجند وأعلن ولائه له وأقسم بأنه يموت بين يديه وأن يدافع عنه حتى آخر نفس من حياته ، وحذا الجند الذين معه حذوه ، فهدا روع الخديو قليلا .

حريق الاسكندرية

١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

استيقن الرايون فى اليوم ذاته (١٢ يوليه) أن الإنجليز لابد محتلون الاسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر عزهم على الانسحاب من المدينة ليستمدوا للمقاومة فى الداخل ، وكان الاحكم أن يقاوموا نزول الجنود الإنجليزية الى البر بأن يوزعوا جزءا من قواتهم للرابطة على الشواطىء ومنع دسو التوارب المقلدة

(١) استجواب طلبه باشا - المرجع السابق

الجنود الانجليزية ، فانهم بذلك يعطون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لان الاسطول الانجليزي لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر ، وكانت قوته قاصرة الى ذلك الحين على جنوده البحارة ولم يكن عددهم يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن في استطاعتهم أن يتغلبوا على حامية الاسكندرية ، وكان في مقدور الحامية أن تصدم عن النزول الى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول ، ولكن الرايين لم يفعلوا شيئا من ذلك لانهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال ، فاثروا الانسحاب من الاسكندرية ، ورأوا أن يندفعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة واستقرارهم فيها ، فأمر سليمان سامي داود قائد الالاي السادس جنوده باضرام النار في المدينة لكي يحول الحريق حون نزول الانجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لرحلهم ، فشبّت الحرائق الهائلة يوم الاربعاء ١٢ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وبدأ اضرام النار في نحو الساعة الثانية بعد الظهر وأخذ يمتد حتى صارت الاسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها الى اليوم التالي ، وكان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عبقيا يدل على الجهل بالخطط الحربية ، لانه لم يعطل نزول الجنود الانجليزية الى البر فقد نزولوا في صبيحة اليوم التالي (١٣ يولييه) ، واشترك في الحريق بعض الاوروبيين وبخاصة من الاروام والمالطيين الذين بقوا في المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا أيضا في النهب (١) ، ويقول جون نينيه ان الحرائق الاولى شبت في الاحياء الالهية من قتال الاسطول الانجليزي يوم الضرب ومن فعل بعض الاوروبيين الذين بقوا في المدينة بقصد النهب ، وبعض الاشقياء الذين اطلق سراحمهم من سجن البحرية (الترسانة) ، أما في الاحياء الاوروبية فهي من عمل عربان أولاد على الذين كانوا مجتمعين حول البلد يعاونهم حمض عساكر الرديف وبعض الاروام ، ثم بعض أصحاب الدكاكين من الاجانب

من قسودوا المصموم على تعويضات ، وقد ساعد على شبوب الحرائق اهمال الحكومة والخذيو الذين غادروا المدينة ، دون أن يتخذوا أى احتياطات لوقايتها من الحريق ، وكان هذا الحريق على غير رأى عرابي والوزراء ، فافرد باحدائه سليمان داود قائد الالاي السادس الذي كان مشهورا بالتهور والحق وكان يعتبر نفسه عرابي آخر بالاسكندرية ، وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الاسكندرية إلا بعد أن يجعلها خرابا ، وهذا يدل على تشعب آراء العرايين وعدم وجود وحدة في قيادتهم ، لان عملا خطيرا كحريق الاسكندرية ما كان يجب أن يعمل إلى إذا صدرت به الاوامر مجمعة من قيادة الجيش ، ولكن الواقع أن عرابي لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم يستطع أن يمنعه .

انسحاب العرايين واحتلال الاسكندرية

استقر رأى عرابي وصحبه على الانسحاب من الاسكندرية ثاني يوم الضرب ، فاختد الجيش يخايها يوم الاربعاء ١٢ يولييه ، وفي مساء ذلك اليوم غادرها عرابي ووصل الى (حجر النوائية) على ترعة المحمودية بعد الغروب وقضى الليلة هناك ، وفي الصباح ركب رافعا سار به في الترعة حتى وصل به إلى (عزبة خورشيد) ومنها إلى (كنج عثمان) بالقرب من كفر الدوار ، وهناك أمر بإنشاء الاستحكامات ، فباشر محمود باشا فهمي ومحمد بك شكرى بتخطيط هذه الاستحكامات ، وهي التي اتخذها الجيش المصري معسكرا له ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار ، واتخذ عرابي عزبة (كنج عثمان) مقرا لقيادة الجيش ، وفي صباح يوم ١٣ يولييه تحقق الأميرال سيمور انسحاب العرايين وأنه لم يبق منهم أحد في المدينة فأنزل كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراي رأس التين وشبه جزيرة رأس التين

عودة الخديو إلى سراي رأس التين

وفي صباح ذلك اليوم (١٣ يولييه سنة ١٨٨٢) جمع الخديو من بقى إلى جانبه

من الامراء وكبار الموظفين والدوات واستشارهم في أى موقف يقف ازاء احتلال الانجليز المدينة ، وهل يقاومهم أو يسلمهم ، وكان هو يعيل إلى التسليم ، فكان من رأى درويش باشا أن ينتقل إلى بنها ثم إلى السويس ، وارتأى غيره أن يقصد إلى العاصمة ويمتنع فيها ، وكان هذا هو رأى الصواب ، إذ لا يليق بحاكم البلاد الشرعى أن يبقى في المدينة التي وقعت في قبضة الاعداء ، أما الخديو فقال « ان أهم الامور (في نظره) أن يجعل الاميرال سيمور على علم بأمرنا إذا أمكن لنا ذلك » ، ومعنى ذلك أنه أراد الاتصال به والانضمام إلى جانبه ، وقد عهد إلى زهراب بك أن ينزل إلى البحر ويخبر الاميرال بهذا العزم ويلفخه أن الخديو اعتزم الحضور إلى سراى رأس التين إذا كان القصر سالما لم يهدم .

فذهب زهراب بك بهذه الرسالة إلى الاميرال ، وفي الساعة الاولى بعد الظهر عاد واخبر الخديو انه بلغ رسالته الى الاميرال وأوف هذا أمر باقامة الحرس الكافي في جهة ديوان الحرية ليكون الخديو بآمن إذا حضر إلى رأس التين ، وفي الساعة الثانية بعد الظهر أوفد الخديو تيجران بك إلى الاميرال يخبره بأنه قادم إلى سرلى رأس التين بعد ساعة ، وفي الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم (١٣ يولييه) وصل الخديو إلى سراى رأس التين ، فاستقبله الاميرال سيمور بساحة السراى ومعه بعض الضباط الانجليز ، وفرقة من جنوده ، ومن ذلك الحين ظهر انضمام الخديو إلى جانب الانجليز ، واقلب الموقف اقلابا محزنة ، إذ انقسمت البلاد تجاه العدو إلى معسكرين ، أحدهما موال للاحتلال ، وهو معسكر الخديو ، والآخر معسكر الثورة وقد انضمت اليه غالبية الامة ، ولكن هذا التخاذل كان له أثره في الفوز الذى أدركه الانجليز .

وفي المساء جاء السراى بعض وكلاء الدول قادمين من السفن التى نزلوا اليها قبل الحرب وهنأوا الخديو بسلامته .

ونزل إلى البر بعض البحارة الامريكان والروس واليونان من السفن الراسية في الميناء بقصد المساعدة على اطفاء الحرائق التى شبت في الاسكندرية ، ولكن

الاميرال سيمور أصدر أمره اليهم في مساء ١٥ يولي، ثم في ١٦ يولي بالانسحاب من المدينة إذ لم يعد لوجودهم بها حاجة لان قوته كافية لاجادة النظام ، فعادوا جميعا إلى السفن ، ولم يبق يوم ١٧ يولي حتى لم يبق منهم أحد ، وبذلك حالت السياسة الانجليزية حون أن يكون احتلال المدينة دوليا وجعلته انجليزيا بحثا .

هجرة الاهلين من المدينة

فجائع الهجرة

لما تحقق الاهلون يوم الضرب فوز الاسطول الانجليزي وهزيمة القلاع وحماتها واستيقنوا قرب نزول الانجليز إلى المدينة أخذوا يهاجرون منها قاصدين داخل البلاد وبدأت الهجرة في مساء ١١ يولي، فخرج الناس إلى الحطة أفواجا وهم في حالة ذعر وفزع ، وركبوا القطارات التي اعدت لهم بجانا وأخذت تنقلهم إلى المدن الواقعة على الخط الحديدى ، ثم استمرت الهجرة في الايام التالية ، وكانت أكثر ما تكون يوم ١٢ يولي إذ وزع العراقيون منذ فجر ذلك اليوم رسلا في أحياء المدينة يوعزون إلى الاهالى بالرحيل عنها على الفور ، وكان العراقيون قد استقر عزمهم على الانسحاب من المدينة واعتزم سليمان سامى داود اضرام النار فيها فأرأوا أن يجلو الاهالى عنها في ذلك اليوم ، وحرص سليمان سامى جنوده على نهب ما تصل اليه أيديهم قبل الانسحاب ، فاجتمعت أهوال الحريق إلى فظائع النهب وفجائع الهجرة ، فكان ذلك اليوم وماتلاه مما تشيب له الولدان ، وبلغ عدد المهاجرين من الاهلين ١٥٠ ألفا ^(١) هاموا على وجوههم إذ كانوا يخرجون من ابواب المدينة لا يدرون إلى أين يذهبون ، فمنهم من قصدوا إلى العاصمة ، ومنهم من ساروا مشيا على جسر ترعة المحمودية ، ومنهم من قصدوا إلى جهة اذكو ، ومنهم من كانوا كثيرى العيال فكثروا على جسر المحمودية أو في الملاحه ، أما المرضى والحوامل الذين لا يستطيعون السير فقد تركهم آثارهم

(١) احصاء نينيه في كتابه (عراقي باشا) ص ١٨٢

الاسكندرية فمات كثير منهم لعدم وجدانهم من يعتنى بهم (١)، وافرقت المهاجرون في البنادر والارياض والقرى وذهبت افواج منهم الى العاصمة في حالة تفتت الابدان ومنهم كثير من الضعفاء والايامى والاطفال

وقد شاهد جون نينيه جموع المهاجرين في طريق كفر الدوار وهم في حالة بؤس شديد وكانوا يلعنون توفيق وعرابى والانجليز (٢)، ووصف الشيخ محمد عبده فجائع الهجرة وصفاً مؤثراً قال فيه :

«نحو مائة وخمسين الفا من السكان مجردين من كل شئ أخذوا في الحركة لغير قصد ولا لماوى ، الموت والفزع ملء نفوسهم ، على شطوط المحمودية الى دمنهور وجسر السكة الحديد من دمنهور الى القاهرة

كانت المهاجرة تكون خطوطا سوداء تارة عريضة وأخرى رقيقة ، متحركة في كل جهة ، أشبه بسلسلة انسانية طويلة ، هنا ينزلون ، هناك يمشون يبطء ، لا وقاية ولا عيش ، على طرفى تضاد مع مماء صافية وأرض خضرة نضرة»
وقال أيضا :

«أما الهاربون فكانوا كالأعاصير أو كماء انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم بعض مزدحمين متراكمين ، في حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ماخف حمله من أمتعتهم : حيوان ، اثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى مض المفروشات التى لا قيمة لها

«في هذه الحالة — حالة شعب طرد من بيته — كان الحر شديداً ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحن عن اولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض ، يتضاربن ، فى اخلاط لا يمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع ، بعضها ساقط فى المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بنجل ، بعضها

(١) عن تقرير لمصطفى بك صبحى مأمور الدائرة البلدية — مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٨٩ (٢) جون نينيه — عرابى ص ٢٠٢

جنير خيل - روانخ شى اللحم - صباح على المارة : الخبز ١ الخبز ١ « (١)
وقد آوت الحكومة المهاجرين وخصصت لسكنائهم مدرسة المبتدئان بالناصرية
ورقت لهم ما يحتاجون اليه من المأكل والملبس ، وتحركت عواطف الانسانية والحمة
الوطنية في نفوس الخبيرين في العاصمة والاقاليم فآكروا وفادة المهاجرين وآووم في
دورهم وواسوم وانزلوم منازل الرحب والسعة وتبرع لهم أهل البر في مختلف الجهات
بما جادت به نفوسهم فحققوا عنهم مصائب الهجرة قدر ما يستطيعون

رحيل درويش باشا

لم يطل بقاء درويش باشا في الاسكندرية طويلا بعد احتلالها ، فقد رحل عنها
نهائيا عائدا إلى الاستانة يوم ١٩ يولييه (٢) ، وكان سفره منها فجأة حتى لم يكديشعر
به أحد ، وهكذا ترك البلاد في أشد المحن بعد أن أخفقت مهمته شر أخفاق ، فقد
جاء ليعيد النظام إلى نصابه ويصلح ذات البين بين الخديو والرايين فانهت مهمته
بضرب الاسكندرية واحتلال الانجليز أرض مصر ، وغادر البلاد دون أن يترك له
فيها صديقا أو عملا صالحا يذكر له بالخير .

الفن في طنطا والمحلة

كان لضرب الاسكندرية أثر سيء في البلاد ، فانهز الغوغاء في بعض مدن الوجه
البحري فرصة اعتداء الانجليز على المدينة لينتقموا من الاوروبيين الساكنين في
تلك البلاد .

وقعت هذه الحوادث المحزنة في طنطا يوم الخميس ١٣ يولييه بتعريض مهاجري

(١) تاريخ الاستاذ الامام السيد محمد رشيد رضا ج اول ص ٢٥٢ و ٢٥٣

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ - وثيقة رقم ٢٢٤

الاسكندرية ، فاعتدى بعض الاهالى على الاوروبيين وقتل من هؤلاء نحو ثمانين . (١)

وقد ساعد على وقوع هذه الحوادث إهمال مدير الغربية ابراهيم آدم باشا الذى تمارض فى هذا اليوم ولزم داره ، وإهمال وكيل المديرية محرز بك ، وكان من عواقب هذا الإهمال أن اشترك فى القتل بعض خفراء المديرية .

ووقع مثل هذا الاعتداء فى المحلة الكبرى اذ قتل فيها من الاوروبيين تسعة ، منهم ستة من الاروام ، وبذل المرحوم احمد منشاوى باشا أريحية تذكر له بالخير فى إيواء الاوروبيين والمسيحيين وحمايتهم من اعتداء الأهلىين ، وبلغ عدد من آوأم فى داره ثلثائة ، وظلوا فى رعايته حتى انجلت الفتنة . (٢)

والحق ان عرابى حين بلغته هذه الحوادث استاء من وقوعها استياء شديدا ، وبذل كل ما فى وسعه لمنع تكرارها ، ويقول فى مذكراته المخطوطة انه لما باخه حصول هذه الحوادث أرسل فرقة من الجند الى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وفرقة أخرى الى شبين الكوم بقيادة على باشا فهمى لصيانة الأمن ، وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون السفر إلى الاسماعيلية والى بور سعيد مجانا ، وأمر بالقبض على ابراهيم آدم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمى مدير المنوفية وأرسلها إلى القاهرة لمحاكمتها بالمجلس الحربى ، وفى مذكراته أيضا أنه كاد يقع مثل هذه الحوادث فى الفيوم لولا ما أبداه مديرها يعقوب بك صبرى من الحزم والهمة اذ أراد أحد المهيجين أن يحدث فتنة فى عاصمتها فأمر بالقبض عليه فلم يسعه إلا الهرب (٣)

(١) أشيل بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ١٧١

(٢) جون نيفيه : عرابى باشا

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة . ص ٣٦٥

أما القاهرة فلم يحصل فيها أى اعتداء على أحد من الأوروبيين أو المسيحيين وذلك بفضل يقظة محافظها الميرالاي إبراهيم بك فوزى .

استقالة الوزير البريطاني برايت

احتجاجا على الضرب

احتملت وزارة المستر جلاد ستون الذى يلقبونه شيخ الاحرار فى انجلترا تبعة ضرب الاسكندرية غير مبالية بحقوق الأمم ولا بالمهود والمواثيق التى قطعها على نفسها ، وقد أبى المستر جون برايت John Bright أحد أعضاء الوزارة البريطانية أن يقر هذا الاعتداء فأستقال احتجاجا عليه ووصف الضرب بأنه « انتهاك صارخ للقانون الدولى وقانون الاخلاق » .

واعترض السير وفريد لاوسن Sir Wilfred Lawson أحد النواب الاحرار فى مجلس العموم يوم ١٢ يوليه على الضرب قائلا انه « فظاعة دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والاجرام » ، ولكن الوزارة الانجليزية تؤيدها أحزاب البرلمان مضت فى سبيلها لاتلوى على شئ من هذه الاعتراضات .

قائىر ضرب الاسكندرية

فى اوروبا

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة الاسكندرية قبل الضرب ، فبارحها مساء ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه ، ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ما تشاء وتعتدى ذلك الاعتداء الفشوم على المدينة فتلك حصونها وتهدم مبانيها وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدى حراكا ، قابلت فرنسا هذا الاعتداء الوحشى بالجمود ، ولو أرادت منه لكان لها من مركزها

الممتاز في المسألة المصرية ما يحول دون وقوعه ، وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى ، فانها ظلت جامدة لا تحرك ساكنا أمام هذه المأساة ، ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوروبية كاليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوروبية وتوعدت وأندرت المعتدى بالضرب على يده ، ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبث نداء تركيا في تأديب الثوار اليونانيين وما فعلته أوروبا اذ ائتمرت بأسطولها فأحرقتة غدرا وخيانة في نافارين سنة ١٨٢٧ ، وليس يخفى كذلك موقفها حيال تركيا كلما كان يجد خلاف بينها وبين أمم البلقان ، فانها كانت سرعان ما تأخذ بناصر تلك الأمم وتحميها من بطش الأتراك ، ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك في عهد محمد علي الكبير وائتمرت بها وأهضمت المزايا التي نالتها بمجد السيف ، أما في سنة ١٨٨٢ فقد تركتها فريسة لبطش الانجليز دون أن تحرك ساكنا ، وليس من العسير علينا أن نفهم سبب هذا التباين في المعاملة ، فرجعه الى أن أوروبا لا تنتظر الى مصر بالعين التي تنتظر بها الى الأمم الغربية ، ولا تراها جذيرة بالعطف الذي جبت به أمثال اليونان وبلغاريا ، وبما يدلك على مشاركة أوروبا لانجلترا في مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ أنه لم يكد الجيش الانجليزي ينتصر على العراقيين في واقعة التل الكبير حتى بادر المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا بلندن الى مقابلة اللورد جرافيل Granville وزير خارجية إنجلترا وهناك باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار ، وكان جواب جرافيل على تهنته « ان واقعة التل الكبير هي انتصار أوروبي ، ولو انهزم الجيش الانجليزي لكان ذلك كارثة على كل الدول التي تحسب حسابا للتعصب الاسلامي » . (١)

وقد هتأ المسيو دكلرك Duclerc رئيس وزارة فرنسا السفير البريطاني في باريس

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ — ٨٣ وثيقة رقم ٦٤

بهذه الواقعة قائلاً ان انتصار الانجليز على العرب في مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا في تونس والجزائر (١)

قوبل نبأ الضرب في مؤتمر الاستانة بالفتور والجود ، ولم يكن المؤتمر قد انقض بعد ، ولو كانت الدول الاوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل في المؤتمر يحفزها الى وضع حد لهذا الاعتداء ، ولكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبد أى اعتراض على انجلترا في قضها عهودها ، وخاصة عهودها في ذلك المؤتمر ، ولم يكن لهذا الاعتداء أى أثر فعلي في نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الاوروبية الكبرى في الاستانة ، وكل ما فعله مندوب روسيا أن فض يده من المؤتمر وامتنع مؤقتا عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبى لا يمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره

وفي ١٥ يولييه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية وتحرك الى دعوة تركيا لارسال جيش عثماني الى مصر تنفيذا لقراره الذي أصدره في جلسته السابقة (٦ يولييه) ، ولم يكن قد أبلغه اليها من قبل ، ورضى السلطان (أخيرا أيضا) بالاشتراك في المؤتمر للمباحثة في اقرار الوسائل الكفيلة باعادة الأمور إلى نصابها ، بدأت اذن تركيا تشارك في المؤتمر بعد أن أصبح لاعمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية في ١٩ يولييه تبلغه أنها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الاوقاف ، فحضرا جلسة ٢٤ يولييه (الجلسة العاشرة) وتولى سعيد باشا رئاسة المؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة التي انعقد المؤتمر في عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ ارسال جنود الى مصر (٢) ، وبعلمة ٧ اغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التي قررها المؤتمر في ١٥ يولييه .

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى ، إذ لم تكن تركيا قد أعدت جيشا ما ،

(١) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٣٣

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ — ٢ . وثيقة رقم ٢٤٢

وأبطلت في اغاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة العرايين ودخول الانجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثماني الى مصر .

مؤتمر الاستانة وقناة السويس

وكل ما عني به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ في حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء ، وذلك بناء على ما تظاهرت به إنجلترا من الخوف على القناة أن يسدها العرايون بعد ضرب الاسكندرية ، وكان هذا الخوف مع الأسف لا محل له ، لأن عرايى لم يفكر جديا في سد القناة ، إلا بعد احتلال الانجليز الاسماعيلية اى في ٢٠ اغسطس ، ولكن إنجلترا بادرت بمبادلة الدول تخوفها من هذه الناحية لكي تتنحل لنفسها حق حماية القناة اذا لم تتفق الدول على حمايتها دوليا .

وقد عرض سفير إنجلترا وفرنسا في المؤتمر بجلسة ١٩ يوليه رأى حكومتهما في أن يكمل المؤتمر الى من يختار من الدول حماية القناة اذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ، فاتفقت إنجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما في المؤتمر بأنهما مستعدتان عند الحاجة الى حماية القناة ، وقد صرح السفيران بذلك في جلسة المؤتمر الحادية عشرة التي انعقدت يوم ٢٦ يوليه ، فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا ما ، وقد أبلغ الباب المالى أعضاء المؤتمر في ٢٤ يوليه ثم في ٢٧ منه أن جنوده على أهبة السفر الى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ، ولكن بلاغه لم يقتزن بأى عمل ، وعرضت وزارة المسويدي فريسينيه على البرلمان الفرنسى فتح اعتماد لاعداد القوات الكفيلة بحمل القناة في مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيه ، ولكن البرلمان قرر في ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب ، مما أدى الى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التي خلفتها ^(١) الى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على قرار البرلمان ، فكان هذا القرار من فرنسا اعلانا بنفض يدها بل بأفلاس سياستها

في المسألة المصرية ، والسبب الذي حدا بالبرلمان الفرنسي الى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا في وقت كانت تخشى فيه على كيانها في القارة الأوروبية من تحفز المانيا ، فهو نفس السبب الذي حدا بالوزارة الفرنسية الى الاحجام عن مشاركة إنجلترا في تدخلها الحربي حين عرضت عليها ذلك في يولييه سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية ، وفي الوقت الذي أصدر البرلمان الفرنسي هذا القرار قرر البرلمان البريطاني في ٢٧ يولييه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ صوتاً ضد ٢١ صوتاً أى بأغلبية تشبه الاجماع ، وبلغ الاعتماد الذي قرره ٢٣٠٠٠٠٠ جنيه .^١

يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر ، بل كل ما همه وشغل باله أمر قناة السويس ، وقد انتهى من مباحثاته العقيمة الى ترك الانجليز يتصرفون كما تهوى أطماعهم الاستعمارية .

إخفاق المؤتمر

اجتمع المؤتمر للمرة الاخيرة يوم ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت في داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العراقيين ، فلم يجد المؤتمر عملاً يشغله سوى تأجيل انعقاده الى أجل غير مسمى ، ولم يجتمع بعدها اذ كانت قوات الانجليز قد تغلبت على العراقيين ، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر دون أن يعمل عملاً ما في صون حقوق مصر ورد عادية الانجليز عنها ، وأخفق إخفاقاً جليلاً بضرب الأمثال في المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والاخلاص .

اعلان العداء

بين الخديو وعراقي باشا

أسلفنا أن الخديو عاد الى سراي رأس التين يوم ١٣ يولييه سنة ١٨٨٢ واستقبله

بها الاميرال سيمور ، ومن يومئذ قرن مصيره باقتصار الانجليز واستقرار أقدامهم في البلاد ، وانحاز اليهم انحيازاً تاماً ، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم ، أما عرابي فقد قرر الانسحاب مع الجيش الى كفر السوار لاقامة خط الدفاع وصد الانجليز عن الزحف داخل البلاد .

وقد تربص الانجليز في الاسكندرية حتى عمدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الامداد التي جاءتهم من انجلترا ، وأخذوا في الايام الاولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخدو ونفوذه الشرعى ، وأذاع الاميرال سيمور يوم ١٧ يولييه منشورا بالمحافظة على الأمن^(١) علق في شوارع المدينة وهو أول منشور أعلن الانجليز فيه أنهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام .

واستكتب الاميرال سيمور راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطاباً بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الاميرال مخالفة عرابي لاوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وبهزم الخديو على عزله من منصبه ، وهذا الخطاب يبدو غريباً من راغب باشا الذي كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد الرايين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطانى ، وهذا نص الخطاب :

« حضرة الاميرال — لى حظ الشرف أن أعلن لحضرتكم أن عرابي باشا يشغل الآن باعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالفة لاوامر الجناب الخديوى ، وقد صدر له الامر بالكف عن هذه التجهيزات ، فكونوا اذن على علم بأن الجناب الخديوى عزم على عزله من وظيفته ، فهو لذلك وحده المسئول عما يحدث ، فأرجوكم أن تلتنوا ما ل هذه الرسالة الى حكومة جلالة الملكة » .^(٢)

وهذا الخطاب يناقض قرار مجلس الوزراء الذى اشترك راغب باشا في وضعه ، بصفة كونه رئيساً للنظار والذى رد فيه على انذار الاميرال سيمور قبيل ضرب الاسكندرية ، ويناقض أيضاً القرار الذى أصدره يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ عقب ضرب الاسكندرية

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٦

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٧

بإعلان الاحكام العرفية وقال فيه « حيث ان الحرب قد ابتدأت بيننا وبين الانجليز الخ » ، ولم يسد من الانجليز بعد الضرب وفي خلال تلك الايام الرهيبة ما يجعل راغب باشا يغير رأيه بهذه السرعة المدهشة ويعتبر الاستعداد للدفاع جرماً يتحمل عرابي وحده تبعته ، خطاب راغب باشا هو خاتمة محزنة لوزارته وصفحة غير مشرقة في تاريخ مصر .

وقد بدأ راغب باشا يتحول عن موقفه الاول عقب احتلال الانجليز الاسكندرية ، إذ أخذ يتقرب اليهم ، وظهر هذا التحول من التلغراف الذي أرسله يوم ١٥ يولييه الى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية بالقاهرة ينبيهه بأن الحالة قد تحسنت في الاسكندرية ويكلفه باعادة المهاجرين اليها وبأن « جميع من خرجوا من البلد جار رجوعهم اليها وان أبو العودة أرسلوهم ولو جبراً » . (١) فهذا التلغراف يدل على أنه انقلب على عقبيه وانضم هو أيضاً الى جانب الاحتلال ، اذ أن الامر باعادة المهاجرين الى الاسكندرية (ولو جبراً) يدل على أنه يعتبر الحالة فيها عادية وليست حالة حرب ، مع أن الانجليز كانوا قد وضعوا أيديهم عليها وبدأوا يتأهبون للزحف منها الى داخل البلاد .

رسالة الخديو الى عرابي

وأرسل الخديو من سراي رأس التين يوم ١٧ يولييه تلغرافاً الى عرابي بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية (وهو الامر الذي أشار اليه راغب باشا في كتابه الى الاميرال سيبور) ويحمله تبعه ضرب الاسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الانجليز ويأمره بالحضور الى سراي رأس التين ليتلقى منه تعليماته وهذا نص الكتاب :

« اعلوا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمة الانجليزية على طوابي اسكندرية وتخريبها اتماماً كان السبب فيه استمرار الاعمال التي كانت جارية بالطوابي

وتركيب المدافع التي كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير اخفاؤها وانكارها، والان قد حصلت المكاملة مع الاميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل انما هو في مقابلة ما كان من التهديد والتحجير للدونمة ، وأنه اذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الاسكندرية اليها ، ولذلك اذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانجليزية تحترمهم وتسلم اليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الانجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول العظيمة بالقونفرانس (المؤتمر) بأنه لا يصير مس امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية بل هي تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير ارسال عساكر شاهانية لاجل استتباب الراحة بعصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا الى سراي رأس التين لاجل اعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظارة (١)

جواب عرابي على رسالة الخديو

فأجاب عرابي على هذه الرسالة برسالة تفرافية شرح فيها وجهة نظره وأبان الاسباب التي توجب استمرار الدفاع وهي طلبات الاميرال سيمور وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو برفضها ولو أدى ذلك الى القتال ، واعتذر عن الحضور الى الاسكندرية لان الانجليز يحتلونها ، وطلب الى الخديو أن يوفد اليه الوزراء أو رئيسهم في مركز الجيش بكفر الدوار للداولة في الموقف ، وهذا نص الرسالة : (٢)

« مولاي ، في شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التي وقعت بيننا وبين الانجليز انما تسببت عن طلبات من الاميرال الانجليزي وبلغت مسامع عظمتكم

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) المرجع السابق

وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودوتلو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن البلاد قر رأيهم على معارضة طلب الاميرال ولو أدى ذلك الى الحرب ، وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى وصدرت الاوامر الى المديريات بطلبهم وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا إلا بعد اطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم تقابلها الا بعد عشرين طلقة ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد ، لاستمرار الاوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم الى جميع جهات الادارة بصيرورة البلاد حربا مع الانجليز وأنها صارت تحت الاحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب فبهذه الاسباب يامولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تخقير ولا ازدراء باللونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وانما كانت الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فان كان الاميرال في مخبرته مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة الى المسألة فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصلح وسعيا في تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون انكارا للحرب بالمرّة وتبرأ من العدوان بعد وقوعهما ، ولا شك في أبي أطابق أفكار سموكم في الميل الى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة ، وان كان الاميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم لمنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدماء وحرقا فها هو جيشها المنظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لان يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الاسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغي الاستمرار على الاستعداد العسكري كما وافق رأي سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ماسبق ، قد صارت الحادثة الماضية برهاناً جلياً على

أن الوعد بالمسالمة من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لاجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطالب مضرّة بمصالح البلاد ، وإننى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمكم لبدء هذه الملحوظات ، لكن من الأسف أنه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة اسكندرية مشغولة الآن بمساکر الإنجليز ، فمن المعلوم عند مولاي أنه لا يمكن الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فإذا حسن لدى مولاي فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار الى مركز الجيش للداولة فى هذا الامر لتكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور الى المدينة ، والامر لمن له الامر » (١)

كتاب عرابى الى يعقوب سامى باشا

ولما تحقق عرابى انحياز الخديو الى جانب الإنجليز خشى أن يصدر من الاوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل الى جميع المديریات والمحافظات تلغرافا شديد اللهجة اتهمه فيه بمالأة الإنجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب (٢)

وارسل الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اتهم فيه الخديو علنا بخيائته للبلاد وأنه سبب البلاء التى نزلت بها ، ودعا الى وجوب عقد جمعية عمومية من النواب والاعيان والعلماء يمرض عليها الموقف ويطلب منها اصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الامة « وصلاحيه مثل هذا الوالى عليها » وختم كتابه بالمثابرة على التجهيزات الحربية وأنه تحرر منه بذلك الى جميع حكام البلاد . (٣)

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

والخطاب هو معاملة الخديو بالعداء واتهامه صراحة بالخيانة ، وفيه أيضا طلب عقد جمعية عمومية للنظر في شأنه ، وهل يصلح للولاية أم لا ، أو بعبارة أخرى دعوة الى خلعه .

وقد أرسل عرابي تفرافا آخر في اليوم ذاته الى يعقوب سامى باشا بأن بعض المراكب الانجليزية ذهبت إلى سد أبو قير وبصحبها ضابط من طرف الخديو يدهم على المواقع ، مما يدل على انحيازه الى جانبهم ، وأرسل تفرافا آخر الى محافظ العاصمة مفاده أن النظار يحجزون لدى الخديو (١) وأذاع منشورا أرسله الى المديرية والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو إلى جانب الانجليز وخلق طاعته . (٢)

مجلس إدارة الحكومة

(المجلس العرفي)

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابي ، كما أنه كان في خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد ازاء عدوان الانجليز ، وأن الانحياز إلى جانبهم بعد أن ضربوا الاسكندرية واحتلوها هو تسليم لهم وخيانة للبلاد ، فلما جاءه تفراف عرابي اجتمع يوم ورودده مع خاصة المناصرين له في وزارة الحرية (قصر النيل) واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان وزارة الداخلية في مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين سترد أسماءهم فيما يلي

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والاعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفي الحكومة بديوان الداخلية ليلا في هيئة جمعية عمومية (أو مجلس العموم كما أسموها) لاتخاذ مايلزم من القرارات بالنيابة عن الامة .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم، وظل كذلك خلال الحرب ، وقد سميانه (مجلس ادارة الحكومة) لانطباق هذه التسمية على عمله واختصاصه ، ويسمى فى الوقائع المصرية (المجلس العرفى) وسنجرى على هذه التسمية الاخيرة فى سياق الحديث .

الجمعية العمومية وقراراتها

١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

وفى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم اربعائة عضو ، منهم الامراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الاسلام وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمدبرون والقضاة والتجار والاعيان .

وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابى ، وبين هذا الاخير ووكيل الحرية ، وتداولوا فى الموقف ، فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحرية ما دامت بوارج الانجليز فى السواحل وجنودهم فى الاسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الاسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الامر ، وهذا نص القرار : (١)

« فى بداية الحرب بيننا وبين الانجليز كتب حضرة عطوفتو رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية الى سائر جهات الادارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الانجليز وصارت البلاد تحت الاحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه افادة تفرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبيه على المصالح أن تسير سيرامدنيا وأنها خرجت من الاحكام العسكرية ، وبعد ذلك

صدرت افادة من ناظر الجهادية الى جهات الحكومة بصرح ببقاء البلاد تحت الاحكام العسكرية وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الانجليز وبوجوب الاستمرار على التجهيزات والاستعدادات ما دامت عساكر الانجليز في مدينة اسكندرية ومراكبهم في مياهها ، وصدرت ارادة سنية من الجتاب الخديوى لناظر الجهادية مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الانجليز وأن السبب في الحرب هو المداومة على الاستعداد في الطوابى الذى يعد تحييز المراكب الانجليز ، فغضب المراكب لاستحكاماتنا ولمدينة الاسكندرية ليس حربا للحكومة وانما هو من قبيل رد الشرف وليس هناك حرب حقيقة الخ ما ذكر بالارادة ، فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة والانجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الخضره الخديوية ، وأيد ذلك اعلان رئيس مجلس النظار الخ ما ذكر في الجواب ، ثم قدم عرضا حال من مخزنجى مخبز القبارى باسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصلح ، وورد لناظر الموصى اليه معلومات عن أعمال عساكر الانجليز في اسكندرية تدل على معادتهم لرعية الحكومة الخديوية وانهم في حرب معها كما يعلم من افادته ، ثم ان ناظر الجهادية المشار اليه طاب في احدى افادته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وامرائها وأعيانها للنظر في هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد في نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات (كذا) كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الختانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا (البارودى) ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية واحمد بك رفعت مدير المطبوعات وأمور ضبطية بمصر (ابراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف واحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة وأمورى الحكومة الخائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر القوات المتقاعدین وأعيان التجار ، وأن يكون انعقاده في نظارة الداخلية يوم الاثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفي اليعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة

وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة وتليت على مسامع الحاضرين جميعاً الاوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها فانحط رأى الجميع بعد للدولة .

(اولا) على لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية مادامت عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها

(ثانيا) على أنه يلزم طلب حضرات النظار إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ماحصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من اعطاء قراره فيما بعد

(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا الى اسكندرية ويأفخوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعونهم للحضور الى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من النواب ، وحضرة احمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى (وكيل دولة مراكش فى مصر) من أعيان التجار ، والشيخ على نايل والشيخ احمد كيوه من العلماء ، وبعد ذلك انفضت الجلسة فى أول الساعة الحادية عشرة (١) من النهار المذكور .

وفد الجمعية العمومية

وقم اختيار اللجنة على الاشخاص المذكورة اسمائهم فى القرار ليتألف منهم الوفد المنوط به ابلاغ الوزراء قرار الجمعية

وقد اضطلع الوفد بالمهمة التى ناطته بها الجمعية العمومية فسافر اعضاؤه الى معسكر الجيش فى كفر الدوار ، واجتمعوا هناك بمرابى ورؤساء الجند ، وجرت مباحثات طويلة بينهم ، ثم توجهوا إلى الاسكندرية على ظهور الخيل ومعهم الحرس السكافى ،

وفي صبيحة يوم ٢٣ يولية اجتمعوا بالخليو والنظار واخبروهم بمهمتهم، ثم بقى على باشا مبارك واحمد بك السيوفى بالاسكندرية ورجع الباكون إلى العاصمة واخبروا المجلس بأن الخديو أسير عند الانجليز ولا يمكنه الرجوع إلى مصر

المجلس العرفى وقراراته

أخذ المجلس العرفى (مجلس إدارة الحكومة) يعقد اجتماعاته يوميا بوزارة الحرية برئاسة : يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحرية ليتخذ مايراه لازما من القرارات ، وقد صارت فى يده سلطة الحكم فى البلاد ، اذ كان مجلس الوزراء فى الاسكندرية منقطع الصلة بالمديريات والمحافظات ، فتولى هو تدبير شؤون الحكم واعداد التجهيزات العسكرية ، وكان اعضاؤه وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين وهم : يعقوب سامى باشا وكيل الحرية . حسين باشا الدراملى وكيل الداخلية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . على بك فهمى رفاعه وكيل المعارف . حسين باشا فهمى وكيل الاوقاف . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . على باشا الروبى وكيل وزارة السودان . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الاحكام . محمد رؤوف باشا حاكم السودان سابقا . اسماعيل حتى باشا ابو جيل رئيس مجلس الاحكام سابقا ، اسماعيل باشا محمد مفتش عموم . الاشغال احمد نشأت باشا ناظر الدائرة السنية ، الفريق راشد باشا حسنى . اللواء على باشا فهمى . اللواء محمد رضا باشا . اللواء خالد باشا . اللواء حسن مظهر باشا . ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق . احمد حسنين باشا قومندان وابورات النيل . ابراهيم بك فوزى مأمور ضبطية مصر (المحافظ) احمد بك رفعت مدير المطبوعات . المير الاى على بك يوسف . المير الاى احمد بك فرج . المير الاى حسين بك رأفت . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية . المير الاى محمد بك بهجت . احمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية . المير الاى احمد بك نير . المير الاى عبد الرحمن بك حسن (١) .

ومهمة هذا المجلس ادارة شؤون الحكومة والمحافظة على الامن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد ، وكان اجتماعه في الغالب ليلاً . ومن قراراته الهامة أنه قرر في يوم ٢١ يولييه سنة ١٨٨٢ (٥ رمضان سنة ١٢٩٩) بناء على مذكرة لسلامه بك الباز باشمهندس التلغرافات المصرية منع المراسلات التلغرافية الشفوية الصادرة من القطر المصرى إلى الخارج ومن الخارج إلى مصر أو الاخبار المبهمة العبارة ما عدا ما يتعلق بالحركات العسكرية التي تصدر من وزارة الحربية أو ترد اليها وكذلك من وزارة السودان ، وأن تكون الاخبار الصادرة من الاقطار المصرية كافة أو الواردة اليها بلغة واضحة صريحة سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الاجنبية ، وأن ما يكون من المراسلات مخالفاً لذلك يجرى وقفه مع التنبيه على موظفي التلغرافات بعدم اذاعة اخبار تختص بالحركة او غيرها ومنع دخول الاجانب بمكاتب التلغراف وان من يحصل منه اهمال من موظفي التلغراف يحاكم بموجب القانون العسكرى

وأصدر قراراً آخر في ذات اليوم بمنع الصحف كافة من نشر أخبار أو اية نشرة تتعلق بالاحوال الحاضرة إلا بعد اقرار المجلس عليها ، أو ببارة أخرى قرر لرقابة على الصحف .

وقرر يوم ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ (٦ رمضان سنة ١٢٩٩) عدم الترخيص لاحد بالسفر من القطر المصرى إلى الخارج ما دامت حالة الحرب قائمة (١)

وأصدر عدة قرارات باجراء بعض التنقلات الادارية ، فقرر ليلة الخميس ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٥ رمضان سنة ١٢٩٩) تعيين ابراهيم بك زكى مدير الشرقية مأموراً للدائرة البلدية بالعاصمة ، وأحمد بك ناشد مدير بنى سويف مديراً للشرقية ، ومراد افندى السعودى من أعيان مديرية الجيزة مديراً للبنى سويف ، وقرر أيضاً عزل المديرين الذين اشتهبت الحكومة فى اخلاصهم وهم : محمد شاكر باشا مدير

المنيا . و ابراهيم باشا أدهم مدير الغربية . و ابراهيم بك توفيق الترجمان مدير البحيرة ،
وعثمان باشا غالب مدير أسبوط . وحسن بك فهى مدير المنوفية . وقد سجن
ابراهيم بك توفيق بامر المجلس العرفى ولم يفرج عنه إلا بعد هزيمة المرايين
و قرر يوم ٩ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٤ اغسطس سنة ١٨٨٢) لمناسبة فيضان
النيل وجوب التأكد والتشديد من وزاراتى الداخلية والاشغال على رجالها ببذل
الهمة والعناية بحفظ الجسور ، وفى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ قرر بانه إذا حصل أى قطع
فى أى جسر « فيجربى ضبط المتسببين والذين تتوقع عليهم الشبهة فى ذلك ويرسلون
لديوان الجهادية لاحالة محاكمتهم على المجلس الحربى » (١)
وبالجملة فان المجلس قد اضطلع باعباء الحكم بكفاءة وهمة فى هذه الاوقات
المصيبة.

عزل عرابى من وزارة الحرية

على أثر اطلاع الخديو على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمراً فى ٢٠ يولييه
سنة ١٨٨٢ (٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ) بعزل عرابى من وزارة الحرية ، وعين عمر
باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلاً عنه ، وبنى أمر العزل على مخالفة عرابى لأوامره
ومداومته على الاستعدادات الحربية ، وقد صدر هذا الامر بناء على قرار من
مجلس الوزراء ، وكان بعضهم مخالفاً لفكرة العزل ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه
هذا الامر فى كتاب هذا نصه :

« ان ذهابكم إلى كفر النوار مستصحباً المساكين واخلاء ثغر اسكندرية
من غير ان يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع
المخبرات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستة اليها ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم
باسكندرية واستمراركم فى التجهيزات الحربية وارثكابكم عدم الحضور بطرفنا

بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوماً» (١)
وأذاع الخديو في الوقت نفسه منشوراً علق في شوارع الاسكندرية فصل فيه الأسباب التي دعت إلى عزل عرابي من منصبه والواردة اجمالاً في الامر السابق، وأخذ فيه على عرابي اخلاء الاسكندرية دون مقاومة، ثم دافع عن نيات الانجليز واحتلالهم الاسكندرية وسوغه بأن الغرض منه بالمحافظة على الامن
قال « ولو لم يتحقق لدينا أن نية الانجليز والفرنسيس (كذا) ليست نية استيلاء بل نية اصلاح أو كان عندنا ادنى شبهة في ذلك لكننا أول من يقوم بالمدافعة بارواحنا واموالنا إلى ان يقضى الله أمراً كان مفعولاً» (٢) ثم حذر الأمة في منشوره من الانضمام إلى عرابي ودعاها إلى الامثال للاوامر الخديوية .
وأذاع الخديو منشوراً آخر بهذا المعنى وجهه الى أهالى القطر المصري كافة دعاهم فيه الى الانضمام تحت لوائه ومناصرة الجيش الانجليزى والامتناع عن معاونة المرابين (٣).

مساعي على مبارك باشا في التوفيق وجبوطها

وقد بدا لعل مبارك باشا أن يسعى في اصلاح ذات البين بين الخديو وعرابي، فبقي بالاسكندرية وأبرق الى عرابي بما كان من قيامه بمهمته واقترح عليه تأليف لجنة من يندبهم عرابي من رؤساء الجند تجتمع ولجنة أخرى مؤلفة من على مبارك باشا وبعض النواب للنظر في الاحوال الحاضرة بقصد الوصول الى نتيجة ترضى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

الجميع^(١)، وكان هذا الاقتراح آتيا من جانب الخديو والوزراء كما يفهم من جواب على باشا مبارك الى عرابي الذي بعث به اليه في كفر الدوار
وكان على باشا مبارك يميل الى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابي قبول مطالب الدولتين في مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وترك معسكر كفر الدوار^(٢).
وفهم عرابي من تلغراف على باشا مبارك أنه تمهيد لانحيازه الى جانب الخديو، فرفض هذا الاقتراح وأرسل اليه تلغرافا بذلك مسوغا رفضه بأن لا حق له في تأليف لجنة بعد قرار الجمعية العمومية^(٣)، وأذاع منشورا أرسله الى المديرية والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته ختمه بقوله «وها نحن بجيشنا المظفر المنصور في مراكز الحرب قد بعنا أنفسنا في حياة بلادنا وحفظها من الاعداء لا يردنا عن ذلك الا الظفر والنصر أو ارتحل المدعو من مياه اسكندرية باساطيله ورجاله، وإلا فانتنا نقابل القوة بعثاها ولا نسلم البلاد لآخذ وفيها ذو روح يتنفس، والله يؤيد بتصره من يشاء»^(٤).

قرار الجمعية العمومية

بقاء عرابي في منصبه — ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢

كان عرابي مرابطا في معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه، فلم يكثر له واستمر بعد عدة الدفاع ليصد تقدم الانجليز، وأرسل الى يستقوب سامي باشا بدعوه الى عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر في أمر العزل، فقرر المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز في مصر ص ٢٣٦

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٢

٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ — ٦ رمضان سنة ١٢٩٩^(١)، وهذه هي المرة الثانية لاجتماعها، وكانت المرة الاولى يوم ١٧ يولييه كما تقدم بيانه، ولم تجتمع بعد ذلك، وكان الحاضرون في المرة الثانية أكثر عددا من المرة الاولى إذ حضرها نحو خمسمائة من الاعضاء، منهم ثلاثة من الامراء، وشيخ الازهر وقاضى قضاة مصر ومفتيها وهيب الاشرف وبطريق الاقباط الأرثوذكس، وحلغام اليهود، والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديرات وكبار الاعيان وكثير من العمدة ومشايخ البلاد.

فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الاوامر الصادرة من الخديو والنشورات التي أصدرها عرابي، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده بناء على أمر حسين باشا الدرملى وكيل الداخلية^(٢)، وألقى على باشا الروي خطبة تناول فيها الخديو بالطن والقدح، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد ابو الملا الخلفاوى بمروق الخديو عن الدين لانه يحاربه الى الجيش المحارب لبلاده، وتداول الاعضاء في الموقف الحربى وفيما يجب عمله، فاتفقت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابي، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامى باشا وكيل الحرية «حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابي باشا من نظارة الجهادية والبحرية ورأى لزوم بقاءه في الوظيفة فأرجو من المجلس أن يرى رأيه في أوامر الخديو التي تصدر الى من جنابه وكذلك ما يصدر من حضرات نظاره المقيمين معه هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا»، فتداولت الجمعية العمومية في هذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها. وهذا نص القرار^(٣):

«بعد تلاوة الاوامر الصادرة من الخديو أولا وآخرها وفيها الامر الصادر بعزل

-
- (١) اعتمدنا في بيان هذا التاريخ على مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٣٠ وهو يختلف عن الوارد في الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢.
- (٢) استجواب يعقوب سامى باشا — مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٦.
- (٣) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢.

أحمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا ، وبعد سمعنا ما عرضه وكيل
الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة أشغال الحكومة
على المجلس ، وهو هل وجود الخديو في الاسكندرية هو ونظاره تحت محافظة
عساكر الانجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، وإذا صدرت له أوامر من الخديو
هل يعمل بها أم لا ، رأينا أن وجود العساكر في الاسكندرية والمراكب الانجليزية
في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا بدفاعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا
المشار اليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر ومتبعا في أوامره
المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر
الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه في اسكندرية كائنة ما كانت لأي جهة من
الجهات وعدم تنفيذها حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون
النفث ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الاعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء
النظارات »

الموقعون على قرار الجمعية العمومية

الامير ابراهيم باشا ابن الامير احمد باشا . الامير كامل باشا فاضل (١) ابن الامير
مصطفى فاضل . الامير احمد باشا كمال ابن الامير احمد باشا . الشيخ محمد الانبائي شيخ
الجامع الازهر . مفتي السادة الحنفية . الشيخ حسن العدوي من علماء الازهر . مفتي المالكية .
مفتي الحنبلية . الشيخ عبد الهادي الاياري من علماء الازهر . عبد الرحمن نافذ افندي
قاضى قضاة مصر . الشيخ محمد الاشموني من علماء الازهر . الشيخ خليل الغزالي
من علماء الازهر . الشيخ عبد القادر الرافعي عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبد القادر
الدلبشاني عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبد الله الدرساوى . مفتي ضبطية مصر
وأعضاء مجلس المشيخة . مفتي الاوقاف . الشيخ مسعود التابلسي من علماء الازهر .

(١) ابن عم الخديو توفيق باشا

الشيخ محمد القلماوى من علماء الازهر . الشيخ زين المرصنى من علماء الازهر . الشيخ حسين المرصنى من علماء الازهر . حسين باشا الدرهلى وكيل الداخلية . على باشا الروبى وكيل نظارة الاقاليم السودانية . يعقوب باشا سامى وكيل الجهادية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . اسماعيل باشا محمد مفتش نظارة النافذة (الاشغال) . وكيل المعارف على بك فهمى . عباس يكن باشا . حسين باشا فهمى وكيل الاوقاف . احمد باشا نشأت ناظر الدائرة السنية . احمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية . احمد بك رفعت مدير المطبوعات . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية . محمود بك فهمى باشكاتب الداخلية . محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس النظار السابق . عبد اللطيف باشا . اللواء على فهمى باشا . سعد بك ميخائيل بديوان المالية . محمد رضا باشا لواء السوارى . ابراهيم بك فوزى محافظ مصر . مصطفى صديق باشا . محمد مرعشى باشا . مصطفى عكوش باشا . على بك يوسف امير الاى . ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق بمصر . يعقوب صبرى باشا عضو مجلس الاحكام . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الاحكام . ابراهيم خليل باشا عضو مجلس الاحكام . محمود حمدى باشا عضو مجلس الاحكام . محمد توفيق باشا عضو مجلس الاحكام . عبد الحميد بك عضو مجلس الاحكام . محمد باشا عاصم رئيس مجلس استئناف مصر . محمد سعيد بك عضو مجلس استئناف مصر . على باشا شريف . ابراهيم بك حمدى امين بيت المال . الفريق راشد باشا حسنى . اللواء خالد باشا . محمود بك خليل كاتب عربى المعية . المير الاى احمد بك فرج . المير الاى حسن بك جاد . المير الاى احمد بك نير . حسن باشا مظهر لواء الطوبجية البرية . حسن بك مأمور توصيلات الدائرة البلدية بمصر . المير الاى حسن بك بركات . المير الاى محمد بك بهجت . عثمان باشا فهمى عضو مجلس الاحكام . نسيم بك ناظر قلم ادارة حسابات المالية . محمد رشيد بك ناظر قلم تركى المعية . عثمان بك صبرى بالمعية . مصطفى بك محب . احمد بك ذهنى ناظر الجبهه خانه سابقا . احمد باشا وكيل دائرة الخلية السابق . الشيخ احمد الخشاب قاضى مديرية

الجيزة . محمد بك على القوصى القاضى بالمحكمة المختلطة . عبد الرحمن السويسى مفتى
الجيزة . مصطفى بك وهبى وكيل ضبطية مصر . يوسف بك محمد رئيس قلم عربى المعية .
على بك حافظ مترجم المعية السفينة . رئيس مشتريات الاشغال . شافى بك مفتش
الملاحات . نجم الدين باشا رئيس مجلس عسكرية سابقا . ابراهيم بك حيدر معاون
بالمالية . احمد نصر مدير المباحث بالاشغال . باشكاتب الاشغال . المير الالى محمد بك
عبيد . المير الالى عبد القادر عبد الصمد . وكيل روزنامجه . مير رئيس تحريرات
المالية . مير رئيس قلم الاملاك بالمالية . محمد فوزى باشا . عثمان باشا فوزى مدير دائرة
الأميرة زينب هاشم حليم . احمد صادق باشا . محمد حافظ باشا . محرم بك . عبد الله
فكرى باشا . ناظر مدرسة المهندسخانة . ناظر مطبعة بولاق . حسن باشا سرى .
على باشا حسيب . مفتش صحة مصر . الشيخ ابو العلا الخلفاوى من علماء الازهر .
الشيخ سليم عمر القلعاوى من علماء الازهر . احمد بك السبكى ناظر قلم مويرات
النافعة . مدير قلم مبانى النافعة (الاشغال) روزنامجى مصر . مرخص الارمن
الكاثوليك . مأمور ادارة وردان . مور مرخص الارمن . وكيل الاقباط الكاثوليك .
حاجام باشا الاسرائيليين . بطريك الاقباط . السيد محمد السادات . السيد عبد الخالق
السادات . السيد عبد الباقي البكرى قبيب الاشراف . حسن باشا حلى .
حسين باشا عاصم مأمور ضبطية اسكندرية سابقا . محمد بك حمدى مأمور تفتيش
بالداخلية . على صادق باشا . محمد شاكر باشا وكيل دائرة الأمير حسن باشا سابقا .
وكيل بطريكخانة الموارد . وكيل بطريكخانة الروم الكاثوليك . وكيل بطريكخانة
الروم الارثوذكس . حسين باشا يكن . ابراهيم باشا فريق السوارى سابقا . شفيق
بك منصور . سرهنك بك . اسماعيل باشا ابوجيل . احمد باشا حسنين قومندان
وابورات النيل . محمد بك فوزى باستنالية مصر . مصطفى بك الهجين سر تجار مصر .
اسكندر بك فهى مأمور إدارة السكة الحديد . احمد بك صقر باشكاتب السكة
الحديد . محمد باشا سعيد . أرسلان باشا . محمد بك عاصم . اسماعيل بك يكن . ابراهيم
باشا يكن . السيد احمد الحسينى . محمد الزرو . احمد الارناؤطى . يوسف جمجوم .

السيد ابراهيم وفا . ابراهيم محمد المنذله . السيد حسن موسى المقاذ . سليمان بك
 العيسوى . محمد بك السيوفى . محمد أمين التاجر . السيد حسن البارودى التاجر .
 الشيخ حسن الصم التاجر . الحاج محمد يس التاجر . الحاج محمد الخلو تاجر . السيد
 عبد السلام العبتاى تاجر . مصطفى صدق بك . الحاج محمد الحبابى تاجر . الشيخ
 عثمان مدوخ من علماء الازهر . محمد بك الطوير تاجر . السيد حسن يوسف الحصانى
 تاجر . السيد سليم البراد تاجر . الحاج دسوق الكنخلى تاجر . السيد عبده البابلى
 الجواهرجى . السيد ابراهيم خليل الديوانى تاجر . مصطفى سنورى تاجر . عبدالحى
 جمجوم تاجر . يوسف جمجوم تاجر . ابراهيم محمد المقدم تاجر . السيد محمد
 الفكهاى تاجر . السيد يوسف الفتى تاجر . مصطفى المليجى تاجر . الشيخ ابراهيم
 خليل تاجر . الشيخ محمد ابو جبل تاجر . السيد رضوان القربى . أمين افندى ابو زيد
 تاجر . الحاج حسن العويسى . ابراهيم افندى سلمان . عبد الرحيم افندى شيخ تجار
 ساحل بولاق . عفيفى صالح الحريرى . الحاج ابوالروس تاجر . احمد طرطور تاجر .
 يونس على تاجر بالساحل . سليمان شعبان تاجر . درويش بركات تاجر . ابراهيم
 احمد الحصرى . السيد على المغربى . السيد احمد المغربى . السيد امين المغربى . الحاج
 خليل خضر من عمد الشرقية . محمد افندى حجازى من عمد الشرقية . خليل افندى
 مشهور من عمد الشرقية . عامر افندى نصير من عمد الشرقية . مدير الشرقية . على
 الحبشى شيخ تجار القنوية . محمد خليل . حسن احمد مذكور . محمد احمد تاجر .
 محمد عفيفى التاجر . مدير القليوبية . حسن ابو جازيه من عمد المنوفية . ابراهيم
 حبيب من عمد المنوفية . عبد الهادى من عمد المنوفية . سليمان عامر من عمد المنوفية .
 على بك الجزار من عمد المنوفية . احمد بك مصطفى من عمد المنوفية . مدير المنوفية .
 جاد يوسف من عمد الشرقية . محجوب الحوت من عمد الشرقية . محمد افندى دبوس
 من عمد البحيرة . بسيوى افندى ابو الفضل من عمد البحيرة . الشيخ احمد محمود من
 عمد البحيرة . مدير البحيرة . على افندى العمرى من عمد القليوبية . قاسم منصور
 من عمد القليوبية . مصطفى افندى علام من عمد القليوبية . ابراهيم حلاوة من عمد

القليوبية . حسن بك حجاج من عمد القليوبية . الشيخ سيد ابو على من عمد الدقهلية .
 الشيخ ابراهيم الزهيرى من عمد الدقهلية . الشيخ عبد الوهاب الشيخ من عمد الدقهلية .
 زهران سلطان من عمد الدقهلية . محمد افندى البهى من عمد الدقهلية . الشيخ محمد
 الاتربى من عمد الدقهلية . مدير الدقهلية . مصطفى افندى عمار من عمد البحيرة .
 الحاج بدوى غنيم من عمد الغربية . محمد يوسف الجيار من عمد الغربية . محمد بك حموده
 من عمد الغربية . مدير الغربية . مصطفى بك المجدلى اجزاجى . الدكتور درى بك .
 السيد احمد بك خليل احد رجال النافسة . الدكتور محمد بك بدر . زايد افندى
 من عمد بنى سويف . سويدان اغا حبشى من عمد بنى سويف . سيف النصر مصطفى
 من عمد بنى سويف . محمد العريف من عمد بنى سويف . مدير بنى سويف . مأمور
 عمليات غربية . الشيخ احمد الصباحى من عمد الغربية . محمد افندى الجندى من عمد
 الجيزة . بشر السعوى من عمد الجيزة . محمد افندى غراب من عمد الجيزة . مدير الجيزة .
 السيد مصطفى من عمد الفيوم . على الهوارى من عمد الفيوم . خليفة طنطاوى من عمد
 الفيوم . السيد مؤمن من عمد الفيوم . مدير الفيوم . بدنى افندى الشربعى من عمد المنيا .
 موسى على من عمد المنيا . مدير المنيا . فريخ رميح من عمد أسيوط . على عبد الرحمن من
 عمد أسيوط . محمد السيد من عمد أسيوط . حنا جرجس من عمد أسيوط . مدير أسيوط .
 رزق عكاشة من عمد الجيزة . الشيخ أمين ابو يوسف من دمياط . يوسف باشا
 شهيد أمين النزل الحربية . محمد افندى جلال من عمد المنيا . حسن افندى على
 من عمد المنيا . محمد افندى عطية من عمد المنيا (١) .

انضمام الامة إلى عراقى

لم يؤثر قرار الخديو بعزل عراقى فى الامة ولا حفلت به ، بل أيدت عراقى
 وانضمت إلى جانبه لانها اعتبرت بحق أن بقاء الخديو فى الاسكندرية بعد احتلال
 الانجليز اياها منافسة لهم وتواطؤا معهم ، فلا غرو أن عدت عراقى وجيشه

المدافعين عن كيان البلاد ضد عدوان الإنجليز ومناصريهم ، وهو شعور صادق نبيل يدل على أن الأمة في فطرتها تكره المعتدين على كيان مصر ومن شيمتها أنها تتعلق بالاستقلال وتمجده وتؤيد حماته المدافعين عنه ، ومن هنا فهم كيف فقد الخديو عطف الأمة ومحبتها وكيف نال عرابي قتها وتأيدها ما بقى على عهده في الدفاع عنها ، وقد أطلق على عرابي في ذلك الحين لقب (حامى حى الديار المصرية)

الإنجليز في الاسكندرية

أصبح الإنجليز بعد احتلالهم الاسكندرية وانضمام الخديو الى جانبهم أصحاب الحول والطول فيها ، وتولى إدارة البوليس السير شارل برسفورد أحد ضباط الاسطول ، فآخذ الإنجليز يجتهدون في إقرار النظام في المدينة فبثوا الحراس والخفراء في أنحائها لمنع النهب ، أما المدينة فقد خلت من معظم سكانها اذ هاجروا منها كما تقدم بيانه .

واذن السير شارل برسفورد لسكان الاسكندرية بفتح محلاتهم ومخازنهم أثناء شهر رمضان ليلا ، وحتم على الاشخاص الذين يخرجون ليلا إلى شوارع المدينة أن يسيروا على نور مصباح يحملونه بأيديهم والا فيقبض عليهم ويسجنون وقد أعقب ذلك أن عادت شركة الغاز إلى أعمالها وأمكنها في مدى عشرة أيام أن تستأنف انارة شوارع المدينة وطرقها بفاز الاستصباح ، وعادت أعلام القنصليات تتحقق فوق مراكزها قبل اقضاء شهر يوليه ، وأخذت بعض المحال التجارية التي نجت من الحريق تفتح أبوابها وتستأنف عملها .

الحالة في المدينة

وبذلت قوات البوليس جهدا كبيرا في حل جثث القتلى من الشوارع والازقة وازالة الاقماض والردم من الطرق التي تهدمت منازلها ، وهدم الاماكن المتداعية الى السقوط ، واقامت بعض المباني الخشبية على جوانب ميدان المنشية (ميدان محمد على)

للحيت بها أو لاتخاذها دكا كين للتجارة أو مطاعم .
وقصت كمية المياه العذبة في الاسكندرية إذا قام العرايون سدا على ترعة المحمودية
عند (كنج عثمان) لمنع جريان الماء فيها ولم يبق منه سوى ما كان بين كنج عثمان
والاسكندرية ، وقد تناقصت كميته تدريجيا فضلا عن أنه صار مع مضي الزمن ماء
آسنا لعدم امداده من ماء الترعة المذب ، واستولى القلق على الجاليات الاوروبية
فيها وعلى المقيمين بها ، فوضع نظام لتوزيع المياه من الصحاريج الموجودة من قبل
بالمدينة عند انقطاع المياه عنها وجعلوا لهذا التوزيع ندأكر مخصوصة تعطى للراغبين فيها

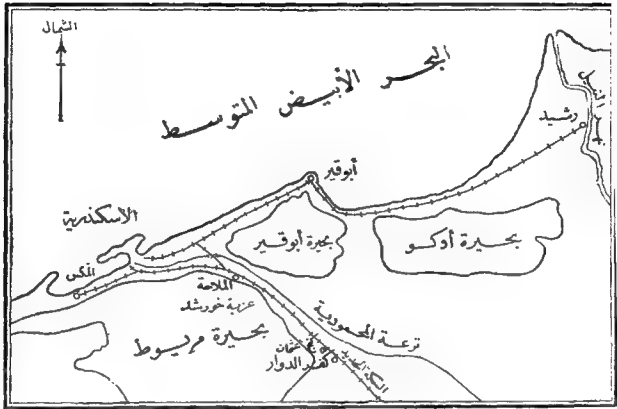
الفصل الخامس عشر

القتال والمعارك

في الحرب العراقية

عسكر عراقي يجيشه في كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعة، وأخذت طلائع العراقيين تناوش الانجليز في ضواحي الاسكندرية، ولم يكن الجيش الانجليزى قد أمن على مركزه في الثغر، بل كان يتوقع أن يهاجمه العراقيون بعد أن يلموا شهيم عقب الهزيمة الاولى، فأخذ الانجليز يمحسون استحكامات المدينة ووضعوا الحرس على مداخلها.

وكانت طلائع المصريين رابط في الرمل وتستعد لمناوشة الاعداء، واستمر الانجليز يلزمون خطة اللطاع في الاسكندرية وينظرون وصول الامداد، وفي ١٧ يوليه جاءهم عدد من ٢٧٠٠ مقاتل، وجاء الاسكندرية الجنرال اليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطاني في المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال ولسلى، وكان عدد الجيش البريطاني في الاسكندرية حينئذ ٣٦٨٦ مقاتلا (عدا جتود الاسطول)، ثم جاءهم عدد آخر من ١١٠٨ مقاتلا من مالطه وجبل طارق، فاحتل الانجليز الرمل في ٢٣ يوليه (١)، ثم أخذ المدد الاكبر يتحرك من ميناء ولوتش Woolwich بانجلترا في أواخر يوليه فاصدا مصر، وأصدرت الملكة فيكتوريا أمرا في ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جارت ولسلى Sir Garnet Wolsley قائدا عاما لجيش الحملة على مصر، ولم يصل الى الاسكندرية إلا في منتصف اغسطس.



خريطة الميدان الغربي في الحرب العرايية

بين الاسكندرية وكفر الدوار سنة ١٨٨٢

وكان المظنون لدى زعماء الثورة أن لا يتخذ الانجليز قناة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية ، احتراما لحيدة القناة ، ولكن العارفين بالحقائق كانوا على يقين أنهم لا يراعون للقناة حرمة كما لم يراعوا حرمة المعاهدات في ضربهم الاسكندرية ، فكانت خطتهم أن يهاجوا مصر من ناحية الاسماعيلية متجهين من طريق الزقازيق الى القاهرة ، قال الكولونل سبتان Septans في هذا الصدد ان وزارة الحربية الانجليزية رأت منذ ٢٨ يونيه (أى قبل ضرب الاسكندرية) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الاسماعيلية^(١) ، وأخذت تدرس الوسائل

(١) الكولونل سبتان Septans - الحملات الانجليزية في افريقية

لتحقيق هذا المشروع^(١)، وإن الزحف على القاهرة من طريق الاسماعيلية إنما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال، وكان هذا رأى الجنرال ولسلى فى الاجتماع الذى عقدته الوزارة الانجليزية يوم ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطة الحرب، فارتأى وجوب اتخاذ الاسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة، وطلب لذلك امداد الحملة بالقطارات وال عربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الاسماعيلية الى القاهرة^(٢)، وقد استقر رأى وزارة الحرية البريطانية على اتباع هذه الخطة الحرية للأسباب الآتية :

أولاً — ان الاسماعيلية هى فى منتصف الطريق بين بور سعيد والسويس وهى المكان المجد لنزول الجنود الآتية من البحر الابيض المتوسط ومن الهند .

ثانياً — ان الخط بين الاسماعيلية والقاهرة لا يزيد عن ١٥٩ كيلو متر فى حين ان الخط بين الاسكندرية والعاصمة يبلغ ٢٠٨ كيلو متر .

ثالثاً — ان فيضان النيل يغمر الدلتا فى شهور اغسطس وسبتمبر واكتوبر فيعوق الحركات الحرية فيها .

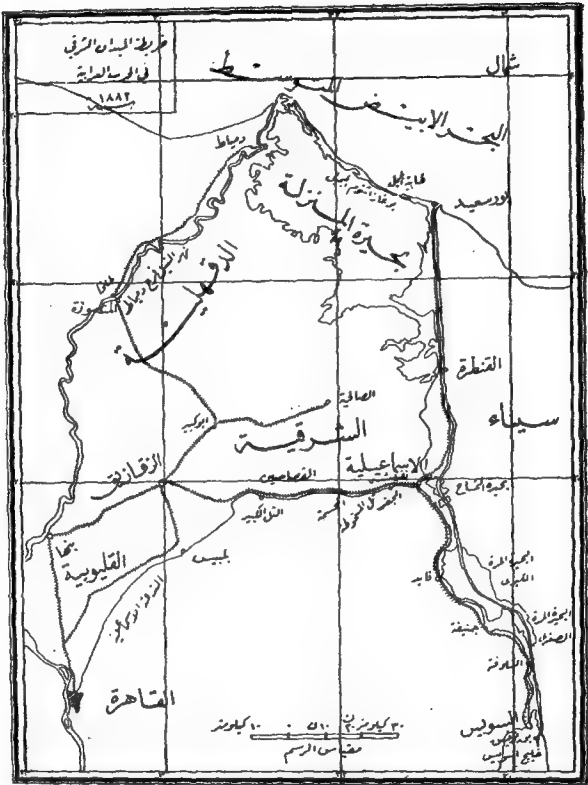
رابعاً — ان الصحراء بين الاسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترع والجسور ما يمكن اتخاذه معاقل وحواجز طبيعية تصد الزحف ، هذا فضلا عن امكان قطع الجسور وتفريق البلاد فتتعطل الحركات العسكرية ويقف تقدم الاعداء ، يضاف الى ذلك أنه اذا انتصر الجيش (البريطاني) مرة واحدة فى الصحراء فعندئذ يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل على أبواب العاصمة .

خامساً — ان الزحف من الاسماعيلية يحمى قناة السويس وبحيرة التمساح حيث الميدان فسيح للنقل البحرى^(٣) .

(١) الكولونل سبتان - الحملات الانجليزية فى افريقيه ص ٢٧٨

(٢) الكولونل موديس Mourice - التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر ص ٥

(٣) الكولونل سبتان — المرجع السابق ص ٢٨١



خريطة الميدان الشرقي
في الحرب الراية سنة ١٨٨٢

ويقول الكولونل سبتان ان اختيار هذا الطريق في الزحف قد ظل أمرا مكتوما ، وبذلت هيئة أركان حرب الجيش البريطاني جهودها لكتفائه موهمة بأنها

ستتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، لكي تشغل العرايين عن تحصين مواقعهم بالميدان الشرقى .

خطة العرايين فى القتال

عين عرابى محمود باشا فهمى رئيسا لاركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الاسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبعت باحكام لصدت تقدم الانجليز وأقذت مصر من غارتهم ، وكان محمود فهمى من أكفأ المهندسين الحربيين ، وخلاصة خطته أنه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع . الاول فى كفر الدوار . والثانى فى رشيد . والثالث بين رشيد وبحيرة البراس . والرابع فى دمياط . والخامس فى الصالحية والتل الكبير لصدهجوم من ناحية قناة السويس ، وقد أشار فى بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة إلى بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسد قناة السويس ذاتها لمنع الانجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية .

ولو سدت قناة السويس فى بدايه القتال لامتنع الاتصال بين القوات الانجليزية الآتية من البحر الابيض المتوسط والقوات الآتية من الهند ، واستحال عليها الوصول إلى الاسماعيلية من طريق القناة ، وفى هذه الحالة يضطر الجنرال ولسلى إلى المغامرة بجيشه فى الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلاً ، أو يهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه وخاصة فى أيام الفيضان (اغسطس - سبتمبر) ، ولكن عرابى لم يستمع لنصيحة محمود باشا فهمى وخشى عواقبها ، وظن أن الانجليز يجترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل فى اخفاق خطة الدفاع التى وضعها محمود فهمى ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : « ان حظ انجلترا ومهارة سياسيتها قد خففا عبء القتال عن جنودها ، فقد أحجم الثوار عن تدمير كان لا بد منه خوفاً من اثاره اوروبا ضدهم ، وظنوا أن حياد القناة سيظل مصوناً ، وبذلك كشفوا أضغف نقطة فى بلادهم » (١)

واكتفى عرابي بأقامة معسكر في التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلا مترا من الاسماعيلية و١١٠ كيلو متر من القاهرة حشد فيه جزءا من الجيش ، ولكن هوزع معظم قواته في كفر الدوار وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، فكان الجنود السودانيون وهم خيرة الجنود مرابطين في دمياط بقيادة عبد العال حلمي ، ورابط في رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبه عصمت في كفر الدوار ، ومع أن الانجليز استعملوا الحركات المدائية في قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيرا كافيا لعرابي بما اعترضه من خرق حياد القناة ، فان عرابي جبن عن العمل بنصيحة محمود فهمي في سدها .

حركات الانجليز في قناة السويس

بكر الانجليز في خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميدانا للحركات المدائية ، وتدل الظروف والملاسات على انهم كانوا مصريين على اختلاق الفرائع لاحتلالها كما اختلقوها لضرب الاسكندرية ، فقد تطلوا بأن ثمة ترميمات تجري في طاية (الجيل) على مدخل بحيرة المنزلة غربي بور سعيد (انظر الخريطة ص ٤١٤) ، واصدرت الحكومة البريطانية في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ تعليماتها الى الاميرال سيمور باحتلال بور سعيد والاسماعيلية ، وفي ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية أوريون Orion بقيادة الكيبن قنزوري Fitzory القناة عند بور سعيد والقى مراسيها يوم ٢٧ منه في بحيرة التماسح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية ، ولم يكدهمضي على دخولها القناة يوما حتى وصل الاميرال هويت Hewel الى السويس والاميرال هوكنس Hopkins الى بور سعيد ، واستقر كل منهما في موقعه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة . وهذه الحركات الحربية المبكرة في ناحية القناة كانت نذما عما اعترضه الانجليز في بداية القتال من الزحف من طريق قناة السويس ، ولكن عرابي مع ذلك ظل غافلا عن هذه النية .

احتلال السويس - ٢ اغسطس سنة ١٨٨٢

جاء الاميرال هويت Hewet الى السويس في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢ يقود اسطولا من أربع سفن حربية خفيفة ، ودعا المحافظ الى إعلان ولائه للخديو ، فأذن ثم غادر المدينة بعد يومين قاصدا العاصمة ، وفي ٢ اغسطس نزلت الجنود البحارة المدينة واحتلوا مكناتها التي اخلاها العراييون دون اية معارضة ، وكان احتلال المدينة باسم الخديو ، وقد اهل عرابي هذه الناحية اهمالا كبيرا ، مع ان السويس من مواقع مصر الحصينة ، وظل رغم احتلالها يعتقد في حرمة قناة السويس بحجة ان القناة انما تبندى من (بور توفيق) صاحبة السويس (والتي لا تبعد عنها الا بثلاثة كيلو مترات) ، وكان احتلال السويس تذكيرا آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة ، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة أيام من احتلالها

وقائع الميدان الغربى

تقصد بالميدان الغربى ما بين الاسكندرية وكفر الدوار ، تميزا له عن الميدان الشرقى من الاسماعيليه الى التل الكبير .

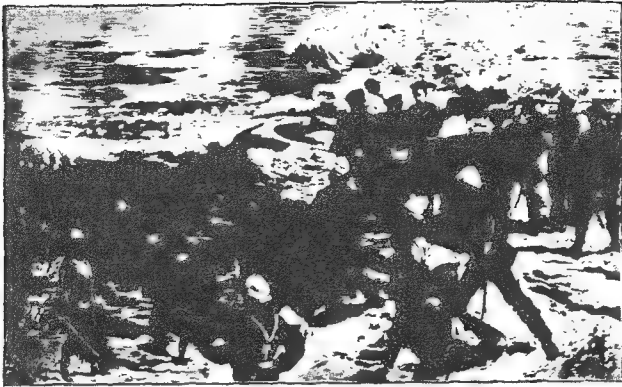
معسكر كفر الدوار

وجه عرابي كل عنايته الى تحصين مواقعه في الميدان الغربى (وأهل الميدان الشرقى اهمالا تاما مما كان السبب الاكبر في الهزيمة) ، فأنشأ الاستحكامات المنيعة في مواقع الدفاع مما يلى الرمل جنوبا الى كفر الدوار بين بحيرة أبو قير وملاحة مريوط (انظر الخريطة ص ٤١٢) ، وقد وضع محمود باشا فهمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الميرالاي

محمد بك شكرى، وهو من أكفأ ضباط أركان حرب الجيش المصرى، فكانت مؤلفة من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلو مترات، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدما، وأقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام، وركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعا، قال عرابى فى هذا الصدد : « أف الاستحكامات فى كفر الدوار كانت تمتد من عزبة خورشيد الى كفر الدوار وأنشأوا فى كفر الدوار استحكما من ترعة المحمودية الى الملاحه وحفروا خندقا عرضه أربعة أمتار، وجعل خط الدفاع فى المقدمة عند عزبة خورشيد على طول الخط من المحمودية الى الملاحه، وجعل ما وراء هذا الخط من التلال والمرتفعات مواقع حصينة ركبت فيها مدافع كروب، وكذلك التلال السكائنة بين المحمودية وسد أبو قير، قال وقد تم اجراء هذه الاعمال الدفاعية بمعرفة المهندس الحربى العظيم محمود باشا فهمى ورجال الهندسة اُخريين ومساعدة ٥٠٠٠ رجل من الاهالى من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية » (١)، وكانت بحيرة أبو قير وملاحه مربوط جناحى خطوط الدفاع، فأصبحت بفضل تلك الاستعدادات غاية فى المنعة، وقد صمد فيها الجيش المصرى وقوم الانجليز مدة خمسة أسابيع كان فى خلالها يرد هجماتهم ويطاردهم حتى الاسكندرية، وقد سد محمود باشا فهمى ترعة المحمودية كما تقدم بيانه (ص ٤١٠) ومنع المياه العذبة عن الاسكندرية وركب المدافع على السد ليكون فى مأمن من الهجوم

واقعة الرمل

تحرك الانجليز يوم السبت ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة (الرمل) بأورطتين من المشاة ولُوطتين من الفرسان، فلما صاروا على بعد ألف وخمماية متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى احمد افندى البيار والبكباشى مصطفى افندى حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان، وصدمهم



واقعة الرمل — ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٢)

عن التقدم ، ثم جاء خورشيد باشا طاهر قومندان خط الدفاع فيا بوقير ومعه ثلاثة بلوكات من الفرسان، فهجم المصريون على الانجليز هجوما شديدا واضطروهم الى التقهقر اذ ولوا الادبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصفا (١) .

ويقول السكولونل سبتان عن هذه المعركة ان الجنرال اليزوف Alison كان يقود الانجليز فيها وان عددهم الف مقاتل وان الجنرال اليزوف كان لا يفتأ يتأوش المرابين حول الاسكندرية كل يوم لكي يوهبهم أن الجيش البريطاني قد اتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، في حين أن خطته الحقيقية هي الزحف من ناحية الامماعيلية ، وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع في الشرق (٢) .

(١) الوقائع المصرية — عدد ١٠٥٨ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) السكولونل سبتان — الحملات الانجليزية في افريقيه ص ٢٨٥

واقعة عزبة خورشيد

٧ اغسطس سنة ١٨٨٢

وهاجم الانجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر اللوار ، إذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الايمن بطريق السكة الحديد من القبارى ، وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعهم دفاعا مجيدا ، اذ انبرى اليبسرة البكباشى محروس افندى يقود أورطته وأبلى فى قتالهم بلاءا حسنا ، وجرح أثناء المعركة ، وصمد للقلب واليبسرة البكباشى محمد افندى فوده ومعه اورطة أخرى من الجنود ، واشتد القتال فى هذه الناحية وجاء المدد يقوده احمد بك غفت قائمقام المقدمة ، وجاءه مدد آخر مؤلف من أورطة يقودها البكباشى سليمان افندى تميلب والبكباشى رزق الله افندى حجازى ولحق بهم طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر اللوار ومعه احمد بك عبد الغفار قائد الفرسان ، وتولى طلبه باشا قيادة الجيش ، ودام القتال فى هذه المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتفهم الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على أثرهم حتى حج بهم الفلام عنهم ، وقتل من المصريين فى هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان .

أما خسائر الانجليز فكانت اكثر عدا من خسائر المصريين (١) .

منشور الخديو الى المصريين

على أثر الواقعة الثانية أصدر الخديو منشورا بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٣ رمضان سنة ١٢٩٩) حذر فيه المصريين من الانضمام إلى عرابى وأظهره

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ اغسطس سنة ١٨٨٢

بمظهر التأثير العاصي لأوامره ونسب اليه تبعه الحوادث التي وقعت في الاسكندرية وغيرها وتوعد من ينحاز اليه بالعقاب (١).

تهنئة الخديو للانجليز

وبعد أن أصدر الخديو هذا المنشور أرسل كتابا الى أركان الجيش حرب الانجليزى يهنئهم بانتصاره في الواقعتين السابقتين.

وصول المدد الى الانجليز

وبعد وقوع معركة ٧٥ اغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرهما استمر ورود الأمداد الى الانجليز في الاسكندرية آتية من مالطه وقبرص وجبل طارق وانجلترا، فاجتمع حوالى ٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ في المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر ألفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و ٩٤٠ جنديا من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية ، وظل المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطانى قبيل معركة التل الكبير ٥٠٦٠٠ مقاتل (٢)، وتولى قيادته العامة الجنرال السير جارت ولسى Sir Garnet Wolseley وقلد الجنرال السير جون ايدى John Adye رئاسة كان الحرب، وكلّف الجيش يتألف من فرقتين من المشاة أحدهما بقيادة الجنرال ويليس Willis يقود الآلاى الاول فيها (الاي الحرس) اللوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا، والآلاى الثانى الجنرال جراهام ، والاخرى بقيادة الجنرال هاملى Hamley وتحت امرته الاى الجنرال اليزون Alison والاى الجنرال

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) احصاء المستر شلدرس وزير الحرية البريطانية — بيوفيس ص ٢٧٦

اشبورنهام Ashburnham ، و فرقة من الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو
Drury Lowe عدا المدفعية وفرقة الهندسة، وتولى قيادة المدد الذى جاء من الهند
الجنرال مكفرسن Machpherson

قوة الجيش المصرى

اما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد عن ١٩ر٠٠٠ مقاتل موزعين بين
مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار، و ٣٥٠٠ بابو قير، و ٢٥٠٠ فى رشيد،
و ٥٠٠٠ فى دمياط (١) ، وقد انضم الى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ،
ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية، فلم يكن منهم فائدة ،
ويقول جون نينيه ان وجود جموع العربان من مشاة وركبان فى كفر الدوار لم يكن
له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من فائدتهم لعدم اعتيادهم على حركات
الجيوش النظامية، وقال المستر بلنت ان الجيش المصرى با كمله لم يكن يزيد عن
١٣٠٠٠ جندي نظامى منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار أما المجندون الجدد فلم يكونوا بعد
أكفاء للقتال (٢)

ويقول جون نينيه ان الصحف الانجليزية كانت تبألع فى عدد الجيش المصرى
بكفر الدوار وتبلغه الى ٤٧ر٠٠٠ مقاتل على حين أنه دون هذا العدد بكثير
فألا حصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفى الحق ان الوقت لم يكن يتسع
لزيادة عدد الجيش الى أكثر من هذا العدد ، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد عن

(١) احصاء جون نينيه الذى كان مرافقا للجيش المصرى بكفر الدوار فى
كتابه (عرايى باشا) ص ٢١٧ ، وأيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته (تاريخ
الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٥٥)
(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٨٧

١١٣٠٠ جندي (عدا الجنود المراقبة في السودان) ثم زيد نظريا في سنة ١٨٨٢ الى ١٧٧٠٠، لكن عدده الحقيقي كان اقل من ذلك بكثير (١).

ويقول عرابي في مذكراته ان الجيش المصري عند ابتداء القتال كان مؤلفا من ثمانية آلايات من المشاة وثلاثة آلايات من الفرسان وآلايين من الطوبجية البرية وثلاثة آلايات من طوبجية السواحل (المنوط بهم حماية الثغور) وفرقة من رجال الهندسة ، وان مجموع ذلك في حالة استكمال الفرق والآلايات ٣٦٠٠٠ (٢) ، وهو احصاء نظري لا يمكن التعويل عليه لان المعروف أن الفرق والآلايات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمي كما يتبين ذلك من احصاء حامية حصون الاسكندرية كما تقدم بيانه (ص ٣٥٣) ، والظاهر أن عرابي كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفي خلال محاربه الى المبالغة في عدد الجيش المصري لكي يتخذ الدافع عنه من ذلك دليلا على رغبته في حقن الدماء مع وجود العدد الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال ، وقال عرابي في مذكراته (ص ٣١٥) انه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للأسلحة ومعمل للبارود وآخر في بولاق لصب المدافع ودائر صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع انشئت في طره ولكنها لم تكمل قبل نشوب الحرب. يتضح لك من هذا البيان ان عدد الجيش الانجليزي كان يزيد عن ضعف عدد الجيش المصري ، وهذا وحده كان نذيرا بسوء العاقبة .

توزيع القيادة

جعل الفريق راشد باشا حسنى قائدا لخطوط الدافع في الشرق ، وخورشيد باشا طاهر على رشيد وأبو قير ، وعلى باشا الروبي على مربوط ، وعبد المال باشا حلى على دمياط ، ومحمود سامي باشا البارودي قائدا لمواقع الصاخية ، وطالبه باشا عصمت قائدا لفرقة كفر الدوار تحت امرة عرابي

(١) بيوفيس — الفرقسيون والانجليز في مصر — ص ٢٣٨

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣١٤

منشور عرابي بتجنيد ٢٥ ألفا من الخفراء

اعتزم عرابي زيادة عدد الجيش، فرأى أن أقرب الوسائل الى هذه الزيادة تجنيد الخفراء في سائر المديريات لمرأهم على الحركات العسكرية من قبل، فأصدر منشورا في ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩٩) بتجنيد ٢٥ ألفا يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم في المحافظة على الامن، ووزع هذا العدد على المديريات كافة، وأرسل الى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد، هذا العدد ويبين حاجة الدفاع الى ذلك (١)

ولاشك في انه لو كان لدى مصر الوقت الكافي لجندت هذا العدد واكثر منه، ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد الخمسة والعشرين ألفا ولا غيرهم، ويقول نينيه انه كان يمكن لعرابي بعد ثمانية أو عشر أشهر حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفا، فقد كان يشرف على حركة التجنيد يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفؤا في الادارة ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل (٢).

التطوع وجمع الاموال والاعانات

يقول عرابي في مذكراته انه لما شبت الحرب لم يكن في خزينة الحكومة مال ما لان السير كلفن المراقب المالي الانجليزي أخذ الاموال الموجودة في خزانة المالية وانزلها بالاسطول الانجليزي، قبل اعلان الحرب بايام، وكذلك الاموال الموجودة بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون الى السفن الحربية بالاسكندرية (٣)، فأرسل عرابي إلى المديرين يدعوهم إلى جمع الاموال والاعانات من مديرياتهم للجيش، وحرر من المجلس العرفي للمديرية بتحصيل الاموال من الاهالي بنسبة عشرة قروش عن كل

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) جون نينيه — عرابي باشا ص ٢٢٠

(٣) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٣٤

فدان على أن تحسب الاموال لمن يدفعونها من ضرائب الاطيان التي تستحق عليهم في المستقبل .

وتطوع الكثيرون في الجيش جنودا مقاتلين يجودون بأرواحهم في سبيل الدفاع عن الدمار ، وبدأت حركة التطوع في القاهرة والاقليم عقب ضرب الاسكندرية . والحق ان الاهلين قد تطوعوا لامداد الجيش بكل ما يستطيعون من نفس ومال وغلال وعتاد ومؤونة وميرة وخبول ومواشى ، وجادوا بكل ما في مقدورهم معتدين بحق أن هذا واجب يفرضه عليهم الوطنية والدين .

قال نينيه في هذا الصدد : في كل يوم كانت ترد إلى معسكر الجيش في كفر السوار اعانات الاهلين من النقود والقمح والشعير والحبوب والسمن والخضر والفواكه والخبول والمواشى ، وقد أبدى أعيان الوجه البحرى والوجه القبلى أريحية كبيرة في التبرع للجيش وفي مقدمتهم احمد بك (باشا) المنشاوى زعيم طنطا الوطنى الذى أقذ حياة عدة من المسيحيين واليهود في قنن ١٣ و ١٤ يولييه (١) ، وقد ظهر الاهلون بمظهر شريف يدل على تعلقهم بالدفاع عن الوطن ورد عادية المعتدين ، ولوقام الجيش بواجبه وأحسن رؤساؤه الاستعداد للحرب والقتال لتغير وجه التاريخ ولما استطاع الانجليز أن يقهروا قوة المقاومة في البلاد .

وقد خص عرابى بالذكر موسى بك مزار فى مذكراته اذ تبرع بالف وثلثمائة ثوب بفته وثلثين عجل بقر ، وتبرعت والدته الخديو اسماعيل بجميع خيول عرباتها ، واقتدى بها بقية أفراد العائلة الخديوية وحرم خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى حرم رياض باشا ، وكثير من النوات والسيدات ، فضلا عن الاقصقوالاربطة اللازمة للبحرى ، قال ومن الاهالى من تبرع بنصف ما يمتلك من الغلال والمواشى ومنهم من خرج عن جميع ما يمتلكه من قدم أولاده للدفاع عن الوطن العزيز لعدم قدرته على القتال بنفسه (٢) .

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ٢١٦

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة — ص ٣٣٥

دعاية الخديو لنفسه

وقد أوجس الخديو خيفة من هذه الاستعدادات وخشى أن لا يقوى الانجليز على كسر العربيين فيتحرج موقفه هو ، فأصدر مجلس الوزراء منشورا كرر فيه عصيان عرابي وخروجه على الخديو وسوغ عمل الانجليز ونوه بحسن مقاصدهم وختمه بنصح المصريين باجتنباب العصيان (١)

واستعان الخديو أيضا ببعض المقربين اليه في كتابة منشورات الى المصريين ومضمونها ذم أعمال عرابي وتحذيرهم تأييده ومناصرته ، وكان أبرزهم في هذا الميدان الشيخ حمزة فتح الله ، فقد كتب عدة منشورات ملاءها بالظن في العرابيين ، وحذا حذوه مصطفى صبحي باشا واديب اسحق وقدرى بك أحد أعضاء الوفد العثماني فنشروا المقالات والقصائد قدحا في عرابي وأنصاره (١)

خطب العرابيين ومنشوراتهم

واستخدم العرابيون من ناحيتهم الدعاية بطريق الخطب والمنشورات والمقالات واقتصائد خض المصريين على تأييد عرابي ومناصرته في جهاده والتهوين من أمر الانجليز وحرهم (٢) .

حضور الجنرال ولسلي

عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة على مصر الى الجنرال السير جانت ولسلي Sir Garnet Wolseley أحد القواد الارلنديين في الجيش البريطاني ، فوصل الاسكندرية يوم ١٥ اغسطس سنة ١٨٨٢

لم يكن الجنرال ولسلي من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية في القيادة ، ولا ممن امتازوا في معارك سابقة بالنبوغ في الفتوف الحربية ، بل كل ما عرف عنه انه اشترك من قبل في حرب القرم وفي بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية ،

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٩٤

وكلف لم يزل برتبة قائم مقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت بهزيمة العرايين في التل الكبير واحتلال العاصمة انتهت عليه القاب الشرف والتكريم ، فنال لقب لورد (فيكونت) ولسلى أوف كيرو (القاهرة) ورتبة جنرال وغير ذلك من علامات التقدير ، على انه تولى فيما بعد ، سنة ١٨٨٤ ، قيادة الحملة على قوات المهدي في دنقلا ، فانهت باخفاقها ومقتل غردون باشا ، وتولى سنة ١٩٠٣ قيادة الجيش الإنجليزي في حرب البوير بالترنسفال فباء بالهزيمة وانخسر ان ، وعدته حكومته مسئولاً عن النكبة التي حلت بالجيش الإنجليزي ، فأنحته عن قيادته وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس ، من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الإنجليزي وذات الجيش الإنجليزي الذي هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم يكونا كافرين لظفر بها واحتلالها ، لولا الاقسام الذي اضعف قوة الدافع عنها ، فانسل الإنجليزي في أرض معبدة ، ولم يلقوا المقاومة التي لقيها الجنرال (فريزر) الذي نزل الاسكندرية سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطاني اراد احتلال مصر فباء بالهزيمة وانخسر ان . (٢)

منشور الجنرال ولسلى

ولم يكذب يستقر بالجنرال ولسلى المقام في الاسكندرية حتى اذاع الاعلان الآتي في المدينة :

بأمر الحضرة الخديوية

اعلان للمصريين

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية في اوساها تجريدية عسكرية إلى القطر المصري ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملي السلاح ضد سموه ، فموم الانهالى الذين في سلم وسكينة نصير معاملتهم بكل تودد وانسانية ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٩٤

(٢) راجع تفصيل ذلك في الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٤٠ وما بعدها



الجنرال ولسلى قائد جيش الحملة البريطانية فى مصر سنة ١٨٨٢

وجوامعهم وعائلاتهم، والاشياء التى تلزم الجيش يصير دفع ثمنها، وعليه ندعو الاهالى لتقديم ذلك ، وان الجنرال قائد الجيوش يسر جداً من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع المصيان الذى هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لىن الذات الشاهانية »

الاسكندرية فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢

الامضاء :جارت ولسلى قومندان عموم الجيش الانجليزى بالقطر المصرى. (١)

تجدد القتال

بين الاسكندرية وكفر الدوار

بدأت الحركات الحربية بين الاسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال الاسكندرية

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ والكتاب الازرق عن مصر

سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ من ٣

كما تقدم بيانه ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلي

معركة ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢

ففي يوم السبت ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٤ شوال سنة ١٢٩٩) تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية ، فلما وصلت القطارات الى مقدمة الجيش المصرى اطلق اليوزباشى احمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك ايدانا بيده القتال ، ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصدّم المصريون عن التقدم بعد ان كبدهم خسائر جمة ، ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس ، وكان يتولى قيادة الجيش المصرى فى هذه المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد واحمد بك عبدالغفار والقائم مقام احمد بك عفت والقائم مقام سليمان سامى داود ويدوى بك حكمدار المدفعية ، وانتهت المعركة بارتداء الانجليز إلى الاسكندرية (١)

مناوشات كفر الدوار

وفى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ اغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجلى هذه المعارك عن ارتداد الجيش الانجليزى . (٢)

وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جلقها فوزا للمرايين لان الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار .

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ اغسطس سنة ١٨٨٢ ومصر للمصريين ج ٥ ص ٣١٠

منشور جديد من الخديو الى المصريين

وما فتئ الخديو يصدر المنشورات إلى الأمة بتحذيرها من الانضمام إلى عرابي،
فأصدر بعد وقائع كفر النوار منشورا جديدا بهذا المعنى دافع فيه عن نيات الإنجليز،
وعدم نأيين عنه في محاربة العصاة، ودعا المصريين إلى معاونتهم ومساعدتهم في
مهمتهم (١)

وأصدر أمراً بتاريخ ٢٢ أغسطس إلى ضباط وقواد وحدات الجيش المصري
باطاعة الجنرال ولسلي هذا الخواه

« لما كان الغرض الوحيد من الاعمال العسكرية التي يقوم بها السير جازنت
ولسلي هو استتباب الأمن في مصر فتحسن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التي
يرى لزوما لاتخاذها، فيجب عليكم حال وصول امرنا هذا اليكم أن تبذلوا له المساعدات
اللازمة وتطيعوا اوامره كما لو كانت صادرة منا، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصا،
ومن خالفه بعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصي، وقد أصدرنا امرنا هذا اليكم للعمل
بمقتضاه » (٢)

المعارك في الميدان الشرقي

تقدم القول بأن عرابي أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق، فلما جاء
الجنرال ولسلي الاسكندرية كان أول عمل حربي له هو تدبير الزحف على العاصمة
من ناحية قناة السويس.

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٤

(٢) عن الصيغة الانجليزية الواردة في الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة

١٧ ص ٤١ وثيقة ٨٩، والصيغة العربية في مذكرات احمد شفيق باشا الجزء الاول

ص ١٨٧

احكام عرابى عن سد القناة

ولو أن عرابى بادر عند ما نشبت الحرب إلى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه إلى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ، ولكنه لم يفعل ، فكان احكامه وبالأعلى مصر ، وقد لعب المسيو فريدتان دلسبس فى هذه المسألة دور الخداع والتغريب لكي يفوت على العرايين سد القناة .

فقد عقد عرابى مجلسا عسكريا فى أواخر يوليه للنظر فى أمر القناة ، فأجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا يستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول إلى الشاطئ الغربى منها ، وخاصة الاسماعيلية ، فلما علم بذلك المسيو دلسبس أرسل الى عرابى فى أن يمتنع عن قطع القناة ، وأكد له كذبا فى تلغرافه « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة . يستحيل » ، فالتخدع عرابى بهذا التلغراف رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له أن لا يصنى إلى نصيحة دلسبس اذ ليس فى امكانه ان يمنع دخول الانجليز القناة أو يمر بوعده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وانما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ولو ضحيت فى سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها ، وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية لى بور سعيد لاحتلال القناة فأرسل إلى عرابى تلغرافا آخر يقول فيه « لا تعمل عملا لما لسد قناتى ، فاني هنا ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندى انجليزى واحد الا ويصعبه جندى فرنسى ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهنالك قطع شرع عرابى فى سد القناة ، ومع ذلك كان أمره فى هذا الصدد منطويا على التردد والابهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيح لنا سد التريعة الحلوة عن السويس وإذا تهدد القتال زيادة على ذلك بأعمال حرية داخلية أبيع لنا ردمه وسده لتمدى الانجليز على حياته فباتحاد سعادتك مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى ما فيه صالحنا . » ولم يكده يصل هذا الامر المهم إلى ارشد باشا حتى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة ، وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابى إلى سد

القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لان الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية وقضوا عهد دم في مؤتمر الاستانة منذ ابتداء القتال بضربهم الاسكندرية ثم احتلهم اياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة في قتالهم ، اما اعتماد عرابي على وعود دلبس في حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابي في ساعة الخطر التردد والاحجام ، فكان خطأ في مسألة القناة العامل الاكبر ان لم يكن العامل الوحيد لا تنصار الانجليز في معارك الميدان الشرق واحتلالهم العاصمة ، ولو سد عرابي القناة قبل مرور السفن الانجليزية لما استطاع الانجليز الزحف على مصر من طريق الاسماعيلية ولا اضطروا الى العدول عن زحفهم من هذا الطريق فتجد البلاد الوقت الكافي لتنظيم قوة المقاومة ، وهكذا فانت الفرصة وصارت قناة السويس طريق الزحف على مصر ، فجازت السفن الانجليزية مقله الجنود والمعدات الحربية حتى وصلت آمنة الى الاسماعيلية واحتلتها ، وعندئذ فكر عرابي في ردم القناة بعد أن ضاعت الفرصة إذ لم يعد ردمها في حيز الامكان بعد أن احتلها الانجليز ، فرابي يحتمل من هذه الناحية تبعهائلة في هزيمة الجيش المصري وفي ذلك يقول صديقه وصديق الرايين جون نينه « ان بساطة عرابي جعلته يرتكب أغلاطا كبيرة ظهرت عواقبها فيما بعد ، فبمقدار ما بذل من الهمه في الدفاع عن الاسكندرية ويحصين خطوط الدفاع في كفر الدوار بحيث امتنعت على الانجليز ، قد أظهر منذ ابتداء القتال غفلة بالغة اذ استمع الى النصائح الكاذبة التي خدعه بها المسيو فردينان دلبس حين زعم أن الانجليز لا يمكن أن يتعرضوا للعمل الفرنسي ، فامتنع عرابي عن سد القناة في الوقت المناسب واستمسك برأيه رغم ما كانت تحتمه الخطط الفنية الحربية ورغم ما رآته زملاؤه وما ارتأته أنا وكررتة عشرات تارة بالقول القارس وطورا بالكتابة في وجوب سد القناة ، رغم كل ذلك أصر عرابي على رأيه ، فهد للجنرال ولسلى نصرا من أسهل ما عرف في تاريخ المعارك . » (١) وكرر

فى موضع آخر مانصح به العرايين بقوله لهم « ان قناة السويس هى خط الدفاع الوحيد الذى لكم فى هذه الناحية ، واذا لم تحتلوه فسيحتله العدو غدا ، ولن يجد صعوبة فى احتلاله لان الانجليز لا يهتمهم الشرائع ولا المعاهدات ولا يراعون إلا مصالحهم ، واذا وصلوا الى الاسماعيلية فان ذلك يمد نهاية الحملة »

وجون نيتيه كان صديقا مخلصا لعرايى ، وقد لازمه منذ ابتداء القتال وقضى معه الشهر الاول من الحرب فى كفر اللوار وظل على اخلاصه له بعد الهزيمة ، فأقواله لها قيمتها وحجتها .

ومن عجب أن يصر عرايى على رأيه الخاطيء مع أنه كما يقول جون نيتيه كان مقتنعا كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه فى هذا الصدد اذ صرح للمستركامرون مراسل جريدة الستاندارد بحضور المسيو نيتيه قبل ضرب الاسكندرية بقوله « اتنا سنحترم القناة مادام العدو يحترم استقلال بلادنا ، ولكن اذا شبت الحرب فاننا عند أول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتا ، وسأفعل ذلك أسفا لاني عالم بأن القناة طريق تجارى محاييد ^(١) » ، وقد كان هذا هو الوقت المناسب حقا لسد القناة ، فليت شعري ما الذى جعله يبدل عن هذا الرأى الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟

الرشوة والخيانة

لم يكتف الانجليز باحتلال القناة واتخاذ الاسماعيلية قاعدة لزعزعتهم ، بل استعانوا بسلطان باشا على رشوة البدو القاطنين غربى القناة بين الاسماعيلية ورأس الوادى ، والصالحية وما حوالها ، وكان سلطان باشا يرافق الجيش الانجليزى نائبا عن الخديو

(١) جون نيتيه — عرايى باشا ص ١٠٥

ليقدم له كل المساعدات تمكينا له من الزحف ، ومن وسائله الى ذلك اتصاله بمشايخ العربان في هذه الجهات ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشا والوعود ، واتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف في تلك المناطق الصحراوية التي لا يسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها وغوامضها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الادلاء .

قال المستر بلنت في هذا الصدد « ان أشهر مشايخ العربان الذين استعان بهم سلطان باشا ورشاهم هو سعود الطحاوى في الصالحية (وفي رواية الشيخ محمد عبده أنه الحاوى الطحاوى) ، ومحمد البقلي في وادي الطميلات (١) ، ومجاؤسف له أن بعض الضباط المصريين الموالين للخديو رافقوا الجيش الانجليزى في زحفهم من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعونة والارشاد والتجسس (٢) وأن الخديو ذاته أصدر أمرا في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بالترخيص للانجليز باحتلال القناة . وهذا فحواه

« ليسكن معلوما عند السلطات الملكية والعسكرية في منطقة قناة السويس أن أميرال الاسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام انما اتيا إلى مصر لاعادة الامن والنظام اليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الامكنة التي يريان في احتلالها ما يساعد على قم العصيان ، وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الامر الى

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٩٤

(٢) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٩ ص ٤٢) برقية من السير ادوار مالت الى اللورد جرافيل يخبره فيها ان الخديو باتفاقه مع الجنرال ولسلى عين الضباط الآتية اسماءهم لمرافقته في الميدان وانهم سافروا لهذا الغرض من الاسكندرية الى الامماعيلية يوم ٢٢ أغسطس وهم الميرالاي زهراب بك . الميرالاي موريس بك (انجليزى) . القائم مقام تورنيزن (نمساوى) . القائم مقام يوسف ضيا بك . القائم مقام دولير بك (بلجيكى) . اليوزباشى توفيق افندى

كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة إلى موظفي وعمال القناة البحرية ، ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على إرادتنا وينزل به أشد العقاب (١) .
وعين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائبا عن الخديو لمراقبة الجنرال ولسلي في زحفه على العاصمة (٢)

احتلال بور سعيد والاسماعيلية

٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

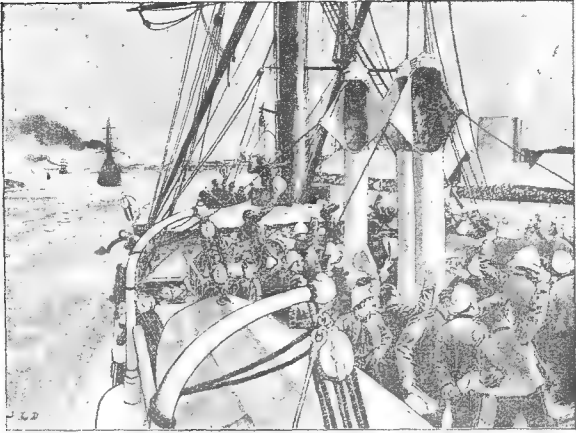
قلنا ان أول عمل حربي للجنرال ولسلي عند وصوله الى الاسكندرية هو تدمير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس ، ففي ١٦ اغسطس سنة ١٨٨٢ وضع بالاشتراك مع الاميرال سيمور الخطة الحربية لاحتلال القناة ، وفي مساء ذلك اليوم أفلتت السفينة الحربية ايريس Iris من الاسكندرية تقل الاميرال هوبكنس الى بور سعيد لا بلاغ الكبين فيتزوري بالاسماعيلية والاميرال هويت بالسويس تفاصيل هذه الخطة ، ومضمونها اخلاء القناة من السفن التجارية واحتلالها حريا يوم ٢٠ اغسطس (٣) ، ونفاذا لهذه الخطة اصدر الجنرال ولسلي في مساء ١٨ اغسطس تعليماته إلى قواد الفرق بالاستعداد لمقادرة الاسكندرية في اليوم التالي ، ولكي يخادع العربيين عن نيته تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير ، ففي ظهر يوم ١٩ اغسطس أقلع الاسطول من الاسكندرية بقياده الاميرال سيمور ، وكان مؤلفا من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل تقل معظم الجيش الانجليزى بقيادة الجنرال

(١) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٣٩

(٢) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ - المرجع السابق وثيقة رقم ٦٩

ص ٣٥

(٣) الكولونل سبتان - الحملات الانجليزية في افريقيه ص ٢٩١



اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس — ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

ولسلى واتجه الى أبو قير فرسا قبالها فى الساعة الرابعة بعد الظهر وبقى حتى الليل ، فلم يشك المراكبيون فى أن خطة الانجليز هى مهاجمة أبو قير ، فأخذوا يستعدون للدفاع عنها ، ولكن لم يكدر يرخى الظلام سدوله حتى استأنف الاسطول سيره قاصدا بور سعيد ، فوصلها صباح ٢٠ اغسطس ، وأخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الاسطول الى بور سعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية ، وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية فى هذا اليوم ، ومنعت البوابرج الانجليزية مرور البواخر التجارية فى القناة ، وقد منع الاميرال هويت من ناحية السويس دخول أية سفينة إلى القناة ابتداء من ١٩ اغسطس ، ووضع فى مدخل القناة بارجة حربية تنفيذها لهذا المنع ، وقد احتجت شركة القناة على خرق حرمة

القناة (١) فذهب احتجاجها سدى ، وفي ٢٠ اغسطس احتل الاميرال هويت (شلوة) شمال السويس على القناة .

ضرب معسكر العرايين في نفيشه

وكانت طلائع العرايين وعددهم نحو الفين ترابط في (نفيشه) غربي الاسماعيليه وعلى بعد نحو ثلاثة كيلو مترات منها (انظر الخريطة ص ٤١٤) ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيرا بزحف الانجليز من هذه الناحية . ووصل الجنرال ولسلى الى الاسماعيليه يوم ٢١ اغسطس لتدبير حركات القتال في الميدان الشرقى ، وكان يصحبه الاميرال سيمور والاميرال هوبكنس ، ووصلت على أثره بقية البواخر المقله للجيش البريطانى فزولوا الاسماعيليه ، كما وصل المدد من الهند الى السويس ، وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، في حين أنه لو سدت القناة في بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى أن يصل بمجنوده الى الاسماعيليه ويتخذها قاعدة للزحف ولقضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع في الدلتا ، وفي يوم ٢٢ اغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة الحديد بين الاسماعيليه والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين .

ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة بإدارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة ، ويتبين من ذلك أن اعتراض الشركة على خرق الانجليز حيده القناة لم يكن سوى اعتراض شكلى كان الغرض منه منع العرايين من سد القناة حتى لا يتعمل انتفاع الشركة منها .

وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها ما استطاعوا أن يصلوا الى الاسماعيليه بحرا وان يزحفوا منها على العاصمة

(١) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٥

ص ١٢ ورقم ٢٨ ص ١٣ رقم ٣٣ ض ١٥

من طريق التل الكبير والزقاق ، فوصول البوارج الانجليزية الى الاسماعيلية واتخاذهم اياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث لو لم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة شؤما على مصر في جميع ادوارها .

احتلال نفيشه

٢٣ اغسطس سنة ١٨٨٢

احتل الانجليز نفيشه بعد احتلالهم الاسماعيلية ، ولهذا الاحتلال أهميته لان نفيشة هي أول محطة غربي الاسماعيلية ومنها تتفرع ترعة الاسماعيلية الى فرعين أحدهما الذهاب الى بور سعيد والثاني الى السويس .

معركة المجفر — ٢٤ اغسطس سنة ١٨٨٢

وقد سد المرايون ترعة الاسماعيلية في نقطة (المجفر) غربي الاسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة الى الجيش البريطاني ، فهاجم الجنرال ولسلي (المجفر) يوم ٢٤ اغسطس واحتلها بمجنوده .

واقعة المسخوطة وأمر محمود فهمي

وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على المسخوطة يوم ٢٥ اغسطس بمدمر معركة عنيفة دارت بينهم وبين العراقيين ، وكان يقود الجيش المصري فيها الفريق راشد باشا حسني ووقع محمود باشا فهمي رئيس اركان حرب الجيش المصري اسيرا في يد الانجليز ، فكان اسره اكبر ضربة أصابت الدفاع الوطني .



واقعة المسخوطة — ٢٥ اغسطس ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

استيلاء الانجليز على المحسمة والقصاصين

واستولى الانجليز على المحسمة يوم ٢٥ اغسطس، وهي محطة تبعد عن نفيشه غربا باثنين وعشرين كيلو مترا، وصارت المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز اربعة وعشرين كيلو مترا، وقد استولوا في المحسمة على سبعة مدافع كروب وكية كبيرة من البنادق وعلى قطار من الذخيرة .

وكان الاستيلاء على المحسمة عملا حريا على جانب كبير من الخطر، لانها خطوة الاولى التي اتخذها الانجليز للوصول الى معسكر العراقيين في التل الكبير، ثم احتل الانجليز القصاصين يوم ٢٦ اغسطس دون مقاومة تذكر، فصاروا على مسافة خمسة عشر كيلو مترا من التل الكبير .

انتقال عرابي الى الميدان الشرقي

كان لاسر محمود باشا فهي واحتلال المحسمة وانكشاف نية الانجليز في الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد في صفوف العراقيين، فبادر عرابي الى الانتقال الى معسكر التل الكبير، وسار بالقطار من كفر الدوار ومعه جماعة من الضباط وطاقمة من الحرس، وكان يصحبه عبد الله نديم خطيب الثورة العراقية، فلما وصل القطر الى الزقازيق



استيلاء الانجليز على المحسمة — ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

خف للقاءه جمع حاشد من العمد والاعيان وارباب الطرق والموظفين، ونزل هنية بالمحطة، وجلس بكشك هناك، فاحتشد الناس للهناء له وصاروا يتنادون «الله ينصرك يا عرابي. يامولانا يا عزيز. اهلك عسكر الانجليز. ياسيموريالوش القملة من قال لك تعمل دى العملة» ويمد ان جلس هنية غادر الكشك وركب القطار وصار يتنادى ويقول «انا لها انا لها»، وسار القطار الى التل الكبير بين هتاف المجتمعين وصياحهم، ولما وصل الى التل الكبير اعد عرابي لنفسه بالمسكر خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من انغم الخيام، واقام بها يحوطه الحرس والخدم، وتشاور واصحابه فيما يجب عمله، وجاء على باشا فهمى من القاهرة يقود الألاى الاول من المشاة مددا للجيش، ووضعوا خطة القتال التى استدعاهما تبديل الموقف، فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز فى القصاصين، وارسلوا الى طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار لى يرسل لهم المدد من

الرجال والعتاد ، فجاءم عيد بك محمد بالايه ، واحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بالايات الفرسان ، وجاءهم من دمياط خضر بك خضر ومعه اورطتان من المصاكر السودانية ، فاستعد الجيش المصرى لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالاتى : الجنرال جراهام فى القصاصين ، والجنرال درورى لو قائد الفرسان فى المحسمة ، والجنرال ويليس فى المسخوطة

واقعة القصاصين الاولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز فى القصاصين يوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجوما شديدا ، فاستولوا على المواقع الامامية للانجليز ، ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال درورى لو مالبشوا أن يكروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع ، وخسر الانجليز فى هذه الواقعة ٨ قتلى منهم ضابط و ٦١ جريحاً منهم عشرة من الضباط (١) وامتد فيها القتال إلى الليل (٢)

موقف تركيا

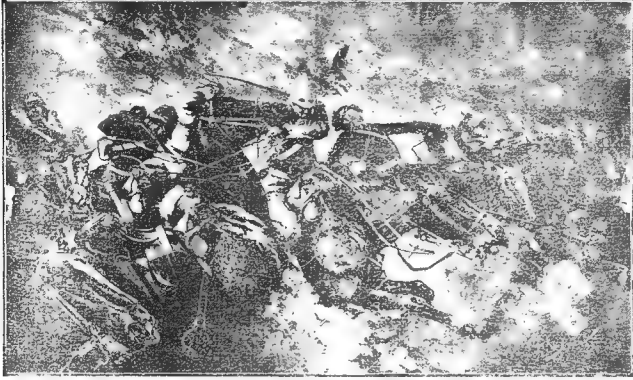
واعماله السلطان عهده عرابى

قدمنا أن موقف تركيا منذ شبت الثورة العرابية كان منطويا على سوء النية والخطل فى رأى ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة لاسترداد امتيازات الاستقلال الذى نالته مصر ، فأخذت تفرى الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتظاهرت تارة بتأييد الخديو ، وطور ابتأييد العرابيين ، لتكسب من وراء هذا الاغراء

(١) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى افريقيه ص ٣٠٩

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٨٥

فوزا وسلطانا ، ولكنها في الواقع لم تكسب شيئا وانما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء .



واقعة القصاصين الاولى - ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

وزاد موقفها خطلا بامتناعها بادية الامر عن الاشتراك في مؤتمر الاستانة الذي عقد في عاصمتها ، وكان امتناعها مبنيا على سبب سخيف ، وهو أن إيفادها درويش باشا إلى مصر سيحل المسألة المصرية وينقذ عن عقد مؤتمر بشأنها ، وقد تبين لك أن درويش باشا لم يكن لوجوده أى أثر ايجابي في تطور الحوادث ، ولو أنها اشتركت في المؤتمر وغذت قراره بوجوب تدخلها وارسالها جيشا الى مصر لنجت البلاد من الاحتلال الانجليزى ومن الاحتلال التركى ، ولما أدركت خطأها اشتركت آخر الامر في المؤتمر كما تقدم بيانته (ص ٣٨٦) ، ورضيت بارسال جيش عثمانى إلى مصره ولكن بعد فوات الفرصة ، أى بعد أن ضربت انجلترا الاسكندرية وأرسلت قواتها البحرية والبرية واحتلت مصر .

وبينما كان الانجليز يتقدمون في داخل البلاد كانت المفاوضات مازالت مستمرة بين اللورد دفرين سفيرا إنجلترا في الاستانة والباب العالي للاتفاق على خطة ارسال الجيش العثماني إلى مصر ، وكانت إنجلترا تقصد من هذه المفاوضات اطالة الوقت وتعطيل ارسال جيش من تركيا حتى تقمع هي الثورة بجيشها فلا يبقى محل للحجى ، ذلك الجيش ، وقد تفرعت الى اطالة المفاوضات بإشتراطها عدة شروط وهي : (١) تحديد عدد الجيش العثماني المزمع ارساله الى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة أوسنة آلاف جندي (٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول إلى الاسكندرية (٣) عرض خطته الحربية على القيادة الانجليزية (٤) التمهيد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزي عن مصر .

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سببا في تعطيل ارسال جيشها ، ولو رضيت بأي شروط ترضه إنجلترا وإادرت بإرسال جيشها لكان ذلك خيرا واخف ضررا من احجامها عن انفاذه ، لان مجرد وجود جيش تركي أو أي جيش آخر بجوار الجيش الانجليزي يحول دون استقرار الاخير في البلاد ويؤدي لاحالة الى جلاء الجيشين معا كما حدث حين ارسلت كل من إنجلترا وتركيا جيشا لاجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ ، فان وجودهما معا أدى الى جلائهما عن البلاد في ذلك الحين .

وقد أعلنت إنجلترا على لسان اللورد دفرين أنها لا تقبل اشتراك الجيش العثماني مع الجيش الانجليزي في اخاد الثورة الا اذا وقع الباب العالي على الاتفاقية المتضمنة شروط هذا الاشتراك ، وفي غضون مهلة المفاوضات التي جرت في هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الاعظم ان يعلن السلطان عسبان عرابي وان يقرن هذا الاعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين في مصر ، واخيرا وقع الطرفان على هذا الاتفاق في ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢^(١) ، وهو يقضى بإرسال ثلاثة

الاف جندي عثمانى الى بور سعيد ، وفي الوقت نفسه أعلن السلطان عصيان عرابي في منشور طويل نشرته صحف الاستانة يوم ٦ سبتمبر (١) لم تكن انجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فانها عجلت باخذ الثورة قبل ان تتحرك تركيا الى ارسال جيشها ، بل كان غرضها اذاعة اعلان السلطان عصيان عرابي اثناء زحفها ، لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصري وإيقاع الفرقة والاحلال في صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابي في القتال ، ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر في اصدار هذا الاعلان لانه في خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ولا كان يعيل الى تثبيت سلطته ، ولكن السياسة الانجليزية ألحت وتهددت واستخدمت كل الوسائط ومنها الرشوة لدى رجال المايين حتى اصدر السلطان اعلانه المشنوم

ولما هزم عرابي في واقعة التل الكبير بادر اللورد دفرين إلى ابلاغ الباب العالي أنه بهزيمة العرابيين لم بعد ثمة موجب لارسال جيش عثمانى ، لان الجيش الانجليزي قد انتهى من مهمة اخذ الثورة

فاعلان عصيان عرابي والحرب قائمة هو تدير منطو على المكر والغلب ، ووضعت انجلترا لاضعاف قوة المقاومة في مصر وتمكين جيشها من احلال البلاد ، وهي التي طلبت من السلطان ذلك الاعلان كما تقدم بيانه .

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة (الجوائب) (٢) التي نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصري لاطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا في البلاد لدعوة العمدة والاعيان إلى مساعدة الانجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات تأثيراً كبيراً في حالة الضباط المعنوية ، وفي ذلك يقول عرابي انه رأى تأثيرها بادياً فيهم ، فأفهمهم أنها دسيسة انجليزية

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - ٨٣ وثيقة رقم ٥٦
(٢) هي جريدة كانت تصدر بالاستانة باللغة العربية لصاحبها أحمد فارس

تمكنوا من اغاذاها بواسطة الرشوة ، لكن نصائحه لم تؤثر في احمد بك عبدالغفار قومندان الفرسان وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الالاي الثاني وعلى بك يوسف ميرالاي الالاي الثالث من المشاة « واسروا القدر والخيانة » (١)

واقعة الفصاصين الثانية

٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

في صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين والانجليز ، تعد أكبر وقائع الحرب المصرية ، هجم فيها المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسنى (المعروف بابي شنب فضية) على مواقع الانجليز في القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الانجليزى .

ذكر عرابى عن هذه الواقعة في مذكراته أنه في اليوم السابق لوقوعها عقد مجلسا بمعسكر الجيش في التل الكبير حضره كبار القواد كراشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومحمود سامى باشا البارودى وغيرهم لوضع خطة القتال ، فتقرر في هذا المجلس الهجوم على مواقع الانجليز في القصاصين حيث حشدوا فيها معظم قواتهم ، وكان عددهم يبلغ نحو ثلاثين الف جندى ، ومن قوادهم اللوق أوف كنوت ثالث أنجال الملكة فيكتوريا ، واستقر رأى عرابى وصحبه على أن يكون الهجوم بشكل نصف دائرة تحيط بالعدو بمخارجها ، وأن يكون محمد افندى الزملاوى بأورطته في الجانب الايمن للترعة الاسماعيلية ومعه أورطة من الفرسان ومدفعاں وجمع من العربان ، وفى الجانب الأيسر للترعة الألاى الاول من المشاة بقيادة احمد بك فرج وخلفه ستة مدافع ، وفى القلب ألاى عيد بك محمد تقدمه بطاريان (من ١٢ مدفا) من مدافع كروب وخلفه بطارية من ستة مدافع ، وهؤلاء جميعا بقيادة اللواء على باشا فهمى ، والطوبجية بقيادة حس بك رأفت ، وأن يكون الجناح الايسر الميرالاي على بك

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٠ . وقد تمينا عن احمد بك عبد الغفار تهمة الخيانة كما سيبحى بيانه

يوسف خنفس (الخانن) بألايه وخضر بك خضر ومعه أورطان من الجنود السودانية وبطارية من ست مدافع وست أورط من الفرسان بقيادة الميرالاي احمد



واقعة القصاصين الثانية — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

بك عبد الغفار ، والقائد العام لهذا الجيش هو الفريق راشد باشا حسنى ، وتقرر أيضاً أن يتحرك محمود باشا سامى البارودى بجيشه من الصالحية ليلا فيصل الى خط القتال عند مطلع الفجر للأحداق بميمنة العدو ، قال عرابى وقد عمل بهذا الترتيب رسم سلمت منه نسخة لكل امير من القواد، وفى الثلث الأخير من ليلة ٩ سبتمبر (٢٥ شوال سنة ١٢٩٩) قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان علما بما استقر عليه رأى اذ اطلعم عليه الميرالاي على بك يوسف خنفس (الخانن) ، فبادر الجيش المصرى باطلاق

المدافع، واشتد القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فانه تأخر عن الميعاد المحدد له ، ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متأهبا لقتاله ، فأطلق عليه مدافعه قبل أن يصل إلى مكانه ، فنشبت وولى الأديار ، فمنهم من عاد إلى الصالحية ومنهم من ذهب الى معسكر رأس الوادى ، وأما راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات الابطال حتى آخر النهار « وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى قدمه ، وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقنوقاتها كالطر فى الميدان ، وكانت هذه الواقعة أشد حرب انتشبت بيننا وبين الانجليز اذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهم نادر المثل . » (١)

ويقول جون نيتيه عن هذه الواقعة ان اصابة القائد الباسلين راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة كبرى منى بها الجيش المصرى لا تقل فى فداحتها عن أسر محمود باشا فهمى .

ويقول المستر بلنت قلا عن رواية المصريين له عن المعركة ان الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد اللوق اوف كنوت يقع أسيرا ، ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك أنه كان على محمود باشا سامى البارودى أن يتحرك من الصالحية فى التى مقاتل ليلا ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ولكنه ضل الطريق ، ويقال ان رجال سعود الطحاوى أضلوه عمدا ، فلم يصل فى الميعاد ولم يشترك فى المعركة ، وثمة قص آخر ذكره المستر بلنت وهو أن عرابى كان واجبا عليه أن يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش ان لم يكن فى المقدمة ، ولكنه جدد فى التل الكبير ، ولم تظهر فى الميدان جميع قوة الجيش التى كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة الضابط على بك يوسف خنفس ، وفى ذلك يقول عرابى فى رسالته إلى المستر بلنت ان على يوسف هذا خائنهم وأفشى التدبير الذى وضعوه للمعركة

قبل وقوعها وأفضى به الى الجنرال ولسلى وسله الرسم الذى وضع لها ، وان سلطان باشا قد أفسد عليهم على يوسف بالرشوة . وانه علم بهذه الخيانة بعد هزيمة التل الكبير . (١)

الموقف الحربى بعد واقعة القصاصين

كانت هزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصين الثانية ضربة شديدة كشفت الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية أمام الهجوم الانجليزى ، وقد ظهر الاضطراب على زعماء العراقيين وبخاصة عرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدأ اليأس يتسرب إلى قلوبهم ، وأدرك عرابى بعد فوات الفرصة أنه لو سد قناة السويس عند ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الانجليز الاسماعيلية بهذه السرعة، وما تقدموا فى داخل البلاد بهذه السهولة ، فأخذ يعالج الموقف فى كثير من التردد واليأس، وبدأ بعد واقعة القصاصين فى ارسال الجرحى الى العاصمة اذ اقلتهم القطار المحصورة الى العباسية، ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ، واستدعى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى ، فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٩) ، وأخذ يتفقد مواقع الجيش فى التل الكبير الذى أصبح بعد واقعة القصاصين هدف الانجليز فى هجومهم .

معركة التل الكبير

١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

تقع شرق محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الاسماعيلية هضبة تعلو السكة الحديد بثلاثين مترا وتمتد، بأحدار خفيف نحو (الصالحية) ونحو (القصاصين)

وكانت خطوط الدفاع المصرية في (التل الكبير) تتبدى من السكة الحديدية، وتمتد بطول ستة كيلو مترات متجهة من الجنوب الى الشمال، ويحمي معقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين الى ثلاثة وعقها متر أو متران، ووراء الخطوط الامامية خطوط أخرى تمتد الى معسكر التل الكبير الواقع على السكة الحديدية، ولم يكن عرابي قد أتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة، ولم تكن هي في ذاتها محكمة الوضع، لأنها أقيمت على عجل، وليس بها العدد الكافي من الجند لصده هجمات الاعداء .

وكان الجيش المصري في التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلي مؤلفا من ٢٤ طابورا وثلاثة أليات من الفرسان وستة آلاف من البدو، وكان عرابي يشرف على حركات القتال، ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التي عهد بها الى علي باشا الروبي، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ الى ٧٠ مدفعا .

ويقول المستر بلنت ان جيش عرابي بالتل الكبير لم يكن يزيد عن عشرة آلاف أو اثني عشر الف جندي، والباقي كانوا من المجندين الاحداث الذين لم يسبق لهم اطلاق بندقية واحدة، أضف الى ذلك أن خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا في كفر الدوار بقيادة طلبة باشا عصمت أو في دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمي، وهؤلاء لم يشتركوا قط في المعركة، وكان من حسن التدبير أن يستدعى عرابي على الاقل الالاي المرباط في دمياط لانه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين، ولكنه لم يفعل، ولم يأت من هذا الالاي سوى اورطتين مع ميسر الحاجة اليه، وعهد عرابي بالقيادة في معركة التل الكبير الى علي باشا الروبي، ولم يكن على حظ ما من الكفاية الحربية، أضف الى ذلك أنه كان الى ماقبل المعركة قائدا لفرقة مربوط واستدعاه عرابي الى التل الكبير بعد اصابه راشد باشا حسني في القصاصين، فحضر قبل الواقعة بيوم، واحد وهو وقت لا يكفي لتعرف مواقع القتال في تلك الناحية ووضع الخطط الصالحة للدفاع .

وزحف الجنرال ولسلي على التل الكبير في أحد عشر الفا من المشاة و ٢٠٠٠

من الفرسان ومعه مستون مدفعا^(١)، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير إذ كانت
 أصحح للزحف من الجهة الجنوبية المسكونة من أراض زراعية تحترقها الترع والاقنية
 وتيق سير الجنود، واعتزم الزحف ليلا لكي يوفر على جنوده عناء المسير في شمس
 النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفي أرض مكشوفة، وقد رجح عنده الزحف
 في الظلام ملاحظه حين كان يستطلع مواقع المصريين في التل الكبير أنهم لا يضعون
 الطلائع أمام الاستحكامات الا من الساعة الخامسة صباحا، وهذا قص كبير في
 الدفاع، فأراح ولسلي جيشه يوم ١٢ سبتمبر، وفي مساء هذا اليوم تأهب للزحف،
 ولما جن الليل بدأ الجيش الانجليزي يتحرك من القصاصين في منتصف الساعة الثانية
 صباحا، وكان الظلام حالكا، وأصدر الجنرال ولسلي تعليماته بأن تطفأ كل الانوار
 أثناء السير، حتى لا يشعر العراقيون بزحفه، وكان يتقدم الجيش البريطاني بعض ضباط
 الاسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير في الصحراء، ولكن
 هؤلاء لم يكن في استطاعتهم الاهتداء الى مسالك الصحراء، بل كان المرشدون
 الحقيقيون لفيغا من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو، وأمامهم عربان
 الهندى ممن اشترى الانجليز ذممهم واتخذوهم عيوناً لهم وجواسيس، ومن العجب
 أن يقطم الجيش الانجليزي المسافة بين القصاصين والتل الكبير وهي تبلغ نحو خمسة
 عشر كيلو مترا دون أن تصادفهم طلائع المصريين، ولو كان الدفاع محكما لما فات
 عرابي أن يجعل لجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبشونه بحركات الجيش الانجليزي،
 واستمر الانجليز في زحفهم حتى مطلع الفجر، وعندئذ صارت كتابتهم الاولى على
 مسافة ١٥٠ ياردة من طلائع التل الكبير، وقد فوجيء المصريون بالهجوم إذ كانوا
 نائمين بعد أن سهروا في سماع ذكر أبواب الطرق، فاستيقظوا على صوت البنادق، ولم
 يكدهم هؤلاء يضربون غير الخذر حتى أمر الجنرال ولسلي جنوده بالهجوم، فابتدأ
 في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين صباحا، وكان على شكل نصف دائرة
 أحاطت بمعسكر العراقيين كما تراه على الخريطة (مقابل ص ٤٤٩)، فاقطعت الجنود

(١) احصاء الجنرال ولسلي في تفرافه الى وزارة الحربية البريطانية عن الواقعة

الانجليزية الاستحكامات الامامية، وأطلق رماثها القنابل والبنادق عليهم، وقتل منهم في هذه الهجمة نحو مائتين قبل أن يصلوا الى الخنادق، ولكن الهجوم كان فجائيا وشديدا، فاستولى الانجليز على الاستحكامات الامامية، وبعد هتية هجموا على خط الاستحكامات الثاني، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكامات فتكت بنادقهم بالمصريين فتكا ذريعا، وهجم فرسان الجيش البريطاني بقيادة الجنرال دروري لوعلى ميسرة العرايين متجهة صوب محطة التل الكبير، فاحدقوا بها، وأخذ المصريون على غرة في الميمنة والميسرة، وصعد للدفاع أليان من السودانيين بقيادة المير الالى محمد بك عبيد وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد، واستبسل ايضا في القتال ألي من البيادة بقيادة أحمد بك فرج، وألي عبد القادر بك عبد الصمد، وكذلك أيلي اليوزباشى حسن افندى رضوان (الفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) . بلاء حسنا في الواقعة اذ كان قومندا للطوبجية، فلما فوجىء المصريون بهجوم الجيش الانجليزى اختل نظامهم، لكن اليوزباشى حسن رضوان صمد للمهاجمين وأخذت مدافعه تصلى الانجليز نارا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة، وجرح هو في تلك الواقعة، وقد أعجب الجنرال ولسلى ببسالته وترك له سيفه احتراماً له، ولم يزد عدد الجنود الذين اشتركوا في المعركة عن ثلاثة آلاف، أما الباقون فقد تولاهم الذعر فالتقوا أسلحتهم ولاذوا بالفرار، ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها عن ٥٧ قتيلا منهم ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندى و ٤٠٢ جريحاً منهم ٢٧ من الضباط، أما خسائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ قتل، ويقول المستر بلنت (١) « انه سمع من خادم عرابى الذى لازمه في المعركة أن عدد قتلى المصريين كان كبيرا وانهم بلغوا عشرة آلاف بين قتل وجريح لان الانجليز لم يستعملوا هواة في القتل، وقال انه لا يضمن صحة هذه الأرقام، ولكنه شاهد أكواما من عظام القتلى في التل الكبير

وهي شهادة ناطقة بما جرى في المعركة «، وغنم الإنجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤوته. (١)

رواية عراقى عن معركة التل الكبير

كتب عراقى عن معركة التل الكبير ما يأتى :

« طلبتُ على باشا الروبى قومندان مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى فحضر فى عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتوجه توا إلى المقدمة، فأمر بالتقلل ألى على بك يوسف (خفص) وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الايسر الذى كان مائلا إلى الراء على شكل زاوية متفرجة ليحمى المسكر من هجوم العدو، ووضعهما على استقامة الخط المستحكم المتدمن الترة الحلوة الى الجهة الشرقية، وأمرهما بأخذ دروة خفيفة من التراب فى أثناء الليل، فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط استحكام خفيف بساكره حيث كان فى نهاية الجناح الايسر، وأما على بك يوسف فانه جمع عساكر ألياه فى هيئة القول ولم يجر عمل شئ يقيهم مقدوفات العدو اذا هجم على الجيش، وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بساكر السوارى (الفرسان) الى الامام على بعد الفى متر ليمتوا قدم العدو اذا أراد الهجوم على معسكرنا، ولكن وامصيتاه خاب الأمل فيهما، وفى يوم الاربعاء ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كنت فى صلاة الفجر اذ ممعت ضرب المدافع والبنادق بشدة، فخرجت ونظرت فوجدت ضرب النار على طول خط الاستحكام، ورأيت بطارية طوبجية سوارى على مرتفع من الارض تبعد عن الخيمة التى كنت فيها بنحو ستمائة متر صبت مقدوفاتها على مركزنا العمومى، وكان مركزنا المذكور خاف الاستحكامات بأربعة آلاف متر، ولم يكن هناك الا

(١) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٢٩ :

الاهالى المتطوعون مع الشيخ محمد عبد الجواد وأخيه الشيخ احمد عبد الجواد (١) وجابر بك من بندر يابعدرية بنى سويف ، وكانوا نحو ألفى نفر ، فدعواهم للهجوم معنا على تلك البطارية فامتصوا ، ودهشوا ، قد كانوا بحماية الدين والعرض والشرف والوطن ، ولم يجد ذلك فعلا بل تفرقوا فراراً ، فجاء ضابط من طرف على باشا الروبى القومندان الجديد يخبرنى باتخاذ مركز آخر ، ثم نظرت فوجدت الميدان مزدحماً بالخليل والجمال والساكر متشتتين ومولين ظهورهم للعدو ، فذهبت الى القنطرة التى على التربة هناك لأنمع الساكر عن الفرار ، وصرت أناديهم وأحرضهم على الرجوع والثبات والصبر على قتال العدو وأذكهم بالشرف الاسلامى والعرض والوطن ، فما كان من سميع ولا بصير ، فألقوا بأنفسهم فى التربة وسبحوا إلى البر الغربى ، فذهبت إلى بليس لجمع المهزمين هناك واتخاذ مركزاً آخر لمنع العدو من الوصول الى القاهرة ، وكان معى اخى السيد صالح عرابى وخادمى محمد ابراهيم وجاويش بروجى يدعى عطية محمد فقط ، وكانت مقنوطات الطوبخية السوارى تتساقط علينا من كل جهة حتى تركنا حدود التل الكبير ، فلما وصلت إلى بليس وجدت على باشا الروبى سبقتى إليها ، فسألته عما دهاهم ، فلم يزد على قوله انه خذلان ، وكان على أمرنا فرقة من خيالة العدو فهجموا علينا ، فأرخينا للخليل أعنتها حتى وصلنا محطة انشاص ، فوجدنا هناك قطارا فركبناه ، وذهبنا الى القاهرة لاتخاذ الوسائل اللازمة لحفظها من الأعداء قبل وصولهم إليها ، وأسباب هذا الخذلان هو أنه فى خلال تلك الأيام كانت الرسائل تبث من قبل الخديو الى كبراء الضباط بالوعد والوعيد معلنة لهم أن الجيش الانجليزى لم يحضر الى مصر الا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأييد السلطنة ،

(١) هما الاخوان الشيخ محمد عبد الجواد القاياتى والشيخ احمد عبد الجواد القاياتى من علماء الازهر وكانا من أنصار الثورة ومن الداعين الى تطوع المصريين الى قتال الانجليز ، وكانا موضع احترام زعماء الثورة ، وأحدهما هو الشيخ محمد عبد الجواد والد الاستاذ الاديب السيد حسن القاياتى

وكانت توزع تلك الرسائل بواسطة محمد باشا ابى سلطان رئيس مجلس النواب ومن معه الذين هم مع الانجليز فى الامم اعلى بامر الخديو وبواسطة الجواسيس من (المصريين) كأحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفتى العضوين فى مجلس النواب عن مديرية المنوفية ، وأثروا على قلوب على بك يوسف قومندان الألى الثالث وأحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى لشدة ضغط ابن عمه عليه (١) وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الألى السوارى الثانى وحسن بك رأفت قومندان الطوبجية ، واستمر ذلك الى أن كانت ليلة الاربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أشاع على بك يوسف أنه علم من الجواسيس أن الانجليز لا يخرجون فى هذه الليلة من مرا كرم ، ولذلك لم يفعل ما أمره به على باشا الروبى من عمل خط استحكام من التراب بجمع عساكره فى نقطة واحدة فى شكل قول ، وكانت العساكر الانجليزية قد سارت من أول الليل وفى مقدمتها بعض ضباط أركان حرب من المصريين الذين انحازوا الى الخديو بطرف الانجليز وأمامهم عربان الهنادى يرشدونهم الى الطريق واستمروا سائرين الى أن بلغوا المقدمة فى آخر الليل ، وكانت من السوارى تحت حكمدارية أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن ، فبدل أن تناوش العدو القتال وتوقف سيره رجعت أمامه كأنها تقوده الى أن بلغوا محل الألى على بك يوسف الذى كان خاليا من عساكره ، فروا بين العساكر بلا مانع يمنعهم ، وأطلقوا النار على الاستحكامات من الخلف والامام ، وأوقعوا بالجند على حين كان راقدا ، فدهشت العساكر وتولاهم الاندهال حيث رأوا ضرب النار عليهم من خلفهم وأمامهم ، فألقوا أسلحتهم وفروا طالبين النجاة لانفسهم الا الى

(١) كذا فى مذكرات عرابى . والذى نعلمه أن أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان ليس ابن عم أحمد افندى عبد الغفار عضو مجلس النواب ثم ان ، الحكم على أحمد بك عبد الغفار بالنفى ثمانى سنوات خارج القطر ينفى رواية عرابى عنه ويبرئه مما نسب اليه

المشاة الاولى حكمدارية احمد بك فرج والى محمد بك عبيد والى عبد القادر بك عبد الصمد فانهم ثبتوا في مرا كزهم وقاتلوا أعداءهم حتى النهاية ، فاستشهد منهم من استشهد وجرح من جرح ، وصار الميدان ظلًا مامن دخان البارود ، واختلط الجند المنهزم بالحيوانات المنتشرة في تلك الصحراء الواسعة ، واشتعلت النار بعربات السكة الحديدية ، بها الذخيرة الحربية وما جاورها من عربات المؤونة من مقدوفات الطوبجية السوارى التى عمدت الى ضرب المركز العمومى ، وهكذا استيلاء الانجليز على مركز التل الكبير ومهماته وذخائره ، وبه كانت نهاية الحرب والخسارة عظيمة بسعى الخديو ومن انحاز اليه من المصريين الذين نشأوا تحت ضغط الاستبداد واستمرأوا عيش الاستعباد ، وبمساعدة المنافقين من عمداً أعيان الثوفيق وعرب الهنادى بالشرقية الذين كافأهم الخديو خصوصاً الشيخ حمد ابو سلطان واخوته من عربان الهنادى القاطنين بالشرقية فان الخديو أقطعهم خمسة آلاف فدان في رأس الوادى مكافأة لهم على خيانتهم للدين والوطن الذى نشأوا في خيراته » (١)

وينسب المسيو جون نيتيه هزيمة التل الكبير الى خيانة سلطان باشا ، ويقول المستر بلنت ان المير الالى عبد الرحمن بك حسن الذى كان مهودا اليه حراسة المقدمة غير من مواقع الحرس خصيصاً لكي يفتح الطريق للانجليز ، وأن مير الايا آخر وهو على بك يوسف خفص كان على قيادة خطوط الخنادق المتوسطة فأرشد لانجليز المهاجمين بأن وضع المصاييح في نقطة من الاستحكامات أخلاها من جنودها لكي يهتدى بها الانجليز (٢)

نظرة الى معركة التل الكبير

كانت معركة التل الكبير سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصرى،

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٨

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٢

لم يحصل فيها قتال بالمضى الصحيح الا من ثلاثة آلاف من الجند ، وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية ، فهي صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقوى ، اذ كل فريق من الضباط المصريين عوناً للجيش الانجليزى فى اقتحام خطوط الدفاع المصرية ، وتلك هى الخيانة بعينها ، أما القواد والضباط العراقيون فلم يبرهنوا على شجاعة ماقى ميدان القتال ، خلت الواقعة من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من غصاضة الهزيمة وهوى روح المقاومة فى البلاد ، ولم يظهر فى المعركة عمل يدل على البطولة التى اشتهر بها الجيش المصرى فى رد عادية الانجليز أنفسهم حين حاولوا احتلال مصر سنة ١٨٠٧ ، اذ هزمهم فى معارك رشيد وأبى مندلور والحاد (١) ، أو البطولة التى عرف بها فى معارك الموده سنة ١٨٢٥ ، وفتح عكا سنة ١٨٣٢ ، ووقائع حصص وبيبلان وقونيه سنة ١٨٣٢ ، وواقعة (نصيبين) سنة ١٨٣٩ (٢) وفى حرب القرم سنة ١٨٥٤ (٣) .

فهذه المفاخر التى يزدان بها تاريخ الجيش المصرى تشهد بان المعركة التى لحقت سمعته فى معركة (التل الكبير) انما ترجع إلى خيانة الضباط الموالين للخدو وجبن الضباط الموالين لعراقى ، وعلى رأسهم عراقى ذاته ، فباليتة استشهد فى تلك الواقعة ، اذن مات بطلا وكان جديراً بان تمجد الامة ذكره ، فان البطولة والفداء والتضحية هى عدة الامم فى كفاحها ، ومادة الحياة فى نهضتها ، وسبيلها إلى المجد والاعلا ، ولكن عراقى آثر الحياة على الواجب المقدس ، فقد روح البطولة والتضحية ، ولم يكن هذا عهده للامة قبل نشوب الحرب ، فقد كان يقول انه لا يخشى تهديد انجلترا ولا أوروبا ولا تركيا ، وانه مصر على أن يدافع عن مصر حتى آخر دمق من حياته (٤)

(١ و ٢) راجع تفصيل هذه الوقائع فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٤٠ وما بعدها ومن ٢٣٠ (٣) عصر اسماعيل ج ١ ص ٣٧ (٤) أقواله للمستربلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

فليت شعري لم لم يف بهمه فيكون دفعه على الاقل صفحة بطولة في تاريخه وفي تاريخ مصر، أما إذا كان معتزما التسليم لجرد الهزيمة فكان الاولى به أن لا ينامر بالبلاد في حرب أدت الى الاحتلال والهوان، فهزيمة التل الكبير لم تكن هزيمة عرابي وحده أو هزيمة لجيشه، بل هي هزيمة لمصر بأسرها إذ كانت نتيجتها الاحتلال البريطاني .

ولو أن عرابي لم يستشهد في واقعة التل الكبير وتراجع منها مصرا على الاستمرار في المقاومة لمد عمله بطولة تذكر له بالخير، ولكنه نكص على عقبيه لا رغبة في المدافعة والجهاد ولكن لكي ينجو بنفسه إذ سلم سلاحه والقي بنفسه بين أحضان الإنجليز، ولو كان مجاهدا حقا لظل يجاهد حتى آخر نسمة من حياته ولم تكن هزيمة التل الكبير بمناعة له من الاستمرار في الجهاد والاعتصام بالمقاومة لو أراد ذلك .

فتأمل في الفرق بين موقفه وموقف مراد بك في عهد الحملة الفرنسية حين انهزم في واقعة امبابه (معركة الاهرام) فقد كان في مقدوره أن يسلم سلاحه للفرنسيين فيقابلوه بالأكرام والاعزاز، ولكنه آثر الكفاح والنضال، واعتصم بالصعيد واستنار فيها عناصر المقاومة، فجاهد الفرنسيين سنتين متواليتين في حروب مضنية ومعارك مستمرة، صحيح أنه جنح بعد طول الجهاد إلى مسالمتهم، وعقد الجندرال كليبر معاهدة صلح وتسليم، ولكن فرق كبير بين الثبات على المقاومة سنتين متواليتين والفرار من الميدان والاستسلام لجرد وقوع الهزيمة الاولى .

وصفوة القول إن معركة التل الكبير هي صفحة غير مشرقة في تاريخ مصر

الفصل السادس عشر

التسليم

بلغ عرابي العاصمة ظهر يوم الهزيمة (الاربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩) ، وكان أعضاء المجلس العرفي مجتمعين منذ ساعات طويلة في قصر النيل ينتظرون أنباء الحركة ، وبقى يعقوب باشا سامي ملازما مكتب التلغراف دون أن يكشف أحداً بما كان يتلقاه من الاخبار ، إلى أن أنبا الحاضرين أن ناظر الجهادية (عرابي) قادم على عجل إلى العاصمة ، فاقنوا أنها الهزيمة لا محالة ، وبعد قليل جاء عرابي يصحبه على الروبي ، وكان وجهه مكفهرًا وعلام الاضطراب والجلب بادية عليه ، جلس في مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عقد مجلس حافل في قصر النيل من أعضاء المجلس العرفي وبعض الامراء والكبراء ، وأخذ عرابي يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجئ بهجوم الانجليز ونسب إلى الجند عدم اطاعة أوامره في القتال ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار في المقاومة أم أن الصواب في التسليم ، فاختلفت الآراء ، وكثر اللفظ ، وتشعبت أفكار القوم ، ثم قام الامير ابراهيم باشا احمد ابن عم الخديو وحث على الاستمرار في المقاومة قائلا ان القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحرية مملأ بالسلح والذخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوفرة ، والواجب هو الدفاع ما دام فينا بقية ، فاستحسن الحاضرون قوله ظاهراً ، ولكن نفوسهم كانت قد دب اليها اليأس وجنحت إلى التسليم ، واستقر الرأي في هذا الاجتماع على انشاء خط دفاعي في ضواحي العاصمة .

وانفاذا لهذا الرأي ذهب عرابي الى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع ، وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لانشاء خط

دفاعى امام المطرية شرق عين شمس ليستند يمينا الى الجبل ويمتد شمالا الى رعة الاسماعيلية ثم يتعطف غربا الى النيل عند فم رباح رعة الاسماعيلية بالقرب من شبراخ ثم ذهبوا الى مركز الطوبجية ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وأردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد الا الف رجل من خفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة مع الميرالاي احمد بك نير ، فقال الميرالاي المذكور انه يقف فى وجه العدو ويقاومه برجاله الاربعين حتى يموت معهم ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا ان الاولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار » .

ثم رجع عرابى ومن معه الى المجلس العرفى بقصر النيل واخبر الحاضرين بما شاهده ، فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة الى الخديو يلتمسون فيها الافو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن افعالهم الماضية ، فخرروا العريضة وامضاها عرابى ومن معه ، وأرسلوها صحة وفد مؤلف من محمدرءوف باشا حاكم دار السودان السابق ، وبطرس باشا غالى وكيل الحفانية ، وعلى باشا الروبى ، ويعقوب سامى باشا ، ورءوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رئاسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابى وصحبه بالاعدام .

وكان الارتباك باديا على عرابى وصحبه ، لا يدرون ماذا يفعلون ، فلم يكذب الوفد يسافر الى الاسكندرية يوم الخميس ١٤ سبتمبر حاملا عريضة الاسترحام حتى رأى لهم تغيير صيغة العريضة ، كأن تغيير الصيغة سيغير من مصيرهم ومصير البلاد والحق ان عرابى لم يكن يفكر عقب الهزيمة فيما يصير اليه امر البلاد ، بل كل ما كان يهمه أن ينقذ حياته من الاعدام .

فكروا اذن فى تنقيح العريضة الاولى فاردفوها بعريضة اخرى وارسلوها صحة عبد الله نديم ، فسافر بها بقطار مخصوص فى يوم الخميس ذاته ، ولما وصل الى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الاولى وأمر باللقاء القبض على عرابى والروبى ويعقوب سامى باشا وايداعهم السجن ، فعاد النديم احراجها واخفى عن الانظار .

الزحف على العاصمة واحتلالها

لم تكتمل تنهى معركة التل الكبير بما انتهت اليه حتى أمر الجنرال ولسلي فرقة الفرسان بقيادة الجنرال دروري لو Drury Lowe أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها ، وأمر الجيش الهندى بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصرى من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية ، فسار الفرسان نحو بلبيس واحتلوها ظهر يوم الخميس ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال دروري لو التلغرافات التى أعدها عرابي الى مديريات الوجه البحرى بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطانى ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق فى ذلك اليوم دون مقاومة واستولى فيها على خمسة قطارات مشحونة بالذخائر والمؤن .

واستأنف الجنرال دروري لو الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (أول ذى القعدة سنة ١٢٩٩) ، فتحرك من بلبيس فى منتصف الساعة الخامسة صباحا فى قوة لا يمكن ان تكفى فى الاوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت على روح المقاومة ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد « لم يكن الجنرال دروري لو يسير فى زحفه فى طريق آمنة اذ لم يكن معه سوى عدة مئين (الصحيح عدة آلاف) من الجند ، وكان أمامه مدينة آهلة بالسكان تدافع عنها حامية قوية كبيرة العدد ترابط فى العباسية والقلعة وفى المعامل التى بنيت أخير فوق جبل المقطم ، وأمامه ذكريات الثورات الهائلة التى سببت المتاعب والخسائر الكبيرة لتنايلون وكثير خلال الحملة الفرنسية ، ولكن جبن الرؤساء العرايين قد أخرجه من المأزق ، (١) .

بلغ الجنود الانجليز العباسية فى نحو الساعة الرابعة مساء وعسكروا فى مكنتات

(١) بيوفيس - الفرنسيون والانجليز فى مصر من ٢٩١

الفرسان بها ، وأرسل الجنرال درورى لو إلى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب اليه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم ، وكان عرابى وصحبه مجتمعين فى دار على باشا فهمى الذى كان لم يزل جريحاً ملازماً بيته بعد اصابته فى معركة القصاصين ، فتلقى فى نحو الساعة السادسة مساءً تلفرافاً من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابى يأمره بالتسليم للقائد البريطانى ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابى يصحبه طلبة باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نيتيه ، فأشار عليهم المسيو نيتيه بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى ، ففعل عرابى وطلبه بنصيحته ، وتمياً الاثنان للذهاب الى العباسية لكي يسلما أنفسهما للجنرال درورى لو ، أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال « انى ذاهب إلى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدونى » ، وذهب عرابى إلى منزله يصحبه طلبة باشا والمسيو نيتيه وأخذ يتأهب لتسليمه نفسه ، فلبس رداءه العسكرى وأخذ سيفه ، وفى نحو الساعة التاسعة مساءً ركب عربة يصحبه طلبة باشا ، وأمر سائقها بالتوجه إلى ثكنات الجيش بالعباسية ، فلما بلغها جىء بهما إلى الجنرال درورى لو ، فسلما سيفيهما اليه ، فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة ، وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلاً إلى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلت الحامية المصرية

وتولى تسليم القلعة الميرالاي على بك يوسف ختفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق فى واقعة التل الكبير
واحتل الانجليز أيضاً قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بها أسلحتهم ، فكان ذلك ايذاناً باحتلال العاصمة .

وقد خرج بعض الاهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون المرويات بقصد محاربة الانجليز ، ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملاً لا يجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء ، فردم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والاهلين .

ودخل الجنرال ولسلي العاصمة صبيحة يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يصحبه أركان حربيه وسلطان باشا نائباً عن الخديو ، ونزل في سراي عابدين التي أمر الخديو باعدادها له ، ونزل الدوق لوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا في قصر النزهة بشبرا ، وأخذت كئائب الجيش الانجليزى تفد على العاصمة تباعاً عدة أيام ، وما ان دخل الجنرال ولسلي العاصمة حتى أرسل الى وزارة الحربية الانجليزية تلغرافاً قال فيه « انتهت الحرب . لاترسلوا مدداً الى مصر » .

وقتل عرابى وطلبة الى قشلاق عابدين يوم السبت ١٦ سبتمبر ، ثم قلا مع غيرهما من كبار المسجونين الى سراي (الدائرة السنية) (١) اذ حولتها الحكومة الى معتقل أعدت فيه جناحاً خصيصاً لاجتماع لجنة التحقيق وقتلت اليه كبار المسجونين وأعدت لكل منهم غرفة منفردة الى أن تمت المحاكمة .

وصار سلطان باشا صاحب الحول والطول في العاصمة يأمر بالقبض على من حامت حولهم التهم باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها ، فامر باعتقال الكثيرين من الضباط والاعيان ، قال عرابى في هذا الصدد . « انه أمر بسجن جميع الضباط وجميع رجال الملكية والعلماء وخطباء المساجد والتجار والاعيان إلا من كان من الجواسيس والمناققين حسب ما هو مندرج بسجلات الخديو ، فسجنوا جميعاً إلا على بك يوسف واحمد بك عبد الغفار (٢) وعبد الرحمن بك حين مكافأة لهم على خيانتهم وغدرهم في التل الكبير ، وتوجه على بك يوسف الى القلعة مركز ألايه وسلم مفاتيحها الى فرقة من الانجليز بأمر سلطان باشا نائب الخديو ، وكذلك صار سجن جميع الذين بالمديريات والمحافظات من المستخدمين والموظفين والعمد والاعيان والقضاة والفتين وغيرهم من عامة الناس حتى غصت بهم السجون بما يربو على ثلاثين الفا من المصريين (٣) .

(١) مكانها الآن دار وزارة التجارة والصناعة بشارع قصر النيل

(٢) راجع ما كتبناه في تيرئة احمد عبد الغفار ص ٤٥٤

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٤٠٣



عراي باشا في سجنه بالقاهرة بعد هزيمة التل الكبير

احتلال مواقع الدفاع الأخرى

كفر الدوار

لما علم ضباط الجيش في مواقع النطاق الأخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عراي استسلموا مثله ، وقد علم طلبه باشا عصمت في كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل إلى العاصمة فيلنها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعراي وسلم نفسه معه إلى القائد دروري كما تقدم بيانه ، ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشتتوا ذاهبين إلى بلادهم . وكذلك فعل العربان ، وحضر السير افلن وود أحد

قواد الجيش البريطاني (الذي عين فيما بعد سردارا للجيش المصري) في ١٦ سبتمبر على رأس كتيبة من الجند الى موقع الحصن المتين الذي أنشأه عرابي وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة (أصلان) فاحتله ، وكان يصحبه الى ذلك المكان ضابط من أركان حربه وآخرون من قبل الخديو ، وأمر بنسف الحصن ، فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الانجليز في كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والذخائر .

في الصالحية

وحين علم محمود سامي باشا البارودي قائد موقع الصالحية بالهزيمة تركها ومن معه من الضباط والجنود وركبوا قطارات السكة الحديدية الى المنصورة ومنها إلى طنطا ثم الى ايتاي البارود فكوم حماده فبولاق الدكرور ، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم الى بلده ، وارتأى البارودي وجوب استمرار الدفاع مع اخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش الى الصعيد ثم الى السودان اذا أعجزهم الدفاع ، وأرسل إلى عرابي تلغرافاً من المنصورة يطلب منه اغراق مديرتي القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الانجليزي ثم الاستيلاء على جميع المراكب في النيل وشحنها بالذخيرة وتوجيهها الى الصعيد مع الجيش ، ولكن عرابي رفض العمل بهذا الرأي وأصر على التسليم ، وسجن البارودي بالقاهرة ضمن من سجن من المراهبين .

في رشيد وأبو قير

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية ابو قير عن التسليم فأرسل اليها الخديو يوسف شهدي باشا فلموا ، وسلمت كذلك حامية مربوط .

في دمياط

أما عبد المال باشا حلمي أبو حشيش قائد موقع دمياط فقد أبى التسليم في بادئ:

الامر ، وحلول اقتاع الاهلين بأن عرابي مازال يقاوم ويدافع ، ودعا الى القتال حتى النهاية ، واستمر على موقفه الى يوم الخميس ٢١ سبتمبر ، ثم اعتزمت الحكومة القبض عليه واعدامه رميا بالرصاص ، فعدل عن المقاومة وسلم نفسه ، قبض عليه وارسل الى العاصمة مع بقية الضباط يخفرون الجنود الانجليزية ، وضموا الى المقبوض عليهم من زعماء الثورة ، وتنفيذا لاوامر الجنرال ولسلي نقلت الحامية المصرية المرباطة في دمياط الى طنطا ، وهناك سرح الجنود وأمروا بالعودة الى بلادهم .

وتوجهت الجنود الانجليزية الى طابية (الجليل) غربي بور سعيد فاحتلوها باسم الخديو يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستولى الانجليز أيضا على جميع الذخائر والبنادق التي وجدوها في القلاع المصرية من الاسكندرية الى أبو قير فرشيد فالبرلس فدمياط فالجيل ، وما بينهما من المعازل والابراج ، واتفقوا مدافعها وجردوها من سلاحها تجريدانا

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين في غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل راغب باشا لا قبل لها على مواجهة المشا كل التي استهدفت لها البلاد وأنها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة ، فاستقالت ، واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا فقدم منها في أواسط شهر اغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قتلومعهده الى شريف باشا تأليف الوزارة ، فلبى دعوته ورفض اليه في ٢٠ اغسطس الكتاب الآتي في صدد تأليفها :

« مولاي

« أعرض لسموكم أن استدعاكم الى تشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف انما هو دليل على استدامة ثقتكم فيّ ، وانني بالامثال لامركم الكريم أبرهن على اخلاصي لوطني ولذاتكم السامية .

ان المبادئ التي عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضع اهتمامي ، فان غايقتنا هي نجاح الوطن ماديا وأديبا ، وأما الوسائط التي يلزم اتخاذها لذلك فهي تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة ^(١) الملاحة لمهيتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر ^(٢) كذلك لا ينبغي أن نحذف منها شيئا .

« ومن الواجب أن تتجه كل خواطرننا الى موضع واحد وهو صيانة البلاد ، وعليه فاني استدعي للاشتراك في ذلك كل ذي غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة ، وسأعرض عما قليل لحضرتكم أسماء نظار الهيئة الجديدة للتصديق عليها فاقبلوا مولاي فائق احترامي واني أتشرف بأن أكون لسموكم الخادم المطيع والأمين المتواضع . » ^(٣)

(شريف)

(١) في الاصل الفرنسي Le developpement des institutions liberales
« توسيع نطاق النظم الحرة » يشير بذلك الى مجلس النواب
(٢) في الاصل الفرنسي للكتاب

Nous n'irons pas au dela des limites que dans nos projets , nous nous imposons au mois de Decembre dernier , mais nous ne reviendrons pas en deça

« وكما أنه لا ينبغي أن تتجاوز حدود ما التزمنا به في مشروعاتنا في شهر ديسمبر الماضي فيجب أن لا ترجع عن شيء منها » وهو يشير إلى الدستور الذي وضعه في شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ وعرضه على مجلس النواب يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه .

(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٢ ؛ وقد نشرت الصيغة الفرنسية للكتاب (وهي الاصل) في المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية) للحكومة عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢

فأجابه الخديو بالكتاب الآتى :

« عزيزى شريف باشا

« ان استدعاءنا اياك فى مثل هذه الظروف لتشكيل وزارة جديدة مبنى على اخلاصك وحبك للوطن اللذين لنا فيهما كل الثقة ، اننا نوافق تماما على المبادئ التى عرضتها علينا ، ومن الواجب ان تتجه جميع الافكار والقلوب الى موضوع واحد وهو استئناف تقدم البلاد اديا وماديا ، واننا واثقون نظيرك بأن الوساطة الفعالة للحصول على هذه الغاية المرغوبة هى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملازمة لهيئة البلاد الاجتماعية والسياسية

« ونرى أيضا أنه لا بد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وادارة الاعمال انتشارا أكثر قوة ووضوحا ، ولذلك فاننا نستدعى عند الاقتضاء التثام مجلس النظر برئاسة للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية ، وبما أن لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فننفيذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصاتناظر جهاديتنا .

« ولا نشك يا وزيرى العزيز انك توافق افكارنا فى كل هذه المبادئ ، ولنا الامل الوطيد ان وزارتك ستهتم بأن تفتح للبلاد عصرا جديدا وتشارك فى دفعها الى اعلى ذرى التقدم والفلاح .

واعتقد ان عواطفى بحوك هى عواطف اعتبار تام وحسن مودة واخلاص «
(محمد توفيق)

كتب فى سراى رأس النين يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

وظاهر من كتابى شريف باشا والخديو مبلغ التباين بينهما فى وجهات النظر ، فشرىف باشا يحرص على برنامجى الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ، ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أما الخديو فكان همه تأييد سلطته الشخصية ، اذ يقول فى كتابه انه فى اوقات الاضطرابات ينبغي ان يكون

سلطانه على الشعب اكثر وضوحا وانتشارا ، ويحرص على رغبته في دعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع ، ويقصد من ذلك أنه لا يصح ان يجتمع من غير دعوته ، والى حقه في رئاسة المجلس ، وكذلك يحرص في كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش ، ومن تهكم الاقدار ان يعنى بكل هذه الامتيازات في الوقت الذي كانت الحوادث تنطوره الى تثبيت سلطان الاحتلال وتجريد الخديو من كل سلطة .

وقد تم تأليف الوزارة على النحو الآتى :

شريف باشا للرئاسة والخارجية . رياض باشا للداخلية . عمر باشا لطفى للحرية والبحرية . على حيدر باشا للمالية . على باشا مبارك للاشغال . احمد خيرى باشا للمعارف . حسين خرى باشا للحقانية . محمد زكى باشا للاوقاف . (١)

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومخالفة العراقيين ، فشريف باشا قد انفصل عن الثورة من عهد استقالته من الرئاسة في فبراير سنة ١٨٨٢ ، ورياض باشا معروف بكرهه للثورة ، وكذلك عمر باشا لطفى ، وعلى باشا مبارك كان وزيرا في وزارة رياض باشا الاولى التي اسقطها الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان احد اعضاء الوفد الذي ندبته الجمعية العمومية لا بلاغ قرارها الى الخديو عقب احتلال الانجليز الاسكندرية فتخلف بها وانضم الى الخديو ، وحيدر باشا وخيرى باشا وخرى باشا وزكى باشا كانوا من الموالين للخديو .

تعيينات وتغييرات بين الحكام الاداريين

كان سقوط التل الكبير ابدا ناباتها ، دولة عرابى وزوال نفوذه وسلطانه ، وقد اتبع الخديو بهذه الواقعة اتباعا عظيما ، وأخذ يستعيد سلطته في المديرية بتعيين مديريين من الموالين له ، فبين وهو بعد في الاسكندرية ابراهيم ادم باشا مديرا للفرية ، كما

كان أولا ، ومحمد شاكر باشا مديرا للدقهلية ، واحمد فريد باشا للشرقية ، و ابراهيم بك توفيق الترجمان للبحيرة ، وحسن فهمى بك للمنوفية ، والياس بك لبنى سويف ، وممراد باشا رفعت للفيوم ، و خليل بك عفت للنيا ، وحسن بك رفعت لقنا ، وعثمان باشا صدق لاسنا (١) ، واحمد باشا رأفت محافظا للاسكندرية ، واسماعيل زهدى باشا محافظا للمياط ، وحسين بك البغدادلى محافظا لرشيد (٢) ، وعثمان باشا غالب محافظا لمصر (٣)

وبعد أن رجع الى العاصمة أكل الحركة الادارية بتعيين عثمان ماهر باشا مديرا لاسيوط وحسن ذهني بك مديرا لقنا (٤).

وصدرت الاوامر الى المديرين بالقبض على زعماء الاعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابي او عضدوه بمالهم او اشخاصهم ، وبالسهر على الامن والنظام ، وأمر و ابان يرسلوا الى وزارة الداخلية تقارير يومية بما يحدث في مديرياتهم من الوقائع وما يقوم به الموظفون من الاعمال ، وصدرت اوامر اخرى مشددة بجمع الاسلحة من ايدي الاهلين سواء كانوا من جنود الجيش او من المتطوعين او غيرهم (٥)

مشيخة الجامع الازهر

ولما استقر بالخديو المقام في العاصمة اعاد الشيخ محمد العباسي المهدي الى مشيخة الازهر ، وكان قد اخصل عنها في ابان الثورة نزولا على ارادة المرابين كما تقدم بيانه (ص ١٦٥) ، فأصدر اليه الخديو اراذقي ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) باعادته الى منصبه بدلا من الشيخ محمد الأنباي الذي استعفى منه ، فاستندت مشيخة الازهر الى الشيخ العباسي علاوة على منصب الافتاء الذي كان يشغله من قبل .

(١) و (٢) دكرينو ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٣) دكرينو ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ — الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر

سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

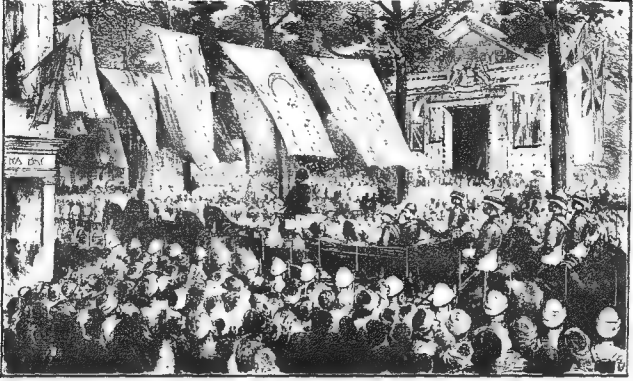
عودة الخديو الى العاصمة

أخذ الخديو بعد واقعة (التل الكبير) يتأهب للعودة الى القاهرة ودخولها دخول الظافر المنتصر ، والواقع انه لم يكن ثمة ظفر ولا انتصار الا للجيش البريطاني ، وان الخديو لم يعد الى عاصمة ملكه الا بحماية الانجليز ، وفي ظلال سيوفهم ورمحهم ، واذا كان قد تقلب على عرابي وصحبه ، فانه في الوقت نفسه قد أقعد العرش بهاءه ومجده .

وقد قضى عشرة ايام بالاسكندرية بعد سقوط التل الكبير يتلقى فيها رسائل المهنيين ووفودهم ، ثم اعزم العودة الى القاهرة ، فجاءها بقطاره الخاص يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) ، واعدت الحكومة لاستقباله احتفالا فخما ، فزينت المحطة بالاعلام ، وفرشت بالابسة الفاخرة ، ونثرت فيها الازهار والرياحين ، ودعى لاستقباله جمع حاشد من كبراء البلد ، يتقدمهم ليف من الامراء والعلماء وكبار الموظفين والاعيان من العاصمة والاقاليم .

وفي منتصف الساعة العاشرة صباحا قبل القطار المقل للخديو الى المحطة ، وكان في معيته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء ، فتقدم رياض باشا (وكان وقتئذ بالقاهرة) للقائه ، ثم تبعه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين ، وكان في استقباله ايضا الجنرال ولسلي قائد الجيش البريطاني والقوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا والسير ادوار مالت المتمد البريطاني ، واطلقت المدافع التي كانت معدة في المحطة ايذانا بوصوله ، ثم تلقاه مدافع القلعة ، وصدحت الموسيقى بالسلام للخديو ، وتقدم الشيخ عبد الهادي مجا الاياري ودع الخديو ، فرد الحاضرون دعاءه ، وتقدم رياض باشا ودعاه ايضا وختم دعاءه بتدائه « ليعيش الجناب العالي مؤيدا بالنصر والاجلال » ، وترددت اصوات الدعاء من كل جانب ، وبعد ان لبث الخديو هنيهة في المحطة غادرها في مركبه الى سراي الاسماعيلية .

وبدا على هذا الموكب طابع الاحتلال وظواهره المهيئة ، فلم يركب مع الخديو



دخول الخديو توفيق باشا العاصمة بعد الاحتلال البريطاني

يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢

والى جانبه اللوق اوف كنوت وامامها الجنرال ولسلى والسرادوار مالت

والموكب يسير بين صفين من الجنود الانجليز

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤٤١ اكتوبر سنة ١٨٨٢)

فى مركبته سوى اللوق اوف كنوت، وقد جالس عن يساره، والجنرال ولسلى والسير
ادوار مالت، وقد جلسا أمامها، واصطف الجنود الانجليزية على جانبي الطريق
من المحطة الى شارع فندق شبرد، ومنه الى قسم عابدين، ومنه غربا الى سراى الامير
عمود باشا شقيق الخديو، ثم الى سراى الاسماعيلية، وبلغ عددها نحو خمسة آلاف
جندي، فكان اصطفاقيهم على هذا النحو وبهذه الكثرة ايدانا بان الخديو دخل
عاصمة ملكه فى حماية الجيش الانجليزى اوفى أسره، فلا غرابة أن شبه الوطنيون
هذه العودة برجوع الملك لويس الثامن عشر الى فرنسا حين دخل الحفء باريس
سنة ١٨١٥، كما شبهوا ذهابه من قبل الى الاسكندرية فى يونيه سنة ١٨٨٢ بفرار

لويس السادس عشر الى (فارين) Varennes ابان الثورة الفرنسية .

وسار وراء المركبة الخديوية الموق أوف تك را كبا جواده، تتبعه كتيبة من الفرسان الانجليز، وتبعه الوزراء والامراء والطماء وكبار المستقبلين ، وسار الموكب على هذا النحو حتى بلغ سراى الاسماعيليه، فاطلقت المدافع ايدانا بوصوله

وفي اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ذهب الى سراى الجزيرة وهناك استقبل وفود المهنيين من الوطنيين والاجانب ، وزينت المدينة يوم وصوله واستمرت الزينات ليلتين آخرين ابتهاجا بمقدمه (١)

مظاهر غير وطنية

ان استعادة الخديو سلطانه بواسطة الجيش الانجليزى واستقراره على العرش برعايتهم قد أوجدى البلاد جوا نفسيا يتنافى والاخلاق الوطنية، اوبسارة أخرى ان جوا من الانحلال الخلقي والوطنى قد بدأ ينجيم على البلاد ، وبدأت فى اقها مظاهر غير وطنية، لا ترى بدا من تدوينها مع شديد الاسف ، فبينما كان وجود جيش اجنبى يحتل العاصمة مما يستثير روح السخط فى قوس الشعب، اذ يبعض ذوى الشخصيات البارزة فى المجتمع وقتئذ يتقدمون بهدايا الى قواد الجيش الانجليزى لقاء انتصارهم فى القتال .

١ - تقديم هدايا للقواد البريطانيين

وتفصيل ذلك انه فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقد على وزارة الداخلية وهط من الاعيان والممد، يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب واحمد بك السيوفى (باشا) من اعيان القاهرة، وقابلوا رياض باشا (وزير الداخلية) وألقوه عزمهم على تقديم هدية

(١) ملخص عن الوقائع عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

فاخرة من السلاح الى كل من الاميرال سيمور قائد الاسطول الانجليزى (الذى دمر الاسكندرية بقتاله) والجنرال ولسلى القائد العام للجيش البريطانى والجنرال (درورى لو) الذى كان اول من دخل العاصمة بعد سقوط التل الكبير ، وطلبوا من رياض باشا أن يأذن لهم فى تقديم ماعزموا على اهدئه للقواد المذكورين « شكرا لهم على اقاذ البلاد من غوائل الفتنة العاصية » على حد تعبيرهم ، فأذن لهم بذلك^(١) واعتزم اولئك المناقون تأليف لجان فى المديرىات ، لجمع الا كتبات لهذا الغرض ، ثم عدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من مالههم الخاص ، وتم اصطناع الهدايا بعد رحيل القواد الثلاثة ، فخدمها وزير الداخلية وقتئذ (اسماعيل باشا ايوب) يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٣ الى السير ادوار ماليت قنصل انجلترا العام ليوصلها الى القواد الثلاثة ، فبعث بها اليهم . وفى ابريل سنة ١٨٨٣ وصله من الجنرال ولسلى خطابان يرجوه فى أولهما أن يبلغ شكره الى سلطان باشا والى اعضاء مجلس النواب واعيان القطر على هديتهم ، وفى الخطاب الثانى يخص بالشكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك المولىحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) واحمد بك السيوفى (باشا) على خطابهم الذى قدموا به هديتهم ، فأرسل السير ادوار مالت صورة الخطابين الى سلطان باشا ، وأرسل اليه ايضا خطابا آخر وصله من الجنرال (درورى لو) يتضمن شكره وزملاءه^(٢) على هديتهم .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨ ابريل سنة ١٨٨٣



استعراض الجيش البريطاني في ميدان عابدين أمام الخديو توفيق باشا
عقب احتلال العاصمة
(عن مجلة الجرافيك عدد ١١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

٢ - استعراض الخديو للجيش الانجليزي

في ميدان عابدين

وثاني هذه المظاهر استعراض الخديو للجيش الانجليزي في ميدان عابدين ،
ولعل الانجليز أرادوا بهذا العرض أن يحوا أثر تظاهر الجيش المصري في ذلك
الميدان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ في إبان الثورة .

ففي يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ جرى هذا العرض المهين ، وأعد للخديو وكبار
اللدعوين كشك في الميدان لمشاهدته ، وأقبل في الساعة الرابعة مساء بملابسه الرسمية ،
وإلى يساره في مركبته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأمامه رياض باشا وزير

الداخلية وعمر باشا لطفى وزير الحرية والبحرية . وتلا مركبته مركبات سائر الوزراء وكبار العلماء والموظفين ورجال المصية وغيرهم من الوجهاء والاعيان، وكانوا جميعا مرتدين ملابسهم الرسمية ، وبعد أن أخذوا مجلسهم بدأ العرض العسكري ، وكان الجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ممتطين جواديهما بجانب الكشك الذى جلس به الخديو ، وقف بعض الياوران والضباط الانجليز تجاه الكشك .

وفى الساعة الخامسة مساء بدأت صفوف الجيش الانجليزى تمر أمام الكشك الخديو ومعها موسيقاها العسكرية ، واستمر العرض نحو ساعة ونصف ساعة الى أن تم مرور الجيش الانجليزى بأجمعه ، وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجند ومهارة قواده وضباطه (١) .

وانتهى العرض حين أذنت الشمس بالغروب ، فكأنما غربت شمس السماء استنكارا لهذه المناظر المحجلة ، كما غربت شمس الكرامة والعزة القومية فى نفوس اولئك الذين اجتمعوا لتكريم جيش الاحتلال .

٣- مأدبة الخديو للضباط الانجليز

وأقام الخديو مأدبة كبرى وحفلة ساهرة بسرراى الجزيرة ليلة الثلاثاء ٣ اكتوبر تكريما للقواد والضباط الانجليز ، وفى مقدمتهم الاميرال سيمور قائد الاسطول البريطانى والجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية والدوق اف كنوت والدوق دوتك وغيرهم (٢)

وأقيم على ستنين منهم بالنياشين المختلفة (٣)

(١) الوقائع المصرية عدد اول اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) اسماؤهم فى مجموعة الاوامر سنة ١٨٨٢ من ١٠ وأولهم الجنرال (درورى

لو) قومندان الفرسان

٤ - مأدبة رياض باشا

واقام رياض باشا (وكان وزيرا للداخلية) مأدبة عشاء في سراى وزارتي الداخلية والمالية ليلة ١٩ اكتوبر تكريما للجنرال ولسلى والدوق أوف كنتوت ورهط من ضباط الجيش الانجليزى ، شرب فيها نخب ملكة الانجليز والجيش البريطانى ، كما شرب الدوق أوف كنتوت نخب الخديو ورياض باشا ، وحذا حذوه الجنرال ولسلى والسير ادوار مالت .

٥ - مكافأة سلطان باشا

وكافأ الخديو محمد سلطان باشا على خيائه بأن انعم عليه بالنيشان المجيدى من الدرجة الاولى ، ثم منحه عشرة آلاف جنيه وذلك « لما أظهره من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع امورهم وعزا مهمهم بالمخاطرة على حياته ، وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدي منهم على شخصه واقاربه واتلاف موجوداته ومقدار جسيم من مزروعاته (١) » ، وقد أعطى له هذا المبلغ من الاحتياطى « تعويضا للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته » (٢) .

وأنعمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى خوله لقب (سير) (٣) .

وجملة القول ان البلاد شهدت غقب الاحتلال الانجليزى مظاهر مؤلمة من الاستكانة والاذعان ، وفشت فيها روح التفاق والهوان ، وغاض معين الاياه

(١) و (٢) أمر خديوى فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ - الوقائع المصرية عدد ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) المونيتور اجبسيان عدد ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٢

والكرامة والاستقلال ، وكانت هذه المظاهر بمثابة الأثر الاول للاحتلال الانجليزى
فى نفسية الشعب واخلاقه .

عودة الجنرال ولسلى

بدأت القوات الانجليزية تعود من مصر فى ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ تاركة
العدد الكافى من الجند ، وفى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٢ سافر الجنرال ولسلى من
القاهرة مع اركان حربه الى الاسكندرية ومنها عاد الى انجلترا ، وخلفه فى قيادة جيش
الاحتلال الجنرال اليزون Alison ، واقتصر عدد هذا الجيش البريطانى ابتداء
من اول نوفمبر على اثنى عشر الف جندى

الفصل السابع عشر محاكمة العراقيين

اعتقل زعماء الثورة العراقية، واعتقل أيضا الكثير من الضباط والاعيان، وألقوا في السجون رهن التحقيق والمحاكمة، وكثرت في ذلك الحين السعايات والوشايات، فأخذ المفرضون يوشون بخصومتهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو، حتى امتلأت السجون بالمتهمين، ويبلغ عدد المقبوض عليهم نيفا و ٢٩٠٠٠ نفس (١) وقد وضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة، ماعدا السيد عبد الله نديم، فإنه اختفى عن الانظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعراقي أو الذين اشتركوا في حوادث الثورة، وفر السيد حسن موسى العقاد والقا بمقام سليمان سامي داود على ظهر احدى البواخر إلى كريت، ولكن الحكومة علمت بمقرها فطلبت إلى الحكومة التركية تسليمها اليها فسلمتهما وجاء الاسكندرية مقبوضا عليهما في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢، وغصت السجون بكبار المعتقلين، نذكر منهم عراقي باشا ومحمود باشا سامي البارودي ومحمود باشا فهمي ويعقوب سامي باشا وعبد المال حلي باشا وعلي باشا فهمي وطلبه باشا عصمت (السبعة الزعماء)، وحسن باشا الشريعي وزير الاوقاف في وزارتي راغب باشا، البارودي وعبد الله باشا فكري وزير المعارف في وزارة البارودي، وقد قبض عليهما لاستنكارهما انحياز الخديو الى جانب الانجليز وعزله عراقي بعد ضرب الاسكندرية، وامين بك فكري، ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان، ومن العلماء الشيخ محمد عlish ونجمله الشيخ عبد الرحمن عlish. والشيخ محمد عبده. والشيخ حسن العدوي. والشيخ محمد ابو العلا الخلفاوي المصو الاول بالمحكمة الشرعية. والشيخ احمد المنصوري

(١) احصاء محمود باشا فهمي في كتابه البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٢ وهو قريب من احصاء عراقي (ص ٤٦٢ من مذكراته المخطوطة)

لمدرس بالازهر . والشيخ احمد عبد الفتى المدرس بالازهر . والشيخ احمد البصرى
 الشيخ محمد جبر ونائبه الشيخ سلمى . والشيخ محمد السملوطى . ومن الموظفين
 الاعيان والذوات وخورشيد باشا طاهر قائد فرقة رشيد وابو قير وكبار ضباط
 الجيش جميعهم . وعلى باشا الروبى . واحمد بك ناشد مدير الشرقية . ويعقوب بك
 صبرى مدير الفيوم . واحمد بك رفعت مدير المطبوعات . وعثمان باشا فوزى وكيل
 دائرة الاميرة زينب هانم حليم . ومصطفى باشا نايل . ومحمد افندى الصدر المحامى .
 السيد حسن الشمسى صاحب جريدة المفيد . ومحمود افندى صادق . وامين بك
 الشمسى . واحمد بك ابازة نائب الشرقية . واحمد افندى محمود نائب البحيرة .
 ومحمد افندى الشاذلى . ومحمد بك جلال . ومهنى يوسف من نواب المنيا . وابراهيم
 بك الشريعى . والشيخ امين ابو يوسف . وانجال احمد بك مصطفى . والشيخ
 عبد المجيد الفتى . واحمد الفتى . والشيخ حسن الديب . والشيخ عبد الهادى رزق
 ومحمد خطاب . وعلى افندى اخرى . ويحيى بك شتا . والسيد بك قنديل ، وغيرهم كثيرون
 وقد أصدر الخديو وهو فى الاسكندرية مرسوما فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢
 بالغاء الجيش المصرى ^(١) بحجة أنه شايع العصاة فى عصيانهم ، وكان هذا المرسوم
 مقدمة لحاكمة قواده وضباطه
 ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة بادر الى اتخاذ التدابير لحاكمة زعماء الثورة
 والمشاركين فيها .

لجنة التحقيق بالعاصمة

فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٠) أصدر أمرا بتشكيل
 لجنة مخصوصة (قومسيون) فى القاهرة لتحقيق تهمة كل من ارتكب جريمة العصيان
 أو التعدى على السلطة الخديوية أو اهانة الخديو سواء كانوا فاعلين اصلين أو شركاء
 (١) نشر فى المونيتور اجبسيان - الجريدة الفرنسية للحكومة عدد ٢٠
 سبتمبر سنة ١٨٨٢

وناط بهذه اللجنة تقديم التهمين الذين ترى ادانتهم إلى المحكمة العسكرية التي اعتزم تأليفها للحكم في هذه التهم وإيجاد مندوب من قبلها لإقامة الدعوى العمومية أمام هذه المحكمة، وجعل من اختصاصها القبض على أى شخص ترى ضبطه بمجرد أن تطلب ذلك من وزير الداخلية، وقد تألفت هذه اللجنة من الاشخاص الآتية اسماؤهم :

اسماعيل باشا أيوب رئيسا . علي غالب باشا . يوسف شهدي باشا . محمد زكي باشا . محمد سعد الدين بك . محمد حمدي بك . مصطفى راغب بك . سليمان يسري بك . مصطفى خلوصي بك . محمد مختار افندي (باشا) أعضاء (١)
واتدبت لجنة لتحقيق تهم الاقاليم والمدن (٢) . وتألفت من محمد زكي باشا رئيسا ومصطفى راغب بك وسليمان يسري بك ومصطفى خلوصي بك أعضاء .

المحكمة العسكرية بالقاهرة

وأصدر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمرا آخر بتأليف المحكمة العسكرية وقد عهد إليها محاكمة المراهبين الذين ترى لجنة التحقيق ادانتهم وشكيات على النحو الآتي محمد رؤف باشا رئيسا . ابراهيم باشا الفريق . اسماعيل كامل باشا . حسيني عاصم باشا . خورشيد باشا لواء الطوبجية سابقا . سليمان نيازى باشا . عثمان لطيف باشا احمد حسنين باشا . سليمان نجاشي بك أعضاء (٣) .
وغنى عن البيان أن أعضاء لجنة التحقيق والمحكمة العسكرية كانوا من خصوم المراهبين ومن المخلصين شخصا للخديو .

لجنتان للتحقيق بالاسكندرية ووطنطا .

وأصدر الخديو وهو بعد بالاسكندرية في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمرا بتأليف

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) « عدد ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢

(٣) « عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

لجنة التحقيق بالاسكندرية يناط بها تحقيق مواد القتل والسرقة والنهب والحريق التي وقعت بالاسكندرية في يوم ١١ يونيه ، والايام التالية ليوم ١١ يوليه لغاية ١٦ يوليه ، واقامة الدعوى على من يثبت التحقيق اتهامهم فيها ، وهى مؤلفة من عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيسا وأعضاؤها هم المسيو كازيمير آرا Gasimir Ara رئيس قلم قضايا وزارة المالية والخريبة ، وأحمد بليغ افندى وكيل النائب العمومى ، ومسيو كليار مدير الجمارك ، وأمين بك سيد احمد وكيل النيابة بالمحاكم الاهلية ، وحامد بك عبد العاطى المستشار بحكمة الاستئناف المختلطة ، ثم عين بدله ابراهيم رشدى باشا (١) وابراهيم بك فؤاد (باشا) رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، ومسيو فاشيه دى مونتجيون النائب العمومى بالنيابة لدى المحاكم المختلطة ، ثم ضم اليهم كرايت رزيان افندى وكيل النيابة المختلطة وابراهيم نجيب افندى (باشا) مساعد النيابة المختلطة (٢) ، ولما عين عبد الرحمن بك رشدى رئيسا للجنة التعويضات كما سيحىء بيانه صدر أمر خديوى بتعيين اسماعيل يسرى باشا بدلا منه .

وشكلت لجنة بطنطا برئاسة محمود باشا الفلكى وأعضاؤها لطيف بك سليم (باشا) وجبرائيل افندى كحيل وشفيق بك منصور والمسيو شكوفى Ceccone ثم عين شفيق بك منصور عضوا فى لجنة الاسكندرية بدلا من المسيو منتجيون وواصف بك عزمى عضوا بلجنة طنطا بدلا من شفيق بك منصور ، ولما عين محمود باشا الفلكى وكلا لوزارة المعارف عين بدله فى رئاسة اللجنة اسماعيل بك يسرى النائب العام للمحاكم الاهلية المستجدة (٣) .

وصدر أمر عال فى ٦ يناير سنة ١٨٨٣ بتعديل تشكيل لجان التحقيق ، فقضى بتأليف ثلاثة قومسيونات أخرى لتحقيق ما وقع فى عهد الثورة من جرائم السرقة

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ - المونيتور اجبسيان عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢

(٣) » » » ٦ ديسمبر » ١٨٨٢

والقتل ونحو ذلك في القطر المصري ما خلا الاسكندرية ، وقضى هذا الامر بالغاء الامر الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون خاص بطنطا .

محكمة عسكرية أخرى

وأصدر الخديو في يوم ٢٨ سبتمبر أمر بتأليف محكمة عسكرية أخرى بالاسكندرية تختص بالحكم في القضايا التي تقدمها اليها اللجنتان المؤلفتان لتحقيق قضايا الاسكندرية وطنطا ، وهذه المحكمة مؤلفة من عثمان نجيب باشا رئيسا (١) ، رضوان باشا ، موريس باشا . مصطفى باشا العرب . حسين باشا واصف . علي وهبي بك . حسين مظهر بك أعضاء ، ثم استبدل رضوان باشا وموريس باشا ومصطفى باشا العرب وحسين باشا واصف وحسين بك مظهر بكل من ابراهيم بك واصف وموريس بك ومصطفى لاوطا كي قبودان ومحمد افندي علي (٢) .

الانجليز والمحكمة

أبدى الانجليز عطفًا كبيرًا على عرابي ومعظم زملائه أثناء محاكمتهم ، واختصوا عرابي بأكبر قسط من العطف والرعاية ، فكان مسلكهم حياله يدعو إلى الدهشة والريبة ، لما فيه من التناقض ، فهم الذين كانوا بالأمس يملأون الدنيا ضجيجًا بوجوب القضاء عليه ، ويجردون الاساطيل والجيوش لسحقه ومحاربته باعتباره خارجًا على الخديو ، وبعد أن انتهت الحرب بهزيمته وشرع الخديو في محاكته إذ بالانجليز

(١) ورد في مجموعة الاوامر العاليه سنة ١٨٨٣ من ٥٠ أن محمد رؤوف باشا عين في فبراير سنة ١٨٨٣ بدلًا من عثمان نجيب باشا (الذي قبل استعفاؤه) رئيسًا للمحكمة العسكرية بالاسكندرية

(٢) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

يتصدون للدفاع عنه وتخليصه من حكم الاعدام ، وقد نجحوا في ذلك .

وقد بدأ عطف الانجليز على عرابي منذ القبض عليه ، بل بدأ قبل الهزيمة ، وذلك أن الحكومة البريطانية اشترطت في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ (قبل واقعة التل الكبير) لتسليم أسرى العرابيين الى الخديو ألا يعدم أحدا منهم إلا بعد موافقة السلطات الانجليزية (١) .

ولما جاء اللورد دفرين إلى مصر أبدى اهتماما بشأن عرابي ، وتدخل لكي يحسنوا معاملته أثناء التحقيق والمحاكمة .

وعينت الحكومة بناء على طلب السير ادوار مالت مندوبا بريطانيا لحضور جلسات التحقيق وهو السير شارلس ويلسن Sir Charles wilson ولم يلبث ان تدخل في توجيه التحقيق ، وعهد اليه اللورد دفرين ابداء رأيه في حقيقة التهم الموجهة إلى عرابي ، وكان منسوبها اليه الاشتراك في مذبحه الاسكندرية وفي حريقها ونهبها علاوة على عصيانه الخديو ، فأجاب السير شارلس ويلسن بأن عرابي يرى من كل مانسب اليه عدا عصيان الخديو ، وقد أخذت لجنة التحقيق بهذا الرأي ، واقتصرت محاكمته على جريمة العصيان ، وفي الواقع ان هذا الرأي كان مطابقا للحق والعدل .

وبلغ من تدخل اللورد دفرين لصالح عرابي أن طلب إلى الحكومة المصرية المحافظة على حياته ، وحال دون اعدامه ، وتهدد الوزارة المصرية والخديو إذا أصابه سوء ، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر وفرد بلنت المستشرق الانجليزي الذي ناصره من ابتداء الحركة ، واختار له باتفاقه مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر برودلي Broadley والمستر نايبيه Napier للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية .

وقد كان من التناقض حقا أن زعيم الثورة الوطنية الذي حاربه الانجليز حتى

(١) برقية اللورد جرايفيل الى السير ادوار مالت في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ - الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ - مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٧٣ ص ٣٦



عراي باشا ذاهبا من سجنه بالدائرة السنية
الى المحكمة العسكرية أثناء محاكمته وبجانبه محاميه المستر نايبه
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

هزموه واعتقلوه بحاكم أمام محكمة عسكرية مصرية مؤلفة من أعضاء جميعهم مصريون
فيتقدم للدفاع عنه محاميان انجليزيان .

ولم يكن مما يشرف عراي أن يهد بالدفاع عن نفسه أمام المحكمة العسكرية إلى
الانجليز خصومه وخصوم مصر ، وفي سبيل الدفاع عن نفسه والاستعانة بجاههم
ادلى بتصريحات ليست من الوطنية في شيء ، ولا تتفق مع زعيم الثورة ، قد كتب تقريراً
لحاميه عن حوادث الثورة لكي يتخذها أساساً للدفاع عنها ، احتوى تعليقاً شديداً للدولة
الانجليزية بما لا يتفق مع دعوتها ولا مع ما يحمل بالزعيم أن يتصف بمن الشتم والاباء وهذا
مادعا المسيو دي فريسينيه الذي كان رئيس الوزارة الفرنسية أثناء الحوادث العرابية إلى

القول في كتابه بوجود اتفاق سابق بين عرابي والانجليز ، قال في هذا الصدد تعليقاً على واقعة (التل الكبير) : « لقد اختلفت الآراء في تفسير هذه الواقعة العجيبة ، والرأى السائد أنه كان هناك شبه اتفاق بين عرابي والقيادة الانجليزية ، وقد عزز هذا الرأى ما بدا من التسامح بعد ذلك في معاملة عرابي ^(١) » ، ونعتقد أن هذا اسراف في الاتهام ، فلم يكن ثمة اتفاق سابق بين عرابي والانجليز قبل التل الكبير ، ولم يعم أي دليل على ذلك ، وانما هو ضعف النفس قد حجب الحياة الى عرابي وجعله يؤثرها على الواجب الوطني ، فكانت الهزيمة المعنوية والاخلاقية .

وقد استقر رأى الانجليز بالاتفاق مع مجامى عرابي على أن يقدم عرابي وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، مع استبعاد تهمة مذبحه الاسكندرية وتهمة احراقها ، وان يعترفوا بجرمهم ، وأن يستبدل الخديو بحكم الاعدام النفي المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأملأك أزواجهم وان تقرر الحكومة لكل منهم معاشاً يفي بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم ، فارتضى العرايون هذا المصير ، وابرق المستربرودلى في هذا الصدد إلى المستر بلنت بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ يقول « أعطانا عرابي وثيقة مكتوبة يقرر فيها السلطة التامة لنا لكي نتفق بشأنه مع دفرين ، ودفرين يقترح اعتبار عرابي مذنباً من حيث الثورة فقط ، والنزول عما عدا ذلك من التهم ، أما الحكم فسيخفف إلى النفي في مكان طيب تتفق عليه أنت مع وزارة الخارجية ^(٢) »

وعلى ذلك جرت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة ، ولم تدم سوى يوم واحد اذ انعقدت المحكمة العسكرية يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الاشغال بقاعة مجلس النواب (مجلس الشيوخ الآن) الساعة التاسعة ونصف صباحاً لمحاكمة عرابي اولاً ، ولم يكن الجمهور يعلم

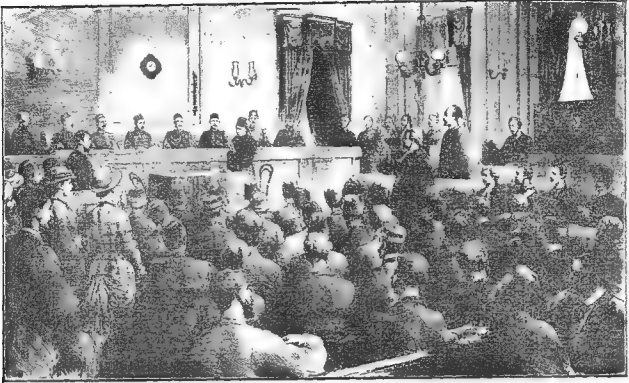
(١) دى فريسنييه — المسألة المصرية ص ٣١٦
(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٣٩

بالموعد المحدد لانعقادها، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة، منهم عشرون من مراسلى الصحف، وكان مقرراً أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى بك Borelli Bey رئيس قلم قضايا الحكومة، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى المسمى اذ رأى ان المحاكمة هى مهزلة متفق عليها من قبل، فجلس بدله قومندان الحامية الانجليزية، وحضر الجلسة الكولونل شارلس ويلسن مندوب السلطة الانجليزية فى التحقيق، وَاخذ مجلسه قرياً من المكان الذى اعد لعرايى، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جىء بعرايى من السجن . وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين، الاولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ويتعهد فى الثانية بان لا يبرح الجهة التى تعيينها الحكومة الانجليزية لمتفاه . دخل عرايى قاعة الجلسة مرتدياً بدلة عادية، وجلس فى المقعد الذى خصص له، وجاء محاميه الى جواره، فقلى رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام على عرايى مخاطباً اياه بما يأتى .

احمد عرايى باشا — انت متهم امام هذه المحكمة ببناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوى مخالفاً المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و ٥٩ من قانون الجنائيات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا . فاجاب عرايى ان محامى سيجيبان بالنيابة عني .

قتلا المستر برودلى بالفرنسيه الورقة التى امضاها عرايى وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية . وعندئذ قرر رؤوف باشا بان المحكمة ستختل للداوله وان الجلسة أوقفت على ان تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

فانعدت المحكمة فى الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيراً فلما فتحت الجلسة امر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه ، وهو يقضى على عرايى بالاعدام ، وتلا عقب صدور الحكم الامر الخديوى بابدال الحكم بالنفى المؤبد، واستغرقت تلاوة الحكم والامر الخديوى بتعديله عشر دقائق ، ثم اغضت الجلسة .



تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابي باشا

يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

ولما تلى الحكم قابله عرابي باشا بسلامة الرضا والشكر ، وقدم له بعض السيدات الاوروبيات باقات من الزهر مهنئات له ، وقدمت له عقيلة المستر نايبه المحامي عنه باقة ورد كبيرة قبلها شاكرًا .

وحوكم زملاء عرابي الستة بالطريقة التي حوكم هو بها ، أى انهم اعترفوا بجريمة المصيان ، وقد رفض على باشا الروبي ان يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى ، ورفض الاقرار الذي كتبه عرابي ، فلم يحاكم معهم وصادر الامر بتغيبه عشرين سنة في مصوع .

الاحكام الصادرة على زعماء العرابيين

أصدرت المحكمة العسكرية في ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (٢٢ محرم سنة ١٣٠٠)

حكما على احمد عرابي بالاعدام (١) كما تقدم بيانه .

وفي ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحكمة كل من: طلبه باشاعصمت، وعبد العال باشا حلى ابو حشيش ، ومحمود سامى باشا البارودى . وعلى فهدى باشا الديب فحكت عليهم بالاعدام (٢) ، وتلا رئيس المحكمة امر الخديو بتعديله الى النفي المؤبد أيضا (من الاقطار المصرية وملحقاتها)

وفي يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهدى ويعقوب سامى باشا فحكم عليهما بالاعدام (٣) ، مع تعديل الحكم إلى النفي المؤبد

وأصدر الخديو أمراً فى ١٤ ديسمبر بمصادرة املاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك أي ملك في الديار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم ، وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صافي الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة . (١)

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والالاقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها ، ومحو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى محوا مؤبدا . (٥)

استقالة رياض باشا

احتجاجا على تخفيف الحكم

لم يرق رياض باشا تخفيف الحكم على الزعماء السبعة لأنه كان مصراً على وجوب اعدامهم ، فاستقال من وزارة الداخلية احتجاجا على ذلك التخفيف، ولكنه

(١) و«٢» الوقائع المصرية عدد ٤ و ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

لم يذكر سبب الاستقالة الحقيقي في كتابه إلى الحديو ، فعين اسماعيل باشا أيوب وزيراً للداخلية بدلاً عنه (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢) . (١)

تنفيذ الحكم في الزعماء السبعة

اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة (سيلان) بالهند منفي للزعماء السبعة ، وقد أبلغ المستر برودلي هذا القرار إلى عرابي في سجنه ، فأغضب بهذا الاختيار ، وقال إن هذا النفي يسرفي لأن سيدنا آدم لما هبط من الجنة نزل فيها .

فاجتمع الزعماء السبعة في سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا في تجهيز معدات الرحيل ، وفي ٢٥ ديسمبر نفذ في الزعماء حكم التجريد من رتبهم والقابهم ، بأن جمعوا في الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم في ساحة (قصر النيل) وتلى عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحربية أوامر التجريد ، وأعدت الحكومة لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس (مريوط) وهي باخرة إنجليزية صغيرة حمولتها ١٤٠ طن استأجرتها خصيصاً لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم إلى جزيرة سيلان ، وأنزلتهم فيها بالدرجة الأولى ، وعهدت إلى الكولونل مورييس بك وهو ضابط إنجليزي كان في خدمة الحكومة أن يرافقهم حتى يصلوا إلى مقامهم .

ففي مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارا خاصا في ثكنة قصر النيل لنقلهم إلى السويس ، فركبوه هم ومن اخذاروهم من الأهل والخدم ، وودعهم المستر برودلي محاميهم على رصيف القطار ، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب السلطة الإنجليزية ، وتحرك بهم القطار في الساعة العاشرة مساء ورافقهم إلى السويس المستر نايبيه ، وكان يخفرهم رهنط من الجنود المصريين وآخرون من الجنود الإنجليز ، فبلغوا ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة (مريوتس) وأقلعت بهم في الساعة الواحدة بعد الظهر إلى ثغر كولومبو ميناء سيلان فوصلوها مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ونزلوا ، إلى البر في صبيحة اليوم التالي .

الاحكام الاخرى

وصدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرايين، وهي تتراوح بين النفي لمدد مختلفة في جهات معينة، وإقامة البعض في بلادهم تحت مراقبة البوليس، وتهمتهم أنهم « اشتروا في جريمة العصيان »، فحكم على علي باشا الروبي والسيد حسن موسى العقاد بالنفي عشرين سنة في مصوع تحت الملاحظة، وعلى اثنين بالنفي ثلاث سنوات بسواكن، وعلى ثلاثة وثلاثين بالنفي خارج القطر لمدد تتراوح بين ثمانى وخمس سنوات، وأقلها سنة، مع عزلهم من وظائفهم، وعلى خمسة وستين من الموظفين بالطرد من الحكومة، وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة، وعلى كثير من الاعيان والنواب بالاقامة في بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع دفع تأمين مالى، وذلك عدا الاشخاص الذين حوكموا جنائيا على تهم القتل والنهب والحرق أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية وحقت تهمهم بمعرفة لجان التحقيق فى الاسكندرية وطنطا .

وهاك بيان المحكوم عليهم والاحكام الصادرة ضدهم :

على باشا الروبي	نفي ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة
السيد حسن موسى العقاد	نفي ٢٠ سنة « « « «
عمر بك رحى	نفي ٣ سنوات فى سواكن تحت الملاحظة
على افندى حسن	باشهندس سكا حديد السويس « « « «
جاميخان غورى الهندى	النفي مؤبدا خارج القطر وملحقاته
احمد بك عبد الفغار	نفي ٨ سنوات خارج القطر المصرى (بيروت)
مصطفى بك عبد الرحيم امير الاى	نفي ٥ سنوات « « « «
عيد بك محمد	« « « « « «
خضر بك خضر	« « « « « «
حسن بك جاد	« « « « « «
محمد بك الزمر	« « « « « «
حمد رفعت بك	« « « « « «
ناظر قلم المطبوعات	« « « « « «

الشيخ عبد الرحمن عيش من العلماء	نفي ٥ سنوات خارج القطر المصري (الاستانة)			
محمد مصطفى الكردي من نبي سويف	« « « « «	(بيروت)		
محمود افندي احمد صاغ	نفي ٤ سنوات « « « « «			
فوده افندي حسن قائم مقام	« « « « «			
خليل بك كامل أمير الای	« « « « «			
مصطفى بك النجدي ناظر اسبتيالية اسكندرية	« « « « «	(الاستانة)		
مصطفى افندي الارناؤوطي من دمياط	« « « « «	(بيروت)		
الشيخ عبد القادر قاضي مديرية القليوبية	« « « « «			
الشيخ محمد المهجوسي من علماء الازهر	« « « « «	(مكة المكرمة)		
الشيخ احمد عبد الجواد القاياتي من القايات (المنيا)	« « « « «	(بيروت)		
الشيخ محمد عبد الجواد « «	« « « « «			
يوسف اسماعيل من المنيا	« « « « «			
الشيخ يوسف شرابه من العلماء	نفي ٣ سنوات « « « « «	(غزة)		
احمد بك فرج قائم مقام	« « « « «	(بيروت)		
الشيخ محمد عبده ناظر قلم المطبوعات العربية	« « « « «			
السيد حسن الشمسي محرر جريدة المفيد	« « « « «			
الشيخ امين ابو يوسف من دمياط	« « « « «			
ابراهيم افندي القاياتي مأمور تفتيش بالداخلية	« « « « «			
محمد بك بدیع عضو مجلس ابتدائي بمصر	« « « « «			
اسماعيل افندي جودت من مصر	« « « « «			
احمد افندي رشوان الدشناوي من قنا	« « « « «			
آدم الارناؤوطي من الفيوم	نفي سنتين « « « « «			
علي حسين من المنيا	« « « « «			

حسين مطربد من عربان المنوفية نفى سنتين خارج القطر المصري (بيروت)
 محمد محمد الجنيدى من بنى سويف نفى سنة « «
 محمد افندى الصدر المحامى من القاهرة نفى سنة « «

مع تجر بدم من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف (١)

وحكمت المحكمة العسكرية بالاسكندرية على السيد بك قنديل بالنفى فى
 سوا كن مدة سبع سنوات .

وقضى على طائفة من كبار الاعيان والنواب بأن يقيم كل منهم فى بلده تحت
 ملاحظة الضبطية مع دفع تأمين مالى ، وتجربدم من الرتب والامتيازات ، وهاك
 أسماءهم وبيان الاحكام الصادرة ضدهم :

الاسم	جهة الاقامة	التأمين	مدة التأمين
احمد بك اباضه (باشا)	مديرية الشرقية	٢٠٠٠	خمس سنوات
احمد افندى محمود	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	اربع سنوات
ابراهيم افندى الوكيل	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	اربع سنوات
سعداوى الجبالى	مديرية الفيوم	١٠٠٠	سنتين
سليمان جمعة	مديرية الشرقية	٣٠٠	ثلاث سنوات (٢)
امين بك الشمسى (باشا)	مديرية الشرقية	٥٠٠٠	خمس سنوات
مراد بك السعودى	مديرية الجيزة	٤٠٠٠	اربع سنوات
محمد بك جلال	مديرية المنيا	٢٠٠٠	اربع سنوات
عمر محبوب	مديرية المنيا	٤٠٠٠	اربع سنوات

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ؛ أما اسماء البلاد التى
 اختارها المنفيون لنفاهم فقد اخذناها عن مذكرات عرابى المخطوطة ص ٦٤٦
 (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	جهة الاقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
صهني ابو عمر	مديرية اسيوط	٣٥٠٠	أربع سنوات
ملوم السعدى	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
عثمان فوزى باشا (١)		٤٠٠٠	أربع سنوات (٢)

وقضى على الذوات والموظفين الآتى ذكرهم بأن يقيموا فى عزبهم أو بلادهم تحت ملاحظة الضبطية مع تجريدتهم من الرتب والنياشين والمناصب (٣) وهم :

حسين باشا الدرهملى وكيل الداخلية	يوسف بك برتو	مأمور الدائرة البلدية باسكندرية
مصطفى بك نايل مفتش بردين	محمد بك عاطف	قائم مقام سوارى
اسماعيل دانف باشا مأمور الدائرة البلدية باسكندرية سابقا	جابر بك البياوى	من اعيان بنى سويف
مصطفى ثاقب افندى مدرس بالمدارس	الشيخ مصطفى عبد اللطيف	من اعيان الدقهلية
وصاحب جريدة المفيد	« محمد شلبي طوبار »	« « «
الشيخ ابو المعاطى السيد من اعيان الدقهلية	« اسماعيل بطين »	« « «
الشيخ محمد بن شداد من اعيان الدقهلية	الشيخ حسين الاعصر	من اعيان الشرقية

(١) وكيل دائرة الاميرة زينب حليم اخت الامير محمد عبد الحليم نجلى محمد على باشا ؛ وكان متهما بالترويج للامير عبد الحليم واسناد الخديوية اليه بدلا من الخديو توفيق باشا

(٢ و ٣) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

محمد عبد الصمد	من اعيان المنيا	الشيخ على عبد الهادي من اعيان المنيا
احمد أبو طالب	» » »	على أبو يوسف
محمد عبد الآلا	» » » الشرقية	على المكاوي
سليمان محمد	» » »	أبو زيد غاتم
محروس سيد احمد	» » » بني سويف	حسن فراج
محمد منصور	» » » المنيا	محمد عبد الله
الشيخ على الفتى	» » » المنوفية	الشيخ أحمد الفتى
محمد المسيرى	» » » الفيوم	» عبد الحميد الفتى
على كساب	من اعيان بني سويف	سليمان جابر ابن جابر بك الباوى من اعيان بني سويف
من أعضاء مجلس الجيزة والقلوبية		الشيخ على نايل

وقضى بتجريد العلماء والموظفين الآتية أسماؤهم من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم. (١)

الشيخ احمد العدوى نجل الشيخ حسن العدوى من العلماء	من العلماء	الشيخ حسن العدوى
الشيخ احمد عبد الفتى من العلماء	من العلماء	الشيخ احمد المنصوري
» محمد عسكر	» »	» محمد السماوطى
» احمد مروان	» »	» احمد البصرى
» احمد عبد الفتى نقيب الاشراف بمديرية جرجا	» »	» محمد أبو العلا الخلفاوى
» محمد جبر قاضى المنصورة سابقا		» على الجبال نقيب الاشراف بدمياط
» عبد البر الرملى » العريش سابقا		» محمد ابو عائشة قاضى بورسعيد سابقا
الشيخ احمد صلى نائب محكمة المنصورة سابقا		الشيخ عبد الوهاب عبد النعم قاضى اسنا سابقا
» محمد غزال قاضى مركز البحيرة		» محمد السيوفى كاتب بمحكمة مصر الكبرى
احمد بك ناشد مدير بني سويف		اسماعيل بك رافضى أمور مالية بمديرية أسيوط

يعقوب بك صبرى مدير الفيوم
مصطفى مختار مأمور مالية البحيرة
حسن صقر رئيس قلم بالداخلية
غمرى احمد ناظر قلم قضايا الاوقاف
مصطفى نشأت معاون بالاوقاف
عثمان حمدي ناظر قسم منفلوط
عبد الرحمن فهمى ناظر محطة المنيا
احمد حامد معاون هندسة الاقاليم الوسطى
سليمان زكى حكيم مركز طوخ
محمد حبيب « العريش
احمد حسنى مأمور مركز ميت غمر
مصطفى العناني من أعيان مصر
حسن حجاج « « القليوبية
على لحرى ملتزم حاقيات الاسماك بالقهيلية
على مكاوى من الشرقية
شهاب الدين نوفل عمدة بلقاس غربية
عبد النبي عبد الله البياضى عمدة عربان
البراعة بمديرية الفيوم
بركات الديق عمدة القرنين شرقية
عبد الله بهادر « جهينه بجرجا
حسن على « ريجانه بالمنيا
امين أبو يوسف من الشيخ تيمى بمديرية أسيوط

محمد السراج من مأمورى قننيس الداخلية
حسن حسنى ناظر قلم تحريرات الجهادية
احمد حنفى من مأمورى قننيس الداخلية
مصطفى فهمى ناظر قلم بالاوقاف
محمد جوجو ناظر سرايات الاسكندرية
مصطفى واصف استاذ بالمدارس
محمد خطاب باشكاتب محكمة المنصورة
الدكتور محمد كامل الكفراوي حكيم بمصر
مصطفى أنور حكيم ييطرى بمديرية المنيا
حسن مجدى « ييطرى العريش
عبد الله مأمون مأمور أوقاف دمياط
ابراهيم الشريمى (باشا) من أعيان المنيا
بدينى الشريمى (بك) « « «
محمد المكاوى من مصر
محمد الشاذلى عمدة شبرا تلى غربية
محمد إمام الحوت عمدة الصالحية شرقية
على مفسى البطران شيخ عربان الفرجاية بالجيزة
احمد محبوب عمدة العصلوجى شرقية
الشيخ موسى على « الفقاعى بالمنيا
احمد النحاس « أشمون منوفية
زايد هندى عمدة حيزة بيا ببنى سويف

وقضى بفصل نيف و ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم فى جريمة المصيان

فجدوا من رتبهم وامتيازاتهم وحرّموا مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد وهم: (١)

من القاهرة

الاسم	الرتبة	السكن	الاسم	الرتبة	السكن
السيد افندى منير	يوزباشى	طوبجى	بالتاصرة	احمد افندى	قنديل
حسن افندى	على ملازم أول	طوبجى	بقسم الخليفة	احمد افندى	حليم
محمد افندى امام	»	بالبعباسية	يوسف افندى	حليم	يوزباشى
على افندى راقم	يوزباشى	بياده	بالخليفة	عبد الفتاح	افندى فوزى
على افندى الطامى	»	بجارية القادرية	ابراهيم افندى	صديق	»
رزق افندى فرج الله	»	بالجمالية	حسن افندى	على	»
محمد افندى أمين	»	بالمحجر	يوسف افندى	فهمى	»
عثمان افندى فرغلى	»	بالسيدة زيب	محمد افندى	عباس	ملازم أول
محمد افندى سامى	ملازم أول	بياده	بالانترقية	محمود افندى	الجنيدى
احمد افندى كامل	»	درب الجمائز	بكير افندى	صديق	»
حسن افندى شاكرك	»	بما بدين	على افندى	حليمى	»
محمود افندى عربى	»	بما بدين	احمد افندى	ممت	»
يوسف افندى حسن	»	بجارية السقاين	يوسف افندى	كامل	»
عباس افندى وهى	»	الخطابة	شمس افندى	الجبالى	»
خليفة افندى ابوشقب	»	بباب الشمرية	محمد افندى	طاهر	»
ابراهيم افندى غنيم	»	بالمحجر	سليمان افندى	شكرى	»
عبد الله افندى حلمى	»	بسوق السلاح	احمد افندى	صادق	»
محمد افندى صادق	»	بما بدين	عبد الله افندى	ذهنى	»
على افندى كامل	ملازم أول	بياده	بالتبانه	سليمان افندى	حسن
بالدرب الاحمر					
على افندى فهمى	يوزباشى	طوبجى	بالوالى	محمد افندى	زاهر
محمد افندى هادى	ملازم أول	بالبعباسية	طاهر افندى	رشدى	ملازم أول
					سوارى

الاسم	الرتبة	السكن
السيد افندى داود	يوزباشى	بولاق
عبد الواحد افندى رمضان	»	باب الشعرية
عمر افندى شاكر	»	العباسية
على افندى علوى	»	قسم الازبكية
حسن افندى بكار	»	السروجية
على افندى رضى	»	الحسينية
على افندى فهم	»	السيدة سكينة
على افندى محمد	»	الدرب الاحمر
عبد المنعم افندى محمود	»	قسم الجمالية
سيد احمد افندى مصطفى	»	الناصرية
احمد افندى سلامه	»	العباسية
سليمان رجائى	»	السيدة زينب
احمد افندى صادق	»	قسم الخليفة
السيد افندى حبشى	ملازم أول	بالحجر
سلامه افندى سلامه	»	قسم عابدين
مصطفى افندى حامد	»	العباسية
عبد الرحمن افندى حلى	»	قسم الخليفة
على افندى بدور	»	الحسينية
احمد افندى هاشم	»	قسم الخليفة
على افندى وصفى	»	العباسية
رجب افندى على	»	الحسينية
حجازى افندى محمد	»	عابدين
احمد افندى شاهين	»	باب الحجر

الاسم	الرتبة	السكن
ييومى افندى حسن	ملازم أول يياده	الازبكية
عبد العزيز افندى ندى	» »	الشيخ عبد الله
مصطفى افندى شفيق	ملازم ثان	باب الخلق
على افندى سعيد	» »	درب الحصر
على افندى مناع	» »	السيدة زينب
محمد افندى رطاعى	» »	بولاق
ابراهيم محمد افندى كامل	» »	قنطرة عمر شاه
سالم افندى زكى	» »	(شبرا)
مصطفى افندى حلمى	» »	السيدة زينب
مصطفى افندى امين	يوزباشى طوبجى	المغربلين
عبد القادر افندى خيرى	ملازم أول	العباسية
حموده افندى احمد	يوزباشى	حارة الازهر
خليل افندى محمود	ملازم ثان	العباسية
على افندى أبو شادى	يوزباشى يياده	السيدة زينب
محمد افندى طلعت	» »	حارة الازهر
عامر افندى صالح	» »	عابدين
محمود افندى الشاذلى	» »	الجمالية
محمد افندى عندليب	» »	الصلبية
نجيب افندى محمد	» »	بولاق
محمد افندى بسيونى	» »	الداودية
أبو زيد افندى السيسى	ملازم ثان	غيط العدة

الاسم	الرتبة	السكن
على افندى رضا	يوزباشى يياده	السيدة زيدب
محمد افندى عبد الرحيم	» . »	الناصرية
حسبن افندى فهمى	» »	»
محمد افندى راشد	» ملازم أول	الخلية
عبد الكريم افندى صبرى	» »	الصلية
حمد فندى سامى	» »	السيدة سكينه
مصطفى الشرقاوى	ملازم ثان	باب الشعيرة
احمد افندى مصطفى	» يوزباشى	مصر القديمة

من الاسكندرية

مصطفى افندى محمد	يوزباشى طوبجى	القبارى
شاهين افندى نجم	» ملازم أول	أبو قير
محمد افندى سليمان	يوزباشى يياده	قسم أول اسكندرية
حسين افندى بهيج	» ملازم أول يياده	»
احمد افندى صبحى	» »	»
مصطفى افندى عفت	» »	قسم ثانى اسكندرية
محمد افندى عمر	» يوزباشى	قسم أول اسكندرية
مصطفى الايض	» ملازم ثان	»
سليمان افندى طعيمة	» »	قسم رابع اسكندرية

من محافظة دمياط

عبد الرحمن افندى رحى	ملازم أول طوبجى	دمياط
----------------------	-----------------	-------

من محافظة رشيد

الاسم	الرتبة	السكن
محمد افندى احمد	ملازم اول طوبجى	رشيد
محمد افندى حسن	»	»
من مديرية الجيزة		
محمد افندى حسب الله	ملازم اول طوبجى	ناحية القطعة
محمد افندى فريد	»	وراق العرب
عبد الله افندى شامل	يوزباشى بياده	زنين
عبد المجيد افندى محمود	يوزباشى بياده	الحرانية
احمد افندى حجاج	ملازم اول	أم خنان
على افندى الليثى	»	طره
محمد افندى شامل	»	طراية جرزه
محمد افندى بجيرى	يوزباشى	أوسيم
محمد عماره	»	كرداسه
مصطفى عبد ربه	»	أوسيم
شيمى افندى خطير	»	المسانده
احمد افندى القاضى	ملازم اول بياده	شبرامنت
حسن افندى سليمان	طوبجى	كرداسه
على افندى رضى	سوارى	طره
عبد الفتاح افندى خليل	يوزباشى بياده	كفر حكيم
على افندى اسماعيل	»	»
احمد افندى الزمر	»	ناهيه
سيد احمد افندى حدى	ملازم اول	المناوات

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى عارف	ملازم أول يياده	بندر الجيزة
من المنيا (١)		
غلاب أفندى غالب	يوزباشى طوبجى	ناحية طلا
محمد أفندى المستقلانى	ملازم أول يياده	ناحية الفشن
عبد الفتاح أفندى سيان	■	ناحية جريس
محمد أفندى حسن	ملازم ثان يياده	ناحية أبو حبيب

من مديرية قنا

وهبه أفندى محمد	ملازم أول يياده	دنفق
محمد أفندى أبو الحج	■	اللاوسط قاموله
عباس أفندى محمد	ملازم ثان	القوريه

من القناطر الخيرية

أبو العنين أفندى أحمد	يوزباشى يياده	القناطر الخيرية
شلي أفندى فؤاد	ملازم ثان طوبجى	»

من الغربية

السيد أفندى حامد	يوزباشى	طنطا
محمد أفندى عبد الفتاح	ملازم أول طوبجى	البرلس

الاسم	الرتبة	السكن
شلي افندى حرب	ملازم أول طوبجى	القرين
حسن افندى مكى	» »	مطوبس
عبد المطلب افندى حنقى	» »	القرضه
محمد افندى ابراهيم	يوزباشى	شبرا قاص
خليل افندى وهبى	يوزباشى طوبجى	سند بسط
حسن افندى أبو العطا	»	نواج
طه افندى الزقناوى	»	طنطا
احمد افندى السيسى	»	طنطا
بدوى افندى النجار	»	يشة الملق
ابراهيم افندى عتاب	»	محلة زياد
السيد افندى حبلى	ملازم أول يياده	الكنيسة
محمد افندى الديب	» »	جنوب
عامر افندى حندق	» »	محلة زياد
احمد افندى حلى	يوزباشى	شرين
متولى افندى ندا	ملازم أول	كفر محلة حسن
احمد افندى مصطفى	ملازم ثان يياده	قلين
حسن افندى بريقم	» »	المحلة الكبرى
حفاوى افندى عبد المطلب	يوزباشى	شبرا باب
على افندى سلامة	يوزباشى يياده	نفيا
على افندى محمد	ملازم أول	مسير
ابراهيم افندى احمد	» »	بنا وأبو صير

الاسم	الرتبة	السكن
من الدقهلية		
عמוד افندى الالنى	يوزباشى يياده	كفر أبو خير
يوسف افندى واصف	ملازم أول »	السرو
مصطفى افندى سيد احمد	ملازم أول يياده	كفر لطيف
خليل افندى السعدنى	ملازم ثانى طوبجى	المنزلة
عبد السيد افندى عطيه	ملازم أول سوارى	دقادوس
عبد الفتاح افندى حمادى	ملازم ثانى »	ميت العامل
احمد افندى عوض	» »	قولنجيل
يوسف افندى دسوق	» »	السنبلاتين
على افندى ابراهيم	يوزباشى »	بندر المنصورة
فرج افندى محمد	ملازم أول طوبجى	منشية صهبره
ابوالنصر افندى عبدالرزاق	يوزباشى يياده	شرمساح
عامر افندى يونس	» »	نوسا الغيط
احمد افندى احمد	» »	البحجلات
حسين افندى مظهر	» »	المصافرة
موسى افندى شطات	ملازم أول »	البحجلات
مصطفى افندى شريف	ملازم ثان »	الدنايق
السيد افندى التجار	» »	ميت الخولى
احمد افندى عز الدين	ملازم أول »	ميت محلة دمنه

من البحيرة

محمد افندى عبد السلام	يوزباشى يياده	شبراخيت
-----------------------	---------------	---------

الاسم	لرتبة	الاسم
عطيه افندى عوده	يوزباشى بياده	دمنهور
احمد افندى حسن	» »	زمزم
ابراهيم افندى العكس	» ملازم اول	صفط العنب
عبد الرحمن افندى محمود	يوزباشى سوارى	الرحمانية
اخراش افندى الضيرى	» ملازم اول	قشاش
محمد افندى فريد	يوزباشى بياده	قليشان
رحيل افندى عقبه	» »	كفور السوالم
درويش افندى عقاب	» ملازم اول	طيريه
ابراهيم افندى عثمان	» »	»
رفاعى افندى احمد	» ملازم ثان	القهيوية
اسماعيل افندى عزمى	يوزباشى بياده	محلة دمنه
عمر افندى احمد	» »	خربتا
ابراهيم افندى عطيه	» ملازم ثان	لقانة
احمد افندى عزت	» »	محلة بحيرة
محمد افندى ميره	» يوزباشى	العطف
ابراهيم افندى فؤاد	» ملازم اول	شبرا النوته

من المنوفية

رضوان افندى منيب	يوزباشى طوبجى	شوفى
محمد افندى نعمت	» بياده	اشمون جريس
رضوان افندى حشيش	» »	جروان
على افندى جاد	» »	صفط جدام

الاسم	الرتبة	السكن
موسى افندى الجزار	يوزباشى طوبجى	مليج
على افندى الضيارى	ملازم أول »	ميت أبو الكوم
على افندى البلب	» »	سهان
سيد احمد افندى الشلف	يوزباشى سواري	أبو الحسن
احمد افندى حدى	» بياده	كفر الباجور
على افندى شرف	» »	اشمون جريس
خير الله افندى عامر	» »	كفر أبو غضاب
عبد الفتاح افندى ابراهيم	» »	فيشا
السيد افندى زهران	ملازم أول بياده	الواد متوفية
على افندى الحامى	ملازم أول بياده	متوف العلا
غانم افندى عبد الخالق	ملازم ثان »	ميت خلف
محمد افندى نديم	ملازم أول طوبجى	ساحل الجوابر
محمد افندى عنان	ملازم ثان »	شبين الكوم
حسن افندى نغرى	يوزباشى »	ابخاص
مصطفى افندى حدى	» »	زاوية البقلي
ابراهيم افندى حدى	ملازم أول »	الفرعونه
عبد الله افندى على	» »	ابخاص

من الشرقية

عبد الله افندى على	يوزباشى بياده	ججره
سليمان افندى متولى		كفر الغنيى
سلامه افندى ناجى	ملازم أول بياده	سهنوت البرك

الاسم	الرتبة	السكن
محمد افندى حسين	ملازم أول يياده	هيبا
دسوق افندى خليل	ملازم أول »	النمروط
محمد افندى التركاوى	يوزباشى »	السعدين
سلامه افندى شحاته	» »	كفر ابو العيال
صقر افندى ذهب	ملازم أول »	الزنكلون
يوسف افندى الجندى	ملازم ثانى »	ابو كبير

من القليوبية (١)

محمد افندى رأفت	يوزباشى يياده	ميت عاصم
عبد الرحمن افندى أنيس	ملازم أول »	أبو زعبل
محمد افندى حسنى	» سوارى	البرادة
عبد الله افندى عرابى	» »	أبو زعبل
حسن افندىبرى	يوزباشى طوبجى	ميت كنانة
على افندى الخولى	ملازم أول »	شبرا الخيمة
جاد افندى محمد	» يياده	البيضة
محمد افندى شرف الدين	» »	ميت كنانة
حجازى افندى احمد	» »	دمهور شبرا
عطيه افندى ابو الذهب	» »	بلقس
محمد افندى اليسى	ملازم ثان يياده	شبرا
محمد افندى نجم	يوزباشى يياده	مطرية ضواحي مصر
حسن افندى حافظ	ملازم أول	القليوبية

من بنى سويف (١)

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى صادق	ملازم أول طوبجى	القضاى
محمد أفندى عمار	يوزباشى يياده	ميمدموم
جاء المولى أفندى محمد	» »	»
محمد أفندى على حسن	ملازم أول »	حمام بنى سويف
محمد أفندى عزوز	ملازم ثان »	مزوره

من الفيوم

احمد أفندى سيد احمد	يوزباشى يياده	سنورس
السيد عبد الرحمن أفندى	» »	بندر الفيوم
منجود أفندى محمود	» »	ترسا فيوم
احمد أفندى حمدى	ملازم أول سوارى	بندر الفيوم
ابراهيم أفندى حسنين	» يياده	البحيج
محمد أفندى رمضان	» »	هواره عدلان
محمد أفندى على	» »	الفيوم

من جهات متفرقة

على أفندى ابو الحسن	يوزباشى يياده	مديرية قنا
---------------------	---------------	------------

الاسم	الرتبة	السكن
على افندى عبد الرجال	يوزباشى يياده	بنى سليم سوماج
محمد افندى ابو دراع	»	الحواريث جرجا
ابو العلا افندى حسن	»	ديروط أم نخله اسيوط
عبد اللطيف افندى لطفى	يوزباشى	ملوى اسيوط
يوسف افندى محمد	ملازم اول يياده	قصر حيدر اسيوط
حسين افندى موسى	ملازم ثان	بزاره

حاكمة سليمان سامى داود

وحكم القا بمقام سليمان سامى داود على تهمة احراق الاسكندرية وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية برئاسة محمد رؤوف باشا ، فحكم عليه فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٣ بالاعدام ، وفقد فيه الحكم علنا يوم ٩ يونيه .

حاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو ديه

حكم عليه من المحكمة العسكرية بالاسكندرية بالاعدام بتهمة التحريض على فتنه طنطا التى حدثت بعد ضرب الاسكندرية (ص ٣٨٣) ، ويوسف افندى أبو ديه كان ياورا لعبد العال حلمى باشا قائد موقع دمياط ، وقد اوفده الى عرابى بكفر الدوار عقب نشوب الحرب ، فلما وصل الى طنطا يوم الفتنه وعلم بها ذهب الى المدير ابراهيم آدم باشا فى داره فآلفاه متارضا ولامه على اهماله فى حفظ الامن ، أى أنه لم يشترك فى الفتنه ولا حرض أحدا على القتل ، ولما ذهب إلى كفر الدوار أفضى إلى عرابى بما كان من اهمال المدير ، مما أدى الى القبض عليه ، ولكن بعد انتهاء الثورة وهزيمة العرابيين والقاء القبض على عرابى وعبد العال حلمى وغيرهما قبض على اليوزباشى يوسف أبوديه

وحوكم باعتباره محرّضا على فتنة طنطا ، وهو منها برى ، وحكم عليه ظلما بالاعدام
شتقا ، وفقد فيه الحكم ، وقبل حلول الميعاد المحدد لتنفيذ الحكم يوضع دقائق ورد
تفراف ينفى بأن الخديو أصدر أمره بالعفو عنه ولكن بعد أن نفذ القضاء في هذا
التهم البرى .

وهذه الحادثة تدلّك على أن المحاكمات العسكرية التي أعقبت الثورة لم يكن يراعى
فيها عدل ولا حق ، وانها كثيرا ما أخذت الناس بتهمهم منها براء .

العفو عمن عدا المحكوم عليهم

في ٢ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر من الخديو بالعفو العام عن كل من اشترك في
الثورة من المصريين عدا من حكم عليهم (١)

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بالغاء لجان التحقيق والمحاكم العسكرية
التي ألفت في سبتمبر سنة ١٨٨٢ ويناير سنة ١٨٨٣ لمحاكمة المشتركين في الثورة او
التهمين بارتكاب الحوادث الجنائية فيها ، ما عدا المحكمة العسكرية المشكلة بالاسكندرية
فإن المرسوم قضى باستمرارها في عقد جلساتها حتى تنتهى من النظر والحكم في القضايا
المحالة عليها وعندئذ تعتبر ملغاة . (٢)

الزعماء السبعة في منقاهم

أقام الزعماء السبعة في جزيرة (سيلان) ، وكانت حياتهم في المنفى حياة ألم وحزن ،
وبؤس وشقاء ، إذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة
بينهم وبين اهلهم وذويهم ، ولم يكثر لهم احد ، ولم يعطف عليهم احد (والناس

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨٣

(٢) مجموعة الاوامر العائلية سنة ١٨٨٣ ص ١٦٠

مع الغالب) ، وجادت قريحة البارودي بشعر مؤثر في الحنين الى الوطن والحزن لفراده ،
 مما يد آية في البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ما عاناه المنفيون من الآلام ، وهو وان كان
 يصور آلام نفسه وما يحيش به صدره ، لكنه في شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين
 من العراقيين عامة :

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن :

عما البين ما أبت عيون المهى منى	فشبت ولم أقض اللبانة من سنى
عنا ويأس واشتياق وغربة	الا شدا ما لقاها في الدهر من غبن
فان أك فارقت الديار فلى بها	فؤاد أضلته عيون المها عنى
بعثت به يوم النوى اثر لحظة	فاوقعنا المقدار فى شرك الحسن

إلى أن قال :

ولما وقفنا للوداع واسبلت	مدامعنا فوق الترائب كالزيت
أهبت بصبرى أن يعود فبزنى	وناديت حلى ان يثوب فلم يغن
وماهى إلا خطرة ثم اقلعت	بنا عن شطوط الحى اجنحة السفن
فكم مهجة من زفرة الشوق فى لظى	وكم مقلة من غزرة الدمع فى دجن
وما كنت جربت النوى قبل هذه	فلما دهنتى كدت أقضى من الحزن
ولكننى راجعت حلى وردنى	إلى الحزم رأى لا يحوم على أفن
ولولا بئسات وشيب عواطل	لما قرعت فسى على فائت سنى

وتعاقبت السنين على الزعماء فى مقام تلك الجزيرة اللثائية ، فضاقت صدورهم
 لطول الغربة ، وعدم العمل إطلاقاً ، ورداءة المناخ ، وعدم وجدانهم من يعطف عليهم أو
 يسأل عنهم ، فتأثرت لذلك حالتهم المعنوية ، ووقع الخصاص بينهم ، وأقبل بعضهم على
 بعض يتلاومون ، وبدأ الخصاص أول ما وقع بين عرابى وطلبة وعبد المال ، قال محمود

باشا فهمى فى هذا الصدد : « واستمر المنفيون فى شقاق وخصام بينهم لحد الآن واليوم وهو ٢٥ يولييه سنة ١٨٩١ ، وذلك من عدم اشتغالهم بشئ أبدا » . (١)
قال وفى سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامى البارودى بمائلته بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامى باشا الى مدينة (كندى) التى تبعد ٧٤ ميلا عن كولومبو ، وترك عرابى وبقية زملائه بكولومبو متنافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامى باشا وقطن كندى ، وكذلك فعل طلبه باشا عصمت ، وفى سنة ١٨٩٢ انتقل اليها عرابى ثم على باشا فهمى .
ويقول محمود باشا فهمى انه لما رأى ما بينهم من الخصام اعتزلهم وعكف على تربية أولاده وتعليمهم ، وظهر أثر هذا التنافر بين الزعماء فيما كتبه عن الثورة العراقية فى كتابه الذى وضعه فى منفاه واسماه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم واخبار الاوائل والاواخر) (٢) ، فقد وصفها بأنها « ثورة مشنومة ، وامور وأحوال كانت فى قلب عرابى مكتومة ، لم تظهر حقاقتها ولم تبد دقائقها إلا من بعد النفى فى سيلان حتى أفشى كل من عرابى وعبد العال وعلى فهمى ما كانوا عليه للعيان وما كانوا مدخريه فى قلوبهم لكل انسان (٣) » ، وروى حوادث الثورة فى شئ من التحقير والزراية ، ونعتقد أن هذا اسراف فى القول ناشئ عن غضاضة النفى ، وضيق الصدر ، وطول الغربة ، والحنق من المصير الذى آل اليه ، لذلك يجعل بمن يرجع إلى كتابه (البحر الزاخر) أن يتلوه بشئ من التحفظ ، فيأخذ منه الحقائق الثابتة وي طرح التحامل جانباً .

مصير الزعماء

توفى عبد العال باشا على يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ (١٣١٠ هـ) بكولومبو ودفن بها .

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥

(٢) فى سبعة أجزاء

(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥

وذهب محمود باشا فهمى الى كندى (عاصمة الجزيرة) لتبديل الهواء، وهناك ادركته الوفاة ليلة ١٧ يولية سنة ١٨٩٤ (١٣ دى الحجة سنة ١٣١٠ هـ) ودفن بها.

وفى فبراير سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبة باشا عصمت بالعودة إلى مصر إذ ساءت صحته وقررت جمعية من الأطباء أنه إذا لم يعد إلى بلاده فإنه لا يعيش أكثر من خمسة أشهر، وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة فناد إلى مصر، ولكنه لم يعيش أكثر من المدة التي توقعها الأطباء، وتوفى في ذلك العام ودفن في قرافة الامام الشافى

وفى شهر اكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى، وكان قد صدر العفو عنه ورخص له بالعودة إلى مصر ولكن وافاه القدر قبل أن يبلغه الحاكم أمر العودة

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح فى القرنيتين أقعده نور عينيه، وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته إلى مصر لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه والفن، وصادق على ذلك حاكم الجزيرة، فأصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمراً بعودته إلى مصر فرجع فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠، وعفى عنه الخديو ومنحه حقوقه المدنية ورد إليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجملد ريمها من ديوان الاوقاف، ولكن لم يصد اليه بصره، وتوفى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤

وفى ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر عفو الخديو عباس حلمى الثانى ايضا عن عرابى وعلى فهمى، فبارح على باشا فهمى الجزيرة فى شهر اغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة فى أول سبتمبر

وجاءها عرابى فى أول اكتوبر سنة ١٩٠١، وكانت البلاد تفل سخطا على الاحتلال وسياسته لما بدا من الحكومة البريطانية من قرض عهودها فى الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومراقبتها، وكانت عودة عرابى بوساطة الانجليز

وشفاعته لديهم، وقد أدلى بعد رجوعه بتصريحات تؤيد الاحتلال وسياسته، فقبل
من الأمة بالفتور والسخط ، وبدأ الفرق بينه وبين البارودي من هذه الناحية ،
فقد لزم البارودي العزلة بعد عودته وامتنع عن الخوض في الاحاديث السياسية ،
وكان ذلك منه عين الحكمة والصواب ، أما عرابي فلم تفارقه الثرثرة التي لازمته
من قبل ، فغلب على نفسه سخط الصحافة والرأى العام ، وكانت وفاته يوم ٢١
سبتمبر سنة ١٩١١ (٢٨ رمضان سنة ١٣٢٩ هـ)



الفصل الثامن عشر

شخصيات زعماء الثورة

لا جدال في أن الثورات تتأثر بشخصيات زعمائها ، لانه إذا كان من الحقائق الثابتة أن ظهور الثورات يرجع إلى ظهور الزعماء ، فإن تطوراتها ومصايرها تتبع إلى حد ما شخصياتهم ومصايرهم ، من أجل ذلك يجمل بنا أن نلقى نظرة تحليلية على شخصيات زعماء الثورة العراقية، لكي نتبين مبلغ تأثيرها في مصير الثورة ، وقد تناولنا في الفصول السابقة الكلام عن بعض نواحي هذه الشخصيات، تبعاً لما اقتضاه سياق الحديث ، ولكننا نرى المقام هنا يستدعي أن نلم بهذه الشخصيات ونستعرضها تبعاً لتكون لدينا صورة تحليلية للعناصر البارزة التي ظهرت على مسرح الثورة واقتادت زمامها

والزعماء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ويتناولهم هذا البحث هم فيما نعتقد. احمد عرابي باشا . محمود باشا سامي البارودي . محمود فهمي باشا . علي باشا فهمي الديب . عبد العال باشا حلمي حشيش . الميرالاي محمد عيد . السيد عبد الله نديم . الشيخ محمد عبده . طلبة باشا عصمت . علي باشا الروبي . يعقوب سامي باشا . القاع مقام سليمان سامي داود . محمد سلطان باشا

عراي

١٨٤١-١٩١١

ترجمنا لعراي في الفصل الثاني ، ورسمنا لشخصيته صورة عامة، وذكرنا نشأته وخلصاً تاريخه ، إلى أن ظهرت الثورة على يده ، ثم تابعناه في مختلف أدوار الثورة كما رأيت في الفصول السابقة مما لا نعود إليه الآن

إذا حللنا شخصية عرابي نجد أنه كان بلا نزاع ذا شخصية جذابة تؤثر في الافراد والجماعات ، فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء ، ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب اليه محبة ضباط الجيش وجهرة الامة ، وينال ثقتهم وعلى ارادته عليهم، وكانت له أيضا موهبة الكلام والخطابة والصوت الجهوري ، وهذه أيضا من مزايا الزعماء التي تجلبهم إلى نفوس الجماهير ، وقد كان لخطبه تأثير السحر في نفوس سامعيه ، على أنه إلى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاءة السياسية وبعد النظر ، ومن هنا جاء شططه في كثير من المواطن ، وعدم تقديره للامور وملابساتها ، وعرابي معنور في ذلك لانه لم ينل حظا كبيرا من الثقافة والالمام بشؤون السياسة وأطوارها ، فهو لا يبدو أن يكون ضابطا من تحت السلاح ، لم يتخرج في المدارس الحربية ولا الملكية ، ولم يعلم نفسه بنفسه تعليما ناضجا ، ولم يكن له من العبقريّة ما يفنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل ، وكان ذا كآوة محدودا ، فقد تلقى في الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ، ولم يطل مكثه به أكثر من أربع سنوات كما تقدم بيانه (ص ٧٧) ، ولم يزد محصوله العلمي عن بعض الآيات الشريفة والاحاديث النبوية ، استظهرها وفهم معناها ، وبعض المطالعات الادبية من آثار السلف الصالح وكتابات الصحف الوطنية في ذلك الحين ، وهذا المحصول لا يكفي لتكوين الرأس المدير للثورات ، التقدير على تذليل المضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من أحداث وأزمات .

فالفرق كبير من هذه الناحية بينه وبين كاثور مثلا في إيطاليا ، أو واشنطنون في أمريكا ، أو كوشيسكو في بولونيا ، أو كوشوت في المجر ، ولو وقت الثورة إلى زعيم مثل كاثور لسارت في سبيل الفوز ، ولمرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية

قد يكون لعرابي بعض الشبه بمجارييلدى في قلة المحصول العلمي والسياسي ، ولكن مجارييلدى كان يفوقه كثيرا في الشجاعة والوطنية والتضحية ، ثم إن مجارييلدى

كان يترك لرجال السياسة تصريف المعضلات السياسية ، أمارابي فكان على جانب كبير من الفرور والاعتداد بالنفس ، إذ كان يعتقد في نفسه القدرة على تصريف الشؤون السياسية ، كافة ولو أنه عرف قدر نفسه واستعان برجل من معاصريه قدير في شؤون السياسة ، كشريف باشا ، لكان ممكنا أن تسير الثورة في سبيل النجاح إلى النهاية ، ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه حتى اقصاه عن الوزارة كما يتنا في موضعه ، ففسدت الثورة الرأس الفكر الذي كان يستطيع فهم الحوادث والملازمات السياسية ، وقيادة السفينة وسط الخضم الذي كانت توج فيه

قلنا ان عرابي كان على جانب كبير من الفرور ، وقد كان ذلك من العوامل الفعالة في اتجاهه السياسي ، والأمثلة على غروره كثيرة ، فمن ذلك أنه حين تحفزت إنجلترا لضرب الاسكندرية أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول « أنا أقوى من دولة الانجليز ودولة فرنسا (١) » ، وقال « ان الطوابي والمساكر المصرية لا تقاوم الانجليز قط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين ، بحيث لا يمكن لاحد الدخول إلى مصر (٢) » ، وكان ظنه أن الانجليز لا طاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة في البحر ، وفي ذلك كان يردد هو وأنصاره كلمتهم المأثورة « الانجليز كالسمك ، إذا خرج من البحر هلك » ، وهذا من الفرور الناشئ عن الجهل لا محالة

وكان يصرح بأنه لن يخضع لأوروبا أو لتركيا ، ويقول في هذا الصدد « فليسوا لنا جيوشا أوروبية أو هندية أو تركية فاني مادمت وبني رمق فاني سأدافع عن بلادي ، وعند ما نمت جميعا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهي خراب (٣) »
وقد رأيت انه لم يصف نفسه على حقيقتها في قوله هذا وان الفرور هو الذي أملى عليه هذه العبارات الفخمة

(١) تقرير الشيخ ابراهيم سليمان باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٢٩٤

(٢) شهادة علي باشا ابراهيم — مصر للمصريين ج ٧ - ١٦١

(٣) بلنت — التاريخ السري للاحتلال ص ٢٤٢

وإلى جانب الغرور وعدم الكفاءة السياسية فإنه لم يكن أيضا على حظ من الكفاءة الحربية ، لانه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب في ماضيه قبل الثورة ، ولا في حروب الثورة نفسها ، فإنه لم يتول خلالها أية قيادة فعلية ، بل كان يتدب غيره من القواد ليحمل عبثها في ميادين القتال ، ففي ضرب الاسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما رأيت مما اوضحنا (ص ٣٦٩) ، ولما انسحب إلى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المربط بها إلى طلبة باشاعصمت ، ولما تخرجت الحال في الشرق وانتقل إلى رأس الوادي لم يتسلم زمام القيادة في معركة القصاصين التي كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والانجليز ، بل عهد بها إلى الفريق راشد باشا حسنى واللواء على باشا فهمى ، وترك القيادة في معركة التل الكبير إلى على باشا الروبى ، ولم يقاتل في هذه المعركة لا بصفته قائدا ولا بصفته مجاهدا .

فهذه الملابسات تدل على أن عرابي لم يكن على حظ ما من الكفاءة الحربية ، ولا من الشجاعة ، ولا كان واثقا من نفسه مطمئنا إلى اضطلاع به بأعباء القيادة ، إذ لو كان واثقا من كفايته لما تخلى عنها في معارك خطيرة يرتبط بها مصير البلاد ، ويلوح لنا من مواقفه خلال المعارك انه كان يهيب مسئولية القيادة ، وهذا نقص كبير في زعيم الثورة ، وقد اقلب هذا التهيب جينا وفرارا في معركة التل الكبير ، وكان موقفه سواء في خلالها او بعد وقوع الهزيمة من اسباب انحلال المقاومة في البلاد

وكانت به ناحية ضعف اخرى ، وهى اثاره المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه اكثر مما يجب بذاته وبحياته ، وهذا ليس من الاخلاص الذى يجب ان يكون أول صفات الزعيم الوطنى ، فاسقاطه وزارة شريف باشا رجم العامل الاكبر فيه إلى اطماعه فى السلطة والجاه ، وسعيه فى خلع الخديو توفيق يرجع إلى مثل ذلك ، ويبدل ذلك اهتمامه بشخصه وبذاته وحياته من موقفه فى التل الكبير ، وفى خلال المحاكمة ، وبعد الحكم عليه ، فان الحرص على الحياة كان رائدا فى كل هذه الاحداث ،

وقد يما قالوا « اذلّ الحرس أعناق الرجال »

وقد وصفه معاصروه عن خبرة وعيان، وأنا إذا كرون هنا خلاصة آرائهم لكي
تكمل أمامنا صورة عرابي، قال عنه الشيخ محمد عبده في قصيدته عن الثورة العرابية
وقائد الجند شهم في مكالمة أشل قلبا إذا الهيجا تناديه (١)

أى انه شهم في الحديث ومكالمة الناس، جبان مصاب قلبه بالشلل إذا نادته
الهبجاء، وينسب الشيخ محمد عبده حركة عرابي إلى خوفه على حياته، قال في هذا
الصدر

« إن عرابي لم يكن يخطر بباله ولا يهتف به في منامه أن يطلب إصلاح حكومة
أو تغيير رئيسها، فذلك مما كان يكبر على وهمه ان يتعالى اليه، وإنما الذي أحاط
بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه مع شدة البغضاء لمن كان معه من
أمراء الشراكسة والمنافرة من عثمان باشا رفقى (٢) »، وقال في موضع آخر انه إنما
طلب المجلس النيابي ليأمن على حياته وأنه « ظن أنه لو كانت في البلاد تلك القوة النيابية
ولو أن حكومتها كانت حكومة شوروية لكانت الشورى أو مجالس النواب عاصما
لحياته حافظا لحقوقه في وظائفه، ومأمنا يلجأ اليه، إذا حوّم طائر الانتقام عليه (٣) » .
وقال عنه صديقه المستر بلنت وهو المعروف بشدة العطف عليه .

« لم يكن في عرابي شيء من شموخ الجندى، بل كان في إشارته ذلك البطء
الذي أعطاه مظاهر النبيل، والذي يشاهده الانسان في مشايخ القرى، ولم تكن ملاحظته
تدل على شيء من اليقظة وقت سكوته، كما أن نظراته كانت شاردة، ولم يكن
الانسان يتفطن الى ذكائه الكبير ولطفه إلا حين يبتسم ويتكلم، حينئذ كان وجهه
يستضيء كما يستضيء الوادي بأشعة الشمس (٤) »

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٥٥

(٢) المرجع السابق ص ١٩٨

(٣) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٠٧

(٤) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٤

وقال في موطن آخر :

« إن عراي لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وإنما كان ذا أمانى إنسانية ، وكان في خلقه شئ من العناد والتشبث بأرائه والرغبة في تحقيقها ، وكان يجمل أوروبا جهلا تاما ويجمل أيضا الطرق والاساليب السياسية الغربية . (١) »
وقال عن موقفه من معارك الحملة الإنجليزية :

« بقي مركز عراي ذا صبغة سياسية فقط ، فكان يدير شؤون وزارة الحربية ويدير شؤون القوات إلى أن وصل ولسلى إلى التل الكبير ، فاضطر عندئذ أن يأخذ القيادة على عاتقه ، وكان مقامه بين الدماء والفلاحين في الوجه البحرى من أكبر البواعث على بث الحماسة في صدور الاهالى ، وكانت الامدادات تتدفق لهذا السبب على وزارة الحربية مجانا ، وكان المتطوعون يتوافدون لهذا السبب أيضا ، وكان عراي بهذه المثابة ذا فائدة كبرى للامة ، وقد أحسن صنعا في عدم أخذه القيادة على عاتقه في ميادين القتال ، وقد عزا أعداؤه ذلك إلى جبنه ، ومن الصعب أن يكذب الانسان هذه الدعوى أو ينفى هذه التهمة ، فان عراي كان فلاحا لاشأبة فيه ، فلم تكن فيه تلك الفرائز الحربية التي توجد عند بعض الشعوب ، ولكنها غير موجودة عند الفلاحين ، وكانت شجاعته من نوع آخر ، ولم تكن من النوع العسكرى ، ثم هو لم يشاهد معركة حربية قبلا ، والأرجح أنه كان يعرف هذا النقص في نفسه ، كما كان يعرف أيضا جهله بالمعارف العلمية التي كانت تتطلبها الحروب ، فهو لم يحظ بتربية حربية حديثة ، ولم يكن له من التجارب سوى ما عرفه من التمارين العسكرية التي تدرب عليها في الثكنات ، وأظن أنه لو دعى الى عمل مناورة بقصد العرض لما استطاع ذلك .

ولكننى أظن مع ذلك أن السبب الحقيقي في عدم حمله عبء القيادة في ميادين القتال أنه كان في ذلك الوقت رئيسا للحكومة وأنه بهذه المثابة لم يكن ينتظر منه أن يقود الجيوش بنفسه ، ومع ذلك فهذا لا يبرئه في نظرى براءة تامة ، ولم يبرئه بثو

وطنه ، فهم يلومونه بحق لأن سيفه لم يصطلق بسيف العدو ولا في أواخر أيام القتال . (١) »

وقال عنه أيضا « ان الاوقات التي يجب عليه أن يقضيها في تنظيم وسائل الدفاع كان يصرفها في الادعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الاعمال إلى النهاية ، ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هياه من التداير الحرية (٢) » .

وقد اقتصرنا على أقوال المعاصرين المعروف عنهم العطف على عرابي أو الاعتدال في الرأي ، وضربنا صفحا عن أقوال خصومه لما فيها من المبالغة والاسراف في الطعن والتجريح .

فشخصية عرابي لم تساعد على انجاح الثورة ، بل كان بها من نواحي الضعف والنقص ما جعلها من اهم العوامل في اخفاقها .

البارودي

١٨٤٠ - ١٩٠٤

للبارودي شخصيتان ، شخصية أدبية ، وشخصية سياسية ، أما شخصيته الادبية فهي شخصية خالدة ، اذ هو امام الشعراء المحدثين قاطبة ، وبا كورة الاعلام في دولة الشعر الحديث ، وهو أول من نهض به وجارى في نظمه فحول الشعراء المتقدمين^١ ، فبعث النهضة الشعرية من مرقدتها بعد طول الخمود .

وأما شخصيته السياسية فهي موضوع حديثنا عنه .

ولد سنة ١٨٤٠ ، أي أنه كان يبلغ الواحدة والاربعين حين اشترك في حوادث الثورة المراية ، وهو ابن حسن بك حسنى من ضباط المدفعية في الجيش المصري ،

« ١ » بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٧٧

« ٢ » المرجع السابق ص ٢٨٤

وحفيد عبد الله الجر كمى أحد الكشاف فى عهد محمد على ، وسمى البارودى نسبة الى اتباى البارود التى كانت لاحد أجداده الامير مراد البارودى (١) فى عهد الالتزام ، وقد تلقى العلم أول ما تلقاه على ايدى أساتذة خصوصيين فى سراى والده بغيط العدة (القرية من باب الخلق) والمعروفة بسراى البارودى ، ولما بلغ الثانية عشرة من عمره انتظم فى المدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٨٥٥ على عهد سعيد باشا ، وذهب الى الاسكندرية وتقلد بها احدى الوظائف ، واذ كان يعرف التركية فقد تعمق هناك فى آدابها ، وقال الشعر فيها ، ودرس الفارسية وآدابها ، وعاد الى مصر فى أوائل حكم اسماعيل والتحق بخدمة الجيش المصرى ورقى الى رتبة بكباشى ثم الى رتبة قائم مقام فرتبة اميرالاي ، وخاض غمار الحروب فى ثورة كريد سنة ١٨٦٦ اذ كان من ضباط الجيش الذى أخذته مصر لاجلاد تلك الثورة وانتصر على الثوار فى مواقع عدة .

ولما شبت الحرب بين تركيا والروسيا سنة ١٨٧٧ أنفذت مصر جيشا لنجدة تركيا كان البارودى من ضباطه ، وأبلى فى الحرب بلاء حسنا ورقى بعد عودته الى رتبة اللواء وعين مديرا للشرقية سنة ١٨٧٩ ، وكان محافظا للعاصمة حين الف شريف باشا وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، فاختاره فيها وزيرا للمصارف والاوقاف كما تقدم بيانه (ص ٢٢) ، وقد رأيت فى سياق الحديث كيف اشترك البارودى فى حوادث الثورة مما لا نعود اليه هنا .

يعد البارودى رجل الدولة L'homme d'Etat بين العرايين ، وهو على حظه الكبير من اللغة وعلومها ، وعلو كعبه فى الشعر والادب ، كانت تنقصه هو أيضا الكفاءة السياسية ، اذ كان يعوزه الامام بأسرار السياسة الدولية وحقائق المسألة المصرية ، وهو لم يجهد نفسه لتعرف تلك الحقائق ، بل لم يدرس لغة من اللغات الأوروبية تساعده على البحث والاطلاع ، وهذا نقص كبير فى رجل الدولة .

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى طموحه إلى السلطة والجاه ، فغلبت هذه الناحية على أجل صفة للزعيم الوطنى وهى الاخلاص وايدار المصلحة القومية على النزاعات الشخصية ، فالبارودى حين كان وزيرا للحريية فى عهد وزارة شريف باشا طمحت نفسه إلى رياسة الوزارة ، فأنهز الفرصة فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم الكلام عنها وأخذ يؤلب العرايين على شريف ويتهمة بالتفريط فى حقوق البلاد ، وانتهت الحملة عليه باستقالته واسناد رياسة الوزارة إلى البارودى ، وتبدل الملابس على أنه كان يطمح أيضا الى العرش كما نوه عرابى الى ذلك فى مذكراته وكما فصلناه فى موضعه (ص ١٩٨) ، وهذا الطموح هو من العوامل التى جعلته فى عهد وزارته يميل إلى الاصطدام والخديو ، على حين كان من اليسور قريب مسافة خلف بينه وبين العرايين ، وقد كان أول مظهر لتلك السياسة الخرقاء موقف الوزارة من الخديو فى مؤامرة الضباط الشراكة (ص ٢٧٠) ، فقد كان هذا الموقف يتم عن نية البارودى فى تحدى الخديو ، واحراج مركزه ، والتهوين من أمره ، ومن هنا تقام الخلاف بينهما حتى كثرت التحدث فى خلعه ، وتبدو هذه الناحية واضحة من دعوة الوزارة مجلس النواب الى الاجتماع بصفة استثنائية وبغير أمر من الخديو ، خلافا لما يقضى به الدستور ، للنظر فى الخلاف القائم بينه وبين الوزارة ، مع أن هذا الخلاف كان قد سوى بقبول الوزارة تخفيف الحكم على الضباط الذين حكم عليهم فى المؤامرة ، ولم يبق من موضع للخلاف سوى تمسكها بأن يضاف إلى الحكم بحرييد الضباط المحكوم عليهم من رتبهم والقباهم ، وامتناع الخديو عن اجابة طلبها فى ذلك ، فهذا الخلاف الهين لم يكن يستدعى إظهار البلاد منقسمة إلى معسكرين متعادين ، معسكر الخديو ومعسكر الوزارة ، فى وقت تكتنفها فيه المطامع الاستعمارية .

ويبدو من شعره فى متفاه أنه لم يكن يرى فى خاصة نفسه أخذ الامور بالشدة . ولم يكن من رأيه الدخول مع الانجليز فى حرب ، وان زملاءه خالفوه فى رأيه ، قال فى هذا الصدد :

نصحت قومي وقت الحرب مفعمة ورعنا تاح أمر غير مظنون
خالفوني وشبوها مكابرة وكان أولى بقومي لو أطاعوني
تأثى الامور على ما ليس فى خلد ويخطئ الظن فى بعض الاحايين
حتى إذا لم يعد فى الامر منزعة وأصبح الشر أمرا غير مكنون
أجبت اذ هتفوا باسمى ومن شيمى صدق الولاء وتحقيق الاظانين

ولكن يلوح لنا أنه لم يقل هذا الشعر الا أسفا على ما تورط فيه، فان كل الدلائل والملاسات تدل على أنه كان يدعو الى الاصطدام والحدود، وقد اصطدم به فعلا فى حادثة الضباط الشراكسة، وكان يجذب الحرب، ولم يكن يقدر قوة الانجليز على حقيقتها، وجاءت الحوادث على خلاف حسبانته.

لم يكن البارودى اذن على كفاءة من الناحية السياسية، وكذلك لم تبد منه كفاءة ما من الناحية الحرية، على الرغم من نشأته العسكرية، وعلى ما يفيض بشعره من الفخر والحماسة، وكل ما عرف عنه أنه ذهب الى الاسكندرية عصر يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢، فوصل اليها ليلا عقب انتهاء الضرب، وقيل انه لما تلقى الانباء الاولى التى أذاعتها الحكومة فى العاصمة عن الضرب، وكان معظمها مكذوبا، ذهب الى الاسكندرية ليهنى عرابى بالتصبر، فألنى الحالة على خلاف ما أذيع فى العاصمة (١)، وقد التقى تلك الليلة بالسيد عبد الله نديم ويات فى منزله، ومضى اليوم التالى بالاسكندرية دون أن يعمل عملا ما، وقضى الليل فى القصر المروف بسرائى نمره ٣ بالمحمودية، وكان يصحبه محمود باشا فهمى والمسيو نينيه ومحمود افندى صادق (٢) أحد المقرين اليه، ثم صحب عرابى فى انسحابه، وكان الاحكم أن تبقى حامية المدينة وتوزع على الشواطىء لتصد نزول الانجليز إلى البر، وأن تصمد للدفاع لئلا تبعث

(١) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٩ - ٨١٠

(٢) محضر استجواب البارودى . مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٧

الثقة والطمأنينة في نفوس الجند والاهلين ، ولما تم الانسحاب قفل البارودى راجعا إلى القاهرة ، ولم يشترك في وقائع كفر النوار ، وكان جل عمله أن يرقب تطور الحوادث .

ولما تخرجت الحال في الميدان الشرقى دعاه عرابى إلى قيادة فرقة الصالحية ، وعهد اليه بالاشتراك في واقعة القصاصين الثانية التى كان يتوقف عليها الى حد ما تعطيل زحف البريطانيين ، ولكنه تخلف عن الاشتراك فيها ، ومهما قيل في الاعتذار عنه بأنه ضل الطريق بين الصالحية والقصاصين وأنه وصل بعد الموعد المضروب له ، فإن هذا العذر يكشف عن حظ ضئيل من الكفاءة الحربية ، أضف إلى ذلك أنه لم يشترك في واقعة التل الكبير ، بل عاد إلى العاصمة بعد معركة القصاصين ، ولم يقف في أثناء المحاكمة الموقف الذى يتفق وزعامة الثورة ، أو شجاعة القائد الحربى ، فانه رغم كونه من أكبر زعماء الحركة ورئيس وزارة الثورة ، أخذ يتنصل من التبعات ، ويزعم أنه كان مكروها على مافعل بتهديد ضباط الجيش ، وأنه لم يوقع على قرارات الجمعية العمومية ببقاء عرابى وزيرا للحرية الا تحت تأثير الاكراه ، قال في هذا الصدد أمام المجلس العسكرى : « ان الخوف كان موجودا من الاصل فان لنا عيالا وأموالا ، وربما لو امتنعنا لمسها الضرر » ، فلما سئل « من الخوف » أجاب « من العسكرية بالنظر لما حصل فى الاسكندرية ^(١) » ، فكان موقفه أثناء المحاكمة خذلا لنا للثورة وللكرامة .

على أنه فى منقاه عادت اليه صفاته العالمة من الشمو والاباء ، وعلو النفس ، واحتمل آلام الاضطهاد ومرارته بشجاعة وصبر وعزة نفس ، نيفا وسبعة عشر عاما ، واسبغ عليه النفي والحرمان شارة التضحية والبطولة ، وله فى ذلك شمر يفيض عظمة وجلالا ، قال من قصيدة له فى منقاه .

(١) محضر استجواب البارودى . مصر للمصريين ج ٧ ص ٨٠

لم أقترف زلةً قضى عليّ بما
فهل دفاعي عن ديني وعن وطني
فلا يظن في الحساد مندمّة
أثرتُ مجدّاً فلم أعبأ بما سلّبت
لا يخفض البؤس فساداً وهي عالية
وقال في قصيدة أخرى :

إذا المرء لم يدفع يدَ الجور إن سَلَّتْ
ومن ذلّ خوف الموت كانت حياته
وأقتلُ دأماً رؤية العين ظالماً
عَلامَ يعيش المرء في الدهر خاملاً
عليه فلا يأسف إذا ضاع مجدهُ
أضرَّ عليه من حِمام يؤدُّهُ (٢)
بُسىُّ ويُتلى في المحافل حمدهُ
أفرحُ في الدنيا يوم يمُدهُ
بها بطلا يحمي الحقيقة شدّه (٣)
عَفاءُ على الدنيا إذا المرء لم يش

محمود فهمي

١٨٣٩ - ١٨٩٤

هو أكفأ العرايين قاطبة من الناحية الحربية ، ولد سنة ١٢٥٥هـ (١٨٣٩ م) في
الشنطور بمركز ييا من مديرية بني سويف ، وتخرج في مدرسة المهندسخانة ببولاق
ومهر في الفنون الهندسية والحربية ، وانتظم في سلك الجيش ، ثم صار استاذاً لعلم
الاستحكامات والفنون العسكرية في المدارس الحربية على عهد سعيد و اسماعيل ، وعهد

(١) ديوان البارودي ج ١ ص ٣٧ . والنشب هو العقار أو المال
(٢) يؤده أي يدهاه بدهاية (٣) ديوان البارودي ج ١ ص ٧٣



محمد باشافهمى

احد زعماء الثورة العرابية

اليه الخديو اسماعيل تحصين شواطئ مصر الشمالية من أبو قير إلى البرلس ، فاضطلع بهذه المهمة ، وارتقى في الرتب العسكرية ، واشترك في حرب البلقان سنة ١٨٧٦ — ١٨٧٧ ، وكان رئيس حرب الفرقة المصرية بها ، ولما ظهرت الحركة العرابية أيدها وناصرها ، وتولى وزارة الاشغال في وزارة محمود باشا سامى البارودى سنة ١٨٨٢ ، واستقال مع زملائه احتجاجا على قبول الخديو مطالب اللولتين كما تقدم بيانه ، وكان مهندسا حرييا قديرا ، ظهرت كفأته في خطة الدفاع التى وضعها بكفر الدوار عند ما نشبت الحرب ، فقد كانت من المنعة وحسن التدبير بحيث صدت هجوم الجيش الانجليزى من هذه الناحية طوال مدة الحرب ، وقد كان من سوء حظ المقاومة أن أسر محمود فهمى فى الميدان الشرقى ، فحسر الجيش قائدا كفؤا فى وضع الخطط وتدير المواقع ، ويرتاب عرابى فى مذكراته فى جاذبة أسره ، فينسب اليه أنه تمعد النكوص على عقبيه والتسليم للانجليز ، وتدل أقوال عرابى عنه فى مذكراته وأقواله هو عن عرابى فى كتابه (البحر الزاخر) أنه لم يكن مؤمنا بالثورة ولا واثقا من زملائه فيها ، وبخاصة عرابى ، إذ كان

يمزو اليه العمل لتحقيق مطامعه الشخصية ، ويبدو من اسرافه في القذح والطن أنه كان متحملا على عرابي في اكتب عنه ، على ان كتابته تدل على أن زعماء الثورة أنفسهم لم يكونوا مخلصين بعضهم لبعض ، وهذا أيضا من عوامل اخفاقها ، وقد نفى مع الزعماء إلى سيلان عقب اخفاق الثورة ، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الاوائل والاواخر) وتوفي في منفاه ليلة ١٣ ذى الحجة سنة ١٣١١ هـ (١٧ يولييه سنة ١٨٩٤) وبعد وفاته طبع كتابه سنة ١٣١٢ هـ

على فهمي وعبد العال حلمي



عبد العال باشا حلمي



على باشا فهمي الديب

زميلا عرابي وصاحباه يوم واقعة قصر النيل ، ورفيقاه المخلصان له حتى نهاية الثورة ، ويرى الخديو اسماعيل انهما اشجع المراهبين قاطبة ، كما وصف عرابي بأنه كثير الكلام قليل العمل ^(١) ، وهما ضابطان من تحت السلاح لم ينالا حظا كبيرا من التعليم الحربي ، غير أن لعلي باشا فهمي صفحة بطولة في تاريخ الثورة ، كتبها بدفاعه المجيد في واقعة القصاصين الثانية ، إذ كان يتولى القيادة ، فأبلى البلاء الحسن

وصمد لجهاد الانجليز ، واصيب في هذه الواقعة بجرح يبلغ قتل على أثره إلى القاهرة ، وظل جريحاً حتى انتهت الثورة بهزيمة التل الكبير ، فدفعه في واقعة القصاصين هو موقف مشرف له وللثورة ، أما عبد العال حلمي فليس في عمله خلال الثورة ما يستوقف النظر ، فقد ظل في دمياط بعيداً عن الحرب ، ولم يشترك في معركة ما ، وبقي كذلك حتى وقعت هزيمة التل الكبير واستفاضت أنبأؤها ، فاخذ يكابر في حقيقتها وينفي أخبار الهزيمة ويدعو إلى استمرار المقاومة حتى هدته الحكومة بالاعدام ، فاذعن وسلم نفسه كزملائه ، وحكم ونفي ضمن الزعماء المنفيين ، وتوفى بكونولوبو منيا . ميلان في ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ودفن هناك ، وتوفى على باشا فهمي بعصر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

البطل محل عبيد

هو المير الای محمد عبيد ، وقد استحق لقب البطولة بدفاعه المجيد في التل الكبير ، واستشهاده في تلك الواقعة ، كان بكباشيا من ضباط الالای الاول (ألاي الحرس الخديوي) ، قبل شوب الثورة ، وهو بطل واقعة قصر النيل التي تعد أولى وقائع الثورة ، ذلك انه حين اعتقلت وزارة الحرية المير الالایات الثلاثة عرابي وعلى فهمي وعبد العال حلمي وعلم بذلك ضباط الالای الاول ، وكان مقره قشلاق عابدين نهض البكباشي محمد عبيد واهاب بجنود الالای أن يزحفوا على قصر النيل لاطلاق سراح المير الالایات الثلاثة ، وقد اعترض في هذه الحركة الجريرة قائم مقام الالای خورشيد بك بسمي وكان رئيساً له فلم يكثر لهذا الاعتراض ، وأصر على إفضاء عزمه ، وجاء أيضاً الفريق راشد باشا حسني سرياور الخديو بأمر من الخديو لكي يثنيه وزملاءه عن الذهاب إلى قصر النيل ، فلم تجد وساطته نفعاً ، واستدعاهم الخديو فلم يجيبوا ، وقاد البكباشي محمد عبيد جنود الالای إلى قصر النيل حيث كانت وزارة الحرية وكان الضباط الثلاثة معتقلين ، ووضع الحصار على الوزارة ، وهجم الجند بقيادة فائقحموا أبوابها وأطلقوا سراح الضباط الثلاثة عنوة كما فصلنا في موضعه (ص ٩٢) ، وكان



الميرالاي محمد عبيد بطل معركة التل الكبير

هذا اليوم المشهود أول انتصار للثورة ، إذ كان أولى نتائجها عزل عثمان باشا رقيق وزير الحرية وتعيين محمود سامي باشا البارودي مكانه

وأول ما يرتسم من شخصية محمد بك عبيد في هذا الموقف شجاعته ووفاءه ، فدعوة الضباط والجند إلى الهجوم على وزارة الحرية ، وقيادتهم في هذا الهجوم ، واقتحام أبواب الوزارة ، وإطلاق سراح الضباط الثلاثة ، كل ذلك يدل على حظ كبير من الشجاعة والاقدام ، وفيه مظهر كبير من الوفاء للضباط المعتقلين ، وقد عرف عرابي لمحمد عبيد هذه اليد عليه وعلى صاحبيه ، فكان يثنى عليه الثناء المستطاب ، ورفاه إلى رتبة قائم مقام ضمن من رفق من الضباط في عهد وزارة البارودي ، ثم إلى رتبة أميرالاي ، وظل محافظا على عهد الثورة حتى كانت واقعة التل الكبير ، ووقع فيها ما وقع من الذعر والفرار ، وكان عرابي من الفارين ، ولكن الضابط الشجاع محمد بك عبيد أدى واجب الدفاع إلى النهاية ، وقاتل الانجليز قتالا مجيدا على رأس الآيين من الجنود ، حتى قتل معظمهم ،

وقتل هو ضمن من قتل ، فحتم حياته بصفحة مشرقة جعلته بحق آية البطولة في تاريخ الثورة المراتية ، وهو من كفر الزياد ، ولم يخلف ذرية ، وليس له قبر معروف ، ولم يفكر أحدي إقامة قبر له أو تخليد ذكره المجيدة ، بل لا يوجد في التل الكبير أى مدفن يضم رفات المصريين الذين قتلوا في المعركة ، على أنهم يعدون بالآلاف ، في حين أن من يمر هناك يشاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا في هذه الواقعة ، فتأمل في الفرق بين تقدير الامم لشهداءها ، وتقديرنا نحن لشهادتنا !

عبد الله نديم

١٨٩٦ - ١٨٤٥

شخصية عجيبة من شخصيات الثورة ، محبة إلى النفس لمن يدرسها ويتأمل في أطوارها وأحوالها

ولد بالاسكندرية في ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٥) ونشأ في قلة من العيش ، وكان أبوه وسطا في اليسار ، فلما رأى علائم النجاة بعبادة عليه أدخله المدرسة المعروفة بمسجد الشيخ ابراهيم باشا ، وكان بمثابة الازهر بالقاهرة ، فتلقي الدروس على شيوخ المسجد ، ومالت نفسه إلى الادب وتعلق به ، فطالع كتبه ، وبلغ من فنونه ما لم يبلغه أحد قبله (١)

وبدت عليه منذ صباه مخايل الذكاء المفرط وقوة الذاكرة ، وظهرت مواهبه في الترسل في الكتابة والشعر والزجل ، والقدرة الخطائية ، مع خفة في الروح ، وميل إلى الفكاهة ، وجرأة واقدام ، واستخفاف باحداث الزمان ، وكانت له مناظرات ومطارحات

(١) عن ترجمة بقلم صديقه الاديب احمد افندى ميمى في مقدمة كتاب (سلافة النديم في منتخبات السيد عبد الله النديم) وترجمة اخرى بقلم احمد تيمور باشا في رسالة « تراجم أعيان القرن الثالث عشر واوائل الرابع عشر » — الهلال عدديولييه سنة ١٩٣٣



عبد الله نديم خطيب الثورة العراقية

مع الادباء بزّ فيها اقرانه وانداده ، وولم بالأدب والصحافة والخطابة ، ثم بدا له أن يتعلم صناعة يتكسب منها ، فتعلم فن التلغراف (الاشارات البرقية) ، واستخدم « تلغرافيا » في مكتب بنها ، ثم نقل إلى مكتب القصر العالى حيث كانت تسكن والدته انطيو اسماعيل ، وبقي به مدة اتصل فيها باعلام الادب في القاهرة ، ثم غضب عليه خليل اغا « اغا القصر » وصاحب النفوذ في ذلك العصر « طمر بضر به وفصله ، فذهب الى الدقهلية ونزل ضيفا عند احد اعيان يقرى اولاده ، ثم فتح دكانا بمدينة المنصورة ، ولكنه لم يوفق في التجارة لميله إلى الاسراف ، وكان ينزل بدار السيد محمود الفرقاوى أحد اعيان المنصورة ويلقى فيه الاكرام والاعزاز ، وكان مجلسه كعبة يحجج اليها رجال الادب وطلابه ، إلى ان ورد طنطا سنة ١٢٩٣ هـ (سنة ١٨٧٦ م) واتصل بشاهين باشا كنج مفتش الوجه البحرى إذ ذاك ، وكان يعيل الى العلماء والادباء ، فأكرم وفادته ، ثم عاد إلى الاسكندرية مسقط رأسه اوائل سنة ١٨٧٦ في أواخر عهد اسماعيل ، فاتصل بطائفة من أهل العلم والفضل من مؤسسى جماعة « مصر الفتاة » ، واخذ يكتب في صحيفتى « مصر » و « النجاح » مقالات اعجب بها الناس اعجابا كبيرا لطلاوتها

وبلاغتها ، وسعى في تأسيس جمعية لنشر العلوم وترقية الافكار فاسسها جامعا من
الادباء وممها « الجمعية الخيرية الاسلامية » سنة ١٢٩٦ هـ (سنة ١٨٧٩ م) وجعله
مديرا لمدرستها

ولما ولي الخديو توفيق الحكم سعى النديم في اجتذاب عطفه عليها حتى حمله على
زيارتها ، فزارها يوم امتحان تلاميذها واعجب بها وجعلها في رعاية نجله الامير عباس
بك حلى « الخديو عباس الثانى » وكان النديم يدرس فيها الانشاء وعلوم الادب ،
فتمت وازدهرت ، ورتبت لها وزارة المعارف اعانة سنوية ، وكان يعتقد بها الحفلات
العامة يخاطب فيها الناس هو وتلاميذ المدرسة ، فظهرت مواهبه الخطائية من ذلك الوقت
وذاعت شهرته بين الناس ، ونشر فن الخطابة بين النشء الحديث ، فكان ذلك فتحا
في سجل النهضة ، وظل يكتب المقالات ويلقى الخطب في حضرة الاهلين على الوثام
والاتحاد والاخذ بناصير الوطن ، والف قصة تمثيلية سماها « الوطن وطالم التوفيق » ،
واخرى سماها « العرب » ، تجلت فيهما روحه الوطنية وشرح ما كانت عليه حالة البلاد ،
ومثلها هو وتلاميذه بمسرح زيزنيا بالثغر بحضور الخديو ، فكان لهما تأثير كبير في النفوس ،
ثم انفصل عن الجمعية الخيرية واقل من ادارة مدرستها ، وانشأ بالاسكندرية صحيفة
اسبوعية سماها « التنكيك والتبكيك » ، مزج فيها الجد بالهزل ، ظهر اول عدد منها
في ٨ رجب سنة ١٢٩٨ هـ (٦ يونيه سنة ١٨٨١) ، وفي خلال ذلك ظهرت الثورة
العراية ، فانضم اليها بطبعه ، اذ كانت نفسه نائرة تتطلع الى الحرية والمجد ، وقربه زعماء
الثورة اليهم لما راوا في قلبه ولسانه اكبر عضد لهم ، وخص صحيفته بالمقالات الوطنية
الحماسة ، ثم انتقل الى القاهرة ورغب اليه عرابي باشا ان يغير اسم صحيفته ، فاختر
لها اسم « البطائف » تيمنا باسم البلدة المشهورة بالحجاز ، وعلاجمه وصار من اعلام
الصحافة بما كتبه من المقالات الرائعة التي كان لها التأثير الكبير في النفوس لطلاوة
عبارتها وحسن اسلوبها ، وثمة موهبة اخرى كان لها الفضل الاكبر في ذبوع صيته ،
وهي قدرته الخطائية ، فقد كان خطيبا مفوها ، يربح الخطب ارتجالا ، ويسترسل
في الخطابة ، فيملك مشاعر السامعين بحسن أسلوبه وعذوبة صوته ، ولاغرو أن لقب

بحق «خطيب الثورة العراقية» وقد اتب أيضا بحق «خطيب الشرق»، وقد رأيت فيما أوردنا عن احتفال جمعية المقاصد الخيرية (ص ٢٢٩) مثلا من مقدرته الخطابية اذ خطب ارتجالا في هذا الاجتماع خمس مرات، تخللتها خطب الآخرين، ولم يكن يعتقد اجتماع من مجتمعات ذلك العصر الا ويدعى اليه للخطابه فيه، فكانت له المواقف المشهوده والايام الممدودة، وكان موضع ثقة العراقيين، وله عند عراقي مزية كبرى، وقد اخلص له وللثورة، ولازم عراقي في كفر الدوار ثم في النجف الكبير، وكان ينشئ صحيفة «الطائف» في معسكر الجيش، حتى وقعت الهزيمة

وتبدو ناحية العظمى في شخصيته من اخلاصه للثورة ومبادئها بعد اخفاقها، ومن النادر أن تجد هذا الاخلاص، فان دعاة الثورة وانصار كل حركة يتنكرون لها بعد الهزيمة، ولكن النديم كان من الشخصيات القليلة التي اخلصت للثورة في محتها، وهذا ما يسمو به الى مصاف الابطال، ولقد رأيت في سباق الحديث ان النديم كلف بعد هزيمة النجف الكبير أن يحمل الى الوفد الذي سافر الى الاسكندرية لتقديم عريضة الخضوع للخديو عريضة اخري في هذا المعنى، ولما وصل الى كفر النوار علم بان الخديو رفض قبول العريضة الاولى وانه أمر بالقبض على علي باشا الروبي ويعقوب سامي باشا اللذين كانا من أعضاء الوفد الاول، فناد النديم أدراجه الى القاهرة واختفى عن الانظار، وظل مختفيا نحو تسعة اعوام، وقد أعياى الحكومة امره، وجعلت الف جنيه عطاء لمن يرشد عنه، ولكنها لم تهتد اليه

وكان بعض من يأوى اليهم يعرفون شخصيته ولكنهم لا يرشدون عنه براه وكرما منهم ورعاية لشأنه

وكان آخر اختفاء له بيلدة الجيزة القريبة من القرشية بمركز السنطة، وفيها عثرت عليه الحكومة بارشاد بعض الطامعين في المكافاة، غير أن ميعاد المكافاة قد انقضى فلم ينل المرشد منها شيئا، وكان ذلك في آخر عهد الخديو توفيق، واعتقل المترجم، ولكن الرجال الموكل اليهم اتخاذ الاجراءات القانونية معه عاملوه باحترام لما عرفوا شخصيته، فقد ذكر هو في هذا الصدد أنها عهدت بالقبض عليه إلى رجل

مذهب هو محمد افندى فريد وكيل حكدارية الغربية، عاشتد معه بادیء الامر وأراد ان يشد وثاقه، فلما ذكره بأنه مذهب سياسى لا يحرم جنائى عامله بلطف وتسامح، ولما راققه الى مركز السنطة لم يضعه فى السجن بل وضعه فى محل المسكر، وقتل إلى طنطا لتسليمه إلى النيابة العمومية، وكان المرحوم قاسم بك أمين رئيس نيابة طنطا إذ ذاك، ضامله برعاية وقال له أنت حر فى كلامك قتل ماشئت، وكان يسأل عن حاله فى السجن للتحقق من حسن معاملته (١)

ولاشك ان اختفاء المترجم طول هذه المدة اى تسع سنوات (٢) دليل على ذكائه وأقدامه، وسرعة خاطره، ومقدرته فى التنكر، فقد كان يحب البلاد ويدخل كل بلد بلباس خاص، ويتكلم فى كل قرية بلسان يوافق زيه ودعواه، فتارة يقول انه مغربى أو عيسى أو مدنى أو فيومى أو نجدى أو شرقاوى وهلم جرا (٣)، وهذا ما جعلنا نصف شخصيته بأنها شخصية عجيبة حقا

وقد لا يبدو فى ذلك شىء من البطولة، وإن كان يدل حتما على الشجاعة والجرأة، لأن النديم يعلم أنه لو أظهر نفسه لكان مصيره التفى إلى سيلان، كما نفى زعماء الثورة الآخرون، على أن بطولته قد ظهرت حينما أصدر الخديو توفيق أمره بالعفو عنه، وفيه خارج القطر، فاختار يافا مقر القدس الشريف، ونزل ضيفا عند السيد على افندى أبى المواهب مفتيها، ثم اتخذ له دارا بها وعرفه أعيان المدينة وفضلأوها فاحتفوا به وأكرموا وفادته، وإلى هنا أيضا قد لا تبرز بطولته، ولكن بعد أن توفى الخديو توفيق وتولى الخديو عباس حلى الثانى عفا عنه وأباح له العودة إلى مصر فعاد إليها، وهنا كان فى استطاعته أن يجنح لمسألة الاحتلال، وكان وقتئذ فى ابان سطوته، ويخلد إلى حياة الرخاء والراحة، وبخاصة بعد أن كابد المتاعب والاهوال فى عهد

(١) مجلة (الاستاذ) للسيد عبد الله النديم العدد الاول ص ٩

(٢) قبض عليه فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ (٢٩ صفر سنة ١٣٠٩) — الاستاذ

العدد الاول ص ٤

(٣) سلافة النديم ص ٧

اختفائه، ولو أنه طلب منصبا في الحكومة مقابل مناصرته للاحتلال، أو سكوتة عنه، لما ضنَّ عليه اللورد كرومر المعتمد البريطاني بالمنصب الذي يضمن له اليسار طول حياته، وكان له من كفايته الادبية والعلمية ما يؤهله لاحد المناصب الممتازة في وزارة المعارف أو الازهر، ولكنه رفض كل ذلك، وآثر استئناف الجهاد، ولو استهدف للاخطار، فأنشأ مجلة اسبوعية أسماها (الاستاذ) ظهر أول عدد منها في ٢٣ اغسطس سنة ١٨٩٢ (غرة صفر سنة ١٣١٠هـ) وكانت علمية اجتماعية فسكاهية، وروحها وطنية، فلم ترق خطتها للمعتمد البريطاني وأذنا به، وبرزت المجلة في ثوب قشيب، موشحة بيدع مقالات الفقيده وغرر أزجاله ومناظراته، فلقبت اقبالا عظيما من الجمهور دل على عظيم مكاته في النفوس، ونالت من الشهرة ما لم تنله جريدة سواها، وكان لها تأثير كبير في الرأي العام، وتحلى هذا الاقبال في كثرة عدد المشتركين فيها، فبلغ عددهم في العاصمة وحدها ٨٦٠ مشتركاً وفي الخارج ١٧٨٠ مشتركاً، وكانت تطبع من العدد الواحد ٢٨٤٠ نسخة، وهو عدد يدل على رواج الصحيفة الاسبوعية في ذلك العصر وقد تجلت روح الفقيه الوطنية عندما اشتد الخلاف بين الخديو عباس الثاني والانجليز سنة ١٨٩٣، على أثر عزله صنيعتهم مصطفى باشا فهمي، رئيس الوزراء في ذلك الحين، فقام المترجم يستنهض الهمم ويحض على مؤازرة الخديو ونبذ طاعة الاحتلال، ومع أنه كان يتصح بالهدوء والسكينة، لكن نزعتة احفظت عليه الانجليز، ونفس عليه بعض أصحاب الصحف الموالية لهم، لما رأوه من رواج صحيفته، فرموه بالتمعصب وهو منه بريء، ومازالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر، واضطر هو إلى تعطيل صحيفته، وقد ودع قراءه وداعاً مؤثراً في آخر عدد صدر منها (في ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣) قال :

« ما خلقت الرجال إلا للمصابرة الاحوال ومصادمة التوائب، والعامل يتلذذ بما يراه في فصول تاريخه من العظمة والجلال، وإن كان المبدأ صعبة وكدر في أعين الواقفين عند الظواهر، وعلى هذا فاني أودع اخواني قائلاً :

أودعكم والله يعلم أنني أحب لقاءكم والخلود اليكم
وما عن قلبي كان الرحيل وإعما دواعي تبتت فالسلام عليكم (١)»

عاد النديم إلى يافا منفيا ، فلم يسلم من السعاية به لدى السلطان عبد الحميد ،
فأمر بإبعاده ، فعاد إلى الاسكندرية لا يدري أين يقصد ، فسعى له الغازي احمد مختار
باشا وساعده حتى قبله السلطان بالاستانة ، فذهب اليها وعين في وظيفة بوزارة
المعارف ، والتقى هناك باستاذ السيد جمال الدين الافغانى ، الذى كان أيضا في محنته
وغربته « فالتصلت بينهما اسباب الالفة وتمكنت بينهما روابط الاتحاد حسا ومعنى ،
وبلغ تعلق السيد جمال الدين به وجميل اعتقاده فيه أنه أصبح وأمسى يعجب بقوة
حجته في المناظرة والجدل وسرعة بديهته في التحرير حتى صرح فى عدة مجالس بأنه
مارأى مثل النديم طول حياته فى توقد الذهن وصفاء الفريضة وشدة العارضة ووضوح
الدليل ووضوح الالفاظ وضعا محكما بازاء معانيها إذا خطب أو كتب (٢) » ، وكان
النديم لا يفتأ يحجج إلى وطنه ويود الرجوع اليه دون أن ينال بغيته ، وقضى بالاستانة
بقية حياته غريبا عن وطنه ، بعيدا عن أهله وخلاته ، حتى اشتدت عليه علة السل ،
وأدركته منيته فى ٤ جمادى الاولى سنة ١٣١٤ هـ (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ،
فشيعت جنازته فى احتفال مهيب مشى فيه كثير من الكبراء والعلماء يتقدمهم السيد
جمال الدين الافغانى ، ودفن هناك بمقبرة يحيى افندى فى بشكطاش

بالامس كان غريبا فى ديارهم واليوم صار غريب اللحد والكفن
قال أحمد تيمور باشا « ومن تأمل بعين الاتعاض فى قلب الاحوال بالمرجم ،
وما ذاقه من حلو الزمان ومره ، وما قاساه مدة الاختفاء ثم النقي حتى مات غريبا ،
حق له العجب ، وعرف كيف يعبث الزمان بأهل الفضل من بنيته .
وقال عن صفاته وشخصيته : « نشأ المترجم فقيرا وعاش فى قلة ، فان أصاب شيئا

(١) مجلة الاستاذ لعبد الله نديم عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣

(٢) عن ترجمته بقلم احمد افندى صمير - سلافة النديم ص ١٧

بدده بالاسراف ، وكان في أول امره يرتدى الملابس الافرنجية المألومة ولما ظهر بعد الاختفاء لبس الجبة والقفطان واعتم بهامة خضراء اشارة إلى الشرف ، وكان شهي الحديث حلو الفكاهة ، اذا أوجز ودّ المحدث أنه لم يوجز ، لقبته مرة في آخر اقامته بمصر ، فرأيت رجلا في ذكاء إياس وفصاحة سحبان وقبح الجاحظ ، أما شعره فأقل من ثره ، ونثره أقل من لسانه ، ولسانه الغاية القصوى في عصرنا هذا .

وقال عنه جرجي بك زيدان « أما أخلاقه فكان بارا بوالديه وذوى قرابته وقصاده ، ولو لم يكن يعرفهم ، فما أقرض أحدا شيئا وطالبه به ، ولا رد يوما سائلا ، ولا خضع لمظلم قط ، وانما كان يلين ويتواضع لصغار الناس وأواسطهم ، وكان ذكيا فطنا قوى المحافظة فصيحاً جريئاً شاعرا مطبوعا وكاتباً ناثرا » . (١)

تقول ، وهو الزعيم الوحيد بين العراقيين الذي استمر في جهاده السياسي ونضاله عن مصر في عهد الاحتلال ، وهي ميزة كبرى انفرد بها دون بقية الزعماء الذين اثمرت فيهم الهزيمة فوهنت لها روحهم المعنوية وانطفأت فيهم شعلة الأمل والحامسة والجهاد ، أما هو فقد ظل على عهده ، واستمر يجاهد ويتناضل حتى آخر نسمة من حياته ، وهذا وحده بذلك على مبلغ علو نفسه ، وقوة شخصيته ، اذ لم تنل منه الشدائد ، ولم يضمف ازاء المحن والكوارث ، ولم يعرف اليأس إلى قلبه سبيلا .

الشيخ محمد عبد

١٨٤٩ - ١٩٠٥

لم يكن الشيخ محمد عبده « الاستاذ الامام » من زعماء الثورة العراقية في دورها الاول ، ولكنه صار من زعمائها المدودين في مرحلتها الثانية ، فكان علما من اعلامها ، ونقى ضمن من نقى من أقطابها

ولد في « محلة نصر » وهي قرية صغيرة من بلاد مركز شبراخيت بمديرية البحيرة



الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام)

وكان ميلاده عام ١٢٦٥ هـ (١) (سنة ١٨٤٩ م) من أبوين صالحين ، وكان والده يمارس الزراعة وله أولاد عدة جعلهم يشتغلون معه في الفلاحة عدا الفقيد فقد توسم فيه الذكاء ، فأراد أن يعده من العلماء ، فأدخله كتاب القرية وحفظ فيه القرآن ، ثم أرسله إلى الجامع الاحمدى بطنطا سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م) ليتلقى به العلم، ولبث فيه ثلاث سنوات ثم انتقل الى الجامع الازهر، فقصى به عامين ، ولم يستفد خلال تلك المدة شيئا من الدروس التي كان يتلقاها ، وذلك راجع إلى رداءة طريقة التعليم

كان الفقيد على فطرة مستعدة للتبوع والمبقرية، وكانت مواهبة دفينه، حتى قبض الله له حكيم الشرق السيد جمال الدين الافغاني اذ جاء مصر سنة ١٢٨٦ هـ سنة (١٨٧٠ م) وتولى تدريس المنطق والفلسفة ، فانضوى اليه المترجم ، وما إن اقتبس من فيض علمه حتى فتحت له كنوز الحكمة والمعرفة ، وأخذ عنه علم الكلام والتصوف والاصول والفلسفة وعلوم الرياضة والاخلاق والسياسة ، وبدأت حياته الفكرية والعلمية ، إذ أخذ

(١) عن ترجمته بقلمه — تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٦

يتحرر من قيود الجود والتقليد ، ويخلق في سماء الحقيقة والحرية والاصلاح ، وشرع منذ سنة ١٨٧٦ — وكان بعد طالبا في الازهر — يكتب الفصول الممتعة في المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع والادب، وينشرها في الصحف السائرة في ذلك العصر كالاهرام ومصر والتجارة

وقد نال شهادة العالمية من الازهر سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) ، وأخذ يلقي بالازهر وفي بيته دروس التوحيد والمنطق والاخلاق بأسلوب جديد لفت اليه أنظار طلبة العلم ، وحببه إلى النفوس المتطلعة إلى الحكمة ، ولم ينقطع عن الدرس والتحصيل بعد ان صار « عالما » ، بل أخذ يدرس العلوم العصرية ثم بدأ يتعلم اللغة الفرنسية لكي تساعده على اقتباس المعارف والآراء الأوروبية

وعين سنة ١٨٧٨ مدرسا للتاريخ في مدرسة دار العلوم ، ولغة العربية في مدرسة اللسن ، فكان يدرس فيها مع استمراره في التدريس بالازهر ، ولما تولى رياض باشا رئاسة الوزارة في أوائل عهد الخديو توفيق عينه محررا بالوقائع المصرية ثم رئيسا لتحريرها لكي يصلح من شأنها كما تقدم بيانه (ص ٦٠) فظهر اتجاهه الفكري إلى الاصلاح والنهضة ، وبرز قله في الجريدة الرسمية بحرر المقالات البليغة في مختلف الشؤون العامة من علمية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وفلسفية وسياسية ، إلى ان ظهرت بوادر الثورة العراقية .

لم يكن الشيخ محمد عبده من أنصار الثورة حين شوبها ، بل كان مؤيدا لرياض باشا اذ كان يتولى رئاسة تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة ، ولم يكن يشاطر العراقيين رأيهم في الحكم الدستوري ، بل كان يجادلهم في ذلك ويعيل إلى نظام الحكم الفردي المقرون بالاصلاح ، حتى يعم التعليم وتنضج الامة للدستور ، وله في هذا الصدد مناقشات وأحاديث عدة يبدو منها اختلافه وزعماء العراقيين في فائدة الدستور

ذكر السيد محمد رشيد رضا في هذا الصدد حديثا له معهم في ابان الثورة جادل فيه عراقي في رأيه ، وكان مما احتج به عليه أن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة

في ادارة شؤونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع ، لانه ليس تصويراً لاستعداد الامة ومطلبها وأنه « يخشى أن يحجر هذا الشعب على البلاد احتلالاً أجنبياً يسجل على مسيبيه اللعنة الى يوم القيامة » . (١) ويبدو تأييده لرياض من قصيدة : في حوادث الثورة العرابية إذ يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند في مدينتنا	لغزل خير رئيس كنت راجيه (٢)
ذاك الذي أنفـس الآمال غيرته	وخلص القطر طارحات اهاليه
قاموا عليه لأمر كان سيدهم (٣)	يخفيه في نفسه والله مبديه
كان الرئيس حليف العدل منقبة	وسيد القوم يهوى الجور يأتيه (٤)
جروا مدافعهم ، صفوا عساكرهم	نادوا باجمعهم سل ماترجيه
فقال ما نال وانقضت جموعهم	أما النظام فقد دكت مبانیه (٥)

ولما وقع الخلاف بين العرابيين وشریف باشا في مسألة الميزانية والمواد المتعلقة بها في الدستور كان من الناصحين لهم بالاعتدال والتريث ، ولكن لما تألفت وزارة البارودي انضم اليهم بكل قواه ، وقد أصبح من ذلك الحين من زعماء الثورة ، أى في مرحلتها الثانية ، وكنا نرجو أن يكون من زعمائها في مرحلتها الاولى دون الثانية ، ويبدو لك مبلغ ثقة زعماء العرابيين به في هذه المرحلة انه لما اشتدت أزمة الخلاف بينهم وبين الخديو توفيق وجاء الاسطولان الانجليزى والفرنسى في مايو سنة ١٨٨٢ ورفضت وزارة البارودي مطالب اللواتين اجتمع البارودي وكبار الضباط واقسموا اليمين على أن يكونوا يدا واحدة ، فكان الشيخ محمد عبده هو الواضع لصيغة اليمين وتحليف كبار الضباط عليها كما تقدم بيانه (ص ٨٢٢) ، ولما اعتدى

(١) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٤٧ و ٢١٧

(٢) رياض باشا

(٣) — (٤) يريد بالرئيس رياض باشا وسيد القوم الخديو توفيق

(٥) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٥٢

الانجليز على كيان مصر وضربوا الاسكندرية ، بذل الفريد كل اخلاصه لمناصرة الدفاع القومى ، وكان موقفه موقف الوطنى الذى يشور لكرامة البلاد واستقلالها ، فدافع عنها بكل ماله من حول واخلاص وقوة ، ودعا إلى التطوع فى صفوف الجيش المدافع عن مصر وامدادها بالاعانات والتبرعات ، وله فى هذا الصدد مقالات بليغة فى الوقائع المصرية ، وحوكم ضمن من حوكموا من زعماء الثورة وانصارها ، وحكم عليه بالنفى ثلاث سنوات خارج القطر ، فاختار الإقامة فى سوريا ، وفى خلال ذلك عاد السيد جمال الدين الافغانى من منفاه بالهند الى اوربا ، فاستدعاه واجتمعوا بباريس ، وهناك انشأ جريدة العروة الوثقى لاثارة العالم الاسلامى ضد الانجليز على أثر احتلالهم مصر .

أنشئت جريدة العروة الوثقى بباريس وصدر أول عدد منها فى ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ولم يعض على الاحتلال الانجليزى عام ونصف ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال مقاومة جمعت بين قوة الروح وبلاغة العبارة والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبعث روح الامل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الامم الشرقية الى مناهضة الاستعمار والاخذ بأسباب الحياة والقوة وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الاسلامى وفى تهيج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمُنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها ، ثم توقفت عن الصدور ، وانفصل الحكيمان

عاد الاستاذ الامام إلى مصر سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩ م) واقطع عن الكفاح السياسى ، واختلف فى ذلك واستاذ جمال الدين ، وعين قاضيا بالمحاكم الاهلية فاستشار بها ، وعرف فى قضائه بالقاضى العادل الذى ينشد العدالة والانصاف ولا يتقيد بالقانون والاجراءات .

وكانت نفسه تصبو الى اصلاح الدينى والاجتماعى ، ويرى فى اصلاح التعليم بالازهر السبيل الى تحقيق هذه الناية السامية ، فما لبث عين عضوا فى مجلس إدارة

الازهر في ١٧ رجب سنة ١٣١٢ حتى أخذ يبذل جهوده لاصلاح حالة التعليم فيه وترقية برامجه وشؤونه العلمية والاخلاقية والمادية والصحية .

وفي اوائل سنة ١٣١٧ هـ (سنة ١٨٩٩ م) تقلد منصب افتاء الديار المصرية ، فعظم شأن هذا المنصب بتقلد الاستاذ الامام اياه ، وبذل الفريد مساعيه الشكورة في اصلاح نظم التعليم في الازهر حتى نهض على يده نهضته الحديثة ، وتولى بحكم منصبه عدة أعمال رسمية أخرى كمضوية مجلس الاوقاف الاعلى وعضوية مجلس شورى القوانين ، فظهرت فيها كفايته ومواهبه العظيمة في الاصلاح وعلو المكانة ، ولم يثنه منصب الافتاء عن العمل في المشاريع العامة ، فأسس سنة ١٣١٨ هـ جمعية احياء العلوم العربية لاهياء ما درس من المؤلفات القيمة لعلماء السلف ونشرها بين الناطقين بالضاد ، وسام في سنة ١٣١٠ في تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم وتعميمه والبر بالمعوزين والمحتاجين ، وتولى رياستها من سنة ١٣١٨ هـ حتى وفاته ، فكان أكبر عامل في نجاحها وتعميم فائدتها ، وله الفضل العظيم في حث الاغنياء على أن يقفوا لها ما تجود به نفوسهم من الاطيان والعقار حتى رسخت دعائمها وصارت من أكبر مؤسسات التعليم ومعاهد البر والاحسان في مصر ، وله الفضل الكبير في اصلاح المحاكم الشرعية ، وقد وضع في ذلك تقريراً كان أساس الاصلاح فيها ، وهو صاحب الفكرة السديدة في انشاء مدرسة القضاء الشرعي التي نهضت بالقضاء الشرعي والتعليم الفقهي نهضة طيبة مباركة .

وقطة الضعف في شخصيته هي تخلفه عن الكفاح السياسي ، واختلافه في هذه الناحية مع استاذة جمال الدين الافغانى ، وقد بدأ انقطاعه عنه منذ عودته إلى مصر سنة ١٨٨٩ ، فترك استاذة يعاني متاعب الكفاح السياسي وآلامه ومرارته ، وكان من قبل عضده وساعده الايمن ، وانك لتلمح تراخي الصلات بينهما - حتى الصلات الشخصية - منذ أن عاد الى مصر حتى وفاة السيد جمال الدين من قراءة منتخبات الاستاذ الامام (١) فانك لاتجد فيها رسالة واحدة كتبها الى السيد

في محنته ومنفاه، بل ان جمال الدين توفي سنة ١٨٩٧ فلا تجد للاستاذ الامام كلة في رثاء استاذه الروحي والفلسفي وزميل جهاده في « العروة الوثقى »، وهذه الناحية هي أثر من آثار الاحتلال في أخلاق الامة ونفسياتها .

وأبرز الجوانب في شخصية الاستاذ الامام هو الجانب العلمي والاخلاقي ، وقد ظهرت مواهبه العلمية والادبية والفلسفية في (رسالة التوحيد) التي وضعها في منفاه ، فكانت خير مؤلفاته كلها، يليها رده على هانوتو وتفنيد مطاعنه على الاسلام، وكتاب (الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) ثم تفسيره للقرآن الكريم في دروسه التي كان يلقيها بالرواق العباسي بالازهر، فكانت منبع النور والعلم والحكمة

وقد كان له الفضل الكبير في بث روح النهضة الفكرية والادبية بين الطبقة المثقفة من الامة ، سواء من خريجي الازهر أو من خريجي المدارس النظامية ، وله المواقف المشهودة في اظهار مبادئ الاسلام على حقيقتها خالية من شوائب الجود والبدع والتقاليد التي كانت سببا في تأخر الاسلام والمسلمين ، ورد حملات الزندقة والاحاد عنها ، وتفنيد مزاعم الطاعنين عليها وابراز مافي القرآن الكريم من المعاني السامية التي تكفل للمجتمع الانساني أسباب الحرية والسعادة والتقدم .

أما الجانب الاخلاقي فهو أسمى مزايا الفقيه ، فقد كلف رحمه الله على أخلاق كريمة عالية ، وفيا ، صادق الوعد ، شجاعا ، كبير النفس ، طيب القلب ، عالي الهمة ، عظيم المهابة ، مكبا على العمل ، لا يكل منه ولا يمل ، محبا للخير ، بارا بالفقراء والمساكين ، عفيف اليد واللسان ، قانعا ، لا يحفل بتأثُل المال والعقار ، لم يترك لذريته (زوجته وبناته واخوته) ثروة ولا مالا . اذ كانت نفسه منصرفة الى الخير والصالح العام ، فكان في أخلاقه أمة كاملة

طلبه عصمت

من أخلص الخلقين لعرايى ، لم تكن نشأته حربية ولم يتعلم شيئا من فنون القتال ، فقد كان موظفا صغيرا (مقيش مزروعات) بالدائرة السنية حينما شبت



طلبه باشا عصمت

الثورة العرابية ، ولما ظهرت الثورة صار من أنصارها و أخذ يداوم الاتصال بعرابي وعبد العال حلمي وأحمد عبد الغفار ، فلما رأى منه ذلك ناظر الدائرة السنية فصله من عمله ، مما زاده تعلقا بالثورة ، ويقول محمود باشا فهمي ان رفقه كان قبيل واقعة عابدين وانه كان من المحرضين لعرابي علي القتال للمطالبة بحقوق الوطنيين (١) ولما تألفت وزارة شريف باشا الحقه البارودي بصفوف ضباط الجيش العامل (٢) ثمرقى إلى رتبة لواء في عهد وزارة البارودي ، ويؤخذ مما كتبه عنه محمود باشا فهمي أنه لم يكن على حظ ما من العلم بل لم تكن له دراية تامة بالقراءة والكتابة (٣) ، وقد كان من الزعماء البارزين في الحركة العرابية وتولى قيادة موقع الاسكندرية أثناء ضربها كما تقدم بيانه (ص ٣٤٠ وما بعدها)

وقد عهد اليه عرابي بقيادة فرقة كفر اللوار ، فاضطلع بأعباء القيادة إذ صمد الجيش لقتال الانجليز وأحبط حملاتهم في الميدان الغربي حتى انتهت الحرب ، ولما بلغه أنباء هزيمة التل الكبير بادر الى الاحاق بعرابي في العاصمة فلقية بها وكان من القائلين بالتسليم والكف

(١) و (٣) محمود باشا فهمي — البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٩ و ٢٣٧

(٢) استجواب طلبه باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩٠٥

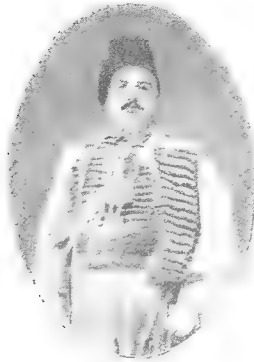
عن المقاومة ، فكان هو وعرابي أول من سلموا للانجليز ، وقد حكم عليه بالنفي الى سيلان كما سبق القول،وعاد الى مصر في فبراير سنة ١٩٠٠ وتوفى بها في تلك السنة

على باشا الروبي

من بلدة (دفنو) بمركز اطسا من مديرية الفيوم ، تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن بمكتب القرية ، ولما بلغ الخامسة عشرة ارسله والده الى الازهر لطلب العلم ، وبعد أن قضى به عدة سنوات التحق بالجيش جنديا بسيطا على عهد سعيد باشا حين قرر تجنيد أبناء العمدة والمشايخ والاعيان ، ولم تمض سنة على دخوله العسكرية حتى نال رتبة ملازم ثان لما بدا عليه من الثقافة اذ كان من طلبة الازهر الاذكياء ، وتدرج في المراتب حتى صار بكباشيا في عهد اسماعيل ، وانتظم في سلك الحملة التي أفتدها اسماعيل لحرب الحبشة ونال رتبة قائم مقام فأمير الالوية مكافأة له على ما أئلى فيها ، ثم تنقل في المناصب الحربية والملكية فصار كبير معاوني وزارة الداخلية (١) ، ثم عين رئيسا لمجلس (محكمة) المنصورة ثم نقل رئيسا لمحكمة مصر ، وانضم الى الحركة العرابية منذ كان رئيسا لمحكمة المنصورة ، وعاد الى صفوف الجيش العامل وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرم ثقة في مصيرها ، ونال رتبة لواء في عهد وزارة البارودي كما تقدم بيانها (ص ٢١٣) ولما انشئت نظارة السودان عين وكيلا لها (ص ٢١٥) ، ولما شبت الحرب كان يتولى قيادة موقع مريوط ، واستدعاه عرابي بعد اصابه على باشا فهمي وراشد باشا حسنى واقعة القصاصين الثانية ، وعهد اليه بقيادة الجيش في معركة التل الكبير (ص ٤٤٨) ، فكانت الهزيمة كما فصلنا ذلك في موضوعة (ص ٤٤٨) وما بعدها ، على أنه وقف موقفا مشرفا في المحاكمة ، اذ كان هو الزعيم الوحيد الذي أجاب بشجاعة وصراحة على ما وجه اليه من التهم ، واحتمل تبعه ما عمل او اشترك في عمله ، ولم يسم في التنصل من

(١) عن مذكورة في تاريخ حياته بقلم نجلة الفاضل حضرة سعيد بك فهمي

الروبي، ومحضر استجوابه في مصر للمصريين ج ١٧ ص ١٤١



على باشا الروبي

المسؤولية (١)، ولم يقبل أن يشارك زملاءه في الاتفاق مع السلطات البريطانية على مصير المحاكمة وخطة الدفاع فيها ، ولذلك لم يشمل العفو الذي عومل به زعماء الثورة ، وحكم عليه بالنفي عشرين سنة في مصوع تحت الملاحظة ، فلم يحض عليه بها امان حتى اعتلت صحته وضعف بصره ، ثم نقل الى سواكن منفياً تحت الملاحظة فيها ، وكانت حرارة الطقس قد أثرت في صحته ، فأودت ببصره ، وتوفي في سواكن يوم ١٦ صفر سنة ١٣٠٩ هـ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٩١ م) ودفن بها ، ولا يزال قبره هناك

يعقوب سامي باشا

من ضباط ، الجيش نال رتبة أمير الای في حرب روسيا سنة ١٢٩٠ هـ على عهد الخديوى اسماعيل ، وكان ياورا للامير حسين باشا ثم عين ناظرا لقلم ادارة العسكرية ، ولما تولى عرابى وزارة الحرية عينه وكيلها ، وكان له من خاصة المخلصين ، ثم اقلب عليه أثناء المحاكمة ، ونفى ضمن الزعماء السبعة الى سيلان وتوفي بها في اكتوبر سنة ١٩٠٠ ودفن بكندى

(١) راجع محضر استجوابه في مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٢



يعقوب سامى

القائم مقام سليمان سامى داود

نخصه بالذكر على أنه لم يكن من قواد الثورة وزعمائها ، لكن له أثرا كبيرا في مصيرها ، اذ كان على رأس الأتلاى السادس بالاسكندرية ، وكان من أشد غلاة الضباط العرايين وأكثرهم تهورا وقلة نظر في العواقب ، قالب زملاءه الضباط في الاسكندرية ودعاهم حين استقالت وزارة البارودى الى ارسال تلفراف الى المعية الخديوية بأن ضباط الجيش لا يرضون عن عرابى بديلا ، وظهر تهوره وطيشه اذ كان هو المدير لحصار سراى الخديوى بالرمل عقب ضرب الاسكندرية كما تقدم بيانها ، وقد كانت هذه الحادثة من أخطر حوادث الثورة وأكثرها ضررا ، اذ كانت من أهم العوامل في انضمام الخديو توفيق باشا الى الانجليز ، وكان له عمل إجرامى خطير وهو اضرام النار في الاسكندرية قبل انسحاب العرايين منها ، وكان هذا عملا عقيما لا مسوغ له ولا فائدة منه ، فقد كبد مصر خسائر كبيرة في التبعيضات التى اضطرت إلى أدائها لاصحاب المتاجر والبيوت التى أحرقت ، وسليمان سامى هو الزعيم الوحيد الذى نفذ فيه حكم الاعدام .

محمد سلطان باشا

يعدّ سلطان باشا من زعماء الثورة العرابية ، ولو أنه اقلب عليها وكان من أهم العوامل في اخفاقها وخذلانها

لم يكن في بداية نشأته شيئا مذكورا ولا محدودا من بيوتات الصعيد العريقة ، بل كان هو منشأ الشهرة والجاه لبنته وأسرته ، ولد حوالى سنة ١٨٢٥ وعلمه أبوه القراءة والكتابة على يد معلم القرآن في القرية ، وحفظ ما تيسر من القرآن ، ولما بلغ أشده عين عمدة لبلدته (زاوية الاموات) بالجانب الشرقى من النيل تجاه المنيا ، وكانت له صداقة بحسن باشا الشريعى كبير أعيان المنيا وناظر قسم (مأمور مركز) قلو صنا وقتئذ ، قربه إلى الوالى سعيد باشا إذا كانت له عنده منزلة كبيرة وأثنى عليه ، فجعله سعيد باشا ناظرا لهذا القسم بدلا من حسن باشا الشريعى الذى جعله وكيلًا لمديرية بنى سويف ، ومن ذلك الحين أخذ المترجم يترجم تدرج في المناصب الادارية ، وعظمت منزلته لدى الخديو اسماعيل لما أداه له من الخدمات في قضايته الواسعة بمديرية المنيا ، فجعله مفتشا عاما للوجه القبلى ، وفي عهده استكثر من الاطيان والضيايع ، حتى صار مالكا لنحو ثلاثة عشر الف فدان (١)

ولما ظهرت الحركة العرابية انضم اليها واعتمد عليه عرابى في مرحلتها الاولى ، ولم تكن مناصرته لها حبا في الحرية والدستور ، بل تطلعا إلى الابهة والجاه ، شأن كثير من الاعيان وغير الاعيان من أشياخ كل حركة يتوسمون فيها النجاح .

وكان يعد بحكم ثرائه الواسع كبير الاعيان في ذلك العصر ، والثروة هي من أقوى عناصر الجاه والمكانة الاجتماعية ، فلا غرو ان كانت معظم الاجتماعات الاولى للعرابين تعقد في داره بالقاهرة ، وقد استعان به عرابى لجمع كلمة الاعيان على المطالبة بالمجلس النيابى ، وتعاهد وإياه على ذلك في عهد وزارة رياض باشا ، على أنه أفضى إلى عرابى في بدء الحركة أنه لا يرغب الظهور في الميدان ولا يدعو الاعيان جبهة الى التوقيع على عرائض إنشاء مجلس النواب إلا بعد أن يستوثق من استقالة وزارة رياض ، لكي يكون فى مأمن من بطشه ولا يحل به ما حل بالسيد حسن موسى العقاد من النفى إلى السودان ، وفى ذلك يقول الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام)

(١) عن ترجمته بقلم المرحوم احمد تيمور باشا — مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونيه

وقد عاصره وعرفه حق المعرفة:

« سلطان باشا لم يكن من أغنياء الاغنياء في هذه البلاد ، بل كان فيه شيء من الفطنة ، يزينه الغنى وتعلّى قيمته مظاهر الثروة ، كان يفهم ما يقال ، ويرضى السامع إذا قال ، ولكن هيئات أن يكون له بصر بالعواقب أو علم بمصائر الاقلاب في الحكومات وتغير الاشكال عليها وما يصيب الامم في مجارى الحوادث من تقدم وتقهتر ، افادته مناصبه السابقة أيام اسماعيل باشا شهرة وعلو صيت ، حافظ على مكاته في النفوس بيسطته في الكرم امتاز بها على امثاله

« فكان ينتاب منزله الاعيان والعلماء وأرباب المناصب ، وكان يجد في نفسه لهذا علوا على أقرانه ، كان مثله مثل الكثير من الاعيان في استئثار يد رياض باشا فيما استأثر به من السلطة ، وفي استنكار تلك البدع التي جاء بها في وزارته ، خص وصا ابطال السلطة الشخصية ، والأخذ على يد الاقوياء ان تتناول إلى استخدام الضمضاء رغم ارادتهم ، ووضع حدود يلزم الاعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها في علاقتهم مع غيرهم ، فكان ممن يألم لهذه القيود ويعدها من الضربات التي أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه ، توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول إلى مقام تعلو فيه كلمته على كلمة مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصى فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحت له بوارق الثورة ولمع في عينه شرر الفتنة ، عندما أحس أن عراب ينلمس المعين على انشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه ، ظن وصدق ظنه أن عرابى لا بد ان يصل إلى ما يريد يوما ما ، فن الحزم أن يتفق معه في البداية ، ليكون له النصيب الاشراف من الفائدة في النهاية ، فكان أول من مديده اليه وواقفه على التعاون في طلب مجلس الشورى ، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلى والبحرى في رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب إلى رياض باشا ويلج عليه في الطلب أن يستصدر من الجتاب الخديوى أمرا باستدعاء مجلس النواب ونحوه له حق النظر في وضع قانون يضمن له البسطة في حقوقه حتى يكون كجالس النيابات في اوروبا ، * يكون ذلك دستورا للبلاد

تمضى عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة ، فاقبل إلى عرابي وحالفه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا ، ثم بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه إلى المنيا في أواخر شهر رمضان سنة ١٢٩٨ (اغسطس سنة ١٨٨١) وقت اشتداد الاضطراب وتلاطم القوى (١) »

اتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا ، وتألف المجلس النيابى ، وكوفى سلطان باشا على انضمامه الى الحركة باستناد رئاسة مجلس النواب اليه ، وظل يناصر الحركة الى أن وقع الخلاف بين الخديو والعرايين ، فانضم الى الخديو ، وفى الحق ان معارضته العرايين فى معاذاة الخديو وسعيهم فى عزله لا تلتقى عليه غبارا من الشك ، بل كان فى موقفه هذا حكيما سديد الرأى صادق النظر ، ولكن موقفه لا يحتمل الدفاع حين اتصل بالانجليز عقب ضرب الاسكندرية واتخذوه أداة الرشوة لرؤساء القبائل البدوية الضاربة فى شرق الدلتا ، وافساد طائفة من العمدة والاعيان والضباط لينضموا إلى الانجليز ويخذلوا قوة الدفاع ، فان هذا الموقف كان له أثر بالغ فى الهزائم التى حاقت بالجيش وفى تثبيت أقدام المحتلين فى البلاد حتى دخلوا العاصمة دون مقاومة ، فكانت صفحة محزنة من تاريخ مصر القومى ، وقد دخل معهم العاصمة نائبا عن الخديو ، وأطلقت يده فى حبس الناس واعتقالهم ، قبض على الكثيرين ممن اتهمهم بمشايعة العرايين ، وتسبب فى سجن كثير من الابرء ، وظهر فى هذه الايام بمظهر الجبروت والظفيان ، وعدم الوفاء أيضا ، قد وشى بحسن باشا الشريعى لخلاف وقم بينهما فى ابان الثورة فسجن ولم يذكر له سابق فضله عليه (١) اذ كان هو الذى قرب به الى سعيد باشا وفتح له باب النعمة والجاه

(١) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ٢١٦

(١) ذكر هذا الواقعة المرحوم احمد تيمور باشا فى ترجمته السلطان باشا - مجلة

(الرسالة) عدد ٤ يونيه سنة ١٩٣٤

وقد أنعم الإنجليز على سلطان باشا بوسام سان جورج وسان ميشيل جزاء إخلاصه لهم مدة الحرب ، فصار يحمل لقب سير ، وكافاه الخديو بمشرة آلاف جنيه كما تقدم بيانه ، ولما أنشئ مجلس شورى القوانين بعد إلغاء مجلس النواب عين رئيسا له في سنة ١٨٨٣ ، على أن صحته كانت قد اعتلت وتولى هذا المنصب وهو عليل ، وقيل أنه ندم على موقفه في الحرب العراية وانضمامه الى الإنجليز ومساعدته لهم على التغلغل في البلاد، وشعر ببقمة الناس عليه ، فنزل به مرض الح عليه ، وذهب للاستشفاء منه في جراتس بالنمسا ، فوافاه أجله هناك في اغسطس سنة ١٨٨٤ (٢٦ شوال سنة ١٣٠١ هـ)

الفصل التاسع عشر

لماذا اخفقت الثورة العرابية

الآن وقد أعمنا الكلام عن حوادث الثورة العرابية ، وتابعتها من مبدئها إلى منتهاها ، أرى أن أختتم الكتاب يبحث خاص عن اسباب اخفاق الثورة ، لان تعرف هذه الاسباب وتفهمها يجعل من حوادث الثورة صورة حية من تاريخنا القومي يصل حاضرنا بماضيها

ان لاختفاق الثورة العرابية عوامل عدة ، بعضها داخلي وبعضها خارجي

العوامل الداخلية — الانقسام

وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذي وقع في الصفوف بين العرابيين والخديو توفيق باشا ، فان هذا الانقسام جعل من البلد معسكرين متحاربين ، معسكر الثورة ومعسكر الخديو ، فوقع الاصطدام بينهما ، وتفاقم أمره ، وانتهز الإنجليز الفرصة في وجوده ، وما أدى اليه من ضعف وتخاذل ، فحققوا اغراضهم الاستعمارية بالتدخل في شؤون البلاد ثم احتلالها ، ولو عولجت أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة

وحسن السياسة لساتر الثورة على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال . صحيح أن الثورة في ذاتها بدأت بالتصادم مع الخديو ، فواقعة قصر النيل ثم واقعة عابدين ، إلا مظاهر لهذا التصادم وذلك الانقسام ، فكيف يمكن إذن تحليل إخفاق الثورة بالانقسام وهو منشأ الثورة ؟ قول نعم ، أن الثورة ظهرت أول ما ظهرت بالتصادم مع الخديو ، وهي وليدة هذا التصادم أو هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضى بعد اجابة مطالب العراقيين في واقعة عابدين وزول الخديو على إرادتهم أن يعالجوا الشؤون العامة بالانابة والتريث ، ويعملوا على رأب الصدع وتوحيد الكلمة وإزالة أسباب الفرقة والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم على العكس لم يأبهوا لهذه الناحية ، ودأبوا على الشئ الكثير من الفرور ، وعدم النظر في العواقب ، فأخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من أمره أن اعتزم العراقيون خلع الخديو ، وتحذروا في ذلك علنا ، وهذا أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء البلد الواحد

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة مالا يغيب عن البال ، فقد أدى إلى التخاذل في ساعة الخطر ، وتضعف قوة المقاومة ، بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطاني ، إذ أن الإنجليز تذرعوا إلى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو وحماية العرش ، فجاسوا خلال الليل وحاربوا العراقيين وفي صفهم معسكر الخديو والحكومة ، وكان يجدر بزعماء الثورة أن يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا أسباب الانقسام فتاديا من التدخل الاجنبى ، ولم يكن لهم عذر في أن يجهلوا المطامع الاستعمارية التي تكتنف مصر ، فان حوادث ذلك العصر والعصر الذى سبقه كانت تكشف عن نيات إنجلترا في تطلعها الى احتلال وادى النيل ، ولقد تجلت هذه النيات منذ أن حاربت نابليون في مصر ، سنة ١٧٩٨ ، وحين أسس محمد على الدولة المصرية الحديثة فجردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التي باءت بالفشل والخذلان ، وما فتئت تعمل على تحقيق أغراضها الاستعمارية في عهد محمد علي وخلفائه ، وكان شراؤها أسهم مصر في قناة السويس سنة ١٨٦٥ الخطوة الاولى نحو الاحتلال ، فهذه الحوادث وغيرها كان

من شأنها أن تبصر المراهبين بالخطر الذي يهدد البلاد ، وتدعوهم إلى تلافى اسباب
الانقسام الذي لاشك في انه يوهن قواها في ساعة الخطر ، وكان لهم من احتلال
فرنسا تونس سنة ١٨٨١ نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الاوروبي
عامة ، ولكنهم لم يتبصروا في المواقب ، فهدوا بقصر نظرم السبيل إلى اخفاق
الثورة ووقوع الاحتلال

تأثير الزعامة

فالاقسام هو اول العوامل في اخفاق الثورة، يليه تأثير الزعماء في تطور الحوادث،
وانه ليتبين لنا من تحليل شخصيات الزعماء الذين كان لهم الأثر البالغ في توجيه
الثورة أن قيادتها السياسية كان يعوزها الاخلاص والكفاءة ، وبعد النظر ،
وهذا النقص وحده يكفي لافاق أية ثورة في مختلف البلدان

وقد حرمت الثورة أيضا الكفاءة الحربية ، مما بدا أثره في المارك التي نشبت
بين الانجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء لتغير مصير الوقائع
الحربية فيها ، ولكنها مع الاسف لم توفق إلى قواد اكفاء ، فزعماؤها معظمهم ضباط
لم يتلقوا الفنون الحربية ولا التعليم العسكري بل تخرجوا في صفوف الجند، وبعضهم
كانت نشأتهم ملكية ثم انتظموا في صفوف الجيش دون أن يكون لهم دراية
حربية ولا مران على القتال ، فامثال هؤلاء ، واولئك لا يمكن أن يركن اليهم في تدير
الخطط الحربية ، واقتياد الجيش نحو النصر ، وقد تجلى عدم الكفاءة الحربية في احجام
عرابي وصحبه عن سد قناة السويس عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدلك
على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سد القتال كان اول ما يجب عمله بلا تردد لكي
يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيانه ، ولو سدت القناة في الوقت المناسب لطال أجل
الحرب ووجدت مصر الوقت الكافي لتنظيم وسائل الدفاع ، لان الامة كانت مستعدة
لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها ، ولكن الخطأ يرجع إلى زعمائها السياسيين والحريين .
وثمة عامل آخر كان له أثره الكبير في اخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية

في معظم زعمائها ، فعرابي ذاته لم يشترك في واقعة واحدة من وقائع الحرب ، وقد رأيت كيف كان موقفه في واقعة التل الكبير ، وكيف لاذ بالفرار دون جهاد أو نضال ، ثم رأيت كيف سلم نفسه للانجليز وكيف كان موقفه معينا أثناء المحاكمة وبعدها

كان هذا التسليم والخضوع من اكبر العوامل في إخفاق الثورة وانهلالها ، لان الامم تتأثر حتما بنفسية زعمائها ومواقفهم ، فمواقف التضحية والبطولة تبعث في الامة روح التضحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هذه الروح حتى في النفوس التي كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها ، فالزعامة تطيع الامة بطابعها ، ان خيرا فخير وان شرا فشر ، ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التي لقيها الانجليز حين احتلالهم مصر ، فان زعماء الثورة كانوا أول من استسلم في ساعة الخطر ، وكانوا القدوة السيئة للامة في الخضوع والاستسلام ، وقد ظهر ضعفهم النفسي في المحاكمة ، إذ أخذ كل منهم يتنصل من تبعه الثورة ، وتبين من موقفهم انه كان ينقصهم العقيدة والايان ، وهما أساس النجاح لكل دعوة وكل عمل ، ولو أنهم ضربوا للامة المثل العليا في التضحية والشجاعة والاقدام لكانت الثورة العرابية في دورها الثاني صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومي ، ولكن أية مقاومة تنتظر بعد ان ترى الامة زعماءها يفرون من ميدان القتال ويلقون أسلحتهم خاضعين مستسلمين ؟ لاشك ان هذا الموقف وحده من أهم الاسباب في اخفاق الثورة العرابية ، ولو أن عرابي وصحبه قاوموا وقاتلوا في التل الكبير لكان لهذه الواقعة ولو انتهت بالهزيمة صبغة أخرى غير الصبغة المحجلة التي طبعت بها ، ولو أنهم أدوا الواجب لاستمرت المقاومة عهدا طويلا ، ولبعثوا في البلاد من أقصاها إلى أقصاها روح البذل والتضحية .

قارن بين معركة التل الكبير سنة ١٨٨٢ ومعركة الاهرام سنة ١٧٩٨ . في أول عهد الحملة الفرنسية ، تجدد الفرق بينهما كبير ، كلتاها انتهت بالهزيمة ، وظار فيهما الغزاة المحتلون ، ولكن المقاومة التي بذلها المصريون في معركة الاهرام تعد آية في البطولة ، على حين كانت معركة التل الكبير وصمة في تاريخ مصر ، وقارن أيضا بين سلسلة المعارك والثورات التي هبت في وجه الفرنسيين رغم انتصارهم في معركة الاهرام .

وبين الانحلال الذى اطبق على البلاد بعد معركة التل الكبير ، تجد الفرق بين العهدين عظيما ، فالقاهرة قد تارت فى وجه الفرنسيين مرتين ، تحملت فى خلالها ما تحملت من الضحايا والاهوال ، وشبّت المارك مدى سنتين فى الوجه البحرى والوجه القبلى ، ولم يستطع الفرنسيون ارساخ اقدامهم طوال عهد احتلالهم ، على حين كانت واقعة التل الكبير خاتمة المقاومة فى سنة ١٨٨٢ .

قد يختلف الباحثون فى أسباب هذا التباين الكبير بين موقف الامة سنة ١٨٨٢ ، وموقفها من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، ولكن لا شك ان أهم سبب لانحلال المقاومة فى اوائل عهد الاحتلال الانجليزى هو روح الخضوع والاستسلام الذى بدا من زعماء الثورة ، فان هذه الروح قد تسربت من نفوس الزعماء إلى صفوف الامة ، بتأثير الزعامة ، فركنت الامة إلى الخضوع والاستسلام ، وظلت هذه الروح غالبة على الامة ستين عديدا ، فهزيمة التل الكبير ، وما ظهر فيها من الجبن والاستسلام ، لم تكن هزيمة عسكرية فحسب ، بل كانت كارثة قومية وهزيمة عنوية للاخلاق والوطنية ، ولم تقتصر نتائجها على احتلال الانجليز العاصمة ، دون أية مقاومة ، بل كان من آثارها سريان روح الخضوع واليأس فى نفوس المصريين ، والقضاء على روح البذل والتضحية ، التى كانت الامة مستعدة لها ، ومن هنا جاء الانحلال الوطنى العام الذى أصاب البلاد عقب إخماد الثورة العرابية ، وبقي مخيما عليها نيفا وعشر سنوات ، حتى أيقظتها صيحة زعيم الوطنية الاول مصطفى كامل بإشاعة الله

. قد تقوم فى بعض البلاد ثورات تنهى بالهزيمة ، رغم ما يبذل فيها من جهود وتضحيات ، ذلك حين تغلب عليها القوة وتقمعها ، فمثال هذه الهزيمة لاتعد اخفاقا ، بل هى صفحة مشرقة من كفاح الامة فى سبيل حريتها واستقلالها ، وهى بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث فى الامة دما جديدا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة ، وتظل صفحة جهادها مثلا عاليا تحذيه الاجيال المتعاقبة فى اقتداء الوطن بالنفس والمال ، ولنضرب هنا مثلا واحدا ، نذكره على سبيل التذكير والمقارنة ، وهو جهاد البولونيين الطويل فى سبيل

حريتهم واستقلالهم .

ان مأساة بولونيا جديرة بأن تدون في صحائف التاريخ كمثل أعلى لثبات الامم في جهادها القومي ، وتذليلها العقبات في سبيل تحقيق آمالها الوطنية ، بدأت تلك المأساة سنة ١٧٧١ ، اذ ائتمرت بها روسيا وبروسيا والنمسا فاقسمت ثلث أقطارها ، فها ومن البولونيون ، وما ضمفوا وما استكانوا ، وأخذوا يعدون المدة للدفاع عن كيانهم ، واسترداد ما سلبته القوة العشوم ، فخشيت الدول الثلاث عاقبة هذه النهضة وعلمت من جديد على تمزيق وحدة بولونيا قبل أن تلم شعنها وتصلح من شؤونها ، فهاجمتها روسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ ، واستوليتا على جزء جديد من أملاكها ، فهب البولونيون من جديد يدافعون عن بلادهم دافع الابطال ، وأعلنوا الجهاد الوطني في مارس سنة ١٧٩٤ برئاسة القائد العظيم (كوشيسكو) ، واستبسلا في الدفاع ، ولكن كثرة أعدائهم غلبت شجاعتهم ، ولا سيما بعد ان اشتركت النمسا مع روسيا وبروسيا في قتالهم ، وانتهت الحرب باقتسام الدول الثلاث البقية الباقية من المملكة البولونية سنة ١٧٩٥ ، وجاء مؤتمر فيينا الذي انعقد سنة ١٨١٤ - سنة ١٨١٥ بعد انتهاء حروب نابليون فأقر الدول الثلاث على اغتصابها ووزع أملاك الدولة البولونية بينها ، فكان في ذلك القضاء على تلك المملكة العظيمة ذات التاريخ المجيد ، ومحوها من خريطة أوروبا ، على أن الامة البولونية غالت عوامل اليأس والانحلال واحتفظت بشجاعتها وحيويتها ، فشبثت الثورة في بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠ ، وظل البولونيون يحاربون الروس تحت لواء الثورة سنة كاملة ، ولكن جيوش القيصر و تأمر النمسا وبروسيا على منع كل مدد يصل إلى البولونيين عجل باخاد الثورة ، فاستعادت الحكومة الروسية سلطتها ، ونشرت الارهاب في أرجاء البلاد ، وأسرفت في الاضطهاد والتعذيب ، فمن اعدام ، الى سجن ، الى نفي إلى أقاصى سيبيريا الى مصادرة للاملاك وتشتيت آلاف الاسر ، الى غير ذلك من الفظائع ، وهاجر في ذلك العهد ألوف من خيرة أبناء بولونيا ونجبة علمائها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها ، واستوطنوا احواصم أوروبا وأمريكا ، إباء للظلم واستصراخا للانسانية ، وبقيت بولونيا ترزح تحت نير الاضطهاد

السنين الطوال ، ولكن الروح البولونية لم تنزعزع أمام الشدائد ، ولم تضعف أمام المصائب ، بل بقيت الامة ثابتة العقيدة ، قوية الايمان ، هبت الثورة ثانية سنة ١٨٦٣ ، وظلت نارها متأججة ستة عشر شهرا ، ثم أخذتها القوة الغشوم ، وأمنت الحكومة الروسية في ضروب الانتقام والاضطهاد ، فنفثت إلى سيبيريا ثمانية عشر ألف بولوني من صفوة أبناء البلاد ، وصادرت من أملاك البولونيين ثلاثين ألف كيلومتر مربع ، وأحرقت كثيرا من القرى والقصور ، وفرضت الغرامات على البلاد ، وأقطعت الضباط والجنود أملاك الاهلين ، ولما خرجت روسيا منتصرة من الحرب التركية سنة ١٨٧٧ تآادت في اضطهاد البولونيين والعمل على محو قوميتهم ، فكانت السجون تملأ بالناس كل سنة من جميع الطبقات ، يساقون إليها بلا تحقيق ولا محاكمة

لم تمت الروح البولونية ، وتجددت الثورة سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ ، ورغم ما لقيته من الاضطهاد قد خلت الامة خطوات واسعة في سبيل التقدم السياسى والاجتماعى بفضل اعتصامها بروح المقاومة

لم يخف صوت بولونيا خلال المائة والخمسين سنة التى تعاقبت عليها ، وهى هدف لا اعتداء الدول الثلاث الفاصبة ، بل كان صوتها يرتفع جهرا ، فيهرق قلب الانسانية ، فيحقق إعجابا بتلك الامة التى قاومت عوامل الفناء وحافظت على شخصيتها وسمت إلى أعلى درجات الرقى فى العلوم والآداب والاخلاق والحضارة ، واحتفظت بعيراتها الوطنى وآمالها القومية ، رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التى تنوء بها الامم ، فلا جرم أن حققت استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية سنة ١٩١٨ (١) .

أردنا بهذا الاستطراء أن نضرب المثل على أن هزيمة الثورة لا تضير الامة اذا أدى الوطنيون فيها واجبههم ، بل تظل صفحة مشرقة من التاريخ القومى ، وأن الزعماء والمجاهدين الذين يتنكر الحظ لهم ويسقطون فى ميدان الجهاد حاملين لواء الواجب ، هم مبعث الحياة لشعوبهم ، ومصدر القوة المعنوية التى تستمدّها الامم من ذكرياتهم . لكننا مع الاسف لا نستطيع أن نقرن الثورة العرابية إلى هذه المثل ، لان

(١) مقتبس من كتابنا (الجمعيات الوطنية - صحيفة من تاريخ النهضة القومية)

عاقبتها لم يؤدوا الواجب عليهم في ساعة الخطر ، وآثروا الخضوع والاستسلام على المقاومة والكفاح ، فكانت هزيمتهم المعنوية أشد أثرا وأبلغ ضررا من الهزيمة الحربية في ميدان القتال .
والآن فلنم الكلام عن بقية العوامل الداخلية في إخفاق الثورة .

سياسة الخديو

فمن هذه العوامل سياسة الخديو توفيق ، لم يكن توفيق باشا مؤمنا بالشورى ولا موقفا بحق الامة في الدستور ، وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فانه كان يميل إلى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون اليه ، ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم الا لممثلي الدول الاجنبية ، فانه كان يحرص على كسب ودهم وقتهم ، ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى إنجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة في احترام حقوق الامة لما اتخذت منه الدولتان تكأة لمحاربة الثورة ، فقد استغلنا ميوله الخاصة وكراهيته للثورة فجاجنا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي تقدم بيانها ، ولما اشتد انحلاف بينه وبين وزارة البارودي في حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انحيازه إلى التدخل الانجليزى الفرنسى بشكل واضح ، ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه الى جانب التدخل الانجليزى ، فوقف الخديو توفيق باشا وسياسته كانا من العوامل الهامة في اخفاق الثورة ، وقد اوضحنا فيما سلف من القول أن زعماء الثورة والخديو توفيق باشا كلاهما يحتمل تبعات تسكاد تكون متساوية فيما شجر بينهما من خلاف واقسام حتى ضرب الاسكندرية ، ثم كان انحيازه إلى الانجليز فرجحت بذلك كفة مسؤوليته في اخفاق الثورة وفي وقوع الاحتلال ، إذ والاهم وأيدهم ، ودعا الامة إلى الاذعان لهم ، ونهى عن مقاومتهم ، وأعلن عزل عرابي من وزارة الحرية لاستمراره في قتالهم

الخيانة

كان لهذه التصرفات أثر بالغ في الموقف الحربى والسياسى وبخاصة في موقف

الجيش، إذ تأثر فريق من الضباط بأوامر الخديو وتزعزعت ميولهم نحو الثورة، وجاءت على أثر ذلك خيانة طائفة منهم وطائفة أخرى من الأعيان والبدو مما هباً للانجليز التغلب على الجيش المصرى فى معركة القصاصين وواقعة النيل الكبير، فالخيانة ايضا كانت من اسباب اخفاق الثورة ولولاها لاستمرت المقاومة طويلا ولتغير الموقف تغيرا كبيرا.

العوامل الخارجية

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير فى إخفاق الثورة العربية، وأهمها المطامع الاستعمارية الأوروبية، وبخاصة الانجليزية، ففرنسا وإنجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر، ومن هنا جاء سخطهما على الثورة وكرهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد، ولقد رأيت كيف ائتمرتا بالحركة الوطنية، ووضعنا العقبات والعراقيل فى سبيلها، وكيف بدت نياتهما السيئة نحوها بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢، تلك المذكرة التى تنطوى على اغراء العداوة والبغضاء بين الخديو والامة، وكيف أعقبنا تقديمها بالمعارضة فى تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية، مما أدى إلى سقوط وزارة شريف باشا، ثم انتهزها فرصة الاقسام التى وقع بين الخديو والعرايين وارسالهما اساطيلهما إلى مياه الاسكندرية، ثم تدخلها بالفعل وتقديمها للاغتيال النهائى باقالة وزارة البارودى وابعاد زعماء الثورة، ورفض العرايين هذه المطالب، وقبول الخديو إياها، مما أدى إلى استقالة وزارة البارودى وانفجار بركان السخط على الخديو، فالسياسة الاستعمارية الانجليزية والفرنسية كانتا من اكبر العوامل فى اثاره الاقسام بين الامم والخديو، وأعقب هذا الاقسام انسحاب فرنسا من الميدان وافراد إنجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر، وقد رأيت كيف نفذت برناجها الاستعمارية بضرب الاسكندرية وانزال جنودها الى البر، فكان ذلك بدء الحملة التى قضت على الثورة وعلى الاستقلال. أضف الى ذلك جمود أوروبا حيال الاعتداء البريطانى، وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة، وسعيها الاخرق فى استرداد الاستقلال الذى نالته مصر، وما ظهر منها من التذبذب والتفاق، والتظاهر تارة بمناصرة العرايين وطورا

بتأييد الخديو ، وانضمامها أخيرا إلى جانب الانجليز بإعلانها عصيان عرابي والحرب قائمة ، فكان هذا الاعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضدا كبيرا للحملة البريطانية كل هذه العوامل التي اجتمعت على مصر كان لها الاثر البالغ في اخفاق الثورة ، وكان لضعف السياسة الفرنسية وتردد احيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون وحدهم في شؤون البلاد أثر كبير في تطور الحوادث ، اذ انتهزت انجلترا هذه الفرصة واغرقت باحتلال مصر واتحاد الثورة وارساخ قدمها في البلاد

وليس من السهل على أمة ثور للحرية أن تتغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ، ما لم تؤت قوة الجبارة ، أو عقول العباقره ، وانك لترى أن أكثر الأمم التي ثارت من أجل حريتها واستقلالها كان لها على العكس من العوامل الخارجية ما ساعدها على تحقيق آمالها ، فالثورة الأمريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات المتحدة إلا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها واسطولها ، وإيطاليا لم تحقق وحدتها وتحرر من النير النمساوي إلا بمعاونة فرنسا العسكرية ، واليونان لم تتحرر من النير التركي إلا بمعاونة روسيا وفرنسا وإنجلترا ، وكذلك الأمم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها إلا بمساعدة أوروبا .

أما مصر فانها لم تحرم المعاونة من الخارج لحسب ، بل تألبت عليها العوامل الخارجية وعاونت إنجلترا على تحقيق اطماعها الاستعمارية

فالعوامل الداخلية ، والعوامل الخارجية ، قد اشتركت اذن فيما آكل اليه مصير الثورة العرابية من الاخفاق ، وما انتهت اليه من الاحتلال ، ولا تصرفنا هذه الملابسات عن أن نتعرف الحقيقة المؤلمة التي تبرز من خلال الحوادث ، فنأخذ على أسلافنا في الثورة أنهم في الجملة لم يضطلعوا بأعبائها ولم يبدلوا لها وللوطن كل ما يجب من اخلاص وكفاءة وتضحية وإيثار للمصالح القومية على العوامل الشخصية ، ولو أنهم بذلوا كل ذلك لتغير مصير الثورة الى خير مما كان ، فليكن لنا في هذه الناحية والنواحي الاخرى من تاريخ الثورة عبر وعظات ، وحقائق وبيّنات ، تطالعنا بما يجب أن يكون عليه الجهاد الخالص لله والوطن .

مراجع البحث

- نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في مباحث الكتاب
- «الوقائع المصرية» الجريدة الرسمية للحكومة
- المونيتور اجبسيان Le Moniteur Egyptien الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة
- مجموعة الذكريات والاوامر المالية
- مجموعة القوانين والقرارات
- مذكرات عرابي المطبوعة (كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية)
- مذكرات عرابي المخطوطة، لم تطبع بمدو هي وكالة المذكرات المطبوعة، موجودة في دار الكتب المصرية
- مصر للمصريين . لسليم خليل النقاش . طبع سنة ١٨٨٤ في تسعة أجزاء .
- البحر الزاخر في تاريخ العالم واخبار الاوائل والاواخر لمحمد باشا فهمي الجزء الاول
- تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده . للسيد محمدرشيد رضا وفيه مذكرات الاستاذ الامام عن الثورة العرابية وما كتبه عن تاريخها
- صحيفة «الوطن» لميخائيل بك عبد السيد
- صحيفة «الاهرام» لسليم وبشاره باشا قلا
- «التنكيث والتبكيث» للسيد عبد الله نديم
- «الطائف» »
- مجلة «الاستاذ» »
- سلافة النديم في منتخبات السيد عبد الله نديم
- ديوان البارودي

- صحيفة « المحروسة » لسليم خليل النقاش
 — صحيفة « مصر » لأديب اسحق
 — صحيفة « التجارة » لأديب اسحق
 — « (ابو نضارة) للشيخ يعقوب صنوع
 — « الجوائب » لآحمد فارس الشدياق وكانت تصدر بالامانة باللغة العربية
 — مجلة « الجرافيك » Graphic الانجليزية وعنها نقلنا معظم صور المعارك
 — مجلة « القرن التاسع عشر » Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢ وفيه تعليقات عرابي لحاميه اثناء المحاكمة
 — مجلة العالمين Revue des deux Mondes وعلى الاخص الاعداد الآتية
 Un essai de Gouvernement europeen en Egypte
 تجربة حكومة أوروية في مصر للمسيو جابريل شارم Gabriel Charms
 (عدد ١٥ أغسطس وأول سبتمبر و١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)
 الثورة العسكرية في مصر L'insurrection Militaire en Egypte للمسيو
 جابريل شارم (عدد ١٥ أغسطس و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣)
 مصر والاحتلال الانجليزي L'Egypte et l'occupation anglaise
 للمسيو آدمون بلوشوت Edmond Plauchut (عدد ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨)
 المسألة المصرية La Question d'Egypte للكونت بنديتي Benedetti
 (عدد أول و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩١)
 — خمسة أشهر في القاهرة Cinq mois au Caire للمسيو جابريل شارم
 — الكتاب الاصفر — شؤون مصر سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢ و ١٨٨٣ (مجموعة
 الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن مصر)
 Livre Jaune , Documents diplomatiques . Affaires d' Egypte
 — الكتاب الازرق عن شؤون مصر Blue book
 (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الانجليزية عن شؤون مصر)

L ' Egypte	صحيفة « ليڤيت »	—
Le Courrier Egyptien	الكورييه اجبسيان	—
Le Phare d ' Alexandrie	الفار دالكسندري	—
Egyptian Gazette	اجبسيان جازيت	—
La Reforme	الريفورم	—
Le Progres Egyptien	البروجرية اجبسيان	—

— التوقيعات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالنين الافرنجية والقبطية

لواء المصرى محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

مذكرات احمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى سابقاً

Secret history of the English occupation — التاريخ السرى لاحتلال انجلترا امصر

لامستر وفريد بلنت Blunt طبع سنة ١٩٠٧ تعريب جريدة البلاغ لصاحبها
الاستاذ عبد القادر حمزة

De Freycinet — المسألة المصرية La Question d Egypte لامسيودى فريسنيه

(رئيس الوزارة الفرنسية سنة ١٨٨٢) طبع سنة ١٩٠٥

Situation internationale de l' Egypte — المركز الدولى لمصر والسودان
et du Soudan

لامسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— الفرنسيون والانجليز في مصر Francais et Anglais en Egypte لـ يو

أشيل بيوفيس Achille Bioves

— أوروبا ومصر للمسيو فوتوفتش Notovitch

— انجلترا في مصر L ' Angleterre en Egypte لـ دام جوليت آدم Juliette Adam

تعريب على بك فهمى كامل

- ١١ يولييه سنة ١٨٨٢. لصاحب السمو الأمير عمر طوسون
- مؤتمر الاستانقو المسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣
- La Conference de Constantinople en 1882
- حقائق الاخبار عن دول البحار لاسماعيل باشا سر هنك
- الكافي لميخائيل بك شاروويم الجزء الرابع
- تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣
- أنجلترافي مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر Alfred Milner
- طبع سنة ١٨٩٣
- خديويون وباشوات Khedives and Pachas للمستر موبرلي بل
- Moherli Bell طبع سنة ١٨٨٤
- شريف باشا للمسيو سانتر دي بوف Santerre De Beuve
- مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرمس طبع سنة ١٩٠٨
- وزارة جامبنا للمسيو ريناك Reinach
- مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمان Van Beemmelen طبع سنة ١٨٨٢
- عرابي باشا. للمسيو جون نينه John Ninet طبع سنة ١٨٨٤ وهو رواية شاهد
- عيان لحوادث الثورة العرابية حتى ضرب الاسكندرية وهزيمة العرابيين
- (وله) — في بلاد الخديويين طبع سنة ١٨٩٠
- الحركات البحرية والحربية البريطانية في مصر
- The british naval and military operations in Egypt
- للكومندان جودريش Goodrich من ضباط البحرية الامريكية
- الإنجليز في الهندومصر Les Anglais aux Indes et en Egypte
- للمسيو اوجين اوبان Eugène Aubin

— مجلة المدفعية الفرنسية سنة ١٨٨٢ 1882 Revue De l'artillerie Francaise —

— الدفاع عن السواحل La Defense Des cotes للسيوالبير جراسيه Albert Grasset —

— المجلة الحربية للخارج Revue Militaire de l'etranger عدد أغسطس

سنة ١٨٨٢

— كيف دافعنا عن عرابي How we defended Arabi للمستري رودلي Broedly —

— مصر والسودان للسيوهنري بنسا Henri Pensa طبع سنة ١٨٩٥

— الانبياء الثلاثة — المهدي . غردون . عرابي Les trois Prophetes

للكولونل شاي لونج بك Chaillé Long bey

الحرب في مصر سنة ١٨٨٢ The Egyptian War of 1882 للكاتبين هرمان

فوخت Hermann Vogt بالجيش الالماني (وعنه قلنا خريطة ضرب الاسكندرية)

Military history of the

— التاريخ الحربي لحملة سنة ١٨٨٢ في مصر Campaign of 1882 in Egypt

للكولونل موريس Maurice

— الحملة المصرية سنة ١٨٨٢ ٨٥ . The Egyptian Campaigns 1882 - 85 للـ تشارل

رويل Charles Royle طبع سنة ١٨٨٥

— مصر بعد الحرب Egypt after The War طبع سنة ١٨٨٣ للمستري فيليه ستوارت

Villiers Stuart

— الحملات الانجليزية في افريقية Les expeditions Anglaises en Afrique

للكولونل سبتان Colonel Septans

— حياة شلدرس (وزير الحربية البريطانية سنة ١٨٨٢) Life of Childers

للمستري شلدرس Spencer Childers

(وفيه مراسلات المترجم مع الجنرال ولسلي عن الحرب العرابية)

— دراسة حربية عن مصر . حملة الانجليز سنة ١٨٨٢

Etudes militaires sur l' Egypte . Campagne des Anglais en 1882

— الفرقة الثانية في النيل الكبير The Second Division at Tell el Kbir
Sir Edward Hamley • مجلة القرن التاسع عشر Ninteenth Century
عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢

— حياة الجنرال هاملي Life of General Hamley للمستتر الكسندر انس شاند
Alexander Innes Shand طبع سنة ١٨٩٥

— المعارك الإنجليزية الحديثة Recent British battles للمستتر جيمس جرانت James Grant

— الجنرال اللورد دولسلي للمستتر رايبون لو Rathbone Low

— جروح مصر . الأنجليز في وادي النيل Plais d ' Egypte . Les Anglais dans la Vallée du Nil

المسيو اوجن شسنل Eugene Chesnel

— كيف قدنا مصر Comment nous avons Perdu l' Egypte للمستتر جول دلافوس Jules Delafosse

طبع سنة ١٨٩٨

— إنجلترا و مصر England and Egypt طبع سنة ١٨٨١ للمستتر ادوارد ديسي Edward Dicey

« وله » تاريخ الخديويين The Story of the khedives طبع سنة ١٩٠٢

— جون بول على النيل John Bull للمستتر فريدولين Fredolin طبع سنة ١٨٨٦ sur le Nil

— الفرنسيون في مصر سنة ١٨٨٣ Les Francais en Egypte للمستتر بير جيفار Pierre Giffard

— ذكريات عن حملة في الشرق مصر سنة ١٨٨٢ Souvenirs d'une Campagne dans le Levant

للمسيو جيرار Girard

— الأنجليز في مصر Les Anglais en Egypte للمستتر هنري Leutenant Colonel Hennebert

— مصر الحديثة وعزالي باشا L' Egypte contemporaine et Arabi Pacha للمستتر

سكوتيدس Scotidis نائب قنصل اليونان في مصر اثناء الحوادث العربية

— مذكرات عن مصر وتاريخها الاقتصادي منذ ثلاثين سنة

Notes sur l' Egypte et son histoire economique depuis 30 ans للمستتر جورج سكوليس Socolis

طبع سنة ١٩٠٣

برزخ وقناة السويس L Isthme et le Canal de Suez للمسيو شارل روكس Charles Roux

طبع سنة ١٩٠١

— تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ الى ١٩١٠ تأليف ثيودور روزشتين

Rothelein تعريب الاستاذين عبد الحيد العبادي ومحمد بدران عن الاصل

الانجليزى Egypt's Ruin طبع سنة ١٩١٠

Spoiling
the Egyptian — اغتصاب المصريين

المستر سيمور كاي Seymour Keay طبع سنة ١٨٨٢

Choses — شؤون سياسية عن مصر Politiquess d 'Egypt للمسيو بوريك Borelli

طبع سنة ١٨٩٥

— تقسيم افريقية Le Partage de l' Afrique للمسيو ديفيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

Album . Souvenirs مجموعة صور ضرب الاسكندرية ذكريات عن الاسكندرية d ' Alexandrie-Ruine

للمسيو فيورلو Fiorillo « موجود في مكتبة الاسكندرية »

— كارثة الاسكندرية Le Catastrophe d ' Alexandrie للمسيو اراخينوس Araginos موجود

في مكتبة الاسكندرية

— مصر والمسألة المصرية Egypt and Egyptian Question للمستر ماكنزي

ولاس Mackenzie Wallace طبع سنة ١٨٨٣

- ٥٦٨ -

وثائق تاريخية

دستور سنة ١٨٨٢ (١)

(١) نشرناه في كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧ وما بعدها

فهرست الكتاب

ص	ص	مقدمة الكتاب
١١	٣	اهداء الكتاب
١٧		الفصل الاول - حالة مصر في أوائل حكم الخديو توفيق
٤٠	١٧	فطرة عامة
٤١	١٨	نشأة الخديو توفيق باشا
٤٢	٢١	تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)
٥٠		فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩
٥٠	٢٦	وما فيمن قيود
٥١	٢٨	اقتصاص المخصصات الخديوية
٥٢	٢٩	١- مقالة وزارة شريف باشا
٥٤	٣١	تأليف وزارة يرأسها الخديو
٥٥	٣١	الغاء مجلس النظار
٥٧	٣٢	اعادة الرقابة الثنائية
٥٨	٣٣	نقى السيد جمال الدين الافغانى
٥٨	٣٣	وزارة رياض باشا
٦٠	٣٧	شخصية رياض باشا
٦٠	٤٠	المسألة المالية
٦١		
٦٢		الفصل الثانى - مقدمات الثورة العرابية وأسبابها

ص	ص	الاسباب الخاصة
٦٦	٦٢	الاسباب السياسية
٦٨	٦٥	الاسباب العامة
		اضطهاد المعارضة

٧٥	الاسباب الاجتماعية	٧٥	تأسيس الحزب الوطني
٧٧	ظهور عرابي نشأته وماضيه	٧٢	الاسباب الاقتصادية
٨٤	الفصل الثالث — بدء الثورة : واقعة قصر النيل		

١٠٥	احتفال وزير الحرية بزيادة رواتب الضباط	٨٤	مفردات الواقعة
١٠٥	خطبة محمود باشا سامي البارودي	٨٦	تصرفات عثمان باشا رضى
١٠٦	خطبة رياض باشا	٩٠	إجتماع الضباط ومطالبهم
١٠٧	خطبة عرابي بك	٩٠	قرار مجلس الوزراء محاكمة الضباط الثلاثة
مظاهر الخوف وبوار الاتفاق		الهجوم على قصر النيل	
١٠٨	بين الحكومة والضباط	٩٢	واططون سراج الضباط الثمينة
١٠٩	حادثة الاى طره	٩٣	اجتماع الجندي بميدان عابدين
١١٠	حادثة فرج بك الزيني	٩٤	عزل عثمان رضى باشا وتعيين البارودي
١١١	حادثة التسعة عشر ضابطا	٩٤	وزير للحرية
١١١	إبعاد الضباط غير المواليين	٩٦	موقف الالاي الرابع
١١١	للمحركة من الجيش	٩٧	عرابي والقناصل
١١٢	طلب زيادة عدد الجيش وإنشاء مجلس النواب	٩٩	خطبة الخديو في الضباط
١١٢	الامتناع عن الذهاب إلى السودان	مطالب العرابيين	
١١٣	الامتناع عن العمل في حفر الرياح	١٠٠	بعد واقعة قصر النيل
		١٠٢	إجابة معظم هذه المطالب
		١٠٣	زيادة رواتب الضباط والجنود
		١٠٤	تأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية

ص	ص
استقالة البارودي وتعيين	حادثة مقتل الجندي بالاسكندرية ١١٣
١١٤ داود باشا يكن وزيرا للحرية	

١١٩ الفصل الرابع — أوج الثورة

ص	ص
١٢٧ نزول الخديوى الى الميدان	١١٩ واقعة عابدين
١٢٧ مطالب عرابى	١١٩ مقدمات الواقعة
قبول مطالب عرابى —	المظاهرة العسكرية فى ميدان عابدين ١٢٢
١٢٩ سقوط وزارة رياض باشا	١٢٣ محاولة الخديو منع المظاهرة
١٣٠ البيان الرسمى عن الواقعة	١٢٥ احتشاد الجيش فى ميدان عابدين

١٣١ الفصل الخامس — وزارة شريف باشا

ص	ص
١٤٩ الاصلاح الادارى	١٣١ تردد شريف باشا فى قبول الوزارة
١٤٩ رفع المظالم	١٠٤ تأليف وزارة شريف باشا
١٥٠ الحكومة والجيش	١٣٨ اجتياح الامة بوزارة شريف باشا
١٥٠ القوانين العسكرية الجديدة	١٤٠ سياسة شريف باشا
١٥١ نقل ألى عبد العال حلى إلى دمياط	١٤١ مقابلة وفد الضباط لشريف باشا
١٥١ وألى عرابى إلى الشرقية	١٤١ خطبة شريف باشا فى الضباط
١٥٤ سفر ألى عرابى	١٤٣ مقابلة وفد الاعيان
١٥٧ تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحرية	١٤٥ برنامج الحزب الوطنى
تتمتع اعمال وزارة شريف باشا	١٤٨ أعمال وزارة شريف باشا
١٥٧ تشريع الموظفين الملكيين	١٤٨ العلاقات الخارجية
١٥٨ الاصلاح القضائى	

ص	ص
١٦٤	١٥٨ إنشاء المحاكم الاهلية
١٦٥	١٦٠ الصحافة وقانون المطبوعات
١٦٦	١٦٠ إلغاء جريدة الحجاز
	١٦١ إلغاء جريدة ليجيت
	١٦١ صدور قانون المطبوعات
١٦٧	١٦٢ حفظ الآثار العربية
	١٦٣ مدرسة الآثار القديمة
	١٦٣ إحصاء عدد السكان
	١٦٣ التعليم
	١٧٠

الفصل السادس — إنشاء مجلس النواب

ص	ص
١٨٢	١٧١ تقرير الاعيان وعريضتهم يطلب مجلس النواب
١٨٣	١٧٢ تقرير شريف باشا في وجوب إنشاء مجلس النواب
١٨٤	١٧٢ مقدمة نظام مجلس شورى النواب
١٨٦	١٧٢
١٨٦	١٧٢
١٨٧	١٧٤ الانتخابات
	١٧٥ أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١-١٧٥٠
	١٧٨ رئيس المجلس ومكتب المجلس
	١٧٩ افتتاح مجلس النواب
	١٨٠ خطبة العرش

١٨٢	خطبة رئيس مجلس النواب
١٨٣	خطبة سليمان باشا اباضه
١٨٤	الجواب على خطبة العرش
١٨٦	لجان المجلس
١٨٦	تحقيق صحة نيابة الاعضاء
١٨٧	اللجنة الدستورية
	اللائحة الاساسية الجديدة
١٨٧	(الدستور)
١٨٨	تعليم الدستور إلى مجلس النواب
١٨٨	خطبة شريف باشا

ص
١٩١ الفصل السابع - أزمة يناير سنة ١٨٨٢

ص		ص	
	مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية		
٢٠٠	تقرير اللجنة الدستورية في كتاب شريف باشا	١٩١	١٨٨٢
	اجتماع مجلس النواب والبحث في كتاب شريف باشا	١٩١	١٩٣
٢٠١	تقرير اللجنة الدستورية	١٩٣	١٩٥
٢٠٢	قرار مجلس النواب	١٩٥	١٩٧
٢٠٤	استقالة شريف باشا	١٩٧	١٩٨

٢٠٦ الفصل الثامن - وزارة البارودي

ص		ص	
٢١٠	عراي باشا في وزارة الحرية	٢٠٦	٢٠٩
٢١١	الشروع في قتل عبد المال حلمي	٢٠٩	٢١٠
٢١٣	التريقيات العسكرية	٢١٠	٢١٧
٢١٤	وزارة البارودي والسودان	٢١٧	٢١٩
٢١٤	انشاء وزارة للسودان	٢١٩	٢٢٣
٢١٥	التقسيم الاداري للسودان	٢٢٣	٢٢٣

٢١٧ الفصل التاسع - دستور سنة ١٨٨٢

ص		ص	
٢٢٠	خطبة البارودي	٢١٧	٢٢٣
٢٢٢	مقابلة النواب للخدوي	٢٢٣	٢٢٣
٢٢٣	المراسيم الملحقه بالدستور	٢٢٣	٢٢٣
٢٢٣	موقف انجلترا وفرنسا من الدستور	٢٢٣	٢٢٣

ص	ص
٢٣١	الاستعراض العام بأعماله الدستورية ٢٢٧
٢٣٣	حفلة جمعية المقاصد الخيرية ٢٢٧
٢٣٤	حفلة التائبين احمد محمود و ابراهيم الوكيل ٢٣٠
	٢٣٠

الفصل العاشر — اعمال مجلس النواب ٢٣٥

٢٣٥	النظام الداخلي للمجلس ٢٣٥
٢٥٠	النواب الزائدون عن اللائحة ٢٣٥
٢٥٢	رأسة اللجنة الدستورية ٢٣٦
٢٥٢	الاجازات ٢٣٦
٢٥٣	انتخاب الوكيلين — الاغلبية المطلقة ٢٣٧
	والاغلبية النسبية ٢٣٧
٢٥٣	انتخاب الوكيل الثاني ٢٣٨
٢٥٥	مقترحات النواب ٢٣٨
	لجنة المرائض ٢٣٩
٢٥٥	مصالحة غلاء الاسعار ٢٤٠
	بقية مقترحات النواب ٢٤٠
٢٥٨	مشروع تميم التعليم ٢٤٣
٢٥٨	تضخم المعاشات ٢٤٣
٢٥٩	مشروعات القوانين ٢٤٦
٢٥٩	مشروع خزان اسوان ٢٤٧
٢٦٢	بقية مقترحات النواب ٢٤٨
	٢٤٨

الفصل الحادى عشر — ظهور الفن بعد انفضاض مجلس النواب ٢٦٤

ص	ص
٢٨٣ قبول الاستقالة	مؤامرة الضباط الشراكسة والحكم عليهم
٢٨٣ اشتداد الازمة	٢٦٤
٢٨٤ منشور الخديو إلى المديرين .	تفاقم الخلاف بين الخديو والوزراء ٢٧٠
اجتماع برآسة الخديو فى سراى	٢٧٢ موقف النواب
٢٨٥ الاسماعيلية	٢٧٤ تعديل الحكم
٢٨٦ اجتماع آخر برآسة الخديو	مجيء الاسطول الانجليزى
الاجتماع الخطير فى دار رئيس	٢٧٥ ثم الفرنسى
٢٨٨ مجلس النواب	مطالب المجتراء وفرنسا - مذكرة
٢٨٩ رواية عرابى عن الاجتماع	٢٧٨ ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢
٢٩٠ إعادة عرابى إلى وزارة الحربية	٢٧٩ نص مذكرة الدولتين
٢٩٢ موقف الدول	رد الوزارة على مذكرة الدولتين ٢٨٠
٢٩٣ وصول الوفد العثمانى الثانى	٢٨٢ قبول الخديو مطالب الدولتين
	٢٨٢ استقالة وزارة البارودى

٢٩٨ — مذبحة الاسكندرية الفصل الثانى عشر

ص	ص
٣٠٤ وقع التبا فى العاصمة	الموقف السياسى بعد استقالة البارودى
٣٠٥ اجتماع فى سراى عابدين	٢٩٨
٣٠٦ لجنة التحقيق والقصاص	٣٠٠ واية المذبحة
٣٠٨ انفراد عقد اللجنة	٣٠٢ احصاء القتلى والجرحى
٣٠٩ نزوح الاجانب عن البلاد	٣٠٣ اجتماع القناصل بالاسكندرية

ص	ص
٣١٨	سفر الخديو إلى الاسكندرية
تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث	من المسئول عن مذبحة الاسكندرية ٣١٢
الاسكندرية ٣٢٠	تأليف وزارة رافع باشا ٣١٦
	أعضاء الوزارة ٣١٨

٣٢٤ الفصل الثالث عشر - مؤتمر الاستانة

٣٢٦	نظرة عامة
٣٢٩	خطبة اللورد دفرين
٣٢٦	اجتماع المؤتمر
٣٣٠	قرار التدخل
٣٢٦	ميشاق النزاهة
٣٣٠	الحالة في مصر أثناء انعقاد المؤتمر

٣٣٣ الفصل الرابع عشر - ضرب الاسكندرية

٣٣٣	مقدمات الضرب
٣٥٠	مكاشفة إنجلترا فرنسا بعزمها على
٣٥٤	الاصول البريطاني
٣٥٥	الاستعداد للضرب
٣٥٦	حالة الميناء ليلة الضرب
٣٥٧	مأساة الضرب
٣٥٩	رواية عرابي عن الضرب
٣٦٠	وصف الضرب
٣٦٧	كما رواه شاهد عيان
٣٦٨	تطوع الاهليين
	الخسائر من الجانبين
	موقف عرابي والخديو أثناء
٣٣٣	٣٣٥
٣٣٨	٣٣٥
٣٤٠	٣٣٨
٣٤٣	٣٤٠
٣٤٤	٣٤٣
٣٤٤	٣٤٤
	٣٤٤
	٣٤٥
	٣٤٩

ص	ص
اعلان العداء بين الخديو	٣٦٨
٣٨٨ وعراي باشا	٣٧١
٣٩٠ رسالة الخديو إلى عراي	٣٧٢
٣٩١ جواب عراي على رسالة الخديو	٣٧٤
٣٩٣ كتاب عراي إلى يعقوب سامي باشا	٣٧٤
٣٩٤ مجلس ادارة الحكومة (المجلس العرفي)	٣٧٦
٣٩٥ الجمعية العمومية وقراراتها	انسحاب المرايين واحتلال
٣٩٧ وفد الجمعية العمومية	الاسكندرية
٣ ٨ المجلس العرفي وقراراته	٣٧٨
٤٠٠ عزل عراي من وزارة الحرية	عودة الخديو إلى سراي رأس التين
مساعي على باشا مبارك في التوفيق	هجرة المهابين من المربة
٤٠١ وجبوطها	٣٨٠
قرار الجمعية العمومية بقاء عراي	٣٨٠
٤٠٢ في منصبه	٣٨٢
٤٠٨ انضمام الامة إلى عراي	٣٨٢
٤٠٩ الانجليز في الاسكندرية	٣٨٤
٤٠٩ الحالة في المدينة	٣٨٧
	٣٨٨
٤١١ الفصل الخامس عشر — القتال والمعارك في الحرب العرايية	
٤١٧ وقائع الميدان الغربي	٤١٢
٤١٧ معسكر كفر الوار	٤١٥
٤١٨ واقعة الرمل	٤١٦
٤٢٠ واقعة عزبة خورشيد	٤١٧
	خطا الانجليز في القتال
	خطا المرايين في القتال
	حركات الانجليز في قناة السويس
	احتلال السويس

ص	ص
٤٣١	٤٢٠ منشور الخديو إلى المصريين
٤٣٣	٤٢١ تهمة الخديو للإنجليز
٤٣٥	٤٢١ وصول المدد إلى الإنجليز
٤٣٧	٤٢٢ قوة الجيش المصري
٤٣٨	٤٢٣ توزيع القيادة
٤٣٨	٤٢٤ منشور عرابي بتجنيد ٢٥ ألفاً
٤٣٨	٤٢٤ من الخفراء
٤٣٨	٤٢٤ التطوع وجمع الأموال والاعانات
٤٣٩	٤٢٦ دعاية الخديو لنفسه
٤٣٩	٤٢٦ خطاب العرايين ومنشوراتهم
٤٣٩	٤٢٦ حضور الجنرال ولسلي
٤٣٩	٤٠٧ منشور الجنرال ولسلي
٤٣٩	٤٢٨ تجديد القتال بين الاسكندرية
٤٣٩	٤٢٨ وكفر اللوار
٤٣٩	٤٢٩ معركة ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢
٤٣٩	٤٢٩ مناوشات كفر لنوار
٤٣٩	٤٣٠ منشور جديد من الخديو
٤٣٩	٤٣٠ إلى المصريين
٤٣٩	٤٣٠ للمعارك في الميدان الشرقى

٤٥٨ الفصل السادس عشر — التسليم

٤٦٠	٤٥٨ خضوع عرابي —
٤٦٣	٤٥٨ عرضته إلى الخديو

ص	ص
٤٧٠	٤٦٣
عودة الخديو الى العاصمة	في كفر اللوار
٤٧٢	٤٦٤
مظاهر غير وطنية	في الصالحية
٤٧٢	٤٦٤
تقديم هدايا للقواد البريطانيين	في رشيد وأبو قير
استعراض الخديو للجيش	٤٦٤
٤٧٤	تأليف وزارة شريف باشا
الانجليزى	(الرابعة)
٤٧٥	٤٦٥
مأدبة الخديو للضباط الانجليز	تعيينات وتغييرات بين الحكام
٤٧٦	الاداريين
مأدبة رياض باشا	٤٦٨
٤٧٦	٤٦٩
مكافأة سلطان باشا	مشيخة الجامع الازهر
٤٧٧	عودة الجنرال ولسلى

٧٨٣ الفصل السابع عشر — محاكمة المراهبين

ص	ص
٤٨٨	٤٧٨
استقالة رياض باشا	اعتقال الزعماء
٤٨٩	٤٧٩
تنفيذ الحكم فى الزعماء السبعة	لجنة التحقيق بالعاصمة
٤٩٠	٤٨٠
الاحكام الاخرى	الحكمة العسكرية بالقاهرة
٥٠٨	٤٨٠
محاكمة سليمان سامى داود	لجنتان للتحقيق بالاسكندرية وطنطا
٥٠٨	٤٨٢
محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبوديه	محكمة عسكرية أخرى بالاسكندرية
٥٠٩	٤٨٢
القو عن عدا المحكوم عليهم	الانجليز والمحاكمة
٥٠٩	٤٨٥
الزعماء السبعة فى مقام	محاكمة عربى
٥١١	الاحكام الصادرة على زعماء
مصر الزعماء	٤٨٧
	المراهبين

ص

٥١٤ الفصل الثامن عشر - شخصيات زعماء الثورة

٥٣٧	الشيخ محمد عبده	٥١٤	عراي
٥٤٣	طلبة عصمت	٥٢٠	البارودي
٥٤٥	علي باشا الروبي	٥٢٥	محمود فهمي
٥٤٦	يعقوب سامي باشا	٥٢٧	علي فهمي وعبد المال حلي
٥٤٧	القائم مقام سليمان سامي داود	٥٢٨	البطل محمد عبيد
٥٤٧	محمد سلطان باشا	٥٣٠	عبد الله نديم

٥٥١ الفصل التاسع عشر - لماذا اخفقت الثورة العراقية

مراجع البحث والفهرست

٥٨٠	فهرست الكتاب	٥٦٩	- فهرست الصور والخرائط
	تصحيح خطأ - ٥٨٢		

فهرست الصور والخرائط

٩٣	عثمان باشا رفقي	ص	
٩٥	محمود باشا سامي البارودي	١٩	الخدوي محمد توفيق باشا
١١٥	داود باشا يكن	٢٥	محمد شريف باشا
٣٢٢	السيراحوار مالت	٦٣	مصطفى رياض باشا
٣٢٧	مؤخر الاسنانة سنة ١٨٨٢	٧٩	احمد عراي باشا
٣٣٤	الاميرال بوشان سيمور		الضباط الثلاثة
	بعض بوارج الاسطول البريطاني	٨٩	(عراي - علي فهمي - عبدالمال حلي)

ص	ص
٤٤٢	الذى ضرب الاسكندرية ٣٣٦
٤٤٦	ضباط من المدفعية وجنودها في احدى
٤٤٩	قلاع الاسكندرية سنة ١٨٨٢ ص ٣٥١
٤٦٣	قلاع ابو قير سنة ١٨٨٢ ٣٥٢
٤٧١	خريطة ضرب الاسكندرية - مقابل ٣٥٢
٤٧٤	ضرب الاسكندرية - آثار التدمير ٣٥٨
	آثار التدمير ٣٦٤
	» » ٣٦٥
	» » ٣٦٥
٤٨٧	» » ٣٦٥
٥٢٦	خريطة الميدان الغربى
٥٢٧	في الحرب العرابية ٤١٢
٥٢٧	خريطة الميدان الشرقى ٤١٤
٥٢٩	واقعة الرمل ٤١٩
٥٣١	الجنرال ولسلى ٤٢٨
٥٣٨	اقتحام السفن الانجليزية
٥٤٤	قناة السويس ٤٣٦
٥٤٦	واقعة المسخوطة ٤٣٩
٥٤٧	استيلاء الانجليز على المحسمة ٤٤٠
	واقعة القصاصين الاولى
	واقعة القصاصين الثانية
	خريطة معركة التل الكبير - مقابل ص ٤٤٩
	عراي باشا في سجنه بالقاهرة ٤٦٣
	دخول الخديو توفيق باشا العاصمة ٤٧١
	استعراض الجيش البريطانى ٤٧٤
	عراي باشا ذاهبا من سجنه
	بالدائرة السنية الى المحكمة العسكرية ٤٨٤
	تلاوة حكم المحكمة العسكرية
	على عراي ٤٨٧
	محمود باشا فهمى ٥٢٦
	على باشا فهمى الديب ٥٢٧
	عبد العال باشا حلمى ٥٢٧
	المير لاي محمد بك عبيد ٥٢٩
	عبد الله نديم ٥٣١
	الشيخ محمد عبده ٥٣٨
	طلبة باشا عصمت ٥٤٤
	على باشا الزوى ٥٤٦
	يعقوب سامى باشا ٥٤٧

تصحیح خطاً

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٤	١٥	وجهة	وجهة
٨	١٠	ن	ان
٨	١٥	م	ثم
١٠	٢	يس	ليس
١٥	١٦	الثالث	الثالث
٢٨	١٣	٧٥٠٠ ر ٠٠٠٠	٧٥٠ ر ٠٠٠٠
٣٨	٧	المطلق	المطلق
٣٩	٢٢	والاعتداء	والاعتداد
٩٦	٢٤	عدد ١٨٢٠	عدد ١٠٢٨
١٦٥	١٢	١٨٨٣	١٨٨٢
١٧٠	٨	فيما	فيها
٢٠١	٦٨	تنفذا	تنفذ
٢٣٧	٢٠	الفسير	الغير
٢٥٥	٥	واحداً وعشرين	احدى وعشرين
٢٥٩	١٥	ذي	ذوى
٢٨٩	٨	أخوتى	أخوانى
٣١٤	٦	اضف الى ان ذلك	اضف الى ذلك ان
٣٦٢	٨	تسحتث	تستحث
٣٦٣	٢٠	عدد	عددا
٣٦٤	٣	سترز ستريس	سيزو ستريس
٤٢٩	١٢	بارتداء	بارتداد

صواب	خطأ	سطر	صفحة
ابو شنب فضة	ابو شنب فضية	٨	٤٤٥
ثبيت	ثبت	٥	٤٦٨
بنا ابو صير	بناو ابو صير	٢٢	٥٠٢
عيد	عيد	١٣	٥١٤
انه	انه	١٢	٥١٨
سياق	سباق	١١	٥٣٣
ص ٢٨٢	ص ٨٢٢	٢٠	٥٤٠
اذ	اذا	٦	٥٤٨

استدراك

في كتاب عصر اسماعيل

القصاصين	الثل الكبير	٢١	٢٠٤	ج ١
١٨٤٥	١٨٤٣	١	٢٧٦	» »
بكلنا يديه	بكلتي يديه	١٤	٣٥	» ٢
الى التفريط	الى ان التفريط	١	٦٥	» »
سنة ١٨٧٩	سنة ١٧٨٩	٤ باهامش	١٦١	» »

للمؤلف حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان في قالب محاضرات لتعليم الشعب حقوقه

نقابات التعاون الزراعية

كتاب بسطنا فيه تاريخ التعاون الزراعى ومنشأته ونظمه في أوروبا والامرات التي عادت منه على البلاد الاوروية ، وبحثنا فيه عن نشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ونقائمه ومنشأته ومزايه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤

كتاب الجمعيات الوطنية

يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول السياسات والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الاول

يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الاول من ادوارها وهو عصر المقاومة الاهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر وتطويع نظام الحكم في ذلك العهد - ثمنه مجلداً ٢٥ قرشاً

الجزء الثانى

من إعادة الديوان في عهد نابليون الى ارتقاء محمد على اريكة مصر بارادة الشعب - ثمنه مجلداً ٢٥ قرشاً

الجزء الثالث

عصر محمد على - ثمنه مجلداً ٢٥ قرشاً

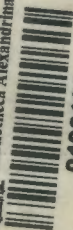
كتاب عصر اسماعيل

في جزأين ثمنهما مجلدين ٣٠ قرشاً





Bibliotheca Alexandrina



0406166